وزارة التخطيط
والتنمية الاقتصادية

خطة العام الرابع (٢٠٢٢/٢١)

من الخطة مُتوسطة المدى للتنمية المُستدامة

(٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)

مايو ٢٠٢١

كلمة السيد رئيس الجمهورية

"إن تحقيق ما نصبو إليه من تقدّم وازدهار في كافة المجالات يحتاج بالأساس إلى بيئة آمنة ومُستقرّة وأرضٍ ثابتة، ونحن اليوم نخوض معركة البناء من أجل تحقيق التنمية الشاملة وخلق مُستقبل أفضلٍ للأجيال القادمة.

ومن هنا، فقد عقدنا العزم وعاهدنا الله وعاهدناكم على أن نفعل ما هو في مصلحة وطنِنا وشعبِنا دون النظر إلى أيّة عوامل أو مصالح أخرى.

لقد انتقلنا بخُطى ثابتة – بفضل المولى عز وجل – ووعي ومُساندة الشعب المصري العظيم من مرحلة ترسيخ استقرار الدولة وتثبيت أركانها إلى مرحلة البناء والتعمير والتنمية. وها نحن الآن نستكمل بجِدّية واجتهاد ما بدأناه من مشروعات تنمويّة كُبرى انطلقت في جميع أنحاء البلاد لتُغيّر الواقع المصري إلى ما نطمحُ إليه من تنمية شاملة ومُستدامة، ونحصد ثمار العمل الدؤوب على الإصلاح الاقتصادي في مُؤشّرات تتحسّن باطراد على الرغم من تداعيّات جائحة "كورونا" والتي سبّبت صعوبات جمّة وهيكليّة لمُعظم الاقتصادات الناشئة على مُستوى العالم.

وأُكرّر ما أقوله دائمًا لكم: "إن تلك هي الخطوة الأولى على طريق التطوّر والتنمية لوضع وطننا الغالي في المكانة التي تليق به".

كلمة السيد / رئيس الجمهورية
في الاحتفال بعيد الشرطة الـ ٦٩ وثورة ٢٥ يناير

يناير ٢٠٢١

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

"إن الدولة وهي تقوم بتنفيذ المشروعات الخدميّة والتنمويّة تضع نُصب أعينها تحقيق استراتيجيّة مصر للتنمية المُستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، فنحن لدينا حلم كبير، ونُواصِل الليل بالنهار لتحقيقه، ويتمثّل في أن تُصبِح مصر في صدارة ومن أفضل دول العالم ...

ورغم كل ما يُقال عن أن حجم الإنجاز في المشروعات التنمويّة والخدميّة حاليًا غير مسبوق، لكن لدينا قناعة كدولة هي أن كل ما يتم تنفيذه مُجرّد خطوة من ألف خطوة نسعى لتحقيقها؛ لنضع بلادنا في المكانة التي تستحقها.

كلمة رئيس مجلس الوزراء

وقائع إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٢٠/١٩

نوفمبر ٢٠٢٠

تقديم

تتناول هذه الوثيقة خِطّة التنمية لعام ٢٠٢٢/٢١، وهو العام الرابع والأخير من الخِطّة مُتوسّطة المدى للتنميّة المُستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١).

وقد تم الإعداد لوثيقة هذه الخِطّة على مدى سِتّة أشهر غطّت الرُبع الأخير من عام ٢٠٢٠، والرُبع الأول من عام ٢٠٢١. وهذه الفترة – تحديدًا – شهِدت حدثين مُهمين ولكن مُتعارضين – أضافا مزيدًا من الضبابيّة على مشهد الاقتصاد العالمي من حيث تنامي درجة عدم التيقّن بالتطوّرات اللاحقة والمدى الزمني المُتوقّع للتعافي من تداعيّات الجائحة.

فمن ناحية أولى، عاصرت هذه الفترة تفشّي الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا، وبدء الموجة الثالثة في بعض الدول مع ظهور سُلالات جديدة من الفيروس أسرع انتشارًا وأكثر قُدرة على التحوّر، مما أثار مزيدًا من المخاوف بشأن احتماليّة استمرار تداعيّات الجائحة – وربما تفاقُمها – لفترة من الزمن قد تمتد لعام الخِطّة أو لعامين مُتتاليين. ومن ناحية أخرى، شهِدت الفترة اكتشاف الأمصال المُضادة لهذا الفيروس، واتجاه الدول لإتاحة اللقاحات لمواطنيها، الأمر الذي لاحت معه بارقة أمل في إمكانيّة التعافي من الجائحة خلال فترة وجيزة، والخروج من دائرة الركود الاقتصادي.

وفي ظِل هذه الأجواء، وارتفاع مخاطر عدم التيقّن بمُجريات الأمور، وعدم اكتمال وتماثُل المعلومات، فإنه يصعُب تقدير مُستهدفات الخِطّة والإنجازات المُتوقّعة من برامجها الإنمائيّة بدرجة عالية من الثقة والتأكُّد.

ولذلك، ارتكزت الخِطّة في تقديراتها للمُستهدفات وتوقّعات الأداء على فرضيّة التعافي من جائحة فيروس كورونا وتداعيّاتها الاقتصاديّة بنهاية عام ٢٠٢١، وتوقّع عودة عجلة الإنتاج للدوران بصورة مُتدرّجة تبعًا لتطوّر أداء النشاطات الاقتصاديّة، ثم بخُطى مُتسارعة حالة استردادها لعافيتها في النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢١، مع تبايُن مُعدّلات نمو القطاعات بحسب درجة مرونتها في تحقيق مُستهدفاتها التنمويّة واسجابتها لمُبادرات "التحفيز" ومدى فاعليتها.

وتضُم وثيقة الخِطّة سِتّة أقسام، يستعرض **أوّلها** التطوّرات الاقتصاديّة العالميّة المُعاصرة في ظل جائحة فيروس كورونا، **وثانيها**، الإطار التنموي ومُرتكزات الخِطّة ومُستهدفاتها الرئيسة، ويعرض **القسم الثالث** الصورة الاقتصاديّة الكُليّة بدلالة التوازن الاقتصادي العام، والاستثمارات الكُليّة للخِطّة وتوزيعاتها القطاعيّة وبحسب جِهات الإسناد، ويلي ذلك في **القسم الرابع** عرض التطوّرات القطاعيّة المُستهدفة، وبرامجها الإنمائيّة، وفي **القسم الخامس**، تتناول الخطة أبعاد التنمية البشريّة والاجتماعيّة، ويتبع ذلك في **القسم السادس والأخير**، استعراض التنمية المكانيّة على المُستوى الإقليمي والمحلّي وبحسب البرامج التنمويّة.

وتسعى خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ في توجّهاتها وأوّلويّاتها إلى تحقيق هدفين يتكاملان معًا، **أوّلهما** هدف اجتماعي، هو رفع مُستوى معيشة المُواطِن المصري بتوفير سُبُل الرعاية الصحيّة والحماية الاجتماعيّة الشاملة، وإتاحة الخدمات العامة للمواطنين كافة دون تمييز، **وثانيهما**، هدف اقتصادي مُفاده تنشيط الاقتصاد المصري وعودة عجلة الإنتاج للدوران بأقصى طاقة مُمكِنة من جديد.

وتستند خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ إلى مجموعة مُرتكزات تعكِس التوجّه العام للسياسات الاقتصاديّة التي تنتهجُها الحكومة لدفع عجلة التنمية، وتتمثّل أهمّها في الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومُبادرات القيادة السياسيّة لتوفير حياة كريمة للمُواطِن المصري، والتوافُق مع مُستهدفات الأجندة الوطنيّة لتحقيق التنميّة المُستدامة في إطار رُؤيّة مصر ٢٠٣٠، والوفاء بالاستحقاقات الدستوريّة المُتعلّقة بمُخصّصات الإنفاق العام على الصِحّة والتعليم والبحث العلمي، ومُواصلة الجهود الرامية لاحتواء جائحة فيروس كورونا والتصدّي لتداعيّاتها، واستكمال التطبيق الفاعل للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكليّة وتوفير كافة سُبُل المُساندة للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وبخاصة تلك الأكثر تضرّرًا من تداعيّات الجائحة.

وفي ضوء دراسة تبِعات جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصاديّة ومُستويات أدائها، وعلى حجم الإنفاق الاستهلاكي والطلب السوقي، قدّرت الخِطّة مُعدّل النمو الاقتصادي المُستهدف لعام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٥,٤٪، وهو تقدير مُقارِب لتقديرات المُؤسّسات الدوليّة التي أشادت بالجهود التنموية لمصر، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومُؤسّسة فيتش، وتراوحت تقديراتها لمُعدّل النمو بين ٥,٥٪ و٦٪.

وتستند تقديرات الخِطّة لمُعدّل نمو مُرتفع (٥,٤٪) لعِدّة اعتبارات، بخِلاف تأثير النمو المُنخفض لسنة الأساس، وأهمّها توقّع إحكام احتواء الجائحة خلال عام ٢٠٢١، والتزام مصر بمُواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالفاعليّة المنشودة، ومُتابعة تنفيذ خِطّة المشروعات القوميّة وتوسيع نطاق شمولها، وترشيد أوجه الإنفاق العام، مع زيادة المُخصّصات المُوجّهة للنهوض بخدمات التنمية البشريّة.

وقد يكون من المُناسب تسجيل بعض المُلاحظات على وثيقة الخطة والتي تُلقي الضوء على مُنطلقاتها الفكرية ومُستحدثاتها ومرئياتها لتسريع الخطى نحو التنمية المُستدامة.

المُلاحظة الأولى: تتعلق بخصوصية خطة هذا العام في تناولها لبرامج وقضايا تنموية لم تكن مطروحة من قبل على نطاق واسع وبالفاعلية المنشودة، ومنها:

- برنامج الإصلاحات الهيكلية ذات الأولويّة في الاقتصاد المصري، ويُمثّل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

- برنامج تنمية الريف المصري، وهو برنامج طموح يشمل كافة القرى المصرية بتعداد يصل إلي ٥٧٪ من إجمالي السكان بنهاية المُبادرة وبتكلفة ٢٠٠ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١، ويُمثل العام الأول من المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة.
- قضية الانتقال إلي الاقتصاد الأخضر بالتركيز على مُبادرات التحسين البيئي.
- قضية النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.
- خطة تنمية الأسرة المصرية، وتدخّلات ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان.

الملاحظة الثانية: ترتبط باستحداث آليّات تخطيطية من شأنها تفعيل أداء البرامج التنموية وتحقيق المُستهدفات، ومنها التخطيط المُستجيب للنوع، وأدِلّة النوع الاحتوائي، وخطة المواطن، ومعايير الاستدامة البيئية، والتحوّل الرقمي، والتخطيط التشاركي.

الملاحظة الثالثة: تتعلّق بالتوجّه الاستراتيجي للخطة نحو الجمع بين استهداف النمو الاقتصادي المرتفع واستهداف النمو القائم على التشغيل، بما يسمح بتوسيع سوق العمل وتوفير نحو ٩٥٠ ألف فرصة عمل في عام الخطة، وخفض معدل البطالة إلي نحو ٧,٣٪، وذلك من خلال تنمية القطاعات كثيفة العمل كالزراعة والتشييد والبناء والتجارة الداخلية، وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغر، وتعزيز علاقات التشابك بينها وبين المنشآت كبيرة الحجم، وتحفيز دمج الاقتصاد غير المُنظّم في منظومة الاقتصاد الرسمي.

الملاحظة الرابعة: تتعلّق بحِرص الخطة على إحداث طفرة كبيرة في الاستثمارات الكلية التي تتجاوز لأول مرة حاجز التريليون جنيه، لتبلُغ نحو ١٢٥٠ مليار جنيه، ويخُص الاستثمارات العامة منها ٩٣٣ مليار جنيه بنسبة ٧٥٪ تأكيدًا لعزم الحكومة ضخ استثمارات ضخمة في عام الخطة لتحريك الاقتصاد بخُطى مُتسارعة وذلك من خلال دفع عجلة الاستثمار والإنتاج والتشغيل في كافة القطاعات الاقتصادية، وبخاصة تلك المعنيّة بتطوير البنية الأساسية والنهوض بقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية.

الملاحظة الخامسة: تختص باستغلال الفرص الواعدة للتنمية، والتي أظهرت ظروف الجائحة إمكانية الاستفادة منها، مثل تنمية الصادرات من الحاصلات الزراعية الغذائية للأسواق الأوروبية، وتنمية بعض الصناعات الطبية والدوائية والكيماوية، وتعميق التصنيع المحلي لبعض المكوّنات والمُنتجات كبديل للاستيراد في قطاعات الصناعات الهندسية والغذائية والنسيجية، والتوسّع في المراكز اللوجستية.

الملاحظة السادسة: تتعلّق بحرص الخطة على المُعالجة المُباشرة والفاعلة للفجوات النوعيّة القائمة وتصويب الاختلالات الدخلية بين الفئات الاجتماعية وبين الأقاليم والمحافظات من خلال تبنّي استراتيجيتي التنمية المتوازنة والنمو الاحتوائي، وتطبيق حزم المُبادرات التي من شأنها تضييق الفجوات التنموية القائمة.

وختامًا ينبغي أن نؤكد أن خطة التنمية المطروحة بالوثيقة تتسم بالطموح باستهدافها مُعدّل نمو اقتصادي ٥,٤٪ (في ظل ظروف عدم التيقّن بتطوّرات الجائحة وتداعيّاتها)، ورفع مُعدّل الاستثمار إلي ١٧,٦٪، واحتواء مُعدّل التضخم ليستقر عند ٦٪ ومُعدّل البطالة ليُصبح في حدود ٧,٣٪ وتواصُل تراجُع مُعدل الفقر إلي ٢٨,٥٪، غير أن هذه المُستهدفات ليست صعبة المنال، بل هي قابلة للتحقيق في ظل توافر إرادة قوية لإحداث التغيير المنشود ولمواصلة مسيرة البناء والتنمية الشاملة والمُستدامة تحت قيادة حكيمة لديها ثقة كاملة في قدرة الشعب المصري على الصمود في مُواجهة التحديّات، وإدراك واعٍ بصلابة الاقتصاد الوطني، والعزم القوي على حشد الجهود لارتقاء وطننا الغالي لمصاف الدول المُتقدّمة.

وزيـــــــرة

التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ.د. هالة السعيد

المحتويات

القسم الأول

التطورات الاقتصادية الدولية المُعاصرة "في ظل جائحة فيروس كورونا" ١

القسم الثاني

الإطار التنموي والمُستهدفات الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١ ٤٧

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية" ٥٧

القسم الرابع

التنمية القطاعية ٩٩

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية ٢٤٥

القسم السادس

التنمية المكانية ٣٣٧

الملاحق الإحصائية ٣٦٩

فهرس الجداول والأشكال ٣٨٩

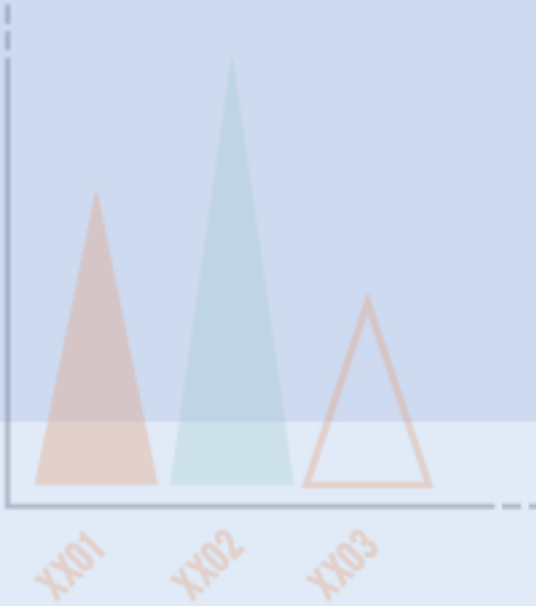

القسم الأول

التَّطوّراتُ الاقتصاديَّة العالميَّة المُعاصرة "في ظِلَّ جائحةِ فيرُوس كورونا"

١- التطوّرات الاقتصادية العالمية المُعاصرة "في ظل جائحة فيروس كورونا":

تمهيد:

لا شك أن جائحة فيروس كورونا المُستجد والمعروف باسم "كوفيد -١٩" تُشكّل تحدّيًا غير مسبوق للنُظُم الصحية والاقتصادية لدول العالم كافة مُنذ اكتشاف أولى حالاته في مدينة "ووهان" الصينية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩. ففي غضون ثلاثة شهور لاحقة، تسارع انتشار الفيروس، ليضرب مُعظم البُلدان، حاصدًا آلافًا من الوفيات، ومُخلّفًا ملايين من الإصابات، الأمر الذي دفع مُنظمة الصحة العالمية إلى تصنيفه كجائحة عالمية "Pandemic"، وليس مُجرّد وباء "Epidemic".

وقد كان لهذه الجائحة تداعيّات اقتصادية وخيمة مُنذ بزوغها، ويكفي الإشارة إلى أنه خلال شهر واحد من الإعلان عن الجائحة، فقد العالم نحو ٤ تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٨٨ تريليون دولار. وبسبب هذه الجائحة، وخوفًا من استشرائها الجامح، سارعت الدول باتخاذ إجراءات احترازية ووقائية، وأُغلقت مُعظم الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها السياحة والسفر والمدارس والجامعات، وكثير من المُنشآت الصناعية والتجارية، مما تمخّض عن تأثيرات سلبية حادة على أسواق العمل والاستثمار.

وقد كان لسرعة انتشار الجائحة عظيم الأثر في ازدياد درجة عدم التيقّن بمُجريات الأمور، وتدنّي مُستويات الثقة في سلامة اقتصادات العالم، فضلًا عن تنامي النزعة التشاؤمية بشأن إمكانات التعافي من الجائحة في المدى القريب، وقد ساهم كل ذلك في اضطراب عديدٍ من الأسواق المالية العالمية الرئيسة، وتراجُع مُؤشّراتها لمُستويات قياسية بالغة التدنّي.

ومع تراخي انتشار الجائحة قليلًا في الرُبع الثالث من عام ٢٠٢٠، تفاءل المُجتمع الدولي خيرًا، وسارع في التخفيف من الإجراءات الاحترازية وسياسات الإغلاق الكامل، أملًا في سرعة العودة للأوضاع الطبيعية في المدى القريب، غير أن ظهور الموجة الثانية من الجائحة – والتي قيل أنها أسرع انتشارًا من الموجة الأولى وأكثر تحوّرًا، تنامت المخاوف مرّة أخرى والشعور بعدم الثقة في قُرب زوال الجائحة، وعاودت مُنظمة

الصحة العالمية مُناشدتها للدول بالالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية السابق اتخاذها، وبالتشدّد في تطبيقها مُهدّدة باحتمالات حدوث موجة ثالثة ورابعة تِباعًا.

وعلى الرغم من إعلان علماء الأوبئة وخُبراء الصحة اكتشاف أمصال علاجية فعّالة لاحتواء الجائحة، وإعلان شركات عالمية عن لقاحات جاهزة للطرح في الأسواق، إلا أن هذا الكشف الطبي لم ينجح في التخفيف من تنامي المخاوف بشأن الأضرار والخسائر المُحتملة على الأنشطة الاقتصادية وأسواق العمل والأسواق المالية وسلاسل الإمداد الدولية جرّاء تفشي الجائحة. الأمر الذي دعا الحكومات بدورها إلى النظر في إطلاق مجموعة أخرى من المُبادرات، وتجديد حِزم الدعم المالي للمُنشآت الاقتصادية والفئات الاجتماعية الأكثر تضرّرًا من تبِعات الجائحة، وقد بلغت الحزمة المالية المُقدّمة من الحكومات على الصعيد العالمي – في إطار التخفيف من الضربة الاقتصادية للجائحة – نحو ١٢ تريليون دولار، وهو ما دفع الدين العام العالمي إلي أعلى مستوياته على الإطلاق كما ذكر صندوق النقد الدولي.

والآن، وفي الأشهر الأولى من عام (٢٠٢١)، ما زالت الصورة غير جليّة، فلا يستطيع أحد الجزم بالمدى الزمني لتلاشي هذه الجائحة، أو بحجم الأضرار والخسائر التي يُمكن أن تُخلّفها، وعادت المُؤسّسات الدولية وخُبراء الاقتصاد لطرح السيناريوهات الثلاثة الشهيرة (مُتفائل – ومعتدل أو أساسي – ومُتشائم) للتعامُل مع تداعيّات الجائحة في ظل ارتفاع درجة عدم التيقّن بالتطوّرات المُستقبلية، وبحسب توقّعات أبعاد الجائحة والمدى الزمني المُحتمل للتعافي منها، وتجاوز مخاطرها، والعودة لمسارات النمو المُستدام.

وفي هذا السياق، يستعرض القسم الأول من وثيقة الخطة لعام ٢٠٢٢/٢١ أهم المُستجدّات الاقتصادية العالمية من حيث تطوّرات النمو الاقتصادي، والتجارة العالمية، وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، ونشاط الأسواق المالية، واتجاهات التضخّم، وأسعار الطاقة والسلع الأساسية، ومُؤشّرات البطالة والفقر، فضلًا عن بعض مُؤشّرات المُتغيّرات الجزئية المعنيّة بأداء القطاعات الأكثر تأثّرًا بتبِعات جائحة فيروس كورونا.

١/١ النمو الاقتصادي

يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية مُنذ الكساد الكبير في ثلاثينيّات القرن الماضي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المُستجد التي تسبّبت في ضرر بالغ لمُستويات النشاط الاقتصادي في كافة الدول المُتقدّمة والنامية على حدٍ سواء، وتجسّدت معالمها في تباطؤ مُعدّلات الإنتاج والاستهلاك، وتراخي تدفّقات الاستثمار والتجارة الدولية، بل وهبوطها لأدنى مُستوياتها، وهو ما يُتوقّع معه حدوث انكماش اقتصادي عالمي بنسب تتراوح بين ٥٪ و ٨٪ وفق تقديرات المُنظمات الدولية، وخسارة مالية من ٨ إلى ١٢ تريليون دولار خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ولقد توقّعت كافة المُؤسّسات الدولية – قبل وقوع جائحة فيروس كورونا المُستجد – قدرًا من الانتعاش الاقتصادي العالمي بما يسمح بمُعاودة الاتجاه التصاعُدي للنمو خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، مشفوعًا بتحسّن الاقتصادات الناشئة، وتنامي الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وتزايُد احتمالات تهدئة

الحرب التجارية بين الولايات المُتحدة والصين، وتأجيل تخارُج المملكة المُتحدة من الاتحاد الأوروبي، أو الوصول إلى اتفاق يُرضي الطرفين على الأقل، حال التخارُج.

فعلى سبيل المثال، توقّع **صندوق النقد الدولي** - في تقريره الصادر في يناير ٢٠٢٠ - تصاعُد مُعدّل النمو الاقتصادي العالمي من ٢,٩٪ عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠، ثم إلي ٣,٤٪ عام ٢٠٢١، وكذلك الحال بالنسبة لتقديرات البنك الدولي الصادرة في التاريخ ذاته - وإن جاءت أكثر تحفّظًا من تقديرات صندوق النقد الدولي - بتوقّعها مُعدّلات نمو ٢,٥٪ و٢,٦٪ على التوالي، مُقابل توقّع ٢,٤٪ لعام ٢٠١٩.

ومع حدوث جائحة فيروس كورونا وانتشارها السريع، وما لحق بها من تبِعات اقتصادية خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠، راجعت المُؤسّسات الدولية تقديراتها تِباعًا بحسب التطوّرات اللاحقة بالسوق العالمي. ففي تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يونيو ٢٠٢٠، توقّع الصندوق انكماش النمو الاقتصادي العالمي بنسبة (-٣٪) عام ٢٠٢٠ بسبب تراجُع نمو اقتصادات العالم أجمع بوتيرة سريعة، غير أنه عاد في التقرير اللاحق في أكتوبر ٢٠٢٠، وخفّض مُعدّل النمو بدرجة أكبر إلى (-٤,٤٪) دلالة على اشتداد الأزمة، ثم عاود تقديره المُرتفع، ليُسجّل الاقتصاد العالمي مُعدّل نمو موجب (٥,٢٪) عام ٢٠٢١ في ظل توقّعه انحسار الجائحة تدريجيًّا على مدار عام ٢٠٢٠، مع استمرار التزام الدول بسياسات التباعُد الاجتماعي، مع مُلاحظة أن توقّعاته تُعد أكثر تفاؤلًا بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية خلال عام ٢٠٢١، (٦٪) مُقابل (٣,٩٪) للاقتصادات المُتقدّمة [شكل رقم (١/١)]. وفي الوقت ذاته، حذّر الصندوق من أن العودة لمستويات ما قبل الجائحة ستكون طويلة الأمد ومُتفاوتة وغير مُؤكّدة، إذ قد لا تتحقّق العودة للمستويات السابقة من الناتج المحلي الإجمالي قبل حلول عام ٢٠٢٣، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بسبب فقدان عديدٍ من الوظائف وانتشار حالات الإفلاس، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية نتيجة تفاقُم مواطن الضعف القائمة، ولاسيما ما يتعلق بالديون السيادية وديون الشركات.

شكل رقم (١/١)

تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي (٢٠١٩ – ٢٠٢١)

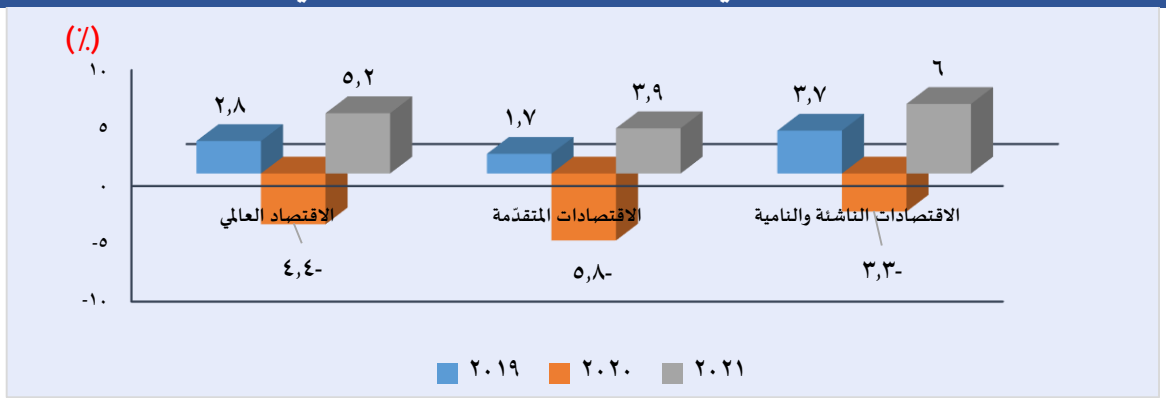

المصدر: IMF, World Economic Outlook. A long and Difficult Ascent. Oct.2020

وعلى مُستوى الدول، يُلاحظ أن مُعدّلات النمو المتوقّعة لعام ٢٠٢١ جاءت موجبة في كافة الاقتصادات المُتقدّمة أو الناشئة أو النامية، مع تفاوتها بين الدول، وتصاعُدها بدرجة ملموسة في حالة الهند (٨,٨٪)، الصين (٨,٤٪)، وبعض الدول الأوروبية، مثل أسبانيا (٦,٤٪) وفرنسا (٥,٨٪) [جدول رقم (١/١)]، وتأتي

الصين لتُساهم وحدها بنحو ثُلثُ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب تعافيها المُبكّر من الجائحة وسرعة انتعاشها الاقتصادي وبمُعدّلات مُرتفعة.

جدول رقم (١/١)
تطوّر مُعدّلات النمو العالمي للاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية

(٪)

	فعلي		توقّع
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج العالمي	٣,٥	٢,٨	٣,٣-	٦
الاقتصادات المُتقدّمة	٢,٢	١,٧	٤,٧-	٥,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٢,٢	٣,٥-	٦,٤
منطقة اليورو	١,٨	١,٣	٦,٦-	٤,٤
ألمانيا	١,٣	٠,٦	٤,٩-	٣,٦
فرنسا	١,٨	١,٥	٨,٢-	٥,٨
إيطاليا	٠,٨	٠,٣	٨,٩-	٤,٢
أسبانيا	٢,٤	٢	١١-	٦,٤
اليابان	٠,٣	٠,٧	٤,٨-	٣,٣
المملكة المتحدة	١,٣	١,٥	٩,٩-	٥,٣
كندا	٢	١,٧	٥,٤-	٥
دول مُتقدّمة أخرى	٢,٧	١,٧	٢,١-	٤,٤
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٥	٣,٧	٢,٢-	٦,٧
منطقة آسيا	٦,٣	٥,٥	١-	٨,٦
الصين	٦,٧	٦,١	٢,٣	٨,٤
الهند	٦,١	٤,٢	٨-	١٢,٥
مجموعة الأسيان	٥,٣	٤,٩	٣,٤-	٤,٩
منطقة أوروبا	٣,٣	٢,١	٢-	٤,٤
روسيا	٢,٥	١,٣	٣,١-	٣,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١,١	٠	٧-	٤,٦
البرازيل	١,٣	١,١	٤,١-	٣,٧
المكسيك	٢,٢	٠,٣-	٨,٢-	٥
الشرق الأوسط ووسط آسيا	٢,١	١,٤	٢,٩-	٣,٧
المملكة العربية السعودية	٢,٤	٠,٣	٤,١-	٢,٩
جنوب صحراء أفريقيا	٣,٣	٣,٢	١,٩-	٣,٤
نيجيريا	١,٩	٢,٢	١,٨-	٢,٥
جنوب أفريقيا	٠,٨	٠,٢	٧-	٣,١

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2021

وفي تحديث لاحق لتقرير صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢١، جرى مُراجعة التقديرات السابقة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بعد ظهور الأرقام الفعليّة لعام ٢٠٢٠، على النحو المُوضّح بالشكلين رقم (٢/١)، ورقم (٣/١)، وتُفيد المُراجعة الآتي:

بالنسبة للاقتصاد العالمي: حدث تراجُع في نسبة الانخفاض في مُعدّل النمو عام ٢٠٢٠ إلى -٣,٣٪ (بدلًا من التقدير السابق -٣,٥٪ في يناير ٢٠٢١)، مع توقّع تصاعُد مُعدّل النمو في عام ٢٠٢١ إلى ٦٪ (بدلًا من التقدير السابق ٥,٥٪)، ثم مُواصلة النمو بمعدل ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢.

وبالنسبة للاقتصادات المُتقدّمة: حدث تراجُع في نسبة الانخفاض في مُعدّل النمو إلى ٤,٧٪ عام ٢٠٢٠ (بدلًا من التقدير السابق ٤,٩٪)، مع تحسّن مُعدّل النمو بدرجة أكبر في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٥,١٪ بعد أن كان قاصرًا في التقدير السابق على (٤,٣٪)، ومع توقّع بلوغ مُعدّل النمو ٣,٦٪ عام ٢٠٢٢.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية: اقتصر الانكماش في مُعدّل النمو على نسبة (-٢,٢٪) في عام ٢٠٢٠، مُقارنّة بالتقدير السابق (-٢,٤٪)، ومع توقّع تصاعُد مُعدّل النمو إلى ٦,٧٪ و٥٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي.

وعلى مستوى الدول الرئيسة: تعكّس التقديرات المُحدّثة الاتجاه إلى التخفيف من حِدّة الانخفاض المُتوقّع في عام ٢٠٢٠ (مُقارنة بالتقدير السابق)، مثل الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو وروسيا والهند، مع تحسّن مؤشّرات نمو هذه الدول في العامين التاليين، وكذا توقّع تصاعُد نمو الصين بوتيرة أسرع عما سبق تقديره ليصل مُعدّل النمو إلى ٢,٣٪، ثم العودة للانطلاق بمُعدّلات نمو أكثر ارتفاعًا لتُسجّل ٨,٤٪، ٥,٦٪ في عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢ على التوالي، مُحتلّة بذلك المركز الثاني بعد الهند (١٢,٥٪، ٦,٩٪) على الترتيب.

وبوجه عام، تفيد المُراجعة الحديثة لتقديرات الصندوق الميل إلى التخفيف من حِدّة تداعيّات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠، إثر اكتشاف اللقاحات والأمصال المضادة للفيروس، وكذا التوجّه لتبنّي نظرة أكثر تفاؤلًا بشأن أداء الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ في ظل توقّع التعافي التام من الجائحة وتأثّيراتها السلبية.

شكل رقم (٢/١)

تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي وحسب المناطق (٢٠١٩-٢٠٢٢)

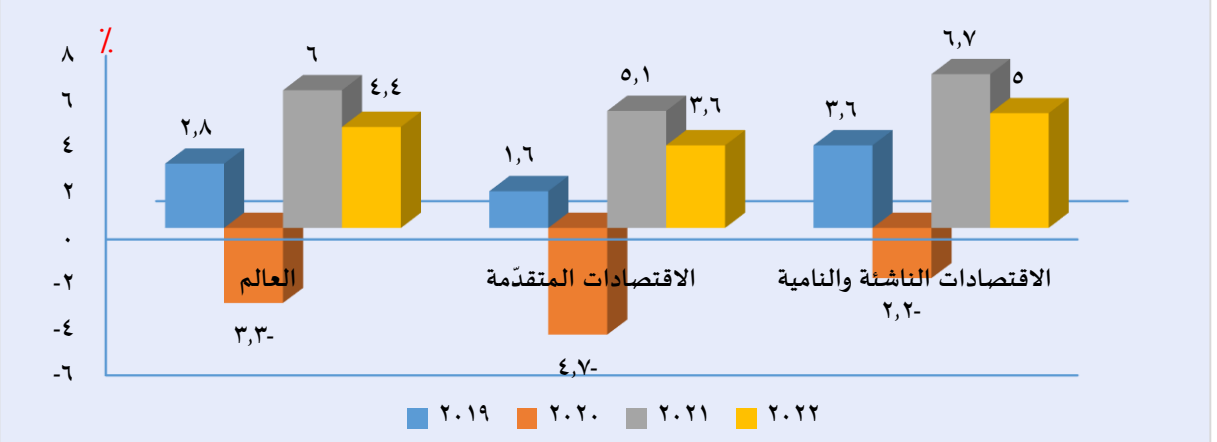

المصدر: IMF, World Economic Outlook ,Update, April 2021

شكل رقم (٣/١)
تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي
لبعض الدول الرئيسة المُختارة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)

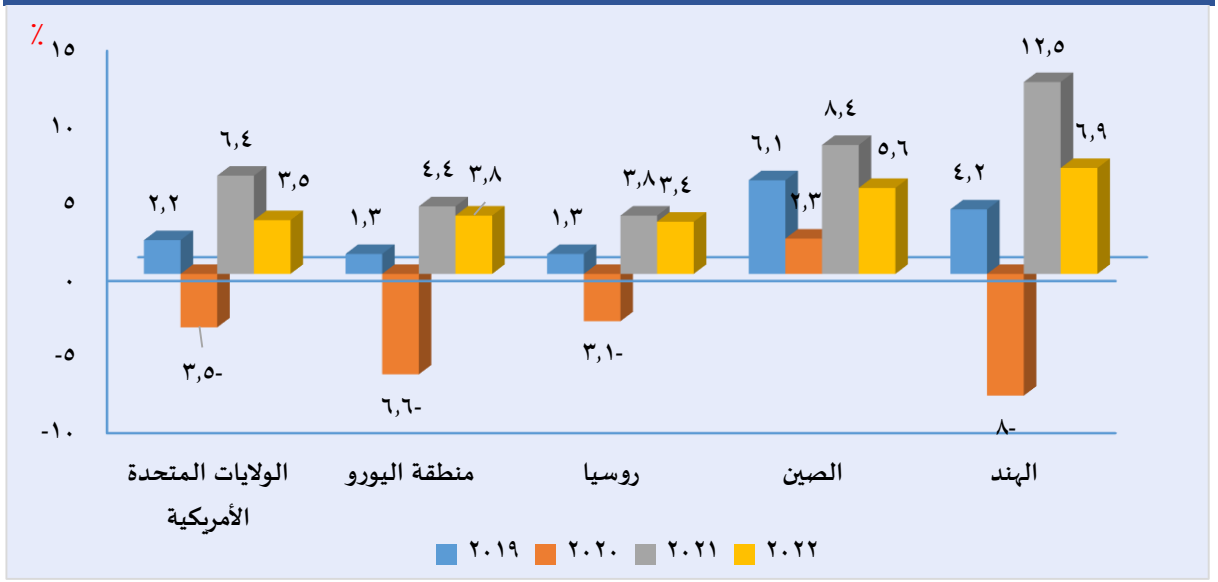

المصدر: IMF, World Economic Outlook ,Update, April 2021

وفي هذا السياق، يجدُر التنويه أن صندوق النقد الدولي سبق أن قدّر الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو ٩ تريليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، ثم رفع – لاحقًا – تقديره لحجم الخسائر، لتُصبح ١١ تريليون دولار، وهو ما يُعادل الناتج المحلي الإجمالي لليابان وألمانيا معًا.

ويصدُق القول أيضًا على تقديرات **البنك الدولي** لمُعدّل نمو الاقتصاد العالمي، حيث توقّع البنك في تقريره الصادر في مارس ٢٠٢٠، انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة (-٤,٣٪) عام ٢٠٢٠، ثم راجع تقديره في الإصدار اللاحق في أكتوبر ٢٠٢٠ لينخفض بدرجة أكبر إلى (-٥,٢٪)، قبل أن يُعاود التحسّن والارتفاع إلى ٤,٢٪ عام ٢٠٢١. وفي إصداره الأخير (يناير ٢٠٢١)، توقّع البنك الدولي حدوث انحسار نسبي في مُعدّل تراجُع النمو إلى -٤,٣٪ عام ٢٠٢٠، ونموّه على نحو إيجابي بنسبة ٤٪ و٣,٨٪ في العامين التاليين (٢٠٢١ و٢٠٢٢) [شكل رقم (٤/١)].

شكل رقم (٤/١)
تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وفقًا لتقديرات البنك الدولي

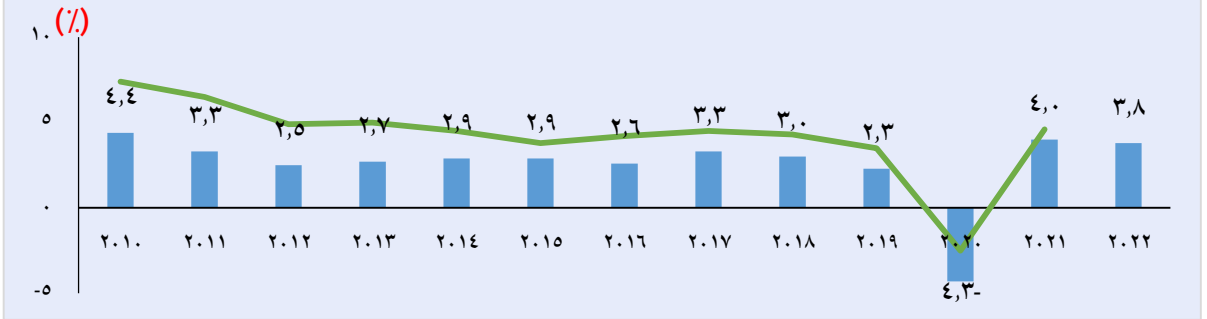

المصدر: WB, Global Economic Prospects, June 2020 & Jan. 2021

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن التوقّعات الحالية بشأن الركود العالمي الناجم عن جائحة فيروس كورونا تُعد الأكثر تحفّظًا مُقارنة بما سبقها من توقّعات إبان الأزمات المالية، كما أن الركود الحالي فريد من نوعه من حيث مُراجعات توقّعات النمو المُحتملة للاقتصاد العالمي، إذ أنه قد تم تعديلها نزولًا وبشكل حادٍ وسريعٍ أكثر من أي حالات ركود أخرى منذ عام ١٩٧٥ [جدول رقم (٢/١)].

جدول رقم (٢/١)
تطوّر مُعدّل نمو الناتج ونصيب الفرد منه خلال أعوام الركود العالمي

(٪)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٩١	٢٠٠٩	٢٠٢٠	المتوسط
العالم	١,١	٠,٤	١,٣	١,٨-	٤,٣-	٠,٧
الاقتصادات المُتقدّمة	٠,٢	٠,٣	١,٣	٣,٤-	٥,٤	٠,٨
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٢	٠,٩	١,٥	١,٨	٢,٦-	١,٢
الدول ذات الدخل المُنخفض	٠	١	٠,٧-	٥,٩	٠,٩-	١,١

المصدر: WB, Global Economic Prospects, Oct. 2020 & Jan. 2021

وتُفيد تقديرات **مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"** – حسب أحدث إصداراتها (مارس ٢٠٢١) – انخفاض مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي إلى (-٣,٤٪) عام ٢٠٢٠ بدلًا من تقديرها السابق للعام ذاته (٤,٥٪) في تقرير سبتمبر ٢٠٢٠، ومُقابل مُعدّل نمو مُحقّق ٢,٦٪ عام ٢٠١٩، مع توقّع مُعاودة الارتفاع إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٢١ إثر تجاوز آثار جائحة فيروس كورونا، واستعادة الاقتصاد العالمي عافيته مرّة أخرى، وتحقيق مُعدّل نمو ٤٪ في عام ٢٠٢٢.

وعلى مُستوى الدول الرئيسة، فقد توقّعت مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يُسجّل الاقتصاد الصيني نموًا قدره ٢,٣٪ عام ٢٠٢٠، وهو أعلى مُعدّل نمو على مستوى الدول كافة.

وتوقّعت المُنظمة تراجُع مُعدّل نمو دول مجموعة العشرين (G20) والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالصين كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا إلى (٣,٢٪) بسبب تأثّر أسواقها المالية سلبًا، وكذا قطاع السياحة والسفر وسلاسل التوريد العالمية. وعلى الرغم من توقّع حدوث انتعاش هش في العام المُقبل، إلا أن ناتج بلدان عديدة سيظل في نهاية عام ٢٠٢١ أقل من المُستويات المُحقّقة في نهاية عام ٢٠١٩، وأقل بكثير مما كان مُتوقّعًا قبل وقوع الجائحة.

ويُوضّح الشكل رقم (٥/١) التوقّعات الخاصة بمُعدّلات النمو على مُستوى المناطق وبعض الدول الرئيسة وفقًا لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عامي (٢٠٢١ و٢٠٢٢) مُقارنة بالنمو الفعلي في العامين السابقين.

شكل رقم (٥/١)
تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وبعض الدول والمناطق المُختارة وفقًا لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

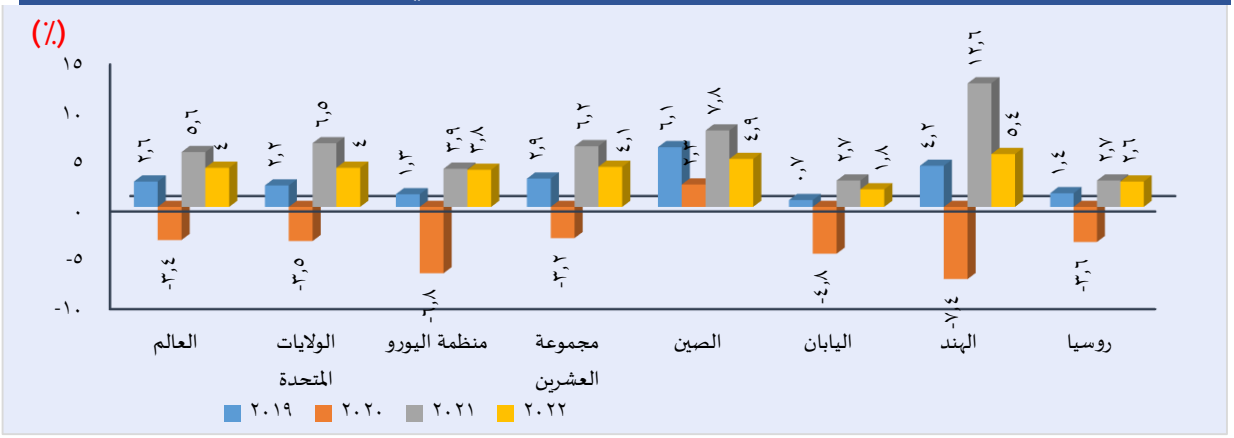

المصدر: OECD, Economic Outlook, Sept 2020; March 2021

<u>وخُلاصة ما تقدّم:</u>

- دفعت تطوّرات جائحة فيروس كورونا وتنامي تأثيراتها الاقتصادية السلبية المُؤسّسات الدولية لإعادة تقديراتها لمُعدّلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم أجمع، وفي اتجاه نزولي أكثر حِدّة نتيجة تنامي مُستتبعات السياسات الاحترازية، وما ترتب عليها من تأثير في قنوات الطلب والعرض والأسواق، والأحوال الاقتصادية عامة. إثر اتباع سياسات الإغلاق الجزئي أو الكلي تطبيقًا لمبدأ التباعُد الاجتماعي.
- ما زالت النزعة التفاؤلية بشأن أداء الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢١ هي السائدة في الأوساط المالية والاقتصادية رغم ارتفاع درجة عدم التيقّن وعدم توافر المعلومات الكاملة عن السوق Market Imperfection، وذلك على فرض توقّع انحسار الجائحة واتجاه العالم للتعافي، وسرعة عودة عجلة الإنتاج للدوران السريع تعويضًا لتوقّفها خلال الأشهر العِجاف للجائحة عام ٢٠٢٠.
- من المُتوقّع أن تتفاوت وتيرة التعافي الاقتصادي بين الدول والمناطق خلال عام ٢٠٢١، مع اتجاه الدول الآسيوية، وبخاصة الصين والهند للتعافي السريع، بعد عودة تشغيل عجلة الإنتاج خلال فترة وجيزة، مُقارنة بالاقتصادات الأخرى، وبخاصة الولايات المُتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية التي ما زالت مُتضرّرة بدرجة أكبر من تبِعات الجائحة، وتحتاج إلى وقت أطول للخروج من مصيدة الركود الذي خلّفه انتشار الفيروس، وللانطلاق مرّة أخرى في مساراتها الطبيعية.
- وثمّة نقطة مهمة يتعيّن التنويه عنها، ألا وهي أن تقديرات المُؤسّسات الدولية إنما تعكس تحليلها وتقويمها للتطوّرات التي شهدها العالم خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠.

ومن ثم، فقد جاءت لتُعبّر في مُجملِها عن اتجاه تفاؤلي، أملًا في زوال الجائحة في القريب العاجل أو مع نهاية عام ٢٠٢٠ أو الرُبع الأول من عام ٢٠٢١ على أقصى تقدير، وهو ما يبدو جليًّا في تقديراتها

المُتفائلة لمُعدّلات النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢١، (٦٪ تقديرات صندوق النقد الدولي و٤٪ تقديرات البنك الدولي، و٥,٦٪ تقدير مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

- ولا شك أن هذه التقديرات سوف يُعاد النظر فيها في الإصدارات التالية للمُؤسّسات الدولية، بعد انتشار الموجة الثانية من الفيروس، ومُسارعة دول العالم في العودة إلى الإجراءات الاحترازية والوقائية، وفرض قيود الإغلاق الجزئي، وفي حالات عديدة الإغلاق الكامل، ولحين استجلاء الرُؤى بشأن تطوّرات الجائحة، وانعكاساتها الصحية والاقتصادية المُحتملة.
- وثمّة رأي يُصِر على تفاؤله، استنادًا لاعتبارين اثنين، **أوّلهما**: إمكانية احتواء الجائحة بعد أن تم اكتشاف اللقاحات، والتوسّع في إنتاجها مع توقّع إتاحتها للمواطنين في القريب العاجل، فضلًا عن تحسّن كفاءة النُظُم العلاجية، والتراجُع المُطرد في نِسَب الوفيات لإجمالي الإصابات مُنذ شهر مايو، **وثانيهما**: توقّع عودة عجلة الاقتصاد للدوران السريع تعويضًا لما فات، وما تكبّده المُجتمع الدولي من خسائر.
- أما الاتجاه المُتحفّظ، فيرى أن التداعيّات السلبية للجائحة مازالت قائمة، وقد تستمر لوقت ليس بالقصير، وأن استمرار الدول في التشدّد في الإجراءات الوقائية والاحترازية سيزيد من وطأة وتبِعات الجائحة من حيث تواصُل انكماش الأسواق، وتعميق ظاهرة الركود الاقتصادي، وتزايد الدين العام بسبب تضخّم الحزمة المالية (الإنفاق الحكومي)، خاصة وأن الجائحة مازالت مُنطلقة في جموحها وتُخلِف وراءها يوميًا مزيدًا من حالات الإصابة والوفيات، وبمُعدّلات مُتسارعة مُقارنة بالموجة الأولى.
- وإذا كانت النزعة التفاؤلية هي الغالبة، إلا أنه مما لا ريب فيه، سوف يتطلّب الأمر مُراجعة مُعدّلات النمو المُوجبة السابق تقديرها لتكون أكثر تحوّطًا لاحتمالات تعايش المُجتمع الدولي مع الجائحة لفترة قادمة غير معلومة العواقب قد تطول أو تقصُر بحسب درجة وسرعة التعافي من الجائحة.

٢/١ التجارة الدولية

شهِدت مُعدّلات نمو التجارة العالمية انكماشًا لم يعهده الاقتصاد الدولي حتى في ظل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، حيث سجّل مُعدّل نمو التجارة العالمية تراجُعًا من ٣,٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ١,٤٪ عام ٢٠١٩، كما ورد بتقرير المُؤسّسات الدولية. وبخصوص عام ٢٠٢٠، فقد مالت التقديرات في بداية العام إلى التفاؤل قبل ظهور جائحة فيروس كورونا، حيث توقّعت هذه المؤسسات الاتجاه التصاعُدي لمُعدّل نمو التجارة العالمية [صندوق النقد الدولي (٢,٩٪)، والبنك الدولي (١,٩٪)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١,٦٪)].

ولكن جاءت الجائحة لتُجهِض هذه التوقعات، مع اتجاه التجارة الدولية للانكماش الحاد، وقد توقّع **صندوق النقد الدولي** في بداية الأزمة انكماش التجارة العالمية بنحو (-١١,٩٪)، إلا أنه مع بداية انتعاش التجارة البينية منذ يونيو ٢٠٢٠ - إثر تخفيف إجراءات الإغلاق حول العالم – تم مُراجعة هذه التقديرات بتوقّع انخفاض مُعدّل تراجُع التجارة الدولية، لنحو (-١٠,٤٪) [شكل رقم (٦/١)] على غِرار مُعدّل النمو المُحقّق خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

شكل رقم (٦/١)
توقّعات المُؤسّسات الدولية لمُعدّل نمو التجارة الدولية عام ٢٠٢٠

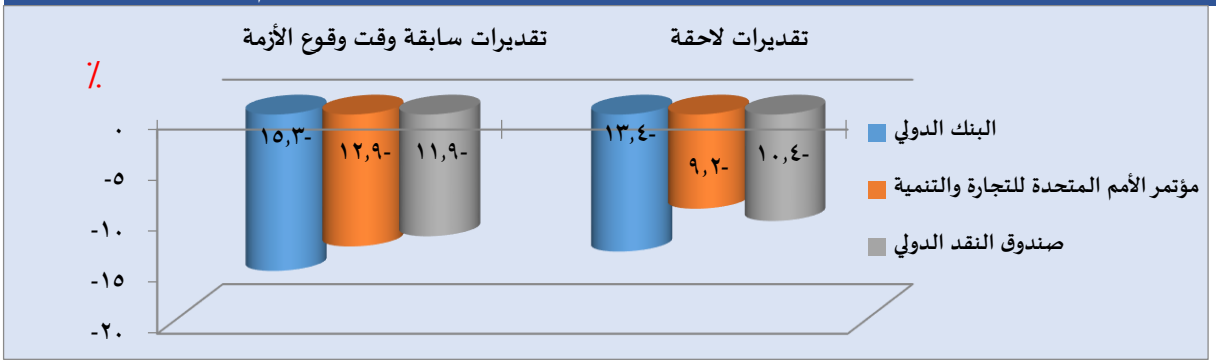

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- تقارير مُختلفة.

وأشارت التوقّعات المُتفائلة في تقرير الصندوق في أبريل ٢٠٢١ إلى أنه – تماشيًا مع الانتعاش التجاري المُنتظر– سوف يُسجّل عام ٢٠٢١ نموًّا مُرتفعًا في حجم التجارة العالمية ليصل إلى ٨,٤٪، مع انحسار التراجُع الفعلي لمُعدّل نمو التجارة الدوليّة إلى ٨,٥٪ (بدلًا من التقرير السابق ١٠,٤٪).

أما تقديرات **البنك الدولي** الصادرة في يناير ٢٠٢١، فتُشير إلى انخفاض مُعدّل نمو التجارة الدولية ليُسجّل (-٨,٥٪) عام ٢٠٢٠، مع ارتفاع المُتوقّع عام ٢٠٢١ إلى (٥٪).

ومن ناحية أخرى، أفاد تقرير **مُؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)** الصادر في فبراير ٢٠٢١ انخفاض مُعدّلات نمو التجارة السلعية العالمية بنسبة (-٩٪) عام ٢٠٢٠، مع توقّعه حدوث ارتفاع ملموس في النمو بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢١ [شكل رقم (٧/١)].

شكل رقم (٧/١)
تقديرات المُؤسّسات الدولية لمُعدّل نمو التجارة الدولية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

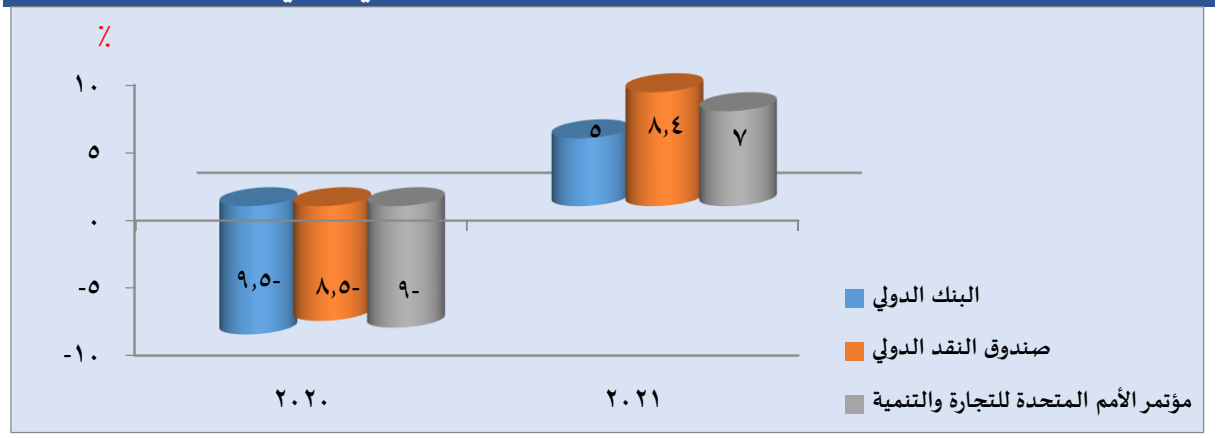

المصدر: البنك الدولي (يناير ٢٠٢١)، صندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠٢١)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (فبراير ٢٠٢١).

ويتبيّن من استقراء بيانات الشكل رقم (٨/١) تطوّر مُعدّل نمو التجارة السلعية العالمية خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢١)، حيث سجّل أدنى مُعدّل نمو لعام ٢٠٢٠ (-٩,٢٪) بينما تحقّق أعلى مُعدّل نمو في عام ٢٠١٧ (٤,٧٪).

شكل رقم (٨/١)
تطوّر مُعدّل نمو التجارة السلعية خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢١)

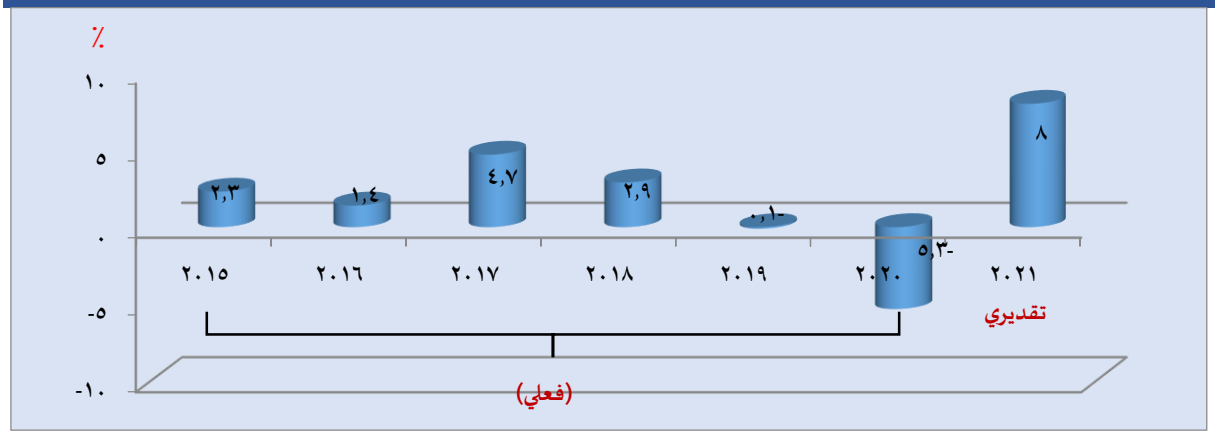

المصدر: مُنظمة التجارة العالمية. أمانة التجارة لمُنظمة التجارة العالمية، يناير ٢٠٢١.

ويُستخلص كذلك توقّع الانتعاشة القوية والسريعة في التدفّقات التجارية ليبلُغ مُعدل نمو التجارة العالمية ٨٪ عام ٢٠٢١ على فرضيّة التعافي من جائحة فيروس كورونا بدرجة أكبر مما كان مُتوقّعًا مُسبقًا في بداية الأزمة، رغم استحواذ الأسواق الداخلية على النصيب الأكبر من المُبادلات التجارية للشركات العالمية (عدا الشركات الأوروبية) [جدول رقم (٣/١)]، ورغم توقع استمرار التوتّرات الجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث لا يبدو من تصريحات المسئولين الأمريكيين الاتجاه لتخفيض مستوى الرسوم الجمركية السارية على الواردات من الصين والمُحدّدة بنسبة ٦٦٪ (World in 2021).

جدول رقم (٣/١)
هيكل إيرادات الشركات العالمية حسب منافذ التوزيع، ٢٠٢٠

(٪)

جنسية الشركات	السوق الداخلي	السوق الخارجي
الأمريكية	٦٨,٦	٣١,٤
الأوروبية	٤٧	٥٣
اليابانية	٥٤,٨	٤٥,٢
شركات الأسواق الصاعدة	٧١,٩	٢٨,١

المصدر: مؤسسة Morgan Stanly, 2020

ووفقًا لتحديث تقرير فبراير ٢٠٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد سجّلت التجارة العالمية انخفاضًا بنسبة -٩٪ عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالعام السابق، ومن المُتوقّع أن تُعاود النمو إلى ٧٪ في عام ٢٠٢١.

وبوجه عام، تُفيد المُقارنة بين مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والمُعدّلات المُناظرة لنمو التجارة الدولية وجود علاقة ارتباط قوية بينهما، صعودًا وهبوطًا، وكذا زيادة حساسية أو مرونة تدفّقات التجارة الدولية للتغيّرات المُقابلة في النمو الاقتصادي.

ففي أوقات الركود أو الانكماش الاقتصادي، يكون تراجُع المُبادلات التجارية الدولية بنسبة أكبر. أما في حالة الرواج الاقتصادي وارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي، فيكون تنامي التجارة الدولية بنسبة أكبر، وهو ما يُفسّر التغيّرات الكبيرة نسبيًا التي تشهدُها حركة التبادُل التجاري الدولي مع تطوّرات الناتج المحلي العالمي، كما يبدو جليًّا من تبِعات جائحة فيروس كورونا، فانخفاض النمو الاقتصادي بنسبة -٣,٣٪ عام ٢٠٢٠ يُقابلُه تراجُع التجارة الدولية بنسبة ٨,٥٪. ومع ارتفاع تقدير مُعدّل النمو في عام ٢٠٢١ إلى ٦٪، توقّعت المُؤسّسات الدولية نمو التجارة العالمية المُناظرة بمُعدّل أكبر يصل إلى ٨,٤٪، [جدول رقم (٤/١)].

جدول رقم (٤/١)
العلاقة الارتباطية بين مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

(٪)

مُعدّلات النمو	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاقتصاد العالمي	٣,٥ – ٣,٦	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٢,٩	-٣,٣	٦
التجارة الدولية	٢,٧	٢,٢ – ٢,٥	٥,٥	٣,٧ – ٤	١ – ١,٤	-٨,٥	٨,٤

المصادر: صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢١.

٣/١ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر

جاءت تقديرات مُؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مُتحفّظة بدرجة كبيرة في شأن تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، ومُعبّرة عن تراجُع مُطرد في هذه التدفّقات منذ عام ٢٠١٥، وهو عام الذروة الذي جاوزت فيه الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة ٢ تريليون دولار. وقد أرجعت *"الأنكتاد"* هذا الاتجاه النزولي، وبخاصة في الفترة (٢٠١٧ – ٢٠١٩)، إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي، واستمرار فرض القيود التجارية الحمائية [شكل رقم (٩/١)].

شكل رقم (٩/١)
تطوّر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

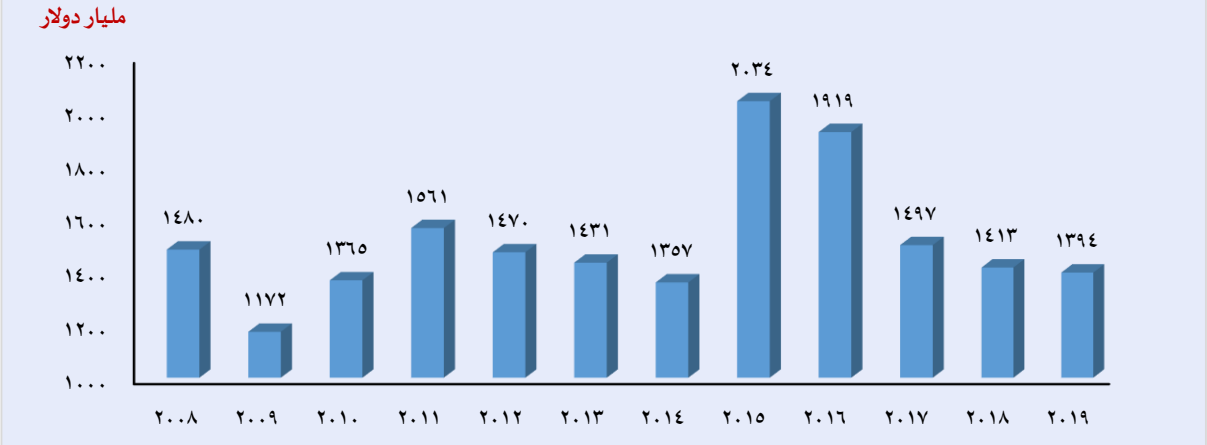

المصدر: UNCTAD Stata، UNCTAD Investment Trends Monitor, Jan, 2020.

وقد أوردت "الإنكتاد" تقديرات مُتباينة بالنسبة لحجم التدفّقات المُتوقّعة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وقد كان مُتوقّعًا – قبل حدوث جائحة فيروس كورونا – أن تنمو هذه التدفّقات بنسبة ٥٪ سنويًا، غير أن انتشار الفيروس في مطلع عام ٢٠٢٠، دفع لمُراجعة التقدير السابق وطرح سيناريوهات بديلة بحسب المدى الزمني للسيطرة على الجائحة. وأعلنت "الأنكتاد" في تقريرها الصادر في ٨ مارس ٢٠٢٠ احتمال تراجُع الاستثمار الأجنبي المُباشر بنسبة ٥٪ حال احتواء الجائحة بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٠، واحتمال زيادة نسبة الانخفاض إلى ١٥٪ حال استمرار الأزمة وتأثيراتها السلبية حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

وفي تطوّر لاحق، وعقِب اشتداد الأزمة، راجعت "الأنكتاد" تقديراتها في ضوء ما أعلنته الشركات دولية النشاط (*TNCs*) (أكبر ٥٠٠٠ شركة) عن تعرّضها لخسائر جسيمة تحول دون مُواصلة خططها الاستثمارية بالوتيرة السابقة، وتوقّع أكثر من ٦٠٪ من هذه الشركات تناقُص أرباحها بنسبة تتجاوز ٣٠٪ خلال عام ٢٠٢٠ وليس ٩٪ فقط كما سبق أن توقّعت هذه الشركات، كما أعلنت ٤٠٪ من كُبريات الشركات الأمريكية (٣٠٠٠ شركة) تعرّضها لخسائر عام ٢٠٢٠ مُقابل نسبة ٣٠٪ من الشركات عام ٢٠١٩ (World In 2021: Summary, Dec. 31, 2020).

وتأسيسًا على ذلك، أعلنت "الأنكتاد" توقّع انخفاض حجم التدفّقات الاستثمارية بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ بحسب المدى الزمني المُتوقّع للتعافي من الجائحة.

ومع تواصُل أبعاد الجائحة وتداعيّاتها، لجأت الدول – منذ بداية الرُبع الثاني من العام – إلي تشديد الإجراءات الاحترازية والوقائية، وما تتطلّبه من عمليّات إغلاق أو تقييد نشاط مُعظم المُنشآت، مما أدى بدوره إلى تعميق الركود الاقتصادي.

وعلى خلفيّة هذا المُناخ غير المواتِ للاستثمار، أعلنت الشركات دولية النشاط عن إعادة تقييم خطط مشاريعها الاستثمارية، بما يُفيد خفض إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة ٣٧٪، وعمليّات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة ١٥٪، وصفقات تمويل مُعلنة للمشاريع عابرة الحدود، ومُعظمها في مجال البنية الأساسية، بنسبة ٢٥٪.

ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن "الأنكتاد" في يونيو ٢٠٢٠، وقاعدة بياناتها الإحصائية، من المُتوقّع أن تنخفض تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مُستوى العالم بنسب كبيرة تصل إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢٠، ليتراجع بذلك حجم الاستثمار إلى ما دون تريليون دولار للمرّة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، كما أنه من المُتوقّع استمرار الاتجاه النزولي في عام ٢٠٢١، مع احتمال نسبة انخفاض تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ عام ٢٠٢١.

ووفقًا لأحدث تقرير صادر عن "الإنكتاد" في ٢٠٢١، بلغت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشِر نحو ٨٥٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة انخفاض ٤٢٪ عن المُحقّق عام ٢٠١٩ والبالِغ ١,٥ تريليون دولار، ومُقارنة بما كان مُتوقّعًا في التقرير السابق (٩٣٠ مليار دولار) عام ٢٠٢٠.

وتماشيًا مع النزعة التفاؤلية بشأن تحسّن أداء الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ إثر زوال الجائحة تمامًا، جاءت تقديرات "الأنكتاد" مُبشّرة بتوقّع حدوث طفرة في الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في عام ٢٠٢٢ ليعود حجمها إلى سابق عهده قبل ظهور الجائحة، أي ليُسجّل نحو ١,٥ تريليون دولار [شكل رقم (١٠/١)].

شكل رقم (١/١٠)
تطوّر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٠١٥-٢٠٢٢)

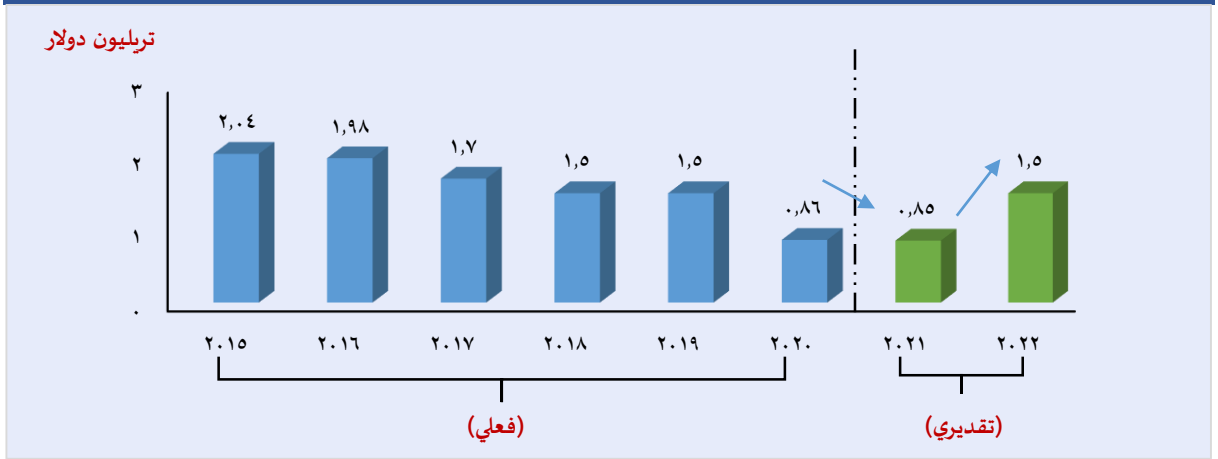

المصدر: UNCTAD Stata, Jan. 2021، UNCTAD Investment Trends Monitor, Jan, 2020.

وعلى **مُستوى المناطق**، فمن المُتوقّع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المُباشر لاعتمادها الأساسي على الاستثمار في الصناعات كثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية التي تضرّرت بشدّة جرّاء الأزمة، ولعجزها عن اتخاذ القدر ذاته من تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصادات المُتقدّمة.

وبالنسبة للبلدان المُتقدّمة، فقد انخفضت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى أوروبا بنسبة ٣٠٪، وهو ما يقل عن نسبة التراجُع في التدفّقات إلى أمريكا الشمالية والبالغة ٤٦٪.

وكذلك، تقلّصت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٧٪ في عام ٢٠٢٠، مع توقّع تفاقُم هذا الاتجاه السلبي جرّاء انخفاض أسعار السلع الأساسية، مع مُلاحظة أنه في عام ٢٠١٩ تراجعت هذه التدفّقات بنحو ٤٠٪ لتُسجّل ٤٦ مليار دولار فقط.

وبالمثل، انخفضت التدفّقات إلى بلدان آسيا النامية، ولكن بنسبة محدودة (٤٪ فقط)، وانخفضت التدفّقات إلى الدول النامية في مجموعها بنسبة ١٢٪، على الرغم من المكاسب التي تحقّقت في دول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

وبالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقد انخفضت تدفّقات الاستثمار الأجنبي بنسبة ٣٧٪ في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت قد نمت بنحو ١٠٪ عام ٢٠١٩ (١٦٠ مليار دولار). ولازالت آفاق الاستثمار قاتمة بالمنطقة حيث أن الجائحة من شأنها تأجيج الاضطرابات السياسية، كما أن خصائص القطاعات المعنيّة بالاستثمار الأجنبي المُباشر في المنطقة تُسهِم في هشاشتها.

وكذلك، شهِدت تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر انخفاضًا كبيرًا بنسبة ٧٨٪ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا الانخفاض أجهض الانتعاش المُشاهد في عام ٢٠١٩، وسجّل نسبة نمو ٥٩٪، بقيمة ٥٨ مليار دولار [جدول رقم (٥/١)].

جدول رقم (١/٥)
تقدير مُعدّلات التراجُع في الاستثمار الأجنبي المُباشر عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالعام السابق

المنطقة	القيمة (مليار دولار) ٢٠١٩	القيمة (مليار دولار) ٢٠٢٠	معدلات الانخفاض (٪)
أوروبا	٣٤٤	٢٤٠	٣٠
أفريقيا	٤٦	٣٨	١٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١٦٠	١٠١	٣٧
أمريكا الشمالية	٣٠٩	١٦٦	٤٦
آسيا	٤٩٥	٤٧٦	٤
اقتصادات في مرحلة انتقالية	٥٨	١٣	٧٨
الدول النامية	٧٠٢	٦١٦	١٢

المصدر: UNCTAD Stata; Jan. 2021، UNCTAD Investment Trends Monitor, Jan, 2020.

أما على **المُستوى القطاعي**، فمن المُتوقّع أن يكون تراخي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر وقعُه شديدًا بالنسبة للقطاعات والصناعات التي سوف تتأثّر سلبًا بانكماش حجم التجارة العالمية، ونخُص بالذكر أنشطة الطاقة والسياحة والسفر، وصناعة السيارات والمواد الأساسية، والصناعات عالية التقنية.

وخلاصة ما تقدّم، مالت التوقّعات إلى تراجُع تدفّق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة بوجه عام في كافة الدول والمناطق على خلفيّة تباطؤ التجارة العالمية، وتعطّل سلاسل التوريد الدولية، مع تباين تقديرات نسب التراجُع واتساع مداها من منطقة لأخرى من ١٧٪ إلى ٧٨٪ (باستثناء المنطقة الآسيويّة) نظرًا لارتفاع درجة عدم التيقّن بالمدى الزمني للجائحة، ومدى فاعلية التدخّلات الحكومية للحد من تأثيراتها السلبية، فضلًا عن تأثير المخاطر الجيوسياسية على الأداء الاقتصادي.

١/٤ الأسواق المالية

شهدت الأسواق المالية ارتباكًا عامًا في عام ٢٠١٩ في ظل تخفيض تقييمات حقوق الملكية، مع تراجُع درجة التفاؤل بشأن العائدات المُتوقّعة في ظل التوتّرات التجارية القائمة، وتوقّعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، علاوة على تأثير التعديلات التي أُدخلت على السياسة النقدية عبر البنوك المركزية الرئيسة في العالم.

وقد ترتّب على تزايُد عمليّات بيع الأسهم في الاقتصادات المُتقدّمة عدول المُستثمرين عن توظيف أموالهم في البورصات والسعي إلي ملاذ آمنة، مما تمخّض عن انخفاض عائدات الأسهم والسندات لمُستويات غير مسبوقة خلال عام ٢٠١٩. وكذلك تراجُع نشاط أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات الناشئة والنامية مع ارتفاع درجة المخاطر، وسجّلت عملات دول عديدة انخفاضًا في قيمتها مُقابل الدولار.

ورغم الاتجاه الصعودي في مُؤشّرات أسواق المال في ديسمبر ٢٠١٩، ويناير ٢٠٢٠، إلا أن انتشار جائحة فيروس كورونا أثار اضطرابات واسعة في هذه الأسواق، والتي شهدت تراجُعًا شديدًا في حجم التداولات، وانخفاضات مُتتالية في أسهم الشركات المُقيّدة في البورصة، مع تسارُع عمليّات البيع تفضيلًا للسيولة وتفاديًا لمخاطر الاستثمار في ضوء تداعيّات الجائحة، ومع زيادة مديونية الشركات وانخفاض التصنيف الائتماني للسندات المُصدرة. ولذلك، تواصلت الانخفاضات بصورة مُتتالية في كافة مُؤشّرات أسواق المال العالمية حتى نهاية مارس ٢٠٢٠.

ومع عودة التفاؤل بشأن توقّع الانحسار التدريجي للجائحة في مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ على خلفية التباطؤ النسبي في مُعدّلات الإصابة والوفيات، وتوجّه الحكومات أو الدول للتخفيف من الإجراءات الاحترازية والوقائية وقيود الإغلاق، عادت مُؤشّرات الأسواق المالية لتعكس اتجاهًا تصاعديًا وبصفة خاصة في الشهور الأربعة الأخيرة من العام، وتواصُل التعافي في البورصات بصورة متتالية حتى نهاية العام في كافة أسواق المال العالمية، وإن تراجعت في بعضٍ منها بشكل طفيف بنهاية أكتوبر ٢٠٢٠.

وكذلك يُلاحظ استمرار الاتجاه التنازلي في بعض الأسواق حتى شهر مارس وأبريل (ستاندرد أند بورز – داو جونز – سوق أمستردام *AEX*) والبعض الآخر حتى شهر مايو (هونج كونج – السوق السويسري)، ومجموعة ثالثة من الأسواق استمر تراجُع مؤشّراتها حتى سبتمبر (السوق الأسترالي)، أو حتى أكتوبر (سوق لندن) [جدول رقم (٦/١)].

جدول رقم (٦/١)
أهم مُؤشّرات أسواق المال العالمية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢٠
(أ) خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ حتى يونيو ٢٠٢٠

المُؤشّر	نوفمبر ٢٠١٩	يناير ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢٠	أبريل ٢٠٢٠	مايو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢٠
ستاندرد آند بورز SPX500	٣٠٦٢,٣	٣٢٥٦	٣٠٦٦	٢٥٨٤,٦	٢٩١٢,٤	٣١٠٠,٣
داو جونز الصناعي DJI30	٢٧٣٦٧	٢٨٩١١	٢٦٦٧٥	٢٤٣٤٥,٧	٢٥٣٨٣,١	٢٥٨١٢,٩
سوق فرانكفورت (ألمانيا) DAX30	٧٢٨٨	٧٥٩٢	٦٦٣٩	١٠٨٦١,٦	١١٥٨٦,٨	١٢٣١٠,٩
سوق لندن FTSE100	٧٢٨٩	٧٦٠٤	٦٦٤٤	٥٩٠١,٢	٦٠٧٦,٦	٥٩٩٠
سوق هونج كونج (مُؤشّر هانج سينج) HIS	٢٧٠٤٠	٢٨٢١٧	٢٦١٤٣	٢٤٦٤٣,٥	٢٢٩٦١,٤	٢٤٤٢٧,١
السوق الاسترالي ASX200	٦٦٤٥	٦٦٨٦	٦٢٧٢	٥٥٢٢,٤	٥٧٥٥,٧	٥٨٩٧,٩
السوق السويسري 5MI	١٠٢١٩	١٠٥٩٨	٩٩٩٩	٩٦٢٩,٤	٩٨٣١,٤	١٠٠٤٥,٣
سوق أمستردام (هولندا) AEX	٥٧٩	٦٠٥	٥٣٣	٥١٢,٩	٥٣٢,٥	٥٥٩,٧
ناسداك (١٠٠) NDX100	٨١٢١	٨٧٨٨	٨٣٧٧	٩٠٠٠,٥	٩٥٥٥,٥	١٠١٥٦,٨

(ب) خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢٠

المُؤشّر	يوليو ٢٠٢٠	أغسطس ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	نوفمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢٠
ستاندرد آند بورز SPX500	٣٢٧١,١	٣٥٠٠,٣	٣٣٦٣	٣٢٦٩,٩	٣٦٢١,٦	٣٧٥٦,١
داو جونز الصناعي DJI30	٢٦٤٢٨,٣	٢٨٤٣٠	٢٧٧٨١,٧	٢٦٥٠١,٦	٢٩٦٣٨,٦	٣٠٦٠٦,٥
سوق فرانكفورت (ألمانيا) DAX30	١٢٣٠٣,٣	١٢٩٤٥,٣	١٢٧٦٠,٧	١١٥٥٦,٤	١٣٢٩١,١	١٣٧١٨,٨

المُؤشّر	يوليو ٢٠٢٠	أغسطس ٢٠٢٠	سبتمبر ٢٠٢٠	أكتوبر ٢٠٢٠	نوفمبر ٢٠٢٠	ديسمبر ٢٠٢٠
سوق لندن FTSE100	٥٨٩٧,٨	٥٩٦٣,٦	٥٨٦٦,١	٥٥٧٧,٣	٦٢٦٦,١	٦٥٥٥,٨
سوق هونج كونج (مُؤشّر هانج سينج) HIS	٢٤٧١,٥	٢٥١٧٧	٢٣٤٥٩	٢٤١٠٧,٤	٢٦٣٤١,٤	٢٧١٤٧,١
السوق الاسترالي ASX200	٦٠٥١,١	٦٠٦٠,٥	٥٨١٥,٩	٥٩٢٧,٦	٦٥١٧,٨	٦٦٨٢,٤
السوق السويسري 5MI	١٠٠٠٥,٩	١٠١٣٥,٥	١٠١٨٧	٩٥٨٧,١	١٠٤٧٦,٤	١٠٧٠٣,٥
سوق أمستردام (هولندا) AEX	٥٤٥,٣	٥٤٩,٢	٥٤٧,٢	٥٣٣,٨	٦٠٦	٦٢٨,٥
ناسداك (١٠٠) NDX100	١٠٩٠٥,٩	١٢١١٠,٧	١١٤١٨,١	١١٠٥٢,٩	١٢٢٦٨,٣	١٢٨٤٥,٣

المصدر: Tradingview.com/Markets

ومع ذلك، ما زال الموقف ضبابيًّا في الأسواق المالية، حيث يتوقّع بعض الخُبراء مُواصلة الصعود، ولاسيّما مع بدء الإعلان عن إنتاج الشركات العالمية للقاح فيروس كورونا، وقُرب إتاحته للمواطنين، في حين يرى البعض الآخر أن مؤشّرات البورصات ستُعاود مُؤشّراتها الهبوط من جديد، مع حدوث الموجة الثانية من الفيروس، وظهور سلالات جديدة، ومع احتمال حدوث موجة ثالثة أيضًا، وانعكاسات هذه التطوّرات على أداء الاقتصاد العالمي.

وعمومًا، ففي حالة التوجّه لإعادة فتح الاقتصادات، سيكون من الضروري اتباع سياسات تيسيرية لضمان التعافي التام واستدامته من خلال اتباع "خارطة طريق السياسات النقدية والمالية بعد انتهاء حالة الإغلاق العام" التي تتلخّص معالمها في الآتي:

- إعادة فتح الاقتصاد بالتدريج في ظل عدم التيقّن بتطوّرات الأسواق العالمية.
- مُواصلة دعم القطاع الصحي وإتاحة التمويل للبرامج الصحية والعلاجية والوقائية.
- تشجيع البنوك على استخدام مُخصّصات وهوامش أمان رأس المال والسيولة لمُواصلة الإقراض، ووضع خطط موثوقة لتقليل الأصول المُتعثّرة وخلق أسواق لها.
- دعم شركات القطاع الخاص المتعثّرة من خلال إعادة الهيكلة والتفاوض على الديون بكفاءة خارج إطار التقاضي لتخفيف أعباء الديون، وكذلك من خلال دعم الملاءة المالية، وتقديم دعم للأسواق الصاعدة والواعدة التي تُواجه مصاعب تمويلية.
- تدعيم الإطار التنظيمي للقطاع المالي غير المصرفي، وإحكام الرقابة الاحترازية لاحتواء تحمّل المخاطر السوقية والتمويلية، والحفاظ على مؤشّر كفاية رأس المال.

٥/١ اتجاهات التضخّم

ترتب على ضعف النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٩ انخفاض مُعدّل التضخّم العالمي عن مستواه السابق عام ٢٠١٨، وبخاصة في حالة الاقتصادات المُتقدّمة، مع شبه استقرار المُعدّل أو ارتفاعه قليلًا في حالة الاقتصادات الناشئة والنامية. وكان من المُتوقع قبل ظهور جائحة فيروس كورونا أن تعاود مُعدّلات التضخّم الارتفاع في عام ٢٠٢٠ مع تصاعُد التوتّرات التجارية، غير أن بزوغ فيروس كورونا في

مطلع عام ٢٠٢٠ وانتشاره السريع على مدار شهور العام أجهض هذه التوقّعات، حيث مالت الاتجاهات التضخّمية للانخفاض في ظل التراجُع الكبير في الطلب العالمي مُقارنةً بتغيّرات العرض، فسجّل مُعدّل التضخّم العالمي تراجُعًا من ٣,٤٪ عام ٢٠١٩ إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٢٠، مع انخفاض أكبر في حالة الاقتصادات المُتقدّمة من ١,٤٪ إلي ٠,٨٪.

ومع تنامي درجة عدم التيقّن بتطوّرات جائحة فيروس كورونا، تباينت التوقعات بشأن تأثيراتها المُحتملة على مستويات الأسعار، حيث توقع البعض أن تكون للجائحة آثار تضخّمية بسبب النقص الحاد في المعروض السلعي، في حين توقع البعض الآخر نقيض ذلك، أي حدوث آثار انكماشية مردّها التراجُع الشديد في مستويات الطلب، تأثّرًا بأحوال الركود الاقتصادي.

والمُلاحظ أن أغلب التوقّعات جنحت للنظرة التشاؤمية بتبنّي الاتجاه الانكماشي في ظل انخفاض أسعار السلع، وبخاصة السلع الصناعية، وعلى فرضيّة عودة النشاطات الاقتصادية لمسارات النمو الطبيعية كما كان الحال قبل ظهور الجائحة.

وتشير توقّعات **صندوق النقد الدولي** إلي تصاعُد مُعدّل التضخّم في الاقتصاد العالمي إلي ٣,٤٪ في العام الحالي (٢٠٢١) مع تراجُع طفيف في الأعوام التالية.

وعلى مستوى الاقتصادات، تُفيد تقديرات الصندوق احتمالات حدوث تزايد بسيط في مُعدّل التضخّم في الاقتصادات المُتقدّمة، مع بقائها دون مستوى ٢٪، في حين تتجه المُعدّلات للتناقص المُطرد في الاقتصادات الناشئة والنامية، وإن ظلت تربو على ضعف نظيراتها في الاقتصادات المُتقدّمة، باستقرارها عند مستوى ٤٪ أو أعلى قليلًا [جدول رقم (٧/١)].

جدول رقم (٧/١)
تطوّر متوسطات مُعدّلات التضخّم (٢٠١٧ - ٢٠٢٥)

(٪)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
العالم	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٢
الاقتصادات المُتقدّمة	١,٧	٢	١,٤	٠,٨	١,٦	١,٦	١,٧	١,٨	١,٩
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٤	٤,٩	٥,١	٥	٤,٧	٤,٣	٤,٢	٤,١	٤

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Oct. 2020

ومن جانبها، توقّعت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** - وفق آخر تحديث في بياناتها الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٠ - أن يصل مُعدّل التضخّم لمنطقة اليورو إلي ٠,٦٦٪ في عام ٢٠٢١ مُقابل توقّع ٠,٢٨٪ في عام ٢٠٢٠، وفي الدول الأعضاء بالمنظمة إلي ١,٣٦٪ في عام ٢٠٢٠، وتوقّع ١,٤٨٪ عام ٢٠٢١، وبما يربو على ذلك في الدول الأخرى غير الأعضاء بالمنظمة، حال كون الانكماش الاقتصادي محدودًا نتيجة

انحسار جائحة فيروس كورونا في المدى القصير، ومع احتمال انخفاض مُعدّل التضخّم بدرجة أكبر حال انتشار الفيروس على نطاق واسع وامتداد فترة التعافي.

ويوضّح الجدول رقم (٨/١) توقّعات الاتجاهات التضخّمية عام ٢٠٢١ مُقارنة بعام ٢٠٢٠ على مستوى بعض الدول المُختارة.

جدول رقم (٨/١)
توقعات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمُعدّلات التضخّم في بعض الدول المُختارة

الدولة	مُعدّل التضخّم (٪)		الدولة	مُعدّل التضخّم (٪)	
	٢٠٢٠	٢٠٢١		٢٠٢٠	٢٠٢١
الصين	٢,٨٥	٢,٢٨	هولندا	١,٠٤	٠,٩١
الهند	٥,٨٩	٤,٦٥	النرويج	١,٤٩	١,٩٠
روسيا	٣,٢٨	٤,١٥	جنوب أفريقيا	٣,٣٦	٣,٧٥
الولايات المتحدة	١,٣٦	١,٩٢	تركيا	١٢,٠٣	١١,٨٧
المملكة المتحدة	٠,٧٦	٠,٦٧	النمسا	١,٢٥	١,٢٦
ألمانيا	٠,٤٤	١,١٠	استراليا	٠,٧٣	١,٥٨
فرنسا	٠,٥١	٠,٣٧	البرازيل	٢,٧٤	٢,٥١
إيطاليا	٠,١١	٠,٤٢	كندا	٠,٥٩	٠,٦٧
اليابان	٠,٢٢	٠,٢٤	التشيك	٣,٢٦	٢,١٦
كوريا	٠,٥١	٠,٦٣	تشيلي	٢,٨٨	٢,٥٩

المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديسمبر ٢٠٢٠.

٦/١ الأسعار العالمية للطاقة والمعادن الأساسية والسلع الزراعية الرئيسة:

أسعار الزيت الخام:

شهدت الأسعار العالمية للزيت الخام تراجُعًا ملموسًا منذ مطلع عام ٢٠٢٠ وبلغ السعر أدناه في ٩ مارس ٢٠٢٠، وهو ما يعرف بيوم الإثنين الأسود مُسجّلًا نسبة انخفاض ٣٣٪ من ٤٥,٣٧ دولار/ برميل إلي ٣٤,٣٦ دولار/ برميل، وهو حدث غير مسبوق منذ عام ١٩٩١. وقد واصل السعر انخفاضه حتى هبط إلي ٢٤,٧٤ دولار/ برميل في أول أبريل ٢٠٢٠، ثم تدهور ليبلغ ١٨,٦ دولار/ برميل في ٢١ أبريل من العام [شكل رقم (١١/١)].

شكل رقم (١١/١)
تطور الأسعار العالمية للنفط (خام برنت)

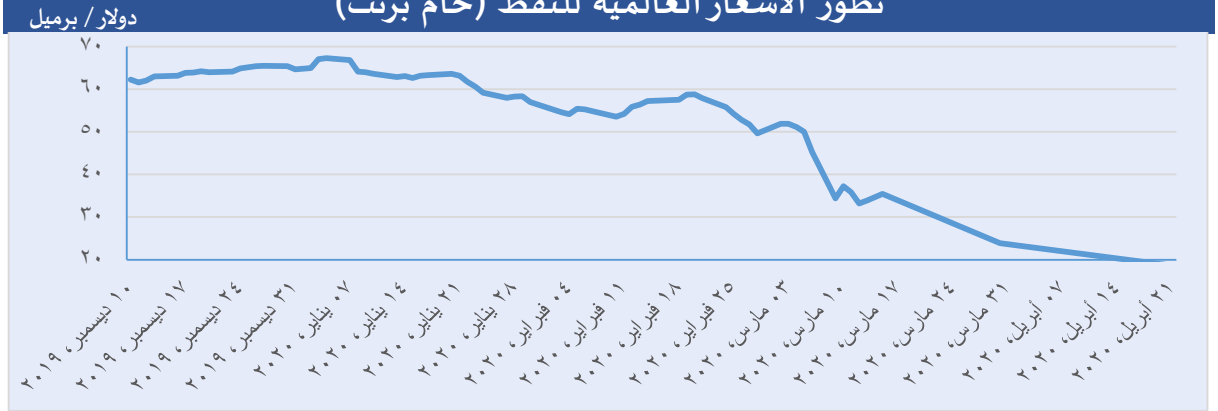

المصدر: www.oilprice.com

ويفسّر هذا التراجُع الحاد في الأسعار العالمية للنفط بتفاعل عاملي العرض والطلب في سوق النفط، فمن حيث العرض، حدثت زيادة ملموسة في المعروض من الزيت الخام من قِبَل كبار مُنتجي النفط (المملكة العربية السعودية وروسيا) مما ترتّب عليه تنامي المعروض في السوق من ٩٤,٣ مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٨ إلي ٩٦,٦ مليون برميل/ يوم عام ٢٠١٩، ثم طفرة أخرى إلي ما يربو على ١٠٠ مليون برميل/ يوم إثر فشل اجتماع (أوبك +) في مارس ٢٠٢٠ في تحقيق الانضباط في السوق العالمي للنفط، مع تمسّك المنتجين الرئيسين بعدم تخفيض مستويات الإنتاج. ومن حيث الطلب العالمي على الزيت الخام، فقد شهد تراجُعًا مُنتظمًا منذ عام ٢٠١٦، وقد انخفض مُعدّل نمو الطلب بنسبة ٣٪ عام ٢٠١٦. وبنسبة ٢٪ عام ٢٠١٧، ثم بنسبة ١٪ و ٠,٩٢٪ في عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، على التوالي.

وقد ساهمت جائحة فيروس كورونا في تراجُع الطلب العالمي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٢,٥ مليون برميل/ يوم مُقارنة بالطلب في الربع المُناظر من العام السابق.

وقد توقّع الخبراء احتمال حدوث فائض إنتاج في سوق النفط يُقدّر بنحو ٦ مليون برميل/ يوم مما يعني مزيدًا من الضغط على مستويات الأسعار لتواصل اتجاهها النزولي في الفترة التالية.

وقد نجم عن هذه التطوّرات السعرية وتواصُل هبوط سعر النفط عِدّة مُستتبعات خطيرة على شركات إنتاج الزيت الخام، وقطاع النفط عامة، حيث:

- تعرّضت شركات النفط العالمية لخسائر مالية ضخمة، مع تراكم للمخزون النفطي، وعلى نحو من شأنه تقليص استثمارات قطاع النفط والإضرار بالقيمة السوقية لأسهم شركات النفط المُسجّلة في البورصات العالمية، وعلى رأسها الشركات الأمريكية، وبخاصة تلك المنتجة للبترول الصخري، الأمر الذي ترتّب عليه اضطراب أسواق المال العالمية، وخاصة أسواق التداول على أسهم الشركات المُنتجة للزيت الخام والمُشتقات البترولية، وإلي تضرّر الدول الرئيسة المُنتجة للنفط.

ومن ناحية أخرى، كان للانخفاض المُتتابع في سعر الزيت الخام، تأثيرات موجبة في الدول المستوردة للنفط وتلك التي تدعم الطاقة بمُخصّصات مالية كبيرة، منها:

- انخفاض فاتورة الاستيراد بالنسبة للدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الخارج في تدبير احتياجاتها من الزيت الخام والمُشتقات البترولية.
- التخفيف من أعباء الدعم المالي الموجّه للطاقة.
- تحسين اقتصاديّات المشاريع كثيفة استخدام الطاقة، نتيجة الوفر في مُدخلات الصناعة من الوقود والطاقة عامة، مثل: المشاريع العاملة في صناعة الألومنيوم، والأسمدة والحديد والسيراميك ... إلخ.

- خفض تكلفة النقل وتحويل مسارات الملاحة البحرية وفرًا للتكاليف (بفرض استقرار العلاقات التجارية الدولية، وعدم الاتجاه لزيادة رسوم الشحن والتفريغ والتأمين لمواجهة احتمالات تزايد المخاطر الملاحية).

وفي تطوّر لاحق، وبناءً على نجاح مجموعة (أوبك +) في اجتماعها المنعقد في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ الوصول إلي اتفاق لتحقيق الاستقرار في سوق النفط، قرّرت الدول المعنيّة خفض المعروض بنحو ١٠ مليون برميل/ يوم بنسبة ١٠٪ من المعروض العالمي خلال شهري مايو ويونيو، وإجراء تخفيض آخر إلي نحو ٨ مليون برميل/ يوم خلال الشهور الستة التالية حتى نهاية عام ٢٠٢٠، على أن يعقُب ذلك تخفيض ثالث قدره حوالي ٦ مليون برميل/ يوم خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى نهاية أبريل عام ٢٠٢٢.

وقد انعكس هذا الاتفاق على مستويات الأسعار التي كانت قد قفزت في منتصف الأسبوع الأول من شهر أبريل إلي مستوى قياسي ٣٤,٢ دولار/ برميل، مع استقرارها نسبيًا في الأسبوع الثاني عند ٣١,٥ دولار/ برميل.

وقد استمرّت مستويات الأسعار في الانخفاض من منتصف أبريل ٢٠٢٠. حتى تدني السعر إلي ١٨,٦ دولار/ برميل في ٢٠٢٠/٤/٢١ كما سبق الذكر، دلالة على عدم فاعلية الالتزام الدقيق بخفض الإنتاج أو على الأقل ليس بالقدر الذي يسمح بمواجهة نقص الطلب وتقليل فائض العرض [شكل رقم (١٢/١)].

شكل رقم (١٢/١)

تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) خلال الفترة (أبريل / ديسمبر ٢٠٢٠)

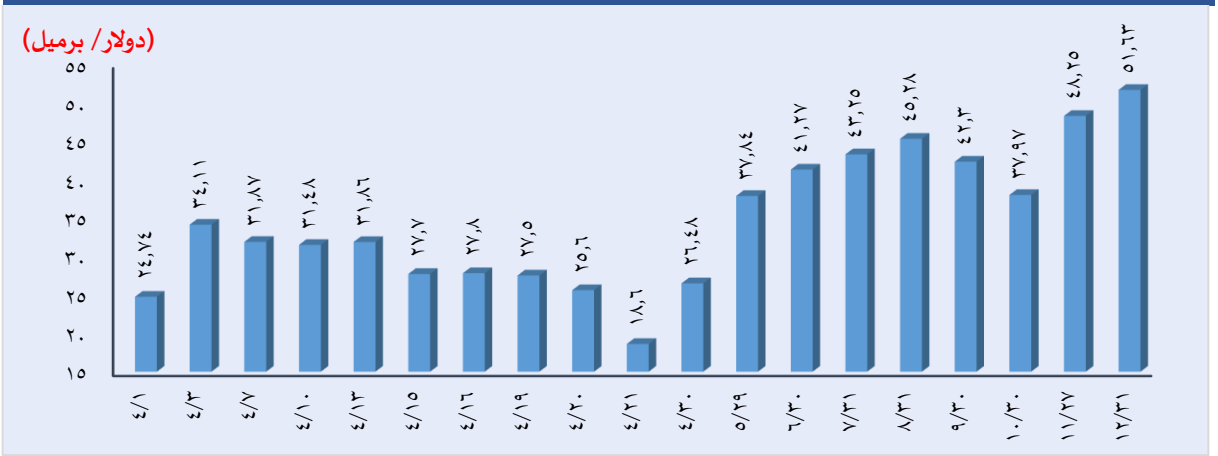

المصدر: www.oilprice.com

وخلال الأسبوع الرابع من شهر أبريل عادت مُستويات الأسعار للارتفاع، وواصلت اتجاهها الصعودي خلال الشهور التالية (عدا شهري سبتمبر واكتوبر) حتى بلغ السعر في نهاية العام ٥١,٦ دولار/ برميل. مُقاربًا ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية الفترة (٢٠٢٠/٤/٢١)، [شكل رقم (١٤/١)]، وهو ما يعني تحقّق

قدر من الانضباط في السوق العالمي للنفط، وإن كان يتوقّف استقرار الأسعار مُستقبلًا على مدى إحكام السيطرة على جائحة فيروس كورونا والتعافي التام منها، بما يسمح بزيادة الطلب العالمي، وعلى مدى التزام الدول المنتجة للبترول الأعضاء في مجموعة (أوبك +) بتعهدّاتها في ضوء الحِصص المُقرّرة لكلٍ منها حسب ما يُسفر عنه الاجتماعات القادمة للمجموعة.

وتُشير البيانات الحديثة الصادرة عن موقع "Oilprice" تحسّن مُستويات أسعار الزيت الخام خلال الفترة (يناير – ١٠ مايو)، حيث تراوحت الأسعار بين ٦٣ دولار/ برميل و٦٩ دولار/ برميل (خام برنت) [شكل رقم (١٣/١)].

شكل رقم (١٣/١)

تطوّر أسعار الزيت الخام (برنت) خلال الفترة (يناير – ١٠ مايو ٢٠٢١)

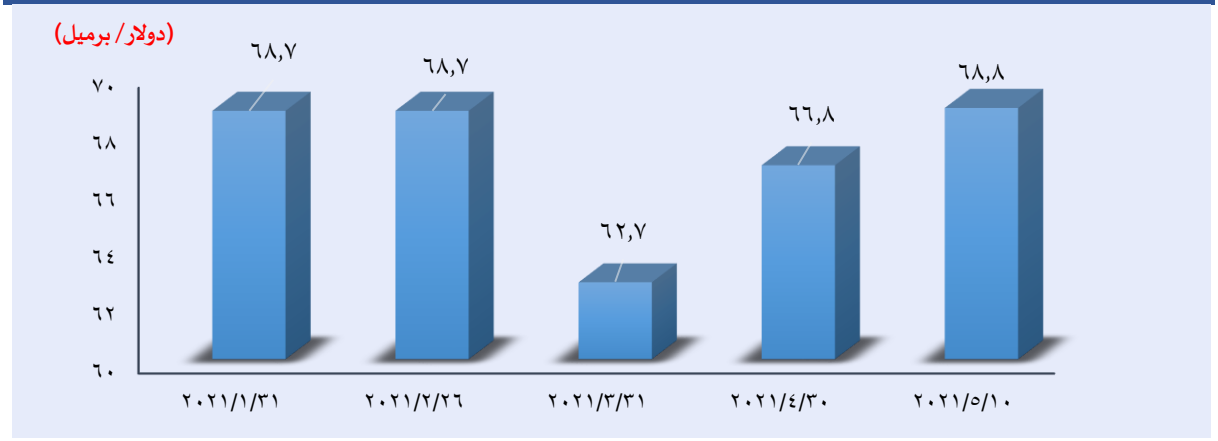

المصدر: Oilprice.com

وتفيد التوقّعات الهبوط التدريجي لمستويات أسعار الزيت الخام على امتداد الفترات الفصلية لعام ٢٠٢١، ليصل في نهاية الربع الرابع من العام إلي ٤٣,٦ دولار/ برميل، متأثّرًا باستمرار التداعيّات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا [شكل رقم (١٤/١)].

شكل رقم (١٤/١)

توقّعات الأسعار العالمية للنفط (خام برنت) خلال عام ٢٠٢١

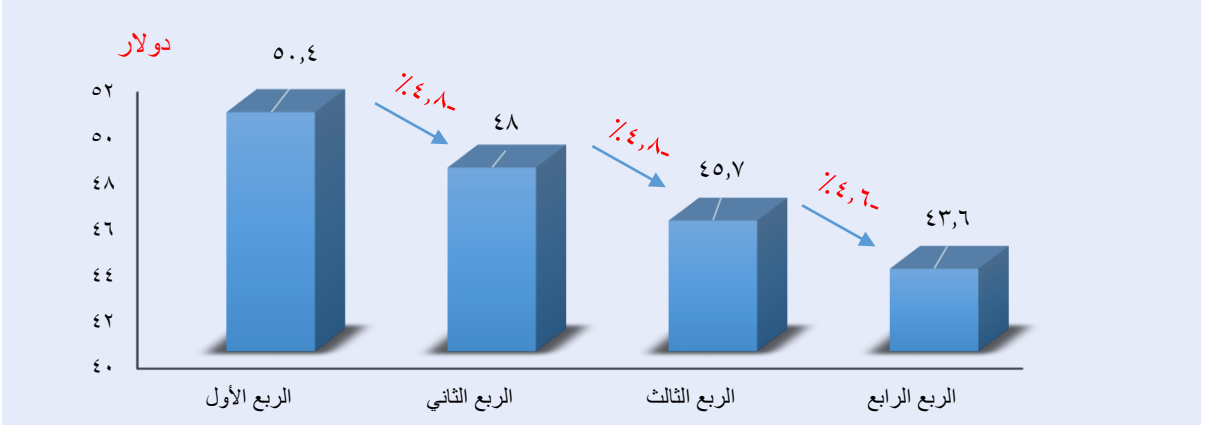

المصدر: https://tradingeconomics.com/Forecast/commodity

وتُعطي التوقّعات الحديثة صورة مُغايرة عن توقّعاتها السابقة التي كانت تميل إلى تراجُع السعر العالمي للزيت الخام بدرجة كبيرة تأثّرًا بمُستوياتها السعريّة السابقة بالأسعار المُتوقّعة حديثًا – وإن كانت تناقصت من رُبع لآخر خلال العام – إلا أنه من المُحتمل تراوحها بين ٥٧ و٦٦ دولار/ برميل، مع التدرّج في الاتجاه التناقصي، وبدرجة محدودة نسبيًا عن التقديرات السابقة [شكل رقم (١/١٥)].

شكل رقم (١/١٥)

توقّعات الأسعار العالميّة للزيت الخام (خلال عام ٢٠٢١ والرُبع الأول من عام ٢٠٢٢)

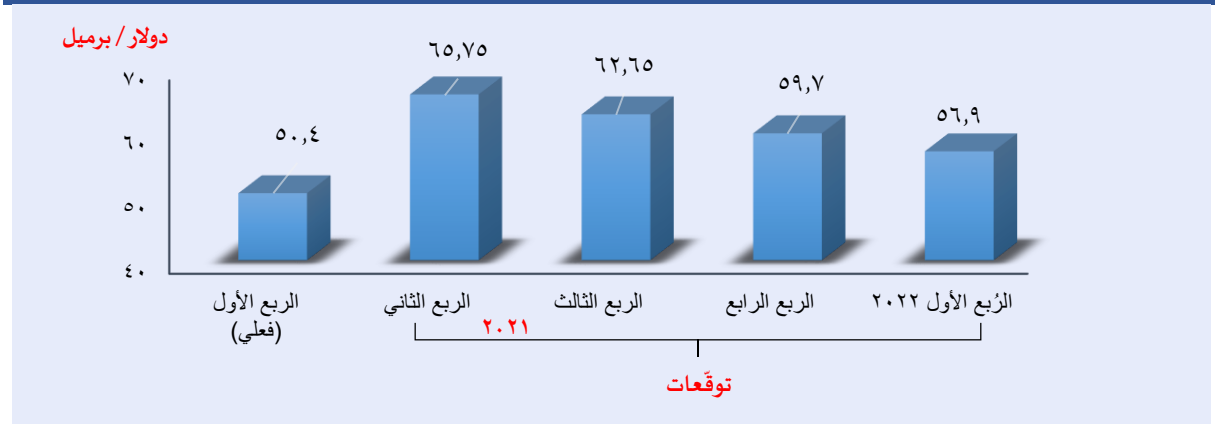

المصدر: https://tradingeconomics.com/Forecast/commodity

وعلى الجانب الآخر، تتوقّع مؤسسة "فيتش" في تقريرها الصادر في ديسمبر ٢٠٢٠ (Oil Price Outlook)، اتجاهًا تصاعديًّا لأسعار الزيت الخام في الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، ليُسجّل متوسط السعر (خام برنت) ٤٢,٧ دولار/ برميل في عام ٢٠٢٠، وليواصل ارتفاعه إلي ٦٠ دولار/ برميل عام ٢٠٢٤.

ويوضّح الجدول رقم (٩/١) توقّعات الأسعار الشهرية للزيت الخام خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤).

جدول رقم (٩/١)

تطوّر الأسعار الشهرية للزيت الخام (٢٠٢١-٢٠٢٤)

دولار/ برميل

الشهر	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
يناير	٥٤,٩٨	٦٣,٦٣	٦٥,٦٦	٧٣,١٣
فبراير	٥٦,٨٤	٥٩,٦٨	٦٩,٧٣	٧٧,٤٤
مارس	٦٠,٣٦	٦٣,١٢	٦٥,٤١	٨٢,٢٤
أبريل	٦٤,١	٦٥,٤٣	٦١,٣٥	٨٧,٣٤
مايو	٦٠,١٣	٦٤,٨٤	٥٧,٥٥	٨٩,٤٩
يونيو	٥٦,٤	٦٥	٦١,١٢	٩٤,٤٦
يوليو	٥٩,٨١	٦٤,٥٦	٦٠,٢٩	٩١,٨١
أغسطس	٦١,٤٧	٦٠,٥٦	٦٤,٠٣	٨٩,٤٩
سبتمبر	٦٥,٢٨	٦١,٢٩	٦٧,٢٨	٨٦,٠٦
أكتوبر	٦٩,٣٣	٥٧,٤٩	٦٩,٤٦	٨١,٧٥
نوفمبر	٧٢,٣٢	٥٩,٨٢	٦٧,٦١	٨١,٤٢
ديسمبر	٦٧,٨٤	٦٣,٥٣	٧٠,٣٦	٨١,١٨

المصدر: The Economy Energy, 2021/1/5

وتعكس هذه التقديرات أمرين: أولهما: تباين الأسعار الشهرية، وانخفاضها عادة في شهري مايو ويونيو، وثانيهما: الاتجاه التصاعدي للأسعار على امتداد الفترة، وبنسب مُتسارعة، خاصة في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

والواقع أنه نظرًا لارتفاع درجة عدم التيقّن، بالأحوال الاقتصادية عامة، وبتطوّرات السوق العالمية للنفط خاصة، فإنه يصعُب التكهّن بالسلوك المُحتمل لأسعار الزيت في عام ٢٠٢١، وما بعده فالتقديرات سالفة الذكر، تفيد أولها احتمال تراجُع السعر على نحو مُطرد خلال عام ٢٠٢١، في حين أن التقديرات الأخرى تميل إلى الاتجاه التصاعدي لأسعار الزيت خلال العام ذاته.

وحقيقة الأمر أن تحرّكات أسعار الزيت الخام في العام الحالي وحتى عام ٢٠٢٥، سوف تتوقّف على تطوّرات الإنتاج والطلب العالمي على امتداد هذه الفترة.

ويُلاحظ باستقراء الجدول رقم (١٠/١) تراجُع إنتاج الزيت الخام على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٪ (من ٩٨,٣ مليون برميل عام ٢٠١٩ إلي ٩٢,٥ مليون برميل في عام ٢٠٢٠)، وكذا تراجُع الطلب إلي ٩٠,٨ مليون برميل (مُقابل ٩٩,٦ مليون برميل في عام ٢٠١٩) بنسبة انخفاض ٩,٨٪، مع وجود نظرة تفاؤلية بعودة التوازن في الأسواق مرّة أخرى خلال الفترة (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، حيث أنه من المتوقّع أن يُسجّل إجمالي الإنتاج العالمي في عام ٢٠٢١ نحو ٩٦,٥ مليون برميل، وزيادته تدريجيًّا إلي أن يصل إلي ١٠٣,٩ مليون برميل في عام ٢٠٢٥، وفي المُقابِل، يُسجّل الطلب زيادة من ٩٧,٦ مليون برميل إلي نحو ١٠٣,٧ مليون برميل خلال الفترة ذاتها.

جدول رقم (١٠/١)
تطوّر الإنتاج والطلب على الزيت الخام خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٥)
(مليون برميل)

(أ) الإنتاج

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠١٩-٢٠٢٥
خارج الأوبك	٦٥,١	٦١,٨	٦٢,٧	٦٥	٦٧,١	٦٨,٨	٧٠,٧	٥,٧
دول الأوبك	٣٣,٢	٣٠,٧	٣٣,٨	٣٤,١	٣٤,١	٣٣,٨	٣٣,٢	٠,٧
إجمالي الإنتاج	٩٨,٣	٩٢,٥	٩٦,٥	٩٩,١	١٠١,٢	١٠٢,٦	١٠٣,٩	٥

(ب) الطلب

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠١٩-٢٠٢٥
دول منظمة التعاون	٤٧,٨	٤٣	٤٦,٤	٤٦,٩	٤٧,١	٤٧	٤٦,٨	١,١-
خارج منظمة التعاون	٥١,٨	٤٧,٨	٥١,٢	٥٢,٨	٥٤,٣	٥٥,٦	٥٦,٩	٥,١
إجمالي الطلب	٩٩,٦	٩٠,٨	٩٧,٦	٩٩,٧	١٠١,٤	١٠٢,٦	١٠٣,٧	٤

المصدر: World Oil Outlook,2020.

وفي ظل هذا التوازن المتوقع في سوق الزيت الخام، من المتوقّع أن تكون الزيادات السعرية مُنتظمة ومُتوافقة مع تطوّر تكاليف الإنتاج، دون أن تشهد تقلّبات عنيفة مردّها إحلالات هيكلية بين العرض والطلب العالمي.

الغاز الطبيعي:

على غِرار الزيت الخام، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تقلّبات مستمرة في مستويات أسعارها، مع اتجاه نزولي عام خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، أتبعُها ارتفاعات سعرية حتى نهاية شهر أكتوبر، ثم عودة مرّة أخرى للتراجُع في الشهرين الأخيرين من العام، غير أن الشهور الأولى من عام ٢٠٢١ تعكس اتجاهًا تصاعديًا لأسعار الغاز الطبيعي [شكل رقم (١٦/١)].

شكل رقم (١٦/١)
تطوّر الأسعار العالمية للغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٢٠

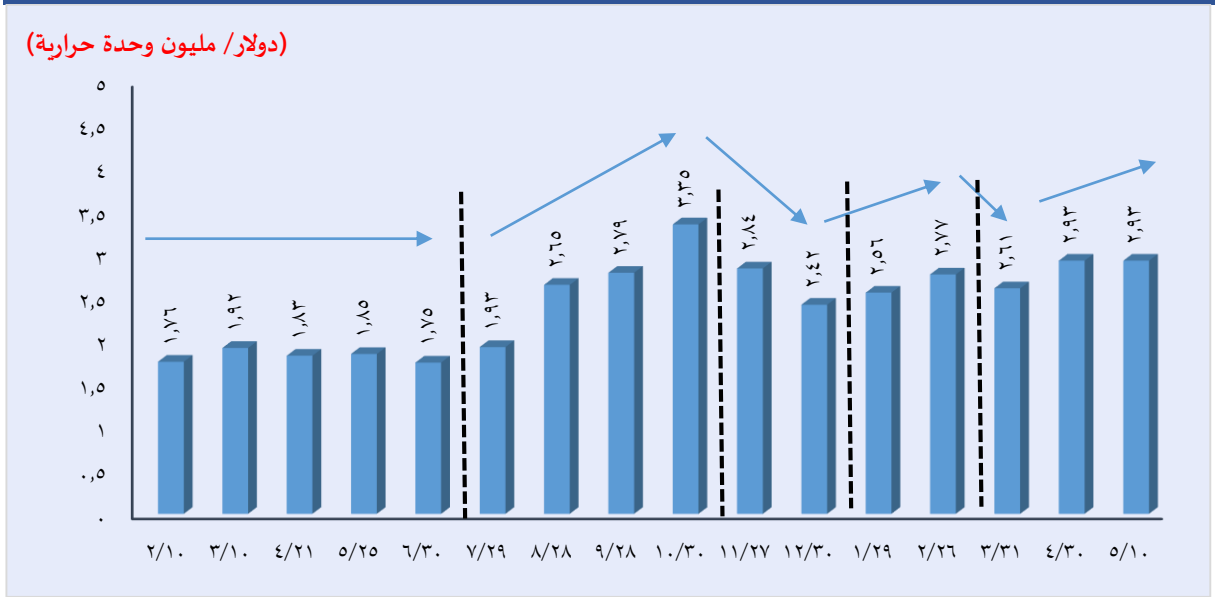

المصدر: www.oilprice.com

ومع ذلك، تجدُر الإشارة إلى أن التقلّبات السعرية للغاز الطبيعي تكون عادة أقل حِدّة بالمُقارنة بأسعار الزيت الخام، فكما هو مُوضّح بالشكل أعلاه، تراجعت أسعار الغاز الطبيعي في فترة انخفاض الأسعار بنسبة ١٥٪ من ٢,١٥٦ دولار/ مليون وحدة حرارية في ديسمبر ٢٠١٩ (قبل الجائحة) إلي ١,٨٣ دولار/ مليون وحدة حرارية في ٢١ أبريل ٢٠٢٠ في حين كان الانخفاض المُناظر في سعر الزيت الخام بنسبة ٧١٪ في الفترة ذاتها.

وخلال الفترة التي ارتفعت فيها مستويات الأسعار (٢٢ أبريل حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٠)، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ٨٣٪ مُقابل نحو ١٠٤٪ في أسعار الزيت الخام. وعند انخفاض أسعار الغاز في الفترة التالية حتى نهاية ديسمبر على نقيض أسعار الزيت الخام التي واصلت الارتفاع، فيُلاحظ أن نسبة الانخفاض في سعر الغاز الطبيعي بلغت نحو ٢٨٪ في حين تخطّت نسبة الزيادة في أسعار الزيت الخام ٣٦٪. وفي الفترة (يناير / ١٠ مايو ٢٠٢١)، شهِدت أسعار الزيت الخام زيادة بنسبة ٣٣,٣٪ في حين اقتصرت الزيادة السعريّة في حالة الغاز الطبيعي على ٢١٪ فقط. [شكل رقم (١٧/١)].

شكل رقم (١٧/١)
تطوّر مُعدّل تغير أسعار الغاز الطبيعي بالمقارنة بأسعار الزيت الخام خلال عام ٢٠٢٠

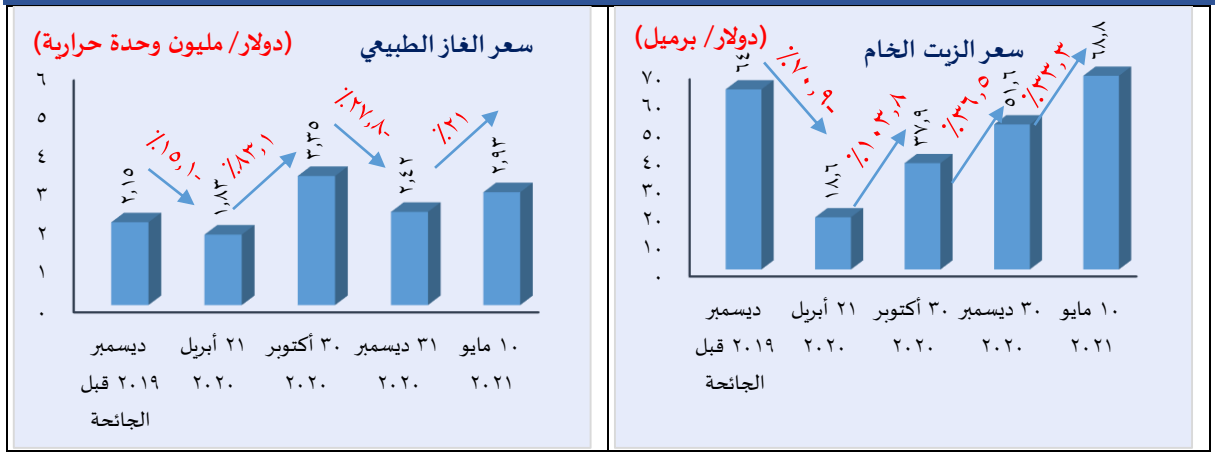

المصدر: OilPrice.com

ومع ذلك، تظل التأثيرات الاقتصادية لتراجُع أسعار الغاز الطبيعي مُشابهة لهبوط أسعار الزيت الخام، من حيث تضرّر الشركات المُنتجة للغاز من تراجُع إيراداتها وعائد استثماراتها، ومن حيث استفادة مستهلكي الغاز، سواء الأفراد أو الشركات أو المصانع أو الدول التي تُحقّق وفرًا في فاتورة الاستهلاك والاستيراد بقدر الوفر المُحقّق في تكلفة الغاز.

وعلى غِرار الزيت الخام، من المتوقّع أن يشهد سعر الغاز الطبيعي اتجاهًا نزوليًا بوجه عام على امتداد الفترات البينية لعام ٢٠٢٠، مع ملاحظة ارتفاع مُعدّلات التغير السعري (٥٪ - ٦٪) بالمقارنة بنظيراتها في حالة الزيت الخام (٤,٦٪ - ٤,٨٪) [شكل رقم (١٨/١)]، غير أن التطوّرات السعريّة الفعليّة لسوق الغاز في الشهور الأولى من عام ٢٠٢١ تأتي مُغايرة للتوقّعات الواردة بالشكل، حيث مالت إلى الارتفاع وليس الهبوط. ولذا، تم إعادة تقدير توقّعات أسعار الغاز على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٩/١)، والتي تُفيد الاتجاه النزولي للأسعار، ولكن بدرجة أقل عما كان مُتوقّعًا.

شكل رقم (١٨/١)
تطوّر متوسطات أسعار الغاز الطبيعي على امتداد عام ٢٠٢١

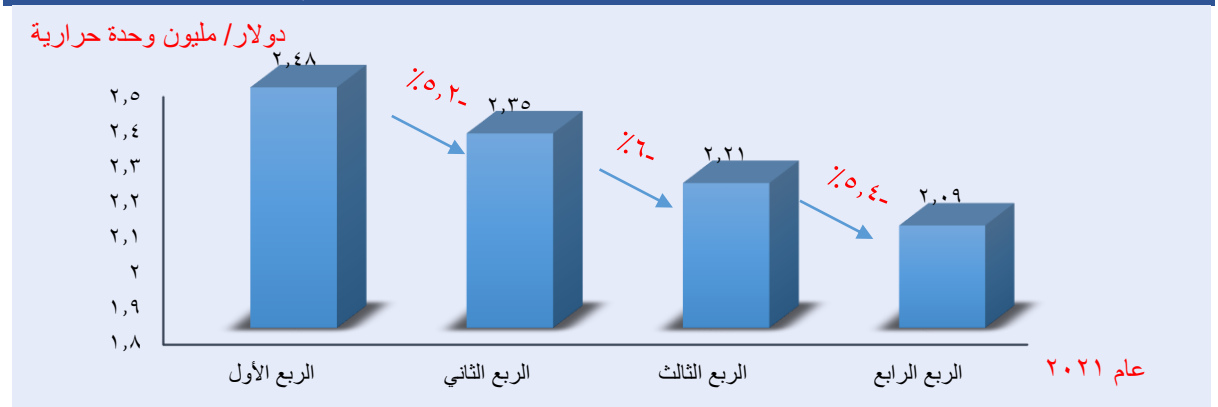

المصدر: http://tradingeconomics.com/forcast/commodity

شكل رقم (١/١٩)

التقديرات الحديثة لتطوّر مُتوسطات أسعار الغاز الطبيعي على امتداد عام ٢٠٢١

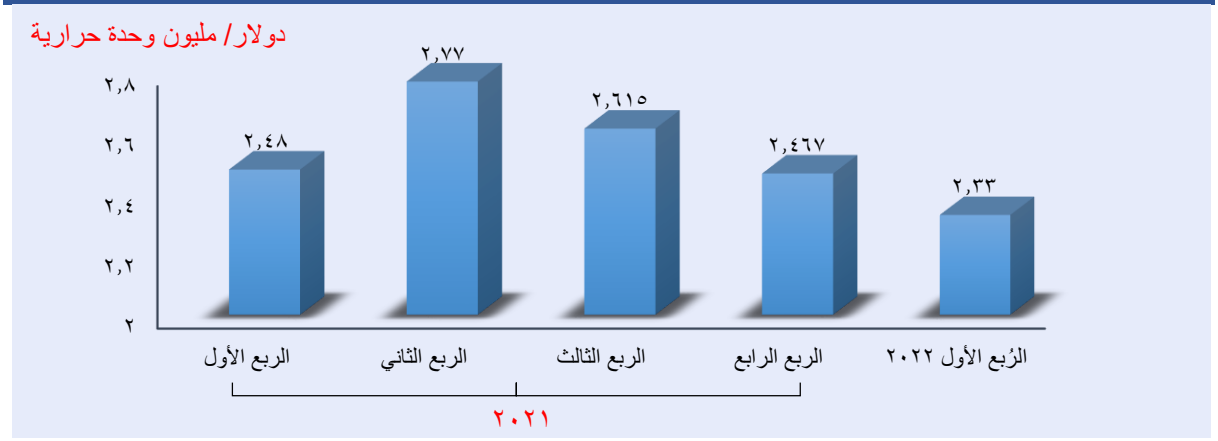

المصدر: http://tradingeconomics.com/forcast/commodity

المعادن الأساسيّة والسلع الزراعية الرئيسة:

شهِدت الأسعار العالمية لهذه الخامات بعض الانخفاض مُنذ شهر أغسطس ٢٠١٩، وهو يعود في جانب منه إلى نقص الطلب من قِبَل الصين أساسًا، وقد توقّعت المُؤسّسات الدولية قدرًا من الاستقرار السعري خلال عام ٢٠٢٠، غير أن ظهور جائحة فيروس كورونا وتفشّيها أثار قدرًا كبيرًا من الشك حول الاتجاهات المُستقبلية قصيرة المدى للأسعار. فهناك من توقّع انخفاض الأسعار بفعل انكماش السوق العالمي، ومع تراجُع الطلب بنسبة أكبر من العرض، في حين توقّع البعض الآخر ارتفاع الأسعار بسبب القصور الشديد في المعروض السلعي في ظل اضطراب سلاسل الإمداد العالمية.

ويميل **البنك الدولي** لتبنّي الاتجاه النزولي للأسعار بوجه عام بالنسبة لعام ٢٠٢٠قياسًا بالعام السابق، وكذا توقّع استمرارية هذا التراجُع في الأعوام التالية.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (١/١١)، والصادرة عن البنك الدولي، يُمكن مُلاحظة الآتي:

- حدوث اتجاه نزولي لكافة أسعار المعادن والخامات الأوّلية في عام ٢٠٢٠، مُقارنة بالعام السابق، باستثناء خامات الحديد والخشب المنشور، وذلك على نقيض أسعار الزيوت والمشروبات والمواد الغذائية التي شهِدت ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار، مع نقص المعروض العالمي منها، (باستثناء الشعير والذرة واللحوم، ومع ثبات سعر السكر). ويُفسّر ذلك بانخفاض المعروض من السلع الزراعية في الأسواق العالمية، مع اتجاه الدول المُنتجة لتقييد التصدير لضمان وفرة الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق الداخلي في ظل عدم التيقّن من توفّر سلاسل الإمداد الدولية.
- اتجاه أسعار غالبية السلع إلى الارتفاع – بنسب مُتفاوتة – خلال الأعوام التالية (٢٠٢٢ – ٢٠٢٥) بسبب توقّع تنامي الطلب العالمي إثر زوال الجائحة وعودة النشاط الاقتصادي لسابق عهده، ويُستثنى من ذلك بعض السلع التي من المُحتمل تراجُع أسعارها، وأهمّها الحديد والأرز والموز، أو اتجاه أسعارها للثبات، مثل البن.

جدول رقم (١١/١)
تطوّر الأسعار العالمية للمعادن الأساسية والسلع الزراعية (٢٠١٩ – ٢٠٢٥)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
(أ) المعادن (دولار/طن)							
الألومنيوم	١,٧٩٤	↓ ١,٦٦٠	١,٦٨٠	١,٧٣١	١,٧٨٤	١,٨٣٨	١,٨٩٤
النحاس	٦,٠١٠	↓ ٦,٠٥٠	٦,٣٠٠	٦,٣٧٤	٦,٤٤٩	٦,٥٢٥	٦,٦٠٢
الحديد	٩٣,٨	↑ ١٠٧	١٠٦	١٠٣,٢	١٠١,٥	٩٩,٧	٩٨,٠
الرصاص	١,٩٩٧	↓ ١,٨٢٠	١,٨٦٠	١,٨٨٥	١,٩١١	١,٩٣٧	١,٩٦٣
النيكل	١٣,٢٩١٤	↓ ١٣,٥٠٠	١٣,٨٠٠	١٤,٢١٣	١٤,٦٣٩	١٥,٧٨	١٥,٥٣٠
القصدير	١٨,٦٦١	↓ ١٦,٩٠٠	١٧,١٠٠	١٧,٦٧٣	١٨,٢٦٤	١٨,٨٧٦	١٩,٥٠٨
(ب) خامات أوليّة							
خشب منشور (دولار/طن)	٦٩٦	↑ ٧٠٠	٧٠٩	٧١٩	٧٢٩	٧٣٨	٧٤٨
قطن (دولار/كجم)	١,٧٢	↓ ١,٥٥	١,٦٠	١,٦٥	١,٧٠	١,٧٥	١,٨٠
مطاط (دولار/كجم)	١,٦٤	↓ ١,٦٢	١,٦٨	١,٧٤	١,٨٠	١,٩٦	١,٩٣
تبغ (دولار/طن)	٤,٥٧٩	↓ ٤,٥٠٠	٤,٥٢٩	٤,٥٥٨	٤,٥٨٨	٤,٦١٨	٤,٦٤٨
فوسفات (دولار/طن)	٨٨	↓ ٧٥	٧٨	٨١	٨٤	٨٧	٩١
(ج) مشروبات (دولار/كجم)							
كاكاو	٢,٣٤	↑ ٢,٤٠	٢,٤٤	٢,٤٨	٢,٥١	٢,٥٥	٢,٥٩
بن	٢,٨٨	↑ ٣,٣٥	٣,٣٥	٣,٣٦	٣,٣٦	٣,٣٧	٣,٣٧
شاي	٢,٥٦	↑ ٢,٧٥	٢,٧٧	٢,٨٠	٢,٨٨	٢,٨٥	٢,٨٧
(د) مواد غذائية							
الشعير (دولار/طن)	١٢٨	↓ ٩٢	٩٧	١٠٣	١٠٩	١١٥	١٢١
الذرة (دولار/طن)	١٧٠	↓ ١٥٥	١٦٠	١٦٥	١٧٠	١٧٥	١٨٠
الأرز (دولا/طن)	٤١٨	↑ ٥٠٠	٤٩٨	٤٩٦	٤٩٤	٤٩٢	٤٩٠
القمح (دولار/طن)	٢٠٢	↑ ٢٠٥	٢٠٧	٢٨٠	٢١٢	٢١٥	٢١٧
السكر (دولار/كجم)	٠,٢٨	- ٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٣
اللحوم (دولار/كجم)	٤,٧٦	↓ ٤,٧٠	٤,٧١	٤,٧٢	٤,٧٠	٤,٧٤	٤,٧٥
البرتقال (دولار/كجم)	٠,٥٦	↑ ٠,٦٠	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٥	٠,٦٧	٠,٦٩
العنب (دولار/كجم)	١,١٤	↑ ١,٢٥	١,٢٣	١,٢٢	١,٢	١,١٩	١,١٧
(هـ) الزيوت (دولار/طن)							
زيت جوز الهند	٧٣٦	↑ ٩٣٠	٩٣٧	٩٤٤	٩٥٠	٩٥٧	٩٦٤
زيت النخيل	٦٠١	↑ ٧١٠	٧٢٣	٧٣٦	٧٤٩	٧٦٣	٧٧٧
زيت فول الصويا	٧٦٥	↑ ٨١٥	٨٢٨	٨٤٠	٨٥٣	٨٦٧	٨٨٠

المصدر: World Bank Commodities Price Forecast, Oct. 22, 2020

٧/١ مُعدّلات البطالة

وفقًا لإحصائيّات **مُنظمة العمل الدولية**، فقد بلغ عدد المُتعطّلين في العالم نحو ١٩٠,٣ مليون مُتعطّل عام ٢٠٢٠، مُقابل ١٨٨ مليون في العام السابق (٢٠١٩)، بزيادة مُطلقة ٢,٣ مليون فرد.

ومن المُتوقّع – في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا – أن يرتفع هذا العدد، ليصير ١٩٣,٧ مليون مُتعطّل بنهاية عام ٢٠٢١، وليُواصل زيادته إلى ١٩٧ مليون مُتعطّل بنهاية عام ٢٠٢٢ [شكل رقم (٢٠/١)]، مما يعني عدم قدرة الاقتصاد العالمي على توفير فُرص عمل بالقدر الكافي لاستيعاب كل الزيادات المُتتالية في الأعداد المُنضمة لسوق العمل.

شكل رقم (٢٠/١)
تطوّر العدد الإجمالي لأعداد المُتعطّلين في العالم (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)

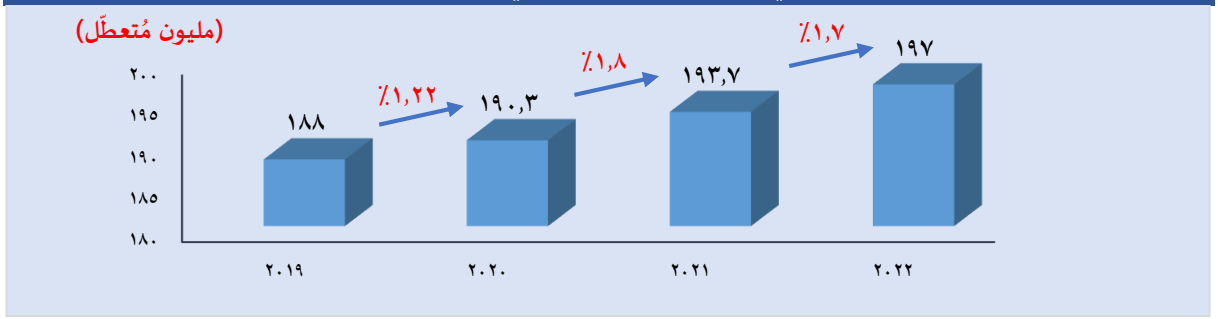

المصدر: ILO, World Employment and Social Outlook, Trends 2020.

وتُشير تقديرات مُنظمة العمل الدولية إلى بلوغ مُعدّل البطالة نحو ٥,٤٪ عام ٢٠٢٠، على غِرار عام ٢٠١٩، مع توقّع استقرارها عند مُستويات مُتقاربة (٥,٥٪) في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ [شكل رقم (٢١/١)].

شكل رقم (٢١/١)
تطوّر مُعدّل البطالة خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)

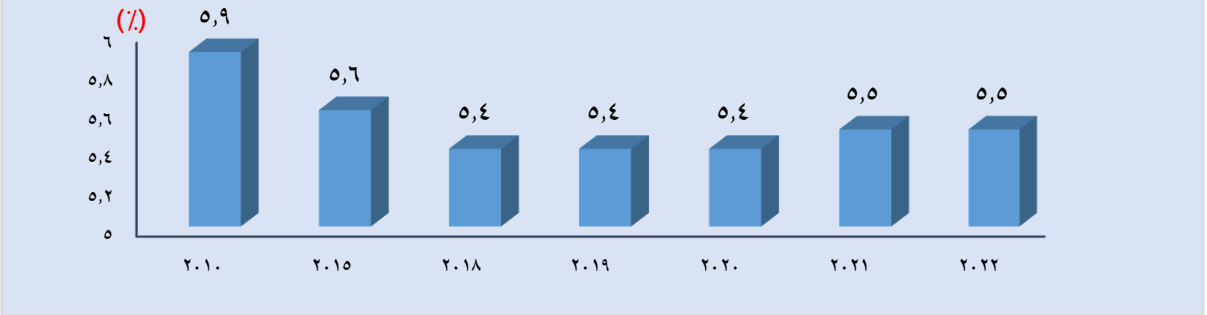

المصدر: ILO, World Employment and Social Outlook, Trends 2020.

وعلى مُستوى مجموعات الدول، يتوقّع تقرير مُنظمة العمل الدولية أن تشهد شمال أفريقيا أعلى مُعدّلات للبطالة بين مجموعات الدول، بنسبة ١١,٩٪ عام ٢٠٢٠، و١١,٧٪ و١١,٦٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي، ثم تأتي مجموعة دول وسط وغرب آسيا في المركز الثاني بنسبة بطالة ٩,٢٪ و٩,٥٪، وبعدها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٨,١٪ - ٨,٢٪) [جدول رقم (١٢/١)].

جدول رقم (١٢/١)
تطوّر مُعدّل البطالة حسب مجموعات الدول للأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

العام / مجموعات الدول	مُعدّل البطالة (٪)		
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
شمال أفريقيا	١١,٩	١١,٧	١١,٦
أمريكا الشمالية	٤	٤,٢	٤,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨,١	٨,٢	٨,٢
الدول العربية	٨	٨,١	٨,١
شرق آسيا	٤,٢	٤,٢	٤,٣
أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية	٦,٩	٦,٩	٧
أوروبا الشرقية	٤,٧	٤,٨	٤,٨
وسط وغرب آسيا	٩,٢	٩,٣	٩,٥

المصدر: ILO, World Employment & Social Outlook, Trends 2020.

ويُوضّح الجدول رقم (١٣/١) مُعدّلات البطالة في عام ٢٠٢١ في بعض الدول المُختارة، الذي يُفيد بتصدّر جنوب أفريقيا، حيث شهِدت ارتفاع مُعدّل البطالة بها إلى ما يُقارب ٣٣٪.

وتأتي اليونان وأسبانيا في المركز الثاني والثالث بنسبة بطالة تربو على ١٥٪ في كلٍ منهما، ثم البرازيل (١٤,٤٪) وتركيا (١٢٪).

جدول رقم (١٣/١)
مُعدّلات البطالة العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢١

الدولة	مُعدّل البطالة (٪)	الدولة	مُعدّل البطالة (٪)
جنوب أفريقيا	٣٢,٥	السويد	٩,٥
اليونان	١٥,٨	الأرجنتين	٨,٥
أسبانيا	١٥,٣	فرنسا	٧,٩
البرازيل	١٤,٤	الولايات المُتحدة	٦,١
تركيا	١٢,٢	روسيا	٥,٤
كولومبيا	١١,٨	المملكة المُتحدة	٤,٩
إيطاليا	١٠,١	ألمانيا	٤,٥

المصدر: Countryeconomy.com/unemployment.

وفيما يخُص توزيعات أعداد المُتعطّلين حول العالم وفقًا لمجموعات الدول، فمن المُتوقّع - في ظل استمرار تداعيّات جائحة فيروس كورونا (الموجة الثانية) - أن تتزايد أعداد المُتعطّلين في عام ٢٠٢٠ في كافة الدول بمُختلف شرائح الدخل، لتُسجّل نحو ١٢,٤ مليون مُتعطّل في مجموعة الدول ذات الدخل المُنخفض، و٦٣,٧ مليون مُتعطّل في مجموعة الدول ذات الدخل المُتوسط (الشريحة الدنيا)، و٨٤,٥ مليون مُتعطّل في الدول ذات الدخل المُتوسط (الشريحة العليا)، و٢٩,٧ مليون مُتعطّل في الدول ذات الدخل المُرتفع. وتُشير توقّعات المُنظمة إلى تواصُل نمو هذه الأعداد في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ [شكل رقم (٢٢/١)].

شكل رقم (١/٢٢)

تطوّر مُعدّلات البطالة حسب مجموعات الدول مُتفاوتة الدخل (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢).

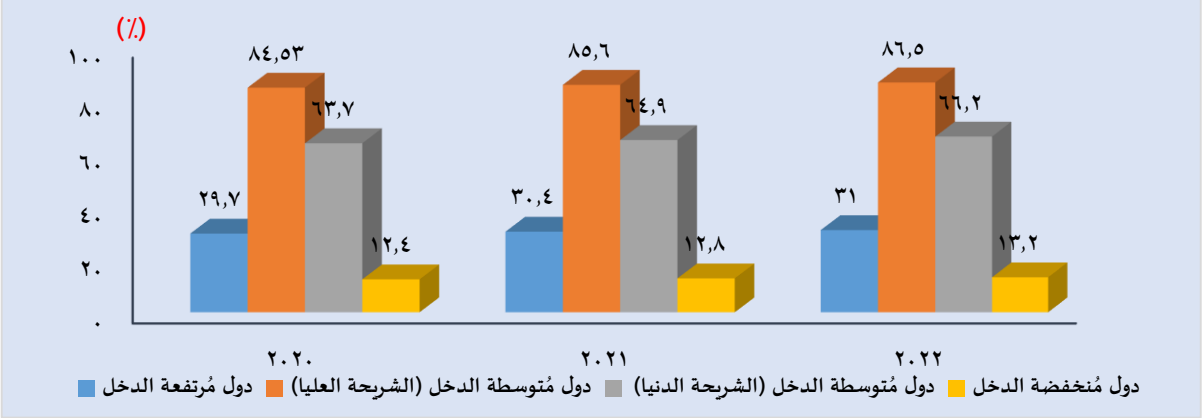

المصدر: ILO, World Employment and Social Outlook, Trends 2020.

ومن جانب آخر، تُعطي تقديرات **صندوق النقد الدولي** صورة أكثر تشاؤمًا بالنسبة لفُرص العمل التي يُمكن توفيرها في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا، حيث تُشير تقديرات الصندوق إلى بلوغ مُعدّل البطالة ٨,٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٠، وارتفاع المُعدل إلى نحو ٩,٧٪ بنهاية عام ٢٠٢١، (*ILO, 2020*) وهذه التقديرات تبدو أكثر واقعية، حيث تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية للجائحة على سوق العمل، في حين أن تقديرات مُنظمة العمل الدولية جاءت بالغة الانخفاض (٥,٥٪)، ومُستقرة كما كان الحال تقريبًا في العامين السابقين (٥,٤٪)، رغم ما أعلنته المُنظمة من مثالب الجائحة وتبِعاتها الخطيرة على سوق العمل.

أما توقّعات **مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فعكست تردّد المُنظمة في الاستقرار على تقدير واحد مُرجّح لمُعدل البطالة، حيث تم مُراجعة تقديرات مُعدّل البطالة مع كل إصدار جديد لتقارير المُنظمة. فتراوحت بين ٩,٢٪ و١٢,٦٪ لعام ٢٠٢٠، مع افتراض استقرارها عند ١٠٪ في عام ٢٠٢١ حال استمرار تفاقُم الجائحة وانتشارها، وتراجُع المُعدل إلى (٨٪ - ٩٪) حال سرعة التعافي من الجائحة [شكل رقم (١/٢٣)].

شكل رقم (١/٢٣)

تقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمُعدّلات البطالة العالمية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)

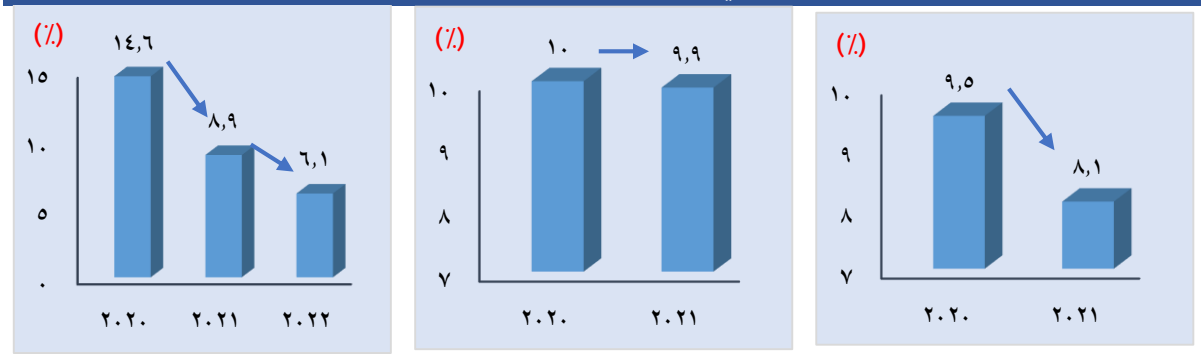

تراجُع حاد في المُعدّل | **استقرار مُعدل البطالة** | **تراجُع بنسبة ١٢٪**

المصدر: OECD, April, June & Oct Reports.

وفيما يتعلّق بالدول العربية، فقد توقّعت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** (الإسكوا) أن يرتفع مُعدّل البطالة في دول المنطقة بمقدار ١,٢ نقطة مئوية، مع فقدان ١,٧ مليون وظيفة عام ٢٠٢٠، وبالأخص في مجالات السياحة والترفيه، وتجارة الجملة والتجزئة والبناء والتشييد، وخدمات النقل بأنواعه (البري والبحري والجوي)، فضلًا عن الأنشطة الحرفية والأعمال الصغيرة.

ومن ناحية أخرى، تُشير إحصاءات مُنظمة العمل الدولية إلى تراجُع ساعات العمل حول العالم بنحو ١٤٪ في الرُبع الثاني من عام ٢٠٢٠، بما يُعادل نحو ٤٠ مليون وظيفة دائمة، وبنسبة ٨,٨٪ من ساعات العمل الدولية في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالربع المُناظر من العام السابق، وهو ما يعني فُقدان ٩٠ مليون وظيفة في العالم [جدول رقم (١/١٤)]، وانخفاض مستويات الدخول – بسبب تراجُع ساعات العمل – بنسبة ٨,٣٪ على مستوى العالم، وبنسب أعلى تصل في بعض المناطق إلى ١٢,٣٪ [شكل رقم (١/٢٤)].

جدول رقم (١/١٤)
خسائر الوظائف المتوقعة لعام ٢٠٢١ حسب المناطق

المناطق	خسائر الوظائف المتوقعة لعام ٢٠٢١(*) (بالمليون وظيفة)
أفريقيا	١٠
الأمريكيتان	٢٢
الدول العربية	١
آسيا والمحيط الهادئ	٣٦
أوروبا وآسيا الوسطى	١٨
العالم	٩٠

(*) بافتراض ٤٨ ساعة خلال أسبوع العمل.

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير الدوري – ٢٥ يناير ٢٠٢١

شكل رقم (١/٢٤)
نسبة الخسائر في مستويات الدخل الناتج عن تراجُع ساعات العمل لعام ٢٠٢٠ حسب المناطق وفئات الدخل

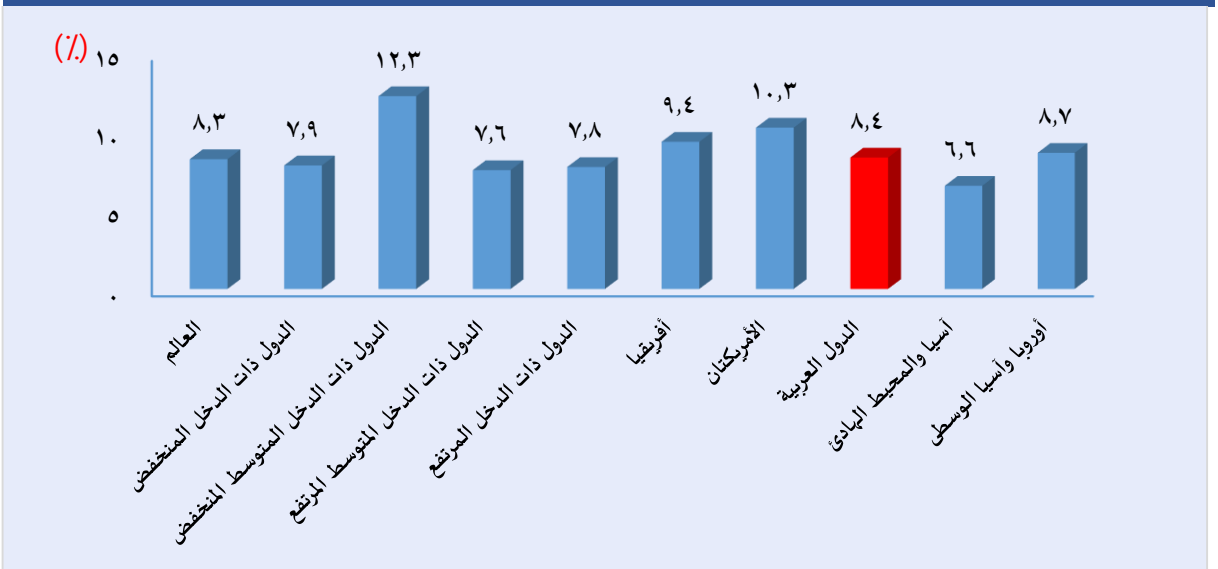

المصدر: منظمة العمل الدولية، التقرير الدوري – ٢٥ يناير ٢٠٢١

ولا يزال الموقف غامضًا فيما يخُص ما إذا كان فقدان الوظائف سيزداد بشكل أكثر وأسرع بمرور الوقت، وإن كان تقرير **المُنتدى الاقتصادي العالمي** (WEF, The Future of Jobs Report, Oct. 2020) يُعطي صورة أقل تشاؤمًا بشأن مُستقبل سوق العمل، حيث يُشير التقرير إلى توقّع فقدان وظائف في حدود ٥٠ مليون وظيفة على مُستوى العالم، منها ٣٠ مليون في آسيا، و٧ مليون في أوروبا، و٥ مليون في الولايات المُتحدة الأمريكية (WEF, 2020).

ويجدُر التنويه أن مُشكلة تصاعُد مُعدّلات البطالة تأتي في مُقدّمة التحديّات التي تُواجه الحكومات، سواء في الدول المُتقدّمة أو الناشئة أو النامية. وإذا تغاضينا عن التبايُنات في مُعدّلات البطالة بين الدول والمناطق، فإن ارتفاع أعداد العاطلين في العالم إلى ما يربو على ٢٠٠ مليون عاطل إنما يُلقي عبئًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي، إذ يظل عليه مُواجهة مُعضلتين أساسيتين، تتعلّق أولّها بكيفية تدبير الموارد المالية لتأمين مُستوى معيشي كريم لهذه الأعداد الغفيرة من العاطلين، وثانيها بكيفية دفع عجلة النمو الاقتصادي – في ظل ظروف الجائحة – بالسرعة الكافية لتحريك النشاط الاقتصادي، وزيادة الطاقات الإنتاجية بما يُمكّنها من توفير فُرص عمل مُنتج ولائق لاستيعاب الزيادات التي تتوالى سنويًا لسوق العمل، بجانب امتصاص جانب من جموع العاملين الذين تتزايد أعدادهم سنة تلو الأخرى. ولكن الأمر المُؤكّد هو أنه مع توقّع ارتفاع عدد العاملين شديدي أو مُتوسطي الفقر في عام ٢٠٢١ في البُلدان النامية، سوف يتعذّر تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المُستدامة (القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠)، ومن المُتوقّع أن يُؤثر مُعدّل الفقر (كسب أقل من ٣,٢ دولار أمريكي في اليوم بسعر تعادل القوى الشرائية) على أكثر من ٦٣٠ مليون عامل، أو واحد من كل خمسة من عمالة العالم، فضلًا عن أن نحو ٢٦٧ مليون شاب في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤ سنة) هم خارج التعليم أو العمل أو التدريب.

١/٨ مُعدّل الفقر

تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن جائحة فيروس كورونا ستُؤدي إلى سقوط بين ٨٨ و١١٥ مليون فرد في أعتاب الفقر المُدقع خلال عام ٢٠٢٠، مما يُؤدي إلى زيادة إجمالي من يعيشون على خط فقر أقل من ١,٩ دولار/فرد في اليوم إلى بين ٧٣٠,٩ و ٧٣٢,٩ مليون شخص، وأنه سيعود مُعدّل الفقر المُدقع إلى مُستوياته المُسجّلة قبل ثلاثة أعوام (عام ٢٠١٧) ليكون بين ٩,١٪ و٩,٤٪. ويُمكن أن تُؤدي الزيادة الإضافية بنحو ٥ و٢٠ مليون شخص عام ٢٠٢١ إلى رفع العدد الإجمالي للفقراء الجُدُد إلى بين ٧٣٧,٦ و٧٥١,٥ مليون فرد [شكل رقم (١/٢٥)].

شكل رقم (١/٢٥)
تطوّر أعداد الفقراء (فقر مُدقع) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠)

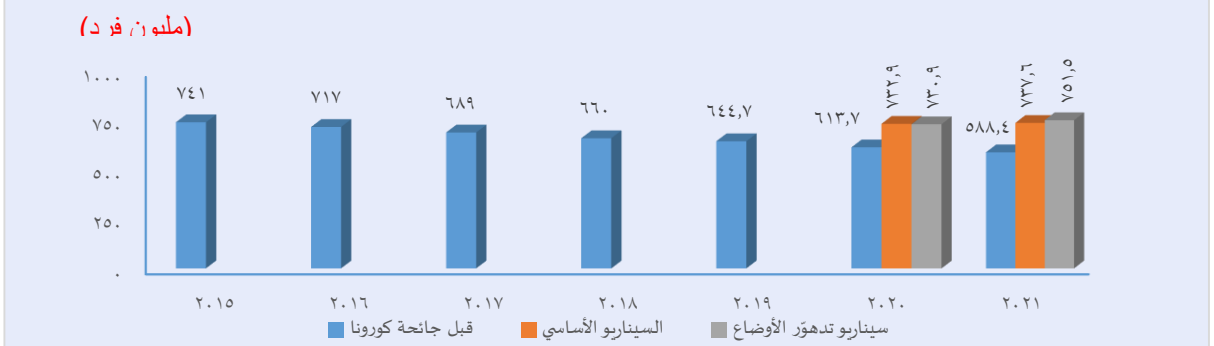

المصدر: البنك الدولي – الآفاق الاقتصادية العالمية، شبكة إحصاء الفقر – تقديرات يناير ٢٠٢١، تقرير الفقر والرخاء المشترك.

ويتضّح من استقراء أرقام الجدول رقم (١٥/١) في شأن تقديرات أعداد الفقراء (فقر مُدقّع) التي تم إجراؤها عام ٢٠١٩، والمُقدّرة بنحو ٦٥٠ مليون شخص يعيشون في فقر مُدقع (أقل من ١,٩ دولار/يوم)، أنه كان من المُتوقّع حدوث انخفاض مُطرد في هذه الأعداد في مُعظم البلدان لتصل إلى ٦٢١,٩ مليون عام ٢٠٢٠، وإلى ٥٣٦,٩ مليون فرد عام ٢٠٣٠. ولكن بعد جائحة فيروس كورونا، صار النمط مُختلفًا تمامًا، وإن كان قد سجّل عام ٢٠١٩ مُعدّلات أفضل مما كان يُعتقد سابقًا، وانخفض عدد الفقراء انخفاضًا طفيفًا (٦٤٦,٨ مليون شخص)، لكن مع نهاية عام ٢٠٢٠، من المُتوقّع أن يكون التأثير كبيرًا، ليرتفع المُعدل بنسبة ١,٩ نقطة مئوية أي بمقدار ١٢٠ مليون شخص بالمُقارنة مع مسار خط الأساس للفقر. وبحلول عام ٢٠٣٠، قد تظل أرقام الفقر أعلى من خط الأساس بمقدار ٦٠ مليون شخص.

ويتضّح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٦/١) زيادة عدد الفقراء الإضافيين جرّاء الجائحة زيادة كبيرة عند خط الفقر البالغ ١,٩ دولار للفرد/يوم، غير أن التأثير عند خطوط الفقر الأعلى سيكون أكثر من الضِعف من ٧١ مليونًا (سيناريو خط الأساس في يونيو) إلى ٨٨ مليونًا (سيناريو خط الأساس في سبتمبر ثم ١١٩ مليون عام ٢٠٢١) بالمُقارنة بهبوط طفيف من ١٧٦ مليونًا إلى ١٧٥ مليونًا عند خط الفقر البالغ ٣,٢ دولارات للفرد يوميًّا مع عودة للارتفاع إلى ٢٢٨ مليون (يناير ٢٠٢١). وترجع نسبة كبيرة من الزيادة عند خط الفقر البالغ ١,٩ دولارًا للفرد يوميًّا إلى التغييرات الكبيرة في مُستويات تُعادل القوة الشرائية.

جدول رقم (١٥/١)
أعداد الفقراء ومُعدّلات الفقر خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٣٠) (فقر مُدقّع)

العدد ومُعدّلات الفقر	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٣٠
عدد الفقراء قبل كورونا (بالمليون)	٦٥٠,٤	٦٢١,٩	٥٩٨,٣	٥٣٦,٩
مُعدّل الفقر قبل كورونا (٪)	٨,٤	٨	٧,٦	٦,٣
عدد الفقراء بعد كورونا (بالمليون)	٦٤٦,٨	٧٦٦	٧٢٦,٥	٥٩٧,٩
مُعدّل الفقر بعد كورونا (٪)	٨,٤	٩,٩	٩,٣	٧

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٠، بيانات مُدوّنة الفقر للبنك الدولي.

جدول رقم (١٦/١)
تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء (في ظل خطي الفقر ١,٩ و٣,٢ دولار/يوم)

(مليون فرد)

الفترة	خط فقر ١,٩ دولار/يوم		خط فقر ٣,٢ دولار/يوم	
يونيو ٢٠٢٠	٧١	٪٢٣,٩	١٧٦	٪٠,٦
سبتمبر ٢٠٢٠	٨٨		١٧٥	
يناير ٢٠٢١	١١٩	٪٣٥,٢	٢٢٨	٪٣٠,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٠، بيانات مُدوّنة الفقر للبنك الدولي.

ويُظهر الشكل رقم (٢٦/١) والشكل رقم (٢٧/١) التوزيع الإقليمي لأعداد الفقراء الإضافية جرّاء تداعيّات جائحة فيروس كورونا. وتُقارن هذه التقديرات بين سيناريوهين: الأول هو خط الأساس لتفشّي الجائحة، ويتضّح منه بلوغ عدد الفقراء الإضافيين عند خط الفقر المُدقع ٨٨ مليونًا، بينما عند خطي ٣,٢

دولار/يوم و٥,٥ دولار/يوم بلغ عدد الفقراء الإضافيين ١٧٢ و١٧٥ مليونًا على التوالي. وفي حالة السيناريو الآخر (تدهوّر الأوضاع) يبلُغ عدد الفقراء الإضافيين عند خط الفقر المُدقع ١١٥ مليون فرد، وعند خطوط الفقر الأعلى (٣,٢ دولار/يوم و٥,٥ دولار/يوم) ٢٢٣ و٢٢٦ مليونًا على التوالي.

شكل رقم (١/٢٦)
تقديرات الفقر العالمي وفقًا للتوزيع الإقليمي (سيناريو خط الأساس لتفشّي الجائحة).

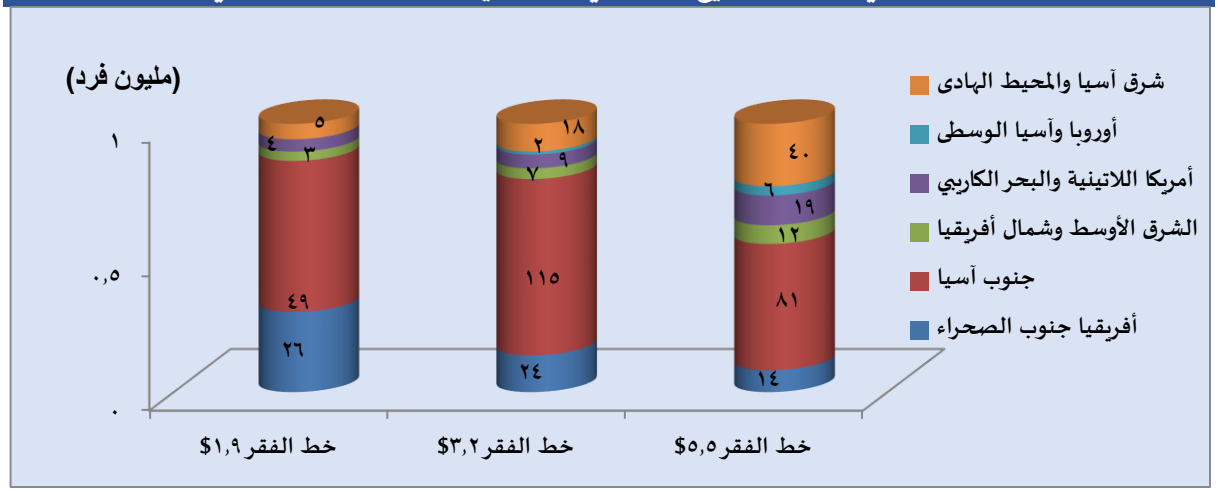

المصدر: البنك الدولي – الآفاق الاقتصادية العالمية، شبكة إحصاء الفقر – تقديرات سبتمبر ٢٠٢٠.

شكل رقم (١/٢٧)
تقديرات الفقر العالمي وفقًا للتوزيع الإقليمي (سيناريو تدهوّر الأوضاع لتفشّي الجائحة)

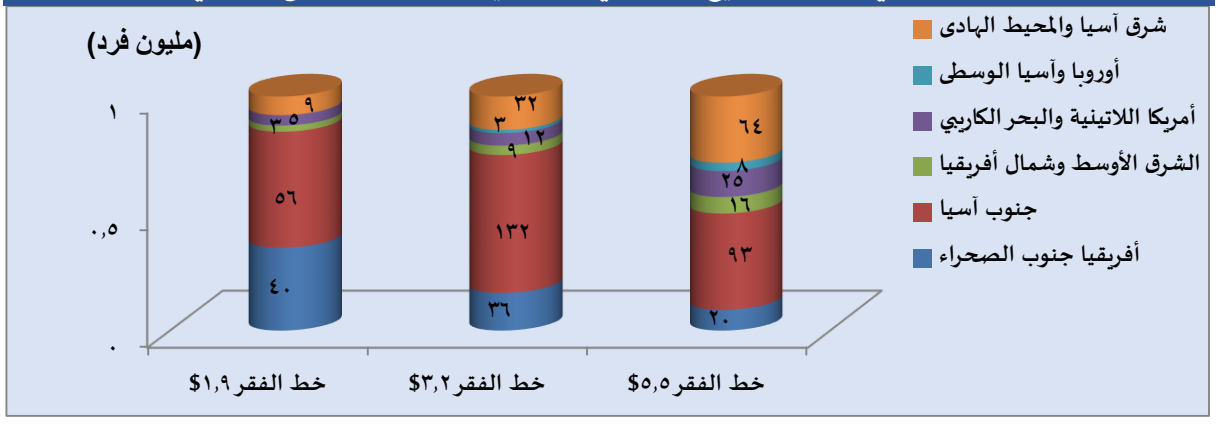

المصدر: البنك الدولي – الآفاق الاقتصادية العالمية، شبكة إحصاء الفقر – تقديرات سبتمبر ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من تباين التقديرات بين السيناريوهين، تظل التركيبة على مُستوى المناطق لأعداد الفقراء جرّاء الجائحة في عام ٢٠٢٠ مُتماثلة إلى حدٍ كبير، فمُعظم الفقراء الجُدُد عند خط الفقر المُدقع. وكذلك عند خطوط الفقر الأعلى يعيشون في جنوب آسيا، بعدها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عند خط الفقر المُدقع، وشرق آسيا والمُحيط الهادئ عند خط الفقر (٥,٥ دولار/يوم).

وواقع الأمر، أن هدف إنهاء الفقر المُدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بات صعب المنال أكثر من أي وقت مضى، فقد كان الهدف بالفعل على المحك حتى قبل وقوع جائحة فيروس كورونا، ولكن مع انزلاق الملايين حول

العالم في خط الفقر المُدقع جرّاء الفيروس وتنامي الصراعات التي تفتك بالفئات الأشد فقرًا، صار تحقيق هدف القضاء على الفقر المُدقع بنهاية عام ٢٠٣٠ أمرًا بالغ الصعوبة، ويتطلّب إعطاء أولوية مُطلقة عند مُعالجة تداعيّات الجائحة للفئات الاجتماعية الفقيرة والأكثر تضرّرًا من تبِعاتها.

ووفقًا لتقديرات الأمم المُتحدة، من المُتوقّع أن يرتفع مُعدّل الفقر مُتعدّد الأبعاد Multi-Dimensional Poverty عام ٢٠٢٠ لمُستويات غير مسبوقة لم يشهدها عِقد كامل (٢٠١٠ – ٢٠١٩)، ليرتفع عدد الأفراد الواقعين تحت خط الفقر مُتعدّد الأبعاد بزيادة تتراوح بين ٢٤٠ و٢٩٠ مليون فرد عام ٢٠٢١.

ولمنع تدهوّر مُستويات الفقر، وبخاصة في البُلدان النامية مُنخفضة الدخل، وتحديدًا في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أوصت المُؤسّسات الدولية (قبل اشتداد الجائحة في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٠) بتوفير نحو ٢,٥ تريليون دولار لدعم جهود مُكافحة الفقر في الاقتصادات النامية، وتبنّي خطة إنقاذ تشمل منح هبات نقدية للفئات الأكثر تضرّرًا من تفشّي الجائحة، وتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر ... إلى غير ذلك من الحِزم التحفيزية لتنشيط دوران عجلة الإنتاج واستمرار توفير فُرص العمل المُنتِج واللائق للفئات الفقيرة ومُنخفضة الدخل.

٩/١ قطاع السياحة والسفر

تُشكّل السياحة مُحرّكًا أساسيًا للاقتصاد العالمي، وتستأثّر وحدها بنحو ٧٪ من التجارة الدولية على الصعيد العالمي. ويُولّد قطاع السياحة نحو ١٠٪ من الناتج المحلي العالمي، ويُوظّف أكثر من ٣٢٠ مليون فرد، وتوفّر بشكل مُباشر أو غير مُباشر فرصة عمل واحدة من بين كل عشر فرص عمل وفقًا لتقديرات **مُنظّمة السياحة العالمية**، فضلًا عن العلاقات التشابكية القوية للسياحة مع سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد جاءت جائحة فيروس كورونا لتُلحق خسائر فادحة في اقتصاديّات السياحة، ونجمت عنها تداعيّات غير مسبوقة على الوظائف والمُؤسّسات، حيث كانت السياحة من أوائل القطاعات التي تضرّرت بشدّة جرّاء تدابير الإغلاق واحتواء الفيروس، ومع استمرار القيود المفروضة على السفر.

وتُشير التقديرات إلي أنه مع استمرار الركود العالمي، وظهور الموجات الثالثة والرابعة من الفيروس والتي يتوقّع أن تكون أشرس وأعنف من سابقتيهما، فمن الجليّ أن قطاع السياحة سيكون في الغالب من بين القطاعات الأخيرة التي ستتعافى من انعكاسات هذه الأزمة.

ولقد كشف فيروس كورونا أهمّية السياحة في الاقتصاد الكلّي في مُعظم البُلدان، سواء المُتقدّمة أو الناشئة أو النامية، التي تعتمد بشكلٍ كبير على السياحة في دفع مُعدّلات النمو والتشغيل، وباتت بالتالي تواجه خطرًا جديًّا بتنامي الركود الاقتصادي وارتفاع مُستويات البطالة.

وفي حالة دول مجموعة العشرين، يُسهم قطاع السياحة والسفر بنحو ٩,٥٪ من الناتج المحلي، و١٠٪ من إجمالي التشغيل، وبعد ستة أشهر من وقوع جائحة فيروس كورونا، يُشير تقرير صندوق النقد الدولي (أكتوبر ٢٠٢٠) إلى توقّع تراجُع ناتج مجموعة دول العشرين بنسبة ٢,٥٪ - ٣,٥٪ بسبب تداعيّات الجائحة.

وبحسب ما تُشير إليه مُعطيات مُنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، فقد دخلت إلى دائرة الخطر اليوم أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة مُباشرة تنتمي لقطاع السياحة، وإلى جانب الآثار السلبية على القطاعات الأخرى التي طالتها بالتبعيّة تداعيّات الجائحة، ومن بينها قطاع البناء وقطاع الأغذية، وخدمات التوزيع والنقل، وكلّها تُؤدّي إلى تفاقُم حجم الأزمة التي أحدثتها الجائحة [شكل رقم (٢٨/١)].

شكل رقم (٢٨/١)
أعداد الوظائف المُحتمل فقدانها بقطاع السياحة

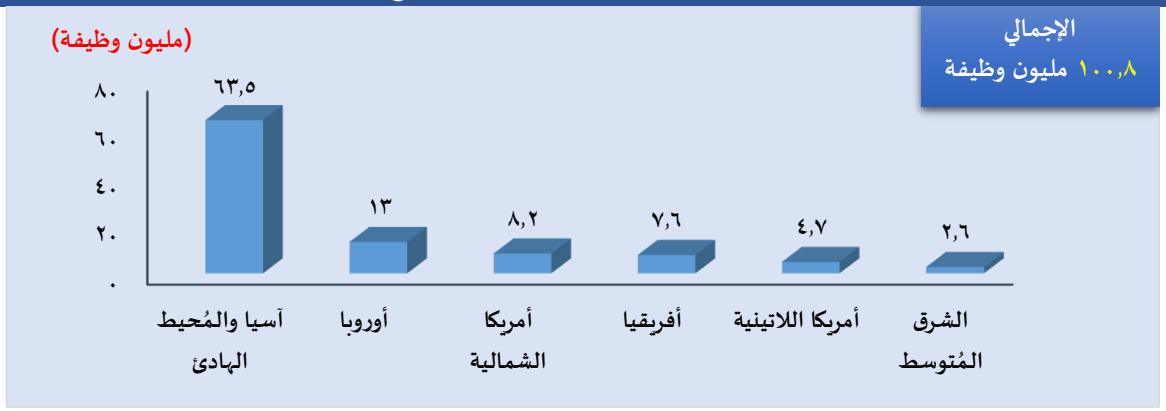

المصدر: *Statista* أغسطس ٢٠٢٠.

وتُفيد تقديرات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) الصادرة في التقرير السنوي ٢٠٢٠ أن جائحة فيروس كورونا تُعتبر أكبر صدمة حدثت في صناعة السياحة والسفر الجوي مُنذ الحرب العالمية الثانية، وقد تعدّدت آثارها السلبية إثر الأزمة المالية العالمية، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، بحدوث انخفاض غير مسبوق بنسبة ٦٦٪ في الإيرادات العالمية لهذه الصناعة في عام ٢٠٢٠.

ووفقًا للإصدار الأخير الصادر عن مُنظمة السياحة العالمية في يوليو ٢٠٢١، فقد انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة ٧٤٪ مُقارنة بالعام الماضي، [شكل رقم (٢٩/١)] بما يُعادل تراجُع نحو ٩٠٠ مليون سائح دولي. ويُمثّل خسارة قدرها ٩٣٥ مليار دولار في عائدات السياحة الدولية، أي أكثر من ١٠ أمثال الخسارة في عام ٢٠٠٩ تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

شكل رقم (٢٩/١)
تقدير مُعدّل انخفاض السياحة الدولية خلال الفترة (يناير / أكتوبر ٢٠٢٠)
مُقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق بحسب المناطق

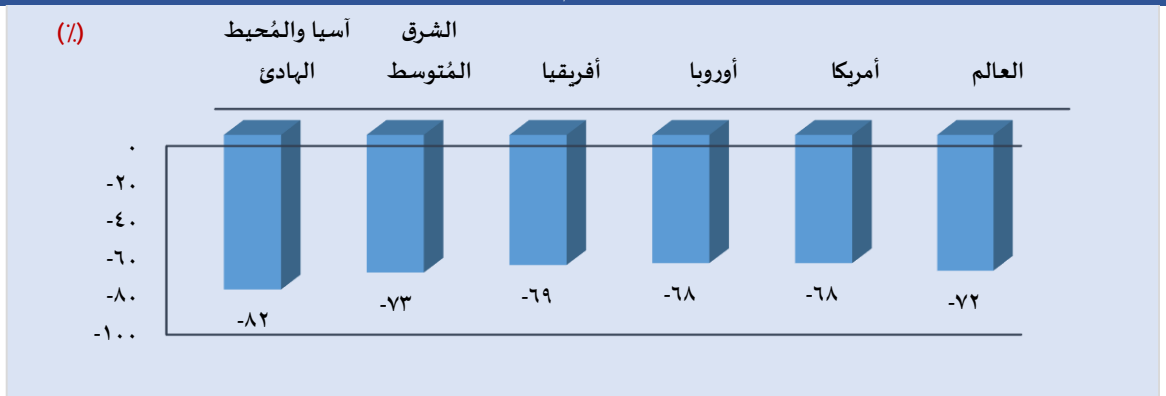

المصدر: مُنظمة السياحة العالمية، ديسمبر ٢٠٢٠.

ووفقًا للمُؤشّرات المُبيّنة بالشكل السابق، تتوقّع مُنظمة السياحة العالمية أن ينخفض عدد الوافدين الدوليين بنسبة من ٧٠٪ إلى ٧٥٪ لكامل عام ٢٠٢٠.

وتُقدّر مُنظمة السياحة العالمية الانخفاض في مُؤشّرات السياحة الدولية لعام ٢٠٢٠ بما يُعادل خسارة أكثر من مليار سائح، و١,١ تريليون دولار في عائدات السياحة الدولية. وقد يُؤدّي هذا الانخفاض في السياحة الدولية إلى خسارة اقتصادية تُقدّر بأكثر من ٢ تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أي أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٩، وبحسب تقديرات الأنكتاد، تُشكّل هذه الخسارة بين ١,٥٪ و٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبتتبّع تأثيرات الجائحة على قطاع السياحة الدولية، يتضّح اختلاف التقديرات للآثار المُحتملة بحسب تطوّرات الأزمة، والتدابير الاحترازية التي اتُخذت، ومدى تفاؤل (أو تشاؤم التوقّعات المُستقبلية).

فقد كانت التقديرات الأولى الصادرة في مارس من عام ٢٠٢٠، تُشير إلى احتمالات تراجُع الإيرادات السياحية الدولية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ مُقابل نِسَب زيادة تراوحت بين ٣٪ و٧٪ سنويًا في الفترة السابقة على وقوع الجائحة، وبالرغم من تقليل القيود المفروضة على السفر في مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وعودة حركة الطيران مرّة أخرى بعد إغلاق تام لفترة تجاوزت ثلاثة شهور، إلا أن البيانات المُتعلّقة بالإنفاق السياحي الدولي ظلت تعكس ضعفًا شديدًا في الطلب على السفر للخارج (وإن كانت بعض الأسواق الكبيرة مثل الولايات المُتحدة وفرنسا وألمانيا قد تُعاود نموها إلى مُستويات قبل الجائحة.

ومع اشتداد الجائحة مرّة أخرى، وانتشار الموجة الثانية، وظهور سُلالات جديدة، عادت الدول لفرض قيود صارمة على الحركة السفرية، وأغلقت مطارات عديدة، مع تطبيق حاسم للإجراءات الاحترازية في مطارات أخرى ما زالت تأمل في جذب بعض الشرائح السياحية لإيقاف نزيف خسائر شركات الطيران وقطاع الفنادق والمطاعم والشركات السياحية. وفي ظل هذه الأوضاع غير المُواتية، عادت النظرة التشاؤمية لتوقّعات أداء القطاع حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وذهبت مُنظمة السياحة العالمية إلى احتمال تراجُع الإيرادات المُتولدة من النشاط بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ و٧٥٪ كما سبق الذكر، لتصل قيمتها إلى بين ٣٧٦ و٤٥٢ مليار دولار [شكل رقم (٣٠/١)].

شكل رقم (٣٠/١)

أثر الجائحة على الإيرادات السياحية الدولية الوافدة على مستوى العالم

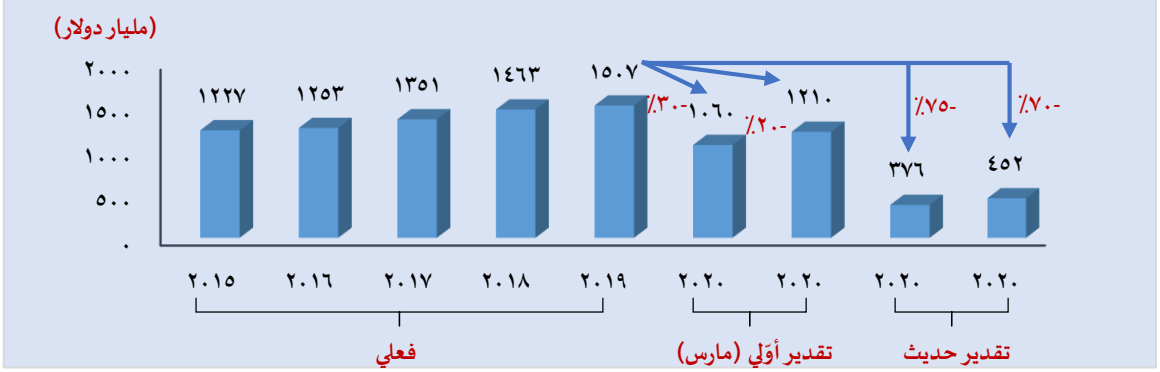

المصدر: مُنظمة السياحة العالمية، ديسمبر ٢٠٢٠.

وفيما يخُص انعكاسات الأزمة على مُستويات التشغيل، فقد توقّعت مُنظمة السياحة العالمية فُقدان نحو ١٠٠ مليون فرد لوظائفهم، كما سبقت الإشارة، وهو ما يعني انخفاض عدد العاملين بالقطاع إلى نحو ٢٣٠ مليون فرد

مُقابل حوالي ٣٣٠ مليون فرد بقطاع السياحة والسفر عام ٢٠١٩، في حين يطرح المجلس الدولي للسياحة والسفر (WTTC) ثلاثة سيناريوهات مُفادها فقدان القطاع لنحو ١٠٨,٢ مليون وظيفة (سيناريو مُتفائل) أو ١٢١,١ مليون وظيفة (سيناريو مُتوسط) أو ١٩٧ مليون وظيفة (سيناريو مُتشائم) [شكل رقم (٣١/١)].

شكل رقم (٣١/١)

تطوّر إجمالي أعداد وظائف قطاع السياحة والسفر في العالم خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠).

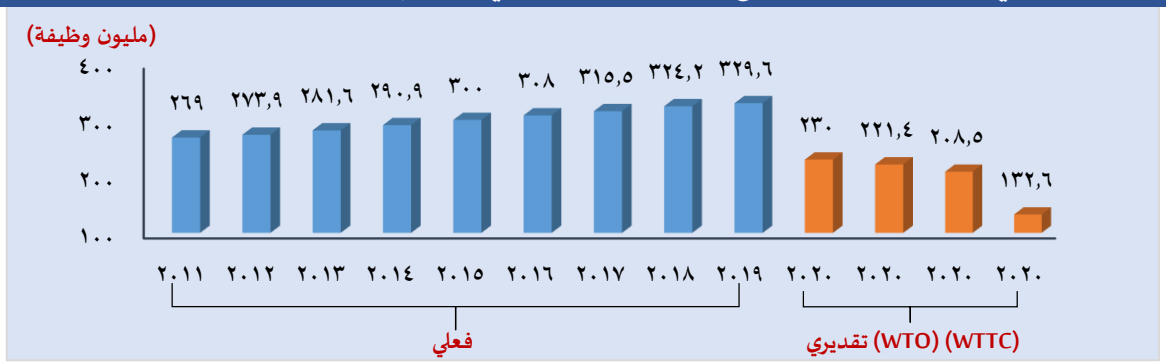

المصدر: UNWTO, 2020.

.WTTC, Travel and Tourism Recovery Scenarios 2020 and Economic Impact from COVID-19

وتُشير سيناريوهات مُنظمة السياحة العالمية المُمتدة للفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٤ إلى توقّع انتعاش السياحة الدولية بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢١. ومع ذلك، فإن العودة إلى مُستويات عام ٢٠١٩ من حيث عدد الوافدين الدوليين قد تستغرق فترة تُقدّر من عامين إلى أربعة أعوام.

ولقد أجرت مُنظمة السياحة العالمية دراسة استقصائية عالمية بين فريق خُبراء السياحة التابع للمُنظمة حول تأثير الجائحة على السياحة والوقت المُتوقّع للتعافي. وتم إجراء هذا الاستطلاع خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٢٠، وكان رأي غالبية الخُبراء أن السياحة الدولية ستبدأ في الانتعاش مرّة أخرى في عام ٢٠٢١، ولاسيما بحلول الرُبع الثالث، بينما توقّع حوالي ٢٠٪ أن ذلك لن يحدث إلا في عام ٢٠٢٢ فقط [جدول رقم (١٧/١)].

جدول رقم (١٧/١)

توقّعات خبراء السياحة التابعين لمُنظمة السياحة العالمية عن الوقت المُتوقّع للتعافي من آثار جائحة فيروس كورونا على حركة السياحة الدولية

الفترة / المنطقة	الرُبع الأول (٢٠٢١)	الرُبع الثاني (٢٠٢١)	الرُبع الثالث (٢٠٢١)	الرُبع الرابع (٢٠٢١)	٢٠٢٢
العالم	٥	٢٥	٣٦	١٤	٢٠
آسيا والمُحيط الهادئ	٥	٢٦	٢٦	١١	٣٢
أفريقيا	١٠	٢٠	٣٠	٢٠	٢٠
الأمريكتان	٦	٢٣	٤٠	٢١	١٠
أوروبا	٢	٢٨	٣٩	٨	٢٣
الشرق الأوسط	١٧	-	٣٣	٥٠	٠

المصدر: مُنظمة السياحة العالمية، استطلاع رأي شهر أكتوبر ٢٠٢٠.

ويعتبر فريق خُبراء مُنظمة السياحة العالمية أن القيود المفروضة على السفر هي العائق الرئيس الذي يُثقل كاهل تعافي السياحة الدولية، إلى جانب بُطء احتواء الفيروس. ووفقًا لمرئيّاتهم، فإن الطلب السياحي المحلي سوف يتعافى بشكل أسرع من الطلب الدولي [جدول رقم (١٨/١)].

جدول رقم (١٨/١)
توقّعات خُبراء السياحة التابعين لمُنظمة السياحة العالمية عن العوامل الرئيسة المُؤثّرة على تعافي حركة السياحة الدولية

العامل / المنطقة	القيود المفروضة على السفر	الاحتواء البطيء للفيروس	ثقة السياح المُنخفضة (نسبة من العينة)	البنية الاقتصادية	الاستئناف البطيء لرحلات الطيران	أسباب أخرى
العالم	٢٩	١٩	١٥	١٤	٧	١٦
آسيا والمُحيط الهادئ	٣١	١٥	١٥	١٦	٧	١٦
أفريقيا	٣٤	٢١	١٧	٧	٣	١٧
الأمريكتين	٢٨	٢١	١٨	١٢	٧	١٥
أوروبا	٢٨	٢٠	١٥	١٥	٦	١٧
الشرق الأوسط	٢٢	٢٢	٦	١٧	١٧	١٧

المصدر: مُنظمة السياحة العالمية، استطلاع رأي شهر أكتوبر ٢٠٢٠.

١٠/١ قطاع النقل البحري:

مع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي، كانت صناعة الشحن والنقل البحري من ضمن القطاعات التي تعرّضت لخسائر ضخمة وركود اقتصادي، وقُدّرت الخسائر التشغيلية في القطاع إلى ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وهو ما يعني محو ثمانية أعوام من الأرباح وفقًا لتقارير منظمة الأنكتاد، بسبب إلغاء عديدٍ من الصفقات التجارية، وتعطّل كثير من عمليّات إبحار السفن التجارية.

ويجدر التنويه أن مشكلات النقل البحري والتحديّات التي تواجهه الآن ليست مرجعها جائحة فيروس كورونا فقط، فقد كانت قائمة قبل الجائحة حيث واجهت الصناعة عِدّة قضايا رئيسة، أبرزُها الحاجة إلى الانتقال إلى وقود أنظف، بسبب بدء المنظمة البحرية الدولية تطبيق سقف انبعاثات الكربون، وهو ما يُشكّل ضغوطًا مالية كبيرة على الصناعة.

وحاليًا يزداد الوضع تعقيدًا بسبب الخسائر المالية الناجمة عن الركود الاقتصادي. المُصاحِب لجائحة فيروس كورونا.

وتشير تقديرات الانكتاد إلى أن تراجُع مُعدّل نمو الناتج المحلي بنسبة ٤,١٪ عام ٢٠٢٠، قد صاحبه انخفاض حجم التجارة عبر النقل البحري بنسبة ٤,٨٪[(١)]. [شكل رقم (٣٢/١)].

(١) UNCTAD, Seaborne Trade Monitor, Oct. 2020

شكل رقم (٣٢/١)

تطوّر نمو الناتج المحلي العالمي والتجارة العالمية عبر النقل البحري (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

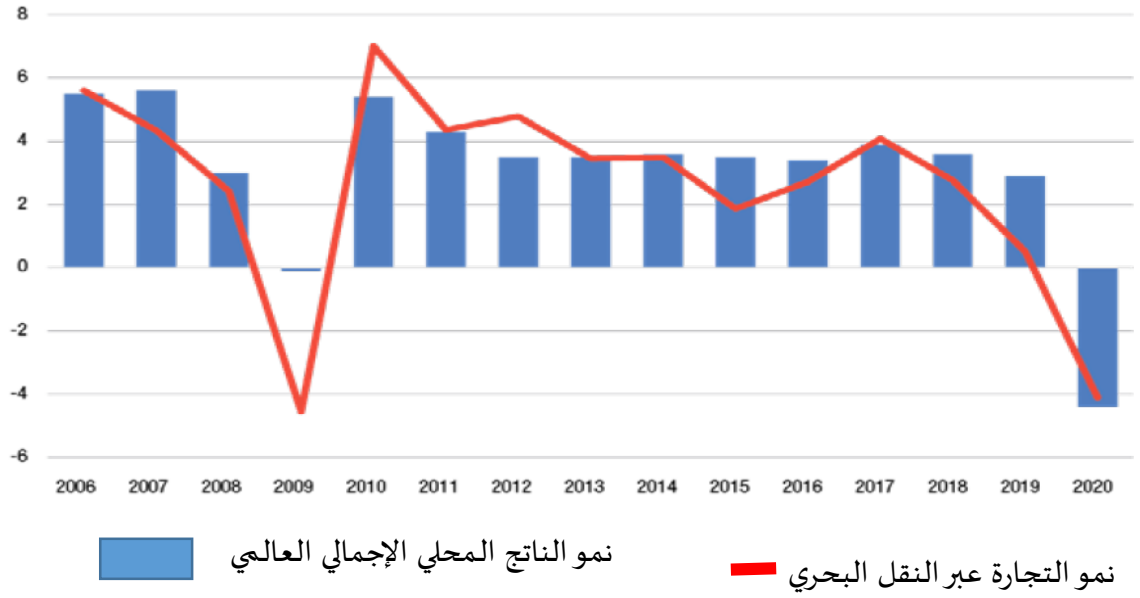

المصدر: UNCTAD calculations, based on the Review of Maritime Transport, Various issues, date from UNCTAD stat and table 1.12 of this report.

ومن ناحية أخرى، تفيد بيانات تطوّر حركة التداول العالمية عبر الموانئ، توقّع تراجُع الحركة بنسبة تتراوح بين ٧,٣٪ و١٢٪ عام ٢٠٢٠، مع احتمال حدوث انكماش آخر بنسبة تتراوح بين ٣٪ و١٠٪ في عام ٢٠٢١.

والواقع أن تأثير الجائحة على سلسلة التوريد البحرية قد تفاوت بشكل كبير حسب المنطقة [جدول رقم (١٩/١)]، وشهدت أوروبا ودول البحر المتوسط أكبر انخفاض في طلبات استدعاء السفن ***(Ship Calls)*** بلغ ١٣,٩٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، مُقارنة مع الفترة المُناظرة من عام ٢٠١٩. أما أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية فقد سجّلا انخفاضًا مُماثلًا بنسبة ١٢٪ تقريبًا، بينما اقتصر الانخفاض في طلبات الاستدعاء للسفن في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على (-٩,٧٪). وتُعد منطقة الشرق الأقصى أقل المناطق تأثّرًا بالجائحة، من حيث حركة التردّد على الموانئ، حيث كانت النسبة مُستقرّة خلال فترتي المُقارنة.

جدول رقم (١٩/١)

مُعدّل الانخفاض في عدد طلبات الاستدعاء (التردد على الموانئ) بحسب المناطق خلال النصف الأول من عامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)

sw	٢٠١٩	٢٠٢٠	مُعدّل الانخفاض (٪)
أستراليا ونيوزيلاندا	٢٧٥٢٣	٢٤١٢٨	-١٢,٣٪
أوروبا والبحر المتوسط	٤٨٥٨٨٢	٤١٨٥٣١	-١٣,٩٪

sw	٢٠١٩	٢٠٢٠	مُعدّل الانخفاض (٪)
الشرق الأقصى	٣٣٤٧٧٦	٣٣٤٤٠٥	-٠,١٪
المحيط الهندي	٦٢١٤٣	٦٠١٠٨	-٣,٣٪
أمريكا الشمالية	١٠٠٢٤٢	٨٨٥٠٧	-١١,٧٪
أمريكا اللاتينية	٧٥٣٩٤	٦٦٥٤٠	-١١,٧٪
أفريقيا – جنوب الصحراء	٢٧٣٧٢	٢٤٧٢٨	-٩,٧٪

المصدر: UNCTAD, Covid- 19 and Maritime Transport: Impact and Response, 2020.

ويُلاحظ تضاؤل نشاط النقل البحري، وقد بدأ الانخفاض في شهر أبريل عندما تم وصف فيروس كورونا بأنه جائحة عالميًا، وبلغت أقصاها في شهر يونيو [شكل رقم (٣٣/١)]، ولكن مع بدء تخفيف قيود وسياسات الإغلاق، بدأ القطاع في التعافي. حيث أن هناك إجماعًا على توقّعات بانتعاش طفيف بعد رفع الإغلاق في يونيو ٢٠٢٠. وإن كانت لا توجد إحصائيّات حديثة مُؤكّدة لذلك. وتفيد التوقّعات احتمال نمو نشاط النقل البحري بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ٤,٥٪ سنويًا خلال الأعوام القليلة القادمة (٢٠٢١-٢٠٢٣).

شكل رقم (٣٣/١)

مُعدّل انخفاض طلبات استدعاء السفن خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالفترة ذاتها عام ٢٠١٩ بالشهور

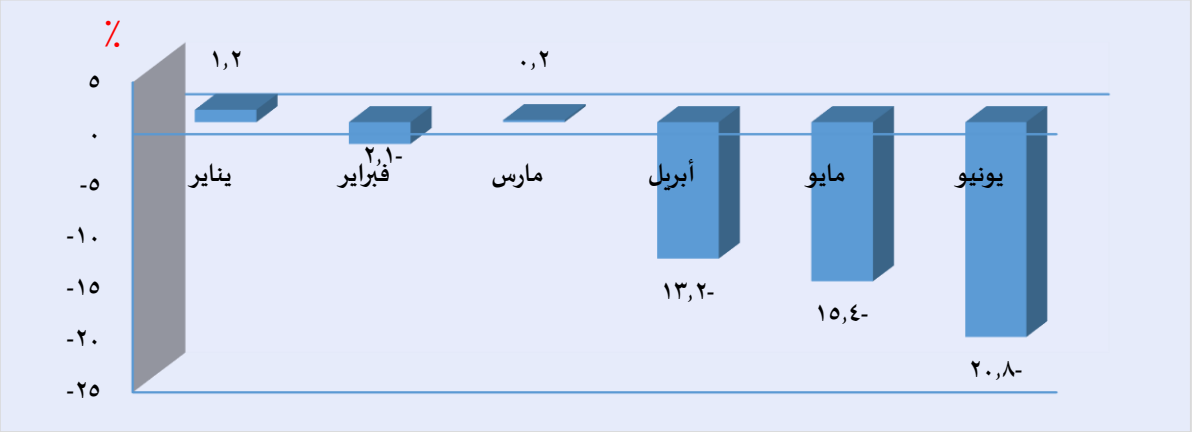

المصدر: https://unctad.org/system/files/official-document/dtltbinf2020d1_en.pdf

وحقيقة الأمر لا يملُك أحد إجابة قاطعة أو مُحدّدة عن الوقت اللازم حتى تعود سلاسل التوريد العالمية إلي وضعها الطبيعي بعد انتهاء عمليات الإغلاق الراهنة. ومن ثم، لا يستطيع أحد تقدير الفترة الزمنية المطلوبة لكي تسترد الصناعة بعضًا من عافيتها المطلوبة.

وبالرغم من ذلك، جاءت تصريحات "جامعة ويلز" أكثر تفاؤلًا بالنسبة لتأثير الجائحة على المدى القصير حيث أن المشهد لا يبدو شديد الكآبة في مُجمله، مشيرة إلي أن قطاع ناقلات النفط ينتعش ويتحسّن نظرًا للانخفاض الذي حدث في أسعار النفط مما أدى إلي ارتفاع الطلب على ناقلات النفط، لكن المشكلة تكمُن في أن تأثير جائحة كورونا السلبي في النشاط الاقتصادي سيؤدي إلي انخفاض الطلب

على الطاقة بشكل ملموس في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعني أن كثيرًا من ناقلات النفط قد تتجه عمليًا إلي تخزين النفط لفترة طويلة[١].

مع ذلك، جاءت التصريحات لتُبدي قلقها من تأثير الجائحة على قطاع النقل البحري والشحن على الأمد الطويل، إذ أن أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية يتم تداولها عن طريق الشحن البحري، وانخفاض الطلب الراهن في أوروبا وأمريكا الشمالية قد يمتد تأثيره لعدد من الأعوام القادمة وربما ستزداد المشكلات تعقيدًا إذا حدث تغيّر في الهيكل الاقتصادي الدولي ولجأت الدول الأكثر تقدّمًا إلي تعزيز التوجّهات الحمائية أو العمل على توطين مزيدٍ من الصناعات على أرضيها، الأمر الذي يعني عمليًا تراجُع إجمالي التجارة الدولية وإضعاف صناعة الشحن والنقل البحري.

ومن ناحية أخرى، يثير الوضع الراهن لصناعة الشحن والنقل البحري تساؤلات حول الآفاق الاستثمارية للصناعة، وعلى الرغم من اعتقاد كثير من الخبراء أن الوقت لا يزال مُبكّرًا للوصول إلي نتيجة قاطعة في هذا الشأن، لكن في الأغلب ستكون الأزمة الراهنة مُحفّزًا، لأن ينصب الاستثمار في قطاع النقل والشحن البحري على مزيدٍ من التقدّم الرقمي والتكنولوجي في الصناعة أكثر منه في زيادة عدد الناقلات، وأن الخطوة الأولى ستكون زيادة الاستثمار في تقنيّات الشحن. والثانية، في الشركات التي تقدّم تحليلًا للبيانات وبرامج الذكاء الاصطناعي وإدارة سلاسل التوريد الشاملة من البداية إلى النهاية، حيث أن هذا النوع من الاستثمار سوف يُقلّل فُرصة حدوث أية صدمة مُماثلة مُستقبلًا، وسيزيد من مرونة القطاع.

(١) تجدُر الإشارة إلى أن عودة الأسعار العالميّة للزيت الخام للتصاعُد التدريجي حتى وصلت ٧٠ دولار/ برميل (خام برنت) في الأسبوع الأول من مايو ٢٠٢١، قد تُؤثّر على مُستويات الطلب على النفط في السوق العالمي في المدى القريب.

خُلاصة ما تقدّم

على الرغم من استمرار التوتّرات السياسية والاقتصادية بين الشركاء التجاريين الأساسيين، وتراخي المُبادلات التجارية الدولية، والانخفاضات المُتتالية في أسعار الزيت الخام في الأسواق الدولية، وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في مناطق عديدة في العالم، إلا أن تقارير المُؤسّسات المالية الدولية ظلّت مُحافظة على تفاؤلها، مُتوقّعة عودة المُنحنى التصاعُدي لنمو الاقتصاد العالمي في ظل الأداء الجيّد للاقتصادات الناشئة، وتنامي الطلب الاستهلاكي والاستثماري وانتعاش صناعة السيارات والصناعات عالية التقنية بوجه عام.

ومع ظهور جائحة فيروس كورونا وانتشارها السريع في شتّى رُبوع العالم، تبخّر هذا الاتجاه التفاؤلي. وعادت الصورة قاتمة في شأن مُستقبل الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع مخاطر عدم التيقّن بمُجريات الأمور، وعدم اكتمال وتماثُل المعلومات، وبخاصة مع عدم إحكام السيطرة الفعلية على الفيروس، وتواصُل استشرائه في كافة أنحاء العالم.

وكما أشرنا في تحليل التطوّرات الاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠٢٠، فقد تبلوّرت معالم تداعيّات جائحة فيروس كورونا في التوقّعات الدولية بانخفاض مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وتواضُع تدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتراجُع أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، فضلًا عن تراخي النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي والطلب على الخدمات اللوجيستية، والنقص الحاد في عائدات قطاع السياحة والسفر، وقطاع النقل البحري في ضوء الإجراءات الاحترازية والوقائية المُطبّقة، والقيود المفروضة على انتقالات الأفراد وسلاسل الإمداد الدولية.

ونظرًا لتفاقُم الجائحة في الشهور الأخيرة مُنذ عام ٢٠٢٠، وظهور الموجة الثانية وسلالات جديدة من الفيروس سريعة الانتشار، تنامت المخاطر بشأن تداعيّات الجائحة، مع عدم التأكّد من مآلها والأُفُق الزمني للتعافي منها، ومالت التوقّعات إلى افتراض استمرار تداعيّات الجائحة بصورة أو بأخرى على امتداد عام ٢٠٢١، مع بدء التوجّه نحو التعافي التدريجي، اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ (أو عام ٢٠٢٣ وفقًا لبعض التقديرات الأكثر تشاؤمًا).

وبالرغم من اكتشاف الأمصال المُضادة لهذا الفيروس والسعي الحثيث لشركات الأدوية العالمية لإتاحة اللقاحات خلال فترة زمنية وجيزة، إلا أنه ما زالت هناك مخاوف بشأن فاعليّة هذه اللقاحات، ومدى إمكانية إتاحتها بسهولة لملايين من البشر خلال فترة زمنية قصيرة، الأمر الذي يتطلّب التكاتُف والتحالُف والتعاون الدولي لدعم القطاع الصحي والطبي والنهوض بكفاءته الوقائية والعلاجية من هذه الجائحة، وفي الوقت ذاته، تبنّي الحِزَم التنشيطية التي من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، والخروج من دائرة الركود الاقتصادي، والانطلاق في مِعراج النمو المُستدام.

القسم الثاني

الإطار التنموي والمُستهدفات الرئيسة لخطة "عام ٢٠٢٢/٢١"

٢- الإطار الفكري والمُستهدفات الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١

مُقدّمة:

يُعد عام ٢٠٢٢/٢١ العام الرابع والأخير لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، وقد تم الإعداد المُسبق لوثيقة هذه الخطة على مدى ستة أشهر غطت الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١. وهذه الفترة – تحديدًا – شهدت حدثين هامين أضافا مزيدًا من الضبابية على مشهد الاقتصاد العالمي، من حيث تنامي درجة عدم التيقّن بالتطوّرات اللاحقة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١.

فمن ناحية أولى، عاصرت هذه الفترة تفشي الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا وظهور سلالات جديدة منها أسرع انتشارًا وأكثر قدرة على التحوّر، وفي الوقت ذاته، بدء اكتشاف اللقاحات والأمصال المُضادة للفيروس، وتسابُق الشركات الدوائية في تسويق إنتاجها من التطعيمات، وإن كان التساؤل مازال مطروحًا بشأن درجة التأكّد من فاعليّة هذه اللقاحات ومن إمكانية إنتاجها بالقدر الكافي لمواجهة احتياجات كافة دول العالم في مدى زمني قصير، فضلًا عن عدم الاتفاق على المعايير الحاكمة للتوزيع الجغرافي لها بين الدول الغنية والفقيرة، وفيما بين كلٍ منهما.

وعليه، يظل القلق الدولي قائمًا بشأن طول الفترة التي يستغرقها التعافي التام من الجائحة. فأنصار النزعة التفاؤلية يرون احتمال زوالها مع انتهاء النصف الأول من عام ٢٠٢١، فيما يرى أنصار الاتجاه المُتحفّظ احتمال استمرارها لنهاية عام ٢٠٢١ وربما لمنتصف العام القادم ٢٠٢٢.

ومن ناحية أخرى، شهِدت هذه الفترة تطوّرات سياسية هامة، أبرزها تغيّر القيادة السياسية للولايات المُتحدة الأمريكية، مما يُتوقّع انعكاسها على العلاقات الاقتصادية الدوليّة، ومنها العلاقات التجارية بين الدول الكبرى، والتأثيرات المُحتملة على تدفّقات السلع والخدمات في الأسواق الدولية، وكذا مُستتبعاتها على الأوضاع الأمنية والاستراتيجية والسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وإدراكًا لهذه المُستحدثات، فقد راعت وثيقة الخطة لعام ٢٠٢٢/٢١ – في تناولها للإطار الفكري – استعراض التوجّهات الحديثة التي أبرز أهمّيتها تفاقُم جائحة فيروس كورونا، على النحو الذي يتوافق مع مرئيّات الخطة لتطوّرات الاقتصاد العالمي وتأثير الجائحة على الاقتصاد المصري، وسُبل الاستفادة من الفرص السانحة، وفي الوقت ذاته، درء مخاطرها المُحتملة.

١/٢ المُرتكزات الرئيسة للخطة

تستند خطة عام ٢٠٢٢/٢١ إلى مجموعة مُرتكزات تعكس التوجّه العام للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة لدفع عجلة التنمية. وتتمثّل أهم هذه المُرتكزات في الآتي:

- الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومُبادرات القيادة السياسية لتوفير حياة كريمة للمواطن المصري.
- التوافق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المُتعلقة بمُخصّصات الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي.
- مُواصلة الجهود الرامية لاحتواء جائحة فيروس كورونا، والتصدي الحاسم لتداعيّاتها الاقتصادية والاجتماعية.
- استكمال التطبيق الفاعل للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وللبرامج الحكومية المُشتقة منه.
- توفير كافة سُبل المُساندة للفئات الاجتماعية مُنخفضة الدخل، وبخاصة تلك الأكثر تضرّرًا من تداعيّات جائحة فيروس كورونا.

٢/٢ المُحرّكات الأساسية للخطة

وفي إطار المُرتكزات سالفة الذكر، تعتمد الخطة على عِدّة مُحرّكات دافعة للنمو، أهمّها الآتي:

- التعبئة الكاملة لكافة الموارد للتصدي الفاعل لجائحة فيروس كورونا، ومُواصلة التدابير الاحترازية والوقائية لحين تجاوز الجائحة وتداعيّاتها.
- الانتقال إلى تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والمعنيّة بالإصلاحات الهيكلية بعد أن تحققت أهداف المرحلة الأولى للبرنامج من منظور الاستقرار المالي والاقتصادي، والأُطُر القانونية والمؤسسية لتحسين مناخ الاستثمار.

- إبراز المُبادرات الرئاسيّة لتحسين صِحّة وجودة حياة المواطن المصري، والارتقاء بالأحوال المعيشيّة للأُسَر في الريف، مع توفير الاعتمادات المالية والتجهيزات والعناصر البشرية والعينية اللازمة لتحقيق مُستهدفات مُبادرة حياة كريمة.
- التوجّه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية بتدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمية، وتوفير سبل الدخل والمعيشة الكريمة لأهالي الريف.
- تكثيف استثمارات المشروعات القومية في مجالات البنية التحتية والتنمية الاجتماعية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي والاستثمار الخاص، وتحسين جودة الخدمات للمواطنين.
- تعزيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية من خلال التوسّع في مجالات وفرص الاستثمار الخاص وتوفير التسهيلات المطلوبة لمزاولة النشاط وتحسين بيئة الأعمال.
- إعطاء الأولوية لتوطين المشروعات وتوجيه المُخصّصات المالية للمحافظات مُنخفضة الدخل، من خلال التوزيع المُتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية، بما يُراعي تضييق الفجوات الدخليّة والاجتماعية بين المحافظات من حيث الدخل ومعدلات البطالة والفقر ...
- تنفيذ خطة تنمية الأسرة المصرية التي ترتكز على ضبط مُعدّل النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان، وذلك بهدف تحسين جودة الحياة للمواطن
- مُواصلة الجهود لترشيد الإنفاق الحكومي ورفع كفاءة الاستثمارات العامة من خلال المُتابعة الكاملة لمُستهدفات ومُخرجات موازنة البرامج والأداء بعد تعميمها على كافة جهات الإسناد، وتقويم فاعلية البرامج المُطبّقة.
- إعطاء الأولوية المُطلقة للقطاعات عالية الإنتاجية الدافعة للنمو المُتسارع، وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- التركيز على تعميق الصناعة الوطنية وتوكيد دورها في سلاسل القيمة العالمية، والنهوض باقتصاديّات الزراعة، من خلال التوسّع في مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي، وفي تطبيق نظام الزراعة التعاقدية.
- تبنّي استراتيجية التوجّه التصديري باستغلال كافة الإمكانات التصديرية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والأنشطة المالية والعقارية والخدمية، وفي الوقت ذاته ترشيد عمليات الاستيراد بتنمية الأنشطة المحلية القائمة على الإحلال محل الواردات.

٣/٢ التوجّهات الحديثة التي أبرزت أهميتها مُستتبعات جائحة فيروس كورونا

في ضوء تحليل التأثيرات الاقتصادية لتداعيّات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد المصري، تبرُز أهمية التوجّهات الحديثة التي تتبنّاها خطة التنمية لعام ٢٠٢٢/٢١، لدرء انعكاسات الجائحة على الاقتصاد الوطني، ولتسريع عجلة النمو وضمان استدامته.

ويُمكن إيجاز أهم هذه التوجّهات في الآتي:

- **قطاع الصحة:**
  - التركيز على تطوير ورفع كفاءة الطب الوقائي لأمراض الفيروسات، والتوسّع في الحوافز والبدلات لتحسين مستويات دخول الأطقم الطبية المُتخصّصة على كافة مُستوياتها.
  - تكثيف الاستثمارات المُوجّهة لزيادة الطاقات الاستيعابية للمستشفيات والوحدات العلاجية.
  - التوعية الجماهيرية بخطورة انتشار الأوبئة، وأهمية اتباع الغذاء الصحي، والأخذ بأسباب النظافة والوقاية من الأمراض.
- **قطاع التعليم والبحث العلمي:**
  - التوسّع في إنشاء المدارس والجامعات التكنولوجية.
  - زيادة المُكوّن الرقمي في المناهج الدراسيّة.
  - التطوير التقني لنظم وبرامج التعليم.
  - التوسّع في نظم التعليم والتعلّم عن بُعد.
  - تنمية المواهب والابتكارات العلمية.
  - زيادة مُخصّصات البحث العلمي وربط المُخرجات والمُبتكرات البحثية بسوق العمل ومُتطلّبات نشاط قطاع الأعمال.
- **سوق العمل:**
  - التوسّع في نظام العمل عن بُعد ومن المنازل (وخاصة الإناث)
  - تشجيع نظام العمل بعض الوقت.
  - تعميم نظام العمل على فترتين على مدار اليوم في بعض المصالح الحكومية والبنوك والمستشفيات العامة.
  - تدارُس الاحتياجات من الوظائف المُستحدثة وخصائصها وربطها بالنظام التعليمي والتدريبي، مثل مُقدمي المُحتوى الرقمي، ومُطوّري البرامج، وتطبيقات الحاسب الآلي، ومُصمّمي البرامج، ومُحللي إدارة البيانات، وخبراء الذكاء الاصطناعي، ومُقدّمي المناهج، وخبراء التسويق الرقمي، والتجارة الإليكترونية ....
- **قطاع الاتصالات:**
  - مُواصلة تنفيذ برنامج التحوّل الرقمي والقضاء على الفجوة الرقميّة.
  - تكثيف جهود كافة أجهزة الدولة لتحقيق الشمول المالي.
  - تبنّي كافة البرامج والتطبيقات المعنيّة بمجال الذكاء الاصطناعي.
  - التوسّع في الابتكارات والتطبيقات الخاصة بتقنية المعلومات، مع توفير الأُطُر المُؤسّسية والتنظيمية الداعمة للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- التوسّع في خدمات الإنترنت (إنترنت الأشياء – الحوسبة السحابية – البيانات الكبيرة Big Data)، وغيرها من سُبُل الاتصالات وتخزين المعلومات الحديثة.
- التوسّع في نظام التعهيد Outsourcing كمصدر رئيس لتنمية الصادرات الخدمية المصرية، وتوليد النقد الأجنبي.
- تطوير البنية الأساسية المعلوماتية.

- **قطاع البيئة والتنمية المُستدامة:**
  - تشجيع السياحة البيئية وإقامة الفندق البيئي Ecolodge.
  - تطبيق معايير الاستدامة البيئية على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية وفق الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، ومُبادرات المشروعات الخضراء.
  - تسريع التوجّه نحو تعميم الزراعة العضوية.
  - إقامة الصناعات صديقة البيئة (مثل صناعة السيارات الكهربائية)، والاندماج الصناعي في سلاسل القيمة العالمية.
  - التوسّع في إنشاء المراكز اللوجستية.
  - تعزيز التنافسية الدولية لمصر في مختلف المجالات.
  - تسريع التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي.
- **قطاع السياحة:**
  - الاهتمام بتنشيط السياحة الداخلية على نحو مُستدام.
  - التوجّه نحو تنشيط السياحة الخضراء.
  - الترويج للمُنتجعات السياحية في مناطق التعمير الجديدة (البعيدة عن الازدحام العمراني)
  - الارتقاء بجودة مُنتج المقاصد السياحية، وتطبيق إجراءات السلامة الصحية (الوقائية والعلاجية) بكافة المنافذ والمناطق السياحية.
- **قطاع التجارة الدولية:**
  - الاهتمام بالإقليمية (المنطقة العربية – القارة الإفريقية).
  - تبنّي استراتيجيّة التوجّه التصديري ارتكازًا على المزايا التنافسية.
  - تعزيز الجهود الرامية إلي ترشيد عمليّات الاستيراد.
  - مُراجعة الاتفاقيّات التجارية الدولية للاستفادة من الفرص الضائعة.
  - تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمراكز اللوجستية لتعظيم القيمة المُضافة من الحركة الملاحية العابرة للقناة.
  - الاستفادة من أنماط التجارة الحديثة (التجارة الإلكترونية – التسويق الإلكتروني.....)

- **الاعتماد على الذات:**
  - تنمية الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسّع في الزراعات التعاقدية.
  - التوسّع في مشروعات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية (على غِرار مشروع إنتاج البتلو، ومشروع المليون ونصف رأس ماشية، ومشاريع الاستزراع السمكي).
  - توطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المضافة، وتعميق المكوّن المحلي.
  - إعطاء الأولوية للصناعات الدوائية وإنتاج اللقاحات والأمصال.
  - استقطاب العقول المُهاجِرة في التخصّصات النادرة، والربط مع المراكز البحثية بالخارج.
  - التحالُف مع الشركات العالمية في تنمية الصناعات الوطنية (مثل الصناعات الدوائية)، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية تحت مظلّة منظمة التجارة العالمية.
- **إدارة المخاطر والأزمات:**
  - التوجّه نحو إنشاء إدارات مُتخصّصة في إدارة المخاطر، وإدماجها في الهياكل التنظيمية لوحدات الجهاز الحكومي والهيئات والشركات التابعة.
  - التوسّع في إنشاء صناديق لمُواجهة التبِعات المالية للأزمات (مثل صندوق الأزمات السياحية)، وكذا دفع الهيئات والشركات لتكوين مُخصّصات لهذا الغرض (على غرار الجهاز المصرفي).

ويتبيّن من العرض السابق للتوجّهات الحديثة، خصوصيّة خطَّة هذا العام في تناولها لبرامج وقضايا تنمويّة لم تكُن مطروحة من قبل على نطاقٍ واسع وبالفاعليّة المنشودة، وأبرزُها الآتي:

- برنامج الإصلاحات الهيكليّة ذات الأولويّة في الاقتصاد المصري، ويُمثّل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي ركّز في مرحلته الأولى على تعزيز ركائِز الاستقرار النقدي والمالي والإطار المُؤسّسي لقطاع الأعمال.
- برنامج تنميّة الريف المصري، شاملًا كافة القُرى، وهو برنامج طموح يُمثّل المرحلة الثانيّة من مُبادرة حياة كريمة، ولكن على نطاقٍ أوسع يُغطي كافة أرجاء الريف المصري.
- قضيّة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، بالتركيز على مُبادرات التحسين البيئي، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئيّة على كافة المشاريع.
- قضايا النوع الاجتماعي، وآليّات التخطيط المُستجيب للنوع، وأدلّة النمو الاحتوائي.
- خطة تنمية الأسرة المصرية.

٤/٢ الأُطُر التنموية والأدوات التخطيطية:

يوضّح الشكل رقم (١/٢) المفاهيم التنموية التي استندت إليها الخطة مُمثّلة في التنمية المُستدامة، والنمو الاحتوائي، والتنمية المكانية المُتزنة، وكذا الأدوات التخطيطية القائمة على فكر التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالمُشاركة، هذا بالإضافة إلى آليّات تفعيل أداء الخطة، من خلال أدوات الحوكمة الجيّدة، ومُوازنة البرامج والأداء، والمسئولية المُجتمعية لقطاع الأعمال.

شكل رقم (١/٢)

المفاهيم التنموية والتخطيطية التي استندت إليها الخطة

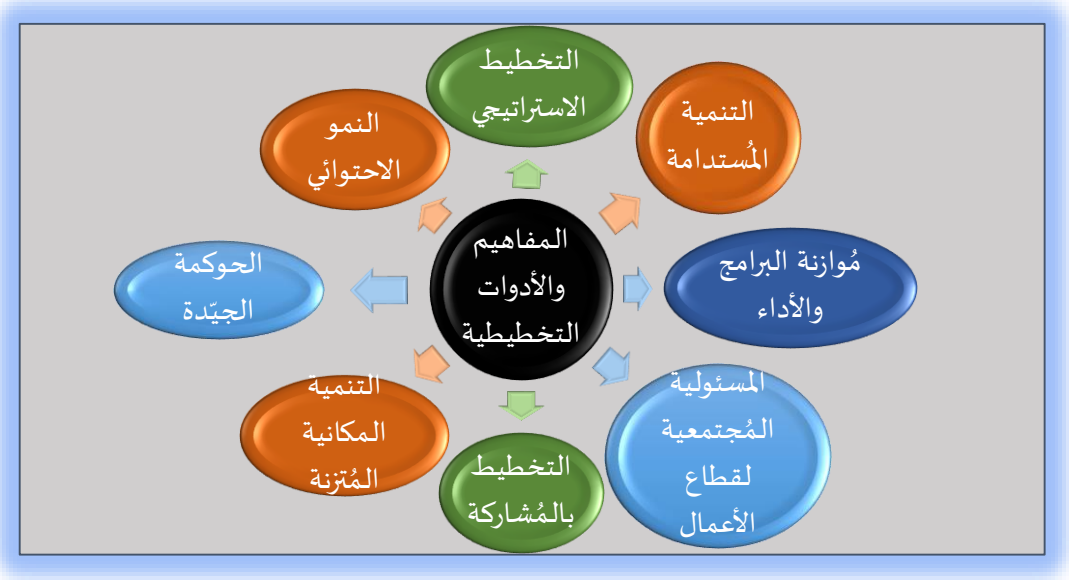

٥/٢ المُستهدفات الرئيسة للخطة:

تتبنّى خطة عام ٢٠٢٢/٢١ كافة الأهداف الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الأهداف الإنمائية المُنبثقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، مع الالتزام بالاستحقاقات الدستورية المُقرّرة، وذلك في إطار تفعيل ركائز النمو الاحتوائي، وما يتضمّنه من ترسيخ للمُشاركة المُجتمعية ولاعتبارات تكافؤ الفرص.

وتأسيسًا على ما تقدّم، يُمكن بلّورة المُستهدفات الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١ على النحو الآتي:

أولًا: في مجال التنمية الاقتصادية:

- تحقيق مُعدّل نمو مُرتفع للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥,٤٪ مُقارنة بمُعدّل النمو المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقدره ٢,٨٪.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢/٢١.
- مُضاعفة مُعدّل الادخار إلى نحو ١١,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١ مُقابل ٥,٥٪ فقط في عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة مُعدّل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ في عام الخطة مُقابل ١٣٪ في عام ٢٠٢١/٢٠.
- ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٧ مليار دولار في عام الخطة مُقارنة باستثمارات مُتوقّعة في حدود ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمُعدّل ١٠٪ لتصل إلى نحو ١٩,٥ مليار دولار مُقابل ١٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/١٩، وتوقّع ١٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٢/٢)].

شكل رقم (٢/٢)

تطوّر الصادرات السلعية غير البترولية

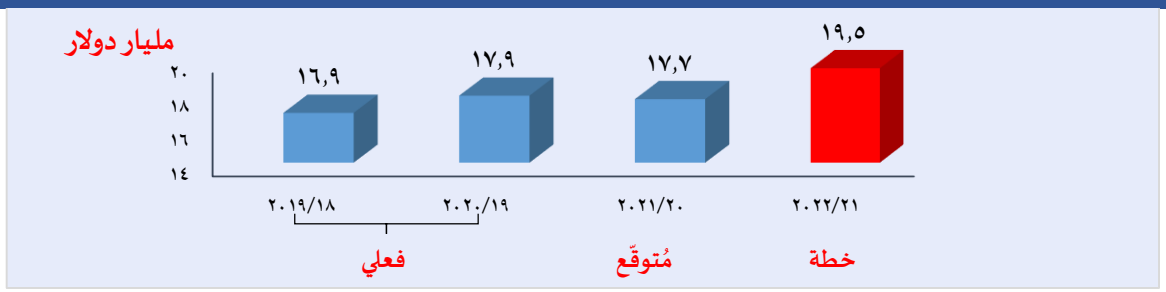

المصدر: البنك المركزي المصري، صندوق النقد الدولي، (يناير ٢٠٢١)، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (خطة عام ٢٠٢٢/٢١).

- تزايُد تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى نحو ٣٠ مليار دولار في عام الخطة مُقابل ٢٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٣/٢)].

شكل رقم (٣/٢)

تطوّر تحويلات المصريين العاملين بالخارج

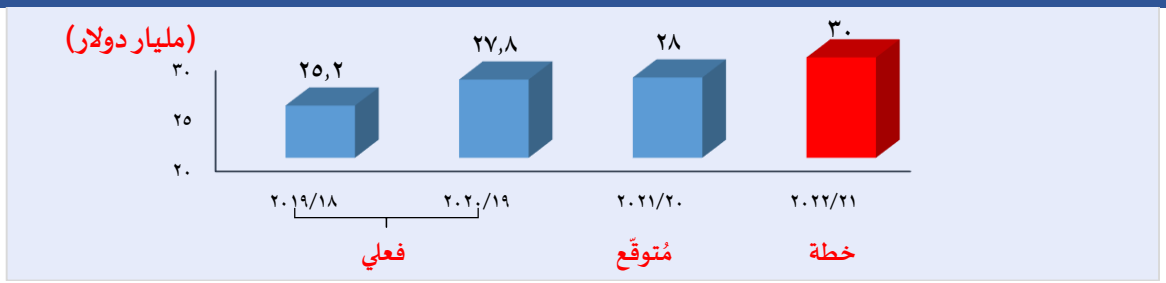

المصدر: البنك المركزي المصري، صندوق النقد الدولي، (يناير ٢٠٢١)، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (خطة عام ٢٠٢٢/٢١).

- زيادة الإيرادات السياحية إلى ٦ مليار دولار في عام الخطة بالمُقارنة بنحو ٢,٤ مليار دولار عائد مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.
- تنامي إيرادات قناة السويس إلى ٦ مليار دولار بالمُقارنة بالمتوسط السنوي المُحقّق في الأعوام الثلاثة السابقة، وقدره ٥,٧ مليار دولار.
- تصاعُد الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي على نحو تدريجي لتبلُغ ٤٢ مليار دولار في نهاية عام الخطة [شكل رقم (٤/٢)].

شكل رقم (٤/٢)

تطوّر الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي

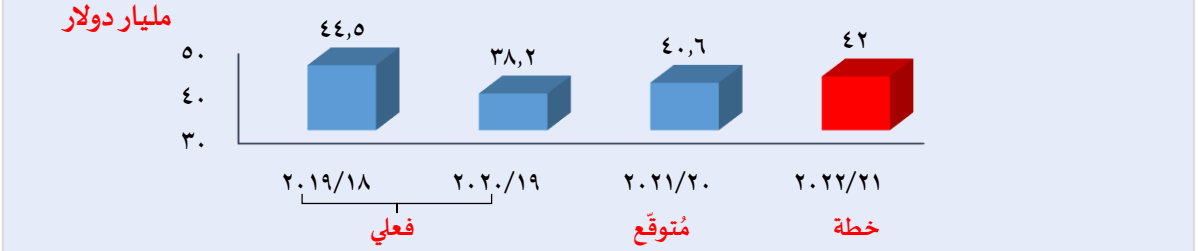

المصدر: البنك المركزي المصري، صندوق النقد الدولي، (يناير ٢٠٢١)، وتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (خطة عام ٢٠٢٢/٢١).

ثانيًا: في مجال التنمية الاجتماعية:

- خفض مُعدّل النمو السكاني إلى نحو ٢٪ بنهاية عام الخطة مُقابل ٢,٥٦ عام ٢٠١٧.
- تراجُع مُعدّل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية إلى ٦٪ في عام الخطة مُقارنة بـ ١٣,٣٪ عام ٢٠١٩/١٨.
- خفض مُعدّل البطالة إلى نحو ٧,٣٪ في عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بـ ٩,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- تراجُع مُعدّل الفقر إلى ٢٨,٥٪ في عام الخطة مُقارنة بنحو ٢٩,٧٪ عام ٢٠٢٠/١٩، ومُعدّل أعلى بلغ ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨/١٧، وكذلك خفض مُعدّل الفقر المُدقع إلى ٤٪، مُقابل ٤,٥٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- خفض نسبة الأمية إلى نحو ١٧,٥٪ في نهاية عام الخطة بالمُقارنة ب ٢٥,٨٪ وفقًا لتعداد ٢٠١٧ و١٨,٩٪ عام ٢٠١٩ وفقًا لنتائج النشرة السنوية لمسح القوى العاملة.
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في مُعدّلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية بين المحافظات.
- زيادة مُشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في مُعدّلات البطالة.

ثالثًا: في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي:

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧٪ إلى ٨٪ بنهاية الخطة.
- تخصيص ما لا يقِل عن ثُلُث الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة المدن والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة.
- ترشيد استخدامات الطاقة ومُواصلة جهود التطوير البيئي ومُعالجة المُلوّثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلّفات على مستوى كافة المحافظات، في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.
- تكثيف الجهود الرامية إلى تطوير المناطق العشوائية غير المُخططة في مُختلف محافظات الجمهورية، والانتهاء من تنفيذ برنامج إزالة كافة المناطق غير الآمنة.
- مُواصلة أعمال التطوير والإحياء والصيانة للمناطق التاريخية للحِفاظ على التُراث الحضاري والثقافي.

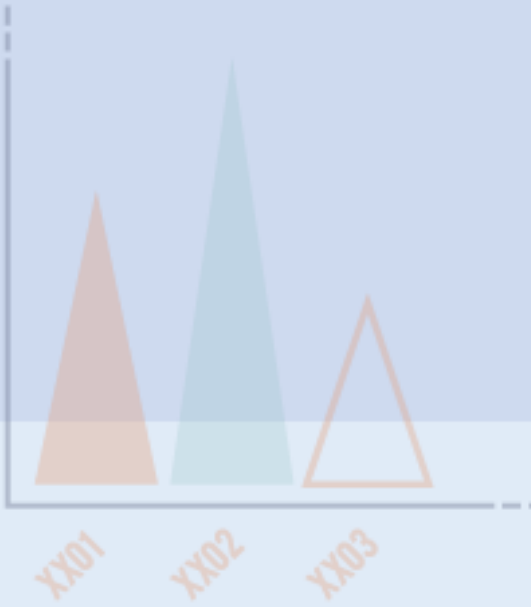

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"

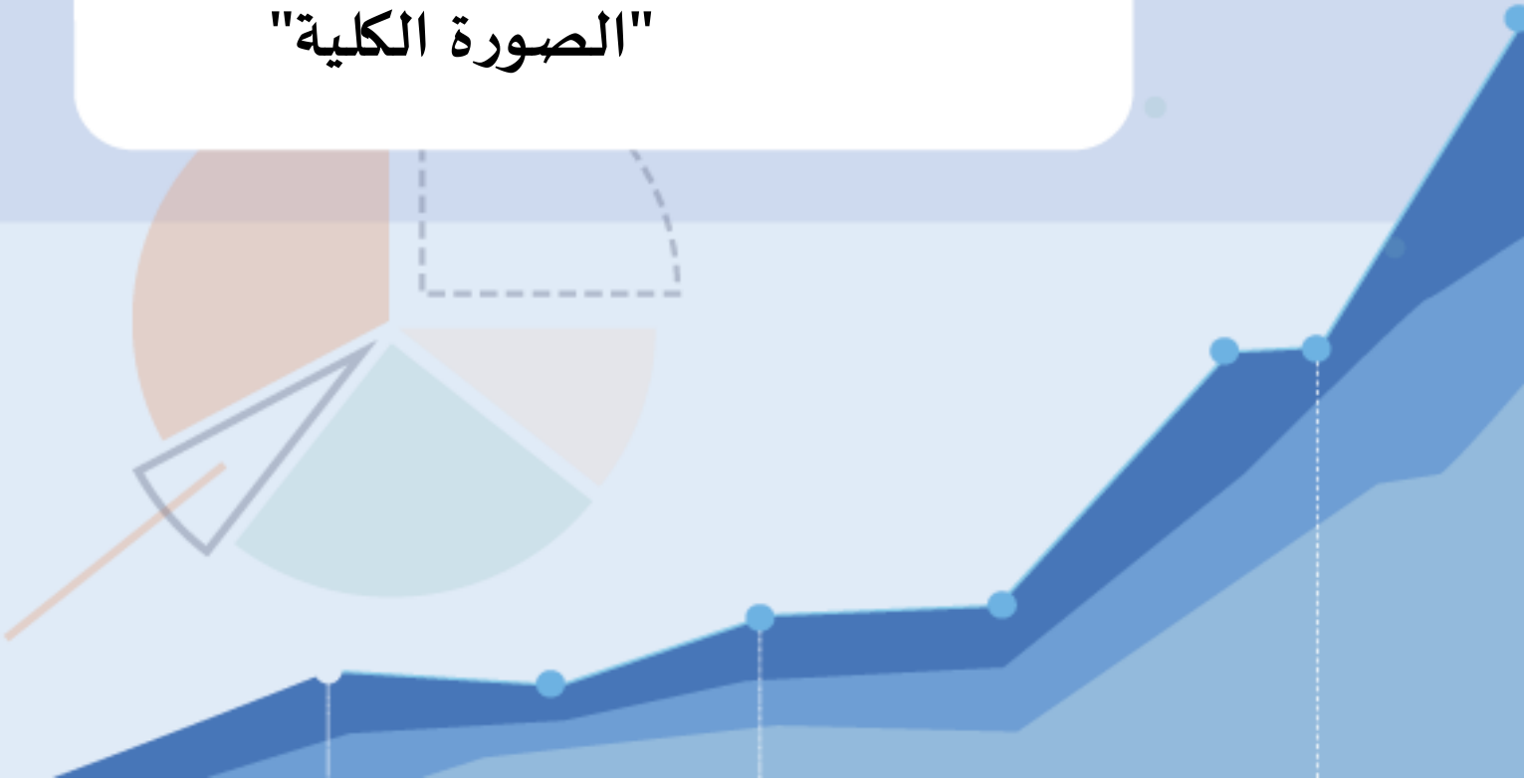

تمهيد

يعرض هذا القسم من وثيقة الخطة الصورة الكلية للتوازن الاقتصادي على فرضيّة التعافي من جائحة فيروس كورونا وتداعيّاتها الاقتصادية بنهاية عام ٢٠٢١، وتوقّع عودة عجلة الإنتاج للدوران بصورة تدريجيّة تبعًا لتطوّر أداء النشاطات الاقتصادية، ثم بخُطى مُتسارعة حال استردادها لعافيتها. ومع تبايُن مُعدّلات نمو القطاعات بحسب درجة مرونتها في تحقيق مُستهدفاتها التنموية، واستجابتها لمُبادرات "التحفيز" ومدى فاعليّتها.

وتتضمّن الصورة التوازنيّة استعراض حجم الموارد الكلية المُتوقّع توفّرها واستخداماتها في عام الخطة، وتقديرات الناتج والإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي ومُعدّلاته ومصادره على المستوى الكليّ والمستوى القطاعي.

وكذلك يتضمّن عرض التوازن الاقتصادي العام تقدير حجم الاستثمارات الكلّية، وهيكلها ومصادرها التمويلية، والتوزيعات القطاعية للاستثمار وبحسب جهات الإسناد.

وتُبرز الصورة التوازنية العلاقة بين المُتغيّرات الكلّية واتجاهاتها كالعلاقة بين تطوّرات مُعدّلات النمو الاقتصادي والاستثمار، والعلاقة بين الاستثمار والادخّار مُمثّلة في الفجوة التمويلية، والعلاقة بين الصادرات السلعية والخدمية، والواردات المُناظرة وانعكاساتها على حجم العجز أو الفائض في الحساب الجاري، والعلاقة بين النمو السكاني ونمو القوى العاملة وتأثير تسارُع النمو السكاني على مُعدّلات البطالة والفقر.

١/٣ الموارد والاستخدامات

أولًا: الموارد

تشمل الموارد القومية الناتج المحلي الإجمالي والواردات السلعية والخدمية. وتواصُلًا للجهود الرامية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الموارد إلى نحو ٨,٢٤ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بالمُقارنة بنحو ٧,٤٦ تريليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة تُناهِز ١٠,٤٪. ويُقابل ذلك تنامي الموارد القوميّة الإجماليّة (بالأسعار الثابتة) لعام ٢٠١٧/١٦ ليُسجّل نحو ٥ تريليون جنيه، بنسبة نمو تُقارِب ٤,٥٪ [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)
تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة

(أ) بالأسعار الثابتة

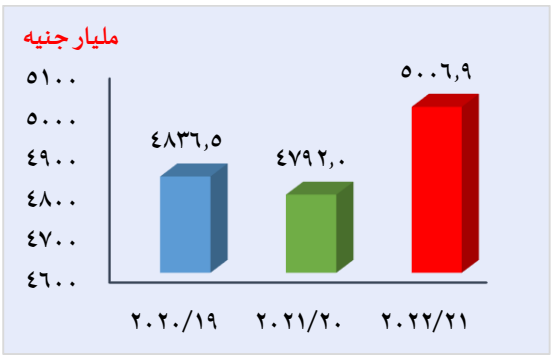

(ب) بالأسعار الجارية

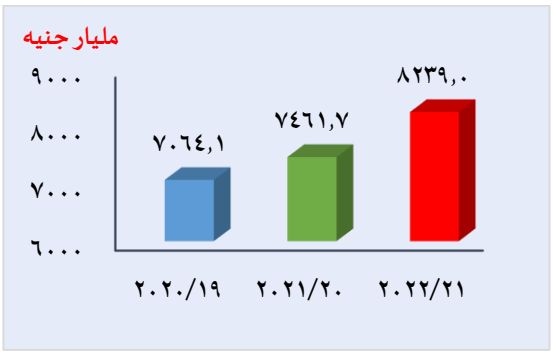

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُبيّن الشكل رقم (٢/٣) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام السابقة بكلٍ من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦.

شكل رقم (٢/٣)
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عام ٢٠٢٢/٢١
بالمُقارنة بالأعوام السابقة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)

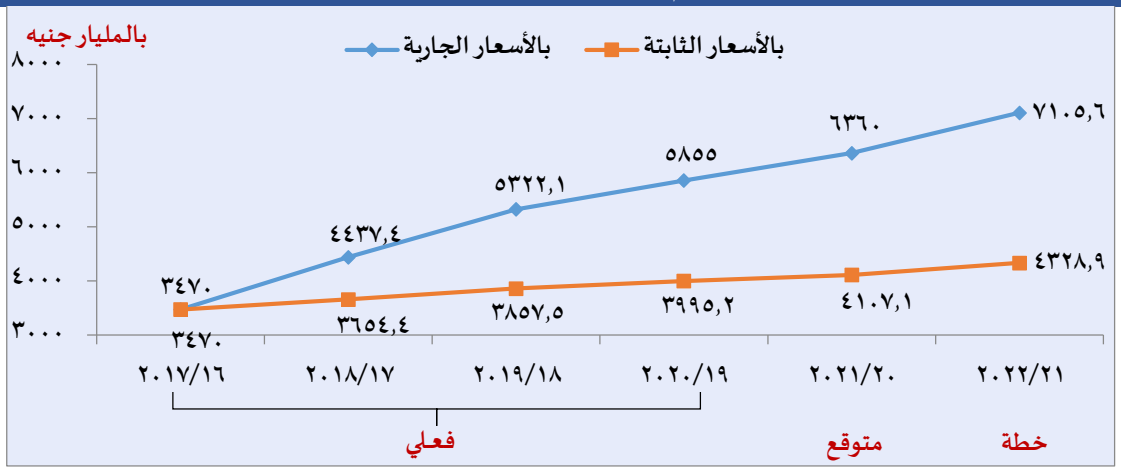

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١/٣) مُكمّش الناتج المحلي الجمالي المُستخدم في تقدير الناتج الحقيقي بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (١/٣)
مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
مُكمّش الناتج (الرقم القياسي)	١٠٠	١٢١,٤	١٣٨	١٤٦,٦	١٥٤,٩	١٦٤,١
التغيّر السنوي (٪)	-	٪٢١,٤	٪١٣,٧	٪٦,٢	٪٥,٧	٪٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص الموارد الخارجية – والمُمثّلة في الواردات السلعية والخدمية – فتُقدّر نسبتها بنحو ١٣,٨٪ من إجمالي الموارد القومية بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١ بالقياس بنحو ١٤,٨٪ في العام السابق، وكذلك تتناقُص نسبة الواردات لجُملة الموارد بالأسعار الثابتة إلي نحو ١٣,٥٪ في عام الخطة مُقابل ١٤,٣٪ في العام السابق [شكل رقم (3/٣)].

شكل رقم (٣/٣)
تطوّر نسبة مُساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"

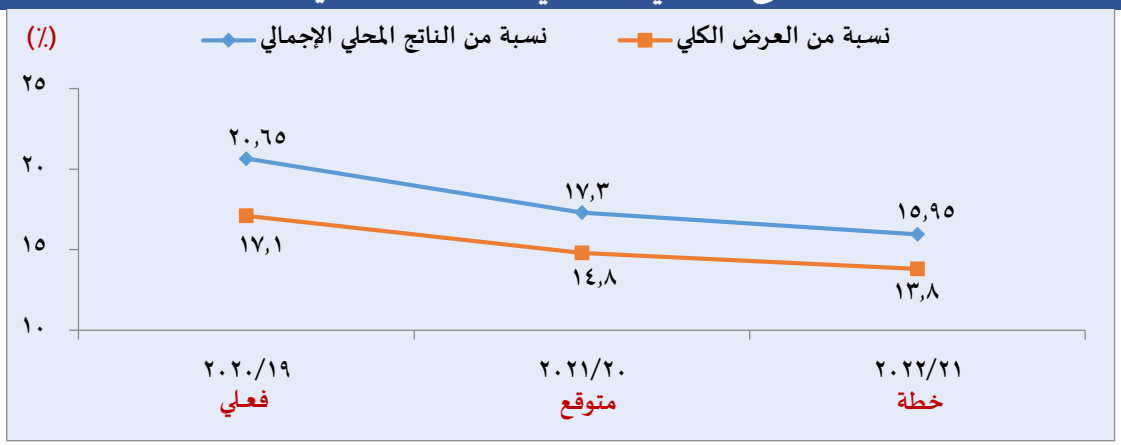

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وجدير بالمُلاحظة أن تناقُص نسبة الموارد الخارجية لإجمالي ناتج العرض الكلي إلى مستوى ١٣,٨٪ وللناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٦٪ إنما يعكس تزايُد اعتماد الاقتصاد الوطني في استيفاء احتياجات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المحلي على موارده الذاتية في ظل انكماش المُعاملات الاقتصادية الدولية بوجه عام تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا.

ويُوضّح الشكل رقم (٤/٣) هيكل الموارد القومية في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالهيكل المُناظِر المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ (بالأسعار الجارية).

شكل رقم (٤/٣)
تطوّر هيكل الموارد القومية (بالأسعار الجارية)

عام ٢٠٢٢/٢١ (خطة)

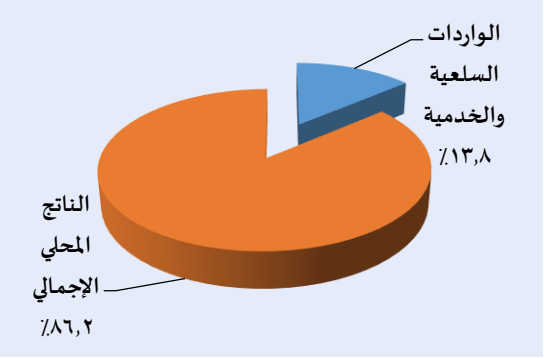

عام ٢٠٢١/٢٠ (متوقع)

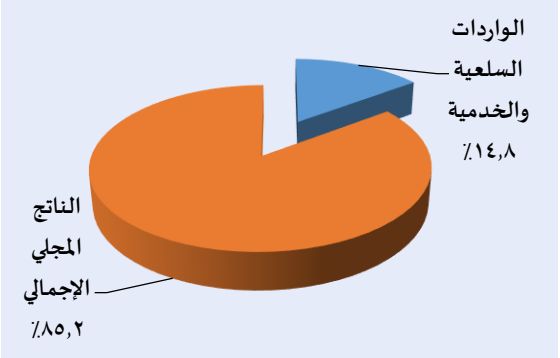

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: الاستخدامات

يعكس تحليل الاستخدامات جانب الطلب على الموارد القومية مُمثلًا في:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بشِقّيه الخاص والحكومي.
- الإنفاق الاستثماري الخاص والعام (شاملًا التغيّر في المخزون).
- طلب العالم الخارجي مُعبّرًا عنه بالصادرات السلعية والخدمية.

وفيما يخُص جُملة **الإنفاق الاستهلاكي النهائي** في عام الخطة، فيُقدّر بنحو ٦,٣١ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بنسبة ٧٦,٦٪ من إجمالي الاستخدامات، وبالمُقارنة بنحو ٦ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/٣) تطوّر قيم الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي)، وكذا معدلات النمو وأهميته النسبية في كلٍ من الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٢/٣)
تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبتها إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(تريليون جنيه)

العام	الاستهلاك النهائي		معدلات النمو		النسبة إلى	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	الاستخدام الكلي(*)	الناتج المحلي الإجمالي(*)
٢٠٢٠/١٩	٥٤٩٢,٤	٣٧٣٥,٨	١٤,٦	٧,٢	٧٧,٨	٩٣,٨
٢٠٢١/٢٠	٦٠٠٨,٢	٣٨٤٨	٩,٤	٣	٨٠,٥	٩٤,٥
٢٠٢٢/٢١	٦٣٠٧,٧	٣٨٨٤,٨	٥	١	٧٦,٦	٨٨,٨

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح مما تقدّم استئثار الاستهلاك النهائي بنحو ٧٦,٦٪ من جُملة الاستخدامات في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) مُقارنة بحوالي ٨٠,٥٪ في العام السابق، أي بتراجُع قدره نحو أربع نقاط مئوية، كما انخفضت نسبته للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٩٪ في عام الخطة مُقابل حوالي ٩٤,٥٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، وهو ما جسّده تراخي مُعدّل نمو الاستهلاك في عام الخطة، سواءً بالأسعار الجارية أو الثابتة.

أما توزيع **الاستهلاك النهائي الجاري** بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فيعكس استحواذ القطاع الخاص على ٩١٪ من جملة الاستهلاك الجاري في عام الخطة، وهي نسبة شبه مُستقرّة في العامين السابقين، دلالة على أهمية الاستهلاك النهائي الخاص كمُحرّك أساسي لقوى السوق.

وفيما يتعلّق **بالإنفاق الاستثماري**، فمن المُتوقّع أن يصل إلى ١٢٥٠مليار جنيه في عام الخطة مُقابل ٨٢٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، في ظل السياسات التي اتخذتها الدولة لتسريع دوران عجلة الإنتاج، والخروج من دائرة الركود الناجم عن تداعيّات جائحة فيروس كورونا، وهو ما يتجلّى في تصاعُد مُعدّل الاستثمار من ١٣٪ من الناتج عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ١٧,٦٪ عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (٥/٣)].

شكل رقم (٥/٣)
تطوّر معدلات الاستثمار (بالأسعار الجارية) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة

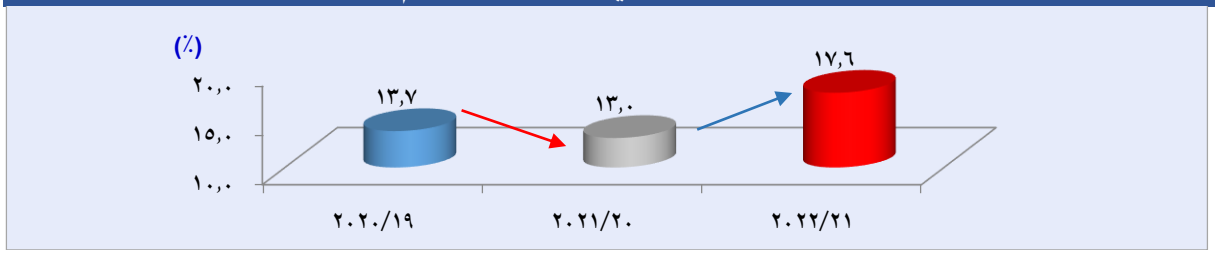

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (٣/٣) تطوّر الاستثمارات بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١).

جدول رقم (٣/٣)
تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات
خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)

العام	الاستثمار (مليار جنيه)		معدلات النمو (٪)		النسبة لإجمالي الاستخدامات(*) (٪)
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	
٢٠٢٠/١٩	٨٠٤,٤	٥٤٧,٦	١٧-	٢٠,٩-	١١,٤
٢٠٢١/٢٠	٨٢٦,٨	٥٣٤,٩	٢,٨	٢,٣-	١١,١
٢٠٢٢/٢١	١٢٥٠	٧٠٩,٦	٥١,٢	٣٢,٧	١٥,٢

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص **الصادرات السلعية والخدمية**، فمن المُتوقّع انخفاضها، وذلك تأثّرًا بالظروف الدولية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، والتي تدفع الدول إلى الانغلاق بدرجة كبيرة، والانشغال بالإصلاحات

الداخلية لحين إزالة كافة تبِعات الجائحة. وينعكس تراجُع الصادرات في مُساهمتها النسبية في الناتج، والتي تنخفض إلى ٩,٦٪ بالمُقارنة بالوزن النسبي للواردات في الناتج (١٦٪) [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)

تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

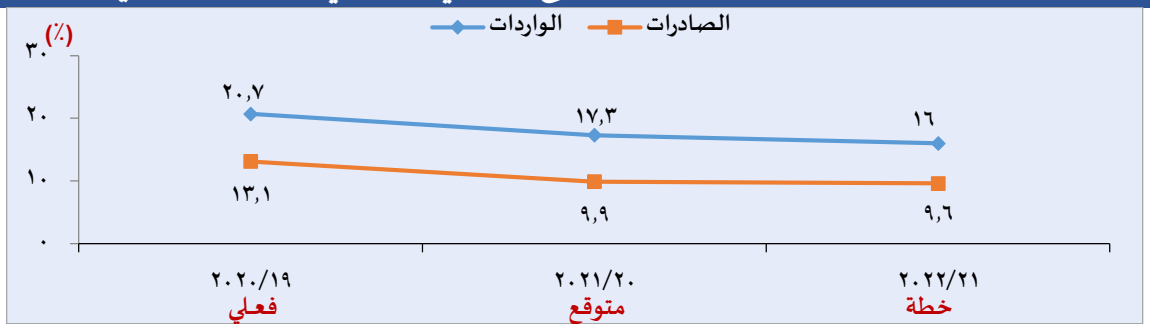

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ أنه بالرغم من تراجُع الوزن النسبي للواردات للناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تحتل أهمية نسبية كبيرة في العرض الكلي بالمُقارنة بأهمية الصادرات في تغذية الطلب الكلي. ويجد ذلك تفسيره في ارتفاع القيم المُطلقة للواردات لاستيفاء احتياجات القطاع الاستثماري من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات، ولتلبية المُتطلّبات الاستهلاكية المُتزايدة والناجمة عن اطراد نمو السكان، وعدم كفاية الإنتاج المحلي من كافة السلع الاستهلاكية.

وفيما يخُص نصيب **التجارة الدولية** (الواردات + الصادرات) من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المُتوقّع أن يتناقص من نحو ٣٤٪ في عام ٢٠٢٠/١٩، إلى نحو ٢٧,٢٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، ثم إلى نحو ٢٥,٦٪ في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)، دلالة على الاعتماد المُتزايد على الموارد المحلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولتقلّص المُعاملات الاقتصادية الدولية كما سبق الذكر.

وفيما يتعلّق بالأهمية النسبية **لمُكوّنات الاستخدامات الكلية**، فيُلاحظ طفرة الاستثمار بوجه عام من ١١,١٪ عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ١٥,٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١، مع اتجاه نصيب الاستهلاك النهائي للتناقُص من ٨٠,٥٪ إلى ٧٦,٦٪، وشبه استقرار الأهمية النسبية للصادرات السلعية والخدمية عند نحو ٨٪ [شكل رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٧/٣)

هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات

عام ٢٠٢١/٢٠ (متوقع)

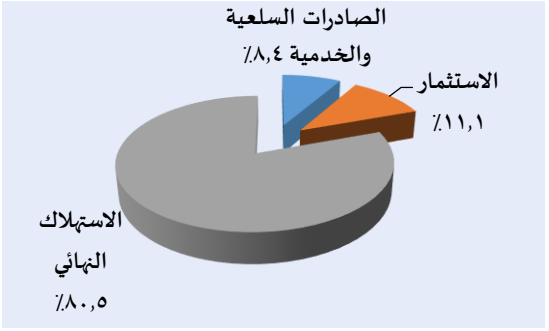

عام ٢٠٢٢/٢١ (خطة)

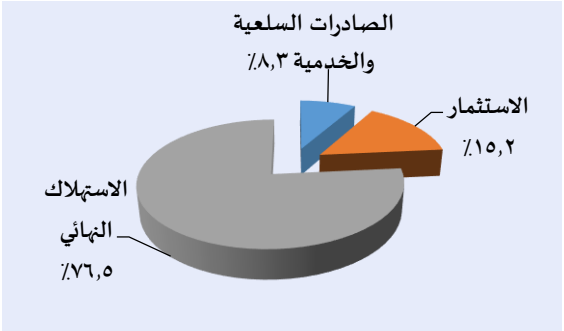

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح المُلحقان رقم (م/١) و(م/٢) بالمُلحق الإحصائي الموارد والاستخدمات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١) بالأسعار الثابتة والجارية، وكذلك مُعدّلات نموّها وأهميّتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي.

ثالثًا: فجوة الموارد:

تُقاس فجوة الموارد التمويلية بالفارق بين مُتطلّبات الاستثمار والقُدرة الادخارية في المُجتمع.

ومن المُتوقّع ارتفاع معدل الادخار إلى نحو ١١,٢٪ في عام الخطة بالمُقارنة بمُستواه المُنخفض في العام السابق (٥,٥٪). ويُناظِر ذلك تزايُد مُعدّل الاستثمار أيضًا من ١٣٪ إلى ١٧,٦٪ كما سبق الذكر.

ووفقًا لهذه المُعدّلات، من المُتوقّع أن تتجه فجوة الموارد المحلية للتقلُّص لتصل إلى ٦,٤ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بفجوات أوسع في الأعوام السابقة [شكل رقم (٨/٣)].

شكل رقم (٨/٣)

تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد

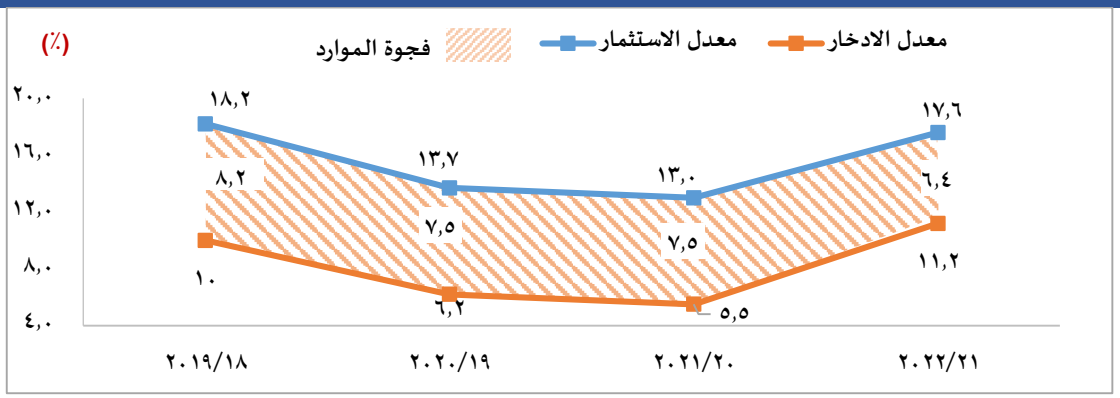

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن الناحية المُطلقة، تُقدّر الفجوة التمويلية في عام الخطة بنحو ٤٥٢ مليار جنيه مُقارنة بفجوات تتراوح بين ٤٣٨,٥ و٤٧٥ مليار جنيه في الأعوام السابقة [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٩/٣)

تطور الفجوة التمويلية

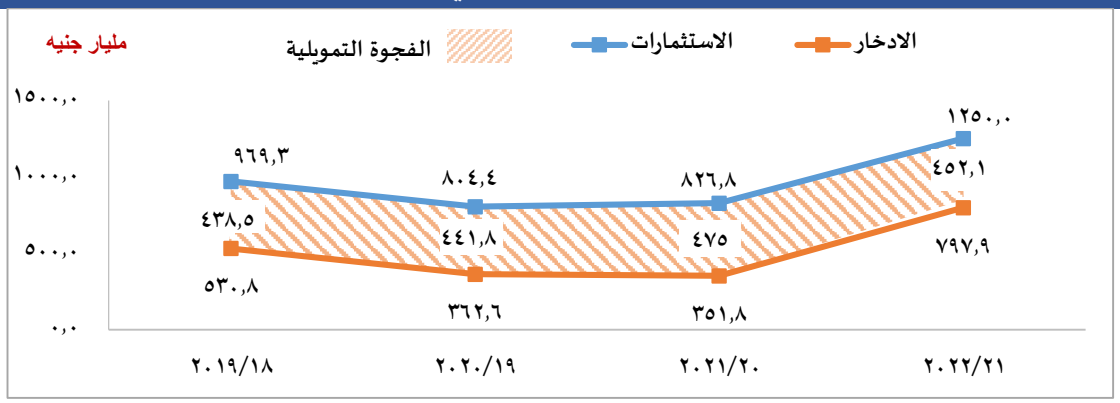

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/٣ النمو الاقتصادي

تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي:

شهِدت مصر خلال الاثنى عشر عامًا الماضية عِدّة أزمات وأحداث تواترت على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي انعكست بصورة جليّة على مُستويات الأداء الاقتصادي. فبعد أن كانت مصر قد شرعت في الانطلاق السريع خلال الفترة (٢٠٠٥/٠٤ – ٢٠٠٧/٠٦)، وسجّلت مُعدّلات نمو اقتصادي جاوزت ٧٪ سنويًا، جاءت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٠٨ لتُلقي بظلالها على الاقتصاد المصري، دافعةً النمو الاقتصادي للارتداد إلى أقل من ٥٪. وما أن بدأ الاقتصاد المصري في التقاط أنفاسه مرّة أخرى، وتخطّى مُعدل النمو ٥٪ عام ٢٠١٠/٠٩، حتى وقعت أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وما صاحبها من توتّرات وأعمال عُنف وشغب كاد يتوقّف معها دولاب العمل والإنتاج تمامًا ليتردّى معها مُعدّل النمو إلى ١,٨٪ عام ٢٠١١/١٠، وهو مُستوى غير مسبوق ربما لعشرات سنين مضت، وليظل الاقتصاد قابعًا وحبيسًا عند مُستويات نمو بالغة التدنّي، تراوحت بين ٢,٢٪ و٢,٩٪ على امتداد ثلاثة أعوام تالية. استمرت خلالها حالات الاضطراب الأمني والسياسي، ناهيك عن تدهوّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وشهِد العامان التاليان (٢٠١٥/١٤ و٢٠١٦/١٥) مرحلة إعادة البناء المُؤسّسي للدولة المصرية، وترسيخ السيادة الوطنية ومفاهيم المُواطنة، مما هيأ السبيل لإعادة الاستقرار الاقتصادي للبلاد، ولتوكيد الثقة في سلامة وصلابة الاقتصاد المصري، وللتحرّك الفاعل لدفع عجلة الإنتاج.

وقد تمخّضت هذه التطوّرات عن تصاعُد مُعدّل النمو الاقتصادي إلى (٤,٤٪ و٤,٣٪). وشرعت الدولة – فور استقرار أركان البناء الاقتصادي – في تبنّي برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بُغية تصويب بعض الاختلالات القائمة وإحداث طفرة تنموية شاملة.

وتضمّنت محاور هذا البرنامج الإصلاحي تحرير سعر الصرف لإعادة تقويم قيمة الجنيه المصري تجاه العملات الأجنبية، وترشيد برامج الدعم، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، وتصحيح الهيكل السعري للطاقة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات الإصلاحية عن تصاعُد مُعدّلات النمو الاقتصادي إلى ٥,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧، ثم إلى ٥,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨، وهو مُعدّل بالغ الارتفاع قياسًا بالمُعدّلات المُشاهدة في عديدٍ من بُلدان العالم.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩، واصل الاقتصاد المصري نموه بالوتيرة ذاتها (٥,٦٪)، مع احتواء مُعدّل البطالة في حدود ٨٪. والتراجُع المُطرد لمُعدّلات التضخّم إلى قُرابة ٥,٦٪، فضلًا عن استقرار الأوضاع النقدية والمالية والاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي، وذلك على الرغم من الظروف غير المُواتية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد أشادت مُؤسّسات التمويل الدولية ووكالات التصنيف الائتماني في العالم بأداء الاقتصاد المصري ونجاحه في تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي مُرتفع، وتوقّعت استدامة هذه الطفرة التنموية لأعوام قادمة. فقد أعلن صندوق النقد الدولي – على سبيل المثال – أن مصر تتصدّر قائمة مُعدّلات النمو في أبرز

اقتصادات الشرق الأوسط خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، بمُعدّل نمو سنوي ٥,٨٪ في المُتوسط، كما أشاد البنك الدولي بإنجازات الاقتصاد المصري، وأفاد تصدّره لدول العالم في النمو الاقتصادي – جنبًا إلى جنب – مع الصين والهند.

وانطلاقًا من المُؤشّرات الإيجابية سالفة الذكر، جاءت الخطة مُتوسطة المدى لتعكس تواصُل هذا النمو المُتسارع باستهداف بلوغ مُعدّل نمو ٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩، وليتصاعد إلى ٦,٤٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، ثم إلى ٦,٨٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

وجاءت جائحة فيروس كورونا – مع مطلع عام ٢٠٢٠ – لتُطيح بهذه التوقّعات الطموحة، فجرى مُراجعة توقّع النمو لعام ٢٠٢٠/١٩ وتخفيضه أكثر من مرّة مع تعاقُب الأحداث وتنامي حِدّتها، من ٦٪ إلى ٥,٧٪ ثم إلى ٥,١٪، ومرّة ثالثة إلى ٤,٢٪. وفي ظل الإجراءات الاحترازية والوقائية المُطبّقة لاحتواء جائحة فيروس كورونا، ومُستتبعاتها على الاقتصاد المصري، ومع ركود الأسواق في ظل سياسات الإغلاق الجزئي و/أو الكلي، وتطبيق إجراءات التباعُد الاجتماعي، شهِد مُعدّل النمو الاقتصادي انكماشًا ملحوظًا، حيث بلغ نحو ٣,٥٧٪ عام ٢٠٢٠/١٩، بعد أن كان قد سجّل ٥,٦٪ في العام السابق مُباشرة [شكل رقم (٣/١٠)].

شكل رقم (٣/١٠)

تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/٠٢ – ٢٠٢٠/١٩)

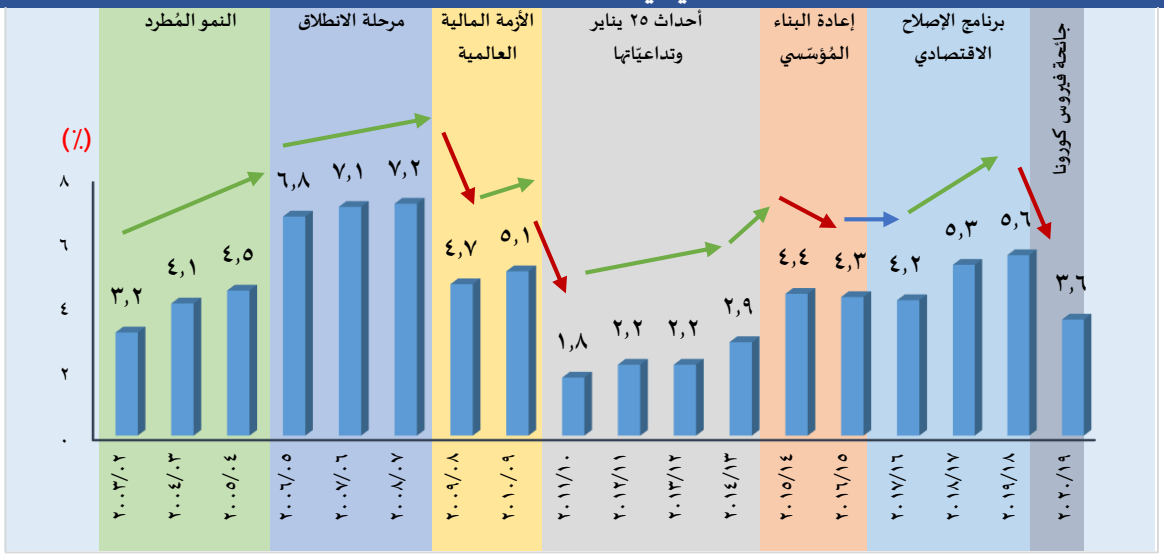

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

<u>ويجدُر التنويه في هذا الصدد إلى مُلاحظتين أساسيتين:</u>

المُلاحظة الأولى: مُفادها أن الاقتصاد المصري ظل أداؤه مُتميّزًا خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٠/١٩، حيث كان مُعدّل النمو المُحقّق يدور مُتوسطه حول ٥,٤٪. خلال هذه الفترة من العام، ولم يتراجع مُعدّل النمو السنوي سوى في الرُبع الأخير من العام (أبريل – يونيو ٢٠٢٠) عندما سجّل انخفاضًا بنسبة ١,٧٪ من الناتج.

المُلاحظة الثانية: أنه رغم انتشار جائحة فيروس كورونا على المُستوى العالمي، إلا أن انعكاساتها في الحالة المصرية كانت محدودة لدرجة كبيرة. والواقع أن مُعدّل النمو (٣,٦٪) المُحقّق خلال عام

٢٠٢٠/١٩ يُعد إنجازًا كبيرًا، تشهد له كافة المُؤسّسات الدولية. صحيح أن هذه المُؤسّسات قامت بمُراجعة تقديراتها السابقة، وتخفيضها في ضوء تطوّرات الجائحة، إلا أنها توقّعت جميعها نموًا مُوجبًا في حالة الاقتصاد المصري عام ٢٠٢٠/١٩، أو عام ٢٠٢٠، كما ورد بالتقارير الدولية [شكل رقم (١١/٣)]. كما أنها احتفظت بتقديراتها الحديثة لنمو الاقتصاد المصري عند ٣,٦٪ لعام ٢٠٢٠/١٩.

شكل رقم (١١/٣)

مُعدّلات نمو عدد من الاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية (فعلي عام ٢٠٢٠)

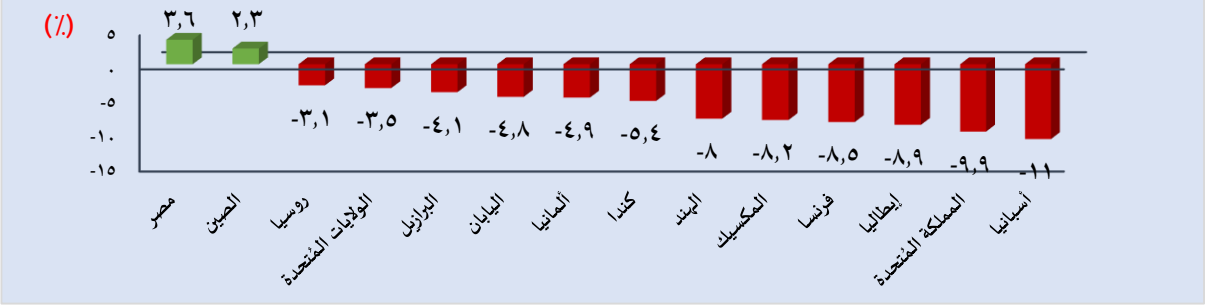

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Along the Difficult Ascent, April, 2021.

وبالنسبة لتوقّعات النمو في عام ٢٠٢١/٢٠، فقد تفاوتت تقديرات المُؤسّسات الدولية، وجاءت في حدود ٢,٣٪ بالنسبة للبنك الدولي (نوفمبر ٢٠٢٠)، و٢,٨٪ بالنسبة لصندوق النقد الدولي (يناير ٢٠٢١)، و٣٪ وفقًا لتقدير مُؤسّسة فيتش للتصنيف الائتماني الدولي بوجه عام. والمُلاحظ كما أفصح أحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢١ عن تقديرات أكثر تفاؤلًا لنمو الاقتصاد المصري، حيث توقّع مُعدّل نمو ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٢، (مع تراجُع تقديره السابق لعام ٢٠٢١ من ٢,٨٪ إلى ٢,٥٪).

ويُلاحظ بوجه عام، أن كافة هذه التقديرات جاءت مُوجبة مما يعكس توقّع استقرار النمو الاقتصادي في مصر رغم ظروف جائحة فيروس كورونا، مع تعليل ذلك باعتبارين أساسيين، **أوّلهما:** مُواصلة مصر استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وتبنّي مزيدٍ من الإجراءات التصويبية للاختلالات الهيكلية التي ما زالت قائمة، **وثانيهما:** الالتزام الحكومي الجاد بتطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع تفشّي الجائحة، ومع تنامي الإنفاق على البرامج الطبية والصحية، وخاصة الجهود البحثية في مجال التشخيص والعلاج والكشف عن اللقاحات الفاعلة لمُواجهة الجائحة، والتعافي منها.

ووفقًا لخطة العام الثالث (٢٠٢١/٢٠) الصادرة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، فقد تم طرح سيناريوهين لتطوّرات الجائحة وتأثيراتها على الاقتصاد المصري، السيناريو الأساسي، ويفترض إمكانية التعافي من الجائحة بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩، مع استمرار التداعيّات الاقتصادية للأزمة لفترة قد تمتد حتى النصف الأول من عام ٢٠٢١/٢٠، وتوقّع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي تِباعًا، بحيث يكون مُعدّل النمو المُتوقّع في حدود ٣,٥٪. أما السيناريو الأكثر تحفّظًا، فيتوقّع استمرار انتشار الجائحة طوال عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) وتواصُل تأثيراتها السلبية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، بحيث لا يتجاوز مُعدّل النمو ٢٪.

ووفقًا لمُؤشّرات الأداء الأوّلية للنصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠، من المُتوقّع أن يبلُغ مُعدّل النمو الاقتصادي للعام نحو ٢,٨٪، مع احتمال تحسّن أداء الاقتصاد بدرجة أكبر في النصف الثاني من عام

٢٠٢١/٢٠، - مُقارنة بالنصف الأول – على فرضيّة التزايُد المُطرد في نسبة التعافي من الجائحة، وعودة عجلة النشاط الاقتصادي بخُطى أكثر تسارُعًا في النصف الثاني من العام.

وبالنسبة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١، فقد استهدفت الخطة تسارُع عجلة النمو الاقتصادي ليُسجّل مُعدّله ٥,٤٪، وهو تقدير مُقارِب لتقديرات المُؤسّسات الدولية [صندوق النقد الدولي (٥,٥٪) والبنك الدولي (٥,٨٪)، وإن كانت أقل من التقديرات الحديثة لمُؤسّسة فيتش (٦٪)] [شكل رقم (١٢/٣)].

شكل رقم (١٢/٣)

مُعدّل النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالأعوام ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠ وبتقديرات بعض المُؤسّسات الدولية

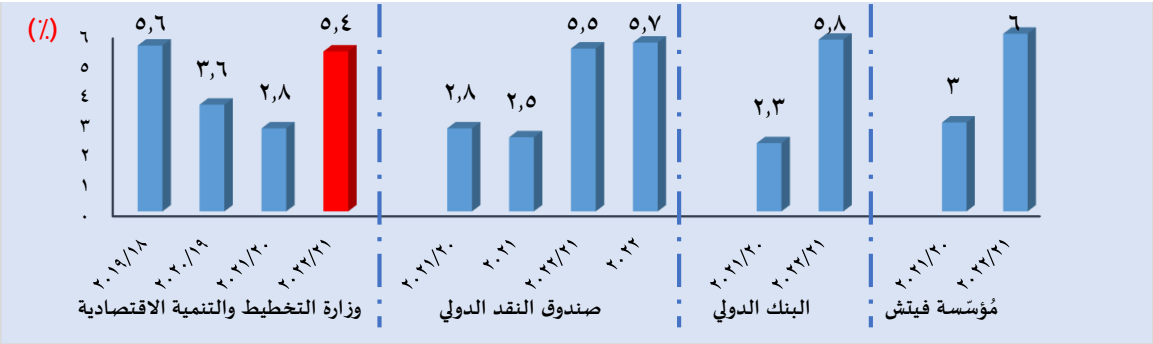

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مارس ٢٠٢١ (الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٢/٢١)

IMF, Arab Republic of Egypt, Country Report No. 21/7, Jan. 2021; World Economic Outlook, April 2021.

WB, Egypt Economic Monitor, Nov. 2020 , Fitch, 2020

وتستند تقديرات الخطة لمُعدّل نمو ٥,٤٪ للاعتبارات الآتية: (بخلاف تأثير سنة الأساس Base Effect الناتج عن النمو السالب لعديدٍ من الأنشطة في العام المُتخذ كأساس للمُقارنة).

- توقّع إحكام احتواء الجائحة بحلول مُنتصف عام ٢٠٢١، (أي قبل بداية عام الخطة) بفعل اكتشاف الأمصال واللقاحات، مع تسابُق الدول في تعميم إتاحتها واستخدامها للكافة.
- التزام مصر بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والقائم على إسناد أولويّة لتنمية الاقتصاد الحقيقي Real Economy القائم على الزراعة والصناعة، مع التركيز في تحسين إنتاجية القطاعين، وزيادة تنافسيتهما، في ظل استراتيجيّة النمو ذات التوجّه التصديري.
- مُواصلة دعم السياسة النقدية والسياسة المالية لأوجه النشاط الاقتصادي لتحريك الأسواق، ودفع عجلة الإنتاج والتشغيل من خلال تبنّي الحِزَم التمويلية والسياسات التحفيزية لقطاع الأعمال الخاص.
- ترشيد أوجه الإنفاق العام، مع زيادة المُخصّصات المُوجّهة للاستثمار في مجالي التعليم والصحة، والنهوض بخدمات التنمية البشرية بوجه عام.
- مُتابعة تنفيذ خطة المشروعات القومية والتي يُرصد لها ما لا يقل عن مائتي مليار جنيه سنويًا، من أجل ضخ استثمارات جديدة في شرايين الاقتصاد الوطني، وبخاصة في أنشطة البنية الأساسية، مما يُفسح مجالًا أوسع للتشغيل ولمُشاركة القطاع الخاص، فضلًا عن تحسين مناخ الاستثمار الخاص،

بتوفير البنية التحتية المُحفّزة للاستثمار في مشروعات الإنتاج المُباشر من زراعة وصناعة وسياحة وتشييد ... إلخ.

- تنامي ثِقَة المُؤسسات الدوليّة في قُدرة الاقتصاد المصري على مُواصلة النمو المُرتفِع في ظل استقرار الأوضاع الاقتصاديّة وتحسّن التصنيف الائتماني ومُؤشّرات الأداء.

نظرة المُؤسّسات الدوليّة لأداء الاقتصاد المصري في ظل أزمة فيروس كورونا المُستجد

THE WORLD BANK IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP	سيعود الاقتصاد المصري إلى مُعدّلات النمو التي كانت سائدة في فترة ما قبل الجائحة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢١ (يناير ٢٠٢١).
INTERNATIONAL MONETARY FUND	مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ستحافظ على مُعدّلات نمو إيجابي على الرغم من شِدّة أزمة فيروس كورونا المُستجد بنهاية عام ٢٠٢٠(فبراير ٢٠٢١).
MOODY'S	تنفيذ الإصلاحات الماليّة والاقتصاديّة يُدعِّم تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند B2 مع نظرة مُستقبليّة مُستقرة (فبراير ٢٠٢١).
FitchRatings	الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر عند مستوي "B+"، مع تأكيد استقرار الوضع الاقتصادي المصري (مارس ٢٠٢١).
S&P Global	الإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر عند مُستوى B/B على المدى طويل وقصير الأجل، مع نظرة مُستقبليّة مُستقرّة يرجع إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصاديّة والماليّة واستقرار الاقتصاد الكلي الذي أدى إلى تراكُم أرصدة النقد الأجنبي وارتفاع مُعدّلات النمو في العامين السابقين لجائحة فيروس كورونا (مايو ٢٠٢١).

مصادر النمو الاقتصادي:

تتمثّل مصادر النمو الاقتصادي في إسهامات مُكوّنات الطلب الكلي، والتي تضُم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والإنفاق الاستثماري، وصافي التغيّر في الصادرات السلعية والخدمية.

ويُوضّح الشكل (١٣/٣)، نسبة مُساهمة كل مُكوّن من المُكوّنات الثلاثة في النمو خلال عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة، كما يُوضّح الشكل رقم (١٤/٣) الأهمية النسبية لمُساهمات مصادر النمو عام (٢٠٢٢/٢١).

شكل رقم (١٣/٣)
المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي

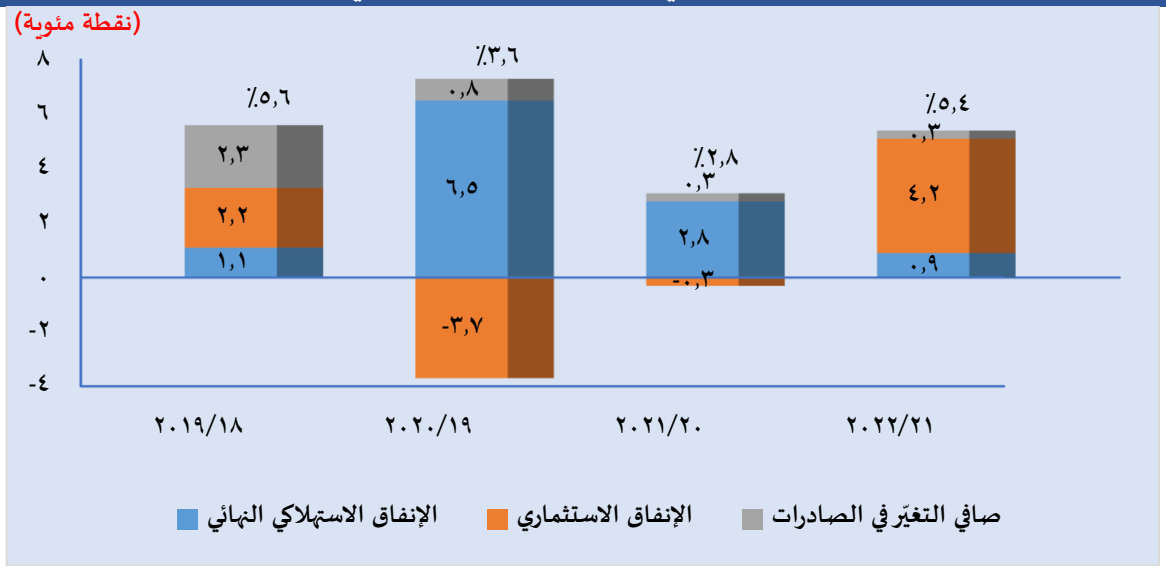

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (١٤/٣)
الأهمية النسبية لمُساهمات مصادر النمو عام ٢٠٢٢/٢١

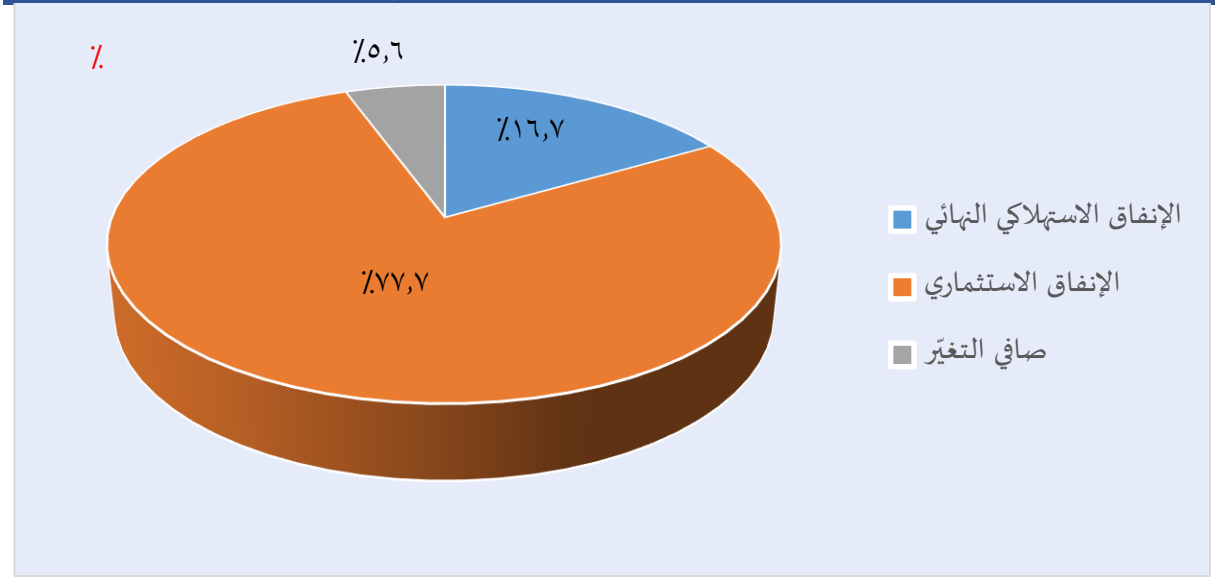

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن استقراء الشكلين يُمكن استخلاص الآتي:

- من المُستهدف أن تُحقّق المُكوّنات الثلاثة مُساهمة مُوجبة في النمو الاقتصادي، كما هو الحال في عام ٢٠١٩/١٨، وعلى نقيض عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، حيث المُساهمة السالبة للإنفاق الاستثماري، وبالأخص في عام ٢٠٢٠/١٩.
- في عام الخطة، تنتقل مكان الصدارة – كمُحرّك للنمو – إلى الإنفاق الاستثماري، حيث يُسهِم وحده بنحو ٧٧,٧٪ من النمو المُستهدف (٥,٤٪) مُقابل نحو ١٦,٧٪ للإنفاق الاستهلاكي النهائي، ونحو ٥,٦٪ لصافي التغيّر في الصادرات.

٣/٣ الإنتاج المحلي الإجمالي:

استنادًا إلى تقديرات الإنتاج القطاعية، من المُقدّر أن يصل حجم الإنتاج المحلي في جملته إلي حوالي ٩,٩ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، بالمُقارنة بنحو ٩ تريليون جنيه إنتاج مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، مُسجّلًا بذلك معدل نمو ١٠,٥٪.

وبالأسعار الثابتة، يُقدّر الإنتاج المحلي المُناظر بنحو ٦,١ تريليون جنيه، وبنسبة زيادة ٤,٣٪ عن العام السابق [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)
تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(بتكلفة عوامل الإنتاج وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠٢٠/١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠ مُتوقّع	٢٠٢٢/٢١ خطة
الإنتاج (بالأسعار الجارية)	٨٣٥٨,٨	٨٩٧٠,٨	٩٩١٠,٨
معدل النمو الإسمي (٪)	٨,١	٧,٣	١٠,٥
الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	٥٨١١,١	٥٨٤٣,٦	٦٠٩٧,٦
معدل النمو الحقيقي (٪)	٢,٤	٠,٦	٤,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح التوزيع القطاعي للإنتاج المُقدّر لعام الخطة أن القطاعات سريعة النمو بمعدلات تربو على المتوسط العام للنمو (٤,٣٪) تضُم المطاعم والفنادق (٢٣,٢٪) والاتصالات (١٥,٦٪)، والتشييد والبناء (٧,٨٪)، وتكرير البترول (٥,٧٪)، وقناة السويس (٥,٥٪)، الخدمات الصحيّة (٥,٥٪)، والخدمات التعليمية (٤,٧٪).

أما القطاعات الأخرى، فيتفاوت معدل نموّها بين ٢,٨٪ و٤,١٪، عدا قطاع الصناعات التحويلية الذي تأثّر بدرجة محسوسة بحالات الإغلاق الجزئي والكلي في ظل تداعيّات جائحة فيروس كورونا، ويُتوقّع أن يُسجّل معدل نمو في حدود ٢,١٪، وكذا قطاع الكهرباء (١,٩٪). وذلك علاوة على قطاع استخراج الزيت الخام الذي يتوقّع أن يشهد نموًا سالبًا (-٣,٢٪)، تأثّرًا بالجائحة، وبانخفاض السعر العالمي للزيت الخام [جدول رقم (٥/٣)].

جدول رقم (٥/٣) معدلات النمو القطاعية للإنتاج (بالأسعار الثابتة) في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)			
القطاع	معدل النمو الحقيقي (٪)	القطاع	معدل النمو الحقيقي (٪)
المطاعم والفنادق	٢٣,٢	الزراعة والغابات والصيد	٣,٦
الاتصالات	١٥,٦	المياه والصرف وإعادة التدوير	٣,٤
التشييد والبناء	٧,٨	البنوك	٣,٣
تكرير البترول	٥,٧	التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣,٢
قناة السويس	٥,٥	الملكية العقارية	٣,١
الخدمات الصحية	٥,٥	استخراجات أخرى	٣,١
خدمات التعليم	٤,٧	خدمات الأعمال	٢,٩
الغاز الطبيعي	٤,١	الحكومة العامة	٢,٨
الخدمات الاجتماعية الأخرى	٣,٩	الصناعات التحويلية غير البترولية	٢,١
المعلومات	٣,٨	الكهرباء	١,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٣,٧	استخراج البترول	- (٣,٢)
النقل والتخزين	٣,٦	**المُتوسط العام**	**٤,٣٪**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص المُساهمات النسبية لكلٍ من القطاع الخاص والقطاع الحكومي/ العام، فمن المُتوقّع أن يُساهم القطاع الخاص بنحو ٦٨٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١، مع اختلاف المُساهمة النسبية من نشاط لآخر، وارتفاعها على وجه الخصوص في الأنشطة الزراعية والسياحية والعقارية والصناعية والخدمات الاجتماعية وتجارة الجملة والتجزئة والمعلومات وقطاع التشييد والبناء بنسب مُساهمة تتراوح بين نحو ٨٥٪ و١٠٠٪. وفي المُقابل، يبرُز دور الاستثمارات العامة في مجال المرافق العامة من كهرباء ومياه وصرف صحي، وفي القطاع المصرفي، وقطاع الاستخراجات، وأنشطة التأمينات الاجتماعية والتأمين، مع انفراد الحكومة العامة بنشاط قناة السويس.

وكذلك يُلاحظ غَلَبة نشاط القطاع الخاص في مجال النقل والتخزين (٧٩٪) ونشاط الاتصالات (٧١٪) [جدول رقم (٦/٣)].

جدول رقم (٦/٣) نسبة المساهمة القطاعية للقطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي			
النشاط	٢٠٢٢/٢١	النشاط	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٩٩,٩	**النقل والتخزين**	٧٩,١
الأنشطة العقارية	٩٩,٨	الاتصالات	٧٠,٥
المطاعم والفنادق	٩٨,٩	البنوك	٣٩,٩

النشاط	٢٠٢٢/٢١	النشاط	٢٠٢٢/٢١
الخدمات الاجتماعية	٩٧,١	الاستخراجات	٢٨,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٩٤,٩	التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٤,٤
المعلومات	٩٣,١	المياه والصرف وإعادة التدوير	٢١,٩
الصناعة التحويلية	٨٩,٨	الكهرباء	١٢,٩
التشييد والبناء	٨٥,٢	قناة السويس	-
الإجمالي العام		٦٨٪	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٣) ورقم (م/٤) بالمُلحق الإحصائي تطوّر الإنتاج المحلي في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠ بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على مستوى القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو السنوي.

٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي

استنادًا إلى تقديرات الإنتاج القطاعية ومُستلزمات الإنتاج الوسيطة لكلٍ منها، تم تقدير الناتج القطاعي (القيمة المُضافة لكل قطاع) بتكلفة عوامل الإنتاج، ومنها تقدير الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي. وتُفيد التقديرات توقّع بلوغ الناتج المحلي – بالأسعار الجارية – لنحو ٦,٦٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بنحو ٥,٩٨ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، بمتوسط نمو سنوي ١١,١٪.

أما بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦، فمن المُتوقّع زيادة الناتج إلى نحو ٤,١٠ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٤,٤٪ عن العام السابق [شكل رقم (١٥/٣)].

شكل رقم (١٥/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

(أ) بالأسعار الجارية

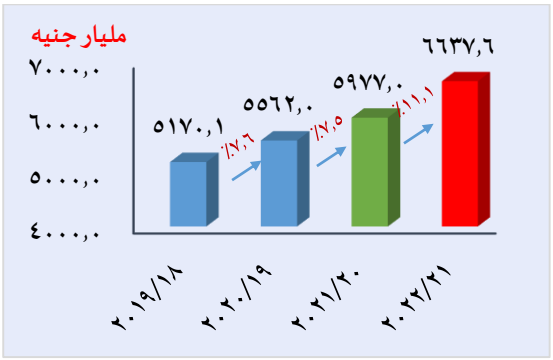

(ب) بالأسعار الثابتة

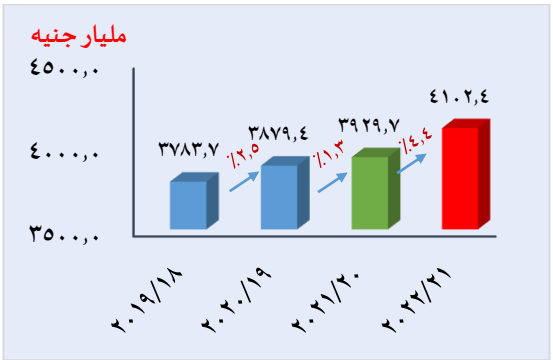

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (١٦/٣) مُعدّلات النمو القطاعية المُقدّرة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022/21 (بتكلفة عوامل الإنتاج).

شكل رقم (١٦/٣)
مُعدّلات النمو المُستهدفة بالقطاعات الاقتصادية عام ٢٠٢٢/٢١ (بالأسعار الثابتة)

(أ) قطاعات تُعادل أو تربو معدلات نموها على المتوسط العام (٤,٤٪)

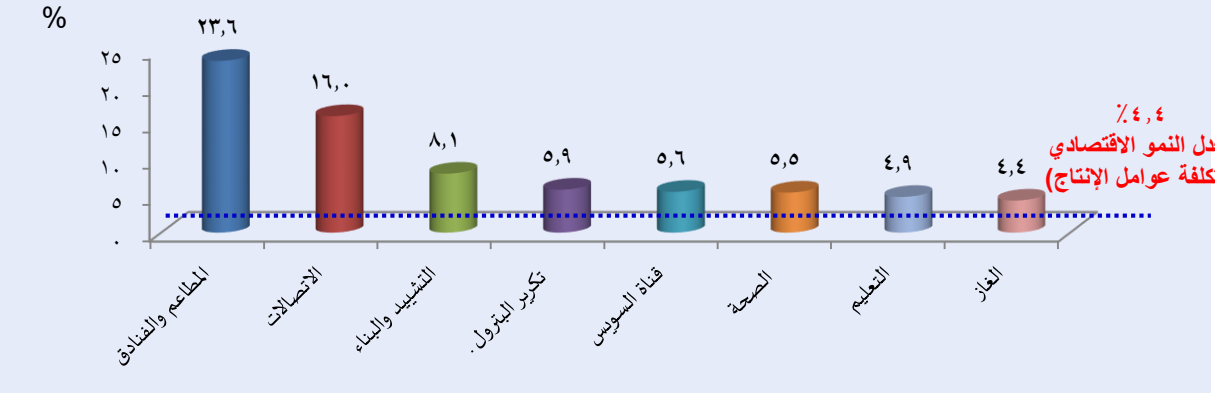

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(ب) قطاعات تقل معدلات نمو ها عن المتوسط العام (٤,٤٪)

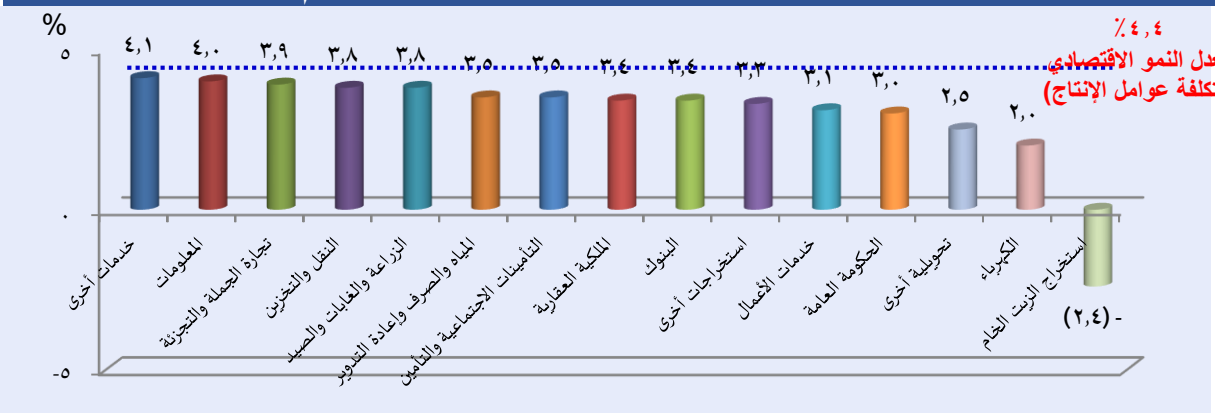

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويستبين من الشكل تصدّر (٨) قطاعات قائمة النمو المُرتفع، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق (السياحة) بمُعدّل نمو مُستهدف يُناهز ٢٤٪ في ظل تعافي القطاع من التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا، ويليه قطاع الاتصالات الذي يُحافِظ على مُعدّل نموه المُرتفِع (١٦ ٪)، ثم قطاعا التشييد والبناء وتكرير البترول بمُعدّل نمو ٨٪ و٦٪ على التوالي، مع التعافي التدريجي من الجائحة، ويتبعهما نشاط قناة السويس وقطاعات الخدمات الصحية والتعليمية بمُعدل نمو ٥٪ تقريبًا لكلّ منهما، وأخيرًا قطاع الغاز بمُعدل نمو ٤,٤٪.

أما القطاعات الأخرى، فمِن المُتوقّع أن تُحقّق مُعدّلات نمو أقل من المُعدّل المُتوسط (٤,٤ ٪)، تتراوح بين ٣٪ و٤,١٪ باستثناء قطاعي الصناعة التحويليّة والكهرباء (٢,٥ ٪ و٢٪ على التوالي).

والمُلاحظة العامة هي أن كافة القطاعات مُتوقّع أن تُحقّق مُعدّلات نمو مُوجبة عدا قطاع استخراج الزيت الخام، والذي قد يشهد نموًا سالبًا بنسبة (-٢,٤ ٪)، ما لم تتحسّن اقتصاديّات النشاط في ظل عودة أسعار الخام للارتفاع.

وفيما يتعلّق بالوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فتتصدّر الصناعات التحويلية القائمة، حيث تصل أهميتها النسبية إلى ١٥,٣٪ من الناتج الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١، ويليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٤٪، ثم الزراعة بنسبة ١١,٥٪، واستخراجات البترول والغاز الطبيعي والاستخراجات الأخرى بنسبة ٩,١٪ من الناتج [جدول رقم (٧/٣)].

ومن حيث مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فتبلُغ في مجموعها ٦٨,٢٪ في عام الخطة والنسبة المُتبقية (٣١,٨ ٪) مُساهمة القطاع العام.

جدول رقم (٧/٣)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١

القطاع / النشاط	القيمة (مليار جنيه)	التوزيع النسبي(٪)
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول	٦٢٩	١٥,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٥٧٤,٨	١٤,٠
الزراعة والغابات والصيد	٤٧١,٣	١١,٥
الاستخراجات (البترول والغاز الطبيعي وأخرى)	٣٧٢,٤	٩,١
الحكومة العامة	٣٥٥,٦	٨,٧
الملكية العقارية	٣٠٦	٧,٥
تشييد وبناء	٢٨٠,٥	٦,٨
النقل والتخزين	١٩٢,٥	٤,٧
البنوك	١٥٨,٢	٣,٩
الاتصالات	١٤٤,٤	٣,٥
خدمات الأعمال	١٢٣,٧	٣,٠
قناة السويس	٩٩,٢	٢,٤
الخدمات الصحية	٩٧,٨	٢,٤
الخدمات التعليمية	٧٨,٠	١,٩
الكهرباء	٦٣,٠	١,٥
المطاعم والفنادق	٥١,٢	١,٢
الخدمات الأخرى	٣٧,٣	٠,٩
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣١,٣	٠,٨
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٣,٨	٠,٦
المعلومات	١٢,٤	٠,٣
الإجمالى العـــام	٤١٠٢,٤	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث المُساهمة في النمو الاقتصادي، فتتفاوت مُساهمات القطاع تفاوتًا بيّنًا بحسب مُعدّل نمو كلٍ منها ووزنها النسبي في هيكل الناتج. وكما هو مُوضّح بالجدول رقم (٨/٣)، تضُم الأنشطة التي يُساهِم كلٍ منها بأكثر من ١٠٪ في النمو المُحقّق في الناتج كلًا من تجارة الجملة والتجزئة (١٢,٦٪)، والصناعة التحويلية

(١٢,٤٪)، والتشييد والبناء (١٢,٢٪)، و الاتصالات (١١,٥٪)،. غير أنه – من جانب آخر – من شأن تراجُع النشاط البترولي أن تكون مُساهمته سالبة في النمو الاقتصادي.

جدول رقم (٨/٣)

المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي

القطاع / النشاط	المُساهمة في النمو (نقاط مئوية)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٠,٤٣٣	٩,٨٦٢
الاستخراجات	**٠,١٦٦**	**٣,٧٧٢**
- بترول	٠,٠٨٢-	١,٨٧٢-
- غاز طبيعي	٠,٢٠٦	٤,٦٧٩
- استخراجات أخرى	٠,٠٤٢	٠,٩٦٥
صناعات تحويلية	**٠,٥٤٧**	**١٢,٤٣٣**
- تكرير البترول	٠,٢٧٨	٦,٣٣١
- تحويلية أخرى	٠,٢٦٩	٦,١٠٢
الكهرباء	٠,٠٣٢	٠,٧٢١
المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٠٢١	٠,٤٧
التشييد والبناء	٠,٥٣٥	١٢,١٦٥
النقل والتخزين	٠,١٧٩	٤,٠٦٧
الاتصالات	٠,٥٠٧	١١,٥٣٤
المعلومات	٠,٠١٢	٠,٢٧٥
قناة السويس	٠,١٣٤	٣,٠٥٦
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٥٥٣	١٢,٥٧٥
البنوك	٠,١٣٢	٢,٩٩٧
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٠,٠٢٧	٠,٦١٣
المطاعم والفنادق	٠,٢٤٩	٥,٦٥٥
الأنشطة العقارية	**٠,٣٥**	**٧,٩٥٢**
- الملكية العقارية	٠,٢٥٤	٥,٧٧٢
- خدمات الأعمال	٠,٠٩٦	٢,١٨
الحكومة العامة	٠,٢٦١	٥,٩٣
خدمات التعليم	٠,٠٩٣	٢,١١١
خدمات الصحة	٠,١٣١	٢,٩٦٧
خدمات أخرى	٠,٠٣٧	٠,٨٤٥
الإجمـــــالي	٤,٤	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٥) و(م/٦) بالمُلحق الإحصائي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب القطاع والنشاط الاقتصادي خلال عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) مُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، وكذا مُعدّلات النمو السنوي المُناظرة.

٥/٣ الاستثمار

١/٥/٣ الاستثمارات الكلية:

تُقدّر الاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ١٢٥٠ مليار جنيه. وقد تم تقديرها استنادًا إلى تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦، والمُشتقّة من مُعدّلات الأداء المُتوقّعة للقطاعات الاقتصادية، ومُعاملات رأس المال / الناتج الحدّي (ICOR)، وبتطبيق مُعدّلات الاستثمار المُشتقّة على قِيم الناتج المحلي الإجمالي المُناظِر بسعر السوق وبالأسعار الجارية [جدول رقم (٩/٣)].

جدول رقم (٩/٣)
تقديرات الاستثمارات الكلية

(القيم بالمليار جنيه)

العام المالي	مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) (٪)	معاملات رأس المال / الناتج	مُعدّل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بسعر السوق	الاستثمارات الكلية
٢٠١٧/١٦	٤,٢	٣,٦٤	١٥,٣	٣٤٧٠	٥٣٠
٢٠١٨/١٧	٥,٣	٣,١٥	١٦,٧	٤٤٣٧,٤	٧٣٩,١
٢٠١٩/١٨	٥,٦	٣,٢٥	١٨,٢	٥٣٢٢,١	٩٦٩,٣
٢٠٢٠/١٩	٣,٦	٣,٨١	١٣,٧	٥٨٥٥	٨٠٤,٤
٢٠٢١/٢٠	٢,٨	٤,٦٤	١٣	٦٣٦٠	٨٢٦,٨
٢٠٢٢/٢١	٥,٤	٣,٢٦	١٧,٦	٧١٠٥,٦	١٢٥٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتبيّن من استقراء الأرقام الواردة بالجدول السابق، استهداف الخطة إحداث طفرة كبيرة في الاستثمارات الكلّية مُقارنة بالأعوام السابقة، حيث أنه – ولأول مرّة – تتجاوز الاستثمارات التريليون جنيه، لتبلُغ نحو ١,٢٥ تريليون جنيه. ويأتي ذلك تأكيدًا لعزم الحكومة ضخ استثمارات ضخمة في عام الخطة لتحريك الاقتصاد بخُطى مُتسارعة بدفع عجلة الاستثمار والإنتاج والتشغيل في كافة القطاعات، وبخاصة تلك المعنيّة بتطوير البنية الأساسية، والنهوض بخدمات قطاعات التنمية الاجتماعية والبشرية، بُغية الخروج من دائرة الركود وتنشيط المُعاملات في الأسواق.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (١٧/٣)، من المُستهدف زيادة الاستثمارات الكلية في عام الخطة بمُعدّل يربو على ٥٠٪، وهو مُعدّل نمو غير مسبوق كما سبق الذكر.

شكل رقم (١٧/٣)
تطوّر الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١)

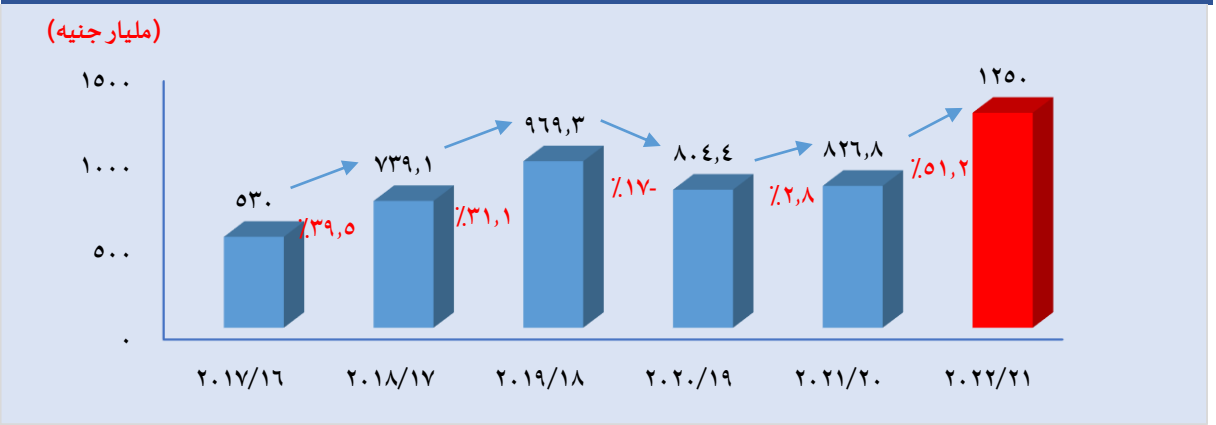

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى العلاقة الطردية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي، حيث أنهما يتحرّكان معًا صعودًا وهبوطًا. فزيادة مُعدّل النمو من ٤,٣٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٥,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ ثم إلى ٥,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩ اقترنت بارتفاع مُعدّل الاستثمار من ١٥,٣٪ إلى نحو ١٦,٧٪، ثم إلى ١٨,٢٪، كما أن تراجُع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العامين التاليين إلى ٣,٦٪ و٢,٨٪ صاحبه أيضًا انخفاض مُعدّل الاستثمار إلى ١٣,٧٪ ثم إلى ١٣٪، وكذلك الحال في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)، حيث من المُتوقّع أن تُؤدّي طفرة الاستثمار وزيادة معدله إلى ١٧,٦٪ إلى ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي إلى ٥,٤٪ [جدول رقم (١٠/٣)].

جدول رقم (١٠/٣)
العلاقة الارتباطية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي

السنة	مُعدّل الاستثمار (٪)		مُعدّل النمو الاقتصادي (٪)	
٢٠١٧/١٦	١٥,٣	↑	٤,٢	↑
٢٠١٨/١٧	١٦,٧	↑	٥,٣	↑
٢٠١٩/١٨	١٨,٢	↑	٥,٦	↑
٢٠٢٠/١٩	١٣,٧	↓	٣,٦	↓
٢٠٢١/٢٠	١٣	↓	٢,٨	↓
٢٠٢٢/٢١	١٧,٦	↑	٥,٤	↑

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث **التوزيع القطاعي للاستثمار**، فإنه عادةً يتم التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسة، تضُم المجموعة الأولى القطاعات الأوّلية، مُمثّلة في الزراعة والغابات والصيد، والصناعة الاستخراجية من مناجم ومحاجر وحقول بترول وغاز، الصناعات التحويلية البترولية وغير البترولية، والكهرباء والطاقة والمياه، والتشييد والبناء. ويُطلق على هذه المجموعة القطاعات السلعية، حيث أن مُخرجاتها تكون في صورة عينيّة (سلعية).

أما المجموعة الثانية، فتشمل قطاعات النقل والتخزين، ونشاط قناة السويس، وتجارة الجملة والتجزئة، ونشاط الاتصالات والمعلومات، وخدمات الأنشطة المالية والتأمين والتأمينات الاجتماعية، ونشاط خدمات الأعمال والخدمات العقارية، والمطاعم والفنادق. ويُطلق على هذه المجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية نظرًا لارتباطها المُباشر والوثيق بالقطاعات السلعيّة (المجموعة الأولى)، ولكون الخدمات المُقدّمة ذات طابع إنتاجي، مثل أنشطة المطاعم والفنادق والاتصالات والخدمات المالية.

وفيما يتعلّق بالمجموعة الثالثة – ويُطلق عليها القطاع الثالث – فتشمل الخدمات التي يغلُب عليها الطابع الاجتماعي، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية وخدمات الرياضة والشباب، وتُعرف هذه المجموعة باسم قطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية تمييزًا لها عن الخدمات الإنتاجية (المجموعة الثانية).

ويُوضّح الجدول رقم (١١/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات المُستهدفة لعام الخطة ٢٠٢٢/٢١، والذي يُفيد التوزيع النسبي المُتوازن بين القطاعات الثلاثة، وكذا كِبَر الأهمية النسبية للاستثمارات المُوجّهة لقطاعات الخدمات الإنتاجية التي تحظى بنحو ٣٦٪ من الإجمالي، تجسيدًا لأهمية أنشطة هذه القطاعات الخدمية في تعزيز إنتاجية القطاعات السلعية بالمجموعة الأولى، من ناحية، وكذلك أنشطة الخدمات الاجتماعية بالقطاع الثالث، من ناحيةٍ أخرى.

جدول رقم (١١/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسة خلال عام الخطة ٢٠٢٢/٢١

المجموعة الرئيسة	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القطاعات السلعية	٤٦٨,٠٦	٣٧,٥
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٤٤٤,٠٥	٣٥,٥
قطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية	٣٣٧,٨٩	٢٧
الإجمالي	١٢٥٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مُستوى الأنشطة الفرعيّة المُنتمية لكل مجموعة قطاعية، تبرُز أهمية خمسة أنشطة تحظى بنحو ٧٢٪ من جُملة الاستثمارات، وتشمل خدمات التنمية البشرية (٣٣٨ مليار جنيه)، خدمات النقل والتخزين (٢٤٥ مليار جنيه)، الأنشطة العقارية وأعمال التشييد والبناء (١٣٢ مليار جنيه)، الصناعات التحويلية غير البترولية (١٠٩ مليار جنيه)، ونشاط الزراعة (٧٤ مليار جنيه).

أما القطاعات التي تتواضع أهميّتها النسبية في جُملة الاستثمارات، فتشمل أساسًا تجارة الجملة والتجزئة (١,٤٪)، ونشاط التكرير (١,٣٪)، واستخراج البترول (١٪) [جدول رقم (١٢/٣)].

وترجع محدودية الوزن النسبي لهذه الأنشطة للاستثمارات الكلية لطبيعة الكثافة الرأسمالية المُنخفضة لبعضٍ منها، مثل تجارة التجزئة، وكذا تقلّص نشاط البترول في مجال الاستخراج مدفوعًا بظروف وتبِعات جائحة فيروس كورونا وانخفاض الأسعار العالمية للزيت الخام والمُشتقات البترولية. وكذلك الحال بالنسبة للنشاط السياحي، والذي يعنيه استغلال الطاقات الفندقية والخدمية القائمة في مرحلة ما بعد الجائحة قبل الاتجاه لضخ استثمارات ضخمة جديدة في النشاط.

جدول رقم (١٢/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية
بحسب النشاط الاقتصادي، عام ٢٠٢٢/٢١

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٧٣,٨٦	٥,٩
الاستخراجات:	٤٨,٦٧	٣,٩
- البترول الخام	(١٢,٤٩)	(١)
- الغاز الطبيعي	(٣٥,٤٢)	(٢,٨)
- استخراجات أخرى	(٠,٧٦)	(٠,١)
الصناعة التحويلية:	١٢٥,٧٤	١٠
- تكرير البترول	(١٦,٥٩)	(١,٣)
- صناعات تحويلية أخرى	(١٠٩,١٥)	(٨,٧)
الكهرباء والطاقة	٤٢,٩٥	٣,٤
المياه والصرف وإعادة التدوير	١٢٦,٧٨	١٠,٢
التشييد والبناء	٥٠,٠٦	٤
النقل والتخزين	٢٤٤,٧٢	١٩,٦
الاتصالات	٦٠,٠٦	٤,٨
المعلومات	٦,٣٩	٠,٥
قناة السويس	١٣,٢٥	١,١
تجارة الجملة والتجزئة	١٨,١٠	١,٤
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	١٠,٧٥	٠,٩
السياحة (المطاعم والفنادق)	٨,٤٨	٠,٧
الأنشطة العقارية	٨٢,٢٩	٦,٦
خدمات التعليم	٦٥,٣	٥,٢
خدمات الصحة	٦٤,٣٦	٥,١
خدمات أخرى	٢٠٨,٢٣	١٦,٧
إجمالي عام	١٢٥٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن حيث **هيكل الاستثمارات الكلية** بحسب الجهات المعنيّة في عام الخطة، وتتمثّل في الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية العامة والشركات العامة والاستثمارات المركزية والقطاع الخاص. فتُقدّر استثمارات الجهاز الحكومي بنحو ٣٥٨ مليار جنيه، واستثمارات الشركات العامة بنحو ٨١ مليار جنيه، والهيئات الاقتصادية العامة بنحو ٢٦٩ مليار جنيه، والاستثمارات المركزية بنحو ٢٢٥ مليار جنيه، مُقابل استثمارات القطاع الخاص والمُقدّرة بنحو ٣١٧ مليار جنيه [شكل رقم (١٨/٣)].

شكل رقم (١٨/٣)
توزيع الاستثمارات الكلية لخطة ٢٠٢٢/٢١ بحسب الجهات

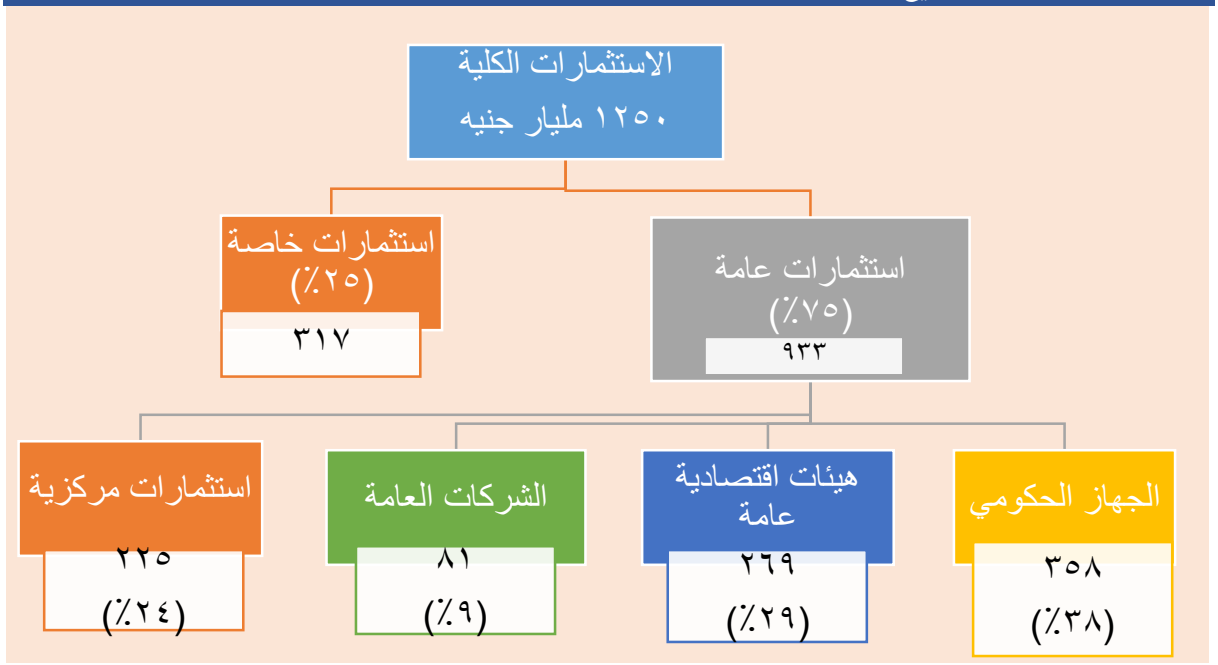

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضح من المُقارنة الواردة في الجدول رقم (١٣/٣) التغيّرات المُتوقّعة في هيكل توزيع الاستثمارات لعام الخطة (٢٠٢٢/٢١) قياسًا بالهيكل المُناظر لعام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (١٣/٣)
هيكل الاستثمارات الكلية بحسب الجهات
في عامي ٢٠٢١/٢٠ و ٢٠٢٢/٢١

الجهة	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٢/٢١		مُعدّل التغيّر
	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)	(٪)
الجهاز الحكومي	٢٩٦	٣٦	٣٥٨	٢٩	٢١
الهيئات الاقتصادية العامة	١٠١	١٢	٢٦٩	٢٢	١٦٦
شركات قطاع الأعمال العام	٩٠	١١	٨١	٦	١٠-
الاستثمارات المركزية	١٥٠	١٨	٢٢٥	١٨	٥٠
الاستثمارات العامة	٦٣٧	٧٧	٩٣٣	٧٥	٤٦
استثمارات القطاع الخاص	١٩٠	٢٣	٣١٧	٢٥	٦٧
الإجمالي العام	٨٢٧	١٠٠	١٢٥٠	١٠٠	٥١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ أنه على الرغم من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة تربو على ٥٠٪ في عام الخطة مُقارنة بالعام السابق، إلا أن الطفرة في الاستثمارات تَبرُز بصورة جليّة بالنسبة للهيئات الاقتصادية العامة التي من المُستهدف تنامي استثماراتها بنحو ١٦٦٪ لترتفع أهمّيتها النسبية في هيكل الاستثمارات الكلية إلى ٢٢٪

مُقابل ١٢٪ في العام السابق، كما يُلاحظ أن الجهاز الحكومي يحتفظ بالمركز الأول باستثمارات مُستهدفة ٣٥٨ مليار، وإن كان وزنها النسبي قد تراجع من ٣٦٪ عام ٢٠٢١/٢٠ إلي ٢٩٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

أما الاستثمارات المركزية، فمن المُستهدف زيادتها بنسبة ٥٪ في عام الخطة لمُواجهة مُتطلّبات مشروعات البنية التحتية ومشروعات التنمية الريفية المُتكاملة، والتوسّعات المنشودة في المُجتمعات العُمرانية الجديدة، والتجمّعات الصناعية .. ومن المُقدّر أن تصل إلي ٢٢٥ مليار جنيه، بنسبة مُساهمة ١٨٪ من الاستثمارات الكلية لعام الخطة.

وكذلك، من المُتوقّع أن تشهد استثمارات القطاع الخاص نموًا بنسبة ٦٧٪ لتبلُغ ٣١٧ مليار جنيه في عام الخطة، ولتُشكّل بذلك نحو رُبع الاستثمارات الكلية، مع مُلاحظة توجّه القطاع الخاص لمنح أولويّة لاستغلال الطاقات الإنتاجية الحالية بسبب تداعيّات الجائحة بدرجة أكبر من التوجّه لإضافة طاقات إنتاجية جديدة إلا في حالة حدوث طفرة كبيرة في الطلب السوقي (الداخلي/ الخارجي) تستدعي التوسّع، وإقامة مشروعات جديدة.

٢/٥/٣ الاستثمارات العامة:

كما سبقت الإشارة، تشمل الاستثمارات العامة استثمارات الجهاز الحكومي واستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة والشركات العامة، وكذا الاستثمارات المركزية. وتبلُغ في مجموعها ٩٣٣ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة زيادة ٤٦٪ عن الاستثمارات العامة للعام السابق (٢٠٢١/٢٠) والمُتوقّع بلوغها ٦٣٧ مليار جنيه.

وتجد هذه الطفرة أساسها في المشروعات القومية المُستهدف إنشاؤها أو التوسّع فيها من خلال استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة والاستثمارات المركزية، وخاصة في مجالات استصلاح الأراضي وتنمية وترشيد استخدامات الموارد المائية وتنمية الريف المصري، ومشروعات الإسكان والتعمير، وبرامج تطوير الخدمات التعليمية والصحية على النحو الذي سيرد بيانه تفصيلًا عند استعراض خطط التنمية القطاعية بالقسم التالي من وثيقة الخطة.

وتعكس بيانات الشكل رقم (١٩/٣) التطوّر الإيجابي في نصيب الفرد من الاستثمارات العامة، وبخاصة في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

شكل رقم (١٩/٣)
تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويعكس هيكل الاستثمارات العامة حسب طبيعة القطاعات والمُوضّح بالشكل رقم (٢٠/٣) تقارُب الأوزان النسبية للمجموعات القطاعية الثلاث، حيث تحظى القطاعات السلعية بنحو ٣٥,٦٪ من الاستثمارات العامة الكلية، وتُقابلها استثمارات القطاعات المعنيّة بالخدمات الإنتاجية، بنسبة ٣١,٨٪، واستثمارات الخدمات الاجتماعية، بنسبة مُقاربة (٣٢,٦٪).

شكل رقم (٢٠/٣)
هيكل الاستثمارات العامة بحسب المجموعات القطاعية عام (٢٠٢٢/٢١)

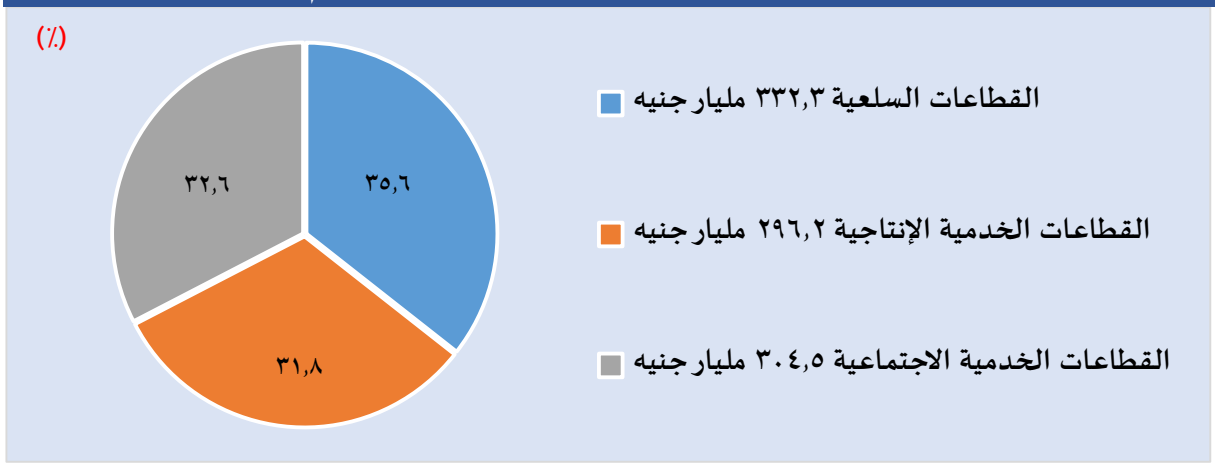

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الاستثمارات الحكومية:

تشمل الاستثمارات الحكومية استثمارات الجهاز الإداري والإدارة المحليّة والهيئات الخدمية العامة. ويُقدّر إجماليها بنحو ٣٥٨,١ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١، (شاملًا ٦ مليار جنيه بند تعويضات لمشروعات استثمارية، و٩,٨ مليار جنيه بند احتياطيّات)، بنسبة تُعادل ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المُقدّر للعام ذاته.

ويُوضّح الجدول رقم (١٤/٣) توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب النشاط والجهات المعنيّة عام ٢٠٢٢/٢١ ومنه يُمكن استخلاص الآتي:

- تحتل الخدمات الاجتماعية المركز الأول في قائمة استثمارات الجهاز الحكومي، حيث تستحوذ على أكثر من ٢٠٨ مليار جنيه، بنسبة ٥٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية.
- تشترك في المرتبة الثانية، خدمات النقل وخدمات الصرف الصحي، حيث تربو استثماراتهما معًا على ٦٦ مليار جنيه، بنسبة مساهمة ١٨,٦٪ في إجمالي الاستثمارات الحكومية.
- يحتل قطاعا الاتصالات والزراعة المرتبة الثالثة والرابعة، بفارق بسيط بينهما، حيث يُساهمان معًا بالدرجة ذاتها من الأهمية بنحو ١٤٪.
- تحظى قطاعات الكهرباء والمياه والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والمعلومات بقدر محدود نسبيًا من الاستثمارات الحكومية، تتراوح بين ١,١٪ و ٢,٤٪ من الإجمالي.

جدول رقم (١٤/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية
وبحسب الجهات التابعة، ٢٠٢٢/٢١

(مليار جنيه)

القطاع/ النشاط	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	الإجمالي	(٪)
الخدمات الأخرى	٥٠,٦	٢٠,٣	٣٢,١	١٠٣	٢٨,٨
خدمات التعليم	٢٩,١	١	٢٤,١	٥٤,٢	١٥,١
الخدمات الصحية	٤٤,٦	-	٦,٩	٥١,٥	١٤,٤
النقل والتخزين	١٥,٨	-	٢٢,٧	٣٨,٥	١٠,٨
الصرف الصحي	١٨,٢	-	٩,٥	٢٧,٧	٧,٨
الاتصالات	٢٥,٦	-	٠,٣	٢٥,٩	٧,٢
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	٢٢,٤	-	٢,٧	٢٥,١	٧
الأنشطة العقارية	٠,٦	-	٧,٩	٨,٥	٢,٤
التشييد والبناء	١,٥	-	٥,٨	٧,٣	٢
المياه	٣,٣	-	٢,٨	٦,١	١,٧
الكهرباء والطاقة	٦	-	-	٦	١,٧
المعلومات	٣,٩	-	٠,٢	٤,١	١,١
الإجمالي	٢٢١,٨	٢١,٣	١١٥	٣٥٨,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (٢١/٣) الاستثمارات المُقدّرة لكل جهة من الجهات الثلاث التابعة للجهاز الحكومي في عام الخطة (وقدرها ٣٥٨,١ مليار جنيه). ويتبيّن من الشكل استئثار الجهاز الإداري للدولة بنحو ٢٢٢ مليار جنيه بنسبة ٦٢٪ من الإجمالي المُوزّع، ويصل نصيب الهيئات الخدمية العامة إلى نحو ٣٢٪ بقيمة ١١٥ مليار جنيه، ثم الإدارة المحلية بحصّة ٢١,٣ مليار جنيه تُعادِل ٦٪ تقريبًا.

شكل رقم (٢١/٣)
الاستثمارات المُقدّرة للجهات التابعة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٢/٢١

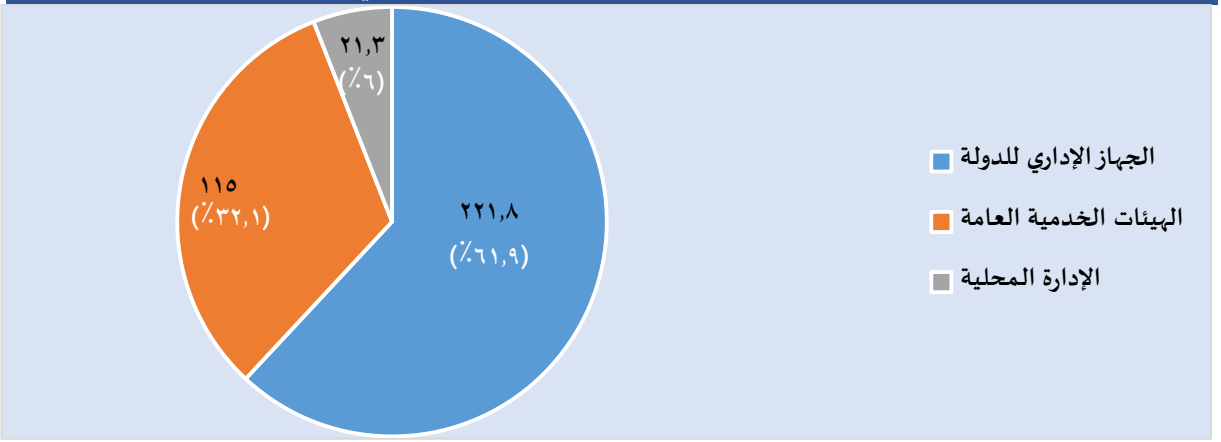

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن حيث الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية في عام الخطة، يتضح من الجدول رقم (١٥/٣) اعتماد الجهاز الحكومي بشكلٍ أساسي على تمويل الخزانة العامة بنسبة ٥٦٪ تقريبًا من إجمالي الموارد التمويلية للاستثمار، كما يعتمد على المصادر الأخرى بنسبة تناهز ٢٤٪، وتليها الموارد الذاتية بنسبة مُساهمة ١٧٪. أما القروض الخارجية والمنح، فتقل مُساهمتها النسبية عن ٣٪.

جدول رقم (١٥/٣)
مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٢/٢١

المصادر	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
تمويل خزانة عامة	٢٠٢	٥٦,٤
موارد ذاتية	٦٢,١	١٧,٣
مصادر أخرى	٨٥	٢٣,٨
قروض خارجية	٨	٢,٢
منح ومعونات خارجية	٠,٩	٠,٣
منح محلية	٠,١	٠
الإجمالي	٣٥٨,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص التوزيعات الاستثمارية الحكومية بحسب جهات الإسناد، فيتضح من استقراء أرقام الجدول رقم (١٦/٣) الآتي:

١) تشمل اعتمادات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المُخصصات المالية الخاصة بتمويل مُبادرة حياة كريمة لتنمية الريف المصري خلال عام ٢٠٢٢/٢١ والبالغة نحو ٧٥ مليار جنيه.
٢) تحظى وزارات الصحة والتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والأزهر الشريف بنحو ٧٠ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية، دلالة على إعطاء الحكومة أولويّة في تخصيص جانب كبير من استثماراتها للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية.
٣) يُخصّص ما يربو على ٥٠ مليار جنيه كاستثمارات حكومية لوزارات النقل والاتصالات والكهرباء، تجسيدًا لأهمية هذه القطاعات الثلاثة في الارتقاء بخدمات البنية الأساسية والمرافق العامة، وتأكيدًا لضرورة مُتابعة التطوّرات التقنية المُعاصرة التي تشهدها نظم النقل واللوجستيّات والاتصالات في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

جدول رقم (١٦/٣)
توزيع استثمارات الجهاز الحكومي بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢٢/٢١

الجهة	مليار جنيه	(٪)	الجهة	مليار جنيه	(٪)
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	٨٦,٤	٢٤,١	وزارة البحث العلمي	٢,٦	٠,٧
وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات	٦٢,٣	١٧,٤	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٢,٥	٠,٧
وزارة التعليم العالي	٢٨,٥	٨	الأزهر الشريف	٢,٣	٠,٦

الجهة	مليار جنيه	(٪)	الجهة	مليار جنيه	(٪)
وزارة الاتصالات	٢٢,٣	٦,٢	وزارة المالية	٢	٠,٦
وزارة النقل	٢٣	٦,٤	وزارة العدل	١,٩	٠,٥
وزارة التنمية المحلية	٢٢,٨	٦,٤	وزارة السياحة والآثار	١,٩	٠,٥
وزارة الصحة والسكان	٢٠,٤	٥,٧	وزارة الشباب والرياضة	١,٦	٠,٤
وزارة التربية والتعليم	١٥,١	٤,٢	وزارة التجارة والصناعة	١,٥	٠,٤
وزارة الموارد المائية والري	١٤,٣	٤	وزارة الخارجية	١,٥	٠,٤
وزارة الداخلية	١٠,٢	٢,٩	وزارة الثقافة	١,٣	٠,٤
رئاسة مجلس الوزراء	٦,٢	١,٨	احتياطيات عامة	٩,٨	٢,٧
وزارة الكهرباء والطاقة	٦	١,٧	تعويضات مشروعات استثمارية	٦	١,٧
وزارات/ هيئات أخرى	٥,٧	١,٦	الإجمالي	٣٥٨,١	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الهيئات الاقتصادية العامة:

وفقًا للخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٢/٢١، تبلغ الاستثمارات المُستهدفة للهيئات الاقتصادية العامة نحو ٢٦٩,٣ مليار جنيه موزّعة على النحو المُبيّن بالجدول رقم (١٧/٣).

جدول رقم (١٧/٣)

توزيع الاستثمارات المُستهدفة للهيئات الاقتصادية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

الهيئة	مليون جنيه	الهيئة	مليون جنيه
الهيئة القومية لمترو الأنفاق	١١٢٨٤١,٥	جهاز تنمية التجارة الداخلية	٢٠٠
هيئة المُجتمعات العُمرانية الجديدة	٥٨٠٠٠	الأكاديمية الوطنية لتأهيل وتدريب الشباب	٢٠٠
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٢٧١٤٢	تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	١٥١,٣
هيئة قناة السويس	١٣١٠٠	هيئة تنفيذ مشروعات المحطّات المائية لتوليد الكهرباء	١٤٠,٨
الهيئة المصرية العامة للبترول	١١٣٤٠	هيئة النقل العام بمدينة القاهرة	١٢٥
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	٩٥٨٧,١	الهيئة المصرية للشراء المُوحّد والإمداد والتموين الطبي	٩٠
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	٥٣٣٢	الهيئة العامة لتعاونيّات البناء والإسكان	٧٦
هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤٥٠٠	الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	٥٩,٥
المتحف المصري الكبير	٤١٣٥,٣	جهاز تنظيم النقل بالقاهرة	٤٢,٥
الهيئة العامة لميناء دمياط	٣٥٤٠	الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية	٣٦
الهيئة القومية للبريد	٣٠٠٠	الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	٣٢,٥
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمُتجدّدة	٢٣٢٤,٢	الهيئة العامة للتنمية السياحية	٣٢

الهيئة	مليون جنيه	الهيئة	مليون جنيه
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	٢٢٠٠	الهيئة العامة لتنمية بُحيرة ناصر	٢٤
الهيئة العامة للتأمين الصحي	١٧٨٥	المُؤسّسة العلاجية	٢٢
الهيئة الزراعية المصرية	١٥٠٢	الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث النقل	٢٠
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرّة	١٢١٥,١	صندوق تمويل المساكن	١٩,١٥
هيئة الأوقاف المصرية	٩٨٣,٢	صندوق التصنيع والإنتاج بالسجون	١٧
الهيئة الوطنية للإعلام	٩٧٩,٢	جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المُستهلك	١٦,٩
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي	٦٨٤	المعهد القومي للحوكمة والتنمية المُستدامة	١٠
جهاز تنظيم إدارة المُخلّفات	٥٥٠,١	الهيئة المصرية العامة للمساحة	٩
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	٥٤٩,١	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	٨
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	٥٣٣,٣	الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية	٦
وكالة الفضاء المصرية	٥٠٠	جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز	٥,١
الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل	٤٠٠	صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد	٣,٤٥
جهاز تنظيم مرافق الاتصالات	٣٤٥,٣	الهيئة العامة للسلع التموينية	٣
الهيئة العامة لمُوانئ البحر الأحمر	٣٤٥	الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء	٣
الهيئة العامة لنقل الركاب بمُحافظة الإسكندرية	٣٠٠	الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	٢,٥
الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	٢٣٥	صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية	١
الإجمالي العام			٢٦٩٣٠٤,١

<u>ومن استقراء بيانات الجدول السابق، يمكن استخلاص الآتي:</u>

١) توجد (٥٥) هيئة اقتصادية عامة تُقدّر استثماراتها، بخطة ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٢٦٩,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢١,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة المُقدّرة بنحو ٩٣٣ مليار جنيه.

٢) تستأثر الهيئة القومية للأنفاق وحدها بنحو ٤٢٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية، وذلك مردّه كثرة المشروعات التي تقوم الهيئة بتنفيذها، وارتفاع الكثافة الرأسمالية للأعمال، وحرص الهيئة على تسريع إنجاز مراحل مد خطوط الأنفاق خلال عام الخطة.

٣) تحظى هيئة المُجتمعات العُمرانية الجديدة بنحو ٢٢٪ من قيمة الاستثمارات الكليّة للهيئات الاقتصادية، وتُوجّه لتنفيذ عديدٍ من المشروعات القومية، واستكمال الأعمال المعنيّة بالمرافق العامة القائمة من إنشاءات وتوسّعات ومشروعات إسكان بالعاصمة الإدارية، وغيرها من المُجتمعات العُمرانية الجديدة.

٤) تحتل الهيئة القومية لسكك حديد مصر المرتبة الثالثة باستثمارات تربو على ٢٧ مليار جنيه، بنسبة تُعادِل ١٠٪ من الاستثمارات الكلية للهيئات الاقتصادية.

٥) تحظى هيئة قناة السويس والمنطقة الاقتصادية التابعة بنحو ٢٢,٧ مليار جنيه، بنسبة ٨٪ من الاستثمارات الكلية للهيئات الاقتصادية.

<u>وبوجه عام، يُمكن استخلاص الآتي:</u>

١) يعتمد الشطر الأعظم من الهيئات الاقتصادية (٤٤ هيئة) على مواردها الذاتية في تمويل نشاطاتها دون الاستعانة بمصادر تمويل أخرى.

٢) يرجع ارتفاع مساهمة القروض الخارجية في جملة مصادر التمويل (٩٢ مليار جنيه) بنسبة ٣٤٪ إلي التعاقدات الخارجية لخمس هيئات، على رأسها الهيئة القومية للأنفاق بقروض خارجية قدرها ٧٦,٣ مليار جنيه، ثم الهيئة القومية للسكك الحديدية بقروض خارجية في حدود ١٠,١ مليار جنيه، وهيئة ميناء دمياط بقروض قدرها ٣ مليار جنيه، وهيئة تنمية الطاقة المُتجدّدة بنحو ١,٩ مليار جنيه، وأخيرًا، المتحف المصري الكبير بنحو ١,١ مليار جنيه، مع مُلاحظة استئثار الهيئة القومية للأنفاق وحدها بنحو ٨٣٪ من إجمالي القروض الخارجية.

٣) تُشكّل الإيرادات الرأسمالية الأخرى (١٨ مليار جنيه) نحو ٧٪ من إجمالي قيمة تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، وتكاد تقتصر على تمويل ثلاث هيئات فقط، مُمثّلة في الهيئة القومية للأنفاق وهيئة سكك حديد مصر، والهيئة العامة للتنمية الصناعية.

ويُوضّح الشكل رقم (٢٢/٣) توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية حسب فئات الحجم، والذي يُفيد الآتي:

- تستحوذ هيئتان (الهيئة القومية للأنفاق وهيئة المُجتمعات العُمرانية الجديدة) على نحو ١٧٠ مليار جنيه، بنسبة تُناهِز ٦٣٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية.
- تستأثر أربع هيئات أخرى بنحو ٦١ مليار جنيه بنسبة ٢٣٪ من الاستثمارات الكليّة للهيئات.
- يبلُغ الإنفاق الاستثماري لعشر هيئات أخرى (تتراوح استثماراتها بين مليار وأقل من ١٠ مليار جنيه) نحو ٢٩,٤ مليار جنيه، بنسبة ١١٪ من الإجمالي.
- تبلُغ استثمارات ٣٩ هيئة أخرى مُجتمعة نحو ٨ مليار جنيه، بنسبة تُقارِب ٣٪ من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية.

شكل رقم (٢٢/٣)
توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية حسب فئات الحجم

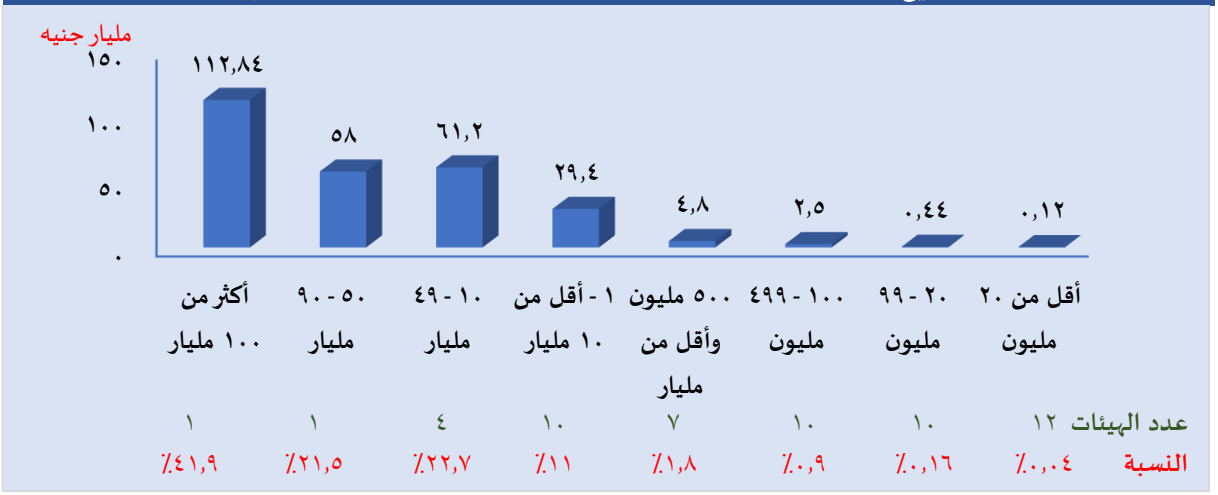

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، فيجري الاعتماد أساسًا على الموارد الذاتية، والتي تُمثّل على المُستوى الإجمالي للهيئات نحو ٥٩٪ من جُملة الموارد التمويلية، وتليها القروض الخارجية بنسبة ٣٤٪، ثم المصادر الإيرادية الأخرى بنسبة ٧٪ تقريبًا [شكل رقم (٢٣/٣)].

شكل رقم (٢٣/٣)
مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)

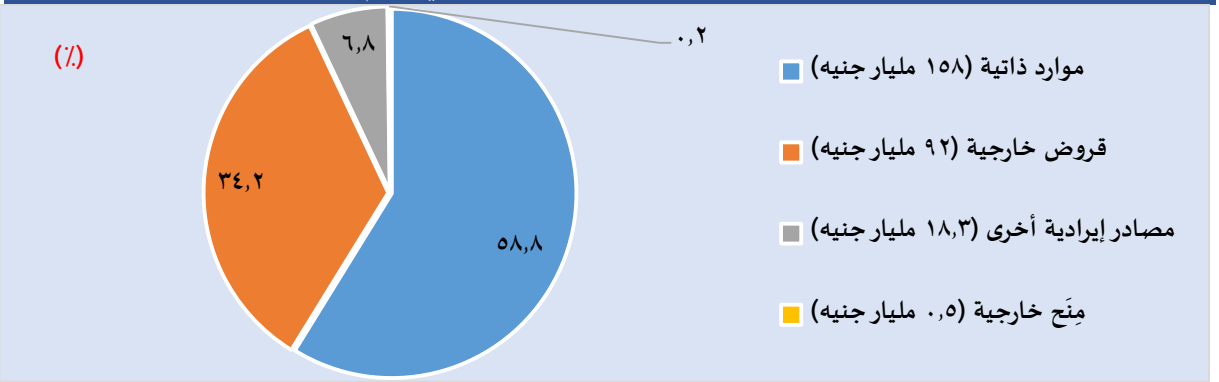

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويُوضّح المُلحق رقم (م/٧) هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة حسب مصادر التمويل (عام ٢٠٢٢/٢١)

الشركات العامة

تبلُغ الاستثمارات المُقدّرة للشركات العامة نحو ٨٠,٦ مليار جنيه، بنسبة ٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، ويجري تنفيذ هذه الاستثمارات من خلال الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والشركات القابضة النوعية، ويُوضّح الشكل رقم (٢٤/٣) هيكل استثمارات الشركات العامة بحسب هذه الأقسام الثلاثة، ويُستدل منه على استحواذ

الشركات العاملة في نطاق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على نحو ٥٠٪ من جملة الاستثمارات العامة، مُقابل الثُلُث لشركات ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣، ونحو ١٧٪ للشركات القابضة النوعية.

شكل رقم (٢٤/٣)
الاستثمارات المُقدّرة للجهات التابعة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٢/٢١

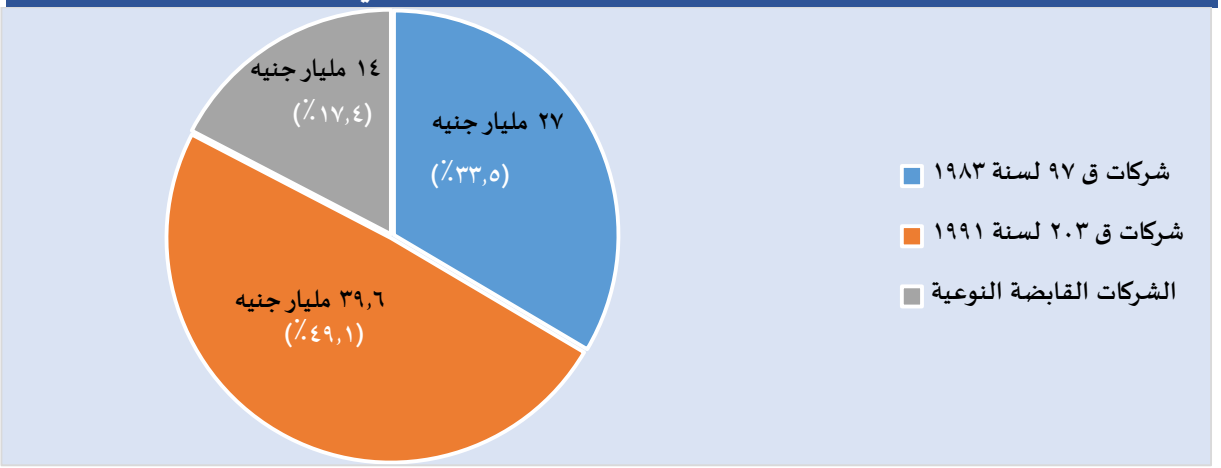

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

(أ) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣:

كما سبقت الإشارة، تُقدّر استثماراتها بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٢٧ مليار جنيه، وتتركز في ستة أنشطة، يأتي في مقدمتها نشاط تكرير البترول، ثم استخراجات الزيت الخام، والصناعة التحويلية غير البترولية، والخدمات الاجتماعية الأخرى (بخلاف التعليم والصحة) على النحو الموضّح بالشكل رقم (٢٥/٣).

شكل رقم (٢٥/٣)
هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في خطة ٢٠٢٢/٢١

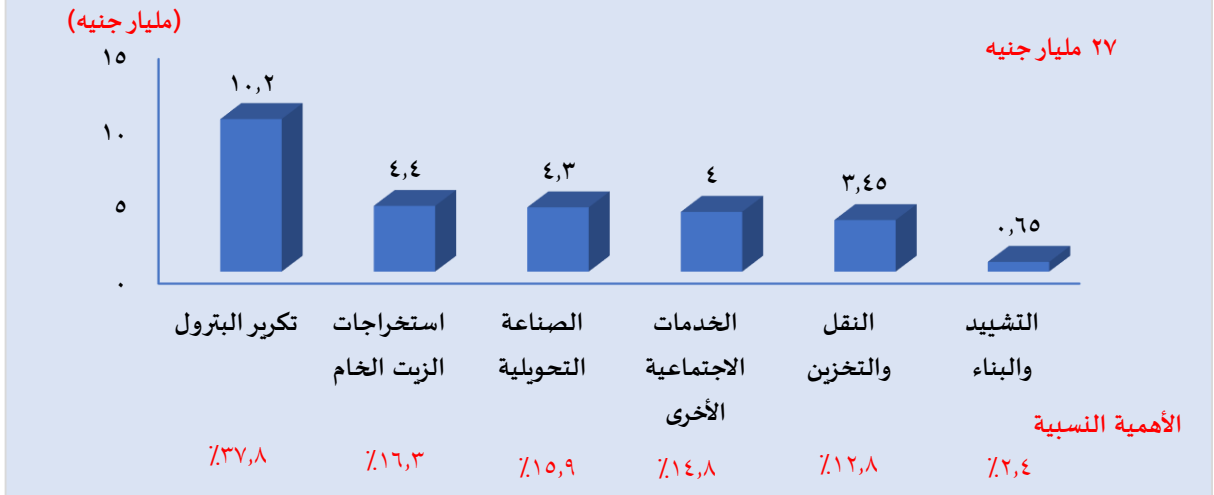

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتعتمد هذه الشركات على مواردها الذاتية (٢١ مليار جنيه) لتغطية نحو ٨٧٪ من مُتطلباتها الاستثمارية، وتموّل المصادر الأخرى نحو ٦ مليار جنيه، بنسبة ١٣٪ من إجمالي مصادر التمويل.

ب) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١:

تقدّر استثمارات هذه الشركات بنحو ٣٩,٦ مليار جنيه، بنسبة ٤٩٪ من جملة استثمارات الشركات العامة. ويتركّز أغلبها في الصناعات التحويلية (٣٤,٦ مليار جنيه)، بنسبة ٨٧٪ من الإجمالي. وتتوزّع الاستثمارات الأخرى بين قطاعات التشييد والبناء، النقل والتخزين، السياحة، والوساطة المالية والتأمين، بإجمالي ٥ مليار جنيه، بنسبة تُقارُب ١٣٪ من جملة استثمارات هذه الشركات [شكل رقم (٢٦/٣)]

شكل رقم (٢٦/٣)
هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١
حسب النشاط، عام ٢٠٢٢/٢١

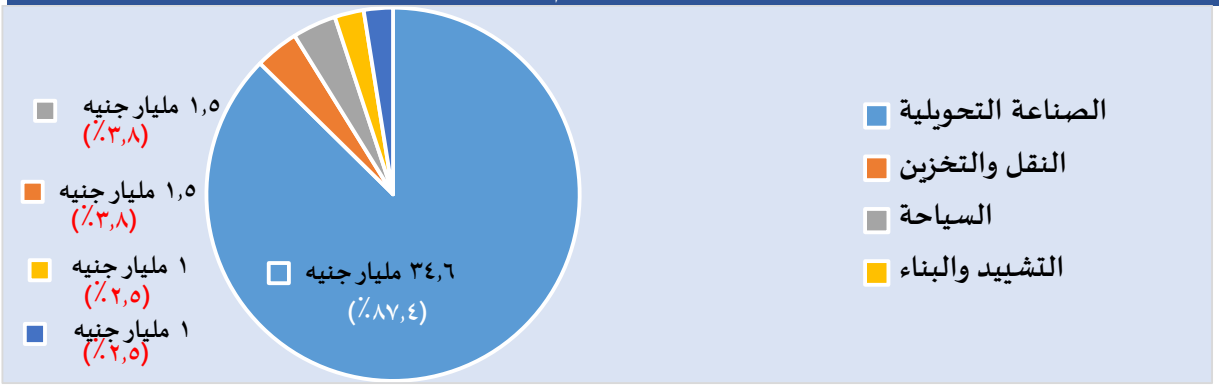

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ج) الشركات القابضة النوعية:

تبلُغ الاستثمارات المُقدّرة لهذه الشركات نحو ١٤ مليار جنيه، بنسبة ١٧٪ تقريبًا من جملة استثمارات الشركات العامة، وتتركّز هذه الاستثمارات في مجال الكهرباء والطاقة (٧,٤ مليار جنيه)، والغاز الطبيعي (٤,٢ مليار جنيه)، والنقل والتخزين (٢ مليار جنيه)، الصناعة التحويلية (٠,٤٥ مليار جنيه) [شكل رقم (٢٧/٣)].

شكل رقم (٢٧/٣)
هيكل استثمارات الشركات القابضة النوعية حسب النشاط، ٢٠٢٢/٢١

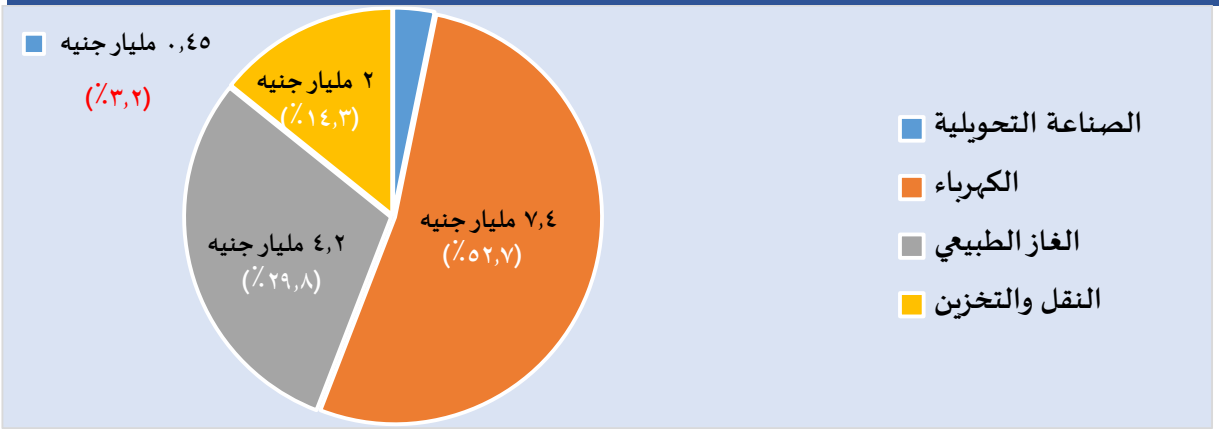

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويُوضّح الشكل رقم (٢٨/٣) توزيع استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات ق٩٧ لسنة ١٩٨٣ بحسب طبيعة المشروعات المُستهدف تنفيذها خلال عام ٢٠٢٢/٢١.

شكل رقم (٢٨/٣)

توزيع استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات ق٩٧ لسنة ١٩٨٣ حسب القطاعات الرئيسة خلال خطة عام ٢٠٢٢/٢١

(أ) قطاع البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية

الاستثمارات

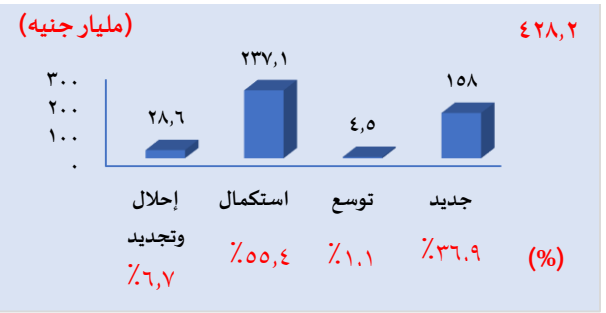

المشروعات

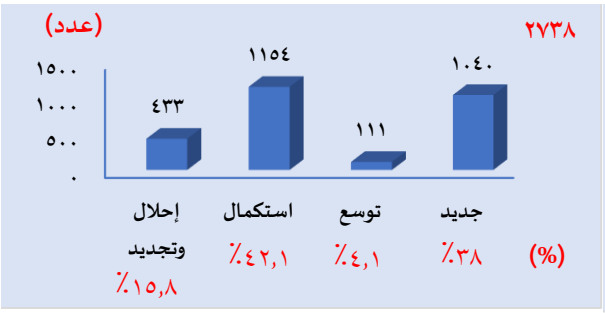

(ب) قطاع التنمية البشرية والاجتماعية

الاستثمارات

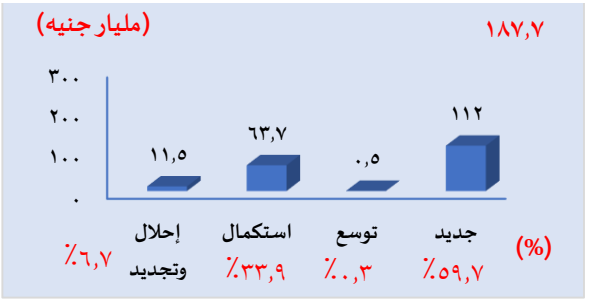

المشروعات

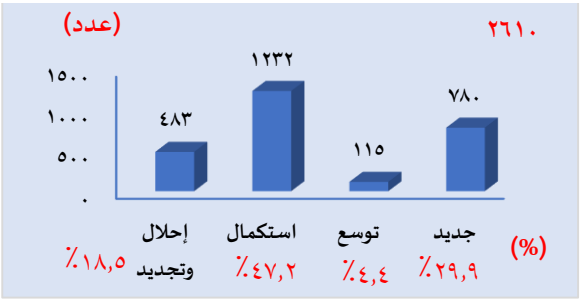

(ج) التخطيط الإقليمي

الاستثمارات

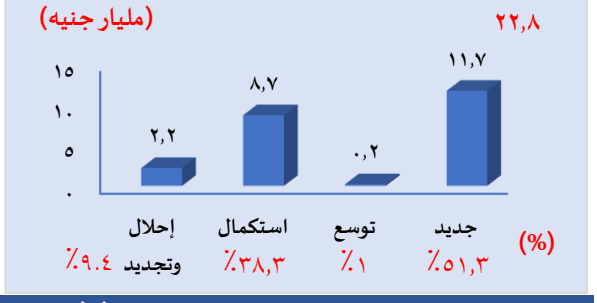

المشروعات

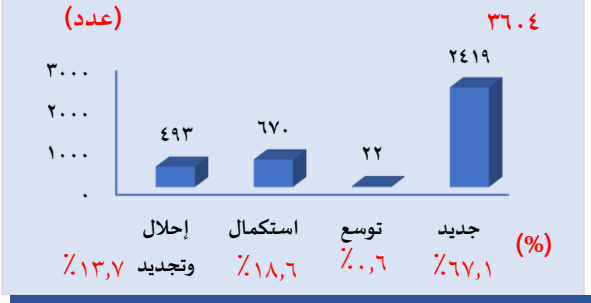

(د) الإجمالي العام

استثمارات (مليار جنيه)

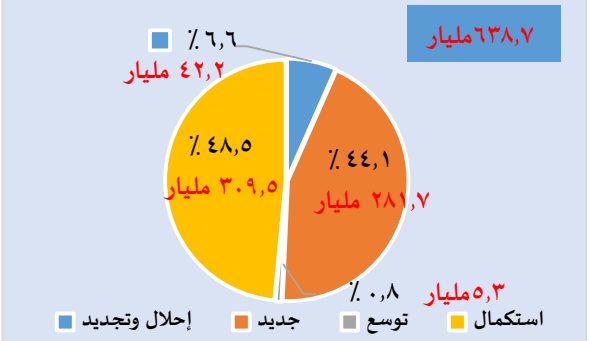

مشروعات (عدد)

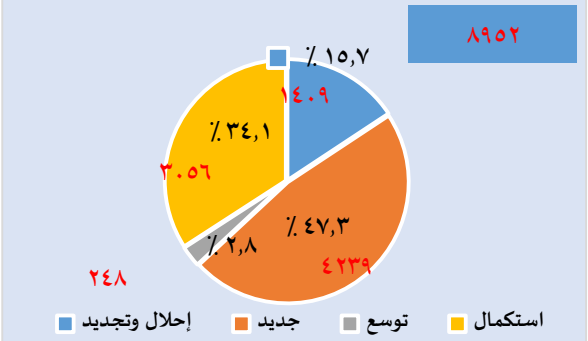

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن استقراء الشكل السابق، يُمكن استخلاص الآتي:

- على المستوى الإجمالي، تأتي مشروعات الاستكمال في المركز الأول بأهمية نسبية ٤٨,٥٪ من جملة استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣، وهو ما يتفق والتوجّهات العامة للدولة في إعطاء أولويّة في تخيّر المشروعات لعمليّات الاستكمال، وتليها المشروعات الجديدة بحصّة استثمارية ٤٤,١٪. أما مشروعات الإحلال والتجديد والتوسّع، فتحظى بأهمية ثانوية ٦,٦٪ و٠,٨٪ على التوالي.

  أما من حيث أعداد المشروعات، فتأتي المشروعات الجديدة في المركز الأول بنسبة ٤٧,٤٪، ثم مشروعات الاستكمال بنسبة ٤,١٪، وتليها مشروعات الإحلال والتجديد والتوسّع بنسبة ١٥,٧٪، ٢,٨٪ على التوالي.
- تُشكّل استثمارات قطاع البنية الأساسية والتنمية البشرية ثُلُثي الاستثمارات الإجمالية، مُقابل ٢٩٪ لقطاع التنمية البشرية والاجتماعية ونحو ٤٪ لقطاع التخطيط الإقليمي.
- يغلُب على مشروعات قطاع البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية طابع الاستكمال (٥٥٪) ثم المشروعات الجديدة (٣٧٪)، على نقيض قطاع التنمية البشرية والاجتماعية والذي تتركّز نحو ٦٠٪ من استثماراته في مشروعات جديدة مُقابل ٣٤٪ لمشروعات الاستكمال.
- تنحاز استثمارات قطاع التخطيط الإقليمي لصالح المشروعات الجديدة بحصّة استثمارية (٥١٪) بالمُقارنة بمشاريع الاستكمال والتي تُشكّل ٣٨٪.

  وتُمثّل المشروعات الجديدة نحو ٦٧٪ من إجمالي مشروعات قطاع التخطيط الإقليمي نظرًا لانتشارها في كافة مُحافظات الجمهورية، وأغلبها ذات أحجام صغيرة.

الاستثمارات المركزية:

تبلُغ جملة الاستثمارات المركزية المُقدّرة ٢٢٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٧٥٪ عن الاستثمارات المُناظرة في عام ٢٠٢١/٢٠، وتُشكّل بذلك نحو ٢٤٪ من جملة الاستثمارات العامة كما سبق الذكر.

ويوضّح الجدول رقم (١٨/٣) توزيع هذه الاستثمارات بين النشاطات الاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢١، ويحظى الصرف الصحي بنحو ٣٤٪ منها، والصناعات التحويلية بنحو ١٢٪، والتشييد والبناء ١٠٪، والكهرباء ٩٪، والنقل والتخزين ٨٪.

جدول رقم (١٨/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية

النشاط	مليار جنيه	(٪)	النشاط	مليار جنيه	(٪)
الصرف الصحي	٧٦,٦	٣٤	الخدمات الاجتماعية	١٤,٨	٦,٦
الصناعة التحويلية	٢٧,٤	١٢,٢	المياه	١٣,٦	٦
التشييد والبناء	٢٣,٤	١٠,٤	الأنشطة العقارية	١٢	٥,٣

النشاط	مليار جنيه	(٪)	النشاط	مليار جنيه	(٪)
الكهرباء	٢٠,٦	٩,٢	استخراج الزيت الخام	١,٥	٠,٧
النقل والتخزين	١٨,٢	٨,١	قناة السويس	٠,٢	٠,١
الزراعة	١٦,٥	٧,٣	تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢	٠,١
			الإجمالي	٢٢٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية.

٣/٥/٣ الاستثمارات الخاصة:

في ظل ظروف عدم التيقّن بأحوال السوق وتطوّرات النشاط ومسارات النمو، والناجمة عن جائحة فيروس كورونا ومُستتبِعاتها المُتوقّعة خلال عام ٢٠٢٢/٢١، من المُقدّر ألا تتجاوز استثمارات القطاع الخاص نحو ٣١٧ مليار جنيه، بما يُعادِل ٢٥٪ من الاستثمارات الكليّة المُتوقّعة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١، وبنسبة نمو تُقارِب ٦٧٪ [شكل رقم (٢٩/٣)]، وإن كانت تظل أعلى من حصّة القطاع الخاص في استثمارات العام السابق (٢٣٪). ويعكس هذا التحسّن التدريجي بداية عودة المنحى التصاعدي لنصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية بعد أن تنحسر تداعيّات جائحة فيروس كورونا [شكل رقم (٣٠/٣)].

شكل رقم (٢٩/٣)
تطوّر الاستثمارات الخاصة في عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٢/٢١

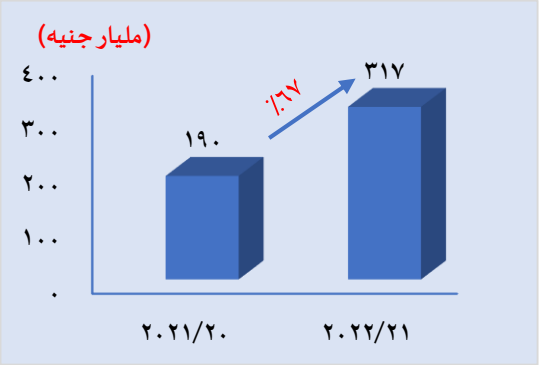

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٣٠/٣)
تطوّر نصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١)

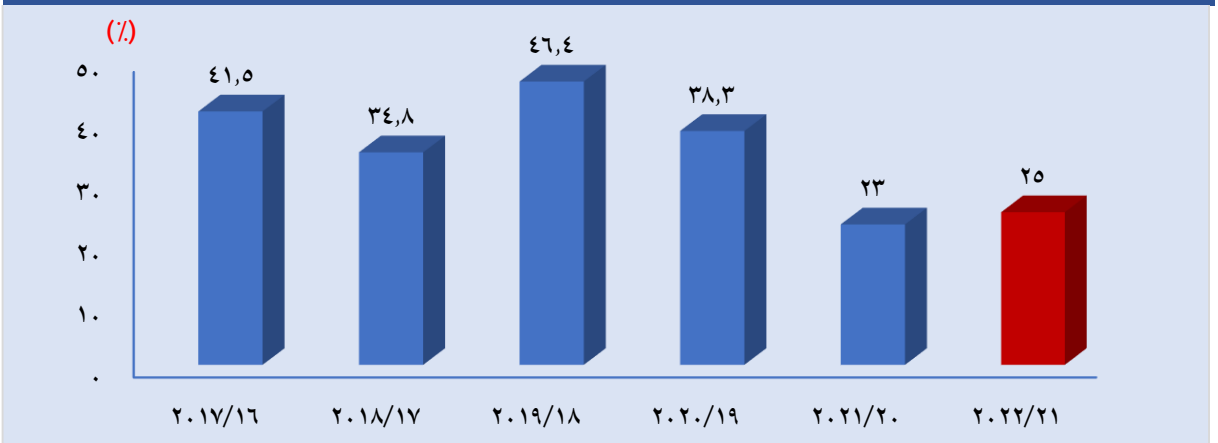

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١٩/٣) التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

جدول رقم (١٩/٣)

التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٢٢/٢١

القطاعات / الأنشطة	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)	القطاعات / الأنشطة	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
الأنشطة العقارية	٦١	١٩,٢	الوساطة المالية والتأمين	٩	٢,٩
الصناعة التحويلية غير البترولية	٤٢,١	١٣,٣	الخدمات التعليمية	٨,٩	٢,٨
الغاز الطبيعي	٣١,٢	٩,٨	المطاعم والفنادق	٧	٢,٢
الاتصالات	٣٠,٨	٩,٧	البترول الخام	٦,٦	٢,١
الزراعة	٣٠,٣	٩,٦	تكرير البترول	٦,٤	٢
النقل والتخزين	٢٢,٢	٧	المعلومات	١,٢	٠,٤
التشييد والبناء	١٧,٧	٥,٦	استخراجات أخرى	٠,٧	٠,٢
تجارة الجملة والتجزئة	١٦,٦	٥,٢	الكهرباء	٠,٧	٠,٢
الخدمات الاجتماعية الأخرى	١٤,٥	٤,٦	المياه والصرف الصحي	٠,١	٠,٠٠
الخدمات الصحية	١٠	٣,٢	**الإجمالي**	**٣١٧**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتبيّن مما تقدّم، تركّز استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الواعدة سريعة النمو والقادرة على التكيّف مع أوضاع السوق وتطوّراته، وبخاصة الأنشطة العقارية، والصناعة التحويلية، واستخراجات الغاز الطبيعي، والاتصالات، والزراعة، حيث من المُتوقّع أن تحظى هذه الأنشطة بنحو ٦٢٪ من الاستثمارات الكلية للقطاع الخاص بقيمة ١٩٥ مليار جنيه.

وفي ظل توجّه الدولة نحو تنشيط السوق وتحريك عجلة الاستثمار الخاص، من المُنتظر مد أجل المُبادرات الحالية ليُغطي مداها الزمني عام ٢٠٢٢/٢١، مما يُسرّع من الخروج من دائرة الركود المُصاحب لجائحة فيروس كورونا، وبصفة خاصة المُبادرات الرئاسية لتحسين جودة حياة المُواطنين وتحقيق التنمية الريفية الشاملة، ومُبادرة دعم المُنتَج المحلي وتعميق التصنيع المحلي، وعرض المُنتجات الوطنية بأسعار مُنخفضة عبر منافذ الاستهلاك المُختلفة وفي المعارض بالمُحافظات، وكذلك مد أجل مُبادرات البنك المركزي لتوفير التسهيلات الائتمانية. بعائد مُنخفض للمشروعات الصغيرة والمُتوسطة، ولإقالة المشروعات غير المُنتظمة، ومُبادرات صندوق تحيا مصر وبنك ناصر الاجتماعي لدعم المشروعات مُتناهية الصِغَر ومشاريع الشباب والمرأة المعيلة، ومُبادرة تنشيط الصادرات المصرية من خلال تفعيل دور صندوق تنمية الصادرات في تقديم المُساندة المالية ورد الأعباء التصديرية، علاوة على مُبادرات وزارتي الإسكان والتجارة والصناعة في توفير مُجمّعات سكنية وصناعية مُتكاملة الخدمات، وكذا دور وزارة السياحة والآثار في تنشيط الاستثمار السياحي والترويج الفعّال للمقاصد السياحية المصرية في المحافل الدولية.

وكذلك، من العوامل الإيجابية التي ساهمت في إحداث تأثير فاعل في مناخ الاستثمار الخاص، مُواصلة الدولة تسوية المُنازعات القانونية لقطاع الأعمال، وسرعة استصدار التراخيص، مع تبسيط الإجراءات، وسرعة الانتهاء من سداد كافة مُستحقات الشركات الأجنبية والوطنية (شركات البترول والطيران والمُقاولات ... إلخ)، وصرف المُستحقات المالية لشركات التصدير، وكذا دعمها لشركات السياحة الوطنية في مطالبتها لمُستحقاتها المالية لدى مُنظمي الرحلات بالخارج عن تعاقداتها السابقة، بالإضافة إلى المُوقف المُساند للصناعة الوطنية إزاء المُنافسة غير العادلة من جانب الواردات من خلال استصدار قرارات مُكافحة الإغراق، مما يُحفّز الاستثمار الصناعي وتتيح الفُرص الواعدة للنمو، واكتساب المُنتجات الوطنية ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

وبوجه عام، تُشيد التقارير الدولية بتحسّن مناخ الاستثمار الخاص في مصر في الفترة الأخيرة – رغم ظروف الجائحة – كما تعكس استبياناتها التوقّعات المُتفائلة لقطاع الأعمال الخاص. ففي تقرير "مُستكشف الأعمال"، في مصر عام ٢٠٢٠، والصادر عن بنك HSBC، أفادت نتائج المسح الميداني لأكثر من ٢٠٠ شركة توقّع مُعظمها لتحسّن قريب في نتائج الأعمال بعد مرور عام التكيّف مع تأثيرات الجائحة، وأرجعت ذلك إلى توقّع استمرارية النمو وتحقّق نجاحات برامج الإصلاح الاقتصادي في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المُنتَج وتطوير التكنولوجيا وتوفير مزيدٍ من الخدمات التمويلية واللوجيستية لقطاع الأعمال[١].

وعلى جانبٍ آخر، يُفيد تقرير مُمارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي تحسّن ترتيب مصر من المركز ١٢٨ عام ٢٠١٨ إلى المركز ١١٤ عام ٢٠٢٠ (ضمن ١٩٠ دولة)، وبصفة خاصة في مجال حماية حقوق الأقليّة، وتوفير الائتمان، وإمدادات الكهرباء، وبدء مزاولة الأعمال [جدول رقم (٢٠/٣)].

جدول رقم (٢٠/٣)
ترتيب مصر في مُؤشّر مُمارسة الأعمال

(من إجمالي ١٩٠ دولة)

المُؤشّر / الترتيب \ العام	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الترتيب العام	١٢٨	١٢٠	١١٤
بدء الأعمال	١٠٣	١٠٩	٩٠
الحصول على تراخيص الإنشاءات	٦٦	٦٨	٧٤
الحصول على الكهرباء	٨٩	٩٦	٧٧
تسجيل الملكية	١١٩	١٢٥	١٣٠
الحصول على الائتمان	٩٠	٦٠	٦٧

(١) تعتزم ٨٧٪ من الشركات زيادة استثماراتها في مصر عام ٢٠٢١ رغم التحديّات الاقتصادية القائمة، وتوقّعت ٨٩٪ من الشركات التي تضمّنها الاستبيان نُموًّا في إيراداتها عام ٢٠٢١، وتوقّعت ٨٣٪ منها العودة إلى مُستويات الأرباح السابق تحقيقها قبل جائحة كورونا أو إلى مُستويات أعلى بنهاية عام ٢٠٢٢، كما توقّعت ٨٦٪ من الشركات تحسّن وضعها في التجارة الدولية في الأعوام المُقبلة.

المُؤشّر / الترتيب \ العام	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
حماية حقوق الأقلية	٨١	٧٢	٥٧
سداد الضرائب	١٦٧	١٥٩	١٥٦
التجارة عبر الحدود	١٧٠	١٧١	١٧١
إنفاذ التعاقدات	١٦٠	١٦٠	١٦٦
تسوية المُنازعات	١١٥	١٠١	١٠٤

المصدر: W.B., Doing Business Reports.

ولذا، من المُتوقّع أن يشهد عام ٢٠٢٢/٢١ تزايُدًا في صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر ليصل إلى ٧ مليار دولار في عام الخطة، وليعود إلى الاقتراب مما كان عليه قبل وقوع جائحة فيروس كورونا، حيث كان تراوح بين ٧,٥ و٨,٢ مليار دولار في عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠. [شكل رقم (٣١/٣)].

وتُعطي تقديرات صندوق النقد الدولي صورة أكثر تفاؤلًا، حيث تتوقّع أن يتصاعد صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر إلى ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، ثم إلى ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٢، ويُواصِل ارتفاعه إلى ١٤,٦ و١٦,٣ مليار دولار في العامين التاليين.

شكل رقم (٣١/٣)
تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٥/٢٤)

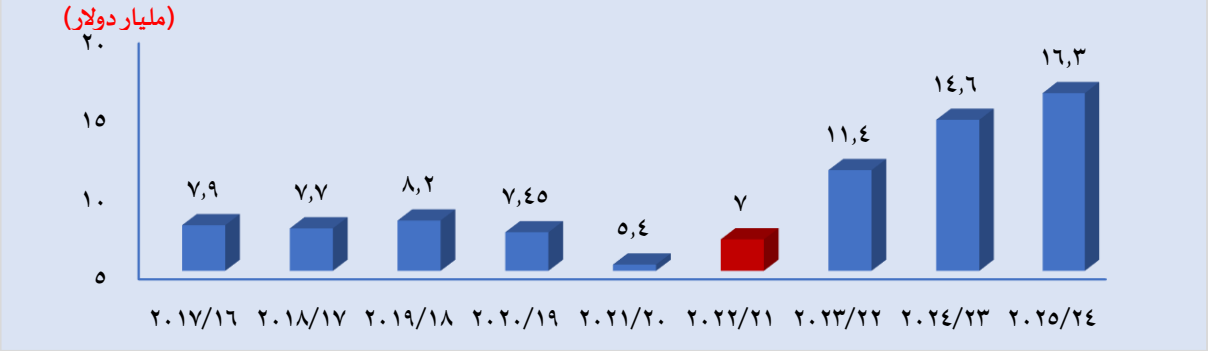

المصدر: البنك المركزي المصري (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٠/١٩)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢/٢١).
صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢١ (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٥/٢٤)

وفي هذا السياق، يتعيّن الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: هو تولي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحُرّة صياغة استراتيجية التحوّل إلى الاستثمار المُستهدف

وتتمثّل أهم ملامحها في: (أ) تحديد القطاعات الاقتصادية المُستهدفة[١]، و تشمل في مجال الصناعة التحويلية (الغذائية والنسيجية والهندسية والمعدنية والدوائية، والأسمدة والكيماويات والبتروكيماويات والسيّارات والصناعات المُغذّية للسيّارات، وقطاعات الزراعة واللوجستيّات والتعليم

(١) يجري تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية للاستثمار استنادًا إلى عدة معايير منها، خطة الحكومة متوسطة المدى للتنمية المُستدامة، نسبة مُساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، مُعدّل نمو القطاعات الاقتصادية في مستويات التشغيل والتصدير، المزايا التنافسية للقطاعات وفقًا لـ Fitch Solutions، الهيئة العامة للاستثمار، مارس ٢٠٢١.

والصحة، (ب) تحديد الدول المُستهدفة وفقًا لمعايير محدّدة[1]، وتضم القائمة ٢٠ دولة بذات الترتيب (الولايات المتحدة/ الصين/ ألمانيا/ المملكة المتحدة/ فرنسا/ إيطاليا/ هولندا/ أسبانيا/ المملكة العربية السعودية/ الهند/ اليابان/ الإمارات العربية المتحدة/ سويسرا/ كوريا الجنوبية/ كندا/ روسيا/ البرازيل/ سنغافورة/ إيرلندا/ الكويت).

(ج) تحديد الشركات بالدول والقطاعات المُستهدفة في ضوء قاعدة بيانات *FDI Markets* بناءً على عدد المشروعات التي أعلنت عنها الشركات في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا، كما تم تحديد عدد من الشركات الراغبة في نقل استثماراتها إلى بعض الدول الأخرى ومن بينها دول إفريقيّة.

الأمر الثاني: هو إشادة المؤسسات الدولية بسلامة مناخ الاستثمار في مصر:

فوفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، احتلت مصر مركز الصدارة على صعيد القارة الإفريقية كأكبر دولة مُستقبلة لتدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر خلال عام ٢٠٢٠، وكذلك جاءت مصر – وفقًا لتقرير *FDI Markets* – خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في المركز ٢٩ ضمن إجمالي ٨٥ دولة في قائمة الدول المُستقبلة للاستثمار، كما أكّدت مُؤسسة *Fitch Solutions* أن قانون الاستثمار الجديد – إلى جانب الإصلاحات الأخرى – سوف يُعزّز من ثقة المُستثمرين وتدفع التجارة والاستثمار.

وفي إطار جهود تحفيز الاستثمار الأجنبي، تُواصل الحكومة استهداف الشركات العالمية لتوطين مشروعاتها في مصر، وخاصة في القطاعات ذات الأولويّة، فضلًا عن تكثيف البعثات الترويجية (طرق الأبواب) لبحث فُرص استثمار تلك الشركات في مصر، مع استمرار التواصُل مع الشركات الأجنبية المُستثمرة في مصر، وبحث السُبُل والآليّات والاستراتيجيّات التي من شأنها زيادة حجم الاستثمارات في السوق المصري، وتذليل أية تحديّات قد تُواجهها.

ويُوضّح المُلحق رقم (م/٨) بالمُلحق الإحصائي توزيع الاستثمارات الكلية المُقدّرة لعام ٢٠٢٢/٢١ على مُستوى الأنشطة الاقتصادية ولمُختلف الجهات (الجهاز الحكومي – الهيئات الاقتصادية – الشركات العامة – الاستثمارات المركزية – استثمارات القطاع الخاص).

(١) تم تحديد معايير اختيار الدول المُستهدفة استنادًا إلى عِدّة مُؤشّرات خاصة بتلك الدول وعلاقتها الاقتصادية مع مصر خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٩) ومنها، حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حجم الاستثمار الأجنبي المُباشر، وصافي التدفّقات الخارجية للدولة، حجم صادراتها السلعية والخدمية، حجم استثمارات الدولة في مصر، حجم التجارة البينيّة.

القسم الرابع

التنمية القطاعية

١/٤ قطاع الزراعة

الأهمية الاقتصادية:

يُعد قطاع الزراعة – وما يلحق به من أنشطة إنتاج حيواني وداجني وسمكي – المصدر الأساسي للغذاء، ولمُدخلات القطاع الصناعي. ويتميّز هذا القطاع باتساع نطاقه الجغرافي ليشمل كافة محافظات الجمهورية (عدا المحافظات الحضرية)، وباستيعابه الشطر الأعظم من القوى العاملة بالمناطق الريفية، مما يجعله المنبع الرئيس للثروات والدخول للعاملين بأنشطة هذا القطاع.

ومما يُعزّز أيضًا مكانته في الاقتصاد القومي قوة علاقاته التشابكية والارتباطية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالأخص قطاعات النقل والتخزين والتجارة والصناعة التحويلية.

ولقد أظهرت تداعيّات جائحة فيروس كورونا الأهمية البالغة التي يحتلّها قطاع الزراعة، حيث ساهم – بدرجة ملحوظة – في الوفاء بالاحتياجات الغذائية للمواطنين دون ظهور اختناقات في الأسواق جرّاء تقلّص تدفّقات الواردات تأثّرًا بالجائحة، كما لعب دورًا محسوسًا في تدعيم الميزان التجاري من خلال استغلال الفرص التصديرية التي أتاحتها الأزمة للنفاذ إلي أسواق جديدة، بجانب الأسواق التقليدية.

وبوجه عام، تُسهِم الزراعة بنحو ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنحو ٢٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وبحوالي ١٨٪ من حصيلة الصادرات السلعيّة الكليّة. وتتجلّى أهميّة القطاع الزراعي، بالنظر إلي مُستهدفات إسهامات القطاع في الاقتصاد القومي وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ [جدول رقم (١/٤)].

جدول رقم (١/٤)

الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠
المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٥	١٤	١٧
المُساهمة في التشغيل (٪)	٢٥	٢٧	٣٠
الصادرات الزراعية (مليار دولار)	٢,٤٨	٧	١٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

إنجازات القطاع:

يواجه القطاع الزراعي – بوجه عام – تحديّات جِسام مردّها محدودوية الموارد المائية، وتفتّت الحيازات الزراعية، والتغيّرات المُناخية غير المُواتية للإنتاج، فضلًا عن انعكاسات جائحة فيروس كورونا السلبيّة على حجم الطلب وكفاءة أداء الأسواق الزراعية.

وبرغم هذه التحديّات، إلا أن القطاع الزراعي حقّق نجاحات ملموسة في الأعوام القليلة الماضية رصدتها تقارير المُتابعة الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. فقد تنامت المساحة الفعلية المُنزرعة من نحو ٨,٩٥ مليون فدان عام ٢٠١٣/١٢ إلي نحو ٩,٤ مليون فدان عام ٢٠٢٠. وبالمثل، زادت المساحة المحصولية المُناظرة من ١٥,٥ مليون فدان إلي ١٧ مليون فدان خلال الفترة ذاتها.

وكذلك أسفر تنامي الإنتاج الزراعي عن تحقّق فائض في عددٍ كبيرٍ من محاصيل الخضر والفاكهة، وعن تصاعُد مُستمر في نِسب الاكتفاء الذاتي لعديدٍ من الحاصلات الأخرى، فضلًا عن التوسّع الملموس في مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني ونشاط الاستزراع السمكي.

وعلاوة على ذلك، شهدت الصادرات الزراعية طفرة حيث ارتفعت إلي ٦ مليون طن عام ٢٠٢٠/١٩ بقيمة تصديرية ٢,٢٥ مليار دولار.

وبالنسبة للإنجازات الفنية لقطاع الزراعة، فقد شملت الجهود المبذولة استنباط أصنافٍ جديدةٍ من المحاصيل الزراعية غير الشرِهة للمياه، والمُقاوِمة للأمراض، وسريعة التأقلم مع التغيّرات المُناخية، وكذا التوسّع في إنتاج التقاوي المُنتقاه، والتطبيق الفاعل لنُظُم الرقابة على المُبيدات لضمان الاستخدام الآمن في مُقاومة الآفات، فضلًا عن التوسّع في نظام الزراعة التعاقدية والزراعات العضوية، بجانب تبنّي عِدّة مشروعات لتنمية الموارد المائية باستخدام المياه الجوفية ومصادر مياه الأمطار والسيول ومياه الصرف الصحي المُعالج، بالإضافة إلى مشروعات أخرى استهدفت ترشيد استخدامات الموارد المائية، من خلال تبطين الترع، والتوسّع في نظام الري الحقلي الحديث، ونظام الصوب الزراعية.

وفي مجال الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، فقد شهدت الفترة الأخيرة عِدّة تدابير كان من شأنِها إعطاء دفعة قوية لهذه الأنشطة، ومنها الآتي:

- إصدار تراخيص تجاوزت ٤٢ ألف رخصة لتشغيل أنشطة الثروة الحيوانية والعلفية والداجنة، مع الالتزام باشتراطات الأمن والأمان الحيوي.
- تفعيل المشروع القومي لإحياء البتلو، بإقراض ما يقرُب من ٦ آلاف مُستفيد لتمويل ما يربو على ٦١ ألف رأس ماشية، بقيمة إجمالية تُناهِز ٨٣٦ مليون جنيه.
- إصدار ٦٠٠ موافقة فنية لتأسيس مشروعات وأنشطة ثروة حيوانية وعلفية وداجنة.
- التوسّع في إقامة مصانع الأعلاف، مع تكثيف الرقابة عليها، وإضافاتها ومُركّزاتها لضمان تطابُقها

مع المواصفات القياسية.

- فتح آفاق الاستثمار الداجني والحيواني لمشروعات كبرى مُتكاملة في الظهير الصحراوي، فضلًا عن توفير الخدمات اللوجستية والفنية والتمويلية لصِغار مُربّي الدواجن ورفع كفاءة عنابرهم بتحويلها من نظام التربية المفتوح إلي النظام المُغلق، بما يسمح بخفض التكاليف وزيادة الإنتاج وتعظيم عائد المُربّين.
- التوسّع في نظام الاستزراع السمكي وفتح باب التصدير لأسواق عديدة في دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، ودول شرق آسيا.

استراتيجيّة التنمية الزراعية المُستدامة ٢٠٣٠:

في ظل المُتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، والاهتمام بالزراعة الرقميّة والتغيّرات المُناخية، والتطوّرات التقنية في الزراعة، صار لزامًا مُراجعة وتحديث استراتيجيّة التنمية الزراعية المُستدامة ٢٠٣٠ لمُواكبة هذه التطوّرات. وفي هذا السياق، تم توقيع بروتوكول تعاون فني لتحديث الاستراتيجيّة مع مُنظمة الأغذية والزراعة للأمم المُتحدة (الفاو)، وذلك في إطار البرنامج الوطني للفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٢)، والذي يُركّز على تحقيق ثلاث أولويّات حكومية، مُمثّلة في تحسين الإنتاجية الزراعية ورفع مستوى الأمن الغذائي في السلع الغذائية الاستراتيجية، والاستخدام المُستدام للموارد الزراعية الطبيعية.

الاستثمارات الزراعية الكلية لعام ٢٠٢٢/٢١:

تبلُغ الاستثمارات الكلية لقطاع الزراعة (شاملًا الري) نحو ٧٣,٨٥ مليار جنيه بنسبة ٥,٩٪ من الاستثمارات الإجمالية لخطة عام ٢٠٢٢/٢١. ويخُص الاستثمارات العامة نحو ٤٣,٥ مليار جنيه، بنسبة تُقارب (٥٩٪) من الإجمالي، مُقابل ٣٠,٣ مليار جنيه للقطاع الخاص، بنسبة (٤١٪).

وتضُم استثمارات الجهاز الحكومي وقدرها ٢٥,١ مليار جنيه، واستثمار الهيئات الاقتصادية والاستثمارات المركزية، وقدرها ١٨,٤ مليار جنيه.

الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

تُقدّر استثمارات هذه الجهات الحكومية بنحو ٤,٥٩ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، مُقارنة بنحو ٢,٤٧ مليار جنيه في خطة ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٨٥,٨٪.

ويجري تمويل نحو ٢٥,٧٪ منها من الخزانة العامة، و٤٤,٩٪ من الموارد الذاتية (احتياطيّات ومُخصّصات)، و١٧,٩٪ من خلال القروض الأجنبية.

ويعقد الجدول رقم (٢/٤) مُقارنة بين استثمارات عام الخطة واستثمارات العام السابق بحسب مصادر التمويل المُتاحة.

جدول رقم (٢/٤)
استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣
بحسب المصادر التمويلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠

المصادر التمويلية	عام ٢٠٢١/٢٠		عام ٢٠٢٢/٢١		مُعدّل التغيّر
	مليون جنيه	(٪)	مليون جنيه	(٪)	(٪)
خزانة عامة	١٤٠٠	٥٦,٧٪	١١٧٩	٢٥,٧٪	-١٥,٨٪
موارد ذاتية (احتياطيّات ومُخصّصات)	٥٠٦,٦	٢٠,٥٪	٢٠٦٠,٣	٤٤,٩٪	٣٠٦,٧٪
قروض أجنبية	٣٠٠	١٢,١٪	٨٢١,٠	١٧,٩٪	١٧٣,٧٪
مِنَح دول ومُنظمات دولية	٥٧,٣	٢,٣٪	٧٨	١,٧٪	٣٦,١٪
مصادر رأسمالية أخرى	٢٠٦,٤	٨,٤٪	٤٥١,٦	٩,٨٪	١١٨,٨٪
الإجمالي	٢٤٧٠,٣	١٠٠	٤٥٨٩,٩	١٠٠	٨٥,٨٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع الاستثمارات سالفة الذكر بين الجهات والهيئات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بحيث يستأثر الجهاز الحكومي بنحو ٥٥٪ من الإجمالي مُوزّعة بين الجهاز الإداري والهيئات الخدمية بواقع الثُلُثين والثُلُث على التوالي. أما استثمارات الهيئات الاقتصادية - والتي تُمثّل ٤٥٪ من الإجمالي - فتتركز بنسبة ٧٣٪ في استثمارات الهيئة الزراعية المصرية.

-

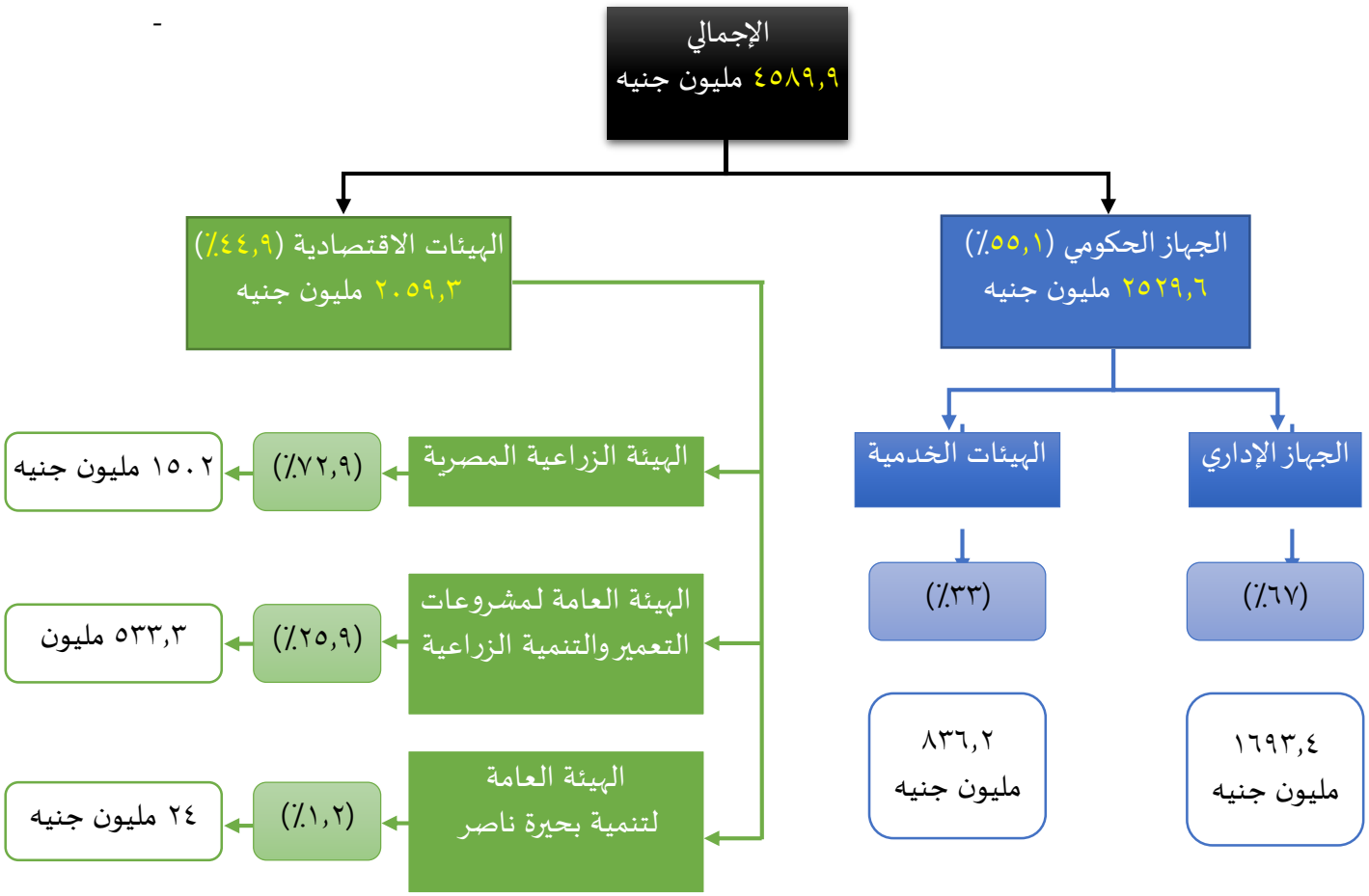

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١

إدراكًا لأهمية قطاع الزراعة، تُواصِل خطة عام ٢٠٢٢/٢١ تبنّيها للجهود الرامية لتعزيز اقتصاديّات القطاع وتعظيم القيمة المُضافة والمردود المالي للمُزارعين، وذلك من خلال:

- تحسين مُستويات الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.
- ترشيد استخدامات المُدخلات، وعلى وجه الخصوص، الموارد المائية.
- تحسين خواص التربة.
- التوسّع في الزراعات التعاقدية والعضوية.
- نشر نظام الصوب الزراعية.
- تنمية وتنويع الصادرات الزراعية، وفتح منافذ جديدة للتسويق.

ويُمكن إيجاز مُستهدفات خطة (٢٠٢٢/٢١) في الآتي:

- زيادة الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالأسعار الجارية إلى نحو ١١١٨ مليار جنيه بمعدل نمو يربو على ٩٪ مُقابل نحو ١٠٢٢ مليار جنيه توقّع عام ٢٠٢١/٢٠، ونحو ٩٣١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة بمُعدّل نمو ٣,٦٪ إلى نحو ٦٥٣ مليار جنيه في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ بقيمة ٦٣٠,٦ مليار جنيه، وبالإنتاج المُحقّق عام ٢٠٢٠/١٩، وقدره نحو ٦١٠ مليار جنيه [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)

تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)

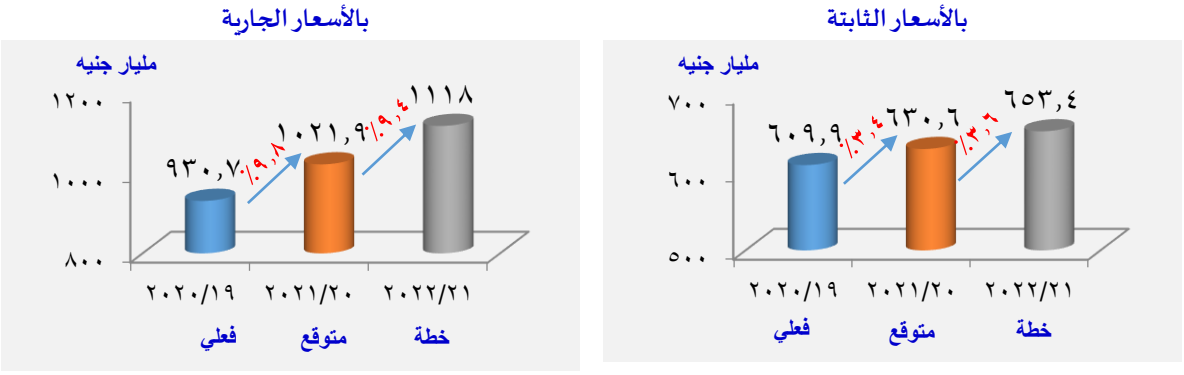

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية بمُعدّل نمو ١١٪ ليصل إلي نحو ٨٢١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١، مُقارنة بنحو ٦٧٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، والمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ وقدره ٧٤٠ مليار جنيه.
- زيادة الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة، بمُعدّل نمو ٣,٨٪ إلى نحو ٤٧١ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بالمُقارنة بالناتج المُحقّق عام ٢٠٢٠/١٩ والبالغ حوالي ٤٣٩ مليار جنيه، والمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقدره ٤٥٤ مليار جنيه [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)

بالأسعار الثابتة

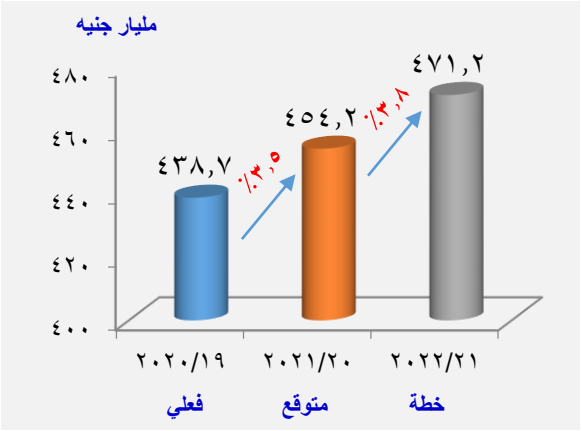

بالأسعار الجارية

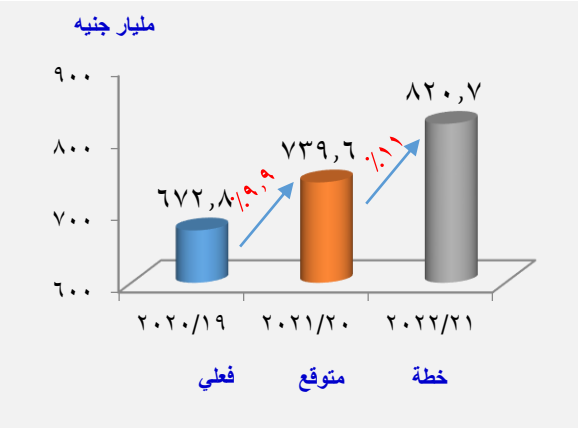

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٣/٤)
تطوّرات الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)

بالأسعار الجارية

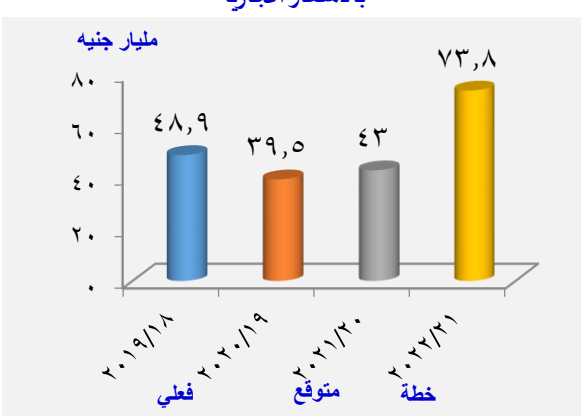

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- توجيه استثمارات إجمالية قدرها نحو (٧٣,٨) مليار جنيه لقطاع الزراعة خلال عام الخطة، مُقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه استثمارات مُتوقّعة لعام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة حوالي ٧٢٪، وباستثمارات مُحقّقة عام ٢٠٢٠/١٩، وقدرها ٣٩,٥ مليار جنيه، وقياسًا باستثمارات أكبر تحقّقت عام ٢٠١٩/١٨ قبل وقوع جائحة فيروس كورونا.

وتُعزى طفرة الاستثمارات المُقدّرة للقطاع الزراعي إلي التوسّع الملحوظ في مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي وتنمية الثروة الحيوانية والمزارع السمكية، وكذلك إقبال شركات القطاع الخاص على التوسع في الزراعات التعاقدية وزراعة الحاصلات التصديرية.

وكما هو مُبيّن بالشكل رقم (٤/٤)، تبلُغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٢٥,١ مليار جنيه، والهيئات الاقتصادية ١,٩ مليار جنيه، مُقابل ١٦,٥ مليار جنيه استثمارات مركزية. أما استثمارات القطاع الخاص، فتشهد طفرة كبيرة لتُسجّل نحو ٣٠,٣ مليار جنيه، بنسبة ٤١٪ من الاستثمارات الكلية للقطاع.

شكل رقم (٤/٤)
هيكل الاستثمارات الزراعية بحسب الجهات المعنيّة، ٢٠٢٢/٢١

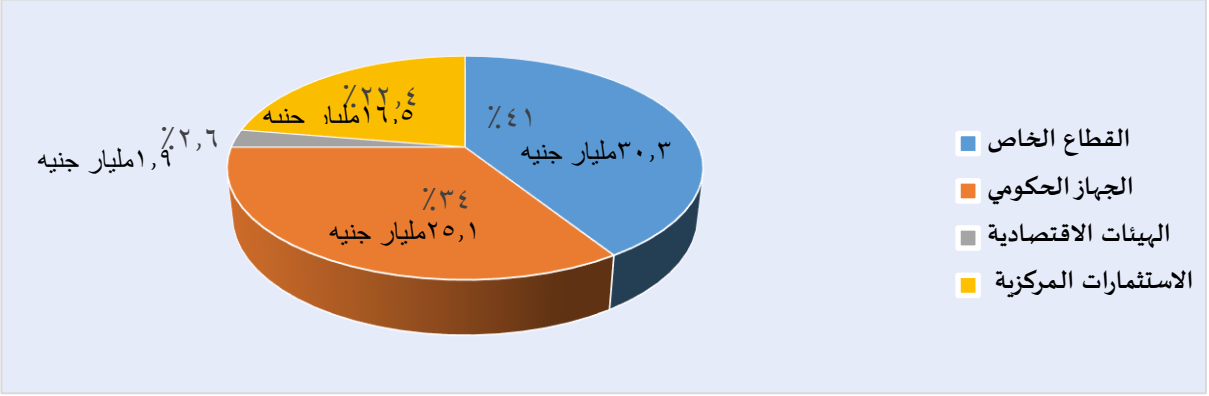

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٥/٤)
تطوّر الصادرات الزراعية في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١

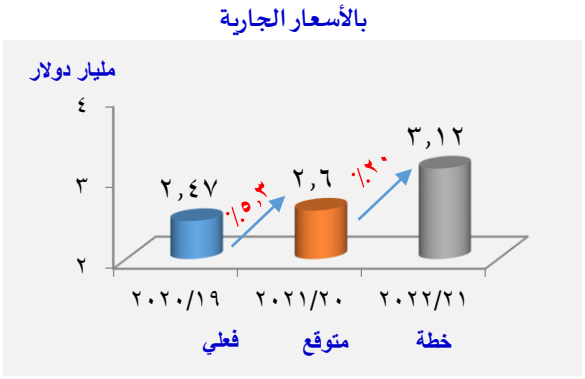

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- تنمية الصادرات الزراعية بنسبة ٢٠٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢١، لتصل قيمتها إلى نحو ٣,١٢ مليار دولار بالمُقارنة بنحو ٢,٥ مليار دولار مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٥/٤)]، مع زيادة الكمية المُصدّرة من ٦,١ مليون طن عام ٢٠٢١/١٩ إلى نحو ٧,٣ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١.

برامج التنمية الزراعية:

برنامج التوسّع الأفقي:

تبلُغ المساحة المُنزرعة حاليًا نحو ٩,٤ مليون فدان، منها ٦,١ مليون فدان بالأراضي القديمة، و٣,٣ مليون فدان بالأراضي الجديدة. ومن المُستهدف خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥) التوسّع في الأراضي الجديدة في ضوء الموارد المائية المُتاحة، مع تنويع مصادرها، بإضافة نحو ٦٥٥ ألف فدان، لترتفع المساحة الكليّة المُنزرعة إلى نحو ١٠ مليون فدان.

علاوة على ما تقدّم، تُوجد مساحات أراضي جديدة جاري تجهيزها وإعداد البنية الأساسية تمهيدًا للاستصلاح والاستزراع بإجمالي (٤) مليون فدان، منها مشروع "مُستقبل مصر والدلتا الجديدة" لاستزراع نحو ١,٥ مليون فدان بمنطقة الضبعة بالساحل الشمالي الغربي [إطار رقم (١)]، و١,٢ مليون فدان بمُحافظة الوادي الجديد، و١٠٩ ألف فدان بدرب الهنساوي بالمنيا، و١٦٠ ألف فدان حول مُنخفضات توشكى، وحوالي مليون فدان جنوب بحيرة ناصر.

إطار رقم (١)
مشروع مُستقبل مصر والدلتا الجديدة للاستصلاح الزراعي بالصحراء الغربية

يأتي هذا المشروع – ضمن المُبادرات الرئاسية – لتنفيذ استراتيجيّة التنمية المُستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ – وهو مشروع قومي للتنمية الزراعية المُتكاملة تحت مُسمى مشروع "الدلتا الجديدة"، والذي يضم في نطاقه مشروع مُستقبل مصر للإنتاج الزراعي.

ويهدف المشروع إلي إقامة مُجتمعات عُمرانية مُتكاملة الخدمات، ومُجتمعات صناعية حديثة تُوفّر آلافًا من فُرص العمل. ويرتكز المشروع على استصلاح واستزراع ما يُناهِز ١,٥ مليون فدان، منها ٥٠٠ ألف فدان في نطاق مشروع مُستقبل مصر، و٦٨٨ ألف فدان جنوب محور الضبعة، و٢٥٠ ألف فدان بواسطة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية. ويجري استزراع هذه المساحات اعتمادًا على المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي لأراضي غرب الدلتا بعد مُعالجة ثلاثية من خلال محطة عملاقة.

وتُفيد الدراسات التي أُجريت على مساحة ٢٠ ألف فدان صلاحية التربة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة الصفراء والبقوليّات ومحاصيل الخُضر والموالح وأنواع أخرى من الفواكه.

ويقع مشروع مُستقبل مصر على امتداد طريق محور روض الفرج – الضبعة الحديثة، وهو الطريق الذي تم إنشاؤه ضمن المشروع القومي للطرق، بطول ٩٥ كم وعمق ٤٠-٤٥كم. وقد تم تقسيم المشروع إلي ٥٥ طريقًا طوليًا، و٣٥ طريقًا عرضيًا، وطرق رئيسة مُقسمة إلي قطع متساوية كل قطعة ألف فدان.

ويُعد موقع المشروع من أهم المزايا الاستراتيجيّة التي يحظى بها، لتوفّر الأيدي العاملة، بالإضافة إلي سهولة وصول مُستلزمات الإنتاج كالأسمدة والمُبيدات والبذور والمُعدات، وكذا سهولة توصيل المُنتجات النهائية إلي الأسواق الرئيسة وإلي موانئ التصدير البحرية والجوية(حيث يقع بالقُرب من مطاري سفنكس وبرج العرب، وميناءي الدخيلة والإسكندرية).

ويهدف مشروع مُستقبل مصر إلي استصلاح واستزراع ٥٠٠ ألف فدان – كما سبق الذكر – بالاستفادة من خزّانات المياه الجوفية (خزّانات الأيوسين، والمايوسين، والمُغرة)، وهي امتدادات منطقة وادي النطرون.

وقد تم تنفيذ البنية الأساسية للمشروع، وتشمل تمهيد الطرق الداخلية بإجمالي أطوال ٥٠٠ كم وعرض ١٠ أمتار، وحفر آبار مياه جوفية، وإقامة محطتين للكهرباء بقدرة ٣٥٠ ميجا وات، وشبكة كهرباء داخلية بطول ٢٠٠ كم، ومخازن مُستلزمات إنتاج، ومباني إدارية وسكنية.

وقد تم الانتهاء من استصلاح وزراعة ٣٠ ألف فدان في موسم ٢٠١٩/١٨، وإضافة ١٢٠ ألف فدان في موسم ٢٠٢٠/١٩، لتصل المساحة إلي ١٥٠ ألف فدان، كما تمت زيادة الرقعة الزراعية إلي ما يقرُب من ٢٠٠ ألف فدان في موسم ٢٠٢١/٢٠، باستخدام ١٧٠٠ جهازري محوري مُطوّر. ومن المُتوقّع استصلاح ١٥٠ ألف فدان بنهاية عام ٢٠٢١.

ويُوضّح البيان الآتي المساحات المُنزرعة من الحاصلات الزراعية خلال موسمي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠:

	المساحة (بالألف فدان)		المحصول	المساحة (بالألف فدان)	
	موسم ٢٠٢٠/١٩	موسم ٢٠٢١/٢٠		موسم ٢٠٢٠/١٩	موسم ٢٠٢١/٢٠
القمح	١٧	١٧	الفاصوليا البيضاء	٤	٦
الذرة الصفراء	١٧	١٧	البصل	٧	١٥
الشعير	٧	٨	الطماطم	١٠	١٠
البطاطس	٣٢	٤٢	البسلة	٣	٣
بنجر السكر	٢٧	٤٦	الجزر	٤	٣
الفول السوداني	١٠	١٢	الفراولة	-	٣
البطاطا	٥	٥	الموالح والبرتقال	٧	١٠
الإجمالي	١٥٠	١٩٧			

ويُوضّح الشكل رقم (٦/٤) توزيع المساحات الإضافية بحسب مناطق ومشروعات الاستصلاح.

شكل رقم (٦/٤)
التوسّع الأفقي خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)

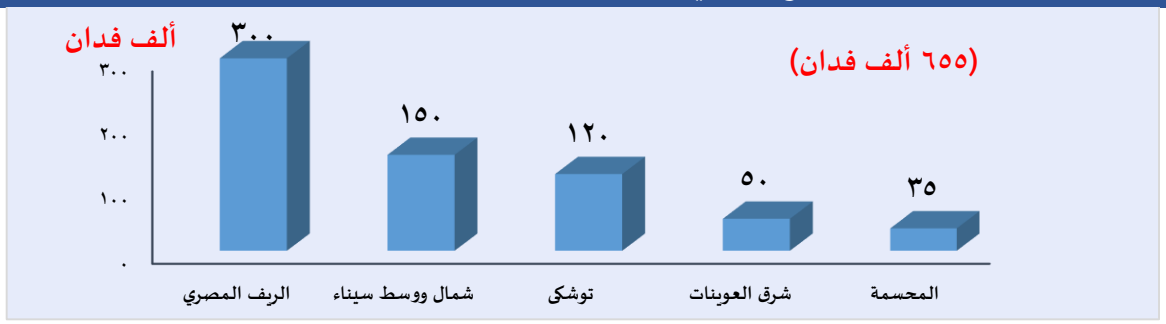

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الرؤية المُوحّدة لتحقيق الأمن الغذائي، ١٨ فبراير ٢٠٢١.

وفي ضوء ما تقدّم، فمن المُقدّر استصلاح واستزراع مساحات إضافية من الأراضي الجديدة في حدود ١٣٠ – ١٣٥ ألف فدان في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١، وذلك كمُتوسط سنوي للمساحات الجديدة المُستهدفة حتى عام ٢٠٢٥، فضلًا عن نحو ١٥٠ ألف فدان في نطاق مشروع مُستقبل مصر والدلتا الجديدة بمحور الضبعة بالصحراء الغربية.

ومن حيث **التراكيب المحصولية** بأراضي التوسّع الأفقي، فمن المُخطط تخصيص ٣٠٪ منها للمحاصيل البُستانية، ٣٠٪ لمحاصيل الحبوب، و٤٠٪ لمحاصيل مُتنوّعة.

وتضُم التراكيب المحصولية القمح (٢٠٠ ألف فدان)، الذرة الصفراء (١٥٠ ألف فدان)، القطن وفول الصويا (٥٠ ألف فدان)، بنجر السكر والشعير والبقوليّات وخُضَر شتوية وأعلاف شتوية (٢٥٥ ألف فدان)، محاصيل زراعية (١٠٠ ألف فدان)، خُضَر صيفية وأعلاف بقولية (١٥٥ ألف فدان)، محاصيل بُستانية (٢٠٠ ألف فدان)، بإجمالي مُساهمة محصولية ١,١١ مليون فدان بكثافة محصولية ١,٨.

وتأسيسًا على ذلك، يُمكن تقدير المساحة المحصوليّة المُناظرة للمساحات الإضافية من الأراضي الجديدة المُخطط استصلاحها بنحو ٢٢٠ ألف فدان في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)، علاوة على نحو ١٥٠ ألف فدان مُخطّط استصلاحها بمنطقة الضبعة بالصحراء الغربيّة.

➢ **برنامج التوسّع الرأسي:**

يهدف برنامج التوسّع الرأسي إلي زيادة إنتاجية الفدان بنسبة تتراوح من ١٥٪ إلى ٢٠٪، وذلك برفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه من خلال الآليّات الآتية:

- استنباط أصناف وهُجُن من المحاصيل عالية الإنتاجية ومُبكّرة النُضج ومُقاومة للإجهادات الحيوية والبيئيّة.
- تطبيق المُمارسات الزراعية الحديثة المُوفّرة لمياه الري.

- التوسّع في الزراعة المحميّة.
- تطوير وتحديث نُظُم الري الحقلي.
- تطوير منظومة الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا الزراعية.
- تقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية، سواء أثناء الحصاد أو ما بعد الحصاد من أعمال نقل وتخزين وتسويق[1].

ووفقًا لإحصاءات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تبلُغ المساحة المحصولية في الوقت الراهن نحو ١٧ مليون فدان، منها ١٢ مليون فدان بالأراضي القديمة بنسبة ٧٠٪، و٥ مليون فدان بالأراضي الجديدة بنسبة ٣٠٪، كما سبق الذكر.

ويُوضّح الجدول رقم (٣/٤) توزيع المساحات المحصولية على الحاصلات الشتوية والصيفية والمُعمّرات في عام ٢٠٢٠.

جدول رقم (٣/٤)

المساحة المحصولية بحسب الحاصلات والمُعمّرات الزراعية عام ٢٠٢٠

(١) المحاصيل الشتوية (٧,٥ مليون فدان)		(٢) المحاصيل الصيفية (٧,٥ مليون فدان)	
القمح	٣,٤	الذرة الشامية والرفيعة	٣,١
البرسيم	١,٥	الأرز	١,٧
بنجر السكر	٠,٦	القطن	٠,٢
خُضَر شتوية	١,٣	خُضَر صيفية	١,٢
أخرى	٠,٧	أعلاف وفول سوداني وأخرى	١,٣
(٣) مُعمّرات (حدائق / نخيل / قصب) (٢ مليون فدان)			

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فبراير ٢٠٢١.

---

(١) على سبيل المثال، شهدت الفترة الأخيرة عددًا من الإجراءات الحكومية التي استهدفت تخفيض نسبة الفاقد من منظومة القمح إلي ١٢,٥٪ من حجم الإنتاج المُقدّر بنحو ٨,٥ – ٩ مليون طن مُقابل ٢٣٪ منذ عشرة أعوام مضت، تعادل ٢ مليون طن.

وقد أفادت دراسات مركز البحوث الزراعية أن ٣٨٪ من الفاقد يرجع لسوء التخزين وسوء العبوّات، ١٥٪ أثناء النقل، ١٢٪ أثناء الحصاد، و ١٢٪ في مرحلتي الغربلة والتعبئة، و٧٪ عند الدراسة، ٧٪ أخرى عند الاستهلاك غير الآدمي، ٣٪ عند الاستهلاك الآدمي. وقد ساهم بناء ٢٥ صومعة حديثة سِعة كل منها ٦٠ ألف طن، بالإضافة إلي إصلاح الشون الترابية واستبدالها بقواعد خرسانية في تقليص نسبة الفاقد جراء سوء التخزين من ٣٨٪ إلي ٣,٨٪ (أي خفض الفاقد بنحو ٦٩٤ ألف طن)، كما انخفض الفاقد بسبب سوء عمليّات النقل بنحو ١٤٠ ألف طن من ١٥٪ إلي ٧٪ مع توفير عبوّات من الجوت، وقيام الجمعيّات بتجميع المحاصيل داخل القرى. وبالمثل، ساهم استخدام آلات الطحن الحديثة في خفض نسبة الفاقد من ١٠٪ إلي ١,٥٪، أي بمقدار ١٧٠ ألف طن، كما تراجع الفاقد بمرحلتي الغربلة والتعبئة من ٨٪ إلي ٤٪ (بما يُعادل ٨٠ ألف طن) مع تحديث الماكينات المُستخدمة في هذه العمليّات، وكذا انخفضت نسبة الفقد في حالة الاستهلاك الآدمي من ٣٪ إلي ٠,٥٪ بسبب تحديث منظومة الخبز وتجديد مُعظم المخابز.

ويُوضّح الشكل رقم (٧/٤) الوضع الراهن للتركيب المحصولي من حيث المساحات والقيمة التقديرية لمجموعات المحاصيل.

شكل رقم (٧/٤)
هيكل التركيب المحصولي بحسب المساحات والقيمة النقدية لمجموعات المحاصيل (٢٠٢٠)

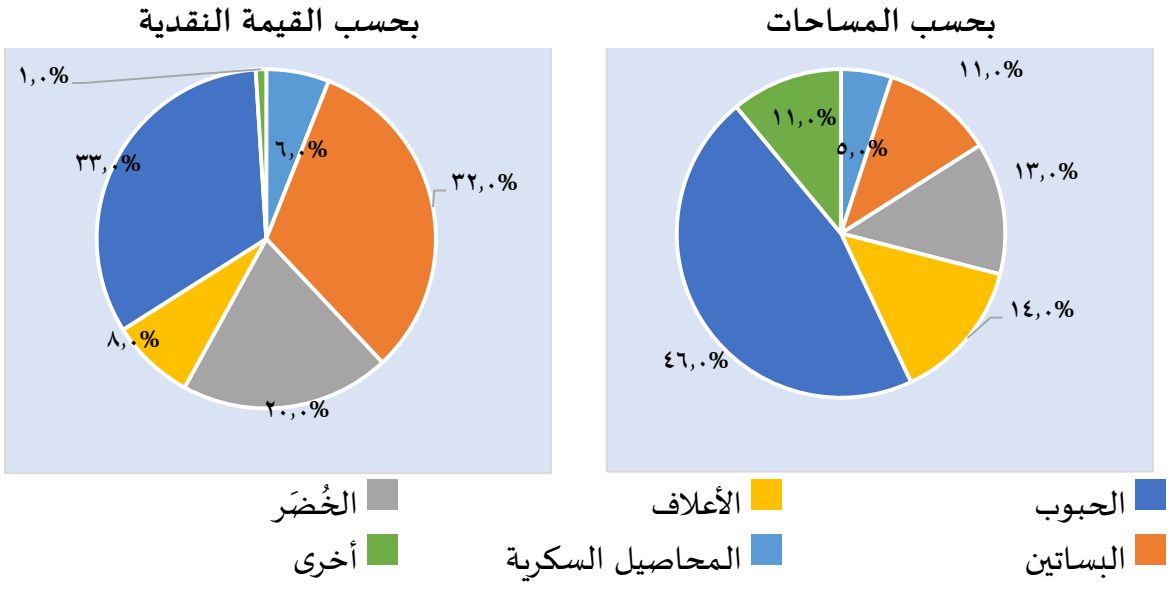

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فبراير ٢٠٢١.

ويُوضّح الجدول رقم (٤/٤) تطوّر المساحات الزراعية والمحصولية على امتداد الفترة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٠).

جدول رقم (٤/٤)
تطوّر المساحات المُنزرعة والمحصولية (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٠)

(مليون فدان)

السنة	المساحة المُنزرعة	المساحة المحصولية	الكثافة المحصولية
٢٠١٣/١٢	٨,٩٥	١٥,٤٩	١,٧٣
٢٠١٤/١٣	٨,٩١	١٥,٦٩	١,٧٢
٢٠١٥/١٤	٩,٠٩	١٥,٦٤	١,٧٢
٢٠١٦/١٥	٩,١	١٥,٨	١,٧٤
٢٠١٧/١٦	٩,١٣	١٦,٠٤	١,٧٦
٢٠٢٠	٩,٤	١٧,٠	١,٨١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مُختلفة، وتقرير الرؤية المُوحّدة لتحقيق الأمن الغذائي، فبراير ٢٠٢١.

وفي ظل البرامج الرامية للنهوض بالإنتاجية الزراعية، من المُتوقّع زيادة المساحة المحصولية في عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ١٧,٥ مليون فدان. وفي هذا السياق، من المُستهدف زيادة إنتاجية بنجر السكر من ٢٢ طن/فدان إلى ٢٥ طن/فدان، وقصب السكر من ٥٠ طن/فدان إلى ٥٢ طن/فدان، والقمح من ١٨ أردب/فدان إلى ٢٠ أردب/فدان، والموالح من ١١,٥ طن/فدان إلى ١٤ طن/فدان.

- **برنامج تحقيق الأمن الغذائي:**
- يُعد توفير الأمن الغذائي من أهم التحديّات الاقتصادية التي تواجه العالم أجمع، المتقدّم والنامي على حد سواء. وتأتي هذه القضية في مُقدّمة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي).
- ويتطلّب إنجاز هذا الهدف العمل على توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي مع استدامة الموارد المتاحة، وطرح مُنتجات عالية الجودة تُوفّر السلامة الصحية، وتكوين مخزون استراتيجي مُناسِب، وتأمين مصادر الاستيراد، ومع إتاحة المُنتجات بأسعار مُناسبة لتكون في مُتناول الجميع، وفي الوقت ذاته، تكفُل عائدًا ملائمًا للمُزارع يكون مُحفّزًا لمزيدٍ من الإنتاج.
- وفي هذا الإطار، يهدف برنامج تحقيق الأمن الغذائي إلي زيادة الإنتاج المحلي من الحاصلات التي تُعاني من قصور في الوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، ومن ثم، تقليل الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية.

وفي واقع الأمر، تُعزي ظاهرة انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المُنتجات الزراعية لعِدّة أسباب، منها الزيادة السكانية الكبيرة التي تُؤدّي إلى تزايُد الطلب على السلع الغذائية بمُعدّلات تفوق مُعدّلات نمو الإنتاج، ومنها أيضًا محدودية الموارد المائية التي تحول دون التوسّع الكبير والسريع في مشاريع الامتداد الأفقي، فضلًا عن انخفاض كفاءة منظومة الري الراهنة. أضِف إلى ذلك، التعديّات المُستمرة على الأراضي الزراعية وتدهور التربة بفعل المُلوّثات، والتفتيت المُستمر في الحيازات الزراعية والتي من شأنها زيادة تكاليف الإنتاج وصعوبة تطبيق الدورة الزراعية، وتعذّر التوسّع في الميكنة الزراعية، وبالتالي ضعف كفاءة استغلال الأراضي الزراعية.

ويُوضّح الجدول رقم (٥/٤) أهم الحاصلات والسلع الزراعية والمُنتجات الحيوانية التي تُعاني من فجوة، وبالتالي من انخفاض نِسَب الاكتفاء الذاتي.

جدول رقم (٥/٤)

أهم المحاصيل / السلع الزراعية التي تُعاني من انخفاض نِسَب الاكتفاء الذاتي عام ٢٠٢٠

المحصول/السلعة	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
القمح	٣٤٠٠	٩١٢٠	١٧٨٨٠	٥١٪
الذرة الصفراء	٨٠٠	٢٥٠٠	١٠٥٠٠	٢٥٪
الفول البلدي	١٢٠	١٨٠	٦٠٠	٣٠٪
العدس	٢	٢	١٠٥	١٪
المحاصيل الزيتيّة فول الصويا / دوّار الشمس / السمسم / الكتان / الزيتون	١٢٢	٦٦	١٨٠٠	٣٪
القطن (بذور زيتية)	١٨٣	١١٠	٣٦٦٦	٣٪
اللحوم الحمراء		٥٢٠	٩٠٠	٥٧٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

القمح:

في ظل التوجّه لزيادة المساحة المُنزرعة بنحو ٣٠٠ ألف فدان (من ٣,٤ مليون إلى ٣,٧ مليون فدان)، مع ترشيد مُتوسط استهلاك الفرد من ١٨٠كجم إلى ١٥٠كجم، ومع زيادة إنتاجية الفدان من ٢,٧ طن إلى ٣ طن، فإنه من المُخطط رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥١٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٦٥٪ عام ٢٠٢٥.

وبناءً على ذلك، يُمكن تقدير التحسّن في نسبة الاكتفاء الذاتي في عام الخطة من ٥٢٪ إلى ٥٣,٧٪.

(مليون طن)	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٢٢/٢١
الإنتاج	٩,٢	١١,١	٩,٥٥
الاستهلاك	١٨	١٧	١٧,٨
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٥١٪	٦٥٪	٥٣,٧٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

الذرة الصفراء[١]:

في ظل استهداف زيادة المساحة المُنزرعة بالذرة الصفراء بنحو ٥٠٠ ألف فدان في عام ٢٠٢٥ من خلال التوسّع في الأراضي الجديدة (١٥٠ ألف فدان)، والمساحات المُستقطعة من الذرة البيضاء ومن المساحات المُخالِفة للأرز (٣٥٠ ألف فدان)، فإنه من المُتوقّع رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الصفراء من ٢٤٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٣٢٪ عام ٢٠٢٥. وفي إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُتوقّع ارتفاع النسبة إلى نحو ٢٥,٧٪.

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٢٢/٢١
المساحة (مليون فدان)	٠,٨	١,٣	٠,٩
مُتوسط الإنتاجية (طن / فدان)	٣,١	٣,٥	٣,٢
إجمالي الإنتاج (مليون طن)	٢,٥	٤,٥٥	٢,٨٨
إجمالي الاستهلاك (مليون طن)	١٠,٥	١٤,٢	١١,٢
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٢٤٪	٣٢٪	٢٥,٧٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

الفول البلدي:

من المُستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي من ٣٠٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٨١٪ عام ٢٠٢٥.

---

(١) يُستخدم نحو ٤٥٥ ألف طن في استخراج زيت الذرة، والجلوكوز، والفركتوز والنشا، بينما يُوجّه الباقي بالكامل كعلف لدواجن التسمين وبيض المائدة.

وفي إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُتوقّع ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٤٢٪ وفقًا للمُؤشّرات الآتية:

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٢٢/٢١
المساحة (ألف فدان)	١٢٠	٣٥٠	١٧٠
مُتوسط الإنتاجية (طن / فدان)	١,٥	١,٥٥	١,٥١
إجمالي الإنتاج (ألف طن)	١٨٠	٥٤٢	٢٥٧
إجمالي الاستهلاك (ألف طن)	٦٠٠	٦٧٠	٦١٤
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٣٠٪	٨٠٪	٤٢٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥). وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

➢ العدس:

من المُستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من العدس من ٢٪ عام ٢٠٢٠، إلى ١٦٪ عام ٢٠٢٥. وفي إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُتوقّع زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٤,٤٪ وفقًا للمُؤشّرات الآتية:

البيان	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٢٢/٢١
المساحة (ألف فدان)	٢	١٥	٤,٦
مُتوسط الإنتاجية (طن / فدان)	١	١,٢	١,٠٤
إجمالي الإنتاج (ألف طن)	٢	١٨	٤,٧٨
إجمالي الاستهلاك (ألف طن)	١٠٨	١١١	١٠٨,٦
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٢٪	١٦٪	٤,٤٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة (٢٠٢٢/٢١).

➢ المحاصيل الزيتيّة

من المُستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتيّة من ٣٪ عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٥ بافتراض تطبيق الزراعة التعاقُدية وتوافُر مصانع الزيوت. وفي إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُتوقّع تحسّن نسبة الاكتفاء الذاتي من ٣٪ إلى ٦٪ [جدول رقم (٦/٤)].

جدول رقم (٦/٤)
نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتيّة

المساحة (ألف فدان)

المحصول (ألف طن)	٢٠٢٠			٢٠٢٥			٢٠٢٢/٢١ الخطة)		
	المساحة	محصول البذور	محصول الزيت (*)	المساحة	محصول البذور	محصول الزيت (*)	المساحة	محصول البذور	محصول الزيت (*)
القطن	١٨٣	١٠٩	-	٤٠٠	٢٤	٤٨	٢٢٦,٤	١٣٥,٢	٢٧
دوّار الشمس	١٧	١٧	٧	١١٠	١١٠	٤٤	٣٥,٦	٣٥,٦	١٤,٤
فول الصويا	٤٠	٥٠	١٠	١٠٠	١٢٥	٢٥	٥٢	٦٥	١٣
الزيتون	٨٠	٢٤٠	٥٠	١٥٠	٤٥٠	٩٠	٩٤	٢٨٢	٥٦,٤
إجمالي	٣٢٠	٤١٦	٦٧	٧٦٠	٩٢٥	٢٠٧	٤٠٨	٥١٧,٨	١١٠,٨
الاستهلاك من الزيوت			١٨٠٠			٢٠٢٥			١٨٤٥
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)			٣٪			١٠٪			٦٪

(*) القطن (٦٠٠كجم)، الزيت (١٢٠ كجم)، دوّار الشمس (١ طن بذور و٤٠٠ كجم زيوت)، فول الصويا (١,٢ طن بذور و٢٤٠ كجم زيوت)، الزيتون (٣ طن بذور، و٦٠٠ كجم زيوت).

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

➢ اللحوم الحمراء:

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ٥٧٪ في عام ٢٠٢٠، ومن المُستهدف تصاعُد هذه النسبة إلى ٦٥٪ عام ٢٠٢٥، بافتراض ثبات النمط الاستهلاكي عند ٩ كجم/فرد، وقد تصل النسبة إلى ٧٢٪ حال تغيير نمط الاستهلاك وخفضه إلى ٨,١ كجم/فرد، أي بنسبة ١٠٪، وهو ما يتحقّق حال زيادة الاعتماد على مصادر أخرى بديلة من البروتين الحيواني، كالدواجن والأسماك.

ووفقًا لما تقدّم، من المُتوقّع أن تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء إلى ما يقارب ٦١٪ في المُتوسط عام ٢٠٢٢/٢١ [جدول رقم (٧/٤)].

جدول رقم (٧/٤)

نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء

(بالألف طن)

البيان	الوضع الراهن ٢٠٢٠	الوضع المُستهدف ٢٠٢٥	خطة عام ٢٠٢٢/٢١
(أ) فرض ثبات النمط الاستهلاكي			
إجمالي الإنتاج	٥٢٠	٦٦٠	٥٤٨
إجمالي الاستهلاك	٩٠٠	١٠١٥	٩٢٣
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٥٧٪	٦٥٪	٥٩,٤٪
(ب) فرض تغيير النمط الاستهلاكي			
إجمالي الاستهلاك	٩٠٠	٩١٥	٩٠٣
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٥٧٪	٧٢٪	٦٠,٧٪

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

وتجدُر الإشارة إلى أن تطوير النمط الاستهلاكي من اللحوم الحمراء لمصادر أخرى للبروتين الحيواني يتوفّر بها فائض إنتاجي سوف يُؤدّي إلى تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي تصِل إلى ١٠٠٪ [جدول رقم (٨/٤)].

جدول رقم (٨/٤)

نسبة الاكتفاء الذاتي من سِلع البروتين الحيواني

البيان	الوضع الراهن ٢٠٢٠	الوضع المُستهدف ٢٠٢٥	خطة عام ٢٠٢٢/٢١
(أ) دجاج التسمين (مليون طائر)			
الإنتاج	١,٢	١,٧	١,٣
الاستهلاك	١,٢٥	١,٤	١,٢٨
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٩٦٪	١٢١٪	١٠٦٪
(ب) بيض المائدة (مليار بيضة)			
الإنتاج	١٣	١٦	١٣,٦
الاستهلاك	١٣	١٣,٦	١٣,١٥
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	١٠٠٪	١١٧,٦٪	١٠٣,٤٪
(ج) الأسماك (مليون طن)			
الإنتاج	١,٩	٢,٦٦	٢,٠٥
الاستهلاك	٢,٣	٢,٨	٢,٤
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٨٢٪	٩٥٪	٨٥,٤٪

البيان	الوضع الراهن ٢٠٢٠	الوضع المُستهدف ٢٠٢٥	خطة عام ٢٠٢٢/٢١
(د) الألبان (مليون طن)			
الإنتاج	٥,٥	٧	٥,٨
الاستهلاك	٥,٥	٦,٢	٥,٦٤
نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	٪١٠٠	٪١١٣	٪١٠٢,٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقديرات خطة ٢٠٢٢/٢١.

➢ برنامج التوسّع في الزراعات المطرية:

يعرض البيان التالي عناصر هذا البرنامج وآليات التنفيذ.

مُكوّنات البرنامج	آليّات التنفيذ
التوسّع في مساحات الشعير للعلف فقط (١٥٠ ألف فدان) والزيتون الزيتي (٣٠ ألف فدان) باستخدام نظام حصاد مياه الأمطار	توفير دعم التقاوي وتوفير الشتلات.
تنمية المراعي الطبيعية في مناطق الساحل الشمالي الغربي لمساحة ٩٠ ألف فدان من المراعي المُتدهورة	إعادة تأهيل المراعي الطبيعية، وتحسين سُلالات الأغنام والماعز والإبل.
التوسّع في تطبيقات حصاد مياه الأمطار في زراعة الفاكهة التي تتحمّل الجفاف في بطون الوديان بالساحل الشمالي الغربي كالزيتون والتين والخُضَر.	تطوير تطبيقات حصاد مياه الأمطار لتوفير الري التكميلي.

ويُعد مشروع "مراعي مصر" في إطار التنمية المُتكاملة والمُستدامة للمراعي والثروة الحيوانية في الصحاري المصرية، من المشروعات القومية الرئيسة التي تستهدف تنمية المراعي التي تُشكّل ثروة طبيعية غير مُستغلّة والبالغ مساحتها نحو ١١ مليون فدان، وكذا تنمية الثروة الحيوانية القائمة على هذه المراعي، علاوة على تبنّي نهج الزراعة المُتكاملة باستخدام المياه الجوفية المالحة لزراعة النباتات والأعلاف عالية المُقاومة للملوحة.

➢ برنامج الزراعة التعاقدية:

تُعد الزراعة التعاقُدية منظومة تسويقية تسمح بالتعاقُد مع المُزارعين على المحصول قبل زراعته، مع تحديد وجهة الشراء والسعر والكمية المُقرّر بيعها، مما يضمن انتظام عمليّات التوريد، وتحقيق عائد مُناسب للمُزارعين، فضلًا عن الربط المُباشر بين المعروض من المُنتجات الزراعية والطلب السوقي عليها.

وتتمثّل أهم المحاصيل التي يجري إنتاجها بنظام الزراعة التعاقُدية في القصب (١١ مليون طن) والقمح (٩٥ مليون طن) وبنجر السكر (٩ مليون طن) والطماطم (٧,٣ مليون طن) والبطاطس (٤,١ مليون طن) والموالح (٣ مليون طن).

ومن المُستهدف زيادة هذه الكميّات بنحو (١٠٪ - ١٥٪) في عام ٢٠٢٢/٢١، مع التنويه باتساع مجال التطبيق ليشمل محاصيل أساسية أخرى، كالقطن والذرة الصفراء والحاصلات الزيتيّة، مثل دوّار الشمس.

ويُشترط لتعظيم العائد من الزراعة التعاقُدية الإعلان المُسبق عن أسعار التعاقُد التي يتم التوريد على أساسها، مع ضمان مُناسبة هذه الأسعار لتشجيع الإقبال على زراعتها، وكذا تيسير حصول

المُزارعين على مُستحقّاتهم كاملة حالة التوريد دون تأخير، هذا بالإضافة إلي تسجيل عقود الزراعة التعاقدية، ووضع نماذج إرشادية للعقود، والتوعية والإرشاد و الترويج لهذه الزراعات.

- **برنامج الصوب الزراعية**

يأتي برنامج التوسّع في إنشاء الصوب الزراعية في إطار المشروع القومي لإنشاء ١٠٠ ألف صوبة، والذي جاء تدشينه في نطاق مشروع استزراع ١,٥ مليون فدان.

ويُسهِم مشروع الصوب الزراعية في تعظيم المردود الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج من المحاصيل، والتقليل من وحدة المساحة المُستغلّة، وتوفير كميّات المياه المُستخدمة، حيث تستهلك الزراعة المحميّة من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من كميّات المياه التي تستهلكها الزراعة التقليدية المكشوفة.

وتُخصّص هذه الصوب لزراعة الطماطم والفلفل والخيار والكنتالوب والباذنجان والبصل الأخضر والكوسة والكرنب الأحمر والخس والفاصوليا والبطيخ، وزهور القطف، وذلك في مناطق غرب المنيا، ومنطقة المراشدة وحلايب وشلاتين وواحة الفرافرة.

وفي إطار هذا المشروع، يُمكن التوسّع بإنشاء نحو ٢٠ ألف صوبة في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

- **برنامج المشروع القومي لإحياء البتلو**

بلغ إجمالي تمويل المشروع نحو ٣,٣ مليار جنيه لتسمين ٢٢٤ ألف رأس ماشية، استفاد منه نحو ٢٠ ألفًا من صغار المربّين. وبلغ عدد الحيوانات التي تم تسمينها خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و ٢٠٢٠/١٩ نحو ٨٨,٥ ألف رأس، وعدد المُستفيدين من القروض المُقدّمة البالغة ١,٢٣ مليار جنيه نحو ٧١٠٠ مُزارع خلال الفترة ذاتها. وفي هذا السياق، تُبرِم وزارة الزراعة تعاقدات مع شركات مُتخصّصة في إنتاج اللحوم وتربية المواشي، مثل التعاقد مع شركة الدلتا لإنتاج اللحوم بنظام الإيجار لمزرعة طاقتها الإنتاجية ٦٠ ألف رأس سنويًا، على مساحة ٤٠ فدانًا، بتكلفة إنشاءات ٣٠ مليون جنيه، وكذا التعاقد مع إحدى جمعيّات المُجتمع المدني لتطوير وتشغيل (٦) مزارع تابعة للوزارة في محافظات دمياط والبحيرة والغربية وبني سويف – بطاقة ٦٠٠٠ رأس من عجول التسمين.

ونظرًا لأهمية هذا المشروع في تنمية الثروة الحيوانية وزيادة دخل المُزارعين، فمن المُستهدف الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج وتدعيمه بإتاحة مزيدٍ من التمويل وتوسعة قاعدة المُستفيدين خلال عام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

- **برنامج رفع الكفاءة التسويقية للألبان:**

يهدف هذا البرنامج إلى إقامة منظومة مُتكاملة من مراكز تجميع الألبان من خلال إنشاء ٧٥ مركزًا جديدًا لتجميع الألبان طبقًا للمُواصفات القياسية والمعايير الدوليّة، فضلًا عن رفع كفاءة ١٣٠ مركزًا قائمًا بالفعل، مما يُعظّم من إنتاج الألبان كمًا ونوعًا، ويسمح بالتوسّع في إقامة الصناعات الغذائية ذات الصلة، فضلًا عن التسويق الجيّد للألبان في القطاع الريفي دون الاعتماد على الوسطاء.

ويتضمّن برنامج التطوير رفع كفاءة مراكز تجميع الألبان، وتوعية وتدريب صِغار المُربين[1]على التقنيّات العلمية التطبيقية الصحيحة، وعلى الأساليب المُثلى لرعاية وتغذية ماشية الألبان، مما يُساهم في توفير سعر مُناسب للألبان، فضلًا عن استقرارها بصورة عادلة على مدار العام.

ويشمل البرنامج توفير الدعم المالي والاستفادة من مُبادرة البنك المركزي للتمويل المُيسّر (بفائدة ٥٪)، بالإضافة إلى الدعم اللوجيستي والفني لمراكز تجميع الألبان على مُستوى الجمهورية، بما يُؤهّل هذه المراكز – بعد تطويرها – للحصول على شهادة الأيزو بالكامل، ورفع كفاءة مُواصفات الألبان القياسية بها، مثل نسبة الدهن باللبن، بحيث لا تقل عن ٣,٥٪ والمواد الصلبة عن ٨,٢٪.

وفي إطار هذا البرنامج، فقد تم بالفعل تطوير نحو ٢٠ مركزًا بمُحافظات القليوبية والمنوفية والبحيرة، كما بدأ تنفيذ الإنشاءات والتجهيزات لإقامة ١٠ مراكز جديدة لتجميع الألبان – تابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – كمرحلة أولى في إطار مشروع إنشاء ٢٠٠ مركز مُتطوّر لتجميع الألبان على مُستوى مُحافظات الجمهورية طبقًا للمواصفات القياسية، مع إعطاء الأولويّة في توطين المراكز في المُحافظات التي تضُم مناطق يتمرّكز فيها صِغار مُربي ماشية اللبن ومُنتجي الألبان، وتفتقر لمراكز تجميع الألبان، مثل مُحافظات الفيوم وكفر الشيخ وسوهاج وأسيوط والمنيا والبحيرة والغربية وجنوب سيناء، ولتُشكّل بذلك نموذجًا يُحتذى به لأصحاب مراكز التجميع.

ومن المُستهدف - في إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١ - مُواصلة تفعيل هذا البرنامج، بإقامة نحو (١٠) مراكز جديدة لتجميع الألبان، فضلًا عن تطوير ورفع كفاءة عددٍ آخر يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مركزًا قائمًا ضمن خطة تطوير ١٣٠ مركزًا.

ولتعزيز فاعليّة مراكز التجميع، يتعيّن العمل على ضمان استدامة إنتاج وتوريد الألبان بالكميّات المُناسبة، الأمر الذي يقتضي بدوره دفع جهود تنمية الثروة الحيوانية، واستيراد الأبقار عالية الإدرار وتعميم التلقيح الاصطناعي على مستوى محافظات الجمهورية.

➢ **برنامج إنتاج التقاوي:**

في إطار جهود التوسّع الأفقي والرأسي، يهدف هذا البرنامج إلي إتاحة التقاوي عالية الجودة وبالكميّات التي تفي باحتياجات التنمية الزراعية من خلال:

- التوسّع في الإنتاج المحلي للتقاوي عالية الجودة كبديل عن الاستيراد.
- استنباط سُلالات جديدة لإنتاج أصناف مُتميّزة والحفاظ على الأصناف المُتداولة والمحلية.
- إنتاج هُجُن خضر تتحمّل الظروف البيئية وتُقاوم الأمراض الفطرية والفيروسية.
- استكمال البنية الأساسيّة لتحديث صناعة التقاوي في مصر.
- التوسّع في إنشاء مزيدٍ من محطات الفحص لتلبية احتياجات المناطق الجديدة.

---

(١) يتم الحصول على ٧٠٪ من الألبان المُتداولة والبالغة نحو ٥,٥ مليون طن من مُربّين صِغار يملكون أقل من ١٠ رؤوس ماشية، مما يصُعب السيطرة عليها وتغذيتها بالطرق السليمة، بينما ٢٠٪ من الألبان تتوفّر من مربّين لديهم من ١٠ حتى ١٠٠ رأس ماشية، و١٠٪ من الألبان ترِد من المزارع الكبيرة.

➢ برامج المُساندة المالية والتسويقية للمُزارعين:

يهدف هذا البرنامج إلي دعم القدرات المالية للمُزارعين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توفير القروض وإتاحتها بشروط مُيسّرة، بالإضافة إلي مُساندة المُزارعين في أوقات الأزمات، والتعثّر المالي، من خلال مُبادرات البنك الزراعي والذي انتقلت تبعيّته من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلي البنك المركزي المصري. ويقوم البنك الزراعي بتمويل أكثر من ٣٥٦ ألف مُزارع بقروض مُيسّرة بفوائد بسيطة ومُتناقصة للمُساهمة في تكاليف مُستلزمات الزراعة، وأكثر من ١٩١ ألف مُنتج في مجالات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية. وقد بلغت قيمة التمويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه. ويجري توفير ٨٠٪ من القروض بفائدة ٥٪ سنويًا مُتناقصة وفقًا لمُبادرات البنك المركزي لدعم القطاع الزراعي(١).

ووفقًا للمُبادرة الصادرة لاحتواء تداعيّات جائحة فيروس كورونا على المُزارعين، تم إسقاط كافة مديونيّات ٣٠٧ ألف مُزارع يبلُغ أصل مديونيّاتهم ٢٥ ألف جنيه فأقل، وإسقاط ٥٠٪ من مديونيّات تتراوح بين ٢٥ ألف و١٠ مليون جنيه لعدد ٢١ ألف عميل بإجمالي ٦,٣ مليار جنيه.

هذا بجانب إطلاق مشروع تعزيز القدرات التسويقية لصغار المُزارعين (برايم)، وهو منصة لتسويق مُنتجاتهم على الإنترنت، وذلك في إطار التحوّل نحو الزراعة الرقميّة. وفي هذا الإطار، تم تأسيس عددٍ من اللجان التسويقية (٢٣٨ لجنة)، وكذلك تأسيس عددٍ من الجمعيّات التعاونيّة (٢٠٠ جمعيّة) بغرض تطوير منظومة زراعية تعتمد على الزراعات التعاقدية والتجميعية والعضوية في نطاق محافظات المشروع.

ومن مُستهدفات هذا البرنامج أيضًا إعادة هيكلة التعاونيّات ودراسة قانون التعاونيّات رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمُعدّل عام ١٩٨١، على النحو الذي يُعظّم استفادة المُزارع من الخدمات التي تُقدّمها الجمعيّات الزراعية، وعلى رأسها الإرشاد والتسويق الزراعي، وتوفير مُستلزمات الإنتاج الزراعي ومُدخلاته كالأسمدة والتقاوي المُحسّنة والمُبيدات ومُكافحة الآفات ... إلخ.

➢ برنامج الاستزراع السمكي

يأتي إنتاج المزارع السمكية في المرتبة الأولى بنسبة ٨٠٪ من جُملة الإنتاج السمكي، وتليها البُحيرات بنسبة ١٠٪، ثم أسماك المياه البحرية بنسبة ٦٪، وأخيرًا المياه العذبة بنسبة ٤٪(٢).

وقد كان للمزارع السمكية الريادة في تنامي الإنتاج السمكي في مصر، والذي شهِد طفرة في الأعوام الأخيرة، وحقّق زيادة تُقارِب ٤٠٠ ألف طن (من ١,٥ مليون طن عام ٢٠١٥ إلى ١,٩ مليون طن عام ٢٠٢٠)، مما جعل مصر تحتل المركز الأول في الاستزراع السمكي بأفريقيا، والمركز الثاني عالميًا في إنتاج أسماك البُلطي.

---

(١) حصُل البنك الزراعي على ودائع مُساندة بقيمة ٢٠ مليار جنيه، عزّزت من قُدرته على الإقراض والمُشاركة في المُبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمُتوسطة.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الإنتاج السمكي.

وتحتل المزارع السمكية أهمية خاصة للاعتبارات الآتية:

- تُعد المزارع السمكية أكبر مصدر للإمدادات الذاتية من الأسماك في مصر، حيث تُساهم بنحو ١,٥٢ مليون طن من إجمالي ١,٩ مليون طن، أي بنسبة ٨٠٪ كما سبق الذكر.
- يبلغ نصيب الفرد سنويًا من الإنتاج المحلي للأسماك من المزارع بنحو ١٥,٩ كجم مُقابل متوسط عام من كافة المصادر قدره ١٩,٦ كجم، أي بما يُمثّل نحو ٨٢٪ من إجمالي الاستهلاك.
- تشكّل المزارع السمكية مصدرًا للبروتين الحيواني – ويُعد إنتاجها بديلًا للحوم والدواجن، وتلعب المزارع السمكية دورًا هامًا في ضبط الأسعار، وخاصة، في الأسواق الشعبيّة لأسماك البلطي.
- تُقدّر الاستثمارات في المزارع السمكية بنحو ٦٠ مليار جنيه طبقًا لأسعار ٢٠١٨[١]، بخلاف الاستثمار في الأحواض السمكية والصناعات المُعاونة، مثل المُفرّخات ومصانع الأعلاف والتسهيلات التسويقية.
- يُوفّر قطاع الاستزراع السمكي حوالي ١٥٠ ألف فرصة عمل في سلسلة القيمة.
- يُعظّم الاستزراع السمكي العائد من الموارد عن طريق استغلال المياه الضحلة ومياه الصرف الصحي والزراعي بعد مُعالجتها في تربية الأسماك.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُواصلة التوسّع في مشروعات الاستزراع السمكي على غِرار مشروع المزارع السمكية ببركة غليون بكفر الشيخ المُنتجة لأسماك البلطي والبوري والدنيس والقاروص واللوت والجمبري، ومشروع الفيروز بشرق التفريعة ببورسعيد، والذي يستهدف إنتاج ١٣ ألف طن سنويًا في مرحلته الأولى[٢]. ومشروع الاستزراع السمكي حول محور تنمية قناة السويس الجديدة، ومشروع المزارع السمكية بواحتي الداخلة والخارجة بمحافظة الوادي الجديد. وكذا، مشروعات الاستزراع في الأقفاص العائمة، والاستزراع السمكي في المُنخفضات والأحواض التُرابية بالساحل الشمالي الغربي، وحول محور قناة السويس، وإنشاء الأقفاص البحرية بشمال سيناء، والتوسّع في إنشاء المُفرّخات البحرية لإنتاج الزرّيعة، وإنشاء مزارع بحرية على ساحلي البحر المُتوسط والبحر الأحمر، مع إعادة صلاحيّة الملّاحات لرفع إنتاجيّتها.

وسوف تُسهِم هذه المشروعات - خلال عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ - في زيادة الإنتاج السمكي بما يسمح برفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك من ٨٢٪ عام ٢٠٢٠ إلى ما يربو على ٨٥٪، كما سبق الذكر، ويُسهِم بالتالي في تغطية جانبٍ من البروتين الحيواني المُستهلك، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية لاستخدامه

---

(١) د. أحمد برانيه، الاستزراع السمكي في مصر، أوراق وسياسات في التخطيط والتنمية المُستدامة، الإصدار رقم (١٩) ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي.

(٢) يقع مشروع مشروع الفيروز على مساحة ٢٦ ألف فدان؛ منها ١٠ آلاف فدان للصيد الحر، و١٦ ألف فدان للاستزراع السمكي، وتم افتتاح المرحلة الأولى على مساحة (٥) آلاف فدان، ويقع في نطاق المشروع ملّاحة بورفؤاد، وقد تم تطويرها وتعميقها لتكون صالحة للصيد الحُر، كما يضُم المشروع إقامة ١٠٠ مُنخفض بحري بجوار الملّاحة.

أحدث أساليب التكنولوجيا، وإنتاج أصناف عالية الجودة، بمُواصفات عالمية، مثل أسماك القاروص والدنيس، فضلًا عن الحِفاظ على استقرار الأسعار في ظل ضعف الإنتاجية بالبحار والبُحيرات الطبيعية.

➢ **برنامج تنمية الصادرات الزراعية**

وبوجه عام، تتمتع سلع زراعية عديدة بمزايا تنافسية تمكّنها من النفاذ لأسواق شتى، وبخاصة الفاكهة والخضروات.

تستهدف الخطة زيادة الصادرات من المُنتجات الزراعية من (٥) مليون طن عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ٥,٢٥ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١، وصولًا إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٢٥، وبما يسمح بزيادة مُتحصّلات التصدير من نحو ٢,٥ مليار دولار في الوضع الحالي إلى ما يُجاوز ٣,٢ مليار دولار في عام الخطة، كما سبق الذكر.

ويتأتّى ذلك من خلال التوسّع في تصدير الحاصلات ذات الفائض الإنتاجي والتي تحظى بميزة تنافسيّة في الأسواق الدوليّة [جدول رقم (٩/٤)]، ومنها:

- الحاصلات البستانية ذات الفائض التصديري، أي التي تربو نِسَب الاكتفاء الذاتي لها عن ١٠٠٪، مثل الخُضر (الكوسة / الفلفل / الفاصوليا) والبصل والثوم والموالح، مع تصنيع وتخزين فائض الخُضَر غير التصديرية وزراعات الزيتون لتأمين الغذاء في أوقات الأزمات وتقلّبات الأسعار، وخاصة في الفترات بين العروات، وبالتوسّع في المساحات المُنزرعة والبالغة نحو ٣٠٠ ألف فدان، بإضافة ٤٠ ألف فدان، واستكمال زراعة مليون شجرة.
- أصناف النخيل المطلوبة في الأسواق الخارجية، مثل البارحي والمجدول، والتوسّع في زراعتها بمُحافظة الوادي الجديد ومُحافظة مطروح ومُحافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء.
- التوسّع في الزراعات العضوية، وخاصة بعد صدور قانون الزراعة العضوية ولائحته التنفيذية[١].
- إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصديرية، مثل الكينوا والكاسافا، في المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان.
- التوسّع في تصدير الأسماك عالية القيمة كالدنيس والقاروص إلى دول الاتحاد الأوروبي وبعض دول شرق آسيا.

ويُعزّز من جهود تنشيط الصادرات الزراعية التوجّه نحو فتح أسواق جديدة غير تقليدية لتصدير العِنَب والموالح والثوم إلى دول جنوب شرق آسيا وإلى كندا ودول أمريكا اللاتينية، وإيجاد منافذ للمُنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية[٢]، مع تفعيل الاتفاقيّات التجارية بالمنطقة العربية والقارة الإفريقية،

---

(١) يشترط الاتحاد الأوروبي لنفاذ الصادرات الزراعية لأسواق دول الاتحاد، والتَمتُّع بالمزايا التفضيلية استصدار تشريعات الزراعة العضوية في الدول المُصدرة، والالتزام بالاشتراطات والضوابط المُحدّدة بلائحته التنفيذية.

(٢) يجري حاليًا التعامُل مع ١٣٨ سوقًا خارجيًا، ومن المُستهدف بلوغ العدد – وفقًا لتقديرات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – إلى ١٥٨ سوقًا بحلول عام ٢٠٢٥.

هذا بالإضافة إلى التوسّع في الزراعات العضوية صديقة البيئة وفي إقامة الصوب الزراعية كما سبق الذِكر.

وتطوير أسطول النقل البحري، وتوفير سُفُن سريعة تعمل على خطوط ملاحيّة مُنتظمة لنقل الصادرات الزراعيّة إلى بعض الأسواق الرئيسة، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تيسير إجراءات الشحن والتفريغ والتخليص الجُمركي بالموانئ المصرية ودعم تكاليف الشحن والخطوط الملاحية.

جدول رقم (٩/٤)
أهم المحاصيل والسلع الزراعية التصديرية

المحصول / السلعة	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	الفائض التصديري (ألف طن)
الفاكهة	١١٠٠	١٠٧٠٠	٨٧٠٠	١٠٠	٢١٠٠
التمور	٢٣٠	١٧٠٠	١٦٥٥	١٠٠	٤٥
زيوت المائدة	٣٠٠	٨٠٠	٦٦٠	١٠٠	١٤٠
الخُضَر	٢٥٠٠	٢٥٥٠٠	٢٤٤٠٠	١٠٠	١١٠٠
البصل	٢٠٠	٤٠٠٠	٣٤٢٠	١٠٠	٥٨٠
الثوم	٩٠	٧٠٠	٦٧٠	١٠٠	٣٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الرؤية المُوحّدة لتحقيق الأمن الغذائي، ١٨ فبراير ٢٠٢٠.

➢ **برنامج تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها:**

تُقدّر جملة الموارد المائية بحوالي ٦٤,٤ مليار متر مكعب سنويًا، تأتي من مصادر تقليديّة وغير تقليديّة [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)
مصادر الموارد المائية في مصر

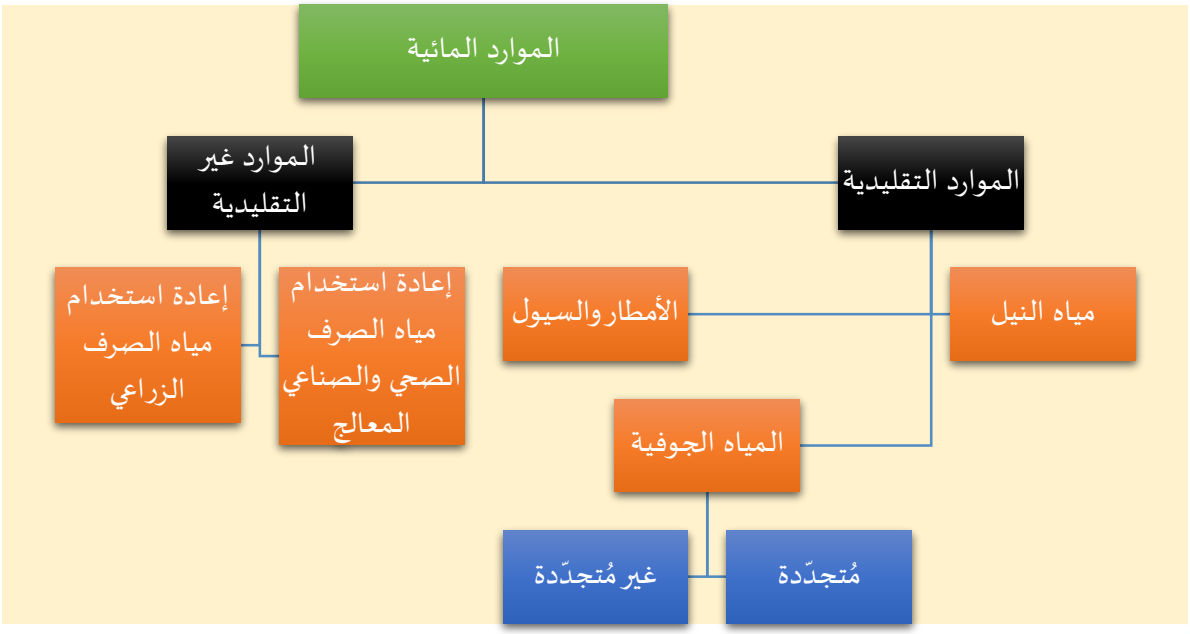

وتبلغ الموارد المائية من نهر النيل حوالي ٥٥,٥ مليار م٣/ سنة، ومياه الأمطار والسيول نحو ١,٣ مليار م٣/ سنة، والمياه الجوفية (المُتجدّدة وغير المُتجدّدة) نحو ٧,٥ مليار م٣/ سنة، وتحلية مياه البحر حوالي ١٠٠ مليون م٣/ سنة. ويستهلك قطاع الزراعة وحده نحو ٦٣,٢٥ مليار م٣/ سنة.

ونظرًا لمحدودية الموارد المائية وتنامي الحاجة للتوسّع الأفقي والرأسي في الزراعة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان ومُتطلّبات القطاعات التنموية الأخرى، ترتكز استراتيجيّة التنمية والترشيد للموارد المائية، على أربعة محاور رئيسة وردت بصورة تفصيلية في خطة التنمية مُتوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، مُتوافقة وأهداف التنمية المُستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وتتمثّل هذه المحاور في الآتي:

(أ) تنمية الموارد المائية، من خلال:

- تعزيز إمكانات استخدام المياه الجوفية والخزّان النيلي.
- تنمية المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء.
- استغلال المياه الجوفية شبه المالحة في أغراض استصلاح الأراضي الجديدة والاستزراع السمكي.
- التوسّع في مشروعات تخزين مياه الأمطار والسيول مشروعات تحلية المياه في المناطق الساحلية.
- تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد بأعالي النيل.
- دعم تنفيذ المشروعات التنموية مع دول الحوض في إطار تعاوني يُحقّق المنافع المُشتركة لكافة الأطراف.

(ب) ترشيد استخدامات مياه الري، من خلال:

- الحد من محاصيل شديدة الاستخدام للمياه، وفي مقدّمتها الأرز وقصب السكر.
- استنباط سُلالات بأصناف جديدة مُبكّرة النُضج وموفّرة للمياه.
- تعديل التركيب المحصولي.
- تحسين نُظُم الري السطحي في الأراضي القديمة.
- التوسّع في نُظُم الري الحديث في الأراضي الجديدة.
- تفعيل نُظُم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
- التطبيق الفاعل لبرامج ترشيد استخدامات المياه.

(ج) تحسين نوعية المياه، من خلال:

- خفض أحمال الملوّثات التي تصل للمجاري المائية والشواطئ والبُحيرات.

- تفعيل العقوبات في حالة تلويث المياه والتعديّات على المجاري المائية.
- تحسين جودة شبكات الري والصرف العام والصرف المُغطى.
- التوسّع في أعمال التغطية للترع والمصارف للحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، ولضمان وصول المياه لنهايات الترع بالقدر الكافي وفي التوقيت المُناسب.

(د) تهيئة البنية الملائمة للإدارة المائية المُتكاملة، من خلال:

- تحديث ومُراجعة الأُطُر التشريعية والمؤسسيّة.
- دعم القدرات المهنية في مجال الإدارة المُتكاملة للموارد المائية.
- توجيه البحث العلمي في مجالات تنمية وترشيد المياه والحفاظ على نوعيّاتها، واستخدام التقنيّات الحديثة.
- تطوير منظومة المعلومات النوعيّة ونُظُم المعلومات الجغرافية والبحث في مجال تقنيّات تحلية المياه في الطاقة المتجدّدة.
- تنمية الوعي المُجتمعي بخصوص الأمن المائي للجميع.

وفي إطار، استهداف ترشيد استخدامات المياه، تضمّن البرنامج متوسط المدى الآتي:

- تنفيذ مشروع الري الحقلي بإجمالي مساحة ٢٤٠ ألف فدان بواقع ٦٠ ألف فدان سنويًا، في محافظات كفر الشيخ والبحيرة والشرقية والدقهلية وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر بغرض رفع كفاءة الري الحقلي من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ في مساحة ٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠٢٢، وذلك من خلال التحكُم في فتحات الري وتبطين المراوي والمساقي ومداخل الفتحات، مما يُسهِم في تحقيق وفر قدره حوالي ١٥٪ - ٢٠٪ من مياه الري.
- حظر استخدام نظام الري السطحي أو الري بالغمر في الأراضي الحديثة.
- التحوّل التدريجي لنظام ري حدائق الفاكهة بالأراضي القديمة بالوادي والدلتا (حوالي ٧٠٠ ألف فدان) من الري السطحي إلى نُظُم الري الحديث (الري بالتنقيط).
- التوسّع في تحلية المياه الجوفية لاستخدامها في الري.
- التوسّع في إنشاء مجالس المياه واتحاد المُستخدمين للحفاظ على المياه من الإسراف والتلوّث وضمان وصول المياه بكميات مناسبة وجودة ملائمة لنهايات الترع.
- تسوية الأرض بالليزر للحصول على الميل المُناسب للأرض، ويُمكن أن يوفّر ذلك بين ١٥٪ و٢٠٪ من الاحتياجات المائية للمحصول.
- تغيير نمط الزراعة في بعض المحاصيل لتحقيق الاستخدام الكفء لمياه الري، مثل زراعة البرسيم بالطريقة الجافة بدلًا من الطريقة الحالية مما يُوفّر حوالي ٣٣٠ – ٤٢٠ م^{3}/فدان.

- استخدام نظام الري التبادلي لخطوط الزراعة، بحيث يتم ري نصف عدد الخطوط، وري النصف الآخر عن طريق الرشح أو النشع، وهو ما يُمكن أن يُوفّر نحو ٢٠٪ من الاحتياجات المائية للمحصول.

- تقييد المساحات المُنزرعة بالمحاصيل شرِهة الاستخدام للمياه، وخاصة الأرز بتقليص المساحة تدريجيًا (من ١,٣ مليون فدان عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧٢٤ ألف فدان عام ٢٠١٩/١٨ وتثبيتها على ذلك في الأعوام اللاحقة من الخطة)، علاوة على استنباط أصناف مُبكّرة النُضج، والأرز الهجين، مما يُوفّر ٢٣٠٠ متر مكعب من المياه للفدان بنسبة وفر٣٥٪، وكذلك الأصناف قصيرة العُمر من الذرة والقمح والفول البلدي مما يوفّر في مجموعه نحو ٢,٨ مليار متر مُكعّب/سنة من المياه. هذا بالإضافة إلى زراعة القمح والفول البلدي على مصاطب، مما يؤدي إلى توفير حوالي ٢٠٪ من الاستهلاك المائي الكلي، فضلًا عن توفير مُعدّل التقاوي المُستخدمة، وزيادة كفاءة استخدام الأسمدة، وخاصة السماد الأزوتي، وزيادة التفريع وحجم السنابل (في حالة القمح).

- التوسّع في زراعة المحاصيل ذات المُقنّنات المائية القليلة والتي تتحمّل ظروف الجفاف وملوحة التربة والحرارة العالية في المناطق الصحراوية، مع توفّر إمكانيّات التصدير للأسواق الخارجية، مثل زراعات الشعير والخضر والزيتون والتين والنخيل والمحاصيل الزيتيّة والنباتات الطبية والعطرية التي تجود زراعتها بالأراضي الصحراوية وتتسم بارتفاع إنتاجيّتها، وكذلك التوجّه نحو زراعة نباتات مُستحدثة تعتمد على موارد مائية غير مُستغلة، مثل زراعة "الهوهوبا" و"الجاتروفا" على مياه الصرف الصحي، ونبات "الكينوا" على الندى.

<u>إنجازات الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠)</u>

(أ) <u>في مجال تنمية الموارد المائية:</u>

- تحقيق وفر مائي قدره ٢,٢ مليار م^{٣} من خلال تقليل الفاقد من المحاصيل في مراحل منظومة التسويق بنسبة ٥٠٪.

- حفر ١٠٨ بئرًا بمحافظات قنا وأسوان جنوب سيناء والوادي الجديد، منهم ٦٣ بئرًا خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩، كما تم إحلال وتجديد ٥٢ بئرًا بمحافظات المنوفية والغربية والقليوبية والجيزة والشرقية، بهدف تحسين حالة الري بالمناطق المُتعبة بنهايات الترع وخفض منسوب المياه السطحية لتحسين نوعيّة التربة بالوادي والدلتا وتحقيق التنمية بالمناطق الصحراوية.

- تطوير وتنمية ٦,٢٢ كم على طول مجرى نهر النيل، بالإضافة إلي إزالة عدد ٢٣,٧ ألف حالة تعدٍ على طول مجرى نهر النيل في ١٦ محافظة، وإزالة ما يقرُب من ٦٤٪ من حالات التعدّي خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩.

- تطوير وحفر عدد ١٥٥ خزّانًا أرضيًا بمحافظة مطروح، منهم ١٠٥ خزّانًا عام ٢٠٢٠/١٩.

- زيادة الطاقة الاستيعابية لخزّانات مياه الأمطار إلي ٢٢ مليار م^{٣}، بإضافة ١٠ مليون م^{٣} خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩ للاستفادة من مياه السيول والأمطار في خلق مجتمعات عمرانية جديدة بمناطق جنوب سيناء والبحر الأحمر.

- إنشاء ٨٤ سدًا للإعاقة وبحيرات صناعية بمحافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء وأسيوط وأسوان وبني سويف بهدف اسيتعاب مياه السيول، وإنشاء عدد ٢٢ مخر سيل، وذلك لخفض الطاقة التدميرية لمياه السيول وحماية الأرواح والممتلكات بتلك المحافظات، وإجراء صيانة وتطهير مخرّات السيول والترع بمحافظات أسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم والجيزة.
- إنشاء وإحلال وتجديد ٢٢٣٩ منشأة من المنشآت المائية الهامة (قناطر/ سحّارات/ كباري/ محطات)، وتحويل ٦٠ بئرًا من العمل بالسولار إلي العمل بخلايا الطاقة الشمسية بالوادي الجديد والواحات البحرية.
- تأهيل وتبطين ٣٢٠,٢ كم من المجاري المائية بمحافظات الشرقية والفيوم والمنيا والإسكندرية والدقهلية وكفر الشيخ والغربية والإسماعيلية والبحيرة وبني سويف وأسيوط.
- زراعة ٤٥٠ ألف فدان بالظهير الصحراوي بالاعتماد على المياه الجوفية المُضافة، وذلك في محافظات (المنيا – البحيرة – الوادي الجديد – شبه جزيرة سيناء).
- البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تأهيل الترع المتعبة بطول ٣٠٠ كم بكافة محافظات الجمهورية.

(ب)<u>في مجال ترشيد وتدبير الاحتياجات المائية:</u>

في إطار المُشاركة بين وزارات الموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي والإسكان والمرافق، يجري تنفيذ الآتي:

- توفير ٣٩٢ مليون متر مُكعّب من المياه عن طريق إحلال وتجديد بوّابات الري المُتهالكة منها ١٥٠ مليون متر^{٣} خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩ بجميع المحافظات.
- تحسين وتسوية التربة بالليزر لنحو ١٧٦,٥ ألف فدان، مما وفّر نحو ١٨١ مليون متر مُكعّب مياه، وتطهير ١٣,١ كم من المجاري المائية.
- تطوير ٥,٦ مليون فدان بعمليّات مُختلفة ساهم في تحقيق وفر قدره ٣,٣ مليار م^{٣} مياه.

(ج) <u>في مجال رفع كفاءة البنية التحتيّة للري:</u>

- إنشاء وإحلال شبكات الصرف المُغطى لزمام يقدّر بنحو ١٣٦ ألف فدان، منهم ٦٥ ألف فدان في عام ٢٠٢٠/١٩.

(د) <u>في مجال حماية السواحل والمنشآت:</u>

- تنفيذ أعمال حماية الشواطئ بطول ٣٠,١ كم، وذلك بمحافظات الإسكندرية والبحيرة ودمياط وبورسعيد وكفر الشيخ ومطروح، بهدف إيقاف تراجُع خط الشاطئ والحفاظ على الأراضي الزراعية والاستثمارات القائمة على السواحل، والمحافظة على سلامة واستقرار الكتلة السكنية.
- اكتساب أراضي بمساحة ٣٤٣ ألف م^{٢}، منهم حوالي ١٠٠ ألف م^{٢} أراضي مُكتسبة خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩، وذلك بمحافظات الإسكندرية، والبحيرة، وكفر الشيخ وبورسعيد، ودمياط، ومطروح، وجنوب سيناء.

- إزالة الإطماءات من السدود والبحيرات في محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومحافظات الصعيد.

مشروعات ذات أولويّة وأهميّة استراتيجيّة:

مشروع تأهيل وتبطين الترع:

يهدف هذا المشروع القومي إلي رفع كفاءة منظومة إدارة وتوزيع المياه مما يُحقّق وفرًا مائيًا قدره حوالي ٥ مليار متر مكعب من خلال تأهيل وتبطين ترع بأطوال إجمالية حوالي ٢٠٠٠٠ كم في مُختلف محافظات الجمهورية بتكلفة ٨٠ مليار جنيه مُخطّط نهوها بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٣.

وحتى نهاية يونيو ٢٠٢١، تم تأهيل وتبطين ترع بأطوال تربو على ألفي كيلو متر (وتحديدًا ٢٠٣٨ كم) بتكلفة تصل إلى ٦,٨ مليار جنيه في ٢٠ محافظة [شكل رقم (٩/٤)]. وفي عام ٢٠٢٢/٢١، من المُستهدف تأهيل وتبطين ترع بأطوال ٦٠٠٠ كم، وبتكلفة مُعتمدة بخطّة العام المالي ذاته ١٢,١ مليار جنيه. (ومُستهدف تأهيل وتبطين ترع بأطوال ٦٠٠٠ كم حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠، وكذا ٦٠٠٠ كم حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ ليصل إجمالي المُستهدف بالمشروع بخطة الدولة إلى ٢٠ ألف كيلو متر).

شكل رقم (٩/٤)

التوزيع الجغرافي لمنُفّذات مشروع تأهيل وتبطين الترع

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

مشروع منظومة الري الحديث:

تهدف هذه المنظومة إلي الاستفادة القصوى من وحدتي الأرض والمياه، وترشيد استخدام مياه الري ورفع كفاءة نظم الري الحقلي وزيادة الإنتاجية الزراعية من ١٠٪ إلي ٢٠٪ من خلال تطوير وتحديث نظم الري وتطبيق المُمارسات الزراعية المُوفّرة للمياه، وتنفيذ تطوير وتحديث منظومة الري بالأراضي الزراعية (٤ مليون فدان) والتحوّل من الري بالغمر إلي الري الحديث.

وعلى مُستوى الأراضي الزراعية القديمة، من المُستهدف تطبيق منظومة الري الحديث في مساحة ١,٤ مليون فدان في صورة حيازات صغيرة (أقل من فدان) لنحو ٣,٤ مليون حائز بالتحوّل من الري بالغمر إلى الري الحديث، بتكلفة تقديريّة حوالي ١٨ مليار جنيه.

وعلى مُستوى الأراضي الجديدة، تضُم المرحلة الأولى من المنظومة – والمُخطّط نهوها في ٢٠٢١/٦/٣٠ – تحديث الري في مساحة مليون فدان في الأراضي الجديدة التي تُروى بالغمر، وقد تم حصرها وتوزيعها بين وزارتي الموارد المائية والري (٥١٦ ألف فدان) في محافظات الإسكندرية وشمال سيناء وسيوة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسوان، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٥٠٤ ألف فدان) في محافظات المنيا وبني سويف والجيزة (الواحات البحرية) وقنا والإسماعيلية والسويس والشرقية والوادي الجديد. وحتى ١٥ فبراير ٢٠٢١، تم تحديث منظومة الري في ٤١٥ ألف فدان بواقع ٢٠١ ألف فدان في المساحات المُخصّصة لوزارة الموارد المائية والري، و٢١٤ ألف فدان في تلك المُخصّصة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وعلى ذلك، فإنه – خلال خطة عام ٢٠٢٢/٢١ – من المُستهدف استكمال تحديث منظومة الري للأراضي الجديدة لباقي مساحات المليون فدان (المرحلة الأولى) والدخول في المرحلة الثانية من المنظومة والتي تستهدف تطوير وتحديث الري بالأراضي القديمة في الوادي والدلتا في مساحة تُناهِز ٣,٧ مليون فدان[١].

<u>استثمارات مشروعات الزراعة والري</u>

تشمل الاستثمارات تنفيذ عددٍ من المشروعات، منها:

- إنشاء محطة غربلة بمحافظة سوهاج في إطار مشروع تحسين وتعزيز إنتاج التقاوي الحكومية.
- مشروع تطوير الري الحقلي لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية.
- إنشاء (٦) تجمّعات زراعية في إطار مشروع إنشاء (١٣) تجمّعًا وتوفير المياه لاستصلاح واستزراع ٥,٥ ألف فدان بشمال وجنوب سيناء، وإضافة مساحات جديدة (حوالي ١٤ ألف فدان).
- استكمال المشروع الخدمي للتغذية المدرسيّة بهدف توفير غذاء صحي مناسب للتلاميذ وتهيئة فرص عمل في ١٥ مصنعًا في ١٣ محافظة.
- استكمال تنمية حلايب وشلاتين بهدف إنتاج ١٠٠ طن خُضر، ٣٠ طنًا لحوم دواجن، ٤٠٠ ألف بيضة، ٢٥ طنًا من الأسماك.
- استكمال تطوير وتنمية الموارد الطبيعية لسد الفجوة المائية بمحافظة مطروح (باستخدام أسلوب المُشاركة مع المُجتمعات المحلية).
- مشروع ترشيد استخدام المياه في الأنشطة الزراعية بغرب غرب المنيا.
- استكمال مشروع التعداد الزراعي ومشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية لبناء قاعدة بيانات مُتكاملة (كارت الفلاح) [إطار رقم (٢)].
- مشاريع تطوير البنية الأساسية للبحيرات وتطوير البحيرات الشمالية.

---

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، منظومة الري الحديث ١٨ فبراير ٢٠٢١.

- تطوير محطات الخدمة الآلية بمحافظات سوهاج وأسوان والأقصر وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية.
- مشروع تحديث المعامل والمحطات البحثية.
- مشروع تعزيز المواءمة في البيئات الصحراوية Pride بمطروح.
- مشروع التحوّل الرقمي للهيئة العامة لصندوق المُوازنة الزراعية
- استكمال إنشاء مزارع مشتركة مع الدول الأفريقية.
- تدعيم مشاريع الاستزراع السمكي البحري بمحافظتي بورسعيد والإسكندرية، واستكمال تطوير محطات الحجر الزراعي بهدف الرقابة على الصادرات والواردات لمنع تسرب الآفات الضارة.
- تطوير استخدام اللقاحات والأمصال لزيادة مُعدّلات الإنتاج.
- تحديث وتحسين سلالات القطن بالتوسّع في زراعته في مناطق خارج الدلتا، مثل الفرافرة وغرب غرب المنيا، وزيادة إنتاجية الفدان، وإضافة أصناف جديدة مُوفّرة للماء بنسبة ١٥٪.
- تدعيم أسطول الصيد بالمعدات الثقيلة وإعادة تأهيل ملاحة بورفؤاد لزيادة إنتاجية أسماك التصدير الفاخرة.

إطار رقم (٢)
مشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية "كارت الفلاح"

الأهداف:

- توفير قاعدة بيانات قوميّة مُدقّقة بكافة حيازات الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية لبناء منظومة حديثة ومُتطوّرة للزراعة.
- تقنين أوضاع واضعي اليد.
- تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكيّة.

المزايا:

- حصر وميكنة المساحات والمحاصيل المُنزرعة في المواسم الزراعية المُختلفة.
- إتاحة التقارير لدعم اتخاذ القرار، والتقارير الرقابيّة والإحصائيّة عن المساحات المُنزرعة من كل محصول على مُستوى الدولة.
- الاستفادة من المنظومة في وضع السياسات الزراعية ومُتابعة تنفيذها.
- تدقيق الحيازات – من خلال إصدار البطاقة الذكيّة – والقضاء على الحيازات الوهميّة.
- تطوير أسلوب الرقابة والإدارة في كافة الإدارات الزراعية ومديريّات الزراعة.
- التحكّم والرقابة على عمليّات صرف الدعم للمُزارعين.
- إتاحة صرف مُستلزمات الإنتاج – من خلال "كارت الفلاح".
- التعرّف الدقيق على الفئات الاجتماعيّة المُستحقة للدعم النقدي وضمان وصوله لمُستحقيه.
- زيادة الكفاءة التشغيليّة وسُرعة تداول البيانات وتطوير مهارات العاملين.

الأنشطة

- استكمال تسجيل بيانات الحائزين واستيفاء الاستمارات الخاصة تمهيدًا لإصدار كارت الفلاح، مع التحديث المُستمر للبيانات.
- الإعداد لتسليم "الكارت" للمُزارعين الذين تم تسجيل بياناتهم على المنظومة الإلكترونيّة بعد المُراجعة والتدقيق للبيانات.
- تكملة أعمال مُطابقة الأحواض بالجمعيّات بالتعاون مع مُمثّلي الهيئة المصريّة للمساحة.
- إتمام أعمال الحصر لموسمي الزراعة.
- إتمام أعمال الرفع المساحي – بالتعاون مع الهيئة المصريّة للمساحة – ومُقارنته بما تم تسجيله على المنظومة.
- حصر التعديّات على الحيازات الزراعيّة.
- مُتابعة استكمال قاعدة البيانات الخاصة بوزارة الزراعة من خلال المنظومة الإلكترونيّة.

التكلفة التقديرية:

- نحو ١٢٨,٥ مليون جنيه، منها ٦٣,١ مليون بند تجهيزات، و٦٣ مليون نفقات إيرادية مُؤجّلة، و٢,٤ مليون جنيه بند أبحاث ودراسات.

الموقف التنفيذي:

عدد الحائزين المُسجّلين في المنظومة الإلكترونية	٤٧,٣ ألف حائز.
عدد المُحافظات التي تم نهو تسجيل الحائزين بها	(٦) مُحافظات.
عدد الجمعيّات الزراعيّة المُميكنة	١٦٧٢ جمعيّة.
عدد العاملين الذين تم تدريبهم على المنظومة	٢٧٢٧ مُتدرّبًا.

أما **الاستثمارات العامة لمشروعات الموارد المائية والري**، فتوجّه لتنفيذ المشروعات المُدرجة ببرامج الموارد المائية والري، والمُقدّر لها نحو ١٤,٣ مليار جنيه (منها ١١,٨ مليار جنيه للجهاز الإداري، ونحو ٢,٥ مليار جنيه للهيئات الخدمية) خلال عام الخطة، ويشمل أهمّها الآتي:

١- استكمال أعمال مشروعي ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي (تنفيذ أعمال البروتوكول الثالث لنهو كافة الأعمال المُتبقيّة لمشروع ترعة الشيخ زايد بجنوب الوادي "توشكى").

٢- استكمال المُواصفات الفنية لمسار الترع الفرعية ١/٤ بتوشكى، واستكمال البنية القومية لتنمية شمال سيناء.

٣- تنفيذ أعمال نقل المياه المُنتَجة من محطة مُعالجة مصرف بحر البقر إلي الأراضي المُخطّط زراعتها بشمال ووسط سيناء عن طريق ترعة السلام لزيادة الرُقعة الزراعية بنحو ٣٣٠ ألف فدان.

٤- استكمال أعمال تأهيل وتبطين الترع بطول ٧٠٠٠ كم ضمن أعمال المرحلة الأولى.

٥- استكمال الأعمال المُستهدف تنفيذها في القُرى ذات الأولوية (ويُدرج كمشروع مُستقل) في إطار مُبادرة حياة كريمة.

٦- استكمال تطوير منظومة الآبار والمياه والصرف بواحة سيوة بمُحافظة مطروح.

٧- استكمال إنشاء ٣١ محطة رفع، واستكمال إحلال ورفع كفاءة ٢٩ محطة رفع، واستكمال أعمال محطتي مصرف بحر البقر ببورسعيد.

٨- استكمال أعمال تطوير مفيض توشكى، ومُعالجة الإطماء ببحيرة ناصر، واستكمال أعمال إحلال وتجديد السد العالي وخزّان أسوان، والبدء في تنفيذ أعمال تأهيل قنطرة مفيض الطوارئ.

٩- استكمال إنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف المُغطى في زمام ٦٠ ألف فدان، واستكمال إنشاء المسار الخاص بنقل ٥ مليون م٣/ يوم مياه مصرف بحر البقر لشرق قناة السويس.

١٠-استكمال الدراسات والأبحاث اللازمة لتغطية استراتيجية إدارة الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها، وكذا استكمال تطوير المعامل والمعاهد البحثية على مستوى الجمهورية.

١١-استكمال أعمال حماية السواحل والشواطئ المصرية لنحو ١٦كم، واستكمال أعمال التكيّف مع التغيّرات المُناخية.

١٢-استكمال الأعمال المساحية والخرائط (الطبوغرافية والتفصيلية) في إطار مشروع استكمال تحديث الخرائط المساحية لباقي مساحة الجمهورية.

٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية

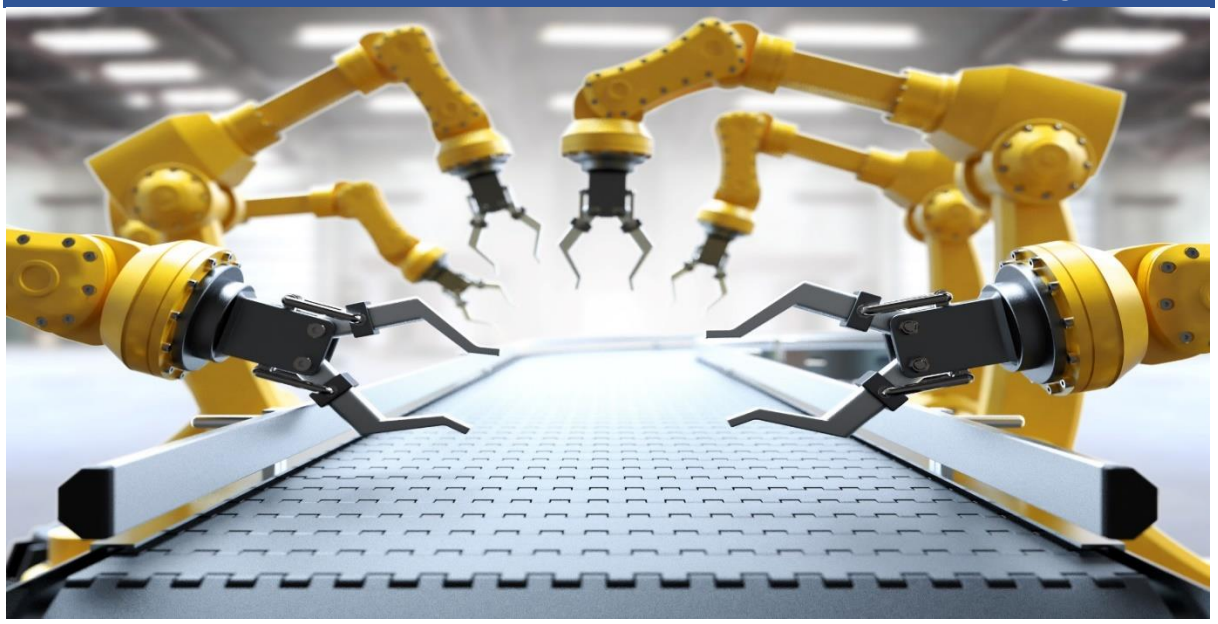

الأهمية الاقتصادية

تتجلّى أهمية القطاع الصناعي في توليده لنحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعابه لنحو ١٥٪ من جُملة العمالة المُنتظمة، علاوة على مُساهمته في نشاط التصدير بنسبة تتراوح بين ٨٠٪ و ٨٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية غير البترولية، مما يجعله يتبادل المركز الأول – مع تحويلات المصريين العاملين بالخارج – في قائمة المصادر الرئيسة المُولّدة للنقد الأجنبي.

وبوجه عام، يتصف قطاع الصناعة بالديناميكية والقدرة على التكيّف السريع مع التطوّرات التقنية في مجالات الإنتاج، وبارتفاع إنتاجيته بالمُقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، علاوة على قُوّة علاقاته التشابكية القطاعية، مما يجعله مُحفّزًا ومُنشطًا لنمو غيره من الأنشطة المُرتبطة به، سواءً بشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر للوفاء بمُتطلّبات السوق، خاصة وأن مصر تُعد أكبر سوق استهلاكي في الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يُعزّز أهمّية النهضة الصناعية في تقليل الاعتماد على الخارج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عديدٍ من المُنتجات الصناعية.

إنجازات القطاع:

نظرًا للظروف الاستثنائية التي عاصرها الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٢٠، وتأثّر خلالها بجائحة فيروس كورونا، ومُستتبِعاتها والتي أدّت إلى ركود الطلب السوقي وتباطؤ عجلة النشاط الصناعي، فمن المتوقّع تراجُع مُعدّل نمو الناتج الصناعي ليُسجّل ١,٣٪ فقط عام ٢٠٢١/٢٠، إذ ترتب على تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية انكماش المبيعات في السوق المحلي، كما أثّر تراخي مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة والملاحة الدوليّة – من ناحية أخرى – في الأداء التصديري لمصر مع تقلّص الطلب الخارجي وارتفاع أسعار الشحن والتأمين للنقليّات.

وقد تعذّر جرّاء ذلك استغلال المُنشآت الصناعية لكامل طاقتها الإنتاجية. فباستثناء صناعات التعبئة والتغليف التي عملت بكامل طاقتها، والصناعات الهندسية والدوائية التي حقّقت نِسَب تشغيل مُرتفعة

قاربت ٨٠٪، فقد عانت صناعات أخرى عديدة من تواجُد طاقات عاطلة جاوزت ٥٠٪، مثل صناعة الملابس الجاهزة، ووصلت في حالات أخرى، مثل الصناعات الجلدية، إلى ٦٥٪.

وبرغم هذه الأجواء غير المُواتية، إلا أن القطاع الصناعي ظل صامدًا، واستمرت عجلة الإنتاج في الدوران دون توقّف، حيث التزمت الشركات والمصانع بكافة الإجراءات الاحترازية والوقائية، وقواعد التباعُد الاجتماعي، كما حافظت المصانع على عمالتها بتطبيق نظام التناوب، وتقسيم الإنتاج على عِدّة ورديّات، ومنح إجازات مدفوعة الأجر لبعض العاملين. ومن ناحية أخرى، شهِد القطاع توجّهًا قويًا لتعميق الصناعة المحلية في بعض مجالات الإنتاج، عِوَضًا عن الاستيراد، أبرزها الصناعات الدوائية والغذائية والهندسية، فضلًا عن تواصُل عمليّات التصدير بصورة "مُرضية" (وإن كانت أقل من المُستهدف)، مع السعي لفتح منافذ تسويق جديدة وفي الأسواق الأفريقية خاصة.

وفي هذا السياق، قامت الأجهزة الحكومية – مدعومة بمُبادرات من البنك المركزي – باتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير مالية لدعم الصناعة الوطنية، ولإقالة المصانع المُتعثّرة، وتحفيز المُنشآت الصناعية على مُواصلة تشغيل خطوطها الإنتاجية، من خلال إعفاءات وتيسيرات ضريبية وجمركية، وتأجيل سداد مُستحقات الجهات السيادية، علاوة على التوسّع في منح القروض المصرفية بأسعار فائدة مُنخفضة، وإجراء التسويّات للمُنشآت غير المُنتظمة بنسبة ٥٠٪ من أصل المديونية.

وفي الوقت ذاته، أجرى البنك المركزي المصري تخفيضات مُتتالية في أسعار الفائدة لخفض تكلفة التمويل، ولتحفيز الاستثمار الخاص، كما تم إطلاق مُبادرة خلال عام ٢٠٢٠ لتنشيط الاستهلاك الخاص، ودعم المُنتج المحلي بقيمة لا تقل عن ١٠٠ مليار جنيه بمُشاركة بنوك الأهلي ومصر والقاهرة والتجاري الدولي وبنك ناصر الاجتماعي، كما عمِدت الحكومة لاتخاذ قرارات حمائية للصناعة الوطنية وتطبيق إجراءات حاسمة للتصدي لمُمارسات التجارة غير العادلة والتي من شأنها إغراق الأسواق بمُنتجات مُستوردة بديلة للمُنتَج المحلي[1]، بجانب التوسّع في توفير وتخصيص الأراضي المُرفّقة، وفي إقامة المُجمّعات الصناعية.

<u>ويُمكن إيجاز أهم المُبادرات والإجراءات التي تمت في هذا الخصوص في الآتي:</u>

(أ) <u>مُبادرات البنك المركزي:</u>

- إعلان البنك المركزي في مُنتصف ديسمبر ٢٠١٩ عن إتاحة ١٠٠ مليار جنيه للبنوك بهدف إعادة إقراضها بفائدة مُدعّمة مُتناقصة (٨٪).

---

(١) على غِرار ما حدث بالنسبة للصُلب والبيليت المُستورد من الولايات المُتحدة الأمريكية، وكذا إمكانية بدء تحقيق مُكافحة الإغراق في الواردات من البولي كلوريد الفينيل، والواردات من الأجبان الهولنديّة (الإيدام والجودة). ومثال آخر في صناعة السيراميك والبورسلين، حيث صدر قرار وزاري في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بوقف استيرادهما من الخارج لمُدّة ثلاثة شهور، عندما شهد السوق المصري عملية إغراق للمُنتج الصيني وبيعه في السوق المحلي بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج مما عاد بالضرر على الشركات المُصنّعة المصرية.

وعلاوة على ذلك، تُوجد نحو عشر قضايا إغراق جاري بحثها تتعلّق بصناعة إطارات النقل الثقيل والبطاطين والعيدان المُدرفلة، والسجّاد الميكانيكي وخلائط الحديد، ومُنتجات الألومنيوم وأقطاب اللحام وقطاعات اليو في سي، والسلفوناتيد نفثالين فورمالدهيد (وفي حالة هذا المُنتَج الأخير، صدر قرار وزاري بفرض رسوم مُكافحة إغراق بنسبة من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ على الشركات الروسيّة المُورّدة، وبين ١٤٪ و٣٥٪ على الشركات الصينية).

- إلزام البنوك بزيادة التمويل المُوجّه للشركات والمشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر، ورفع نسبته من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من جُملة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنوك، مما يُمكِّن من ضخ نحو ١١٧ مليار جنيه إضافية بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، وإتاحة التمويل لنحو ١٢٠ ألف شركة ومُنشأة تسمح بتوفير نحو مليون وظيفة[١].

وقد شملت هذه المُبادرة السماح بتمويل المُنشآت التي تقل مبيعاتها السنوية عن ٢٠ مليون جنيه، دون الحصول على القوائم المالية، وكذلك إصدار تعليمات من البنك المركزي للبنوك بتأسيس صناديق وشركات استثمارية للمُساهمة في رؤوس أموال الشركات المُتوسطة والصغيرة.

(ب) **المُجمّعات الصناعية:**

- الانتهاء من إعداد كُرّاسات شروط المُجمّعات الصناعية بعدد ٤٥٠٠ مصنع في ١٣ مُحافظة، منها ٢٥٦ مصنعًا في العاشر من رمضان، و٢١٨ وحدة صناعية بالغردقة بالبحر الأحمر، و٢٠٤ وحدة بمنطقة مِرغم بالإسكندرية.
- إنشاء المُجمّعات الصناعية في مُختلف المحافظات بإجمالي ٤٨٠٨ وحدة إنتاجية تُوفّر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مُتوقعة.
- طرح المرحلة الأولى لإنشاء (٧) مُجمّعات صناعية بإجمالي ١٧٥١ وحدة إنتاجية بمُحافظات الإسكندرية والغربية وبني سويف والمنيا وسوهاج والأقصر والبحر الأحمر [جدول رقم (١٠/٤)] بمساحات تتراوح بين ٤٨م^{٢} و٧٩٢م^{٢} بحسب طبيعة الأنشطة المُستهدفة.

جدول رقم (١٠/٤)
عدد الوحدات الإنتاجية
وتوزيعها حسب المُحافظات والصناعات المُستهدفة

المُحافظة	الموقع	عدد الوحدات	الصناعات
الإسكندرية	مُرغم (٢)	٢٠٤	الصناعات البلاستيكية
بني سويف	بياض العرب	٢٦٦	الصناعات الهندسية / الغذائية / الكيماوية
المنيا	المطاهرة	٦٨	الغذائية / الهندسية / الكيماوية
الغربية	المحلة الكُبرى	٦١١	المفروشات / الملابس الجاهزة / الكيماوية / الهندسية
الأقصر	البغدادي	٢٠٦	الغذائية / الهندسية / الكيماوية / مواد البناء
سوهاج	غرب جرجا	١٧٨	الغذائية / الهندسية / الكيماوية
البحر الأحمر	الغردقة	٢١٨	الغذائية / الهندسية / الكيماوية / مواد البناء

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

(١) بلغت التسهيلات المصرفية الممنوحة – في إطار مُبادرات البنك المركزي خلال الفترة (٢٠١٥ – سبتمبر ٢٠٢٠) نحو ٢١٣ مليار جنيه، تم استخدام ٨١٪ من قِبَل مشروعات صناعية وزراعية وخدمية.

وقد تم بالفعل طرح سبعة مُجمّعات صناعية بمحافظات الإسكندرية – البحر الأحمر، الغربية، بني سويف، المنيا، سوهاج، الأقصر ومنها ستة مُجمّعات تم طرحها خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، وبلغت التكلفة الاستثمارية لإنشاء هذه المُجمّعات نحو ٩ مليار جنيه وبياناتها كالتالي:

- الانتهاء من إنشاء وتخصيص أربعة مُجمّعات صناعية، وتم تخصيص كافة الوحدات بالمُجمّع وبدأت المصانع العمل بها بالفعل.
- طرح عدد سبعة مُجمّعات في أكتوبر ٢٠٢٠، بإجمالي عدد وحدات ١٧٥١ وحدة، تم بالفعل تخصيص ٩٤ وحدة، وبلغ إجمالي الطلبات المُقدّمة ٤٠١ وحدة وجاري تسكينها.

(ج) **الأراضي الصناعية المُرفّقة:**

- تم ترفيق أراضي صناعية بلغت مساحتها ٦,٣ مليون متر مُربع، كما تم طرح ١٤,٨ مليون متر مُربع أراضي صناعية عبر خريطة الاستثمار الصناعي في ١٣ منطقة صناعية عام ٢٠٢٠.
- تم تقسيط قيمة الأراضي الصناعية، وبفائدة مُنخفضة ٧٪.

(د) **تعميق التصنيع المحلي:**

تم إطلاق برنامج قومي لتعميق التصنيع المحلي وزيادة نسبة القيمة المُضافة في المُنتجات الوطنية والحد من الواردات. وتم – في هذا السياق – مُراجعة كافة البنود الجمركية للواردات عن عام ٢٠١٩ والتي بلغ عددها ٦٨٥٣ بندًا جمركيًا، وحصر واردات مُستهدف تقييدها في ٢٢٨ بندًا جمركيًا بقيمة ١٦,٦ مليار دولار بنسبة ٢٣٪ من إجمالي الواردات، بالإضافة إلى تحديد قائمة مبدئية بالسلع المُستهدفة لإحلال وارداتها بقطاعات الصناعات الهندسية والغذائية والنسيجية والهندسية والمعدنية والكيماوية ومواد البناء والصناعات الطبية والدوائية[١]، هذا بالإضافة إلى تبنّي برنامج تنمية سلاسل المُوردين، وتطوير قاعدة صناعية مُتنوّعة من المُوردين المحليين[٢]. وقد تم التعاون مع ٣٠٣ مُنشأة صناعية

---

(١) في هذا السياق، قام تحالُف الصناعات الغذائية الزراعية المُموّلة من أكاديمية البحث العلمي بتمويل نحو ١٥ مشروعًا تم من خلالها إنتاج ٢١ مُنتجًا بين نموذج نصف صناعي ونهائي. وقد بلغ حجم التمويل نحو ١٠ مليون جنيه، كما تم تسجيل نحو ١١ براءة اختراع للتكنولوجيّات الجديدة والمُنتجات المُبتكرة. ومن خلال هذا الإنتاج، يُمكن توفير ما يقرُب من ٨ مليار جنيه سنويًا كانت تُخصّص لعمليّات الاستيراد لهذه المُنتجات المُبتكرة، ومنها إنتاج أول مُضاد حيوي طبيعي مُصنّع من مُكوّنات محليّة للقضاء على مرض السلامونيلا في الدواجن كبديل للمُضادات الحيوية المُستوردة، وكذلك إنتاج جبنة رومي باستخدام مواد حافظة طبيعية تسمح بزيادة مُدّة الصلاحية.
وفي هذا الخصوص أيضًا، تُجري الهيئة العربية للتصنيع دراسة تصنيع الأسطوانات الخاصة بتعبئة الأُكسجين الطبي كبديل للمُستورد من الصين، والذي يعتمد في الأساس على خامات الحديد.

(٢) يهدف هذا البرنامج إلى تكوين شراكات مُستدامة بين المُنشآت المحلية والدوليّة، ودعم العمل الجماعي بين المُوردين المحليين.

لتحفيز تكامُل سلاسل التوريد المحلية. وبلوغ عدد المُوردين المُستفيدين من البرنامج ٥٠ مُوردًا، وتم بالفعل البدء في تصنيع وإنتاج ٥١ مُنتجًا محليًا[١].

(هـ) **التراخيص وخدمات المُستثمرين:**

تم في هذا الخصوص عمل الآتي:

- إصدار ٢٦,٨ ألف رخصة صناعية في إطار قانون تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية.
- إعداد وتجهيز ٩٢٠ مشروع مواصفة قياسية مصرية للتوافُق مع المعايير الدوليّة، والانتهاء من ٦٥ مشروع مُواصفة مُتوافقة مع المعايير البيئية الدوليّة.
- مد عقد الإيجار من خمسة أعوام ليصل إلى عشرة أعوام بزيادة سنوية تبلُغ نسبتها ١٠٪، وإبرام تعاقُد مُنفصل مع (المُستأجر – المالك) وفقًا للصيغة التعاقُدية المُعتمدة من مجلس الوزراء، وأن تكون مُنفصلة عن كراسة الشروط، فضلًا عن تأجيل سداد القيمة الإيجارية لمُدّة ستة أشهر تبدأ من تاريخ الاستلام.
- إطلاق بوّابة إلكترونية حكومية مُوحّدة للمُستثمرين وخدمات الحجز الإلكتروني للأراضي.
- إجراء إعادة هيكلة شاملة لمركز تحديث الصناعة لاستعادة دوره الفعّال كلاعب رئيس في منظومة تنمية وتطوير الصناعة المصرية.

(و) **شركات قطاع الأعمال العام:**

- تم تطوير وإعادة تأهيل عددٍ من الشركات الصناعية، مثل شركة الدلتا للصُلب، وشركة كيما، ومحلج الفيوم بتكلفة جاوزت ١,١ مليار جنيه.
- استكمال أعمال التطوير وإعادة هيكلة شركات الغزل والنسيج، وعلى رأسها شركات المحلة الكبرى وكفر الدوار ودمياط، بتكلفة ٢١ مليار جنيه، منها ١١ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل شراء ماكينات جديدة من موردين أوروبيين، وعلى أن يتم الانتهاء من أعمال التطوير وبدء الإنتاج اعتبارًا من النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢١.
- البدء في أعمال إنشاءات أكبر مصنع للغزل على مساحة ٦٢٥٠٠ م^{٢} بالمحلة الكُبرى يستوعب ١٨٢ ألف مردن بطاقة إنتاجية ٣٠ طن غزل/ يوم، والمُتوقّع تشغيله بحلول مارس ٢٠٢٢، مما يُسهِم في زيادة القيمة المُضافة للقطن بدلًا من تصديره خامًا للخارج[٢].

---

(١) يجري التركيز في المرحلة الأولى على قطاع الصناعات الهندسية، وبالأخص صناعة الأجهزة المنزلية والكهربائية والصناعات المُغذيّة لها، وقد نتج عن ذلك تحديد ٩٧ مصنعًا مُغذيًا مُقترحًا لإنتاج ٢٢ مُدخلًا، وعدد ٢٩ مصنعًا صغيرًا لإنتاج (٧) مُنتجات بقيمة إجمالية ٧٥٠ مليون دولار.

(٢) لضمان توفير مُستلزمات هذا الصرح الصناعي، من المُستهدف مُضاعفة المساحة المُنزرعة قطنًا، وتوفير الحوافز للمُزارعين للتوسّع في زراعته.

(ز) **المشروعات غير المُنتظمة:**

- تم تخصيص نحو ١٠,٣ مليار جنيه لدعم المشروعات المُتعثّرة وبطيئة التنفيذ بلغت ٦١٧ مشروعًا خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩، منها ٤,١ مليار جنيه في العام الأخير (٢٠٢٠/١٩).
- الاتفاق على تسوية مديونيّات بعض الشركات كثيفة الاستخدام للطاقة جرّاء ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، مثل شركات السيراميك التي تم جدولة مديونيّاتها البالغة ٦ مليار جنيه، وكذا تمديد فترة سداد المديونيّات لشركات الغاز على مدار عشرة أعوام بفائدة مُنخفضة ٧٪، مع قيام البنك المركزي بتخصيص ١٢ مليار جنيه لتمويل سداد ٢٥٪ متأخّرات الغاز على شركات السيراميك.

مُؤشّرات الأداء الصناعي

وعلى الرغم مما شهده عام ٢٠٢٠ من تباطؤ عجلة الإنتاج الصناعي، إلا أن الصورة الإجمالية التي تعكسها مُؤشّرات الأداء الكلي للقطاع الصناعي تُفصح عن التحسّن المُطرد على امتداد الأعوام القليلة الماضية. ومن دلالات ذلك:

- نمو الناتج الصناعي بالأسعار الجارية من ٤٣٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦ إلى نحو ٧١١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، مع توقّع بلوغه ٧٢١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، مُسجّلًا مُعدّل نمو ٦٥,٦٪ على امتداد الفترة.
- استقرار نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي عند ١٢,٨٪ حتى عام ٢٠٢٠/١٩ (مع توقّع هبوط إلى ١٢,١٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا) [جدول رقم (١١/٤)].

جدول رقم (١١/٤)
تطوّر الناتج الصناعي بالأسعار الجارية

العام	الناتج الصناعي (مليار جنيه)	مُعدّل النمو (٪)	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
٢٠١٧/١٦	٤٣٦,٥	-	١٢,٨
٢٠١٨/١٧	٥٥٤,٤	٢٧,٠	١٢,٨
٢٠١٩/١٨	٦٥٧,٠	١٨,٥	١٢,٧
٢٠٢٠/١٩	٧١١,٨	٨,٣	١٢,٨
٢٠٢١/٢٠	٧٢١,٤	١,٣	١٢,١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- زيادة عدد المُنشآت الصناعية خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠) من ٣٥,٣ ألف مُنشأة إلى ٤٢ ألف مُنشأة، بمُعدّل نمو ١٩٪ خلال الفترة.
- زيادة أعداد المُشتغلين بالقطاع من نحو ٢ مليون إلى ٢,٣ مليون فرد، بمُعدّل نمو ١٥٪ [وزارة التجارة والصناعة].

- زيادة الاستثمارات العامة الصناعية من ٦,١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٤٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.
- ترفيق ١٤٩ منطقة صناعية على مستوى الجمهورية تضم ١٤,٩ ألف مصنع يستوعب نحو ١,٢ مليون عامل.
- طرح ٤٨,٦ مليون متر مربع أراضي صناعية مُرفقّة خلال الفترة (يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠٢٠).
- إقامة ١٧ مجمّعًا صناعيًا يضم نحو خمسة آلاف وحدة صناعية، وفّرت نحو ٤٥ ألف فرصة عمل.
- توقيع برنامج الشراكة بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في ٢٨ أبريل ٢٠٢١ بهدف "المُساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقطاع التصنيعي في مصر وبما يتماشى مع الأولويّات الوطنية وأهداف التنمية المُستدامة.
- مساهمة وزارة التجارة والصناعة في البرنامج الرئاسي (البرنامج القومي لتحويل وإحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي) والذي يهدف إلى "الارتقاء بنمط حياة المواطن المصري ووسائل نقل الأفراد وتعميق صناعة السيارات والصناعات المُغّذية واستغلال البنية التحتية الحديثة والطرق الجديدة إلى جانب خفض تكاليف دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تشجيع استخدام الغاز الطبيعي والذي يُوفّر حوالي ٥٠٪ من تكلفة الوقود التقليدي (بنزين وغاز) وتحقيق دخل أفضل لسائقي السيارات الأجرة والميكروباص وتقديم مظهر حضاري للمرور وتقليل مُعدّل التلّوث والحفاظ على البيئة، فضلًا عن الاستفادة من الاكتشافات الحديثة من الغاز الطبيعي وخفض تكلفة استيراد السولار.
- المُساهمة في تنفيذ مشروع التحويل المُستهدف، وذلك من خلال مشروع تحويل عدد ١٥٠ ألف سيارة على ٣ سنوات بقيمة ١,٢ مليار جنيه. وفي هذا الإطار، تم توقيع عقود الشريحة الأولى منه بإجمالي قيمة ٢٠٠ مليون جنيه (١٠٠ مليون جنيه لكل شركة) وذلك على هامش المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال المركبات للعمل بالوقود النظيف في يناير ٢٠٢١.

  وفيما يلي إنجازات المشروع خلال الفترة من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٦/٣١:

  - تم تحويل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه من قيمة العقود للشركات (٧٥ مليون جنيه لكل شركة على ثلاث دفعات).
  - قامت شركة "كارجاس" بتحويل عدد ٨٠٤٦ سيارة من خلال المشروع بإجمالي تمويل ٦٤,٤ مليون جنيه.
  - قامت شركة "غازتك" بتحويل عدد ٨٠٢٢ سيارة من خلال المشروع بإجمالي تمويل ٦٢,١ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي ما تم تحويله من خلال العقود القائمة مع الشركات ١٦٠٦٨ سيارة للعمل بالغاز الطبيعي بإجمالي تمويل ١٢٦,٥ مليون جنيه وإجمالي السيارات التي تم تحويلها من خلال وزارة البترول مُمثلة في شركتي كارجاس وغازتك للفترة ذاتها نحو ٢٧ ألف سيارة. وعليه، يكون الجهاز قد قام بتمويل تحويل حوالي ٦٠% من إجمالي ما تم تحويله من خلال وزارة البترول.

مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١:

يمكن إيجاز أهم مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١ في الآتي:

- زيادة الإنتاج الصناعي (غير البترولي) ليبلُغ ١,٧٥ تريليون جنيه، بالأسعار الجارية في عام الخطة، بنسبة نمو ٩,٩٪ عن المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وزيادة بالأسعار الثابتة بنسبة نمو ٢,١٪ [جدول رقم (١٢/٤)].

جدول رقم (١٢/٤)
الإنتاج الصناعي المُستهدف في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)

الصناعات	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
(بالأسعار الجارية)			
البترولية (مليار جنيه)	٦٦٣	٧٨٠,٥	٨٦٥,٣
مُعدّل النمو (٪)	٢٤,٣	١٧,٧	١٠,٩
التحويلية غير البترولية (مليار جنيه)	١٥٨٢,٣	١٥٩٢,٦	١٧٥٠,١
مُعدّل النمو (٪)	٧	٠,٧	٩,٩
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول (مليار جنيه)	٢٢٤٥,٣	٢٣٧٣,١	٢٦١٥,٤
مُعدّل النمو (٪)	١١,٦	٥,٧	١٠,٢
(بالأسعار الثابتة)			
البترولية (مليار جنيه)	٤٧٧,٧	٥٢٩,٤	٥٥٩,٩
مُعدّل النمو (٪)	١٦,٨	١٠,٨	٥,٨
التحويلية غير البترولية (مليار جنيه)	١٠٢١	٩١٣,٨	٩٣٣,١
مُعدّل النمو (٪)	٣,٧-	١٠,٥-	٢,١
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول (مليار جنيه)	١٤٩٨,٧	١٤٤٣,٢	١٤٩٣
مُعدّل النمو (٪)	٢	٣,٧-	٣,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- زيادة ناتج الصناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسعار الجارية بنسبة ١١,٩٪ إلي نحو ٨٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بالمُقارنة بنحو ٧٢١,٤ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.

١) زيادة ناتج الصناعة التحويلية (غير البترولية) بالأسعار الثابتة بنسبة نمو ٢,٥٪ إلي نحو ٤٣٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، مُقابل نحو ٤٢٢ مليار في العام السابق (٢٠٢١/٢٠) [جدول رقم (١٣/٤)].

جدول رقم (١٣/٤)
النمو المُستهدف في الناتج الصناعي عام ٢٠٢٢/٢١

(بالمليار جنيه)

الصناعات	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
	(بالأسعار الجارية)		
البترولية (مليار جنيه)	٢٣٦,٧	٢٧٩,٣	٣١٣,١
مُعدّل النمو (٪)	٢٤,٧	١٨	١٢,١
التحويلية غير البترولية (مليار جنيه)	٧١١,٨	٧٢١,٤	٨٠٧,٥
مُعدّل النمو (٪)	٨,٣	١,٣	١١,٩
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول (مليار جنيه)	٩٤٨,٥	١٠٠٠,٧	١١٢٠,٦
مُعدّل النمو (٪)	١٢	٥,٥	١٢
	(بالأسعار الثابتة)		
البترولية (مليار جنيه)	١٦٧,٤	١٨٥,٨	١٩٦,٧
مُعدّل النمو (٪)	١٧,٣	١١	٥,٩
التحويلية غير البترولية (مليار جنيه)	٤٥٥,٥	٤٢١,٧	٤٣٢,٢
مُعدّل النمو (٪)	٣,٥-	٧,٤-	٢,٥
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول (مليار جنيه)	٦٢٢,٩	٦٠٧,٥	٦٢٨,٩
مُعدّل النمو (٪)	١,٤	٢,٥-	٣,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- مُواصلة تطوير وإعادة تأهيل عددٍ من شركات قطاع الأعمال العام في أنشطة ذات أهمية استراتيجية، مثل الغزل والنسيج ومحالج القطن والألومنيوم والصلب والأسمدة، على غِرار ما تم بالنسبة لشركة الدلتا للصلب وشركة كيما ومحلج الفيوم، كما سبقت الإشارة، مع تدارُس إمكانية تخفيض أسعار الطاقة لزيادة تنافسية الصناعات الوطنية، والتوسّع في عمليّات دمج شركات قطاع الأعمال لخلق كيانات اقتصادية قوية عالية الكفاءة[١]، ومنها ما يجري حاليًا من إعادة هيكلة لشركة النصر للتصدير والاستيراد من خلال دمج شركة مصر للاستيراد والتصدير وشركة مصر للتجارة الخارجيّة تحت مظلّة شركة النصر للتصدير والاستيراد، ومن خلال تطوير (٦) فروع قائمة وطرح عشرة فروع جديدة في دول مُختلفة.
- جاري إنشاء مجمّعات صناعية تمهيدًا لطرحها، منها: المُجمّع الصناعي بعرب العوامر بأسيوط بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٧٢ وحدة، المُجمّع الصناعي بالجنينه والشباك بأسوان: بإجمالي عدد وحدات بلغ ٣٠٨ وحدة، المُجمّع الصناعي بحوش عيسى بالبحيرة: بإجمالي عدد وحدات ٨٦٤ وحدة، المُجمّع الصناعي بهو بقنا بإجمالي وحدات ٤٢٠ وحدة، المُجمّع الصناعي بالفيوم الجديدة: بإجمالي وحدات ٥٧٦ وحدة، المُجمّع الصناعي ٢ بالفيوم الجديدة: بإجمالي وحدات ١١٦ وحدة.

(١) تراجُع عدد الشركات بعد الدمج من ١١٩ شركة إلي ٨٠ شركة. وفي قطاع شركات الغزل والنسيج، من المُقرّر دمج ٢٢ شركة في ١٠ شركات فقط.

- طرح ١٠ مليون متر مربع أراضي صناعية مُرفّقة، وإتاحتها للمستثمرين.
- التوجّه نحو إقامة "عناقيد صناعية مُتكاملة الخدمات" في مجالات صناعيّة مُحدّدة للاستفادة من وفورات التخصّص ومزايا التكامُل، مثل العناقيد الصناعيّة في مجال الغزل والنسيج، ومجال تصنيع الأثاث الخشبي ...
- تعميق التصنيع المحلي بالتوسّع في إنتاج عديدٍ من المُدخلات الوسيطة، والربط مع سلاسل التوريد الدوليّة، وإنشاء مجموعة عريضة من المشروعات في إطار استراتيجية الإحلال محل الواردات في قطاعات رئيسة وفقًا لتحديد القوائم الاستيرادية (بحسب بنود الاستيراد) وإعطاء أولويّة للصناعات الدوائية والهندسية والغذائية وبعض الصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية، مثل إنتاج إطارات السيّارات.
- تطوير المنصّة الرقميّة السوقيّة لتوفير أسواق وحلول تكنولوجيّة لمُنتجات الشركات الصغيرة والمُتوسطة.
- إنشاء شبكة مُوحّدة ومُجمّعة خاصة بريادة الأعمال تضُم جميع مُبادرات ريادة الأعمال على مُستوى الجمهورية وفي مُختلف المجالات لمُتابعة وتقويم تأثير هذه المُبادرات على الحاضنات والمشروعات الصغيرة والمُتوسطة.
- تفعيل آليّة "عيادات الأعمال" لتقديم حلول واستشارات وخدمات استثماريّة لقطاع ريادة الأعمال من الشركات الناشئة.
- التوجّه نحو تكثيف الاستثمارات في مجالات التصنيع صديقة البيئة، مثل السيارات الكهربائية، وتصنيع الألواح والخلايا الشمسية، ومكوّنات وحدات التوليد من مصادر الطاقة المُتجدّدة، (مزارع الرياح ومحطات الطاقة الشمسية ... وغيرهما).
- زيادة الصادرات الصناعية غير البترولية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢١ لتصل إلي نحو ٢٦ مليار دولار مُقابل ٢٣ مليار دولار مُتوقّع عام ٢٠٢٠، ونحو ١٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩[(١)]، مع الاستمرار في تقديم المُساندة التصديرية للشركات، وسرعة رد مُستحقات هذه الشركات في إطار مُبادرة السداد الفوري[(٢)] ، وتوسيع منظومة المُساندة التصديرية بإضافة مجموعات سلعيّة وشركات جديدة (وبخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة) لتستفيد من رد الأعباء المالية، وتعميم المُساندة لكافة هذه القطاعات، وربط المُساندة بأهداف ذات أولويّة، مثل نسبة مُساهمة النشاط في القيمة المُضافة من خلال تعميق المُكوّن المحلي، والمُساهمة

(١) بعد استبعاد الصادرات الزراعية (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات).

(٢) تم صرف نحو ٢ مليار جنيه من المُستحقات المُتاخرة للمُصدرين، لدى صندوق تنمية الصادرات من خلال (٦ مُبادرات استفادت منها نحو ٢٣٠٠ شركة مُستفيدة حتى نهاية ٢٠٢١/٦/٣٠، منها ٩,٢ مليار جنيه نقدًا من خلال خمس مُبادرات، و١,٨ مليار جنيه من خلال مُبادرة السداد الفوري للمُصدرين بمرحلتها الأولى التي انتهت في ٢٠٢٠/١٢/٣١، والثانية التي انتهت في ٢٠٢١/٦/٣٠. وفي إطار مُبادرة السداد الفوري، يتم خصم ١٥% من إجمالي المُستحقات كخصم تعجيل سداد لصالح البنوك المُشاركة في المُبادرة، وذلك بدلًا من سدادها على أقساط قد تستغرق من أربعة إلى خمسة أعوام.

في التنمية التكنولوجية، وفتح أسواق جديدة أو طرح مُنتجات غير تقليدية اتفاقًا والبرنامج الجديد لتنمية ودعم الصادرات [إطار رقم (٣)].

إطار رقم (٣)

البرنامج الجديد لدعم الصادرات

تم الإعلان عن برنامج جديد للمُساندة التصديرية مداه ثلاثة أعوام، يبدأ تطبيقه من بداية العام المالي ٢٠٢٢/٢١، وتم خلاله زيادة نسب المُساندة إلى ٥٠٪ إضافة إلى النسب الأساسية، مع التوجّه أساسًا لدعم صادرات كلٍ من المناطق الحُرّة والمنطقة الاقتصادية بقناة السويس والمُحافظات الحدودية.

ويهدف البرنامج إلى تنشيط الصادرات المصرية (وبخاصة للأسواق الأفريقية الواعدة)، بحيث تنمو الصادرات الصناعية بنحو ١٠٪ في العام الأول، ثم تتزايد تِباعًا في العامين التاليين بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪.

ومن المُزمع زيادة قيمة المُساندة المالية في إطار هذا البرنامج الجديد، وكذا ربط نسبة المُساندة التي تحظى بها الشركات بحسب مُساهمتها في القيمة المُضافة، وفقًا لشهادة المُكوّن المحلي الصادرة من هيئة التنمية الصناعية والمُعتمدة من اتحاد الصناعات المصرية، كما يُراعى منح نسبة إضافية لصادرات المصانع المُقامة في مُحافظات الصعيد والمُحافظات الحدودية، وكذا للصادرات التي تحمل علامة تجارية مصرية، مع منح أولويّة للشركات الصغيرة كثيفة العمالة.

وحتى تتحقّق الفاعليّة الكاملة للبرنامج الجديد في دعم الصادرات المصرية، ثم زيادة الدعم المُوجّه لعمليّات الشحن إلى ٨٠% بدلًا من ٥٠% خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، حيث أن ارتفاع تكلفته تُعد من المُعوّقات الأساسية لنشاط التصدير مع منح مُساندة للشحن إلى أوروبا وأمريكا بنسبة ٢٥% لمدة ستة أشهر، وكذلك زيادة الدعم المُوجّه لتحفيز المُشاركة في المعارض الدوليّة والمحلية لترويج الصادرات المصرية، هذا بالإضافة إلى تخفيض بعض الرسوم التي تُشكّل عبئًا على الشركات، مثل الرسوم المُقرّرة على الخدمات اللوجستية، ورسوم عبور الطُرُق بالحاويات، والعمل على زيادة معامل الاعتماد المصرية للسلع المُصدّرة بهدف تيسير حصول المُصدّرين على شهادات المُطابقة، وعدم الاعتماد على معامل أجنبية أو تابعة لشركات أجنبية للحصول على هذه الشهادات.

وفي هذا السياق أيضًا، تجري - في إطار التشريعات المالية - مُعالجة التشوّهات الجمركية التي تنحاز لصالح المُنتَج النهائي المُستورد، وعلى حساب المُكوّن المحلي المُستورد لأنشطة التصدير.

وبوجه عام، فإنه يُراعى – في إطار البرنامج الجديد – الالتزام بمجموعة ضوابط ومبادئ حاكمة لتخصيص الدعم التصديري، من شأنها تعظيم المردود الاقتصادي من البرنامج الجديد[١].

(١) تشمل هذه الضوابط والمبادئ الآتي:

- التشاور مع المُصدّرين وأصحاب المصلحة، كمُحاولة لتجنّب التحديّات السابقة وزيادة الشفافية.
- الاستهداف: أن يتضمّن هذا البرنامج أهدافًا كميّة وقطاعية مُحدّدة بما يتفق مع استراتيجية التنمية الصناعية للحكومة، والتي يتم وفقًا لها رصد الحِصص المالية المُخصّصة للدعم، وبما يسمح بتقييم برنامج دعم الصادرات.

وفي هذا السياق، من المُستهدف مُضاعفة الصادرات المصريّة للقارة الأفريقيّة من خلال اغتنام الفُرص التصديريّة المُتاحة بدول القارة والنفاذ إلى الدول الحبيسة، وتيسير خطوط ملاحية مُنتظمة من موانئ الإسكندرية والأدبية والعين السُخنة إلى ممباسا بكينيا للنفاذ إلى أسواق شرق أفريقيا، وكذا التوسّع في تكثيف الخطوط الملاحيّة للشركات الوطنية بجانب شركات الملاحة الدولية (مثل ميرسك) من الموانئ المصرية على ساحل البحر المُتوسط إلى دول شمال وغرب أفريقيا، مثل السنغال وكوت ديفوار ونيجيريا والكونغو، فضلًا عن التوسّع في إنشاء المراكز اللوجيستيّة وتفعيل دور شركات الاستثمار والتجارة على التوطّن في بُلدان القارة لتنمية المُعاملات الاقتصاديّة والمُبادلات التجاريّة بين مصر وشركاء التنمية بالقارة الأفريقيّة.

- **مُواصلة الجهود الرامية لدمج المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي،** وذلك من خلال تفعيل الحوافز والمزايا المُقرّرة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والصادر في ١٩ يوليو ٢٠٢٠ والذي يُسهم في تخفيف الأعباء الضريبيّة والجمركيّة، ويُوفّر نظامًا ضريبيًا مُبسطًا لتشجيع المشروعات الصغيرة وتنمية قدرتها الإنتاجية[١].

- العدالة: عدالة التوزيع بين الشركات المُصدّرة وفقًا لإسهاماتها الفعلية في النشاط التصديري مع مُراعاة توسيع قاعدة المُستفيدين، بحيث تشمل الشركات المُتوسطة والشركات الصغيرة.
- الفاعلية: الالتزام بربط المُساندة التصديرية بالمُساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مثل التشغيل، والتطوير التكنولوجي، وتصدير مُنتجات عالية التقنية، وزيادة نسبة المُكوّن المحلي في السلع المُصدّرة (القيمة المُضافة).
- الوضوح: الإعلان عن هذا البرنامج الجديد الذي سيتم تطبيقه بشفافية تامة اعتبارًا من مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٢١.
- البساطة: سهولة تطبيق وقياس القيمة المُضافة، وتيسير الإجراءات، وسهولة / سرعة التواصل بين الجهات المُشاركة في التنفيذ.
- السداد الشهري: تجنّب تراكُم مُستحقات المُصدّرين حتى ينجح البرنامج في تحقيق أهدافه، إما بتطبيق السداد الفوري، أو خلال فترة لا تتجاوز (٦) شهور من وقت التصدير.
- الاستدامة: على أقل تقدير ثلاثة أعوام (كما أعلن في البرنامج الجديد)، وقابلة للتجديد لفترة مُماثلة.
- المُتابعة: باعتبارها الأداة الرئيسة لتحقيق مقاصد السياسة الصناعية والأهداف التصديرية، ويأتي في مُقدّمتها زيادة موارد صندوق دعم الصادرات واستكمال الإصلاح المُؤسّسي، وتيسير إجراءات ومراحل حساب القيمة المُضافة والمُكوّن المحلي.

(١) تتمثّل هذه المُميّزات في الآتي: الضريبة المُستحقة ١٠٠٠ جنيه سنويًا للمشروعات التي تقل أعمالها عن ٢٥٠ ألف جنيه وترتفع الضريبة إلي ٢٥٠٠ جنيه سنويًا للمشروعات التي تتراوح أعمالها من مبيعات وإيرادات سنويًا بين ٢٥٠ ألف حتى أقل من ٥٠٠ ألف جنيه، وتبلغ قيمة الضرائب ٥ آلاف جنيه سنوي للمشروعات التي تتراوح حجم أعمالها سنويًا من ٥٠٠ ألف أقل من مليون جنيه، وتبلغ قيمة الضريبة ٠,٥٪ من حجم الأعمال للمشروعات التي تتراوح أعمالها بين مليون إلي أقل من مليوني جنيه سنويًا، بالإضافة إلي تحديد ٠,٧٥٪ من حجم الأعمال كضريبة المشروعات التي يتراوح أعمالها بين مليوني جنيه وأقل من ٣ ملايين سنويًا، و تحديد ١٪ قيمة ضريبة للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها ٣ ملايين ولا يتجاوز ١٠ ملايين جنيه سنويًا.

كما يعفي القانون من ضريبة الدمغة ورسوم توثيق عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرُخص لمدّة ٥ سنوات. ويعفي القانون من الضريبة والرسوم المُقرّرة في عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات.

وكذلك تقرّر إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرّف في الأصول والآلات أو مُعدات الإنتاج من الضريبة المُستحقة إذا استخدمت الحصيلة في شراء أصول أو آلات أو مُعدات جديدة، وتخضع آلات ومُعدات الإنتاج لفئة ضريبة جمركية

وفي هذا الإطار، يتم إصدار رخصة مُؤقتة لمدة لا تتجاوز خمسة أعوام لمشروعات القطاع غير الرسمي لتوفيق أوضاعها وفقًا لبرنامج زمني مُحدّد يتفق عليه مع الجهات الحكومية المعنيّة، وبإصدار هذه الرخصة المُؤقتة يتم إيقاف كافة الدعاوى المُقامة ضد هذه المشروعات ولا يتم مُحاسبة هذه المشروعات ضريبيًا عن الفترة السابقة لتوفيق أوضاعها إلا إذا كانت مُسجلة قبل هذا التاريخ ويتم معاملة هذه المشروعات ضريبيًا وفقًا للنشاط الضريبي المُبسط طوال فترة توفيق الأوضاع.

- مواصلة تفعيل برنامج إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وحصر الأصول غير المُستغلة وتفعيل إجراءات مُبادلة بعض هذه الأصول مُقابل مديونيّاتها لبنك الاستثمار القومي ولبعض الوزارات والهيئات العامة.

مُستهدفات المُبادرات والمشروعات في إطار برنامج وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٢٢/٢١

وفقًا لاستراتيجية التنمية المُستدامة: رؤية مصر "٢٠٣٠"، فقد تضمّنت خطة وزارة التجارة والصناعة ستة برامج رئيسة تستهدف تحسين تنافسية قطاع الصناعة، وتحفيز الاستثمار الصناعي، ومُساندة المشروعات المُتعثّرة، وتنمية الصادرات، وإقامة التجمّعات الصناعية كثيفة العمالة، وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

ويُوضّح الجدول رقم (١٤/٤) المشاريع المُدرجة بهذه البرامج الستة والسياسات وآليّات التنفيذ ومُستهدفاتها لعام الخطة (٢٠٢٢/٢١).

جدول رقم (١٤/٤)
المُبادرات والمشروعات في إطار برنامج وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٢٢/٢١

المشروع	السياسات / الآليّات	المُستهدفات
البرنامج الأول: تحسين تنافسية الصناعة		
التوافق مع المعايير الدوليّة	إصدار المُواصفات القياسية المُتفقة مع المعايير البيئية الدوليّة	٧٠٠ مُواصفة قياسية
تحديث المنظومة الشاملة للجودة	تطوير البنية التحتيّة من معامل ومُختبرات ومراكز تدريب مُعتمدة وجهات مُطابقة	• تحليل ٧٠ ألف عيّنة. • تدريب ٤٨٠ فردًا على نُظُم الجودة. • إجراء ٢٩ ألف اختبار على تطوير المُنتَج.

واحدة بواقع ٢٪ من قيمتها (باستثناء سيّارات الركوب) عند استيرادها من الخارج. بينما لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للضريبة المُقرّرة وفقًا لقانون ضريبة الدخل إذاكان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.
كما يجوز لمجلس الوزراء بناءً على عرض مجلس الإدارة الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنيّة بالنسبة للوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لمُدّة أو مُدد مُحدّدة يُقدّرها مجلس الإدارة ومجلس الوزراء.

المشروع	السياسات / الآليّات	المُستهدفات
		• تأهيل ٤٤ شركة للمُنتجات الكيماوية والأسمدة للحصول على شهادة الجودة الأوروبية (*ce*) وعلامة *REACH+*.
تطوير منظومة الرقابة والتفتيش الصناعي	توحيد الأساليب وإجراءات المُراقبة إجراء حملات التفتيش للتحقّق من المُطابقة	إجراء ٩٠ تقييم مُطابقة. إجراء ١٠ آلاف حملات تفتيش على المصانع، وعلى الغلايات، والمراجل البخارية
تطوير تكنولوجيا الصناعة	مُساعدة المصانع على زيادة المُكوّن التكنولوجي وإصدار قاعدة بيانات	مُساعدة ١٤٩ مصنعًا
تعميق التصنيع المحلي	تنمية سلاسل المُورّدين من الصناعات الصغيرة والمُتوسطة، وزيادة قاعدة المُوردين المحليين، وتفعيل قانون تفضيل المُنتَج المحلي.	
البرنامج الثاني: تحفيز الاستثمار الصناعي		
تبسيط إجراءات التراخيص	• الوصول بنسبة تحقيق وقت الإصدار للرخص في الوقت المُحدد في القانون واللائحة إلى (١٠٠٪) • تحقيق الربط الإلكتروني بين فروع هيئة التنمية الصناعية.	إصدار ١٨ ألف رخصة صناعية
برنامج إقامة المُجمّعات الصناعية كثيفة العمالة	• دعم الصناعات المُغذّية. • دعم الصناعات الصغيرة والمُتوسطة.	إنشاء مُجمّعين، والبدء في إنشاء (٥) مُجمّعات أخرى.
ترشيد الواردات	• زيادة المُكوّن المحلي [ومنها تحقيق متوسط نمو المُنتج المحلي في السيارات والحفاظ على نسبة المكوّن المحلي (٤٦٪)]. • تفعيل دور الصناعات المُغذّية. • توفير المعلومات للمُصنّعين والمُصدّرين والمُستوردين.	تقديم ٣٦٢٥ خدمة استشارية من خلال جهاز التمثيل التجاري.
تحديث خريطة الاستثمار الصناعي بالمُحافظات	توفير بيانات تفصيلية عن إمكانيّات كل مُحافظة والموارد والفُرص الاستثمارية المتاحة والمُحتملة.	توفير معلومات عن ١٢٥ فرصة استثمارية صناعية.
الحد من استهلاك الموارد وإدارة الطاقة	تقديم دراسات في مجال قياسات استخدام الطاقة وخدمات نظام إدارة الطاقة والقياس والمُعايرة.	إجراء ٥٨٠ دراسة في مجال الطاقة والبيئة.
توفير الأراضي الصناعية المُرفّقة	طرح وترخيص الأراضي	ترفيق نحو ٨ مليون م^{2} من الأراضي الصناعية.
الإصلاح المُؤسّسي	• ميكنة عملية إصدار التراخيص وفروع هيئة التنمية الصناعية وتدريب الكوادر البشرية.	• إنشاء (٩) فروع لهيئة التنمية الصناعية.

المشروع	السياسات / الآليّات	المُستهدفات
	• التوسّع في إنشاء فروع للهيئة (طنطا / برج العرب / دمنهور)، وتجهيز ١٦ فرعًا بالمُدُن والمناطق الصناعية.	• ميكنة (١٠) فروع.
البرنامج الثالث: مُساندة المشروعات المُتعثّرة		
توفير آليّة تمويلية من خلال مركز تحديث الصناعة وشركة مصر لرأس المال المخاطر بإجمالي رأسمال ١٥٠ مليون جنيه		
البرنامج الرابع: تنمية الصادرات		
تطوير منظومة المُساندة التصديرية	تطبيق برنامج شامل لرد الأعباء، منه ٤٠٪ ردًا نقديًا، و٣٠٪ تسوية مع وزارة المالية، و٣٠٪ مُساندة غير نقدية.	استفادة أكثر من ٢٣٠٠ شركة بقيمة تصديرية ٣,٨ مليار دولار.
تطوير اللوجيتسيات	تطوير ميناء سفاجا وموانئ البحر الأحمر	الانتهاء من نحو ٤٧٪ من الأعمال الإنشائية بالميناء لزيادة الصادرات من الخامات التعدينية إلى حوالي ١,٥ مليون طن / سنة.
التوسّع في تنظيم ورش العمل	• تقديم ورش عمل وبرامج تدريبية وندوات من خلال مركز تدريب التجارة الخارجية ومُجمّع خدمات المُصدّرين. • تنظيم نحو ١٣٠ ورشة عمل للمصدرين للتعريف بالأسواق والمُنتجات (مع توقّع مُشاركة ٣٩٠٠ مُصدر ومُنتج).	
التوسّع في المعارض الداخلية والخارجية	تنظيم عدد من المعارض من خلال هيئة المعارض والأسواق الدوليّة، وتيسير مُشاركة البعثات الخارجية في المعارض ومُستهدف تنظيم ٥٥ معرضًا بالقاهرة.	الترخيص بتنظيم ٧٩ معرضًا ومُؤتمرًا بالقاهرة.
زيادة الصادرات وترشيد الواردات من محصول القطن	• إجراء اختبارات قياس الجودة وتحديد نِسَب الرطوبة والرُتب • تنظيم ورش عمل ودورات تدريب.	تقديم خدمات الاختبارات والتقييم وقياس الجودة إلى نحو ٢٣٥ ألف قنطار قطن.
زيادة النفاذ للأسواق الخارجية	• تفعيل اللجان التجارية. • زيادة عدد الاتفاقيّات ومُذكّرات التفاهُم والتعاون. • تنظيم مجالس الأعمال المُشتركة. • استكمال تطوير المقر الرئيسي للهيئة العامة كمركز تنمية الصادرات. • إنشاء مركز لخدمة المُصدّرين ورجال الأعمال بمُحافظة الإسكندرية. • زيادة الفرص التصديرية للأسواق الخارجية بنحو ٦٤٤ فرصة وزيادة أعداد التقارير والدراسات التسويقية إلى حوالي ١١٣٧ دراسة فضلًا عن إتاحة ٤٩٣ فرصة استثمارية من خلال ١٢٥ ندوة ومؤتمرًا ترويجيًا.	• تقديم خدمات لنحو ٥٠٠ شركة مصرية من خلال ١٣٥٠٠ خدمة. • مُشاركة ٣٥٠٠ شركة في المعارض والبعثات التجارية. • تنظيم ٣٩ معرضًا وفاعليّة تسويقية.

المشروع	السياسات / الآليّات	المُستهدفات
تحسين الأداء المُؤسّسي	• تبسيط إجراءات وعمليّات الاختبار والفحص. • تقليل عدد المُستندات المطلوبة من (٩) إلى (٥) في حالة الصادرات، ومن (١١) إلى (٦) بالنسبة للواردات.	• زيادة عدد مرّات زيارات الموقع الإلكتروني وعدد الاستفسارات التي يتم الرد عليها إلى نحو ٢٥ ألف استفسار.
تحسين الأداء التشريعي	• تذليل العوائق غير الجمركية. • فرض الرسوم على الواردات في حالة المُمارسات التجارية الضارة.	الوصول بنسبة التنفيذ إلى ١٠٠٪ من إجمالي الشكاوى التي ترد لقطاع المُعالجات التجارية.
البوّابة الإلكترونية	• تطوير البوّابة الإلكترونية للوزارة وتأمين المعلومات. • زيادة عدد المُشاركين في البوّابة. • التحديث المُستمر للبيانات بهدف الوصول بعدد الزائرين والمستفيدين من المعلومات التي يتم إتاحتها لهيئة تنمية الصادرات إلى نحو ٢٠٠ ألف زائر.	الوصول بعدد المُتعاملين على شبكة البوّابة إلى ١٥ ألف مُتعامل.
البرنامج الخامس: إقامة المُجمّعات الصناعية كثيفة العمالة		
مُجمّع مُرغم للصناعات البلاستيكية	تجهيز وتخصيص مقر لمركز تكنولوجيا البلاستيك لتقديم الاستشارات، وتطوير المُنتَج وخدمات الدعم الفني.	الانتهاء من ٢٥٪ من أعمال البنية الأساسية الداخلية لمساحة (٤) أفدنة.
تطوير مُجمّع الصناعات النسيجية بالمحلة الكُبرى	تحديث البنية التحتيّة	الانتهاء من نحو ٧٢٪ من الأعمال.
منطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوّار	إقامة منطقة صناعية مُتخصّصة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.	الانتهاء من تنفيذ نحو ١٠٪ من أعمال التطوير.
البرنامج السادس: تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني		
توفير عمالة ماهرة ومُدرّبة	تطوير المناهج التدريبية وبناء قُدرات المُدرّبين وبرنامج التلمذة الصناعية.	• الوصول بعدد خرّيجي التلمذة الصناعية إلى ١٤ ألف خرّيج. • مواصلة تحسين الخدمات من خلال مشروع ***TVET(2)*** وزيادتها بنسبة ٢٥٪.
تشجيع الابتكار وريادة الأعمال	• تشجيع روّاد الأعمال المُبتكرين. • إطلاق جائزة الابتكار.	مُساعدة نحو ٤٤٠ من الشباب المُبتكرين.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات المُستهدفة لقطاع الصناعة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تقدّر الاستثمارات الكلية المُستهدفة في عام الخطة بنحو ١٢٥,٧ مليار جنيه، منها نحو ١٦,٦ مليار جنيه في مجال صناعات تكرير البترول، والباقي وقدره نحو ١٠٩,١ مليار جنيه في مجال الصناعات التحويلية غير البترولية.

ويجري تنفيذ استثمارات نشاط تكرير البترول من خلال الشركات العامة العاملة بنحو ١٠,٢ مليار جنيه، بنسبة ٦١٪ من الإجمالي، والباقي وقدره ٦,٤ مليار جنيه من خلال شركات القطاع الخاص.

أما الاستثمارات في مجال الصناعة التحويلية غير البترولية، فتضم استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات والشركات العامة، وقيمتها نحو ٣٩,٥ مليار جنيه، والاستثمارات المركزية، وقدرها ٢٧,٤ مليار جنيه، واستثمارات القطاع الخاص وقدرها نحو ٤٢,٢ مليار جنيه [شكل رقم (١٠/٤)].

شكل رقم (١٠/٤)
هيكل استثمارات الصناعات التحويلية غير البترولية، ٢٠٢٢/٢١

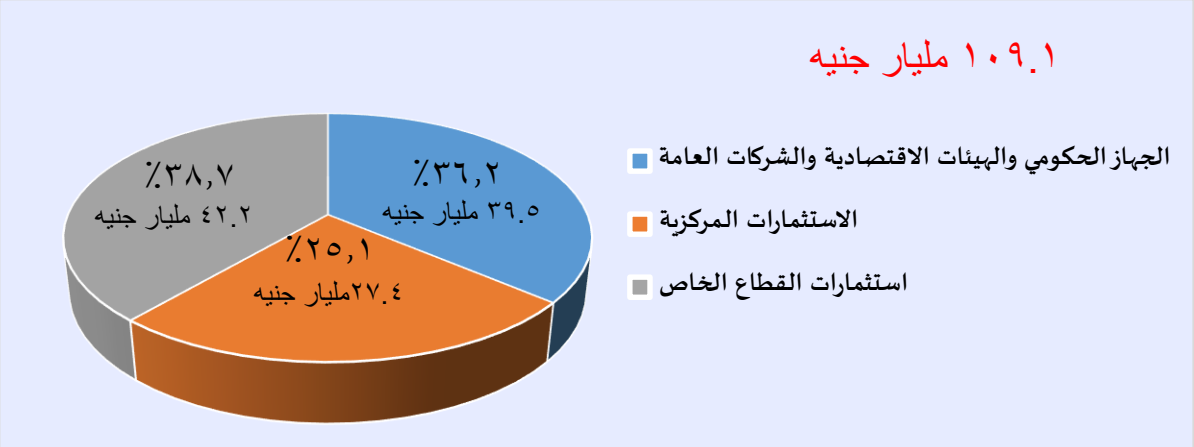

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى جهات الإسناد، يخُص وزارة التجارة والصناعة نحو ٦,٨٨ مليار جنيه، ووزارة الإنتاج الحربي نحو ٢,٥٥ مليار جنيه، بإجمالي ٩,٤٣ مليار جنيه [جدول رقم (١٥/٤)].

جدول رقم (١٥/٤)
توزيع استثمارات الصناعة بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢٢/٢١

(مليار جنيه)

	وزارة التجارة والصناعة	وزارة الإنتاج الحربي	الإجمالي
الجهاز الحكومي	١,٤٧	٠,١	١,٥٧
الهيئات الاقتصادية	٥,٤١	٢,٤٥	٧,٨٦
إجمالي	٦,٨٨	٢,٥٥	٩,٤٣

المصدر: وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (١٦/٤) استثمارات الهيئات الاقتصادية التابعة لوزارة التجارة والصناعة ومصادر تمويل كل منها خلال عام ٢٠٢٢/٢١.

جدول رقم (١٦/٤)
استثمارات الهيئات الاقتصادية – وزارة التجارة والصناعة
٢٠٢٢/٢١

(مليون جنيه)

الهيئة	الإجمالي	موارد ذاتية	إيرادات رأسمالية محلية	مصادر أخرى
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	٥٣٣٢	٣٣٢	٥٠٠٠	-
الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية	٣٦	٣٣	-	٣
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	٣٢,٥	٣٢,٥	-	-
الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدوليّة	٦	٦	-	-
الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	٢,٥	٢,٥	-	-
الإجمالي	٥٤٠٩	٤٠٦	٥٠٠٠	٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات الجهاز الحكومي في القطاع الصناعي خلال عام ٢٠٢٢/٢١

في إطار جهود تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لوزارة التجارة والصناعة وهيئاتها التابعة، وتعظيم مُساهمتها في دعم الصناعة الوطنية ورفع كفاءتها، فقد تضمّنت الخطة الاستثمارية للجهاز الحكومي اعتماد ١,٤٧ مليار جنيه لوزارة التجارة والصناعة عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك للاضطلاع بالأعمال الآتي بيانها بحسب الجهات المعنيّة.

١- **ديوان عام وزارة الصناعة والتجارة**

- استكمال أعمال الإحلال والتجديد لمباني الوزارة وتطوير البوّابة الالكترونية وتوفير التجهيزات الخاصة بالعاصمة الإدارية.
- تحديث البنية الأساسية للمدارس ومراكز التدريب وتجهيزها وتوفير المعدات في إطار برنامج دعم وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

- استكمال إنشاء المُجمّعات الصناعية المُتخصّصة للصناعات الصغيرة والمُتوسطة.
- استكمال إنشاء وتجهيز مراكز تكنولوجيا البلاستيك بالإسكندرية، والمقر المُجمّع للمراكز التكنولوجية بالعاشر من رمضان، وتأهيل المدبغة النموذجية بالروبيكي، وإنشاء خط تجريبي ومعمل للمنسوجات التقنية، وتوفير آلات ومعدات للمراكز التكنولوجية (الرخام والجلود والحرف التقليدية وتكنولوجيا الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والبلاستك والحاضانات التكنولوجية).

٢- **مصلحة الرقابة الصناعية**

- استكمال تطوير مباني فروع (طنطا- برج العرب - دمنهور - المقر الرئيسي) وتجهيز ١٦ فرعًا بالمدن والمناطق الصناعية، وتوفير أدوات ومعدات المعامل وتطوير وحدة دليل خدمة المواطن للتحقيق في شكاوى المواطنين بشكل سريع.

٣- **مصلحة الكيمياء**

- استكمال تأهيل وتجهيز مبانى المصلحة ومعاملها بالإسكندرية (مرحلة ثانية) وأسيوط.
- تحديث معدات معامل المصلحة وموانئ دمياط وبورسعيد والروبيكي والمطار، وميكنة الخدمات.

٤- **مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى**

- استكمال تجهيز مركز الأسمرات واستحداث عدد (٦) حرف يدوية.
- إحلال وتجديد وتأهيل جزئي لمراكز العصلوجي بالزقازيق وأسوان وبياض العرب ببنى سويف والمنصورة، ومركز التكنولوجيا المُتميّز، ومعهد تدريب المدربين بالقاهرة.
- تحديث ورش التخصّصات الميكانيكية (الخراطة والماكينات) وتوفير المُعدّات الثقيلة والحفّارات لمركز تعدين قنا، وتوفير العدد اليدوية بمراكز الهيئة.
- تحديث وتدريب العاملين بمهنة تصنيع قواطع الألومنيوم.

٥- **التمثيل التجارى**

- تجهيز ورفع كفاءة مكاتب التمثيل التجاري بالداخل، وتطوير المنظومة المعلوماتية عن الأسواق التجارية.

٦- **الهيئة العامة للمواصفات والجودة**

- التوسّع في مجال الجودة ونظم تقييم المُطابقة عن طريق زيادة القدرة على القيام بأعمال التفتيش الدورى على المصانع والشركات وإجراء الاختبارات من خلال اعتماد ٧٠ معملًا متنوّعًا وإنشاء معامل جديدة في مجالات تحليل مُتبقيّات المُبيدات واختبارات المُحرّكات وكفاءة الطاقة، والتوسّع في إصدار المواصفات القياسية.

٧- **المجلس الوطنى للاعتماد**

- استكمال إنشاء وتجهيز مُلحق تدريبي للمجلس، ورفع كفاءة مقر المجلس.

- إنشاء الشبكة الداخلية ونظام ميكنة أعمال التقييم (بوّابة إلكترونية، وأرشيف إلكتروني نظام ERP).

٨- **المعهد القومي للجودة**

- تطوير أدوات إعداد الكوادر البشرية المُؤهّلة باستخدام التقنيّات الرقميّة، واعتماد المناهج الدراسية والتدريبية.

٩- **معهد التبين للدراسات المعدنية**

- تطوير المعدات والآلات المعملية للقياس والمعايرة والكيمياء والهندسة الميكانيكية والمعالجة الحرارية للتلوّث الصناعي).
- إنشاء شبكة مُراقبة وتوفير العِدد والأدوات للأقسام والورش، وإجراء الأبحاث والدراسات.

١٠- **الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات**

- إنشاء فرع للهيئة بمحافظة السويس، وتطوير فروع الهيئة بالأدبية ومعروف ومدينة ٦ أكتوبر والدخيلة، ورفع طاقات المعامل واعتمادها، وتطوير منظومة تكنولوجيا المعلومات بجميع الموانئ لتسريع إجراءات الفحص والإفراج عن الرسائل الواردة.

١١- **الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية**

- استكمال تطوير المقر الرئيسي للهيئة بالمهندسين وتجهيزه وتطوير وسائل الاتصال لسرعة استخراج البيانات.
- إنشاء مركز لخدمة المُصدّرين ورجال الأعمال بمحافظة الإسكندرية.

١٢- **صندوق تنمية الصادرات**

- استكمال أعمال تطوير البنية التحتيّة المعلوماتية للصندوق، وتطوير تجهيزات غرف حفظ المستندات.

ويستعرض الجدول رقم (١٧/٤) تطوّر مُؤشّرات الأداء للقطاع الصناعي، ومُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١

جدول رقم (١٧/٤)

المُستهدفات التنموية لقطاع الصناعة في خطة العام المالي ٢٠٢٢/٢١

المؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (منفذ)	٢٠٢١/٢٠ (توقّع)	٢٠٢٢/٢١ (مُستهدف)
أولًا: التدريب الصناعي				
عدد مراكز التدريب المطوّرة (مركز)	١٣	١٠	٨	٩
عدد الطلاب المُستفيدين من التدريب الصناعي (مُتدرب)	١٢٤٠٠٠	١٣٧١٦٤	٣٦٥٠٠	٣٨٠٠٠
عدد المتدرّبين الذين يتم رفع كفاءتهم المهنية – تطوير المعلمين (مُتدرّب)	٩٠٨	٤٩٦	٢٠٠	٢٠٠
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع (محطة)	١١	٥	٥	٥
عدد المتدرّبين على نظم الجودة (متدرّب)	٤٢٠	٤٩١	٤٥٠	٤٨٠
عدد حاضنات التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة (حاضنة)	٤	٢	٥	٦
عدد العلامات التجارية التي يتم ابتكارها سنويًا (علامة)	٣	١٦	١١	١١

المؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (منفذ)	٢٠٢١/٢٠ (توقّع)	٢٠٢٢/٢١ (مُستهدف)
عدد المنتجات المُبتكرة سنويًا (مُنتج)	٤٣	٢٤	٢٧	٢٩
ثانيًا: تحسين تنافسيّة قطاع الصناعة				
عدد المواصفات القياسية المُتوافقة مع المعايير الدوليّة (مواصفة)	٢٠٠	٧٢٠	٧٠٠	٧٠٠
مشروعات التأهيل للحصول على شهادات نظم جدارة الجودة	١٠	١٠	١٠	١٢
إصدار رخصة مُزاولة المهنة لاستشاريين الجودة (عدد الرخص)	١٧	٥٧	٨٠	٩٠
عدد المراكز التي يتم تأهيلها للحصول على CE MARK والشركات المُسجّلة في نظام الـ REACH سنويًا (شركة)	٢٥	٢٨	٤٠	٤٤
ثالثًا: تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص				
عدد الرخص المُصدرة في إطار قانون تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية (رخصة)	١٤١٠٨	٧٦٤٩	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠
عدد المُجمّعات الصناعية التي تخدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها (مُجمّع)	٠	٤	٦	٧
متوسط عدد الوحدات التي يتم إنشاؤها بالمُجمّعات (وحدة)	٠	٩٣٤	٤٩٢	٤٩٢
متوسط عدد فرص العمل المُباشرة التي يتم توفيرها بالمُجمّعات (فرصة)	٠	١٠٢٧٤	٥٣٣٢	٥٣٣٢
متوسط نمو المُنتج المحلي في الأجهزة المنزلية (٪)	٪١١١,٦	٪٦٠,٥	٪٥٩	٪٦٠
مساحة الأراضي الصناعية المُرفّقة المطروحة (مليون م٢)	١,٣٣٤	٥	١٠	٨
رابعًا: تنمية الصادرات الصناعية				
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج رد الأعباء (شركة)	١٠٧٩	١٦٧٨	٢٢٠٠	٢٣٠٠
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج رد الأعباء ويقل رأس مالها عن مليون دولار (شركة)	٧١٦	-	١٤٠٠	١٥٠٠
قيمة مُخصّصات برنامج رد الأعباء (مليار جنيه)	١,٣٧٩	٤,٧١٨	٧	٩,٥
قيمة الصادرات غير البترولية (مليون دولار أمريكي) (صناعية وزراعية)	٢٤,٦٦٣	٣٠,٧٩٨	٣١,١٤٥	٣٤,٢٦٠
عدد البعثات التجارية التي يتم تنظيمها (بعثة)	٢	-	٨	٨
خامسًا: إقامة المُجمّعات الصناعية المُتخصّصة كثيفة العمالة والمُتوافقة بيئيًا				
مدينة مرغم للصناعات البلاستيكية: نسبة الإنجاز في تطوير منطقة الأربع أفدنة (٪)	٪١٠	-	٪٢٥	٪٢٥

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقويم، ٢٠٢١.

أما وزارة الإنتاج الحربي، فتوفر الإنتاج المدني لعديدٍ من الصناعات، وتتركّز استثماراتها لعام ٢٠٢٢/٢١، في الآتي:

١) تطوير صناعة النيتروسيليلوز والنيتروجلسرين عن طريق استكمال مباني الوحدات ومُعدات الإنتاج ، وزيادة الطاقة الإنتاجية من الذخائر بأنواعها المُختلفة.

٢) توجيه فائض طاقتها الإنتاجية لتلبية احتياجات القطاع المدني من خلال التوسّع في إنتاج الأجهزة المنزلية والسلع المُعمرة والمُنتجات الغذائية والزيوت والكيماويات (بويات/ أثير/ مُطهّرات/ زيوت/ بلاستيك/ مُبيدات ومُنظِفّات).

٣) المُساهمة في تعميق التصنيع المحلي من خلال إنتاج المُعدات الصناعية والزراعية وخطوط إنتاج المخابز والأفران والمجازر الآلية، والمسبوكات والمعادن وبعض مكوّنات السيّارات، مثل الجُنوط والمُساعدين وبعض أجزاء المُحرّكات، وتجهيزات سيّارات الإطفاء، ومُعدّات الأمن الصناعي (عدّادات وطفّايات حريق)، بالإضافة إلي إنتاج المُعدّات والتجهيزات الطبيّة وحضّانات الأطفال.

٤) استكمال تأهيل مسبك الصلب، ومُعدات المكابس واستحداث خطوط إنتاج المُحرّكات الكهربائية قدرة أكبر من ٢٥ حصانًا، والأقنعة الواقية، وبودرة الدهانات الإليكتروستاتيك، وإنتاج الإطارات وخط إنتاج الدوائر المطبوعة الإلكترونية. وتأتي معظم أعمال التحديث والتطوير لأنشطة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باستراتيجية الدولة لتصنيع السيّارات، والتوجّه نحو السيّارات والمركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي والكهرباء.

وفي مجال تنمية المهارات والقدرات البشرية، تُدير وزارة الإنتاج الحربي منظومة تعليمية مُتميّزة، ويتضمّن الشق التعليمي الخدمات المُقدّمة من خلال مركز التدريب بحلوان بنظام التعليم المُزدوج، والمعهد الفني للصناعات المُتطوّرة، والمُجمّع التكنولوجي المُتكامل بالسلام، ويضُم مدرسة ثانوية وكليّات تكنولوجيّة.

٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة

الأهمية الاقتصادية:

تُعد الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة، حيث تعتمد عليها كافة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والعُمرانية والخدمية في تشغيل مُنشآتها وتوليد القيمة المُضافة.

ولذلك، تُعتبر مُؤشّرات أداء قطاع الكهرباء من المقاييس الرئيسة لدرجة التقدّم الاقتصادي للدولة، ويُجري الارتكاز عليها كأحد معايير التنافسية الدوليّة، وفي قياس درجة التحسّن في المُستوى المعيشي للمواطنين.

الاستراتيجية التنموية طويلة المدى:

إدراكًا لأهمية توفير الطاقة الكهربائية وإتاحتها لكافة مُستخدميها، وبتكلفة مُناسبة تُعزّز تنافسية الأنشطة الاقتصادية، وتتوافق مع مُستويات دخول المواطنين، فقد تبنّت وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة استراتيجية تنموية مُتكاملة ومُستدامة حتى عام ٢٠٣٥ لدعم قُدرات القطاع، ارتكازًا على عِدّة محاور تبلوّرت مُستهدفاتها وسياساتها حول الآتي:

- زيادة قدرات محطات التوليد، والتوسّع في الإنتاج والإتاحة على نحو يُواكب تطوّرات مُعدّلات الاستهلاك.
- تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لكافة مصادر الطاقة، وضمان كفاءة التشغيل من خلال مُراجعة كفاءة محطات التغذية وتوفير الاستثمارات الكافية لإجراء أعمال الصيانة والعمرات لوحدات إنتاج الكهرباء بالشبكة المُوحّدة على نحو مُستدام، بالإضافة إلى تطبيق التقنيّات الحديثة عالية الكفاءة، مثل تكنولوجيا الضخ والتخزين بالنسبة لمحطات التوليد المائية.
- تنويع مصادر الطاقة، وتعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المُتجدّدة، والوصول بمُساهمتها إلى نحو ٤٢٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المُولّدة بحلول عام ٢٠٣٥، في إطار خطة الدولة لتوفير الطاقة النظيفة صديقة البيئة، والحد من المُلوّثات.

- تحسين وتطوير شبكات النقل، بما في ذلك محطات المُحوّلات على الجهود العالية والفائقة لاستيعاب القُدرات الإضافية، والتوسّع في شبكات توزيع الكهرباء من خلال زيادة عدد مُوزّعات الجهد المُتوسط والمُحوّلات والكابلات على الجهدين المُتوسط والمُنخفض، لضمان التغذية الكاملة والتغطية الشاملة لكافة أنحاء الجمهورية.
- تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على طاقة نظيفة.
- تعميق التصنيع المحلي للمُعدّات والمُستلزمات الكهربائية لتعظيم القيمة المُضافة.
- الحد من الانبعاثات ومراعاة المتغيّرات البيئية في إطار الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية.
- تفعيل مُشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المُتجدّدة، من خلال إتاحة صيغ وآليّات عديدة لتحفيز الاستثمار الخاص، مثل BOT، BOOT، BOD، EPC + F، ...
- تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الأغراض المُختلفة.
- توسيع دائرة الربط الكهربائي على كافة المحاور بما يُحقّق التنمية المُستدامة، مثل مشروعات الربط الكهربائي مع دولتي السودان والمملكة العربية السعودية، والربط الكهربائي شمالًا مع دولتي اليونان وقبرص.

مُؤشّرات الأداء:

في إطار تأمين احتياجات الدولة من الطاقة الكهربائية باعتبارها أمن قومي، فقد حقّق قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة إنجازات ملموسة خلال الأعوام القليلة الماضية، من معالمها الآتي:

- زيادة الطاقة المُولّدة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٠/١٩) من ١٦٨ مليار ك.و.س ابتداءً إلى نحو ١٩٧,٢ مليار ك.و.س عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو (١٧,٣٪) خلال الفترة، دلالة على التطوّر المُطرد في إنتاج الكهرباء (مع مُلاحظة حدوث تراجُع محدود في عام ٢٠٢٠/١٩ مُقارنة بالعام السابق بنسبة طفيفة ٠,٨٪ بسبب تداعيّات جائحة فيروس كورونا).
- زيادة القدرة المُركّبة من ٣٢ جيجاوات عام ٢٠١٤/١٣ إلى ٥٥,٢ جيجاوات عام ٢٠١٨/١٧، بنسبة نمو تُناهِز ٧٣٪ للفترة، وارتفاعها إلى ٥٨,٣٥ و٦٨,٦ جيجاوات في عامي ٢٠١٩/١٨ و ٢٠٢٠/١٩ على التوالي، على أساس مُتوسط مُعدّل نمو سنوي ١٠٪ خلال العامين الأخيرين.
- تنامي الطاقة الكهربائية المُستهلكة من ١٤٣,٦ مليار ك.و.س عام ٢٠١٤/١٣ بمُعدّل نمو ٧,٨٪ خلال الفترة المُمتدة حتى عام ٢٠١٩/١٨، مع تراجُع بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ١٤٨,٨ مليار ك.و.س، تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا.
- زيادة أطوال الخطوط الكهربائية من ٤٦٩,٨ ألف كم إلى نحو ٥٣٣,٥ ألف كم، بنسبة نمو ١٣,٦٪

خلال الفترة حتى عام ٢٠١٩/١٨، وإلى نحو ٥٤٩,٥ ألف كم و٥٦٠ ألف كم لعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠ بمتوسط مُعدّل نمو سنوي ٢,٥٪ خلال العامين الأخيرين.

ويُوضّح الجدول رقم (١٨/٤) المُؤشّرات الكميّة سالفة الذِكر للفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٠/١٩).

جدول رقم (١٨/٤)
تطوّرات مُؤشّرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة
خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٠/١٩)

العام	الطاقة المُولّدة (مليار ك.و.س)	القدرة المُركبة (جيجا وات)	الطاقة المُستخدمة (مليار ك.و.س)	أطوال الخطوط (ألف كم)
٢٠١٤/١٣	١٦٨,٠٥	٣٢,٠١	١٤٣,٥٩	٤٦٩,٨
٢٠١٥/١٤	١٧٣,٤٦	٣٥,٢	١٤٦,٧٥	٤٨٨,٩
٢٠١٦/١٥	١٨٥,٦٥	٣٨,٩	١٥٥,٤٨	٥٠٥,٨
٢٠١٧/١٦	١٨٨,٦٢	٤٥,٠	١٥٢,٦	٥٢٣,٢
٢٠١٨/١٧	١٩٦,٣٧	٥٥,٢	١٥٦,٩	٥٣٣,٥
٢٠١٩/١٨	١٩٨,٨	(*)٥٨,٣٥	١٥٤,٨	(*)٥٤٩,٥
٢٠٢٠/١٩	١٩٧,١٧	(*)٦٨,٦	١٤٨,٧٥	(*)٥٦٠

(*) تقديري.

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة.

وفيما يخُص مصادر توليد الطاقة، يُوضّح الجدول رقم (١٩/٤) تطوّر حجم الطاقة المُولّدة بكل مصدر، والأهمية النسبية التي احتلّها خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩).

جدول رقم (١٩/٤)
حجم الطاقة الكهربائية المُولّدة بحسب المصادر خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩).

مصدر الطاقة	٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار ك.و.س	(٪)	مليار ك.و.س	(٪)	مليار ك.و.س	(٪)
حرارية	١٨٠,٨١٥	٩٢,١	١٨١,٢٢٤	٩١,٢	١٧٣,٥٣٥	٨٨,٠
مائية	١٢,٧١١	٦,٥	١٣,١٢١	٦,٦	١٥,٠٣٨	٧,٦
الرياح	٢,٣١٥	١,٢	٢,٩٨٩	١,٥	٤,١٨٣	٢,١
شمسية	٠,٥٢٩	٠,٢	١,٤٦٥	٠,٧	٤,٤١٢	٢,٣
الإجمالي	١٩٦,٣٧	١٠٠	١٩٨,٧٩٩	١٠٠	١٩٧,١٦٨	١٠٠

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة.

وبرغم استئثار الطاقة الحرارية بالشطر الأعظم من الطاقة المُولّدة (٨٨٪)، إلا أنه بدأت تتجلّى إلي - حد ما – نتائج جهود تنويع مصادر الطاقة في الأعوام الثلاثة الأخيرة المُشار إليها، حيث نمت أهميّتها النسبية مُجتمعة من ٨٪ إلى ١٢٪.

وفيما يتعلّق بالتوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المُستهلكة حسب القطاعات، يظل القطاع المنزلي في المركز الأول بنسبة مُساهمة (٤٠٪ – ٤٢٪)، ويليه قطاع الصناعة بنسبة تدور حول ٢٨٪، ثم قطاع المحلات بنسبة (١٢٪ – ١٣٪)، ويتبعه قطاع المرافق بنسبة تُناهِز ٨٪، وتعقبُه الزراعة بنسبة ٥٪، والجهات الحكومية بنسبة تُناهِز ٥٪ أيضًا في المُتوسط. والظاهرة المُلاحظة هي تزايُد الكميّات المُصدّرة من الكهرباء خلال الفترة - رغم صِغَر حجمها المُطلق - بنسبة تُقارِب ٢٣٢٪ [جدول رقم (٢٠/٤)].

جدول رقم (٢٠/٤)

هيكل الطاقة الكهربائية المُستهلكة بحسب القطاع خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

(مليار ك.و.س)

القطاع	٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩		مُعدّل التغيّر
	مليار ك.و.س	(٪)	مليار ك.و.س	(٪)	مليار ك.و.س	(٪)	خلال الفترة (٪)
المنازل	٦٦,٩٦٩	٤٢,٧	٦٢,٥٩٢	٤٠,٤	٦١,٧١٧	٤١,٥	٧,٨٪-
الصناعة	٤٣,٥٧٩	٢٧,٨	٤٤,٤٥٣	٢٨,٧	٤١,٢٦٢	٢٧,٧	٥,٣٪-
المحلات وأخرى	١٩,٠١٩	١٢,١	١٩,٥٧٩	١٢,٧	١٩,٠١٥	١٢,٨	-
المرافق العامة	١١,٨٨٢	٧,٦	١٢,١١١	٧,٨	١١,٦٢١	٧,٨	٢,٢٪-
الزراعة	٨,٣٢٢	٥,٣	٧,٥٠٦	٤,٨	٧,٤٢٦	٥	١٠,٨٪-
الجهات الحكومية	٦,٩٣٦	٤,٤	٨,٣١٤	٥,٤	٦,٩٧٥	٤,٧	٠,٦٪
الصادرات	٠,٢١٩	٠,١	٠,٢٤٠	٠,٢	٠,٧٢٩	٥	٢٣٢,٩٪
الإجمالي	١٥٦,٩٢٦	١٠٠	١٥٤,٧٩٥	١٠٠	١٤٨,٧٤٥	١٠٠	٥,٢٪-

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة.

وقد كان جرّاء التطوّرات سالفة الذكر في مُستويات أداء القطاع، القضاء نهائيًا على أزمة الانقطاع المُتكرّر للتيّار الكهربائي، وتحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية، والتحرّك الإيجابي نحو تنمية مصادر الطاقة المُتجدّدة (محطات الطاقة الشمسية ومزارع الرياح)، وتأهيل شركات مصرية لتنفيذ مشروعات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية، مع مُشاركة استثمارية من جانب القطاع الخاص، فضلًا عن تنمية المهارات والقُدرات البشرية للعاملين بالقطاع.

وقد تجلّت نتائج هذه التطوّرات في تحسين ترتيب مصر في المُؤشّرات الدوليّة، مثل مُؤشّر الحصول على الكهرباء، حيث ارتقت مصر من المركز (١٤٥) عام ٢٠١٥ إلى المركز (٩٦) عام ٢٠١٩، ثم إلى المركز (٧٧) عام ٢٠٢٠ طبقًا لتقارير البنك الدولي عن مُمارسة الأعمال.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

من المُستهدف زيادة إنتاج قطاع الكهرباء بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلى نحو ١٨٠ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ١٦٨ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، و ١٥٣ مليار جنيه إنتاج عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو ٧,٤٪ في عام الخطة، وبنسبة مُساهمة ١,٨٪ في الإنتاج الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١.

وكذلك، من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١٠٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ مُقابِل ١٠٣,٦، و ١٠٢,٥ مليار جنيه في العامين السابقين، بنسبة نمو تُناهز ٢٪ عن عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مُساهمة ١,٧٪ من الإنتاج الإجمالي المُقدّر لعام الخطة ٢٠٢٢/٢١ [جدول رقم (٢١/٤)].

جدول رقم (٢١/٤)

تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)
٢٠٢٠/١٩ (فعلي)	١٥٣,٢	٧,١	١٠٢,٥	٠,٩-
٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	١٦٧,٧	٩,٥	١٠٣,٦	١,١
٢٠٢٢/٢١ (خطة)	١٨٠,٢	٧,٤	١٠٥,٦	١,٩
نسبة المُساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢/٢١ (٪)	٪١,٨		٪١,٧	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وعلى مُستوى ناتج القطاع، من المُستهدف زيادته إلى نحو ١١٣ مليار جنيه في عام الخطة، بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ (١٠٣,٥ مليار جنيه)، بنسبة نمو ٩٪، ومُقابل بلوغه نحو ٩٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، وذلك بالأسعار الجارية، وتبلُغ مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١,٧٪ (بالأسعار الجارية). أما بالأسعار الثابتة، فمن المُستهدف زيادة ناتج القطاع من ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٦٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، ومُقابل ناتج مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ قدره ٦١,٨ مليار جنيه، وبنسبة نمو ١,٩٪ [شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١١/٤)

تطوّر ناتج قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة

خلال الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١

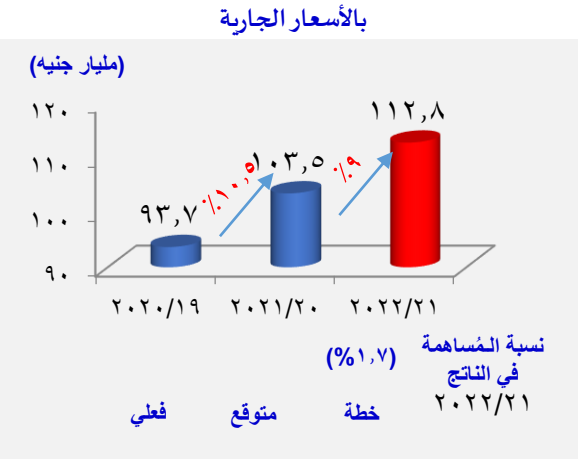

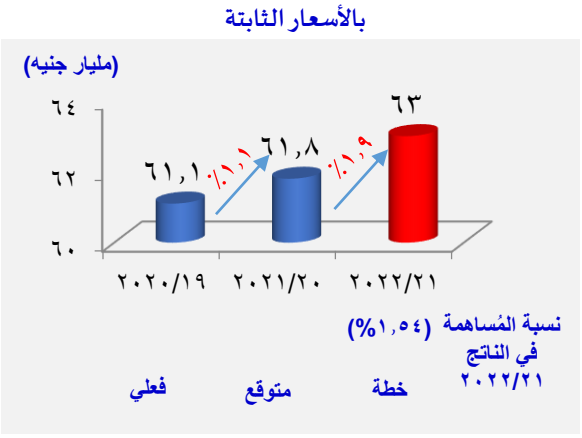

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تُقدّر الاستثمارات الكلية لقطاع الكهرباء بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ٤٣ مليار جنيه، بالمُقارنة باستثمارات مُتوقّعة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ قدرها ٤٥,٣ مليار جنيه، وبتراجُع كبير عن استثمارات القطاع عام ٢٠١٩/١٨، أي قبل وقوع جائحة فيروس كورونا والتي أدت إلي تقليص النشاط في ظل الركود الاقتصادي العام المُصاحب للجائحة [شكل رقم (١٢/٤)]

شكل رقم (١٢/٤)
تطوّر الاستثمارات في قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

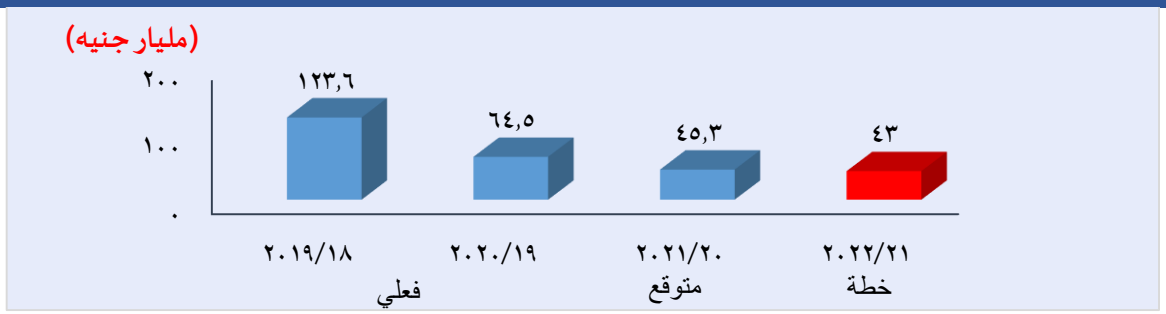

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع استثمارات القطاع بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة بنسبة ٥٠,٥٪، والاستثمارات المركزية بنسبة ٤٨٪، والقطاع الخاص بنسبة ١,٥٪ [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)
هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع الكهرباء بحسب الجهات

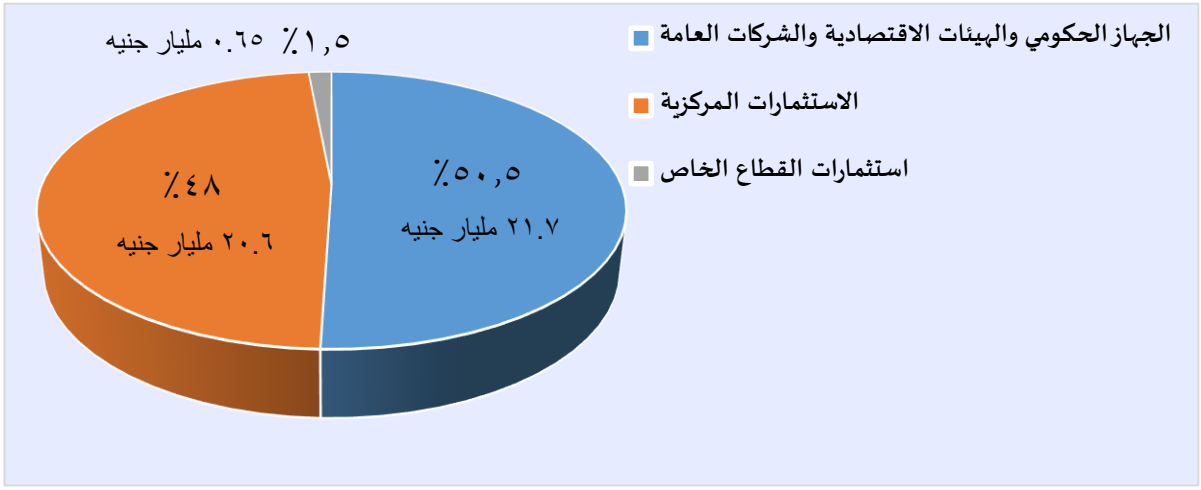

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى الجهاز الإداري، تبلُغ قيمة الاستثمارات المُدرجة لها نحو ٦ مليار جنيه، مُغطاه بالكامل من الخزانة العامة، كما تُقدّر استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة بنحو ٧ مليار جنيه.

ويُوضّح الجدول رقم (٢٢/٤) توزيع استثمارات كلٍ من الجهاز الإداري والهيئات الاقتصادية بحسب الجهات التابعة في عام ٢٠٢٢/٢١، بإجمالي يُناهز ١٣ مليار جنيه.

جدول رقم (٢٢/٤)

هيكل استثمارات الجهاز الإداري والهيئات الاقتصادية لقطاع الكهرباء بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

الجهة	مليون جنيه	(٪)
(١) الجهاز الإداري		
- الديوان العام	٥٨٠.٠	٩٦,٦
- هيئة الطاقة الذرية	١٦٥	٢,٧
- هيئة المواد النووية	٤١,٣	٠,٧
جملة (١)	٦٠٠٦,٣	١٠٠
(٢) الهيئات الاقتصادية		
- هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤٥٠.٠	٦٤,٥
هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء	١٤٠,٨	٢
هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمُتجدّدة	٢٣٢٤,٢	٣٣,٣
جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المُستهلك	١٦,٩	٠,٢
جملة (٢)	٦٩٨١,٩	١٠٠
الإجمالي العام	١٢٩٨٨,٢	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وفيما يخُص مصادر تمويل استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية، فيتضح من الشكل رقم (١٤/٤) الاعتماد الرئيس على الخزانة العامة ومساهماتها بنسبة تربو على ٨٠٪، وعلى القروض الخارجية بنسبة ١٤٪، مع تواضع مُساهمات الموارد الذاتية والمنح (٥٪).

شكل رقم (١٤/٤)

توزيع استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية بحسب مصادر التمويل

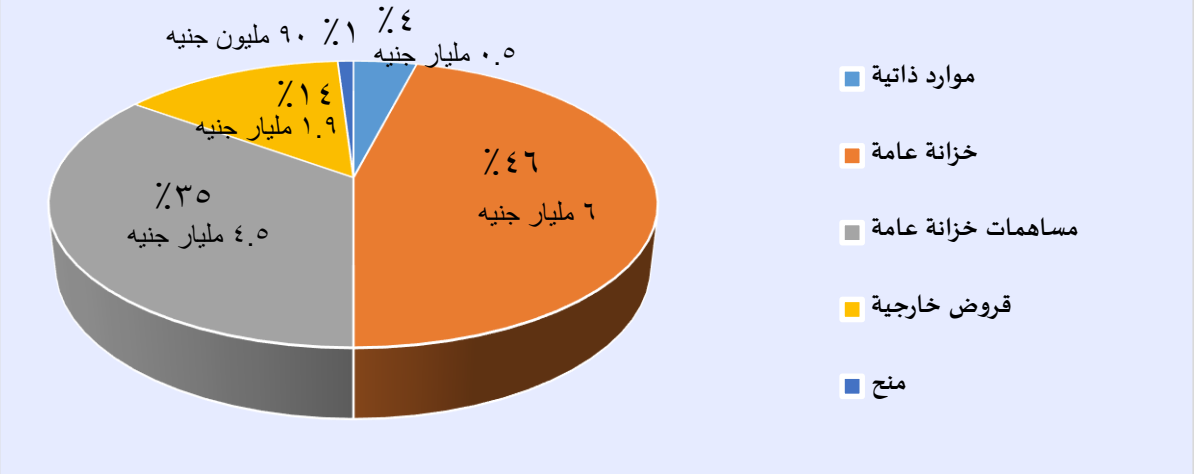

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (٢٣/٤) أهم المُستهدفات الكميّة لقطاع الكهرباء في إطار منظومة مُوازنة البرامج والأداء.

جدول رقم (٢٣/٤)
المُستهدفات التنموية لقطاع الكهرباء خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

مُؤشّرات قياس الأداء	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (مُنفذ)	٢٠٢٠/١٩ (مُنفذ)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	(٢٠٢٢/٢١ (مُستهدف)
عدد محطات المُحوّلات على جهد ٥٠٠ ك.ف	محطة	٦	٦	٤	١
أطوال الشبكات المُضافة على الجهد الفائق ٥٠٠ ك.ف	كم	١٤٨٧	١٨٩٠,٥	٢٨٩	٤٦
أطوال الشبكات المُضافة على الجهد العالي ٦٦ ك.ف	كم	٤٩٨,٨٥	١٩٤٧,٢	١١٠	١٩٥
عدد العدّادات مُسبقة الدفع	مليون	٢	١,٦	٢	٢
عدد العدّادات الذكية	ألف	٥٧,٣٨	١٢٤,٨	٤٠٠	١٠٠٠
قدرات محطات الطاقة الشمسية	ميجاوات	٤٠	٢٦	٥٠	١٠(*)
قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المُتجدّدة	مليون جنيه	٢٩٩٣	٢٦٥	٥٧٠٥	٢٣٢٤
إجمالي الطاقة الكهربائية المُولّدة	جيجاوات/ساعة	١٩٨٧٩٩	١٩٧١٦٨	٢٠٦٧٣٦	٢٥٢٤٥٧

المصدر: موازنة البرامج والأداء، من بيانات وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة.

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- **مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات:**

يهدف هذا المشروع إلى استكمال تأمين التغذية الكهربائية للمساحات المُخطّط ريّها من المياه الجوفية بمنطقة شرق العوينات في نطاق مركز الخارجة بمُحافظة الوادي الجديد، والمُقدّرة بنحو ٣٠٠ ألف فدان. ومن المُستهدف – في إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١ الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية للمشروع، مع استكمال أعمال المرحلة الثالثة منه.

- **مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء:**

يتم في إطار خطة المشروعات الاستراتيجية لتوفير التغذية الكهربائية لمشروعات استصلاح الأراضي والأنشطة الاستثمارية بالمنطقة من خلال توسيع محطة مُحوّلات بغداد القائمة جهد ٢٢٠ ك.ف، بالإضافة إلي إنشاء الخط الهوائي (بغداد/ شرق الإسماعيلية) بجهد ٥٠٠ ك.ف، بطول ١٥٠ كم.

- **مشروع التغذية الكهربائية لمشروعات استصلاح الأراضي بمنطقة توشكى:**

يهدف المشروع إلى استكمال تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة جنوب الوادي بتوشكى – بمُحافظة أسوان في نطاق مُخطّط استصلاح ٩٢٠ ألف فدان، وذلك من خلال إنشاء محطة محوّلات (توشكى٣، توشكى٤) جهد ٢٢٠/٦٦/٢٢ ك.ف. وربطهما بالشبكة القومية، بالإضافة إلي إنشاء شبكة الجهد المتوسط لعدد (٨) موزّعات.

- **مشروع التغذية الكهربائية للساحل الجنوبي الشرقي:**

يهدف المشروع إلى استكمال تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة الساحل الشرقي (القصير / مرسى علم / برنيس) والحدود الجنوبية، وربط المنطقة بالشبكة لنقل الكهرباء.

- **مشروع زيادة القدرة الكهربائية للمطارات و تطوير الشبكات الخارجية**

ويهدف إلي نهو أعمال زيادة القدرة الكهربائية لمطارات حباطه – بئر خمسة – سيوة، بالإضافة إلي تطوير شبكة الكهرباء الخارجية لمطار العريش.

- **مشروع استكمال الربط الكهربائي مع دولة السودان:**

هو مشروع استكمال المرحلة الثانية يهدف إلى إمداد الجانب السوداني من خلال الربط الكهربائي بقدرات تصل إلى ٣٠٠ ميجاوات، بالإضافة إلي جاهزية الشبكة المصرية لنقل ٦٠٠ ميجاوات للسودان على جهد ٥٠٠ ك.ف.

- **مشروع استكشاف وتقييم واستخلاص الخامات النووية:**

يضُم هذا المشروع الاستراتيجي (٥) مشروعات فرعية، مُمثّلة في الآتي:

- **مشروع تقييم وتطوير احتياطي المعادن الاقتصادية ومُعالجتها:**

مُتوقّع الانتهاء منه في يونيو ٢٠٢٤، ويضُم مشروع الرمال السوداء، ومشروع فصل العناصر الأرضية النادرة من معدن المونازيت لاستخلاص بعض المواد النووية، مثل الثوريوم واليورانيوم. ويتضمّن المشروع الأول (الرمال السوداء) استكمال عمليّات تقييم احتياطيّات الرمال السوداء بمناطق مُستكشفات الخام ومناطق جديدة، وتطوير العمل الإنتاجي لمصنع فصل معادن الرمال السوداء برشيد، وإنتاج المعادن الثقيلة من مُركزات الرمال السوداء على المُستوى الصناعي بمنطقة رشيد، وتحسين جودة معدن الألمنيت وإعلاء قيمته المُضافة.

أما المشروع الثاني لاستخلاص العناصر النادرة من معدن المونازيت، فتتضمّن أعماله الانتهاء من تأسيس شركة مُعالجة المُنازيت وبدء أعمال المُعالجة واستخلاص اليورانيوم والثوريوم ... إلخ، وتطوير فصل العناصر الأرضية النادرة على هيئة أكاسيد، ورفع مرتبة نقاء هذه العناصر على هيئة مُنفردة، ورفع رتبة نقاء كعكة اليورانيوم والثوريوم.

- **مشروع استخلاص العناصر النووية:**

وهو مشروع طويل المدى، من المُتوقّع الانتهاء منه في يونيو ٢٠٢٧، وتتضمّن أعمال المشروع جمع عيّنات حقلية تكنولوجية من خام البريليوم، واستكمال تطوير إنتاج أكسيد البريليوم على المُستوى نصف الصناعي، واستكمال استخلاص معدن الثورمالين وتجارُب استخلاص عنصر البورون النووي، واستكمال فصل وتركيز الخامات المُصاحبة للخامات النووية، وأهمّها ***Ta*** و***Nb*** و***Zr***، واستكمال دراسات الجدى الفنية والاقتصادية لاستغلال تمعدنات الرواسب المُشعّة للخامات النووية.

- **<u>مشروع استكمال البنية الأساسية وتجهيز تهيئة الموقع لإنشاء المحطات النووية بالضبعة بمحافظة مطروح</u>** (ومن المُتوقع الانتهاء من المُفاعل الأول والاستلام الابتدائي والتشغيل التجاري بحلول عام ٢٠٢٦، والانتهاء من المُفاعلات الثلاثة الأخرى بحلول عام ٢٠٢٨)
- **مشروع المنجم والمصنع التجريبي لإنتاج اليورانيوم:**

وهو مشروع طويل المدى، ويُتوقّع الانتهاء منه في يونيو ٢٠٢٧، وتشمل أعماله إنشاء وحدات إنتاجية لإذابة واستخلاص الخامات النووية والعناصر المُصاحبة بمنطقة أبو رشيد بالصحراء الشرقية، واستكمال إنتاج الكعكة الصفراء من وحدات جنوب سيناء وجبل جتار وأبو رماد وحلايب، وإنتاجها من وحدات أبو رشيد.

- **مشروع الكشف الواسع عن الخامات النووية:**

من المُتوقّع الانتهاء منه في يونيو ٢٠٢٥، ويهدف إلى تنمية المناطق المُستكشفة، وخاصة منطقة العطشان وبعض مناطق الصحراء الغربية، واستكمال عمليّات الاستكشاف الجيوفيزيائية الجوي لمناطق جديدة، وتجميع العيّنات الصخرية على شبكة مُعيّنة مع التحليل الجيوكيميائي والإشعاعي لهذه العيّنات.

- **مشروع تقييم احتياطيّات رواسب اليورانيوم:**

من المُتوقّع الانتهاء منه في يونيو ٢٠٢٤، وتشمل أعمال المشروع استكمال عمليّات الحفر تحت السطحي بمُستكشفات الهيئة، وخاصة جنوب سيناء، جبل جتار، ومنطقة أبو رشيد وأبو رماد جنوب الصحراء الشرقية، والبدء في تقدير الاحتياطيّات المُؤكّدة من الخامات النووية، والتحليل الكيميائي والإشعاعي والمعدني للعيّنات الناتجة عن أعمال الحفر.

➢ **<u>مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء بنظام الضخ والتخزين:</u>**

يهدف المشروع إلى استكمال دراسات مشروع الضخ والتخزين لتوليد الكهرباء بجبل عتاقة بالسويس بقدرة ٢٤٠٠ ميجاوات، ومن المُتوقّع الانتهاء من المُستندات التعاقدية والبدء في إعداد الموقع خلال عام ٢٠٢٢/٢١، وهي بداية المرحلة الثالثة من المشروع.

ويجري تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع شركة ساينو هايدرو الصينية، وتتكون من (٨) وحدات قدرة كل منها ٣٠٠ ميجاوات، بتكلفة استثمارية ٢,٧ مليار دولار، ويجري تنفيذه خلال ٨٦ شهرًا، بنظام ***(EPC + FINANCE)***، وتُقدّر استثماراته بخطة ٢٠٢٢/٢١ بنحو ١٣٧,٣ مليون جنيه، ويهدف إلى تخزين الطاقة الكهربائية المُنتجة من الشمس والرياح من فترات غير الذروة إلى فترات الذروة، واستقرار أداء الشبكة القومية للكهرباء.

➢ **<u>مشروع استكمال دراسات المواقع المُؤهّلة لإنشاء محطات ضخ وتخزين</u>**

تم الانتهاء بشكل مبدئي من تحديد موقعي أرمنت – الأقصر بقدرة مُقترحة ٢٠٠٠ ميجاوات لكل منهما، وجاري التواصل مع بنك التعمير الألماني للحصول على منحة لدراسة الموقعين، والانتهاء من الدراسات خلال عام ٢٠٢٢/٢١، وباستثمارات مُقدّرة بنحو ٣,١ مليون جنيه.

➢ **مشروعات الطاقة المُتجدّدة:**

- تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع التغذية الكهربائية، بمناطق شرق وغرب النيل، وكوم أمبو، وذلك بهدف توفير وإتاحة الأراضي للمُستثمرين بنظام حق الانتفاع لتنفيذ مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة المُتجدّدة.
- إقامة محطة توليد الكهرباء بكوم أمبو قدرة ٥٠ ميجاوات بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ويهدف المشروع إلى توليد طاقة تُقدّر بنحو ٩٠ ميجاوات ساعة سنويًا، وتوفير ١٩ ألف طن بترول مُكافئ، والحد من انبعاثات حوالي ٥٠ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- إنشاء محطة توليد كهرباء باستخدام نُظُم الخلايا الفوتوفولطية بالغردقة بالبحر الأحمر، قدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وتهدف هذه المشروعات إلي توليد طاقة ٣٢ جيجاوات – ساعة سنويًا، وتوفير نحو سبعة آلاف طن بترول مُكافئ سنويًا، والحد من انبعاثات حوالي ١١٨ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- إنشاء محطة توليد كهرباء بالخلايا الفوتوفولطية بالزعفرانة قُدرة ٥٠ ميجاوات، بالتعاون مع بنك التعمير الألماني **KFW**، ويهدف المشروع إلى توليد طاقة تُقدّر بنحو ٩٠ ميجاوت ساعة/ سنويًا، وتوفير ١٩ ألف طن بترول مُكافئ، والحد من انبعاثات ٥٠ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- إقامة محطة كهرباء بطاقة الرياح قُدرة ٢٥٠ ميجاوات بخليج السويس بالتعاون مع بنك التعمير الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية، ويهدف المشروع إلى توليد طاقة تُقدّر بنحو ١٤٠٠ ميجاوت سنويًا، وتوفير ٢٨٠ ألف طن بترول مُكافئ، والحد من انبعاثات حوالي ٧٧٠ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- وفي إطار استراتيجيّة تحديث الطاقة حتى عام ٢٠٣٥، من المُخطّط استخدام الهيدروجين في التخزين الموسمي للكهرباء المُنتَجة من الطاقة المُتجدّدة.

➢ **تطوير واستكمال المعامل والبحوث بهيئة الطاقة الذرية، وتشمل:**

- تشمل مشروعات تطوير المعامل الإنتاجية بمركز البحوث النووية، ومُفاعل مصر البحثي الثاني، ومُعدّات المعامل الحارة بمركز المعامل الحارة، ووحدات تشعيع الأغذية بمركز تكنولوجيا الإشعاع، ومُعجّل السيكلوترون، وبرامج الطوارئ الإشعاعية، وتطوير وحدة علاج الأورام بالإشعاع.
- مشروع تجهيز معامل الفحص المركزية بالموانئ، وذلك في ضوء التوجّهات بإنشاء معامل مركزية بالموانئ المصرية على صعيد جميع الاختصاصات المعملية صناعيًا وغذائيًا وزراعيًا وطبيًا لإجراء عمليّات الفحص على البضائع داخل الميناء دون الحاجة إلى فحصها خارج الميناء.

➢ **مشروعات أخرى، ومنها:**

- نقل وتحويل مسار الشبكة الكهربائية المُتعارضة مع المشروع القومي لتطوير الطُرُق.
- إحلال الخطوط الهوائية على الجهد المُتوسط بكابلات أرضية.

٤/٤ قطاع البترول والثروة المعدنية

الأهمية الاقتصادية:

يُعد قطاع البترول إحدى الدعامات الأساسية للنمو الاقتصادي باعتباره مصدرًا رئيسًا لتوفير احتياجات الدولة من الطاقة مما يُسهِم بصورة إيجابية ومُباشرة في الوفاء بمُتطلّبات خِطط التنمية الاقتصادية المُستدامة والشاملة التي تتبنّاها الدولة المصرية.

وتتجلّى أهمّية هذا القطاع في تحمّله مسئوليّة تأمين احتياجات كافة القطاعات الاقتصادية، وأسواق الاستهلاك النهائي، فضلًا عن تعزيز الميزان التجاري من خلال تنمية صادراته للأسواق الخارجية وترشيد وارداته منها، وذلك على نحو مُستدام يتوافق مع الاحتياجات الاستهلاكية للأعداد السكانية المُتزايدة، ومُقتضيّات الخِطط التنموية الطموحة للبلاد.

الرؤية التنموية:

اتفاقًا واستراتيجيّة التنمية المُستدامة، تتمثّل رؤية تنمية قطاع البترول في "تأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية لمُواكبة مُتطلّبات التنمية المُستدامة وتعظيم مُساهمة قطاع البترول في الدخل القومي، وتحويل مصر إلى مركز استراتيجي لتداول الطاقة".

الأهداف الاستراتيجية وآليّات العمل:

يُمكن إيجاز أهم هذه الأهداف والآليّات في الآتي:

- تأمين احتياجات السوق المحلي من المُنتجات البترولية والبتروكيماوية والثروات المعدنية، وبما يتوافق ومُعدّلات النمو الاقتصادي المُستهدفة.
- تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسّع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنويع المصادر.
- تحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز والزيت الخام.

- تطوير صناعات التكرير والبتروكيماويات لرفع مُعدّلات الإنتاج، وزيادة القيمة المُضافة وتحسين جودة الإنتاج.
- تسريع مُعدّلات تنفيذ مشروعات توصيل الغاز للمنازل لتعظيم استفادة كافة المُواطنين والمناطق من إمدادات الغاز الطبيعي.
- ترشيد استخدامات الغاز والبترول والعمل على تعديل مزيج الطاقة، وتوجيه الدعم الخاص بالمُنتجات البترولية للفئات والقطاعات المُستحقة.

وتتضمّن آليّات تحقّق هذه الأهداف مُراجعة الأُطُر التشريعية والمُؤسّسية الحاكمة للاستثمار في هذا القطاع الهام، وإعادة هيكلة القطاع لتحسين مُستويات الأداء، وتطوير وتحديث القطاع لمُواكبة مُتطلّبات العصر، ومُراجعة وتقويم عقود الشراكة مع الأطراف الأجنبية، ومُواصلة بناء الكوادر البشرية الوطنية ذات الكفاءة العالية، فضلًا عن التوسّع في أعمال التنقيب والاستكشاف للثروات البترولية والمعدنية في مناطق جديدة واعدة، مع رفع كفاءة كافة الأنشطة ذات الصلة وتعميق التصنيع المحلي لزيادة القيمة المُضافة.

إنجازات القطاع:

على مدى الأعوام السبعة الماضية، حقّق قطاع البترول عِدّة إنجازات ملموسة نُوجزها على النحو الآتي:

- تم طرح (٧) مُزايدات عالمية خلال تلك الفترة للبحث عن الزيت الخام والغاز في المناطق البريّة والبحرية في كلٍ من البحرين المُتوسط والأحمر، والدلتا وخليج السويس والصحراء الشرقية والغربية وصعيد مصر(١). وقد نجحت هذه الاكتشافات ووضعها على خريطة الإنتاج في تحقيق مُعدّلات مُتميّزة في الإنتاج، حيث بلغ نحو ٧,٢ مليار متر مُكعّب من الغاز الطبيعي، وحوالي ٦٥٠ ألف برميل من الزيت الخام والمُتكثّفات يوميًا.
- تم تنفيذ ٣٧ مشروعًا في مجال تنمية وإنتاج الغاز الطبيعي باستثمارات ٢٨ مليار دولار، وبمُعدّلات إنتاج مُضافة تصل إلى نحو ٧,٨ مليار قدم متر مُكعّب غاز مما ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، والوفاء بالتزامات مصر التصديرية(٢).

---

(١) منها مُزايدة للبحث عن البترول والغاز لأوّل مرّة في البحر الأحمر، والتي أسفرت عن جذب كُبرى الشركات العالميّة وضخ استثمارات قدرها ٣٢٦ مليون دولار ترتفع إلى عِدّة مليارات من الدولارات حال تحقّق الاكتشافات، وتُمثّل هذه المُزايدة أحد ثِمار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع المملكة العربية السعودية.

(٢) تحقّق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بفضل تزايُد الإنتاج المحلي تدريجيًا نتيجة الانتهاء من تنمية ووضع مراحل جديدة من أربعة حقول كُبرى في البحر المُتوسط على خريطة الإنتاج مما ساهم في إيقاف عمليّات الاستيراد للغاز الطبيعي المُسال لأول مرّة مُنذ أكثر من أربعة أعوام. وتضُم أهم مشروعات الغاز المُكتشفة الآتي:

- مشروع تنمية حقل "ظُهر" بمُعدّلات إنتاج تصل إلى (٣) مليار قدم٣/يوم، بتكلفة استثمارية حوالي ١٥,٦ مليار دولار مع نهاية مرحلة الوصول للإنتاج الكُلي للمشروع.
- مشروع تنمية حقل نورس، بطاقة (١,١) مليار قدم٣/يوم. وبتكلفة حوالي ٢٩٠ مليون دولار.
- مشروع تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل والتي تُقدّر احتياطيّاتها بالمياه العميقة من الغاز الطبيعي والمُتكثّفات حوالي ٥ تريليون قدم٣، وذلك من خلال خمسة حقول، بتكلفة ١٠,٥ مليار دولار.

- تطوير معامل التكرير وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة مُتطوّرة في مُسطرد والسويس والإسكندرية وأسيوط لتأمين إمدادات الوقود، ومُواكبة التزايُد على المُنتجات البترولية[١].
- تحسين آليّة النقل للمواد البترولية من خلال تركيب منظومة التتبّع الآلي في جميع سيّارات النقل العاملة في نقل المواد البترولية إلى المحطات، وربط جميعها ومنافذ التوزيع وكِبار المُستهلكين والمُوزّعين بالمنظومة الإلكترونية بهيئة البترول لضمان المُتابعة والرقابة الفاعلة، بالإضافة إلى زيادة عدد الموانئ المُستقبلة للبوتاجاز المُستورد[٢]، وكذلك تم إدخال منظومة لمُراقبة أرصدة الوقود داخل الخزّانات لجميع محطات خدمة وتموين السيّارات على مُستوى الجمهورية وربطها بالشركات وهيئة البترول.
- تم طرح نوع جديد من بنزين (٩٥) في إطار تحسين جودة المُنتجات البترولية، وكذلك إنتاج البنزين (٩٢) في مناطق الوجه القبلي لضمان توافره بصورة مُستمرة وتقليل الاعتماد على النقل لمسافات طويلة.
- تطبيق البرنامج الإصلاحي لهيكل تسعير المُنتجات البترولية وإزالة التشوّهات السعرية، حيث تم اعتماد تطبيق آليّة التسعير التلقائي للمُنتجات البترولية عن طريق اللجنة المعنيّة بمُراجعة وتحديد أسعار الوقود بشكل رُبع سنوي، مما ساهم في ترشيد الاستهلاك وتحرير السوق وجذب الاستثمارات.
- تم التوسّع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، حيث ارتفع المُعدّل السنوي إلى ١,٢٥ مليون وحدة بواقع ١٠٠ ألف وحدة سكنية شهريًا، ليصل إجمالي عدد الوحدات السكنية إلى نحو ١٢ مليون وحدة، علاوة على أكثر من ١٥٠٠ مُستهلك تجاري و٥٠ مصنعًا، بالإضافة إلى اتباع نظام التقسيط المُيسّر لما يتحمّله المُواطنين في تكلفة توصيل الغاز الطبيعي لوحداتهم السكنية[٣].

- مشروع المرحلة التاسعة (ب) بحقول غرب الدلتا بالمياه العميقة بهدف إنتاج حوالي ٣٦٠ مليون قدم٣/يوم غاز و٣ آلاف برميل/يوم مُتكثّفات بتكلفة ٧٤١ مليون دولار.
- مشروع تنمية حقول منطقة دسوق المرحلة (ب)، لإنتاج ١٢٠ مليون قدم٣/يوم من خلال وضع (٩) آبار على الإنتاج باستثمارات ٣٠ مليون دولار.
- مشروع خط أنابيب نيدوكد – الجميل بالدلتا، لنقل حوالي ٧٠٠ مليون قدم٣/يوم من إنتاج الحقل إلى محطة مُعالجة الجميل.
- مشروع تنمية حقل أتول بشمال دمياط لإنتاج ٣٥٠ مليون قدم٣يوم غاز، و١٠ آلاف برميل /يوم مُتكثّفات، بتكلفة استثمارية حوالي ٨٥٥ مليون دولار من خلال وضع ثلاثة آبار على خريطة الإنتاج.

(١) ومن أهم هذه المشروعات وحدة استرجاع الغازات بشبكة أسيوط لتكرير البترول، وبرج التقطير المبدئي بمعمل تكرير ميدور، ووحدة إنتاج البنزين على الأوكتين بشركة أنزيك، ومُجمّع التكسير الهيدروجيني للمازوت بالشركة المصرية للتكرير بمُسطرد.

(٢) تم تجهيز ميناء وادي فيران، ورصيف ميدناب بميناء الدخيلة، وميناء سوميد بالعين السخنة لاستقبال ناقلات البوتاجاز، مما أتاح (٥) موانئ استقبال على مُستوى الجمهورية (الإسكندرية / السويس / وادي فيران / ميدتاب بالدخيلة / سوميد)، بالإضافة إلى التوسّع في استخدام الغاز الطبيعي بديلًا عن استخدام البوتاجاز.

(٣) في هذا السياق، تم الإعلان أيضًا عن توصيل الغاز الطبيعي إلى مُحافظة الوادي الجديد باستخدام تكنولوجيا الغاز الطبيعي المضغوط.

- التوسّع في مشروعات البتروكيماويات بتكلفة استثمارية تزيد عن ٢ مليار دولار، منها مشروع إنتاج البولي بروبيلين بطاقة ٤٥ ألف طن/سنة، ومشروع إنتاج البولي بيوتادين المطاطي لإنتاج ٣٦ ألف طن/سنة، ومشروع إنتاج الألواح الخشبية مُتوسطة الكثافة لإنتاج ٢٠٥ ألف م^{٣}/سنة من خلال الاستفادة من المُخلّفات الزراعية، ومشروع إنتاج الصومالدهيد ومُشتقاته لإنتاج ٥٢ ألف طن / سنة من اليوريا، و٢٦ ألف طن / سنة من مادة النفثالين.
- إطلاق وزارة البترول والثروة المعدنية مشروع مصر القومي للتحوّل إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز والبترول من خلال تفعيل اللجنة العُليا المُشكّلة عام ٢٠١٦. وتتضمّن استراتيجيّة التحوّل لمركز إقليمي أربعة محاور، وهي التفاوض مع دول المنطقة لجذب غازات الشرق الأوسط لتسهيلات الإسالة، ثم إعادة تصديرها للأسواق الأوروبية، وتجهيز مصانع الإسالة، وتدعيم الشبكة القديمة لاستيعاب الغازات، ودراسة إمكانية تنفيذ محطات تموين السُفُن بالغاز المُسال من منطقة الشرق الأوسط.
- تفعيل برنامج سداد المُستحقات المُتأخّرة للشركات الأجنبية العاملة في مجال البحث والاستكشاف لحقول الغاز والبترول لتحفيز الشركات على مُواصلة جهود عمليّات البحث والاستكشاف وزيادة مُعدّلات التشغيل والإنتاج.
- إعداد أوّل استراتيجيّة شاملة لتطوير قطاع التعدين لتحقيق أقصى استفادة من ثروات مصر القومية، وتم إعداد خريطة طريق تشمل (٧) برامج رئيسة، بالإضافة إلى تطوير الكوادر البشرية، وكذا إجراء تعديل بعض مواد قانون الثروة المعدنية لعام ٢٠١٩ لتحفيز الاستثمار في هذا النشاط التعديني.

المُستهدفات الكميّة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

من المُستهدف بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الإنتاج بقطاع الاستخراجات (الزيت الخام والغاز واستخراجات أخرى) وصناعة تكرير البترول بنسبة ١٠٪ بالأسعار الجارية إلى نحو ١,٣١ تريليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠ (بتوقّع ١,١٩ تريليون جنيه)، وقياسًا بالإنتاج المُحقّق في عام ٢٠٢٠/١٩ والبالغ قدره ١,١٢ تريليون جنيه، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة بنسبة تُناهِز ٤٪ خلال عام الخطة مُقارنة بالعام السابق [جدول رقم (٢٤/٤)].

جدول رقم (٢٤/٤)

تطوّر الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١).

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	١٢٠٤,٦	-	٨٤١,٢	-
٢٠٢٠/١٩	١١٢٣,٣	٦,٧-	٨٩٥,٣	٦,٤
٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	١١٨٩,٣	٥,٩	٩٣٦	٤,٥
٢٠٢٢/٢١ (خطة)	١٣١١	١٠,٢	٩٧٢,١	٣,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى صعيد ناتج الأنشطة الاستخراجية وتكرير البترول، من المُقدّر أن يرتفع الناتج إلى نحو ٧١٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، مُقابل ٦٤٢,٥ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، مُحقّقًا مُعدّل نمو ١٠,٥٪، وكذلك زيادة الناتج بالأسعار الثابتة من نحو ٥٥٢ مليار جنيه إلى ٥٦٩ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها، بنسبة نمو ٣,٢٪ [جدول رقم (٢٥/٤)]، ولتبلُغ نسبة مُساهمة الأنشطة ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام الخطة.

جدول رقم (٢٥/٤)

تطوّر ناتج قطاع الاستخراجات وتكرير البترول (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٨٠١,٦	-	٥٢٩,٦	-
٢٠٢٠/١٩	٦٤٩	١٩,٠-	٥٤٢,٧	٢,٥
٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	٦٤٢,٥	١,٠-	٥٥١,٦	١,٦
٢٠٢٢/٢١ (خطة)	٧٠٩,٩	١٠,٥	٥٦٩,١	٣,٢

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتأتي هذه التوقّعات الإيجابية لأداء القطاع مدفوعة بعودة الاتجاه التصاعدي للأسعار العالميّة للزيت الخام والغاز الطبيعي، وإلى توقّع عودة النشاط في قطاع البترول والغاز الطبيعي والتوسّع في الاستثمار في أعمال البحث والاستكشاف والتصنيع بعد تجاوز تداعيّات جائحة فيروس كورونا في عام الخطة، وبخاصة النصف الثاني منه.

ويعكس الجدول رقم (٢٦/٤) تطوّر الناتج لقطاع الاستخراجات وصناعة تكرير البترول بحسب النشاط الفرعي في عام الخطة مُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة، حيث يُتوقّع نمو ناتج نشاط الغاز الطبيعي بمُعدّلات مُرتفعة في ظل طفرة الاكتشافات والإنتاج قياسًا بالزيت الخام، وكذا تنامي صناعة تكرير البترول بمُعدّل يربو على ١٢٪ بسبب توجّه الدولة نحو تطوير معامل التكرير والمُنتجات المُشتقة، ومع مُلاحظة تواضُع الوزن النسبي لناتج الاستخراجات الأخرى رغم ما تزخر به البلاد من احتياطيّات من خامات تعدينية عديدة واعدة.

جدول رقم (٢٦/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراجات وتكرير البترول

البيان	بالأسعار الجارية				
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	مُعدّل النمو (٪)(*)
زيت خام	٢٤٢,٧	١٦٩,٨	١٥٩,٧	١٧٢,٥	٨
غاز طبيعي	٣٠٣,١	١٦٨,٨	١٢٣,٠	١٣٦,٤	١٠,٩
استخراجات أخرى	٦٥,٩	٧٣,٧	٨٠,٥	٧٨,٩	٩,٢
إجمالي الاستخراجات	٦١١,٧	٤١٢,٣	٣٦٣,٢	٣٩٦,٨	٩,٣
صناعة تكرير البترول	١٨٩,٩	٢٣٦,٧	٢٧٩,٣	٣١٣,١	١٢,١

	بالأسعار الثابتة				
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	مُعدّل النمو (٪)(*)
زيت خام	١٤٢,١	١٣٧,٧	١٣٣,٦	١٣٠,٤	٢,٤-
غاز طبيعي	١٩٦,٦	١٨٨,٢	١٨١,٦	١٨٩,٧	٤,٥
استخراجات أخرى(**)	٤٨,٢	٤٩,٤	٥٠,٦	٥٢,٢	٣,٢
إجمالي الاستخراجات	٣٨٦,٩	٣٧٥,٣	٣٦٥,٨	٣٧٢,٣	١,٨
صناعة تكرير البترول	١٤٢,٧	١٦٧,٤	١٨٥,٨	١٩٦,٧	٥,٩

(*) مُعدّل النمو بين عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٢/٢١.

(**) تشمل الخامات الطبيعية والمعدنية، مثل الذهب والحديد والفضة وغيرها من المعادن المُستخرجة من باطن الأرض.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

وتتضمّن خطة عام ٢٠٢٢/٢١ إنتاج نحو ٣,٤٤ مليون قدم^3 من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز، ونحو ٢,٩ تريليون قدم^3 من الغاز الطبيعي، و٤,٣٧ مليون طن من المُنتجات البتروكيماوية، ونحو ١٣ مليون طن من الخامات التعدينية [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤)

تطوّر إنتاج قطاع الاستخراجات والصناعات البتروكيماوية

خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

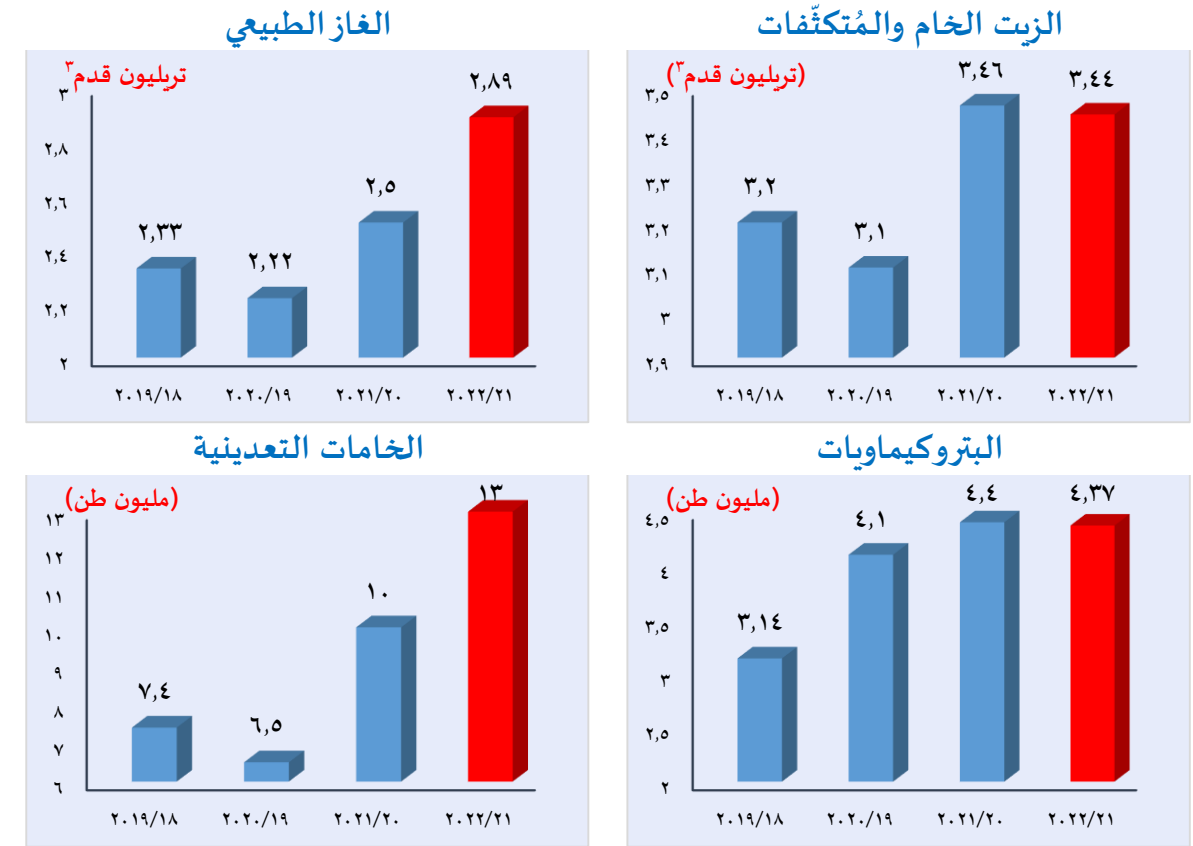

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ويُوضّح الجدول رقم (٢٧/٤) التطوّرات المُستهدفة في أداء القطاع في عام الخطة قياسًا بالأعوام الثلاثة السابقة، فيما يخُص تنمية الثروة البترولية والغاز الطبيعي وصناعة البتروكيماويّات وتنمية الثروة المعدنية.

جدول رقم (٢٧/٤)
المُستهدفات التنموية للقطاع البترول ٢٠٢٢/٢١

المُؤشّر	الوحدة	٢٠١٩/١٨ (مُنفذ)	٢٠٢٠/١٩ (مُنفذ)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	٢٠٢٢/٢١ (مُستهدف)
أولًا: تنمية الثروة البترولية					
عدد المُزايدات التي سيتم طرحها	(مُزايدة)	١	-	١	١
عدد المناطق التي سيتم طرح مُزايدات عالمية لتطويرها	(منطقة)	١١	-	١٣	١٥
عدد الاتفاقيّات البترولية التي سيتم توقيعها	(اتفاقيّة)	١١	١٣	٨	٩
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال البحث والتنمية والتشغيل	(مليون دولار)	٥٨٦٨	٤٨٨٩	٤٦٧٨	٤٤٩٨
احتياجات السوق المحلي من المُنتجات البترولية	(ألف طن)	٣٠٩٥١	٢٧٣٢٩	٣٠٨٥١	٣٩٠٧٨
كميّة صادرات الزيت الخام	(ألف طن)	٤٤٥٤	٤٥١٠	٥٦٤٧	٥٣٠٦
كمية صادرات المُنتجات البترولية	(ألف طن)	٤٩٩٣	٧٤٨٠	٧٤٩٠	١٢٣١
قيمة صادرات الزيت الخام	(مليون دولار)	٢٠٢٥	١٥٧٧	٢٣٢٨	٢٥٥٨
قيمة صادرات المُنتجات البترولية	(مليون دولار)	٢٥٢٣	٢٥٠٢	٣١٦٢	٧٦٥
عدد خطوط نقل الخام والمُنتجات البترولية	(خط)	٦	٦	١١	٦
أطوال خطوط نقل الخام والمُنتجات البترولية المُضافة	(كم)	٢٧٧,٥	٤٨٠	٣٠٥	٢٨٠
عدد مُستودعات تخزين الخام والمُنتجات	(مُستودع)	١٠	٤	٥	٢
السِعات التخزينية المُضافة	(ألف طن)	١٣٠	٨٧	٩٥	٦١,٨
تعظيم الإنتاج من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز	(ألف طن)	٣١٩٨٣	٣٠٩٥٩	٣٤٦٤٧	٣٤٤٣٥
كمية الصادرات من الزيت الخام والمُنتجات البترولية	(ألف طن)	٩٤٤٧	١١٩٩٠	١٣١٣٧	٦٥٣٧
ثانيًا تنمية نشاط الغاز الطبيعي					
عدد المُزايدات العالميّة التي سيتم طرحها	(مُزايدة)	١	-	١	١
عدد اتفاقيّات البحث والاستكشاف التي سيتم إبرامها	(اتفاقيّة)	١	٦	٥	٥
قيمة الاستثمارات التي يتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف	(مليون دولار)	٣٥٧٦	٢٦٦٧	١٠٤٥	١١٠٠
احتياجات السوق المحلي من الغاز الطبيعي شاملة قطاع الكهرباء	(مليار قدم٣)	٢١٨٢	٢١١٢	٢٣٩٦	٢٣٨٣
احتياجات قطاع الكهرباء من الغاز الطبيعي	(مليار قدم٣)	١٣٥٩	١٢٧٤	١٤٠٢	١٤٠١
كمية الوقود السائل (المازوت) التي سيتم توفيرها لمحطّات الكهرباء	(ألف طن)	٢٤٤٤,٤	١٨٥٦	١٤٦٠	٥٤٨
كمية الوقود السائل (سولار) التي سيتم توفيرها لمحطات الكهرباء	(ألف طن)	٤٧	٢١,٣		
كمية صادرات الغاز الطبيعي والمُسال)	(مليار قدم٣)	٢٢٦,٠٤	١٥٢,٨	٨١	٩٠
قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمُسال	(مليون دولار)	١١٤٧	٧٩٠	٤٣٥	٤٨٠
عدد الوحدات السكنية التي سيتم توصيل غاز طبيعي لها	(ألف وحدة)	١٢٣٠,٢	١٠٧٠	١٠٠٠	٧٠٠
عدد اسطوانات البوتاجاز التي سيتم إحلال الغاز الطبيعي محلّها	(ألف اسطوانة)	٢٢١٤٠	١٩٢٦٤	١٨٠٠٠	١٢٦٠٠
كميّات الإنتاج من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلي	(مليار قدم٣)	٢٣٣٣,٤	٢٢٢٤	٢٤٩٧	٢٨٨٨

المُؤشّر	الوحدة	٢٠١٨/١٩ (مُنفذ)	٢٠١٩/٢٠ (مُنفذ)	٢٠٢٠/٢١ (مُتوقّع)	٢٠٢١/٢٢ (مُستهدف)
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون جنيه)	٨٠٠٧	٣٥٦١	١٥٧٢٨	٧٢٩٧
ثالثًا: تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات					
كمية إنتاج مادة البولي إيثيلين	(ألف طن)	٦٠٣	٥٤٥	٦١٠	٦٢٥
كمية إنتاج مادة البولي فينيل كلورايد		٦٠	٤١	٨٠	٩٠
كمية إنتاج مادة الصودا الكاوية		٧١	٣٩	٦٠	٧٥
كمية إنتاج مادة البولي بروبيلين		٢٨٥	٢٧٦	٢٨٠	٤٠٠
كمية إنتاج مادة اليوريا		٢٠٥٣	١٩٩٣	١٩٢٥	١٩٢٥
كمية إنتاج مادة الميثانول		٨٧٧	١٠٣٣	١٢٨٥	١١٠٠
كمية إنتاج مادة الألكيل بنزين الخط		١٦٨	١٧٤	١٥٨	١٥٨
كمية إنتاج مادة البولي إستيرين		١٨	٠	٠	٠
كمية إنتاج المُنتجات البتروكيماوية		٤١٣٥	٤١٠١	٤٣٩٨	٤٣٧٣
كمية الصادرات من المُنتجات البتروكيماوية		٢٩١٤	٣٠٣٣	٣١٠٠	٣١٥٥
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون جنيه)	٥٤	٢١٨	١٠٣٢	٧٢١
إجمالي التكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون جنيه)	١٣٧٩	٩٣٥	١٩٤٧	١٩٥٢
رابعًا تنمية الثروة المعدنية وتطوير وتعمير شبه جزيرة سيناء					
عدد البعثات الحقلية لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(بعثة)	٣	٢	٤	٥
عدد المُزايدات التي سيتم طرحها لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(مُزايدة)	٠	٠	٢	٢
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال الاستشكاف والتقييم بالهيئة	(ألف جنيه)	٦٨٨٥	٧٣٦١	٥٦٢٦	١٥٠٠٠
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف لشركات التعدين	(مليون دولار)	٠	٠	٥	٧
قيمة صادرات الخامات والمُنتجات التعدينية	(مليون دولار)	٠	٠	٧	٨
استكشاف وتقييم الخامات بجنوب الوادي					
عدد البعثات الحقلية لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(بعثة)	٧	٨	٧	٨
عدد المُزايدات التي سيتم طرحها لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(مُزايدة)	٠	١	٢	٢
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال الاستكشاف والتقييم بالهيئة	(ألف جنيه)	١٥٠٠٠	٤٠٨١	٦٢٣٦	٢٠٠٠٠
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف لشركات التعدين	(مليون دولار)	١٣,٢٥	١٤,٨	٢٠	٢٢
قيمة صادرات الخامات والمُنتجات التعدينية	(مليون دولار)	٠	٢٣,٢	١٣	١٧
تأمين الاحتياجات المحلية من المُنتجات والخامات المعدنية					
عدد مراكز تجهيز وتصنيع الخامات	(مركز)	٠	١	٢	٤
قيمة استثمارات الهيئة لتنمية الخامات التعدينية	(ألف جنيه)	١٠٠٠٠	١٣٦٨٨	٩١٠٥	١٥٠٠٠
كمية الإنتاج من الخامات والمُنتجات المعدنية	(ألف طن)	٧٤٠٦	٦٥٤٥	١٠٠٠٠	١٣٠٠٠
تعظيم الاستفادة من إنتاج الذهب والمعادن المُصاحبة					
كمية إنتاج الذهب والفضة	(ألف أوقية)	٥٤٧,٢	٥٧٢,٥	٥٢٠	٥٧٠

المُؤشّر	الوحدة	٢٠١٩/١٨ (مُنفذ)	٢٠٢٠/١٩ (مُنفذ)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	٢٠٢٢/٢١ (مُستهدف)
إجمالي المبيعات (ذهب – فضة)	(مليون دولار)	٦٢٣,٧	٧٩٣,٨	٧٥٥	٧٨٠
إجمالي العائدات	(مليون دولار)	٩٥,٢	١٣٩,٦	٦٣	٦٥
الأثر الكلي					
عائدات تنمية الثروة المعدنية	(مليون دولار)	١٠٢,٥	١٥٣,٢	٨٣	٩١
إجمالي التكلفة الاستثمارية لهيئة الثروة المعدنية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(ألف جنيه)	٢٤٦٦٥	٢٥١٣٠	٢٠٩٦٧	٥٠٠٠٠
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي لشركات التعدين	(مليون دولار)	٢٤,٠٥	١٤,٨	٢٥	٢٩
إجمالي التكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون دولار)	٢٥,٥	١٨,٥	٢٦,٣	٣١,٨

المصدر: موازنة البرامج والأداء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المشروعات المُستهدفة (الجديدة والاستكمال) خلال عام ٢٠٢٢/٢١

تتضمّن الخطة عددًا من البرامج والمشروعات التي تستهدف مُواجهة الطلب المُتزايد على المُنتجات البترولية، وتوفير الاحتياجات الرئيسة لمُتطلّبات عملية التنمية.

ويعرض الجدول رقم (٢٨/٤) أهم هذه المشروعات وتكلفتها التقديرية والتاريخ المُتوقّع للانتهاء منها، مع مُلاحظة أن جائحة فيروس كورونا المُستجد قد تُطيل أجل التنفيذ لعام أو عامين آخرين بحسب السيناريو المُتوقّع للتعافي من الجائحة. الأمر الذي سيُؤثّر بالضرورة على القيم المُقدّرة لتكلفة الأعمال التنفيذية المطلوبة، مما يقتضي مُراجعتها بصفة دورية.

جدول رقم (٢٨/٤)

المشروعات المُستهدفة خلال عام ٢٠٢٢/٢١

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
ج- مشروعات تنمية حقول الزيت الجاري تنفيذها:		
مشروع تطوير حقول شمال البحرية (شركة شمال البحرية للبترول)، بهدف حفر عدد ٥٠ بئر زيت خام، بالإضافة إلى إنشاء محطة معالجة مركزية ونظام إعادة حقن المياه لتخزين الزيت الخام	٥٣ مليون دولار	ديسمبر ٢٠٢١
مشروع تطوير محطة الحمد بالصحراء الشرقية (الشركة العامة)	٦٠ مليون دولار	يناير ٢٠٢٣
مشروع إنشاء عدد (٢) رصيف بحري جديد "جنوب شركة الحمد"	٨٥ مليون دولار	أغسطس ٢٠٢١
مشروع تطوير محطة ضواغط القصر (شركة خالدة) للحفاظ على معدلات الإنتاج بحقل القصر والتي تقدر بحوالي ٣٦٥ مليون قدم٣/يوم غاز	٢,٦ مليون دولار	عام ٢٠٢٢/٢١
مشروع معالجة الغازات والغازات المعدومة المُنتجة من حقل شمال غرب بحار (الشركة العامة) بطاقة ٢٠ مليون قدم٣/يوم من الغازات والغازات المعدومة المنتجة	٤,٢ مليون دولار	يناير ٢٠٢٣

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
مشروع تنمية مناطق (بات/أبريس/ القصر) بشركة خالدة، وذلك بهدف استيعاب الزيادة في إنتاج الزيت الخام من تسهيلات (كلابشة/خبري/ أم بركة)، من ٨٥ ألف برميل/يوم إلى ٩٠ ألف برميل زيت/يوم، والغاز من ٢٠ مليون قدم٣/يوم إلى ١١٠ مليون قدم٣/يوم.	٢٧ مليون دولار	يناير ٢٠٢٤
ب- أهم المشروعات الجاري تنفيذها:		
١- مشروعات التكرير		
مشروع توسعات شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول "معمل ميدور"، بهدف زيادة الطاقة التكريرية الحالية بنسبة ٦٠٪	٢,٣ مليار دولار	الربع الأول من عام ٢٠٢٢
مشروع إعادة تأهيل مجمّع التفحيم المتضمّن إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات بشركة السويس لتصنيع البترول		نوفمبر ٢٠٢٢
مُجمّع التكسير الهيدروجيني للمازوت بشركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول (أنوبك)	٢,٩ مليار دولار	الربع الثالث من عام ٢٠٢٣
وحدة جديدة لتقطير المُتكثّفات بشركة النصر للبترول بطاقة نحو ١,٢ مليون طن/سنة	٩١,٥ مليون دولار	نهاية عام ٢٠٢١
مُجمّع التكسير الهيدروجيني للمازوت وإنتاج البنزين بالسويس بشركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات	٢,٧٥ مليار دولار	جاري الدراسة
٢- مشروعات البنية الأساسية		
إنشاء منظومة تخزين ونقل التربان بمستودع بدر بشركة مصر للبترول	٧٤٣ مليون جنيه	نهاية عام ٢٠٢١
إنشاء خط بوتاجاز جديد (ميناء دمياط – طنطا) بمُشتملاته بشركة أنابيب البترول	١,٢ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
إنشاء عدد (٣٣) صهريجًا جديدًا، بهدف توفير مخزون استراتيجي للخام والمنتجات	٢,٤ مليار جنيه	ديسمبر ٢٠٢١ إلى يونيو ٢٠٢٣
تصنيع عدد (٣) ناقلات بحرية لعمليات تموين السفن بمناطق السويس / بورسعيد/ دمياط/ الإسكندرية، بالإضافة إلى تصنيع عدد (٢) لنش بحري بحمولة من ١٠٠ إلي ١٥٠ طن للعمل بمنطقة الاسكندرية بشركة مصر للبترول	٢٥ مليون دولار	يونيو ٢٠٢٣
٢- محطات الضواغط والفلترة والقياس:		
إنشاء محطة ضواغط دهشور (٦,٥) مرحلة ثانية، لنقل كميات الغاز لتغذية محطة كهرباء بني سويف ومستهلكي منطقة الصعيد	٢,٤٤ مليار جنيه	ديسمبر ٢٠٢١
مشروعات مُخطّطة		
مشروع خط غاز التبنة/ميت نما/ الشرقاوية، وذلك لنقل غازات منطقة ظهر وتدعيم الشبكة القومية لمنطقة جنوب مصر ومحطة الكهرباء أكوا باور، بطول ١٧٠ كم و قطر ٤٢ بوصة	٤,٨٧ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٢
خط غاز السلمانية/ شمال الجيزة، بهدف تدعيم منطقة صعيد مصر من إتجاه القاهرة بطول ٢٥ كم و قطر ٣٠ بوصة	٤٣٣ مليون جنيه	أبريل ٢٠٢٢

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
خط تغذية محطة كهرباء أكوا باور، بطول ١٥ كم و قطر ٣٠ بوصة	٢٥٤ مليون جنيه	يونيو ٢٠٢٢
خط ازدواج أبو قرقاص / أسيوط، بطول ١٥٠ كم و قطر ٣٦ بوصة	٢,٨ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
خط جرجا/ إسنا، بطول ١٧٥ كم و قطر ٣٢ بوصة	٢,٨ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٣
خط ازدواج بني سويف/ أبو قرقاص بطول ١٢٦ كم و قطر ٣٦ بوصة	٢,٢ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٣
إضافة وحدتي ضواغط٧، ٨١٠، بمحطة ضواغط دهشور	١,٩٤ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
إنشاء أربع وحدات ضواغط بمحطة ضواغط بني سويف	٥,٤٥ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
مشروعات البتروكيماويات الجاري تنفيذها بخطة عام ٢٠٢١/٢٠		
مشروع إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته (شركة السويس لمُشتقات الميثانول) لإنتاج ٨٧ ألف طن سنويًا من مشتقات الميثانول، و ٥٢ ألف طن سنويًا من النفثالين فورمالدهيد المسلفن	١١٧ مليون دولار	الربع الثاني ٢٠٢٢
مشروع إنتاج مُشتقات بوليمرات البيوتادين (شركة ايثيدكو) باستخدام حوالي ٢٠ ألف طن سنويًا من مادة البيوتادين المُنتجة بشركة إيثيدكو وشركة سيدبك لإنتاج حوالي ٣٦ ألف طن سنويًا من مُركّبات البولي بيتادين المطاطي ذات قيمة مضافة عالية	١٨٣ مليون دولار	الربع الرابع من عام ٢٠٢٢
مشروع إنتاج الألواح الخشبية مُتوسطة الكثافة بطاقة ٢٠٥ ألف م٣/سنة من الألواح الخشبية اعتمادًا على قش الأرز.	٢١٥ مليون يورو	الربع الثاني من عام ٢٠٢٢
مشروع إنتاج البروبيلين ومُشتقاته (شركة سيدبك) لإنتاج ٤٥٠ ألف طن/سنة من البولي بروبيلين	١,٢ مليار دولار	نهاية الرُبع الثاني من عام ٢٠٢٣
مشروع مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس بطاقة ٣,٨ مليون طن من الزيت الخام المُستورد، وذلك لإنتاج نحو ٢,٧ مليون طن سنويًا من المُنتجات البتروكيماوية، وحوالي ٦٠٠ ألف طن سنويًا من المُنتجات البترولية	٧,٥ مليار دولار	الرُبع الثالث من عام ٢٠٢٢
<u>مشروعات تحت التنمية والدراسة</u>		
مشروع إنتاج الإيثانول الحيوي، بهدف إنتاج نحو ١٠٠ ألف طن سنويًا.	١١٢ مليون دولار	الربع الرابع من عام ٢٠٢٢
مشروع إنتاج البولي أسيتال، بهدف إنتاج نحو ٥٠ ألف طن سنويًا اعتمادًا على الميثانول المُنتَج من تسهيلات شركة إيميثانكس	٤٠٠ مليون دولار	خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤
مشروع إنتاج الميلامين، بهدف إنتاج ٦٠ ألف طن سنويًا من الميلامين اعتمادًا على ٨٦ ألف طن سنويًا من اليوريا	٢٦٠ مليون دولار	خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣
مشروع إنشاء مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالعلمين	٨,٥ مليار دولار	مُخطّط ٢٠٢٥

الاستثمارات المُستهدفة

تبلُغ الاستثمارات الكلية المُستهدفة بخطة ٢٠٢٢/٢١ نحو ٦٥,٣ مليار جنيه، منها ٤٨,٧ مليار لأنشطة الاستخراجات، نحو ١٦,٦ مليار جنيه لأنشطة تكرير البترول، بنسبة تُناهز ٧٥٪ و ٢٥٪ على التوالي.

وتتوزّع هذه الاستثمارات بين الجهات المعنيّة بنشاط الاستخراجات وأعمال التكرير على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٦/٤) والذي يفيد استئثار شركات القطاع الخاص بنحو ٦٩٪ من استثمارات الأنشطة، مُقابل ٢٩٪ للشركات العامة.

شكل رقم (١٦/٤)

توزيع الاستثمارات بقطاعات الاستخراجات وتكرير البترول عام ٢٠٢٢/٢١

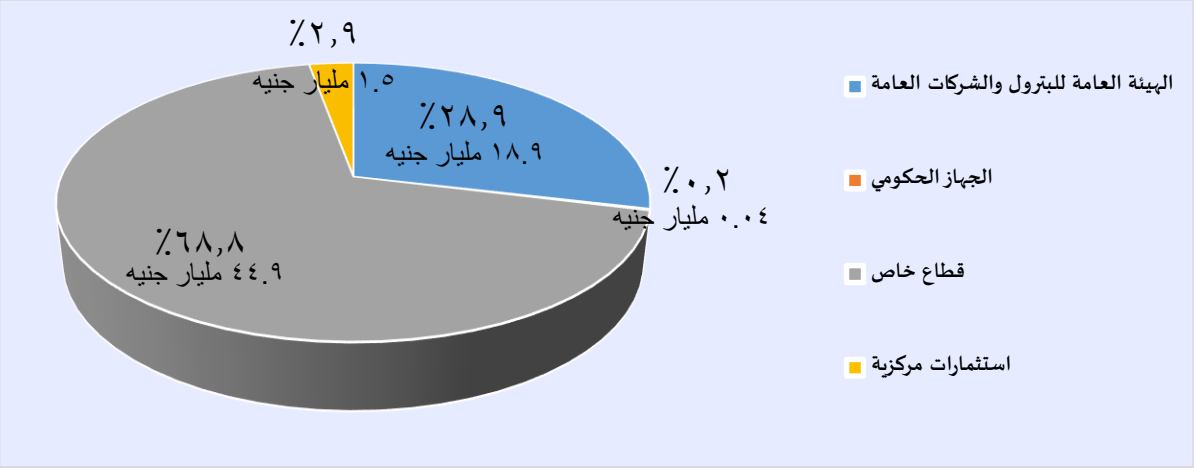

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

على مُستوى الجهاز الحكومي، تبلُغ الاعتمادات المُقدّرة ٣٩٠ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، منها ٣٢٥ مليون جنيه لديوان عام وزارة البترول والثروة المعدنية، و٦٥ مليون جنيه للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، وتتضمّن الأعمال الآتي:

- **ديوان عام الوزارة (٣٢٥ مليون جنيه):**
  - استكمال خطة إحلال وتجديد المُستودعات البترولية الاستراتيجيّة والمُتضمّنة حوالي ١٥ مُستودعًا بمُختلف أنحاء الجمهورية.
  - استكمال سداد آخر دفعة من دُفعات شراء عدد ٢ ناقلة بحرية لتأمين الوقود للقواعد البحرية.
  - استكمال خطوط الأنابيب البترولية وخطوط المياه الاستراتيجيّة (خط ربط شرق القناة – خط أم صابر – الإسماعيلية – خط السيفونات – شرق القناة).
  - البدء في مد خط شرق قناة السويس بطول ٢٦٣ كم مُخطّط تنفيذه على ثلاثة أعوام تبدأ من العام المالي ٢٠٢٢/٢١.

- استكمال محطات تموين الطائرات بمطاري سفنكس والعاصمة.
- البدء في محطة تموين الطائرات، وشراء سيارات صهريجية لتلبية احتياجات القواعد الجوية من الوقود.

➢ **الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنيّة (٦٥ مليون جنيه):**

- استكمال إنشاء المراكز التعدينيّة وتفتيش المناجم على مُستوى الجمهورية ومواقع الاستغلال والإنتاج للخامات التعدينيّة.
- البدء في إنشاء دليل المُستثمر لصناعة التعدين والقيمة المُضافة.
- وضع الخريطة الرقميّة ونظام التراخيص الرقمي.
- استكمال استكشاف وتقييم الخامات المعدنيّة بسيناء.
- استكمال تجهيز البعثات الحقليّة بسيناء.
- البدء في إنشاء مركز تدريب في مجال التعدين بسيناء.
- استكمال استكشاف وتقييم الخامات المعدنيّة بجنوب الوادي.
- استكمال تجهيز البعثات الحقليّة بجنوب الوادي.

٥/٤ قطاع النقل

الأهمية الاقتصادية

يحتل قطاع النقل أهمية خاصة في نطاق المشروعات القومية التي تتبنّاها الدولة لتدعيم ركائز البنية الأساسية في البلاد، باعتبار أن شبكات النقل – بكافة أنواعها - تُعد بمثابة شرايين الحياة الاقتصادية، والتي تُبنى على أساسها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال هذه الشبكات، يتم الربط بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك، وتيسير الوصول إلي مواقع الإنتاج والحصول على الخامات ومستلزمات التشغيل، وكذا تصريف الإنتاج، سواء في الأسواق الداخلية، أو أسواق التصدير. ولذلك، تُشكّل كفاءة هذه الشبكات عاملًا مُحدّدًا لاقتصاديّات كافة الأنشطة السلعية والخدمية، ولقُدرتها الإنتاجيّة والتنافسيّة.

ويحتل قطاع النقل أهميّة جوهريّة في الاقتصاد الوطني نظرًا لما تحظى به مصر من موقع جغرافي مُتميّز في منتصف طرق النقل الدوليّة، والقُرب من الأسواق الرئيسة في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط مما يجعله مركزًا ومحورًا عالميًا في خدمات النقل والتخزين واللوجستيّات، ولاسيما مع الانتشار الواسع لنظام النقل مُتعدّد الوسائط، وما يُحقّقه من وفورات اقتصادية هامة.

وعلى المستوى القومي، تتسم استثمارات النقل بالتنوّع والتكامل بين خدماتها، وامتداداتها لتغطية كافة أنحاء الجمهورية، والربط بين تجمّعاتها السكانية والعمرانية.

الرؤية التنموية للقطاع ومحاورها الأساسية:

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠، "توفير نظام نقل يُحقّق أهداف التنمية المُستدامة، ويرتبط ارتباطًا جوهريًا مع متطلّبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المُستقبلية، ويُدعّم – في الوقت ذاته – دور النقل على المستويين الإقليمي والدولي".

واتفاقًا وهذه الرؤية، تتمثّل المحاور التنموية في الآتي:

١) تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المُختلفة، والتركيز على النقل متعدّد الوسائط لضمان الاستخدم الأمثل لكل وسيلة نقل، وتعطيم القيمة المُضافة.
٢) تطوير قطاعي السكك الحديدية والنقل النهري في مجال نقل البضائع خاصة، لزيادة مُساهمتهما في نقل البضائع وتوفير وسائل نقل رخيصة لحركة النقليّات تُسهم في تخفيف العبء عن شبكة الطرق، وفي الوقت ذاته، تُدعّم خطوط وشبكات النقل القائمة في الربط بين مُختلف المحافظات والأقاليم.

٣) تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري في تنشيط حركة التجارة الدوليّة، وانتقالات الأفراد، والأفواج السياحية.
٤) إعادة الهيكلة المالية والإدارية للهيئات والقطاعات التابعة للنهوض بالكفاءة التشغيلية ومستويات الجودة والسلامة والأمان.
٥) تنمية القُدرات البشرية بالقطاع للارتقاء بمستويات الأداء وتحسين دخول العاملين والعائد من الاستثمارات.
٦) مواصلة تفعيل برامج التحوّل الرقمي وميكنة كافة الخدمات بالموانئ البحرية والبرّية، وتوفير آليات حجز التذاكر، وتطبيقات المحمول والبوّابات الإلكترونية بقطاع السكك الحديدية والأنفاق، وتعزيز التكامل مع الجهات المعنيّة من خلال أنظمة الشبّاك الواحد والإفراج الجمركي المُسبق، وتطبيق أنظمة النقل الذكيّة. وخدمات المراكز اللوجستية والموانئ الجافة.
٧) تعميق التصنيع المحلي لبعض مكوّنات النقليّات، مثل عربات السكك الحديدية، وبعض مُستلزمات مركبات النقل .... إلخ.
٨) تحفيز القطاع الخاص على المُساهمة الإيجابية والفاعلة في تطوير منظومة النقل، وتقديم خدمات مُنتظمة عالية الجودة.

المُستهدفات التنموية للقطاع:

تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ نمو القطاع بنسبة ٣,٨٪ على غِرار عام ٢٠٢١/٢٠، وقد كان من المُستهدف قبل وقوع جائحة فيروس كورونا – أن يُحقّق القطاع مُعدّلات نمو مرتفعة ومُتسارعة تصل إلي ٥,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩ و٦,٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠، إلا أن التأثيرات السلبيّة للجائحة على أداء القطاع، استلزمت التحوّط في تقديرات مُعدّلات النمو في ظل احتمال استمرار تباطؤ حركة الملاحة والتجارة الدوليّة لفترة قادمة، وتراخي عودة التدفقات السياحية بالمُعدّلات السابقة على وقوع الجائحة، فضلًا عن تأثّر شبكات النقل الداخلي بالظروف الحاكمة للنشاط الاقتصادي والمُعاملات السوقيّة وانتقالات الأفراد في عام الخطة [شكل رقم (١٧/٤)].

شكل رقم (١٧/٤)
تطوّر مُعدّلات نمو قطاع النقل عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

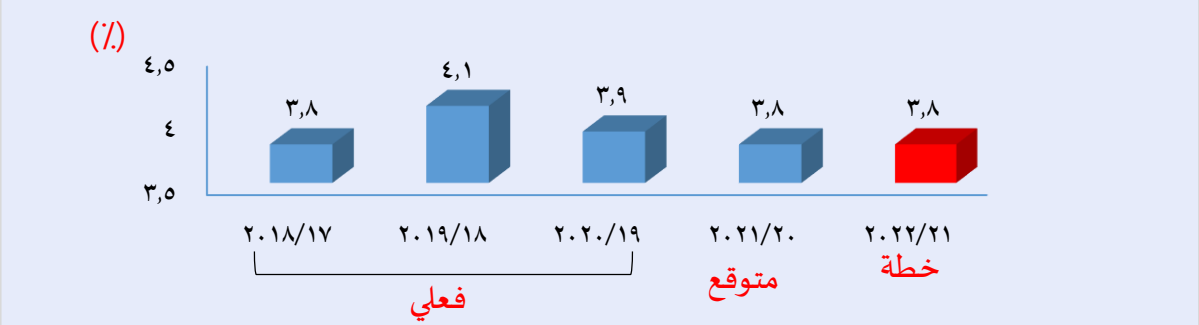

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن حيث **إنتاج القطاع** بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، فمن المُستهدف ارتفاعه إلي نحو ٤٦٩ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ٤٣٠ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة نمو ٩,١٪، وكذلك من المُتوقّع نمو إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة إلي حوالي ٢٦٨ مليار جنيه في عام الخطة مُقابل ٢٥٩ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ٣,٦٪. ويأتي تراجُع مُعدلات التنمية أثناء العامين الأخيرين تجسيدًا للانعكاسات السلبيّة لجائحة فيروس كورونا كما سبق الذكر [جدول رقم (٢٩/٤)].

جدول رقم (٢٩/٤)
تطور إنتاج قطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة في عام الخطة مُقارنة بالأعوام السابقة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو (٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٣٣٦,٦	-	٢٤١,١	
٢٠٢٠/١٩	٣٨٨,١	٪١٥,٣	٢٤٩,٦	٣,٥
٢٠٢١/٢٠	٤٣٠	٪١٠,٨	٢٥٩	٣,٨
٢٠٢٢/٢١	٤٦٩	٪٩,١	٢٦٨,٣	٣,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلّق **بناتج القطاع**، فمن المُقدّر ارتفاعه من ٣١٣,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢١/٢٠ إلي ٣٤٥,٦ مليار جنيه في عام الخطة، مُسجّلًا نسبة زيادة ١٠,١٪. وبالأسعار الثابتة، من ١٨٥,٥ مليار جنيه إلي ١٩٢,٥ مليار جنيه على التوالي، بنسبة زيادة ٣,٨٪ كما سبقت الإشارة [جدول رقم (٣٠/٤)].

جدول رقم (٣٠/٤)
تطوّر الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في عام الخطة بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو (٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٢٤٠,١	١٩,٥	١٧١,٩	٤,١
٢٠٢٠/١٩	٢٨١,٩	١٧,٤	١٧٨,٦	٣,٩
٢٠٢١/٢٠	٣١٣,٩	١١,٤	١٨٥,٥	٣,٨
٢٠٢٢/٢١	٣٤٥,٦	١٠,١	١٩٢,٥	٣,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى ذلك، من المُقدّر أن يُسهم ناتج قطاع النقل بنسبة ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية، على غِرار المُتوقع عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مُشاركة أكبر قياسًا بعامي ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩، في ظل توجّه الدولة للتوسّع في الاستثمارات المُوجّهة لقطاع النقل [شكل رقم (١٨/٤)].

شكل رقم (١٨/٤)
مُساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

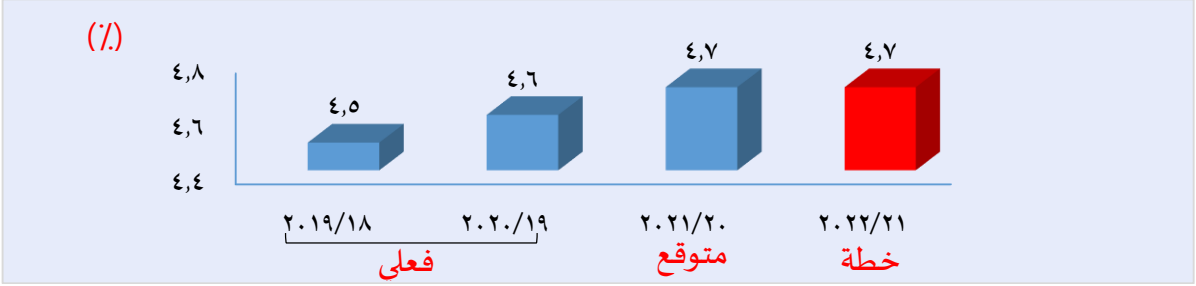

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الاستثمارات المُستهدفة لعام ٢٠٢٢/٢١

تُقدّر الاستثمارات الكلية لقطاع النقل بنحو ٢٤٤,٧ مليار جنيه في عام الخطة، مُحقّقًا طفرة استثمارية بنسبة نمو ١٠٤٪، أي تربو على ضِعف الاستثمار المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقياسًا أيضًا بالأعوام السابقة على وقوع الأزمة، وذلك في ظل الخطة الطموحة التي تتبنّاها وزارة النقل لتدعيم البنية الأساسية وتطوير أداء أنشطة النقل على كافة أنواعها [شكل رقم (١٩/٤)].

شكل رقم (١٩/٤)

تطوّر استثمارات قطاع النقل خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١)

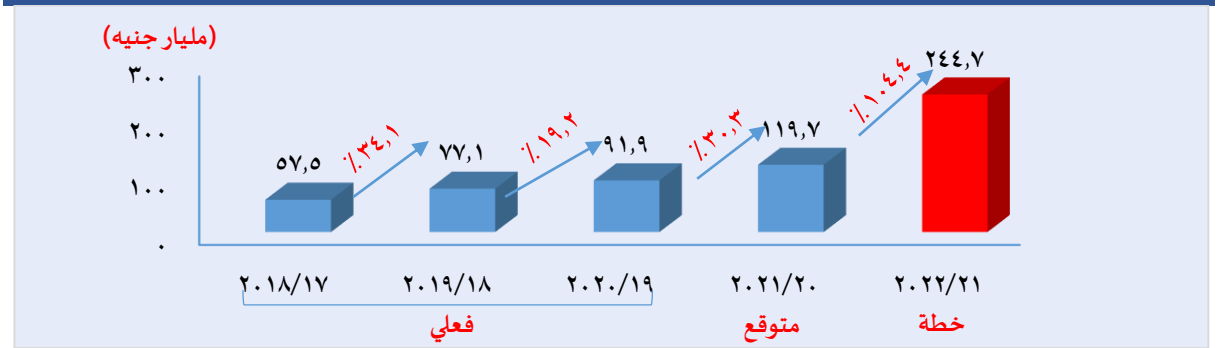

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع الاستثمارات الكلية لمرفق النقل في عام الخطة، بين الجهات المعنيّة على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٣١/٤)، والشكل رقم (٢٠/٤)، وهو ما يُبرز الوزن النسبي الكبير الذي تحتله المشروعات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية التابعة، والتي تُسهِم وحدها بنحو ٦٥٪ من جملة استثمارات القطاع.

جدول رقم (٣١/٤)

هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع النقل في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)

الجهة	مليار جنيه	(٪)
الجهاز الحكومي	٣٨,٤٦	١٥,٧
- الجهاز الإداري	(١٥,٧٩)	٦,٥١
- الإدارة المحلية	(-)	(-)
- الهيئات الخدمية	(٢٢,٦)	(٩,٢)
الهيئات الاقتصادية العامة	١٥٩	٦٥
الشركات العامة	٦,٨٥	٢,٨
- القطاع الخاص (ق ١٩٨٣/٩٧)	(٣,٣٥)	(١,٤)
- قطاع الأعمال العام (١٩٩١/٢٠٣)	(١,٥٠)	(٠,٦)
- الشركات القابضة النوعية	(٢)	(٠,٨)
الاستثمارات المركزية	١٨,٢	٧,٤
جملة الاستثمارات العامة	٢٢٢,٥١	٩٠,٩
الاستثمارات الخاصة	٢٢,٢١	٩,١
الإجمالي العام	٢٤٤,٧٢	١٠٠

المصدر: وزارةالتخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٢٠/٤)
توزيع الاستثمارات الكلية لقطاع النقل حسب الجهات المعنيّة، ٢٠٢٢/٢١

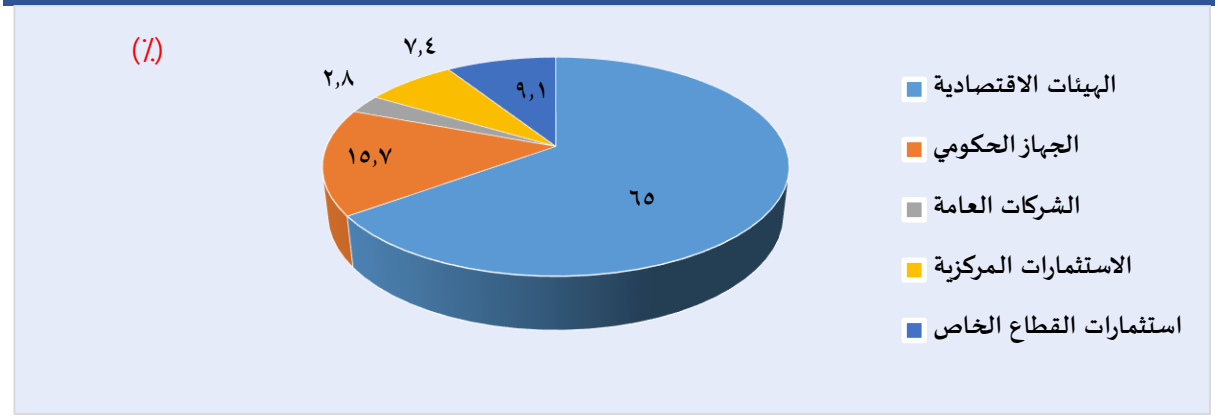

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٢١/٤)
هيكل استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية في عام الخطة

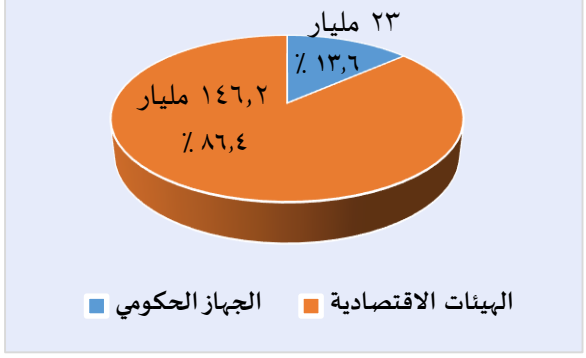

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُبيّن الشكل رقم (٢١/٤) هيكل استثمارات وزارة النقل والبالغة نحو ١٦٩,٢ مليار جنيه بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١، والذي يُفيد استحواذ الهيئات الاقتصادية بنحو ٨٦,٤٪ من جملة استثمارات الوزارة المُستهدفة في عام الخطة، مما يضع استثمارات قطاع النقل على رأس قائمة استثمارات كافة جهات الإسناد، بنسبة مُساهمة تربو على ٢٥٪.

وبالمُقارنة بالاستثمارات المُدرجة لوزارة النقل بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغة ٥٧ مليار جنيه، تتضّح الطفرة الكبيرة المُستهدف تحقيقها في عام الخطة، بنسبة نمو تُناهز ١٩٧٪، وذلك تجسيدًا للرؤية التنموية التي تُعطي دفّعة قوية للمشروعات القوميّة في مجال النقل، وتُؤكّد الاستمرار في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لنهو المشروعات التي قاربت على الانتهاء، والمشروعات القوميّة ذات الأولويّة، وكذلك الاهتمام بنهو المشروعات ذات البُعد الاجتماعي والتأثير المُباشر على حياة المواطنين.

ومن حيث **الهيكل التمويلي**، فإنه من المُستهدف تمويل نحو ٢٢,٨ مليار جنيه من الخزانة العامة، ٥١,٤ مليار جنيه من الإيرادات الرأسماليّة الأخرى، بجانب ٨٩,٧ مليار جنيه قروض خارجية، ٢ مليار جنيه قروض محلية، بإجمالي ١٦٩,٢ مليار جنيه.

	موارد ذاتية	خزانة عامة	إيرادات رأسمالية أخرى	قروض خارجية	قروض محلية	جملة
مليار جنيه	٣,٥	٢٢,٨	٥١,٤	٨٩,٥	٢	١٦٩,٢
(٪)	٢	١٣,٥	٣٠,٤	٥٢,٩	١,٢	١٠٠

وفيما يخُص **استثمارات الهيئات الاقتصادية** تحديدًا، فيجرى توزيعها حسب الهيئات المعنيّة وبحسب مصادرها وهيكلها التمويلي على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٣٢/٤)، والذي يُفيد استحواذ الهيئة القومية لمترو الأنفاق على ٧٧٪ من جملة استثمارات الهيئات الاقتصادية بقطاع النقل، واعتماده بصفة أساسية على القروض الأجنبية، ثم الإيرادات الرأسماليّة الأخرى.

جدول رقم (٣٢/٤)

توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب المصادر التمويلية في عام ٢٠٢٢/٢١

الهيئة	مليار جنيه	(٪)	المصادر التمويلية (مليون جنيه)				
			إيرادات رأسمالية أخرى محلية	موارد ذاتية (مُخصّصات واحتياطيّات)	قروض خارجية	منح ومعونات أجنبية	قروض محلية
الهيئة القومية لمترو الأنفاق	١١٢,٨٤	٧٧,٢	٣٦٣٧٣,٥	-	٧٦٣٢٥	١٤٣	-
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٢٧,١٤	١٨,٦	١٥٠٠٠	-	١٠١٤٢	-	٢٠٠٠
الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	٠,٣٥	٠,٢	-	٣٤٥	-	-	-
الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	٢,٢	١,٥١	-	٢٢٠٠	-	-	-
الهيئة العامة لميناء دمياط	٣,٥٤	٢,٤٢	-	٥٤٠	٣٠٠٠	-	-
الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	٠,٠٦	٠,٠٤	-	٥٩,٥	-	-	-
جهاز تنظيم النقل بالقاهرة	٠,٠٤	٠,٠٣	-	٤٢,٥	-	-	-
الإجمالي	١٤٦,١٧	١٠٠	٥١٣٧٣,٥	٣١٨٧	٨٩٤٦٧	١٤٣	٢٠٠٠
(٪)			٣٥,٢٪	٢,١٪	٦١,٣٪	٠,١٪	١,٣٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المشروعات المُدرجة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

أولًا الجهاز الحكومي:

تبلُغ استثمارات الجهاز الحكومي لعام ٢٠٢٢/٢١ نحو ٢٣ مليار جنيه، بمُعدّل نمو ١٦,٣٪ عن استثمارات العام السابق (٢٠٢١/٢٠) والبالغة ١٩,٧٧ مليار جنيه، بعد استبعاد الاستثمارات المُعتمدة للهيئة القوميّة للأنفاق نتيجة تحوّلها من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية [شكل رقم (٢٢/٤)].

شكل رقم (٢٢/٤)
استثمارات الجهاز الحكومي – قطاع النقل في عام الخطة مُقارنة بالعام السابق

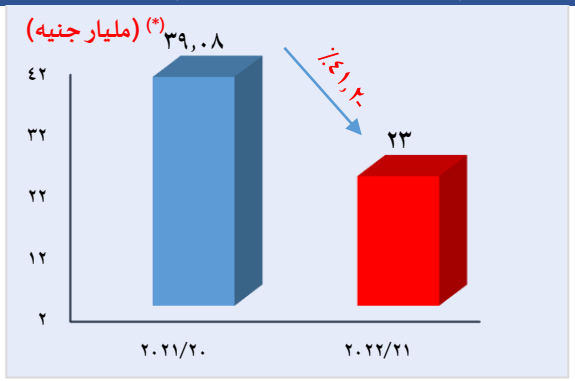

(*) تشمل استثمارات الهيئة القومية للأنفاق كهيئة خدمية.

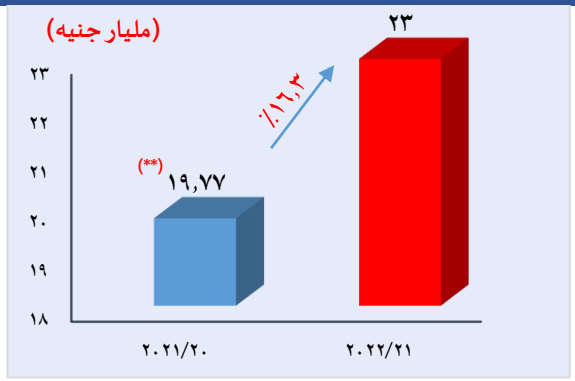

(**) بعد استبعاد ١٩,٣ مليار جنيه اعتمادات الهيئة القومية للأنفاق بعد تحوّلها لهيئة اقتصادية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع تلك الاستثمارات على جهات الإسناد على النحو الآتي:

- الجهاز الإداري: يُخصّص لديوان عام النقل ٤ مليون جنيه لاستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من المنظومة الجغرافية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذا توفير التجهيزات اللازمة للربط الإلكتروني بين الديوان والجهات التابعة، كما استُهدف لديوان عام النقل البحري استثمارات قدرها ١٠,٥ مليون جنيه لمشروع تطوير مركز المعلومات.
- الهيئات الخدمية: وتشمل الهيئة العامة للطُرُق والكباري والنقل البرّي، والهيئة العامة للنقل النهري، والهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، والمعهد القومي للنقل.

ومُخصّص لهذه الهيئات نحو ٢٣ مليار جنيه مُوزّعة على النحو الآتي:

١- **الهيئة العامة للطُرُق والكباري والنقل البري:**

ساهمت الاستثمارات المُوجّهة لإنشاء وتطوير الطُرُق في ارتقاء مصر بالتصنيف العالمي لجودة الطرق ٨٥ مركزًا لتقفز مصر من المركز ١١٣ إلي المركز ٢٨ عالميًا عام ٢٠٢٠.

وتعزيزًا لهذه التطوّرات الإيجابية، فمن المُستهدف تخصيص اعتمادات قدرها ٢١,٨٧ مليار جنيه للهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البرّي، منها ١٥,٣٩ مليار جنيه لمشروعات الطُرُق، و٦,٤٨ مليار جنيه لمشروعات الكباري، مُوزّعة على النحو الآتي:

أ- مشروعات الطُرُق:

تتوزّع استثمارات مشروعات الطرق والبالغة ١٥,٣٩ مليار جنيه كما سبق الذكر، على النحو المُوضّح بالشكل رقم (٢٣/٤)

شكل رقم (٢٣/٤)
استثمارات مشروعات الطرق بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

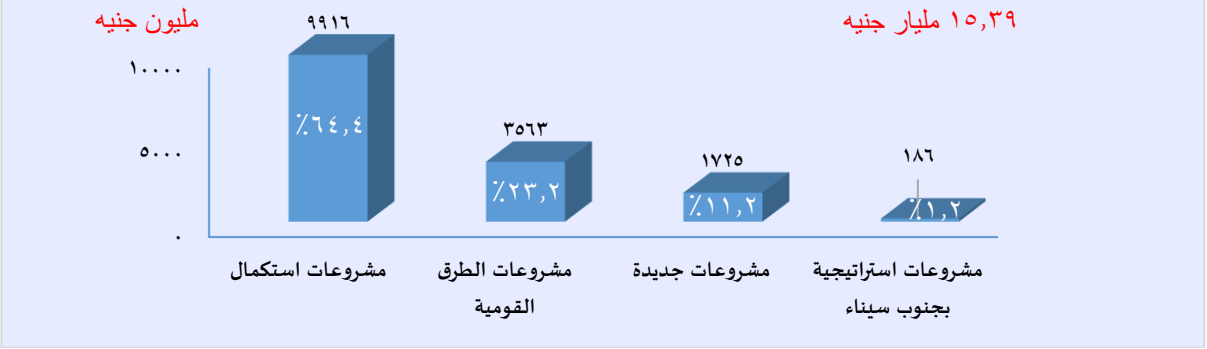

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتشمل أهم المشروعات المُستهدفة الآتي:

- إنشاء طريق جنوب الفيوم / الواحات بطول ١٢٥كم لنهو باقي المرحلة الأولى من شبكة الطُرُق القومية، بتكلفة ٨٦,٤ مليون جنيه.
- استكمال ازدواج طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر بطول ١٤٥كم، وبتكلفة ٤٦٢ مليون جنيه.
- توسعة وتطوير طريق السويس / جنيفة / الإسماعيلية (المُعاهدة) بطول ٨٠كم لنهو المرحلة الثالثة لشبكة الطُرُق القومية، باستثمارات ٥٥٠ مليون جنيه.
- استكمال طُرُق مُستهدف نهوها تربط بين المُحافظات (٢١ مشروعًا) باستثمارات ٤٣٤١ مليون جنيه، منها:
  - رفع كفاءة طريق أسوان / وادي العلاقي.
  - رفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي (سيدي عبد الرحمن – السلوم).
  - إنشاء وصلة طهطا للربط مع الطريق الصحراوي.
  - توسيع كباري (وصلات الكافوري/ وصلة الذراع البحري)، وإنشاء دوران للخلف في اتجاه الإسكندرية.
- رفع كفاءة طريقي دهب / نويبع وشرم الشيخ / دهب في إطار مشروعات الطُرُق الاستراتيجية بجنوب سيناء، باستثمارات ١٨٦ مليون جنيه.
- استكمال أعمال تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى باستثمارات حوالي ٤ مليار جنيه.
- تطوير طريق القاهرة / أسيوط الصحراوي الغربي، وإنشاء طريق خدمة بطول ٢٣٠كم (من المرحلة الثالثة لشبكة الطُرُق القومية)، باستثمارات ١,٨٥ مليار جنيه.
- تطوير محاور شبكة طُرُق الدلتا، باستثمارات (١) مليار جنيه.

ب- مشروعات الكباري:

تُقدّر استثماراتها الإجمالية بنحو ٦,٤٨ مليار جنيه كما سبق الذكر، وتضم مشروعاتها الآتي:

☒ كباري على النيل (محاور النيل)

تُقدّر استثماراتها بنحو ٣,٠٥ مليار جنيه، وتشمل:

مشروعات استكمال أعمال تطوير (٧) من محاور النيل، وهي بديل خزّان أسوان ودراو وديروط وطما وعمروس وأبو تيج والفشن، باستثمارات قدرها نحو ٢,٧٥ مليار جنيه.

مشروعات جديدة مُستهدف البدء في تنفيذها خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢:

(٣) محاور جديدة (المرحلة الثانية / محور جرجا / سوهاج، محور شمال الأقصر، ومحور منفلوط / أسيوط)، باستثمارات (٣٠٠) مليون جنيه.

☒ كباري علوية للسيّارات

تُقدّر استثمارات مشروعاتها في عددٍ من المحافظات بنحو ٩٣٣ مليون جنيه، منها:

- مشروعات مُستهدف نهوها خلال عام ٢٠٢١/٢٢، تشمل (٤) مشروعات كباري علوية باستثمارات ٨٣٤ مليون جنيه، وهي:
  - كوبري أعلى ملزقان أبو حمص بمحافظة البحيرة.
  - كوبرى الميمون على طريق القاهرة/ أسوان الزراعي بمحافظة بني سويف.
  - توسعة وتطوير (٣) كباري علوية على الطريق الدولي الساحلي بقطاع بورسعيد/ دمياط.
  - إنشاء كباري علوية على طريق القاهرة/ الإسكندرية الزراعي.
- مشروعات مُستهدف استكمالها خلال عام ٢٠٢١/٢٢:

مُخصّص لها استثمارات ٤٠ مليون جنيه لاستكمال أعمال كوبري علوي للسيارات بمدخل المراغة بسوهاج.

- مشروعات جديدة مُستهدف البدء في تنفيذها عام ٢٠٢١/٢٢

مُخصّص لها استثمارات ٣٩,٤ مليون جنيه للبدء في تنفيذ أعمال كوبري قطور تقاطع طريق قنا/ كفر الشيخ مع طريق نشيل/ قطور بمحافظة الغربية.

☒ كباري خرسانية على مجاري مائية بديلة للمعديّات:

تُقدّر استثمارات خطة عام ٢٠٢١/٢٢ بنحو ١,٥ مليار جنيه، للبدء في تنفيذ ونهو المرحلة الأولى للمشروع (على الرياح البحيري)، وذلك بإنشاء (١٥) كوبريًا خرسانيًا[1] وإلغاء جميع المعديّات أمام القرى التي يزيد تعدادها عن ١٠ آلاف نسمة.

---

(١) منها (٧) كباري سيارات، و(٨) كباري مُشاة.

☒ كباري علوية للسيارات أعلى مزلقانات السكك الحديدية:

تُقدّر استثمارات هذه المشروعات بنحو ١ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ بهدف تحقيق السيولة المرورية على طول السكك الحديدية وإزالة الاختناقات المرورية، والحد من الحوادث الناتجة عن المرور عبر المزلقانات.

ويُلخص الجدول رقم (٣٣/٤) الاستثمارات الكلية لمشروعات الكباري بخطة عام ٢٠٢٢/٢١.

جدول رقم (٣٣/٤)
استثمارات قطاع الكباري بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

النشاط	القيمة (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
كباري علوية على النيل (محاور النيل)	٣٠٥٠	٤٧,١
كباري علوية للسيّارات	٩٣٣	١٤,٤
كباري خرسانية على مجاري مائية بديلة للمعديّات	١٥٠٠	٢٣,١
كباري علوية للسيّارات أعلى مزلقانات السكك الحديدية	١٠٠٠	١٥,٤
الإجمالي	٦٤٨٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢- **الهيئة العامة للنقل النهري:**

ويُخصّص لها اعتمادات قدرها ٥٦٨,٥ مليون جنيه لتنفيذ المشروعات الآتية:

- رفع كفاءة ميناء حلفا النهري بالسودان.
- تطهير وتطوير الوحدات النهرية على طول المجرى الملاحي بنهر النيل [القاهرة / أسوان، القناطر الخيرية، دمياط ، ترعة الإسماعيلية، (من الكيلو صفر حتى الكيلو ١٢٠)، ترعة النوبارية، (من الكيلو صفر حتى الكيلو ٨٢ الرياح البحيري).
- استكمال إنشاء كباري فوق أهوسة المالح بالإسكندرية.
- البدء في تنفيذ عملية حماية جسور ترعة النوبارية بأماكن مُتفرّقة من الكيلو ٧٠ حتى الكيلو ٧٧.

٣- **الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل:**

مُخصّص لها اعتمادات قدرها ٣٣٠ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ لإعداد الدراسات اللازمة لحل مشاكل منظومة النقل، وإجراء الدراسات القومية، مثل تنمية إقليم قناة السويس بجانب دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعات الجهات التابعة لوزارة النقل، ومنها تحديث دراسات النقل وخطوط الأنفاق.

٤- **الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية:**

مُخصّص لها اعتمادات تبلُغ ٢٢٠ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ لتنفيذ أعمال تطوير الملاحة بالبحرين الأحمر والمُتوسط وخليج السويس، وتشمل أهم الأعمال:

- استكمال تطوير منار (الأخوين / الأشرفي / شاكر).
- تطوير لنشات البحث والإنقاذ [أدبية (١)، أدبية (٣)، نبق (٢)].
- إنشاء ميناء تفتيش بحري بشلاتين.
- استكمال تطوير وتحديث المُساعدات الملاحيّة بخليجي السويس والعقبة.
- البدء في تطوير المباني المُلحقة بفناري دمياط والبُرلس.
- البدء في تطوير وتحديث محطات تحديد المواقع بواسطة الأقمار الصناعية لمواقع المكس بالإسكندرية، مرسى مطروح، بورسعيد، رأس غارب، أم السيد، القُصير.

٥- **المعهد القومي للنقل:**

ومُخصّص له اعتمادات قدرها ٢,٥ مليون جنيه بهدف تنفيذ دراسات السلامة المرورية على شبكة الطُرُق القومية في نطاق القاهرة الكُبرى، وإعداد التعريفة المُثلى لخطوط الأوتوبيسات فائقة السرعة BRT على الطريق الدائري.

➢ **ثانيًا: الهيئات الاقتصادية:**

كما سبق الذكر، تُقدّر استثماراتها بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ بنحو ١٤٦,٢ مليار جنيه، مُوزّعة على مشروعات الهيئات على النحو الآتي:

١- **الهيئة القومية للأنفاق (١١٢,٨٤ مليار جنيه)**

المشروع	(مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القطار الكهربائي السريع (العين السخنة / العاصمة الإدارية الجديدة / مدينة العلمين الجديدة).	٢٢٥٣٣	٢٠
القطار الكهربائي (عدلي منصور / العاشر من رمضان / العاصمة الإدارية الجديدة)	١٧٦١٢	١٥,٦
خطي المونوريل (العاصمة الإدارية – مدينة ٦ أكتوبر)	٢٤٣٧٠	٢١,٦
استكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (المرحلة الثالثة والرابعة)	٢٤٢٠٣	١٢,٦
المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو الأنفاق	١٣٨٤٦	١٢,٣
تطوير قطار أبو قير / الإسكندرية	٧٨٥٧	٧
إعادة تأهيل ترام الرمل (محطة فيكتوريا / المنشية)	١٧٢٧	١,٥
تشغيل وتحديث خطوط مترو الأنفاق العاملة	٩١٧٩	٨,١
الخط السادس لمترو الأنفاق (الخصوص / المعادي)	١٥٠٠	١,٣
دراسات النقل الخاصة بربط خطوط المترو المختلفة	١٥	-
الإجمالي	١١٢٨٤٢	١٠٠

٢- الهيئة القومية لسكك حديد مصر (٢٧١٤٢ مليون جنيه)

أولًا: المنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية (٩,٥٢ مليار جنيه)، وتشمل:

- أعمال مُستهدف نهوها خلال عام ٢٠٢٢/٢١:
  - تطوير الأعمال الإنشائية لعدد ١١٠٢ مزلقانًا.
  - تطوير وإعادة استغلال محطات المرحلة الرابعة (١٢ محطة).
  - إنشاء أسوار بين المحطات بطول ٤٦كم وطول ٣٩ كم (بارتفاع ثلاثة أمتار).
- **أعمال مُستهدف استكمالها خلال عام ٢٠٢٢/٢١:**
  - إنشاء خط بطرة / بسنديلة بطول ٥,٢ كم.
  - إنشاء خط السماعنة / الحسينيّة بطول ٩كم.
  - إنشاء كوبري القناطر الخيرية الجديد بطول ٤٩٠ مترًا.
  - تطوير وإعادة استغلال محطات المرحلة الخامسة بعدد ١١ محطة.
  - توريد وتركيب بوّابات دخول وخروج إلكترونية بالمحطات.
- **أعمال مُستهدف البدء في تنفيذها في عام ٢٠٢٢/٢١:**
  - إعادة تأهيل وإنشاء خط الفردان / بئر العبد / العريش / رفح / طابا.
  - إنشاء خط مطروح / جرجوب، وإعادة تأهيل خط سملا ومدّه إلى بنغازي بليبيا.

ثانيًا: الوحدات المُتحرّكة بين العربات (١١٤٠٦ مليون جنيه):

وتشمل الأعمال الآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - توريد عدد ١٤٠ عربة بضائع.
  - تحسين المظهر الداخلي والخارجي لعدد ٢٠٠ عربة مُطوّرة.
- **أعمال مُستهدف استكمالها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - توريد عدد ١٤٠٠ عربة ستانليس ستيل جديدة.
  - توريد عدد ١٠٠ جرّار، عدد ١٠٠ عربة توليد قوى.
  - توريد عدد ٦ قطارات شاملة الصيانة وقطع الغيار.
  - توريد عدد ٥٠ جرّارًا جديدًا وتحديث ٥٠ جرّارًا هنشل، وعَمرة لعدد ٤١ جرّارًا وصيانة ١٤١ جرّارًا.
  - توريد عدد ١١٠ جرّارًا وإعادة تأهيل ٨١ جرّارًا جنرال إلكتريك.

ثالثًا: تطوير نُظُم الرقابة وتوفير عوامل الأمان (٣٤٥٠ مليون جنيه)

وتشمل الأعمال:

- **أعمال مُستهدف نهوها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - تطوير نُظُم التحكّم والتشغيل لعدد ١١٢٠ مزلقانًا.

- تطوير نُظُم إشارات خط القاهرة / الإسكندرية بطول ٢٠٨ كم.
- تطوير نُظُم إشارات خط بني سويف / أسيوط بطول ٢٥٠ كم.

- **أعمال مُستهدف استكمالها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - تطوير نُظُم إشارات خط أسيوط / نجع حمادي بطول ١٨١ كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط القاهرة / بني سويف بطول ١٢٥كم.
  - تطوير نُظُم إشارات خط بنها / الزقازيق / الإسماعيلية / بورسعيد بطول ٢١٤كم.

رابعًا: تجديد الخطوط الحديدية (١٠٣٠ مليون جنيه)

وتشمل الأعمال الآتي:

- **أعمال مُستهدف نهوها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - توريد عدد ٤ ماكينات لهندسة السكة الحديد.
- **أعمال مُستهدف استكمالها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:**
  - رفع كفاءة ماكينات تجديد وصيانة السكة الحديد.
  - تجديدات السكك الحديدية (مسافات مُتراكمة بطول ٨١٨ كم و٨١٠ مفتاحًا).

خامسًا: تطوير ورش الهيئة (١٧٠٠ مليون جنيه):

وتشمل الأعمال الآتي:

- إنشاء مُجمّع السكك الحديدية بأرض بشتيل (مرحلتان).
- تطوير ورش إيرماس (مرحلتان).
- تطوير ورش الهيئة (الرئيسة والفرعيّة بكافة المناطق).

٣- الهيئة العامة للموانيء البريّة والجافة (٥٩,٥ مليون جنيه)

قامت وزارة النقل باتخاذ مجموعة إجراءات لتيسير حركة التجارة بالموانئ الجافة، تمثّلت في الآتي:

- إعداد مُخطّط شامل لإنشاء ١٣ ميناءً جافًا ومركزًا لوجيستيًّا على مُستوى جمهورية مصر العربية.
- تنفيذ أعمال إنشاء المراكز اللوجيستية بالموانئ الجمركية، وجاري تنفيذ نظام معلومات مركزي عن البضائع والمنافذ.
- تطوير ميناء السلوم البرّي، وزيادة مساحته إلى الضعف، وتزويده بأحدث أجهزة الكشف على البضائع.
- تطبيق الفحص القائم على المخاطر بالميناء، على ألا تتعدّى نسبة الشُحنات التي يتم فحصها ١٠٪ – ٢٠٪ من إجمالي الشُحنات المُتداولة بالميناء.
- تنفيذ منظومة إدارة المخاطر للتجارة العابرة للحدود والتسجيل المُسبق للشُحنات ACI.

وتشمل الأعمال المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ الآتي:

- إنشاء محطتين للطاقة الشمسية لتغذية مينائي قسطل البرّي وأرقين البرّي.

- استكمال منظومة ميكنة التحصيل إلكترونيًّا بمينائي رفح والعوجة.
- استكمال تحديث منظومة التأمين بكاميرات المُراقبة بموانئ (أرقين – قسطل – طابا).
- استكمال إمداد جميع الموانئ البرّية بالتجهيزات اللازمة، مع إجراء دراسات للمراكز اللوجيستيّة.

٤- جهاز تنظيم النقل البري الداخلي / الخارجي (٤٢,٤٧ مليون جنيه):

تبلُغ الاستثمارات المُخصّصة لهذا الجهاز في عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ٤٢,٥ مليون جنيه للقيام بالأعمال الآتية:

- المنصة الإلكترونية لإصدار التراخيص.
- إدارة نقل البضائع ومُراقبة الجودة.
- إصدار الكارت المُوحّد.
- إدارة الشاحنات الأجنبية.

٥- الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر (٣٤٥ مليون جنيه):

تتركّز تلك الاستثمارات في رفع كفاءة موانئ البحر الأحمر من خلال تنفيذ بعض العمليّات، من أهمّها:

- رفع كفاءة الأرصفة البحرية بميناء نويبع.
- استكمال رفع كفاءة الوحدات البحرية بالموانئ.
- استكمال أعمال التطوير بميناء سفاجا وتشمل (أعمال إنشاء رصيف بحري بطول ٦٠م طولي وغاطس ١٠م – سور سلك طراز مطارات – مخزن مُغطّى بمُسطح ٤٠٠٠م – ساحة من التربة المدكوكة على مُسطح ٢٠٠٠٠م^{٢}) ورفع كفاءة المباني والمنشآت بالميناء.
- إنشاء مركز عمليّات مُتطوّر بميناء السويس.
- توريد عدد (٤) ميني كاشط بمُشتملاتها لمُكافحة التلوّث في الأماكن الضيّقة بين السفن وبين الأرصفة بقدرة استعاضة ٢٥م^{٣}/ ساعة.
- توريد (١٢٠٠) كيس مواد ماصة للانسكابات الزيتية والبترولية (١٠٠ شريحة/ كيس).
- توريد ماكينة غسيل أرصفة ضغط عالي بالماء الساخن.
- بناء وتوريد عدد ٢ قاطرات بحريّة.

٦- الهيئة العامة لميناء الإسكندرية (٢٢٠٠ مليون جنيه):

تتولّى الهيئة رفع كفاءة الميناء من خلال تنفيذ بعض العمليّات من أهمّها:

- تطوير الأسطول البحري.
- توريد عدد ثلاث قاطرات بحرية قوّة شد ٧٠ طنًا.
- توريد عدد ٣ لنشات إرشاد.
- توريد ٢ لنش مُكافحة ملّوثات صلبة عائمة.
- تنفيذ أعمال امتداد رصيف ٩٢ لميناء الدخيلة.

٧- **الهيئة العامة لميناء دمياط (٣٥٤٠ مليون جنيه).**

- استكمال إنشاء محطة الحاويات الثانية بطاقة ٤,٥ مليون حاوية مُكافئة بأطوال أرصفة ١٩٧٠مترًا وعمق ١٨مترًا وساحة خلفية ٩١٠ ألف متر.
- استكمال إنشاء حاجز أمواج غربي بطول ٣٦٠٠م وإنشاء امتداد لحاجز الأمواج الشرقي بطول ١٥٦٥م.
- استكمال تعميق الممر الملاحي وحوض الدوران إلي ١٨م.
- استكمال بناء وتوريد ٤ قاطرات بحرية نظام تراكتورز قوة شد (٦٠) متر.
- توريد عدد ١٠ شمندورات كاملة بمُعدات التثبيت وفانوس الملاحة والعلامات النهارية والعاكس الراداري.
- توريد وتركيب محطة توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية فوق مبنى خدمة العملاء بقدرة ١٠٠ ك وات.

النقل الجوي:

يُعد قطاع الطيران المدني من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا – شأنه في ذلك شأن قطاع السياحة.

فقد التزمت وزارة الطيران المدني – منذ وقوع الجائحة – بتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية على مستوى كافة المنافذ الجويّة، وتماشيًا مع توجّه الدولة لدرء مخاطر الجائحة، ومع التوجّه العالمي لإغلاق حركة الطيران وفرض قيود على حركة السفر وانتقالات الأفراد.

وقد شهد عام ٢٠٢٠ تراجُعًا شديدًا في أعداد المُسافرين – مع تقلُّص حركة السياحة الدولية – وفي نشاط الشحن الجوي تأثّرًا بتباطؤ المُبادلات التجارية الدولية، الأمر الذي أثّر سلبًا – وبدرجة كبيرة – على اقتصاديّات الطيران المدني وعلى مُتحصّلات القطاع من النقد الأجنبي.

وفي هذا السياق، تشير تقديرات الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) ومسئولي شركة مصر للطيران إلى أن خسائر الناقل الوطني بلغت نحو ٦٤ مليون دولار شهريًا خلال فترة توقّف حركة الطيران دوليًا ومحليًا، أي نحو مليار جنيه شهريًا، وأن عدد الركاب صار في حدود ٥٠٠٠ راكب/ يوم، وأنه يجري تنظيم ٥٠ رحلة (٣٤ رحلة دولية، ٩ رحلات داخلية، ٧ رحلات شحن جوي، وهو ما يُشكّل ٥٠٪من عدد الرحلات التي كانت تتم قبل وقوع الجائحة. وعلى الرغم من عودة حركة الطيران جزئيًا، إلا أن خسائر الناقل الوطني لا تزال في حدود ٧٠٠ مليون جنيه شهريًا (بما يُعادل ٤٥ مليون دولار).

وتُفيد هذه التقديرات تعرّض الشركة الوطنية لخسارة تقارُب ١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠.

وقد خفّف من التأثيرات السلبية للجائحة على الطيران المدني المُساندة المالية التي قدّمتها الدولة للناقل الوطني بلغت قيمتها نحو ٥,٥ مليار جنيه لعامي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠ (٢,٤ و ٣,١ مليار جنيه على التوالي[١])، وذلك لتمكين الشركة من سداد رواتب العاملين، وكذا أقساط الطائرات التي دعّمت بها الشركة أسطولها والذي يقترب من ١٠٠ طائرة.

وبالرغم من هذه التداعيّات السلبية، إلا أن وزارة الطيران المدني لم تدخر وسعًا في مُواصلة خطتها التنموية واستكمال مشروعات التطوير والتحديث لكافة نشاطات مرفق النقل الجوي، مع الالتزام بمعايير ترشيد بعض أوجه الإنفاق الاستثماري والتشغيلي، وتأجيل تنفيذ بعض المشروعات السابق إقرارها في خطتها السنوية لحين تحسّن الظروف والعودة للمسارات الطبيعية.

فعلى سبيل المثال، قامت الوزارة – رغم ظروف الجائحة – بالافتتاح الرسمي لمطاري "العاصمة" "وإسفنكس" الدوليين، كما تم توسعة الطاقة الاستيعابية لمطار شرم الشيخ وزيادتها بنحو (٢) مليون راكب لترتفع طاقتها الإجمالية إلي ٩,٥ مليون راكب/ سنة، فضلًا عن مُواصلة التحديث والتطوير ورفع كفاءة عديدٍ من مُنشآتها الخدمية (الممرّات – مباني الركّاب – الأسواق الحُرّة – صالات الأمتعة – مكاتب الحجز والصرافة..)، بمُختلف المطارات المصرية، كما تم اغتنام فترات الركود وتباطؤ الحركة لإجراء أعمال الصيانة الشاملة للطائرات، مع تخزين بعضٍ منها للحفاظ على الصلاحية الفنية لها، والتنسيق مع الشركات القابضة على ترشيد الإنفاق ومُراجعة ترتيب الأولويّات طبقًا لقرارات مجلس الوزراء، وبما لا يُؤثّر على جودة الخدمات المُقدّمة.

وفي الوقت ذاته وتأمينًا لسلامة وأمن الركاب، واصلت وزارة الطيران المدني، تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية، ومنها أعمال التعقيم والتطهير لكافة منشآت مرفق الطيران المدني، ومع التنسيق الكامل مع شركة مصر للطيران، وشركة ميناء القاهرة الجوي وشركة مصر للطيران للشحن الجوي والمطارات المصرية، ومع الحجر الصحي قبل وبعد الرحلات. وكذا التنسيق بين الطب الوقائي وشركة مصر للأسواق الحرّة في أعمال الرش والتعقيم لكافة سيّارات نقل البضائع لجميع المحافظات الخاصة بقطاع الأسواق الحُرّة والموجودة بمنطقة الإيداع.

<u>وفي إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُستهدف الآتي:</u>

١) زيادة حركة الركاب على مستوى الجمهورية إلي ٣٧,١٨ مليون راكب/ سنة مُقابل ٢٧,١٦ مليون راكب عام ٢٠٢٠/١٩،
٢) رفع نسبة حركة الركاب من الطاقة الاستيعابية من ٤٥,٢٪ عام ٢٠٢٠/١٩ إلي نحو ٦٠٪ في عام الخطة.

---

(١) قدّمت وزارة المالية قرضًا للشركة القابضة لمصر للطيران بمبلغ ٢ مليار جنيه بفائدة مُخفضة ٥٪ لدعم الشركة، مع فترة سماح لمُدّة عامين أو بمجرد تحقيق نسبة ٧٥٪ - ٨٠٪ من معدلات التشغيل قبل الجائحة، كما قامت وزارة المالية بإصدار ضمانة للبنوك لتقديم قرض للشركة الوطنية بقيمة (٣) مليار جنيه.

٣) زيادة حركة الطائرات على مستوى الجمهورية من ٣٨٨ ألف حركة عام ٢٠٢٠/١٩ إلي ٤٧٦ ألف حركة عام ٢٠٢٢/٢١.

٤) زيادة حجم البضائع المنقولة جوًا من نحو ٨٠ ألف طن عام ٢٠٢٠/١٩ إلي ما يربو على الضِعف (١٦٧ ألف طن)، وهو الحجم الفعلي المُحقّق عام ٢٠١٩/١٨.

ووفقًا للمُقترح المُقدم من وزارة الطيران المدني، من المُستهدف تنفيذ استثمارات قدرها ٤,٧ مليار جنيه، تُمثّل استثمارات القطاع الحكومي منها (ديوان عام الوزارة والهيئة العامة للأرصاد الجوية) نحو ٦,٤٪، والقطاع الاقتصادي (٩٣,٦ ٪) [شكل رقم (٢٤/٤)].

شكل رقم (٢٤/٤)
استثمارات قطاع الطيران المدني لعام ٢٠٢٢/٢١
(مُقترح وزارة الطيران المدني)

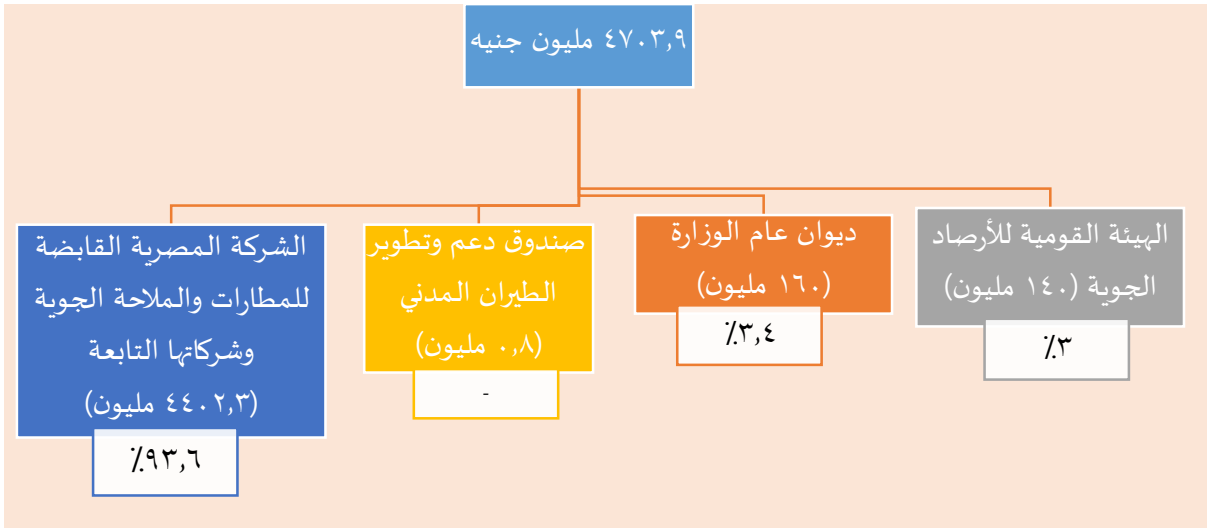

المصدر: وزارة الطيران المدني، يناير ٢٠٢١.

وتضم استثمارات ديوان عام الوزارة المشروعات الآتية:

المشروع	القيمة (مليون جنيه)
استكمال شراء التجهيزات اللازمة لمبنى الوزارة بالعاصمة الإدارية وتوريد وتركيب نهايات طرفية وتليفونات شبكية	٥٥
تطوير البنية الشبكية بالأجهزة والمعدات وأجهزة نظم المعلومات والشبكات الرئيسة واستكمال منظومة الاتصالات المرئيّة وغرفة الربط الشبكي	٤٨
رفع كفاءة مبنى سلطة الطيران المدني واستكمال تطوير مركز العمليات وإدارة الأزمات	٤٢
تطوير البنية التحتية للمجلس الطبي وشراء المُعدّات الطبية للتأهيل الطبي للأطقم الطائرة.	٤٠
شراء البرمجيّات الخاصة بتحديث صور الأقمار الصناعية لبعض المطارات، وتحديث برامج الأجهزة المساحية وتطبيقات ميكنة العوائق ومعمل الارتفاق الجوي والحماية والتأمين لاستكمال الأمن السيبراني	٤٠

المشروع	القيمة (مليون جنيه)
التطوير التكنولوجي وشراء حاسبات فائقة السرعة ومعدات تخزين لمركز خدمة العملاء	٣٥
التطوير التكنولوجي للإدارة المركزية للحوادث	٢٣
استكمال رفع كفاءة شبكة منظومة مكافحة الحريق وشراء أجهزة الإنذار والتأمين بمبنى الوزارة	١٥
إحلال وتطوير وسائل النقل بالوزارة	١١
الإجمالي	٣٠٩

أما استثمارات الهيئة العامة للأرصاد الجوية والمُقدّرة من وزارة الطيران المدني بنحو ١٤٠ مليون جنيه، فتضم ثلاثة مشروعات، **أوّلها** مشروع التنمية المُستدامة لمحطات الأرصاد الجوية (إنشاء أسوار وشراء أجهزة قياس حرارة ورطوبة وحفظ، شراء وتركيب وتشغيل محطات رصد آلية ومحطات جو زراعية وإحلال وتجديد أجهزة قياس الإشعاع الشمسي، وتطوير البنية الشبكية لمراكز التنبؤات بالأقصر والغردقة، بتكلفة ٤٠ مليون جنيه.

وثانيها: مشروع تطوير مراكز تنبؤات وإدارات الهيئة (شراء أجهزة – وتجهيزات معامل واستكمال تطوير نظام الرصد الآلي على ممرّات مطار القاهرة...) باستثمارات ٩٠ مليون جنيه. **وثالثهما:** مشروع التنمية المُستدامة لمحطات الأرصاد الجويّة بمحافظتي شمال وجنوب سيناء، باستثمارات ١٠ مليون جنيه.

وفيما يخُص القطاع الاقتصادي، فتضم قائمة المشاريع الخاصة بالشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية وشركاتها التابعة، مشروعات زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات، ومشروعات رفع كفاءة المطارات، (أمن وسلامة المطارات وتطوير أنظمة الملاحة الجوية وتطوير ميناء القاهرة) ومشروعات تحسين رفع كفاءة أداء العمل بالشركات ومشروعات الإصلاح المؤسسي لقطاع الطيران المدني.

وتتوزّع استثمارات الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية والشركات التابعة لعام ٢٠٢٢/٢١ على النحو الآتي:

	مليون جنيه	الأهمية النسبية (٪)
الشركة المصرية للمطارات والملاحة الجوية	٢٠٩٥	٤٧,٦٪
شركة ميناء القاهرة الجوي	٢٠٠٠	٤٥,٤٪
الشركة الوطنية للملاحة الجوية	٣٠٤	٦,٩٪
الشركة المصرية القابضة	٣	٠,١٪
الإجمالي	٤٤٠٢	١٠٠٪

المصدر: وزارة الطيران المدني.

ويجري الاعتماد على الموارد الذاتية بنسبة ٧٧٪ (٣,٤ مليار جنيه) والقروض الأجنبية بنسبة ٢٣٪ (٩٩٣ مليون جنيه).

ومن المشروعات الرئيسة الواردة في هذا الخصوص، نذكر الآتي:

١) اتجاه شركة مصر للطيران لشراء (٩) طائرات قبل نهاية عام ٢٠٢٣، منها (٤) طائرات في عام ٢٠٢٢ دعمًا لأسطول النقل الجوي.

٢) إضافة عدد (٨) طائرات بنظام الإيجار التشغيلي لأسطول شركة مصر للطيران خلال الفترة (فبراير – سبتمبر ٢٠٢٢).

٣) إنشاء مبنى ركاب جديدة للهيئة بسعة ٤ مليون راكب/ سنة بمطار برج العرب.

٤) مشروع تطوير الممر الرئيس بمطار برج العرب، ومطار أسوان.

٥) تأهيل وتطوير صالات مبنى الركاب رقم (١) بمطار القاهرة، وزيادة طاقته الاستيعابية لتُصبح ١٠ مليون راكب/ سنة.

٦) استحداث تغطية رادارية من خلال تطوير أنظمة الملاحة الجوية، وتطوير وتحديث أجهزة المدى البعيد ***VHF*** بمطارات مطروح، النزهة، برج العرب، الأقصر، وغيرها.

٧) إحلال نظام الهبوط الآلي ***(ILS/DME)*** بمطارات الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسيوط وأبو سمبل وطابا والطور، وإنشاء نظام توجيه الطائرات وقياس المسافات ***(VOR/DME)*** بمطارات شرق العوينات وبرج العرب وطابا والطور.

٨) استكمال إنشاء مبنى لشركة مصر للطيران للخدمات الأرضيّة على مساحة ١٩,٣ ألف متر مُربّع في مطار رقم (٣) لخدمة مطاري (٢) و (٣).

٩) استكمال إنشاء مخازن رئيسة مُتطوّرة للأسواق الحرة بجوار مبنى الركاب رقم (٣).

١٠) تطوير النُظم الأمنية للمطارات المصريّة وتأمين البنية المعلوماتية.

١١) تحديث الأقمار الصناعية والأجهزة المساحية وشراء مركبات وتحديث نظم مُتابعة المواقع بالمطارات.

١٢) استكمال شراء المُعدات الطبية اللازمة للمجلس الطبي.

١٣) إحلال وتجديد أجهزة قياس عناصر الجو بأجهزة قياس حديثة خالية من الزئبق. وشراء حاسبات آلية عملاقة فائقة السرعة بمطار القاهرة، ورادارات طقس لإرسال الإنذارات المُبكرّة عن السيول في مطارات مرسى مطروح وبورسعيد والبحر الأحمر.

٦/٤ قطاع قناة السويس

الأهميّة الاقتصاديّة

تُعد قناة السويس شريانًا رئيسًا لحركة التجارة العالميّة المنقولة بحرًا، حيث يعبُر من خلالها نحو ١٠٪ من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يُناهز ٢٥٪ من إجمالي حركة البضائع المحواة عالميًا، و ١٠٠٪ من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحرًا بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلي كونها من أهم حلقات سلاسل الإمداد العالميّة نظرًا لموقعها الجغرافي المُتميّز كقناة ملاحيّة تربط بين البحر المتوسط عند بورسعيد، والبحر الأحمر عند السويس، وما توفّره القناة من خدمات ملاحيّة للسفن والناقلات العابرة.

ونظرًا لكون قناة السويس أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، فإنها تُحقّق للسفن العابرة وفرًا في الوقت والمسافة، ومن ثم خفضًا في تكلفة التشغيل مما يُعطي القناة ميزة تنافسيّة تجاه الممرّات الملاحيّة الأخرى.

وبوجه عام، تتميّز القناة بارتفاع قُدرتها الاستيعابية لكافة أنواع السفن، فبمقدورها استيعاب ١٠٠٪ من الأسطول العالمي لسفن الحاويات، ونحو ٩٣٪ من أسطول سفن الصب الجاف، ونحو ٦٢٪ من ناقلات البترول ومُنتجاته.

وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، يُعد نشاط قناة السويس من المصادر الرئيسة المُولّدة للنقد الأجنبي، حيث يُحقّق – في الوقت الحاضر – إيرادًا سنويًا في حدود ٥,٧ مليار دولار.

تأثير جائحة فيروس كورونا على نشاط قناة السويس:

تعكس كافة المُؤشّرات الاقتصادية لقناة السويس أداءها المُتميّز قبل وقوع جائحة فيروس كورونا. فأعداد السفن العابرة للقناة كانت في تزايُد مُستمر، وكذا حمولتها الصافية، والإيرادات المُتولّدة عنها، وقد كان من المُتوقّع أن يستمر هذا الأداء المُتميّز في عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠، لتتصاعد معه الإيرادات من القناة إلي ٥,٩ مليار دولار و ٦,٢ مليار دولار على التوالي [شكل رقم (٢٥/٤)].

شكل رقم (٢٥/٤)

تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠) قبل جائحة فيروس كورونا

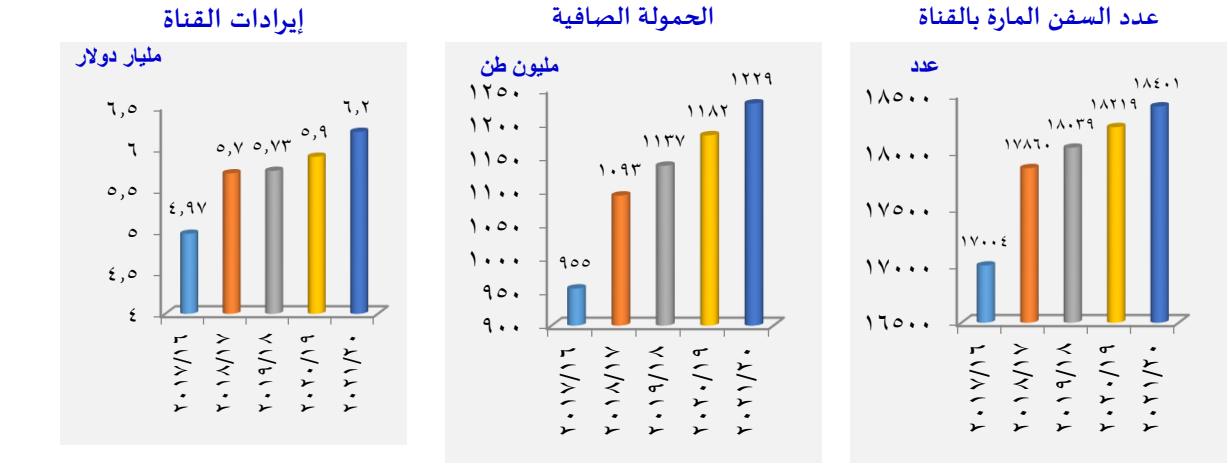

المصدر: هيئة قناة السويس، البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي (المراجعة الخامسة لمصر).

وقد كانت هذه التطوّرات الإيجابية أمرًا مُتوقّعًا كمُحصّلة لمُواصلة هيئة قناة السويس أعمال التوسعة للقناة، وأعمال التطوير للأرصفة والمراسي والمُعديّات وكافة الأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع .. وخلافه، بجانب انتهاج الهيئة لسياسات تسويقيّة وتسعيريّة مرنة من شأنها دعم قُدرتها التنافسيّة إزاء القنوات الملاحيّة الأخرى.

ومع وقوع جائحة فيروس كورونا وتفاقُم تداعيّاتها السلبيّة على حركة التجارة الدوليّة، شهدت الملاحة الدوليّة تراخيًّا ملحوظًا، تجلّت معالمه في الانخفاض الكبير في حجم النقليّات الدوليّة، الأمر الذي دعا بعض الخطوط الملاحيّة إلي إلغاء بعض خدماتها العاملة بين آسيا وأوروبا، وكذا إعلان عددٍ من هذه الشركات تحويل قدرٍ من الرحلات إلي طريق رأس الرجاء الصالح، وخاصة الرحلات الطويلة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية واستمرار انخفاض الأسعار العالميّة للزيت الخام.

ومع ذلك، يتضّح – من تتبّع مُؤشّرات نشاط قناة السويس – عدم ظهور تأثيرات سلبية جرّاء انتشار جائحة فيروس كورونا خلال عام ٢٠٢٠.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٢٦/٤)، استقرت أعداد السفن العابرة للقناة على امتداد عام ٢٠٢٠ عند نحو ١٩ ألف سفينة كما هو الحال في عام ٢٠١٩، وشهِدت الحمولة الصافية والإيرادات تزايدًا

بنسبة ٢,٥٪ تقريبًا لتتجاوز الحمولة الصافية ١,٢ مليار طن، ولتقترب الإيرادات المُحقّقة من ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (٢٦/٤)

تطوّر نشاط قناة السويس خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق.

المصدر: هيئة قناة السويس.

السياسات العامة لهيئة قناة السويس:

سعيًا لدرء أيّة تداعيّات مُحتملة لجائحة فيروس كورونا على نشاط قناة السويس عام ٢٠٢٠، عمدت الهيئة إلي منح تيسيرات سعرية عديدة للناقلات العابرة للقناة، منها سفن الحاويات القادمة من موانئ شمال غرب أوروبا والمُتجهة إلي موانئ جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى والتي حصُلت على تخفيضات سعرية بمقدار ١٧٪، وكذا سفن الحاويات القادمة من الساحل الشمالي الشرقي الأمريكي إلي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والتي مُنِحَت تخفيضات تراوحت بين ٤٥٪ و ٧٥٪، بالإضافة إلي ناقلات الغاز الطبيعي المُسال التي زادت التخفيضات الممنوحة لها من ٢٥٪ إلي ٣٠٪، كما قرّرت الهيئة منح ناقلات الغاز الطبيعي العاملة بين موانئ الخليج العربي وغرب الهند تخفيضًا قدره ٣٥٪ من رسوم العبور العادية، وتلك العاملة بين الموانئ الواقعة شرق ميناء كوتشي وحتى ما قبل سنغافورة تخفيضًا قدره ٥٥٪ من رسوم العبور العادية، ووصل إلي ٧٥٪ لتلك العاملة بين موانئ سنغافورة وما شرقها.

وعلاوة على ذلك، مُنِحَت تخفيضات سعريّة بنسبة ٥٠٪ من رسوم العبور للسفن السياحية شريطة التوقف بالموانئ المصريّة لفترة ٧٢ ساعة وبحد أدنى ٢٤ ساعة.

ويوضّح الملحق رقم (م/٩) المنشورات الملاحيّة الصادرة في هذا الشأن.

وتعزيزًا لهذه السياسة السعرية، أصدرت هيئة قناة السويس قرارًا بتثبيت رسوم العبور لجميع أنواع السفن العابرة للقناة في عام ٢٠٢١ لِتبقى على ما كانت عليه عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تجديد كافة

المنشورات الملاحيّة الخاصة بالحوافز والتخفيضات التي تم اعتمادها خلال عام ٢٠٢٠ لبعض فئات السفن، وذلك ضمن الجهود المبذولة للتعامل مع الظروف غير المُواتية والتحديّات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا المُستجد.

وعلاوة على السياسات التسعيريّة التحفيزيّة، عمدت هيئة قناة السويس إلى اتباع حزمة سياسات تسويقية تجلّت آثارها في عام ٢٠٢٠ على النحو الآتي:

أ) جذب عديدٍ من الخطوط والشركات الملاحيّة التي لم تكن تعبُر القناة، وزيادة الحِصّة السوقية لقناة السويس على بعض الطرق التي لا تُمثّل لها القناة الاختيار الأول، وذلك بجذب ٤٠٨٧ سفينة مُحقّقة إيرادات قدرها ٩٣٠ مليون دولار تُمثّل حوالي ١٦,٦% من إجمالي حصيلة إيرادات قناة السويس خلال عام ٢٠٢٠.

ب) زيادة معدلات عبور سفن الصب من ٤٢٠٠ سفينة عام ٢٠١٩ إلى ٥١١٣ سفينة عام ٢٠٢٠، وزيادة سفن البضائع العامة من ١٤٩٩ سفينة إلي ١٧٩٢ سفينة، بالإضافة إلي جذب ٦٨٦ ناقلة غاز طبيعي مُسال، رغم تراجُع حركة تجارة الغاز لدول آسيا في ظل انخفاض أسعار الغاز الطبيعي لمستويات مُتدنّية.

ج) زيادة سفن الحاويات العابرة للقناة لتصل إلي ٤٧١٠ سفينة رغم تناقُص الطلب على البضائع المحواة عالميًا نتيجة لإجراءات الإغلاق والحظر الذي فرضته معظم دول العالم في مُواجهة تداعيّات جائحة فيروس كورونا.

د) إعادة تنشيط الطلب على حاملات السيّارات والسفن السياحيّة على الرغم من تراجُع حركة التجارة العالميّة للسيّارات بنسبة تزيد عن ٦٠٪، وانخفاض حركة سفن الركاب والسفن السياحية عالميًا بنسبة تربو على ٨٠٪ بسبب تداعيّات الجائحة.

هـ) عبور قناة السويس لما يربو على خمسة آلاف ناقلة بترول خلال عام ٢٠٢٠، رغم تراخي الطلب العالمي على المُنتجات البترولية.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

رغم عدم تراجُع النشاط الملاحي بقناة السويس على امتداد عام ٢٠٢٠ كما سبق الذكر، إلا أن توقّعات النشاط في العام المالي ٢٠٢١/٢٠ – استنادًا إلي الإنجازات الفعليّة خلال النصف الأول منه – تُشير إلى احتمالات تراخي الحركة بنسبة ٤٪، قياسًا بالعام المالي السابق (٢٠٢٠/١٩)، بسبب استمرار تباطؤ حركة التجارة العالميّة، وخاصة مع ظهور الموجة الثانية من الفيروس، ولاسيّما تقلّص حركة التجارة العابرة من منطقة جنوب شرق آسيا إلي الجزء الشمالي من العالم، في ظل استمرار انكماش حركة التبادل التجاري مع الصين – أهم شريك تجاري على مستوى العالم، وفي ظل تمسّك الولايات المتحدة بالإبقاء على الرسوم الجمركية المُقرّرة على وارداتها من الصين عند مُستوياتها المُرتفعة (٦٦٪).

أما خطة عام ٢٠٢٢/٢١، فتتوقّع عودة نشاط قناة السويس إلي المسار الطبيعي، لتُسجّل نموًا مُستقرًا بنسبة ٥٪ عن العام السابق [جدول رقم (٣٤/٤)].

جدول رقم (٣٤/٤)
حركة ملاحة السفن العابرة لقناة السويس خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ -٢٠٢٢/٢١)

	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أعداد السفن (بالألف)	١٨٤٨٢	١٩٣١١	١٨٥٦٨	١٩٤٩٦
معدل التغيّر (٪)		٤,٩٪	٣,٨٪-	٥٪
الحمولة الصافية (مليون طن)	١١٧٥	١٢١١	١١٦٣	١٢٢١
معدل التغيّر (٪)		٣,١٪	٤٪-	٥٪
الإيرادات (مليون دولار)	٥٧٣٩	٥٧٠٩	٥٦٨٦	٥٩٧٠
معدل التغيّر (٪)		٠,٥٪-	٤٪-	٥٪

المصدر: هيئة قناة السويس

ويتضمّن الملحق رقم (م/١٠) التطوّرات الشهرية للحركة الملاحيّة للسفن العابرة لقناة السويس خلال عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) مُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة على مستوى أعداد السفن والحمولة الصافية والإيرادات الناجمة عن النشاط.

الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس لعام ٢٠٢٢/٢١

تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٦٪ ليرتفع الناتج من ٩٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٩٩,٣ مليار جنيه في عام الخطة، وليتجاوز بذلك الناتج المُحقّق قبل وقوع الجائحة عام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٢٧/٤)].

شكل رقم (٢٧/٤)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس (بالأسعار الثابتة)
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

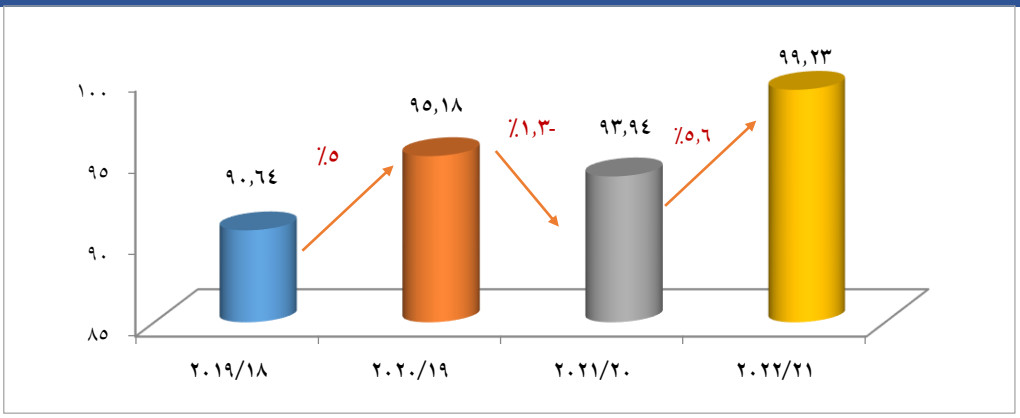

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

التحديّات القائمة والمُستقبلية:

يتعلّق **التحدي الأول** بالحروب التجارية، سـواء الإقليمية أو الدوليّة، وبالأخص تلك الواقعة في مناطق التجارة الحيويّة أو مصـادر الـمواد الخام ومصـادر الطاقة، وأبرزُها الحروب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين والتي تُمثّل تهديدًا حقيقيًا لحركة التجارة العالميّة والملاحة الدوليّة.

ويتعلّق **التحدي الثاني** بتأثير انخفاض تكلفة الوقود على مسارات بعض الخطوط الـملاحيّة، من حيث اتجاه بعض الشركات الـملاحيّة لتفضيل مسار طريق رأس الرجاء الصالح تفاديًا لدفع رسوم القناة في ظل الوفر الكبير في تكلفة الوقود، والذي يُحفّز الشـركات الـملاحيّة لتفضـيل توجيه الـمسـارات للـمسافات الطويلة، وخاصة أن تكلفة الوقود تُعد أهم عناصر تكاليف تشغيل السفن، حيث تبلُغ حوالي ٥٠٪ من إجمالي تكاليف التشـغيل لـمُعظم أنواع السـفن، وتزيد بالنسـبة لناقلات البترول العملاقة إلي ما يربو على ثُلُثي التكاليف. ولذا، يُلاحظ من هيكل الناقلات العابرة للقناة أن نشـاط القناة تأثّر بدرجة كبيرة في مجال ناقلات البترول والتي تراجعت حِصّتها من إجمالي الحمولة العابرة من ٢٦٪ عام ٢٠١٩/١٨ و٢٨٪ (مُتوقّع) عام ٢٠٢٠/١٩ إلي أقل من ٢١٪ عام ٢٠٢١/٢٠. وقد صاحب ذلك توقّع تراجُع الإيرادات الـمُتولّدة من ٢٤٪ و ٢٦٪ إلي ٢١٪ من جملة إيرادات عام ٢٠٢١/٢٠، كما يُتوقّع استقرار هذه النسبة في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ [جدول رقم (٣٥/٤)].

جدول رقم (٣٥/٤)
تطوّر الحركة الملاحيّة بالقناة بحسب طبيعة الناقلات خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

نوع السفينة	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٢/٢١ (٪)
أولًا: أعداد السُفُن العابرة لقناة السويس وفقًا لنوع السفينة (سفينة)					
الحاويّات	٥,٥٨٢	٤,٨٩٣	٤,٩٣٤	٥,١٨١	٢٦,٦
ناقلات البترول والغاز	٥,٧٠٥	٦,١٩٠	٥,٠٦٦	٥,٣١٩	٢٧,٣
الصب الجاف	٣,٩٠٧	٤,٨٥٢	٥,٣٢٢	٥,٥٨٨	٢٨,٧
السيّارات	٨٧٦	٧٦٩	٧٣٤	٧٧١	٣,٩
البضائع العامة	١,٣٧٥	١,٦٦٤	١,٧٦٦	١,٨٥٤	٩,٥
أخرى	١,٠٣٧	٩٤٣	٧٤٦	٧٨٣	٤,٠
الإجمالي	١٨,٤٨٢	١٩,٣١١	١٨,٥٦٨	١٩,٤٩٦	١٠٠
ثانيًا: الحمولة الصافية للسُفُن العابرة لقناة السويس وفقًا لنوع السفينة (مليون طن)					
الحاويّات	٦٣٩	٥٩٥	٦٢١	٦٥٢	٥٣,٣
ناقلات البترول والغاز	٣٠٥	٣٤٣	٢٥٤	٢٦٧	٢١,٩
الصب الجاف	١٤٣	١٩١	٢١٠	٢٢١	١٨,١
السيّارات	٥٥	٤٩	٤٧	٤٩	٤

نوع السفينة	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٢/٢١ (٪)
البضائع العامة	١٥	١٧	١٧	١٨	١,٥
أخرى	١٧	١٦	١٣	١٤	١,٢
الإجمالي	١,١٧٥	١,٢١١	١,١٦٣	١,٢٢١	١٠٠
ثالثًا: إيرادات السُفُن العابرة لقناة السويس وفقًا لنوع السفينة (مليون دولار)					
الحاويات	٣,٠٨٨	٢,٨١١	٢,٩٧٠	٣,١١٨	٥٢,٢
ناقلات البترول والغاز	١,٣٨٩	١,٤٩٥	١,١٩٨	١,٢٥٨	٢١
الصب الجاف	٦٩٤	٨٧٢	١,٠١٠	١,٠٦١	١٧,٨
السيّارات	٢٨١	٢٤٤	٢٤٢	٢٥٤	٤,٣
البضائع العامة	١٤٠	١٥٦	١٦٤	١٧٢	٢,٩
أخرى	١٤٦	١٣١	١٠٢	١٠٨	١,٨
الإجمالي	٥,٧٣٩	٥,٧٠٩	٥,٦٨٦	٥,٩٧٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة لقناة السويس.

ويختص **التحدي الثالث** بتنامي حجم التجارة البينيّة، وخاصة بالنسبة للحاويّات [شكل رقم (٢٨/٤)]، والذي نجم عن توجّه دول العالم نحو الإقليميّة مرّة أخرى، في ظل القيود التجارية الحمائيّة التي تفرضها الدول والمُؤثّرة سلبًا على حركة التجارة العالميّة وسلاسل التوريد الدوليّة، والتي تنتقل تداعيّاتها بدورها إلى الحركة الملاحيّة عبر القارات، ومن ثم الحركة العابرة لقناة السويس.

شكل رقم (٢٨/٤)

حجم التجارة البينية للحاويّات العالمية

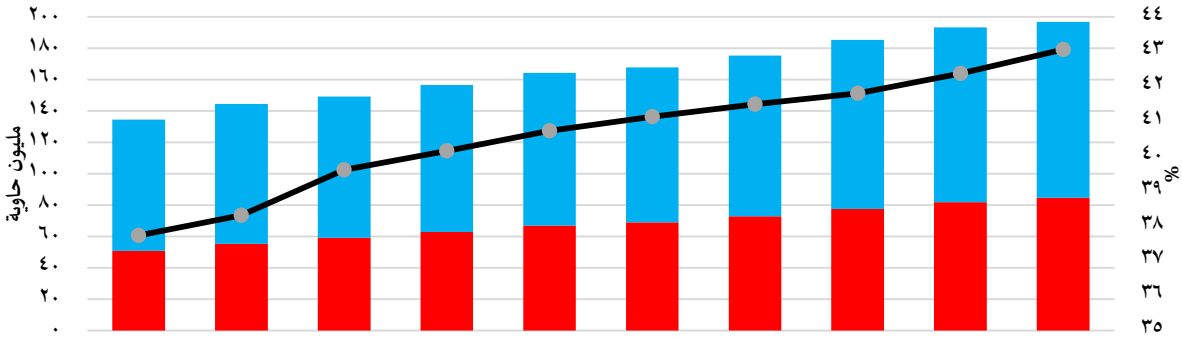

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
حجم التجارة الأخرى	٨٤	٨٩	٩٠	٩٤	٩٧	٩٩	١٠٣	١٠٨	١١١	١١٢
التجارة البينية للحاويات	٥١	٥٥	٥٩	٦٣	٦٧	٦٩	٧٣	٧٧	٨٢	٨٥
حصة التجارة البينية للحاويات من التجارة العالمية	٣٨	٣٨	٤٠	٤٠	٤١	٤١	٤١	٤٢	٤٢	٤٣

Source: Clarksons Shipping Intelligence Network Databases.

تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس[1]:

لتعظيم العوائد الاقتصادية لقناة السويس، من الـمُستهدف تنمية الـمنطقة الاقتصادية وتحويلها إلى منطقة صـناعيّة عالية التقنيّة، ومنطقة لوجيسـتيّة لتكون مركزًا رئيسًـا للتجارة العالـــميّة، وعنصـرًا داعمًا لجهود تعزيز التنافسيّة الدوليّة لقناة السويس على خريطة الممرّات الملاحيّة العالميّة.

ولذا، يرتكز الـــمنظور الشـامل لتطوير منطقة القناة على تبنّي مشـروعات تنمويّة مُسـتحدثة من شـأنها إحداث طفرة اقتصـــادية تتحوّل معها الـــمنطقة في مُحيطها الأرحب إلى قطب من أقطاب النمو. فالـــمنطقة الاقتصادية تغيّر وظيفة القناة من مُجرّد ممر مائي، أي ممر عبور ملاحي إلى منطقة تنموية تضُـم مناطق ترانزيت وإعادة تصـدير، ويتم من خلال مُسـتودعاتها ومخازنها ومراكزها اللوجيسـتية ومصـانعها تفريغ حمولات الناقلات الكبيرة العابرة للقناة، وإدخال عمليّات تجهيز وتعبئة وتصـنيع خفيفة عليها ترفع من قيمتها الـــمُضـافة، ثم يُعاد شـحنها في مركبات نقل أصـغر حجمًا إلى مراكز الاستهلاك أو الاستخدام النهائي.

ولذلك، ترتكز استراتيجيّة تطوير المنطقة على محورين أساسيّين:

أوّلهما: تسريع وتيرة التحوّل الرقمي، لربط كافة الجهات الـــمعنيّة بالاستثمار في الـــمنطقة الاقتصادية إلكترونيًا بحيث يتم إصـدار التراخيص بصـورة مُوحّدة من خلال مظومة رقميّة مُتكاملة، الأمر الذي يتطلّب إنشـــاء موقع إلكتروني لكل منطقة فرعيّة من الـــمناطق الاقتصـــادية لقناة السـويس، وتقديم مُختلف الخدمات إلكترونيًا لتيسـير عمل الشـركات وتوفير الـــمعلومات عن الـــمنطقة وخدماتها والامتيازات الـــمُقدّمة، ومع مُواصلة تقديم الحوافز والتيسيرات للشركات الملاحيّة، ومنها الآتي:

- تبسيط وتيسير إجراءات الإفراج الجمركي، وتوفير النسق الإلكتروني للمُستندات.
- تيسير التداول بين مشروعات المنطقة الاقتصادية.
- تسهيل إجراءات تصدير مُنتجات مشروعات المنطقة للسوق المحلي.
- تطبيق منظومة إدارة المخاطر والبرامج الانتقائيّة.
- إنشاء وحدة النشر والمعلومات لتدشين بيئة معلوماتيّة شفّافة لعُملاء المنطقة.
- تفعيل خدمة الشـحن السـريع من خلال إنشـاء مناطق لوجيسـتيّة، ومنها مناطق لأرصـفة "الرورو" خارج الميناء، أو بمواقع التخزين، ومناطق لوجيتسيّة مُتخصّصة لشركات خطوط الملاحة العالميّة، ومُستودعات جمركية مُتخصّصة لكافة أعمال التخزين.

---

(١) تم إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموجب القرار الصادر من السيد رئيس الجمهورية في أغسطس ٢٠١٥ لتكون بمثابة بيئة أعمال مُتكاملة ومُحفّزة للمُستثمرين تُقدّم خدمات لوجيستيّة وصناعيّة وفقًا لأعلى المعايير العالميّة على طول ضِفاف القناة بمساحة إجماليّة ٤٦٠,٦كم٢. وتمتد المنطقة داخل خمس مُحافظات (بورسعيد / الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء)، وتتكوّن من ستة موانئ بحريّة (ميناء شرق بورسعيد / ميناء غرب بورسعيد / ميناء العريش / ميناء العين السخنة / ميناء الطور / ميناء الأدبيّة)، بالإضافة إلى أربع مناطق صناعيّة (منطقة شرق بورسعيد / منطقة العين السخنة / منطقة القنطرة غرب / منطقة شرق الإسماعيليّة).

- تفعيل آليّات التخليص الجمركي الـمُسبق من خلال فصل الإفراج عن أعمال التخليص، وإنشاء دوائر جمركيّة خاصة خارج أسوار الميناء في الظهير الصناعي للمنطقة.
- مُواصلة جهود تطوير البنية التحتيّة والمرافق الأساسيّة بالمناطق الصناعية[١].

وثانيهما: التوطين الصناعي والتكنولوجي لشركات عالـميّة مُتخصّصة[٢]، من خلال حِزم التسهيلات والحوافز التي تُوفّرها الـمنطقة، ومنها الـموقع الجغرافي الـمُتميّز والنفاذ للأسواق والإعفاءات الجمركية، ومزايا قانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، ولوائح الـمنطقة الاقتصادية الـمُتمثّلة في الحوافز الضريبيّة والإعفاء من ضريبة القيمة الـمُضافة و٥٠٪ من ضريبة أرباح الشركات، فضلًا عن التعديلات الجديدة في اللائحة التنفيذية للمنطقة والـمُحفّزة للتعامُل مع السوق الـمحلي، ومنها السماح بالاستيراد من الـمنطقة طبقًا للقواعد العامة للاستيراد (مع تحديد السلع الجائز استيرادها واشتراطات الاستيراد، ومُعاملة الـمُنتجات الـمُصنّعة بالـمنطقة مُعاملة الـمُنتَج الوطني، وكذا مُعاملة السلع الواردة من داخل البلاد إلى الـمنطقة الاقتصادية مُعاملة السلع الـمُصدّرة للخارج، وتخضع للضريبة على القيمة الـمُضافة بسعر صفر، وذلك بقصد توطين الـمشروعات الـمُنتِجة لسلع بديلة للواردات الـمصرية لتلبية احتياجات السوق المحلي واستشراف فُرص التصدير.

ومن أبرز الـمشروعات، تلك الـمُقامة في الـمنطقة الصناعيّة الروسيّة الواقعة بالقطاع الشمالي للمنطقة بشرق بورسعيد، وباستثمارات حوالي ٦,٩ مليار دولار، وتستهدف توفير نحو ٣٥ ألف فرصة عمل مُباشر وغير مُباشر[٣].

---

(١) تم في هذا الإطار تنفيذ الأعمال الآتية:
- إنشاء وتجديد ثلاثة طُرُق وأربعة أنفاق لربط المنطقة بالمحاور الاستراتيجيّة للدولة.
- تنفيذ أعمال تحسين التربة وشبكة الطُرُق بمنطقة شرق بورسعيد، بتكلفة ١٢ مليار جنيه.
- تنفيذ شبكة الطُرُق وأعمال المرافق بالمنطقة الصناعيّة بالقنطرة غرب، بتكلفة ١,٢ مليار جنيه.
- الانتهاء من أعمال البنية الأساسيّة في منطقة الإسماعيليّة شرق، بتكلفة ٣٥ مليون جنيه.
- إنشاء محطة تحلية مياه البحر والخط الناقل وخزّانات التكديس والروافع بمنطقة العين السخنة، بتكلفة ٢,٥ مليار جنيه.

(٢) تضُم المنطقة الاقتصادية حاليًا ٢٤٧ شركة، منها ٤٠ شركة خدميّة، والباقي شركات صناعيّة، ومنها مصنع فايبر جلاس بالمنطقة الصينيّة (تيدا)، ومصنعي حديد عز وحديد المصريين، ومصنع للسيراميك.

(٣) علاوة على ذلك، وقّعت المنطقة الاقتصادية مع التحالُف العالمي بولوريه / تويوتا / تسوشو / إن واي كيه عقد امتياز إقامة وتشغيل وإعادة تسليم محطة دحرجة سيّارات ومركبات "رورو" واستقبال سُفُن الدحرجة بنظام BOT بالأرصفة الجديدة لميناء شرق بورسعيد. وسيقوم التحالُف بضخ استثمارات للمشروع تصل إلي ١٥٩ مليون دولار أمريكي في المُعدّات والبنية التحتيّة للتعامل مع تداول نحو ٨٠٠ ألف سيّارة بالمحطة، والتي من شأنها توفير حوالي ٤٠٠ فرصة عمل مباشرة، وألف فرصة عمل غير مباشرة. وكذلك، ثمة اتفاق بين الشركة البافارية الألمانية، مع شركة شرق بورسعيد للتنمية داخل المنطقة الشماليّة "شرق بورسعيد"، على إنشاء خمسة مصانع على مساحة ٥٠ ألف متر مربع لتصنيع الجرّارات، والأتوبيسات، وإنتاج أنظمة الري، والأبواب المُصفّحة، والأقفال الحديدية، كما تم عقد اتفاق شراكة مع شركة Sterner النرويجية لإنشاء مُجمّع استزراع سمكي مُتكامِل بنظام الأحواض المُغلقة بطاقة ٢٥ ألف طن / سنة باستثمارات ١٢٠ مليون دولار للمرحلة الأولى.

أما في القطاع الجنوبي، فقد وقّعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع الهيئة العربية للتصنيع اتفاقيّة إطاريّة لإنشاء مُجمّعات صناعية تُقام بمنطقة العين السخنة، لتنفيذ مشروعات مُشتركة بإنشاء مصنع لإنتاج ألواح الاستنلس ستيل بطاقة إنتاجيّة ٢٥٠ ألف طن سنويًا، وإقامة مصنع لإنتاج إطارات السيّارات على مساحة ٦٠٠ ألف متر مُربّع بإجمالي استثمارات مُتوقّعة ١٥٦ مليون دولار، وتوفّر ٨٠٠ فرصة عمل[١].

ومن ناحية أخرى، تم تخصيص منطقة صناعيّة للصين شملت أنشطتها ومشروعاتها تطوير المرحلة الثانية من منطقة "تيدا" الصناعية بقيمة ٥ مليار دولار استثمارات صينيّة جديدة بالعين السخنة، وتوقيع عقد مع شركة شاندوينج روي القابضة للغزل والنسيج لضخ استثمارات قدرها ٨٣٠ مليون دولار لإقامة منطقة صناعيّة للغزل والنسيج تُولّد أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل، وكذا توقيع عقد مع شركة تاي شان المحدودة للألواح الجبسيّة لإقامة مصنع باستثمارات ١٢٥ مليون دولار توفّر ما يقرب من ٣٠٠ فرصة عمل، وإبرام عقد مع شركة شيامن بان جيانج للمنتجات غير المنسوجة والخامات الحديثة، وتهدف الشركة لإنشاء مشروع لإنتاج وتوريد المنتجات غير المنسوجة واستخداماتها، وتبلغ استثماراتها حوالي ٥٠ مليون دولار، ومُتوقّع أن تُوفّر ما يقرُب من ٣٠٠ فرصة عمل.

وفي هذا السياق أيضًا، تهدف استراتيجيّة تنمية المنطقة إلى جذب الشركات الأمريكيّة لتوطين استثماراتها في المنطقة، في ظل التوجّه الحالي لإعادة هيكلة خريطة سلاسل الإمداد العالميّة باعتبار المنطقة الاقتصادية أكثر أمانًا كمحطة لإنتاج وتصدير المُنتجات بالأسواق الإقليميّة والعالميّة، فضلًا عن أن اعتماد الشركات الأمريكية على التكنولوجيا الحديثة يُهيئ الفرصة لمنطقة القناة لاستقطاب الشركات عالية التقنيّة على غِرار "دُبي" التي يتوطّن بها عديدٍ من هذه الشركات، وخاصة تلك العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولاسيّما أن الولايات المُتحدة هي ثالث أكبر مُستثمر في مصر بعد الاتحاد الأوروبي والمملكة المُتحدة، وأن الشطر الأعظم من هذه الاستثمارات يتوجّه لقطاعات الغاز والتأمين والطاقة المُتجدّدة والصناعات الدوائيّة والخدمات الماليّة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد بلغ إجمالي رأس المال الأمريكي المُستثمر في مصر في القطاعات غير النفطية نحو ٢,٦ مليار دولار مُوزّعًا على ١٢٦٨ شركة.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على إنشاء أكبر مصنع مُتخصّص لصناعة كابلات الألياف الضوئية بالعين السخنة كأحد أشكال التعاون في المجال التكنولوجي بين البلدين، وكذلك من المُستهدف توطين صناعتي المسبوكات والقطارات بمنطقة شرق بورسعيد بغرض التصدير للأسواق الأوروبية، كما أن الشركات الأمريكيّة تسعى للولوج إلى الأسواق الأفريقيّة عبر بوّابة مصر للاستفادة من المُعاملة التفضيليّة التي تحظى بها صادرات المنطقة الاقتصادية للدول الأفريقيّة.

---

(١) تم تأسيس شركة مساهمة باسم "شركة المنطقة الاقتصادية للمرافق" بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة السويدي إلكتريك، وتهدف إلي القيام بكافة أعمال إنشاء وتملّك وتشغيل وصيانة المرافق بأنواعها المُختلفة. ويبلغ رأس المال المدفوع ٢٥٠ مليون جنيه، والمُرخّص به نحو ٤ مليارات جنيه، وتأتي مُساهمة الهيئة في الشركة بنسبة ٥٠٪ ومجموعة السويدي إلكتريك بنسبة ٤٩٪، مع نسبة ١٪ لشركة التنمية الرئيسة.

استراتيجيّة هيئة قناة السويس في إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

تتمثّل أبعاد استراتيجيّة الهيئة في الآتي:

- الاستمرار في اتباع سياسة تسعيريّة وتسويقيّة مرنة بالشكل الذي يُعزّز الميزة التنافسيّة للقناة كبديل ملاحي أقل تكلفة.
- دراسة السفن والخطوط الملاحيّة التي تتردّد على القناة عِدّة مرّات وتحفيزها بإعطائها خدمات مُميّزة وأولويّة فى العبور.
- تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس للتغلّب على التحديّات الناجمة عن تأثير الطرق المُنافسة، بما تُوفّره من مناطق صناعية ولوجيستيّة تربط العملاء بالمجرى الملاحي لقناة السويس.
- الاستمرار فى دعم مُبادرة الحزام والطريق، وتنويع الاستثمارات فى المنطقة الاقتصادية، وتحسين الخدمات الملاحيّة فى الموانئ المصريّة، وبخاصة ميناء شرق بورسعيد مما يُساهم فى جذب الخطوط الملاحيّة.
- إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار بهيئة قناة السويس بهدف زيادة وتفعيل التقنيّات المُتطوّرة في تحديث وميكنة العمل في هيئة قناة السويس في كافة التخصّصات مما يُسهِم في تسريع التحوّل الرقمي وتطبيق منظومة الشبكة المُوحّدة، وفي الارتقاء بالأداء وزيادة الكفاءة في ربط هيئة قناة السويس بالوسط الملاحي العالمي والذي يؤدي بدوره إلي تحسين تصنيف الهيئة عالميًا.
- تطوير وتحديث وهيكلة الشركات التابعة لهيئة قناة السويس، وذلك من خلال منظومة مُتكاملة للإصلاح وإدارة الأصول والمشروعات وتطوير الأعمال، وخاصة في ظل أهمية تلك الشركات في تقديم الدعم الفني وصيانة الوحدات البحرية.
- تحديث مركز الأبحاث لمشروعات التطوير بقناة السويس والموانئ المصريّة، وذلك من خلال توريد أنظمة رقميّة حديثة، تُساعد على دعم مُنافسة القناة أمام الممرّات الملاحيّة الأخرى.
- زيادة الربط مع مكاتب التمثيل التجاري المصريّة فى الدول المُختلفة واطلاعهم على أهم التطوّرات والمزايا والخدمات التي تُقدّمها القناة من أجل نقل الصورة كاملة إلى هذه الدول.
- دراسة إنشاء إدارة خاصة بالتسويق بهيئة قناة السويس، مع الاستعانة ببعض الخبراء المحليين والعالميين من أجل بناء استراتيجيّة تسويقيّة طويلة الآجل، والاتصال بالعملاء لمعرفة أهم التطوّرات فى السوق العالميّة للنقل البحري.
- التوسّع في الإنفاق على المشروعات البحثيّة المعنيّة بالتقويم المُستمر لاقتصاديّات النقل البحري، وتأثيرات التقدّم الفني على بناء الناقلات وأحجامها، وتخطيط الموانئ والحركة الملاحيّة وتكاليف التشغيل.

- مُواصلة تدعيم الهيئة والشركات التابعة بالكوادر البشرية الـــماهرة والـــمُدرّبة، وخاصة في مجال التقنيّات الحديثة في الاتصالات ونُظُم الـــمعلومات والـــمراكز اللوجيستيّة، ومع إعداد مجموعة برامج تدريبيّة – سواء داخل مصر أو خارجها – للقائمين على دراسة سوق النقل البحري والحركة الملاحيّة بالقناة[1].

مُستهدفات أعمال التطوير والتحديث لمشروعات هيئة قناة السويس بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

تتمثّل أهم مُستهدفات تطوير الخط الملاحي والخدمات المُلحقة في الآتي:

- استكمال تنفيذ إنشاء أنفاق أسفل قناة السويس.
- استكمال تعديل المدخل الشمالي والجنوبي بمنطقة البلّاح.
- تطوير تفريعة بورسعيد الغربيّة والبوغاز الغربي.
- توفير الإمكانيات اللازمة لمكافحة ومجابهة حوادث السفن في القناة، خاصة حوادث الانسكاب البترولي وجنوح السُفن العملاقة، وذلك من خلال التوسّع في إنشاء سلسلة من الجراجات العملاقة على القناة الجديدة، وتعميق وصيانة الجراجات الموجودة على القناة الأصلية، مع إنشاء قيسونات وتكسيّات علي طول القناة.
- تطوير محطات مراقبة الملاحة البحرية (وعددها ١٦ محطة) بطول المجرى الملاحي.
- توفير خدمات الإسعاف البحري وخدمات الإنقاذ المُختلفة، من خلال ضم عددٍ من القاطرات العملاقة بقوة شد كبيرة تُواكب التطوّر الحادث في مجال النقل البحري واتجاه الترسانات العالمية نحو بناء السفن العملاقة.
- تطوير شمعات الرباط علي طول القناة وبما يتلاءم مع زيادة أعداد السفن وحمولاتها.
- تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطوّر العالمي للسفن العابرة وتطوير نظم إصلاحها.

وفيما يلي أهم المشروعات الواردة بالخطة لعام ٢٠٢٢/٢١:

أولًا: مهمات المجري الملاحي، وتتضمّن المهمات التي تستخدم لخدمة الملاحة وضمان سلامتها بالقناة، ومنها استكمال بناء الكرّاكات، وتطوير الأوناش وأنظمة التحكم بها، وشراء قاطرات ووحدات دفع وشمندورات، واستكمال المنظومة الكهروبصرية لتأمين المجري الملاحي، وتجديد وإحلال أجهزة المُساعدات الملاحيّة.

---

(١) في هذا السياق، تم إنشاء مركز تدريب فني بالتعاون مع الحكومة الصينية بإجمالي استثمارات ١١٠ مليون جنيه لرفع كفاءة العمالة بالمنطقة، كما تم إنشاء الأكاديميّة المصريّة الألمانيّة للتدريب التقني من قِبَل التحالف بين شركة سيمنس العالميّة ووزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية باستثمارات ٢٢,٥ مليون يورو، ومن المُستهدف توفير خدمات التدريب على مدار أربعة أعوام حتى عام ٢٠٢٥ لنحو ٥٥٠٠ شاب وشابة.

ثانيًا: مشروعات المجري الملاحي، وتتضمّن تعميق التفريعة الغربية للوصول إلى مرحلة ٥٢/٤٨ قدمًا، وتوسيع وتعميق مناطق الانتظار بالبحيرات المُرّة، واستكمال إنشاء تكسيّات جديدة شرق وغرب القناة، وإنشاء ٣٧ قيسونًا لرباط السفن، وبناء (٥) جراجات بحريّة للطوارئ على جانبي الخط الملاحي.

ثالثًا: مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة ومُهمات مواقع الأعمال، وتتضمّن إعداد الأرصفة والمراسي وتطوير السقّالات اللازمة لخدمةالقاطرات واللنشات الحديثة والمُتطوّرة ذات القُدرات العالية واللازمة لمُصاحبة السفن الكبيرة المُنتظر عبورها للقناة، خاصة عقب تطوير القناة، وذلك بالمناطق المُختلفة علي طول القناة. وتطوير ورفع كفاءة ١٦ محطة إرشاد، وتتضمّن مُهمات مواقع الأعمال، شراء أوناش أرضيّة وعلويّة بحمولات مُختلفة، ومُعدّات كهربائيّة لمحطات توليد الكهرباء، وشراء مُهمات للصحة والسلامة المهنيّة.

رابعًا: مشروعات المُنشآت البحرية، وتتضمّن استكمال تطوير أرصفة جونة اللنشات على تفريعة بورسعيد الشرقية، واستكمال إنشاء رصيف لتراكي القطارات بمحطة الكاب، وتطوير السقّالات، واستكمال تدعيم حاجز الأمواج الغربي ببورسعيد.

خامسًا: مشروعات تجديد الترسانات والورش، ومنها إنشاء مُجمع إصلاحات بالمنطقة الشماليّة وورشة صيانة لبناء السُفُن بمنطقة القرقات، واستكمال إنشاء مباني كمخازن لقسم الكهرباء، واستكمال تطوير ميادين المعديّات بالتفريعة جهتي الشرق والغرب، واستكمال إنشاء ورش عمرات للمُحرّكات والقاطرات، واستكمال إنشاء مخزن تشوين للخردة.

سادسًا: مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة، وتتضمّن:

أ) **مباني غير سكنية،** ومنها إنشاء محطات رادارية علي القناة الجديدة، إعداد وتجهيز مُتحف قناة السويس العالمي، وإنشاء وتطوير مباني ومخازن، وإنشاء مركز تبادلي لمكتب الحركة لمُراقبة الملاحة بعمارة التمساح.

ب) **مباني سكنيّة،** ومنها إنشاء وحدات إسكان اقتصادي مُتميّز وإسكان مُتوسط إداري، واستكمال تطوير ورفع كفاءة شبكات الصرف الداخليّة والخارجيّة لمباني الهيئة السكنيّة بالإسماعيليّة.

ج) **مشروعات الطرق والمرافق،** ومنها استكمال إنشاء طرق وأرصفة جديدة ببورسعيد والإسماعيليّة وبورتوفيق، واستكمال إنشاء أسوار حول أراضي الهيئة بمدن القناة، وإنشاء برج جديد بمحطة شرق الفردان، وتطوير برج مُراقبة محطة التينة.

د) **مشروعات ومُهمات المياه،** ومنها إحلال وتجديد شبكة مواسير المياه المُرشّحة، وربط المحطات لتعمل إلكترونيًا، واستكمال إنشاء محطات مياه جديدة ومحطات مُعالجة لمياه الصرف، واستكمال تطوير الخزّانات الأرضيّة، وتصميم وإنشاء منظومة لتجميع فواقد ومُخلّفات المياه من مصادرها المُختلفة ومُعالجتها.

سابعًا: مشروعات تطوير خطوط العبور، وتتضمّن إعادة تأهيل مصارف الميول الترابية، ورفع كفاءة مراسي المعديّات، وشراء مُهمّات لتطوير الأنفاق.

ثامنًا: مشروعات استراتيجيّة، وتتضمّن استكمال إنشاء مباني حرس الحدود ومباني شرطيّة علي طول القناة، وحماية الميول الجانبيّة لرصيف تصدير مُجمّع الأسمدة بميناء العين السخنة.

تاسعًا: تطوير الأسطول البحري، وخاصة ما يتعلّق ببناء (٨) قاطرات بحريّة بقوّة شد ٧٠ طنًا طرازات مُختلفة، وكذلك بناء وتوريد كرّاكة طاردة ماصة ذات حفّار قُدرة ٤٨٠٠ كيلووات خدمة شاقة.

عاشرًا: مشروعات قوميّة، وتشمل بناء نحو ٣٤ سفينة صيد، وتطهير بحيرة المنزلة وبحيرة مريوط، وتكريك مُنتجع الجلالة، وميناء أبو قير البحري.

حادي عشر: مشاريع الأنفاق أسفل القناة، إنشاء نفق الشهيد أحمد حمدي (٢).

ثاني عشر: مشروعات المرحلة الثانية لتطوير القناة، وتشمل استكمال أعمال تكريك خليج نفيشة، واستكمال إنشاء سيفون مياه قطر ٦٣٠مم عبر قناة الاتصال بمنطقة الرسوة جنوب.

وتبلُغ **الاستثمارات المُستهدفة** لتنفيذ الأعمال سالفة الذكر ١٣,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، كما هو مُوضّح بالجدول رقم (٣٦/٤)، ومنه يتبيّن استئثار المشروعات القوميّة بنحو ٥٠٪ من جُملة التكلفة.

جدول رقم (٣٦/٤)
الاستثمارات المُستهدفة لهيئة قناة السويس بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

البيان	القيمة (مليون جنيه)	النسبة (٪)
المشروعات القومية	٦٤٨٤,٣	٤٩,٥
مُهمّات المجرى الملاحي	١٨٤٠	١٤,١
مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة	١٠٨٢	٨,٣
مشروعات المجرى الملاحي	١٠٥٢	٨,٠
مشروع أنفاق أسفل القناة	١٠٠٠	٧,٦
مشروعات استراتيجية	٨٨١,٠	٦,٧
مشروعات أرصفة خدمة الوحدات القائمة ومُهمّات مواقع الأعمال	٥٧٦,١	٤,٤
مشروعات تطوير خطوط العبور	٦٨,٥	٠,٥
مشروعات تجديد الترسانات والورش	٦٥,٠	٠,٥
مشروعات المُنشآت البحرية	٤١,١	٠,٣
مشروعات المرحلة الثانية لتطوير القناة	١٠,٠	٠,١
الإجمالي	١٣١٠٠	١٠٠,٠

المصدر: هيئة قناة السويس، مشروع خطة المشروعات والمُهمّات الاستثمارية لهيئة قناة السويس للعام المالي ٢٠٢٢/٢١.

٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولم يعد بإمكان أية دولة تتطلّع إلي الإنجاز والتطوير لتحقيق التنمية المُستدامة على كافة الأصعدة، أن تُفلِح في ذلك دون أن يُشكّل هذا القطاع إحدى ركائزها الأساسية.

فقد صار يقينًا أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يلعب دورًا رئيسًا في تسريع عجلة النمو المُستدام بما يُهيئه من وسائل معرفة ومعلومات حديثة تكون مُحفّزة لقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

وتُدعّم استراتيجيّة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في بناء مصر الرقميّة، من خلال تطوير البنية التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي والمالي، ودعم بناء القُدرات، وتشجيع الابتكار، وضمان الأمن المعلوماتي.

وتُمثّل "مصر الرقميّة" رؤية وخطة شاملة، وتُعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلي مجتمع رقمي. وتعتمد استراتيجيّة بناء مصر الرقميّة على ثلاثة محاور أساسيّة، وهي التحوّل الرقمي، بناء القدرات والمهارات والوظائف الرقميّة، ورعاية الإبداع الرقمي. وترتكز هذه المحاور بدورها على قواعد وأسس

هامة، تشمل تطوير البنية التحتيّة الرقميّة وتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي[1]، ونُظُم الحوكمة، وتحقيق الريادة الدوليّة.

الرؤية التنموية والأهداف الاستراتيجيّة:

تتبلوّر الرؤية التنموية حول توطين وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتفعيل أدوات لخلق اقتصاد ربحي قائم على المعرفة، ولتُصبِح مصر مركزًا رائدًا في البرمجة ونُظُم الاتصالات وتقنية المعلومات في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

واتفاقًا وهذه الرؤية، وانطلاقًا من ضرورة رفع كفاءة هذا القطاع وتعزيز طاقته والبنية الأساسية الماديّة والبشريّة، يستهدف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الآتي:

- تطوير وتحديث البنية التحتيّة للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تنمية صناعات الاتصالات والمعلومات وتعميق التصنيع المحلي للإلكترونيّات لزيادة القيمة المُضافة وتنمية حصّة المُنتجات الإلكترونيّة والأجهزة التكنولوجيّة الحديثة من إجمالي المُنتجات الصناعيّة.
- التوسّع في إنشاء المناطق التكنولوجيّة لفتح آفاق جديدة للاستثمار.
- تنمية الصادرات من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونية.
- رفع كفاءة الأجهزة والمُؤسّسات وتطوير الأنظمة القائمة للارتقاء بمستوى الخدمات المُقدّمة.

وكمُستهدفات كميّة في المدى المُتوسط، يصبو القطاع لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة بحلول عام ٢٠٢٥.

- رفع مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥٪ مُقابل مُستهدف ٢,٦٪ مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة قدرته التصديرية من مُنتجات القطاع وخدمات التعهيد لتصل إلى ٦ مليار دولار، مُقابل المُستهدف لعام الخطة ٢٠٢٢/٢١ وقدره ٣,٥ مليار دولار.
- زيادة نصيب الصادرات التكنولوجيّة لجُملة الصادرات السلعيّة إلى ٥٪ مُقابل نسبتها الحالية التي لا تتجاوز ٢,٥٪.

الإنجازات ومؤشّرات الأداء:

رغم حداثة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلا أنه استطاع تحقيق إنجازات طيّبة في غضون أعوام قليلة، مُنذ تبنّى المشروع القومي للنهضة التكنولوجية لتسريع انتقال مصر إلي مُجتمع المعلومات، ولمُواكبة التحديّات التي فرضتها التطوّرات السريعة والمُتلاحقة لتقنيّات وآليّات هذا القطاع على المُستوى الدولي وتغيّراتها الجذريّة بشكل كمّي ونوعي.

---

(١) شهِد عام ٢٠٢٠ صدور قانون حماية البيانات الشخصية، واللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وقد تجسّدت إنجازات القطاع في زيادة سعة السنترالات وأعداد القنوات التليفزيونية، وتنامي أعداد المشتركين في التليفون المحمول ومُستخدمي شبكة الإنترنت، كما تواصل تزايُد نسبة الانتشار في المُجتمع مما ساهم في تقليل الفجوة الرقمية نسبيًا، علاوة على زيادة نوادي التكنولوجيا والشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات [جدول رقم (٣٧/٤)].

جدول رقم (٣٧/٤)
تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال شهر يونيو من الأعوام ٢٠١٨/١٧، ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩

البيان	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)	٩٠,٢٢	٩٣,٩٩	٩٦,٥٨
عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)	٦,٢٩	٨,٢١	٩,٨٩
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٩,٣	٢٣,٩٧	٢٥,٠٢
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (مليون مستخدم)	٣٢,٠٧	٣٦,٤٦	٤١,٧٩
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق Usb Modem (مليون مستخدم)	٣,٢٨	٢,٨٩	٢,٢٤
عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون مُشترك)	٤,٧٧	٦,٨٨	٧,٩٩
السعة الدولية للاتصال بالإنترنت (مليار نبضة/ ثانية)	١٢١٣,٨٦	١٨٨٩,٨	٢٥٦٥,٧
الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات (شركة)	٥٤	٨٨	١١٥
رؤوس الأموال المصرية لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون جنيه)	١٥,٤٨	١٤٤,٩	٢٣٢,٦
عدد مكاتب البريد الحكومية (مكتب)	٣٩٤١	٣٩٨١	٣٩٨٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد أمكن – خلال العامين الماضيين – تحقيق إنجازات ملموسة في نشر المعرفة المعلوماتية وتطوير البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنمية المهارات البشرية في مجال الإليكترونيّات. ومن أمثلة ذلك الآتي:

- رفع كفاءة شبكات الإنترنت خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩ بتكلفة استثمارية ٣٠ مليار جنيه.
- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات تربو على ٢ مليار جنيه، وإنشاء جامعة مصر المعلوماتية في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون أول جامعة مُتخصّصة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بتكلفة ٨ مليار جنيه، ومن المُتوقّع بدء الدراسة في سبتمبر ٢٠٢٧، بالإضافة إلي توقيع اتفاقيّات مع جامعات أجنبية مُتخصّصة، مثل جامعة "بيردو وست لافايت"[(١)].

(١) تُعد هذه الجامعة من أفضل عشر جامعات في تخصّص هندسة الحاسبات في الولايات المُتحدة الأمريكية.

- الانتهاء من ربط (١١) ألف مبنى حكومي بشبكة كابلات الألياف الضوئية من إجمالي ٣٢,٥ ألف مبنى، مُستهدف ربطهم جميعًا خلال عامين، باستثمارات تُناهز ٦ مليار جنيه.
- بدء تنفيذ المرحلة الأولى لرفع كفاءة البنية التحتيّة المعلوماتيّة بقرى مُبادرة "حياة كريمة"، باستهداف مليون منزل في ٥١ مركزًا من خلال ربط القرى بكابلات ألياف ضوئية لتحسين كفاءة خدمات الإنترنت، بتكلفة ٥,٦ مليار جنيه، بالإضافة إلي تطوير ٨٧٨ مكتبًا بريديًا وتزويدهم بماكينات صرف آلي بتكلفة ٢,١ مليار جنيه[١]، وتحسين جودة خدمات الاتصالات بتزويد القرى بشبكات المحمول بعدد ألف برج، بتكلفة ٥ مليار جنيه.
- تدريب نحو ١٠٠ ألف شاب وشابة في تخصّصات تكنولوجية تشهد طلبًا مُتسارعًا عليها في سوق العمل، مثل علوم البيانات والتسويق الرقمي، تطوير المنصات، في إطار مُبادرة (مُستقبلنا رقمي)، بالإضافة إلي برامج التدريب المُقترن بالوظيفة من خلال مُبادرة (وظيفتك) التي توفّر تدريبًا تقنيًا مُتخصّصًا للأفراد، وتدريبًا احترافيًا للخريجين من معهدي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك التعاون مع كلية الحاسب والتكنولوجيا المُتقدّمة في فرنسا لتدريب ألف مُتخصّص ومُدرّب في علوم الذكاء الاصطناعي لتولي بعد ذلك تدريب آلاف المُتدرّبين في عددٍ من التخصّصات التكنولوجية.
- التوسّع في برامج التدريب على المهارات القيادة والإدارية.

<u>وعلى مستوى مُؤشّرات أداء نشاطات القطاع وخدماته، يُمكن رصد التطوّرات الآتية:</u>

١) تنامي أطوال شبكة الألياف الضوئية للاتصالات المُضافة من ٩٠٠ ألف كم عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٦٥٠ ألف كم عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ٨٣٪.
٢) توصيل خدمة الاتصالات الأرضية لنحو ١,٥ مليون منزل، منها ٧٥٠ ألف منزل عام ٢٠٢٠/١٩.
٣) زيادة عدد مكاتب البريد التي تم تطويرها من ١٠٩ مكتبًا عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٧٢ مكتبًا عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو ٥٨٪، واستفادة نحو ١٠٣ مليون عميل من خدمات المكاتب البريدية، وتحقيق إيرادات بقيمة ٣,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ بالمقارنة بعام ٢٠١٩/١٨.
٤) الانتهاء من تركيب ٣٣٢ ماكينة ATM خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩.

<u>ولقد أسفرت إنجازات القطاع خلال الفترة الماضية عن تحسّن مُساهمة القطاع في المؤشّرات الاقتصادية الكليّة، ومنها:</u>

- ارتفاع الناتج المحلي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الثابتة من ٩٣,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٠٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، ثم إلي ١٢٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بمعدّل نمو سنوي ١٥,٢٪ في المتوسط.
- تزايُد حجم العمالة المُشتغلة بالقطاع من ٢٣٣ ألف عامل عام ٢٠١٨/١٧ إلي ٢٥٦ ألف في عام ٢٠١٩/١٨ ثم إلي ٢٨١ ألف عامل في عام ٢٠٢٠/١٩.

---

(١) تم إطلاق مشروع تركيب ماكينات الصرف الآلي الخاص بالبريد بعدد ٣٥٠ ماكينة عام ٢٠١٩ و ٣٥٠ ماكينة أخرى عام ٢٠٢٠، ومن المُستهدف تركيب ألف ماكينة عام ٢٠٢١.

- تنامي الصادرات الإلكترونية من ٢ مليار دولار عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلي نحو ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- تصاعُد مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلي ٢,٤٪ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- تحسّن المركز التنافسي الدولي لمصر، مع تقدّم ترتيب مصر من حيث سرعة الإنترنت الأرضي في القارة الأفريقية من المركز (٤٠) بمتوسط سرعة ٦,٥ ميجا بت/ ثانية في يناير ٢٠١٩ إلي المركز الرابع (بعد جنوب أفريقيا والمغرب وكينيا على التوالي) بمتوسط سرعة ٣٤,٩ ميجا بت/ ثانية في ديسمبر ٢٠٢٠، وكذلك في مؤشّر الإنترنت الشامل في عام ٢٠٢١، تقدّمت مصر خمسة مراكز من الترتيب (٧٨) إلى الترتيب (٧٣)، وكذلك في مُؤشّرات جاهزية الشبكة، تقدّمت مصر من المركز (٩٢) عام ٢٠١٩ إلي المركز (٨٤) عام ٢٠٢٠، ثم إلى المركز (٧٩) عام ٢٠٢١، وفي مُؤشّر التعقيد التكنولوجي بنحو عشرة مراكز من المرتبة (٥٥) إلى المرتبة (٤٥).

وعلى مُستوى **المُؤشّرات الكمية**، تُشير بيانات شهر ديسمبر ٢٠٢٠ الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (تقرير يناير ٢٠٢١) إلى تحسّن مُعظم المُؤشّرات على النحو الآتي:

- ارتفاع عدد المُشتركين في خدمة التليفون الثابت ليُصبح ٩,٨٥ مليون مُستخدم في ديسمبر ٢٠٢٠ مُقارنة بنحو ٨,٧٦ مليون مُستخدم، بمُعدّل نمو ١٢,٤٪ عن الشهر المُناظِر من العام السابق، مع تزايُد طفيف في مُعدّل انتشار الهاتف الثابت.
- زيادة عدد مُشتركي الإنترنت فائق السرعة (ADSL) من نحو ٧,٣ مليون مُشترك في ديسمبر ٢٠١٩، إلى نحو ٨,٨١ مليون مُشترك في ديسمبر ٢٠٢٠، بمُعدّل نمو ٢٠,٧٪.
- زيادة نسبة مُستخدمي شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول من نحو ٤٠,٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ إلى نحو ٥٤,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٠، بمُعدّل نمو ٣٤,٢٪.
- ارتفاع عدد مُستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول من ٣٩ مليون مُستخدم في ديسمبر ٢٠١٩ إلى ٥٢,٤ مليون مُستخدم في ذات الشهر من عام ٢٠٢٠ بمُعدّل نمو ٣٤,٣٪.
- تراجُع نسبة انتشار الهاتف المحمول لتُصبح ٩٣,٦٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٠، مُقابل نحو ٩٥,٣٨٪ في الشهر المُناظر من العام السابق، بمُعدّل تغيّر ١,٨٪.
- شبه استقرار سعة السنترالات عند نحو ٢٥ مليون خط في عام المُتابعة في ظل ثبات أعداد السنترالات (١٥١١ سنترالًا).

ويُوضّح الجدول رقم (٣٨/٤) تطوّر المُؤشّرات سالفة الذكر على امتداد الفترة (ديسمبر ٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، ويُلاحظ تحسّن مُؤشّر قطاع الاتصالات بالبورصة المصرية[١]، حيث ارتفع إلى ١٤٣٢ نقطة في ديسمبر ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٧٥١ نقطة خلال الشهر المُناظِر من العام السابق.

---

(١) يتضمّن مُؤشّر قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات خمس شركات، هي: شركة راية لخدمات الاتصالات، وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الفورية، والمصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)، والمصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، والشركة المصرية للاتصالات.

جدول رقم (٣٨/٤) بيان بأهم مؤشرات قطاع الاتصالات من عام ٢٠١٦ حتي عام ٢٠٢٠					
المؤشر/ العام	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مشتركو الهاتف الثابت (مليون مشترك)	٦,١٢	٦,٦	٧,٨٧	٨,٧٦	٩,٨٥
مشتركو الهاتف المحمول (مليون مشترك)	٩٧,٧٩	١٠١,٢٧	٩٣,٧٨	٩٥,٣٤	٩٥,٣٦
معدل انتشار الهاتف الثابت (٪)	٧,١٩	٦,٩	٧,٥٩	٧,٧	٧,٧٣
معدل انتشار الهاتف المحمول (٪)	١٠٩,٧٣	١١١,٦٤	١٠١,٦١	٩٥,٣٨	٩٣,٦٥
مستخدمو الانترنت عن طريق المحمول (مليون مستخدم)	٢٨,٦٥	٣٢,٧٩	٣٥,٠٦	٣٩	٥٢,٤
مشتركو الانترنت فائق السرعة (مليون مشترك)	٤,٤٤	٥,٢٠	٦,٥٣	٧,٣٠	٨,٨١
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٨,٨٨	١٩,٦٠	٢٠,٧٩	٢٥,٢٢	٢٤,٨٢
أعداد السنترالات	١٥٥٤	١٥١٧	١٥١٠	١٥١١	١٥١١

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقارير سنوية.

وفيما يخُص **قطاع البريد**، فقد شهِد تطوّرات ملموسة في الآونة الأخيرة، أسفرت عن فوز البريد المصري بجائزة التميّز لأفضل تطوير لهيئة بريدية على مُستوى أفريقيا في يناير ٢٠٢٠.

- ارتفاع عدد مكاتب البريد إلى ٤٠٢٦ مكتبًا في ديسمبر ٢٠٢٠، مُقارنة بنحو ٣٩٨٢ مكتبًا في ديسمبر ٢٠١٩.
- ارتفاع عدد السكان المخدومين من خلال مكاتب البريد إلى حوالي ٢٥,٣ مليون نسمة.
- زيادة إجمالي عدد الحوالات البريدية الداخلية الفورية إلى نحو ١٥٩٧ حوالة.
- استكمال خطط تطوير مكاتب البريد، حيث تم الانتهاء من رفع كفاءة ٧٨١ مكتبًا للبريد، ليبلُغ إجمالي عدد المكاتب المُطوّرة نحو ١٦٠٠ مكتب.
- تقديم خدمات الشهر العقاري من خلال ٩٥ مكتبًا بريديًا، وتقديم خدمات مصر الرقمية عبر ١٥٠ مكتبًا.
- التعاقُد مع الهيئة العربية للتصنيع على عدد ٥٠ سيّارة مُجهّزة ومُزوّدة بمكاتب البريد وماكينة صرف آلي بهدف تحريكها في أوقات الذروة في العمل بمكاتب البريد، لاسيّما في أوقات صرف المعاشات.
- صرف معاشات من خلال مكاتب البريد لنحو ٤,٢٧ مليون مُستفيد.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

يأتي قطاع الاتصالات في مُقدّمة القطاعات التي يُتوقّع أن تُواصل مُعدّل نموها المُرتفع خلال عام ٢٠٢٢/٢١ ليتجاوز ١٦٪.

وقد أوضحت ظروف جائحة فيروس كورونا وانتشارها منذ مطلع عام ٢٠٢٠ الأهمية البالغة التي يحتلّها هذا القطاع، حيث شهد الطلب طفرة غير مسبوقة على الوسائل التكنولوجية في الاتصالات والاعتماد على شبكات الإنترنت في ضوء الإجراءات الاحترازية الداعية للتباعد الاجتماعي، والبقاء بالمنازل ومزاولة الأعمال والأنشطة المُمكنة دون الخروج إلي مواقع العمل أو الدراسة أو التسوّق، وكذا إجراء كافة المُعاملات المالية والمصرفية عن طريق الخدمة الآلية، الأمر الذي أبرز دور التعليم التكنولوجي

والتعليم عن بُعد (التعليم المنزلي) كبديل للتعليم المدرسي، وكذلك دور العمل من المنزل كبديل للعمل التقليدي المُنظّم من مواقع العمل بالشركات أو المصانع أو المصالح الحكومية، فضلًا عن انتعاش التجارة الإليكترونية والخدمات المصرفية والحكومة الإليكترونية في إطار الشمول المالي.

وتأسيسًا على ما تقدّم، من المُتوقّع أن يزداد إنتاج القطاع بنسبة ٢٠,٤٪ بالأسعار الجارية، وبنسبة ١٥,٦٪ بالأسعار الثابتة [شكل رقم (٢٩/٤)]، وكذلك زيادة ناتج القطاع بنسبة ٢٠,٥٪، ١٦٪[شكل رقم (٣٠/٤)]، ومن ثم ترتفع مساهمته باطراد في الناتج المحلي الإجمالي وفي مُعدّل نموه لتصل إلي ١١,٥٪، [شكل رقم (٢٩/٤)]، كما من المُنتظر أن تُواصل مُؤشّرات الأداء تحسّنها بصورة ملحوظة في عام الخطة، سواء في مجال تطوير نظم الاتصالات وبنيتها الأساسية، أو تعميق الصناعة المحلية أو تنمية صادرات القطاع من المنتجات الإليكترونية وخدمات التعهيد وتطبيقات الحاسب.

شكل رقم (٢٩/٤)

تقديرات إنتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة.

بالأسعار الجارية

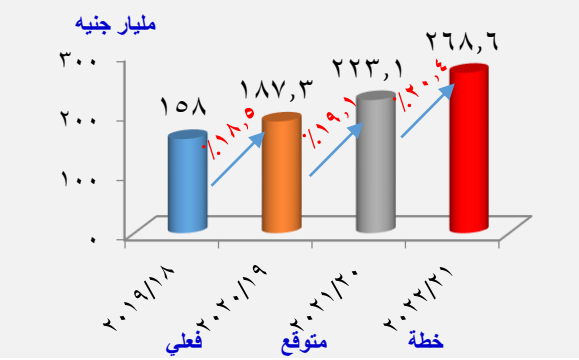

بالأسعار الثابتة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٣٠/٤)

تطوّر ناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

بالأسعار الجارية

بالأسعار الثابتة

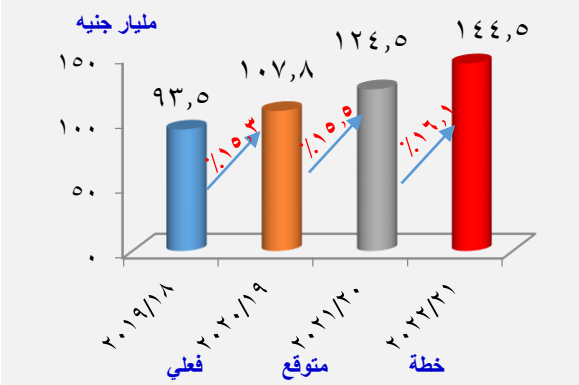

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى ذلك، من المُنتظر أن تُواصل مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تصاعُدها لتبلُغ ٢,٦٪ في عام الخطة، وأن تظل مُساهمة القطاع في النمو الاقتصادي مرتفعة في حدود ١١,٥٪ في عام الخطة [شكل رقم (٣١/٤)].

شكل رقم (٣١/٤)

تطوّر مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وفي مُعدّلات نموه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)

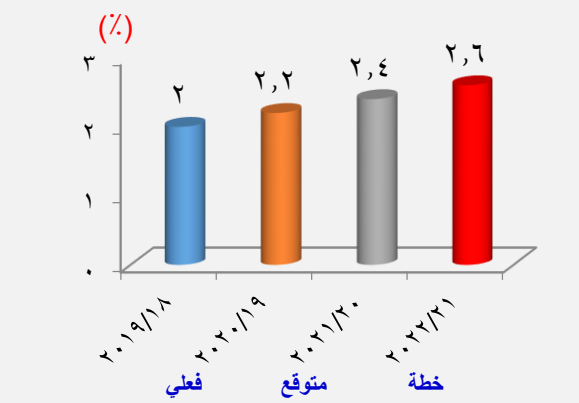

المساهمة في مُعدّل نمو الناتج (٪)

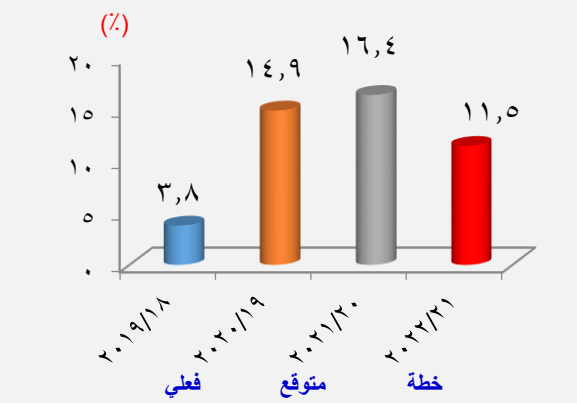

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفي مجال التعليم والتدريب وتنمية القدرات والمهارات البشرية، من المُستهدف مُواصلة تدريب نحو ١٠٠ ألف شاب وشابة في تخصّصات تكنولوجية يتانى الطلب عليها، وخاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وكذا التوسّع في المُبادرات الداعمة للتعليم التكنولوجي والتحوّلي الرقمي، ومنها:

- منح درجة الماجستير لعدد ١٠٠ دارس كل عام من خلال مُبادرة (قناة مصر الرقميّة) التي تم تنفيذها بتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه، وذلك في عشرة تخصّصات، مثل علوم البيانات – الذكاء الاصطناعي – علوم الروبوت والرقمنة – الأمن السيبراني – الفنون الرقميّة، مع اعتماد هذه الشهادات من كُبريات الشركات العالميّة المتخصّصة المُتطوّرة تكنولوجيًا.
- جاري حاليًا البدء في انشاء بنك المهارات ليكون قاعدة بيانات لكافة المهارات والخبرات.
- المُساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة تُناهز ١١٪ مُحتلًا بذلك المركز الرابع بين القطاعات الرئيسة.
- زيادة الصادرات الإليكترونية إلي نحو ٣,٥ مليار دولار في عام الخطة.
- مُواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تطوير الإنترنت والتي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار.
- المُساهمة في تنفيذ مشروع التحوّل الرقمي في منظومة إدارة أملاك الدولة لبناء قاعدة بيانات، بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.

- تنفيذ مشروع الرقم القومي للعقارات وتنفيذ منظومة التراخيص العقارية من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية دقيقة ومُتكاملة مع مشروع البنية المعلوماتية.
- استكمال رقمنة مليار وثيقة حكومية – بالتعاون مع النيابة العامة ووزارتي العدل والداخلية، حيث تم الانتهاء من تشغيل منظومة إنفاذ القانون في ٧٧ نيابة، و٢٠٠ قسم ونقطة شرطة في المحاكم الابتدائية في جميع المحافظات، كما سبق الذِكر.
- مُواصلة تنفيذ المراحل التالية من مشروع جامعة مصر المعلوماتية في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدية.

ويُبيّن الجدول رقم (٣٩/٤) بعض المُستهدفات الكمية التفصيلية للقطاع بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ في مجال تطوير نظم الاتصالات وتعميق الصناعة التكنولوجية وتنمية صادرات القطاع من خدمات التعهيد والمنتجات الإليكترونية.

جدول رقم (٣٩/٤)
المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٢/٢١
مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أولًا: تطوير نظم الاتصالات			
عدد مجتمعات التكنولوجيا والإبداع المُستهدف إنشاؤها	مجتمع	٣	٣
قيمة الاستثمارات الأجنبية المُباشرة المُستهدف جذبها	مليون دولار	٢٧٧	٣٣٣
عدد المصانع بالمناطق التكنولوجية المُستهدف إنشاؤها	مصنع	١	٢
قيمة الاستثمارات الخاصة في المناطق التكنولوجية	مليون جنيه	١٥٠	١٥٠
عدد العاملين بالمناطق التكنولوجية لتطوير نظم الاتصالات	عامل	١٥٠٠	٢٠٠٠
نسبة الإنجاز في مشروع إنشاء المدينة الرقميّةللمعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة	(٪)	٣٥	٣٥
عدد الخرّيجين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل	خرّيج	٣٠٠٠	٢٠٠٠
عدد المراكز المُجتمعيّة المُتكاملة الدامجة التي تم تطويرها للتوسّع في برامج التنمية المُجتمعية ودمج ذوي الإعاقة	مركز	١٠٠	٩٠
أطوال شبكة الألياف الضوئية للاتصالات	ألف كم٢	٢٣٠٠	٢٨٠٠
عدد المنازل المُستهدف توصيل خدمة الاتصالات الأرضيّة لها	مليون	١	١

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
حجم حركة الإنترنت الدوليّة من مصر	تيرابايت	١,٥	٢
قيمة إيرادات مكاتب البريد علي مستوي الجمهورية	مليون جنيه	٢١٢١	٢٣٣٣
ثانيًا: تعميق الصناعة التكنولوجية			
عدد الشركات الناشئة المُستهدف احتضانها لتعزيز الإبداع التكنولوجي	شركة	١٢٠	١٢٠
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة	مليون دولار	٣	٣,٧
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج دعم الصادرات	شركة	١٢٦	١٣١
عدد شركات الاستثمار العالميّة المُستهدف جذبها	شركة	١	٢
عدد الشركات المُستفيدة من برامج دعم الاستثمار الأجنبي المباشر	شركة	٤٣	٤٨
ثالثًا: تنمية الصادرات التكنولوجيّة			
عدد مصانع الإلكترونيّات المُستهدف إنشاؤها	مصنع	٢	٢
عدد فرص العمل المُباشرة وغير المُباشرة المُستهدف توفيرها	ألف	٤٦	٥٥
عدد الشركات التي تم دعمها لتصدير تكنولوجيا حديثة	شركة	١٤٦	١٥٦

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

أهم البرامج الإنمائية المُستهدفة لخطة ٢٠٢٢/٢١

تتمثّل أهم هذه البرامج في الآتي:

- **برنامج التحوّل إلي المُجتمع الرقمي:**

يهدف هذا البرنامج إلي تعزيز مكانة مصر الدولية في صناعة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة التعهيد والصناعات التجميعية والإليكترونيات والبحوث والابتكار وتشجيع ريادة الأعمال من خلال:

- توفير مُجمّعات مُتخصّصة لاجتذاب الشركات العالمية ذات الخبرة الواسعة في الصناعات التكنولوجية، ومُتكاملة مع المشروعات القومية القائمة، بحيث تكون هذه التجمّعات بيئة مُناسبة لجذب واستيعاب الشركات العالمية التي تعمل في مجالات (BPD)، (KPO)،

(ITO)[1]، مما ساعد أيضًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نمو شركات قيادة مُباشرة الأعمال بالاستعانة بمُعاونة خارجية (BPS).

- تنمية وإنشاء مناطق الأعمال التكنولوجية في محافظات الجمهورية، وخاصة تلك التي تتوفّر بها المُقوّمات الرئيسة الداعمة للصناعات التكنولوجية.
- إنشاء سلسلة من المراكز العلمية والتكنولوجية الصديقة للبيئة في كافة المحافظات المصرية.
- استكمال إنشاءات وتجهيزات المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- رقمنة الوثائق الحكومية للجهات المُنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة.
- استكمال المشروعات التي تخدم استراتيجيّة الدولة للتحوّل الرقمي في كافة القطاعات من خلال تطوير الخدمات المُقدّمة للمواطنين، ومُساندة الوزارات والهيئات في ميّكنة أعمالها وتطوير الأداء الحكومي.

➢ **برنامج تنمية المهارات التكنولوجية:**

يهدف هذا البرنامج إلي تنمية الوعي المُجتمعي والمهاري للشباب بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها لتصل إلي جميع فئات المجتمع، وذلك من خلال:

١) إنشاء قاعدة من المُتخصّصين لبناء وإدارة المعلومات الإليكترونية في كافة القطاعات الاقتصادية، وإنشاء قاعدة من صغار المُستثمرين المُتخصّصين في مجال النقل التكنولوجي (الشركات المتوسطة والصغيرة).

٢) مُواصلة تفعيل مُبادرات التدريب والتعليم الإليكتروني، مثل مُبادرة "مُستقبلنا رقمي" للتدريب التكنولوجي العالي والمُتوسط والمُتقدّم في مجالات علوم البيانات والتسويق الرقمي لتطوير المنصّات الرقميّة، ومُبادرة إنشاء الذكاء الاصطناعي في أماكن العمل.

٣) التوسّع في برامج التدريب بالشراكة مع المعاهد المُتخصّصة، مثل (IT) وتحويل ITIDA لكيان مركزي يعمل بصفته المالك الرئيس لأجندة تطوير المهارات الفنيّة والعمليّة Technical and Soft Skills ، مع التركيز على المجالات الأكثر طلبًا في السوق العالمي، مثل المهارات اللغوية، والتدريب التقني على تكنولوجيا المعلومات، وخاصة تلك المُتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعمليّات الروبوت (الأقسام الأولى، والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتحليلات البيانات وسلاسل الكتل والأمن السيبراني).

---

(١) التعهيد في مجال الأعمال Business Frocess Outsourcing (BPO)، والتعهيد في مجال المعرفة Knowledge (KPO) frocess Outsourcing، والتعهيد في مجال تكنولوجيا المعلومات Information Technology Outsourcing (ITO).

٤) توثيق التعاون مع الجامعات التكنولوجية العالمية، وشركات تكنولوجيا المعلومات، مثل IBM، CISCO، MICROSOFT لتطوير المهارات الفنية للعاملين المصريين مما يتوافق والمعطيات العالمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات.

٥) إتاحة مبادرة للتدريب على اللغات من خلال كُبرى المؤسسات المُتخصّصة لتدريب الكوادر المُتقنة للغات الأكثر طلبًا من الشركات العالمية من أجل دعم صناعة التعهيد والخدمات التكنولوجية.

٦) توفير فرص تدريبية للشباب لتأهيلهم لدخول سوق العمل المحلي والدولي، وبناء قاعدة من الكفاءات في تخصّصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء مُجتمع رقمي قائم على العلوم والتكنولوجيا.

٧) تنشيط الاستثمارات المحلية المُتوسطة والصغيرة العاملة فى مجال التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإتاحة فرص عمل مُباشرة وغير مُباشرة.

٨) استخدام التكنولوجيّات الحديثة لتوفير المادة العلمية لاجتياز اختبارات محو الأمية وتعليم الكبار للمُساعدة فى القضاء على ظاهرة الأميّة.

٩) تأهيل نحو ٢٠٠ ألف مُواطن من العاملين بالحكومة للحصول على شهادة دولية فى أساسيّات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠) تيسير استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة لمُساعدة الأشخاص ذوى الإعاقة، وتسهيل التواصُل وتبادُل الخبرات مع الأشخاص ذوى الإعاقة من مُختلف البلدان العربية.

➢ **برنامج تطوير البنية التحتية للاتصالات:**

يهدف هذا البرنامج إلي تطوير البنية الأساسية والتكنولوجية للجهاز الإداري للدولة بما تشمله من زيادة سِعة السنترالات، وتطوير شبكات الإنترنت وإنشاء شبكات معلومات، وربط المواقع المختلفة للمؤسسة الواحدة، وتجهيز مراكز معلومات وتدريب الكوادر الفنية.

➢ **برنامج تصميم وتصنيع الإليكترونيات:**

يهدف هذا البرنامج إلي الآتي:

- الاستثمار المُباشر في المناطق التكنولوجية أو خارجها، بشراكات في رأس المال مع الشركات صاحبة التكنولوجيا المُتقدّمة لتصنيع مُنتجات واعدة أو مكوّنات إلكترونية مُغذيّة لها أهمية استراتيجية لتنمية وتعميق صناعة الإلكترونيات في مصر، وجذب المُصنّعين العالميين للمُنتجات الإلكترونيّة بنظام Contract Manufacturers (C.M).
- النهوض بتصميم وتطوير الدوائر والنظم الإلكترونية ذات القيمة المُضافة العالية، لِتُصبح مصر مركزًا عالميًا للتصميم.

- الوصول بصادارت صناعة الإلكترونيّات، شاملة التصميم والتصنيع، إلى الأسواق الأفريقية والعربية والأوروبية بقيمة تصل إلى ٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢/٢١ (٣ مليار دولار من التصنيع، ٥٠٠ مليون دولار من التصميم).
- إنشاء مصنع "تطبيقات مصر"، كمركز برمجة رائد في أفريقيا والشرق الأوسط، يجري الاعتماد فيه على مواهب الشباب المصري واستكمال مهاراتهم في مجال التطبيقات التكنولوجية.
- تفعيل دور مراكز إبداع مصر الرقميّة المُقامة في بعض الجامعات الإقليميّة، والتوسّع في إقامتها في محافظات أخرى.
- تحسين القُدرة المحلية على صيانة الأجهزة الإليكترونية لتُواكِب المستويات العالمية.

➢ **برنامج تطوير أمن المعلومات، والتوقيع الإليكتروني.**

يهدف هذا البرنامج إلي إيجاد آليّات غير تقليدية لمُواجهة الجرائم الإليكترونيّة، بالإضافة إلي صياغة أطُر تنظيمية وتشريعية للتعامل مع جرائم الإنترنت ومُستحدثاتها التقنية المُرتبطة بها، وهو ما يتطلّب تفعيل تطبيق مشروعات حماية البيانات الشخصية ومُكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإصدار لوائحها التنفيذية وتأسيس الهيئة المنوط بها تنظيم تطبيق ومراقبة تنفيذ القانون، وتطوير العلاقة التكامليّة مع التشريعات الدوليّة المُماثلة لتسهيل تطوير وتنوّع المُنتجات الإلكترونيّة عابرة القارات.

الاستثمارات المُستهدفة:

تُقدّر استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيّا المعلومات بنحو ٦٠ مليار جنيه في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) مُوزّعة على النحو الآتي:

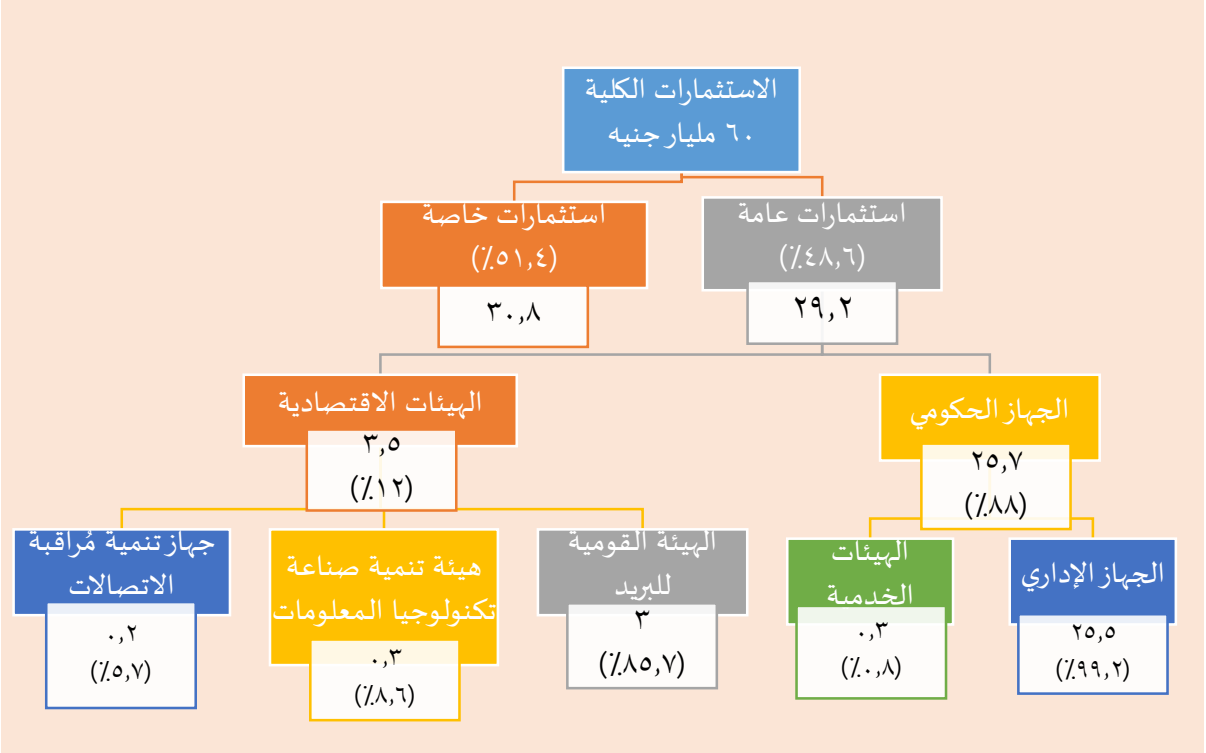

أهم مشروعات خطة عام ٢٠٢٢/٢١:

يُوضّح الجدول رقم (٤٠/٤) أهم المشروعات المُدرجة ببرامج ومُبادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٢/٢١.

جدول رقم (٤٠/٤)
المشروعات الرئيسة ببرامج ومُبادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

المشروع	مليون جنيه
أولًا: الجهاز الحكومي (ديوان عام الوزارة)	
(١) برنامج التحوّل الرقمي	
مركز تجميع البيانات بالعاصمة الإدارية الجديدة	١٨٠٠
عمالة مصر الرقمية	١٠٨٣
مُبادرة قناة مصر الرقمية	٦٠٢
تطوير برنامج ربط السجون بالمحاكم	٣٠٠
	٣٧٨٥
(٢) برنامج نشر المناطق التكنولوجية	
تطوير وتحديث تكنولوجيا جديدة	٣٣٥
استكمال المرحلة الأولى والثانية من مدينة المعرفة	١٥٠٥,٦
إنشاء جامعة مصر المعلوماتية	١٠٤٣
	٢٨٨٣,٦
(٣) برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
تصميم وتصنيع الإليكترونيّات	٢٠٠
دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٢٣,٢
	٣٢٣,٣
ثانيًا: الجهاز الحكومي (الهيئات الخدمية) (المعهد القومي للاتصالات)	
التدريب وإعداد مُتخصّصين في مجال الاتصالات والمعلومات	٥
ثالثًا: الهيئات الاقتصادية (٣,٥) مليار جنيه)	
أ) مشروعات الهيئة القومية للبريد	
تأهيل الخدمة البريدية	١٨٥٠
التوسّع في تأمين الوحدات البريدية	١٠٠
التوسّع في تطوير الخدمة البريدية	٢٥٠
توسّعات خدمات البريد السريع	٤٠٠
	٢٦٠٠
ب) الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات	
إنشاء محطات للمراقبة والتحكمّ في الطيف الترددي	٣٣٤,٣
إنشاء مقر للجهاز وتجهيزاته	١١
ج) هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	
تنمية الأعمال الإليكترونية	٢٢,٣
تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	٩٩
	١٣١,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤/ ٨ قطاع السياحة

الأهمية الاقتصادية:

يحتل قطاع السياحة أهميّة خاصة بالنسبة للاقتصاد المصري لعِدّة أسباب، أوّلها: أنه قطاع ديناميكي يتميّز بارتفاع مُعدّلات النمو وكِبَر مُساهمته القطاعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وثانيها: أنه يُمثّل أحد المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي في مصر، لما يُولّده من إيرادات جرّاء إنفاق الملايين من زائري المقاصد السياحية المصرية. وثالثها: تمايُز القطاع باتساع طاقته الاستيعابية للعمالة بما تُهيّئه مُنشآته الفندقية والسياحية من فُرص عمل عديدة، وخاصة لجموع الشباب. ورابعها: اتصاف القطاع السياحي بالانتشار المكاني لامتداد أنشطته لمقاصد سياحية بمناطق صحراوية غير آهلة بالسكان، مما يُسهِم في زيادة رُقعة المعمور المصري بنشر العُمران في مختلف ربوع مصر. وخامسها: تنامي العلاقات التشابكيّة للقطاع وارتباطها الوثيق بعديدٍ من القطاعات الأخرى التي تمد الأنشطة السياحية بالمُدخلات، وتستفيد في الوقت ذاته من إنفاق الزائرين على السلع والخدمات المُقدّمة من هذه القطاعات.

واسترشادًا بالإحصاءات، يُمكن رصد الحقائق الآتية:

- يُحقّق قطاع السياحة نموًّا سنويًا قبل أزمة فيروس كورونا يتراوح عادة بين ١٠٪ و٢٠٪.
- تُولّد الأنشطة السياحية إيرادات تربو على عشرة مليارات دولار كل عام.
- تُوفّر السياحة نحو (٣) مليون فرصة عمل بشكل مُباشر في أنشطتها الرئيسة، وبشكل غير مُباشر في الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى المُرتبطة بها.

- تتجلّى قوّة العلاقات التشابكيّة للقطاع السياحي في ضوء ارتباطه الوثيق بأكثر من ٧٠ قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًّا في مُختلف المجالات الزراعيّة والصناعيّة والتجاريّة والعُمرانيّة والخدميّة ...، وهو ما يُجسّده ارتفاع قيمة مُضاعِف الإنفاق السياحي Tourism Multiplier إلى ٢,٥ – ٣، دلالة على كِبَر الإسهامات غير المُباشرة لقطاع السياحة في الاقتصاد القومي، سواء من منظور الناتج أو من منظور التشغيل.

مُستويات الأداء وتأثير جائحة فيروس كورونا:

رغم الأهميّة الاقتصادية التي يحتلّها قطاع السياحة، وتُكسِبه ميزة تنافسيّة ووضعًا مُتميّزًا في الاقتصاد المصري، إلا أنه ينبغي التسليم بأنه قطاع هش سريع التأثّر بالأزمات والأحداث الدوليّة والإقليميّة والمحليّة من حروب وقلاقل سياسية، وعمليّات إرهابيّة، وكوارث طبيعية وأمراض وبائية ... إلخ، الأمر الذي ينعكس سلبًا على أداء القطاع وقدرته على تحقيق مُستهدفاته التنمويّة على نحوٍ مُستدام.

ويبدو ذلك جليًّا من تتبّع تطوّرات أداء القطاع والتقلّبات الحادة التي تعتريه من آن لآخر، إثر تعرّضه أو تأثّره بتداعيّات مثل هذه الأحداث والكوارث، وتُؤثّر سلبًا في حجم التدفقات السياحية الوافدة وقيمة الإيرادات المُتولّدة من الإنفاق السياحي.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٣٢/٤)، تأثّرت السياحة المصريّة على امتداد العقود الثلاثة الماضية بتداعيّات أحداث كثيرة بدءًا من حرب الخليج في أوائل عقد التسعينيّات من القرن الماضي، ثم بعض العمليّات الإرهابية في عام ١٩٩٢، وأعقب ذلك أحداث الأقصر عام ١٩٩٧. ومع مطلع القرن الجديد، جاءت أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المُتحدة والانتفاضة الفلسطينية لتُلقي بظلالها على أداء القطاع السياحي، ولم ينقض عامان إلا ووقعت مأساة وباء "سارس" من ناحية، واندلعت حرب الخليج من ناحية أخرى في عام ٢٠٠٣، وبعد هدوء الأحوال لفترة خمسة أعوام، وقعت الأزمة الماليّة العالميّة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩). وبعد مرور عام تقريبًا، حدثت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما صاحبها من اضطرابات سياسية وأحداث عنف وقلاقل، فكانت ثورة التصحيح في ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وما أن بدأت السياحة المصريّة تُعاود نموّها بعد استتباب الأمن والاستقرار السياسي، حتى وقع حادث الطائرة الروسية في أكتوبر عام ٢٠١٥ لتهوى معه أعداد السائحين الوافدين لمصر بنسبة ٤٢٪، ورغم مُواصلة السياحة المصريّة نموها في الأعوام التالية – وإن كان بوتيرة أقل –إلا أن بزوغ جائحة فيروس كورونا في مطلع عام ٢٠٢٠، كان طامة كُبرى على السياحة العالميّة ولم تسلم منها السياحة المصريّة، حيث تُعد الجائحة فاجعة غير مسبوقة لم يشهدها العالم من قبل بهذه القسوة والضراوة.

شكل رقم (٣٢/٤)
تطوّر مُعدّلات نمو أعداد الزائرين خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)

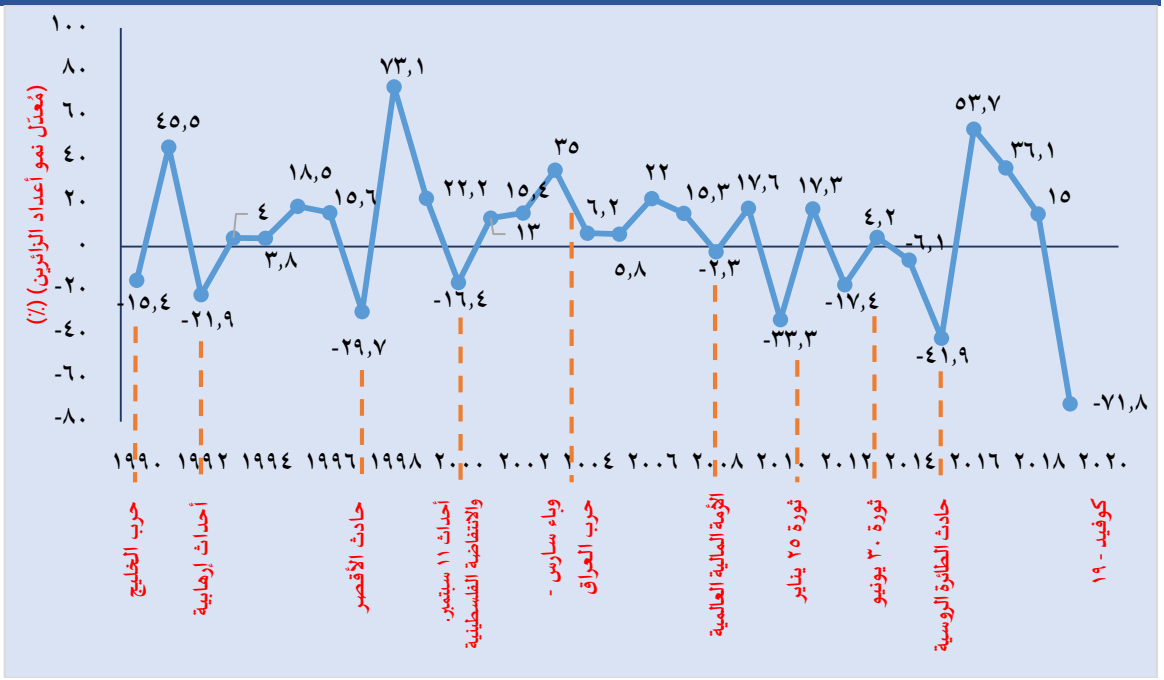

والأزمات السابقة على جائحة فيروس كورونا – كانت بالمُقارنة – قصيرة في مداها الزمني ومُقيّدة في انتشارها المكاني، ومحدودة الأثر في تداعيّاتها، وكان عادةً ما يتم التعافي في غضون شهور قليلة، أو عام على الأكثر من وقوع الأزمة أو الحدث، حيث كان باستطاعة القائمين على الأمور التعرّف على المُسبّبات وتطبيق الحلول الفاعلة لاحتواء الحدث. أما في حالة جائحة فيروس كورونا، فالوضع يختلف تمامًا، فالجائحة اجتاحت العالم أجمع وانتشرت بسرعة البرق في مُختلف أرجائه دون تمييز بين بلد نامٍ وبلد مُتقدّم، أو بلد في أقصى الشمال وآخر في أقصى الجنوب، كما اتسمت الجائحة بسرعة التحوّر مع ظهور سُلالات جديدة أحدثت موجات مُتعاقبة من الوباء (الموجة الأولى، فالثانية فالثالثة...) أضِف إلى ما تقدّم، ثلاثة اعتبارات أخرى مدعاة لمزيدٍ من القلق، أوّلها كِبَر حجم الجائحة ذاتها قياسًا بالنظر إلى المُعدّلات غير المسبوقة للوفيّات والإصابة بالفيروس[١]، وثانيها: تفشّي الجائحة وامتداد تأثيراتها السلبية لكافة مناحي الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتضرّر مُعظم القطاعات السلعيّة والخدميّة بصورة أو بأخرى من مُستتبِعات الجائحة. وثالثها: صعوبة احتواء الجائحة في المدى القصير، وعدم القُدرة على التنبؤ بمداها الزمني، وبدء التعافي منها، رغم اكتشاف اللقاحات والأمصال المُضادة والشروع في تعاطيها – وإن كان بصورة تدريجيّة بطيئة نسبيًا – في ضوء صعوبة وفاء الشركات المُنتجة للقاحات بالقدر اللازم لتطعيم ملايين البشر في مدى زمني قصير.

ولذلك، تُعد الأحداث والأزمات السابقة مُجرّد هنّات محدودة الأثر على السياحة العالمية، بالمُقارنة بتداعيّات جائحة فيروس كورونا. فقد جاءت هذه الجائحة لتُدحض كل الثمار التي حصدها القطاع السياحي في العقد الأخير بعد أن كانت قد واصلت السياحة العالمية نموّها بخُطى مُتسارعة لتسجّل ما يقرُب من ١,٥ مليار سائح في عام ٢٠١٩.

(١) بلغت حالات الوفاة على مُستوى العالم ٣,٩ مليون حالة، وحالات الإصابة ١٧٩ مليون حالة حتى يونيو ٢٠٢١، (WTO,2021).

فوفقًا لتقديرات مُنظمة السياحة العالمية، شهِد أعداد الوافدين الدوليين انخفاضًا في عام ٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ و٧٥٪ مُقارنة بعام ٢٠١٩، مما يعني فُقدان قُرابة مليار سائح، الأمر الذي يُعيد قطاع السياحة إلى مُستويّات عام ١٩٩٠ عندما كانت الأعداد تربو قليلًا على ٤٠٠ مليون زائر. وبحسب تقديرات المُنظمة، بلغ حجم الخسائر التي تكبّدها القطاع بسبب الجائحة حوالي ١,٣ تريليون دولار وهو ما يربو على ١١ مِثْلًا للخسارة المُناظرة [خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)].

ومن ناحية أخرى تُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو ٢ تريليون دولار. وكذلك، تُقدر المنظمة العالمية للسياحة العمالة السياحية التي تأثرت بالجائحة بصورة مُباشرة بنحو ١٠٠-١٢٠ مليون فرد (UNWTO,2021).

وفي هذا السياق، يستبعد خبراء السياحة تحقيق تعافٍ كامل للنشاط السياحي عام ٢٠٢١ في ظل استمرار مكافحة العالم للموجة الثانية من الوباء، وظهور موجات مُتعاقبة للفيروس. ووفقًا لتقديرات مُنظمة السياحة العالمية، سيستغرق الأمر مدى زمني بين عامين ونصف وأربعة أعوام حتى تعود السياحة العالمية إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجائحة.

ومن جانبها، تتوقّع مُنظمة "الإنكتاد" أن يكون الانتعاش خلال عام ٢٠٢١ بطيئًا، ويتوقّف مداه على درجة توفّر اللقاحات الفاعلة وإتاحتها للكافة، ومدى التحرير من قيود السفر وانتقالات الأفراد، ودرجة استعداد الشركات للتعامُل مع مُتغيّرات مُتطلّبات المنظومة البيئية السياحية، فضلًا عن تأثير الجائحة على ثقة المُسافرين وسلوكيّات السفر.

أما على مُستوى **السياحة المصريّة**، فتكفي مُقارنة إحصاءات عام الجائحة (٢٠٢٠) بالأعوام الأربعة السابقة [شكل رقم (٣٣/٤)] لتتضح التأثيرات السلبيّة الشديدة التي عانى منها القطاع – وما زال يُعاني منها – كما تدُل شواهد الشهور الأولى من عام ٢٠٢١.

شكل رقم (٣٣/٤)

تطوّر الحركة السياحية والدخل السياحي خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)

(أ) أعداد الزائرين الدوليين

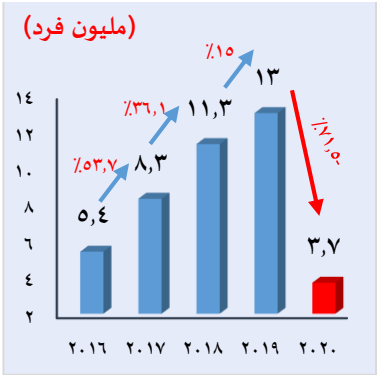

(ب) أعداد الليالي السياحية

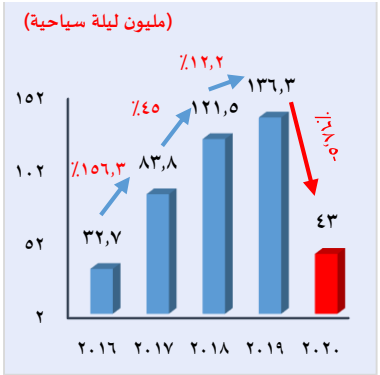

(ح) الإيرادات السياحية

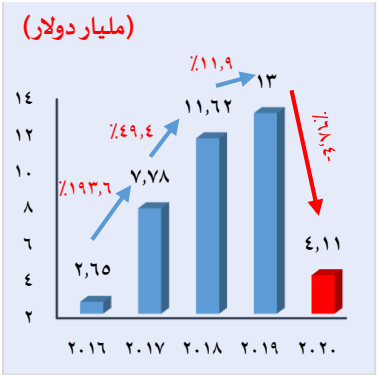

المصدر: وزارة السياحة.

ومن واقع المُؤشّرات السياحية المُوضّحة بالجدول رقم (٤١/٤)، يُمكن استخلاص الآتي:

- تراجُع الأعداد السياحية الوافدة بنسبة تُناهِز ٧٢٪ في عام الجائحة مُقارنة بالعام السابق، وقياسًا بأعوام سابقة نمت فيها الأعداد بنِسَب تراوحت بين ٣٦٪ و٥٤٪.
- تراجُع أعداد الليالي السياحية والإنفاق السياحي بنسبة تربو على ٦٨٪ عام ٢٠٢٠ بالمُقارنة بالعام السابق، وقياسًا بأعوام سابقة شهِدت مُعدّلات نمو أكثر ارتفاعًا.
- انخفاض الطاقات الفندقية المُتاحة من ٥٢ ألف غرفة إلى ٤٦,٣ ألف غرفة في عام الجائحة.
- تناقُص نِسَب الإشغال الفندقي إلى ٢٥٪ من الطاقات المُتاحة، بعد أن كانت في تصاعُد مُستمر لتصل إلى ٦٢٪ عام ٢٠١٩.

جدول رقم (٤١/٤)
تطوّر المُؤشّرات الإحصائيّة لقطاع السياحة في الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)

المُؤشّر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
مُعدّلات تغيّر الحركة				
- أعداد الزائرين	٥٣,٧٪	٣٦,١٪	١٥,٠٪	-٧١,٥٪
- أعداد الليالي السياحية	١٥٦,٣٪	٤٥٪	١٢,٢٪	-٦٨,٥٪
- الإيرادات السياحية	١٩٣,٦٪	٤٩,٤٪	١١,٩٪	-٦٨,٤٪
مُتوسط مُدّة الإقامة (ليلة)	١٠,١	١٠,٨	١٠,٥	١١,٦
الطاقة الفندقية المُتاحة (ألف غُرفة)	٥٢,١	٥٢,٩	٥٠,١	٤٦,٣
مُتوسط نسب الإشغال السنوي (٪)	٤٦,٣٪	٥٥,٧٪	٦٢,٥٪	٢٥,٤٪
مُتوسط إنفاق الزائر (دولار / ليلة)	٩٢,٨	٩٥,٦	٩٥,٤	٩٥,٦

المصدر: من بيانات وزارة السياحة.

وتُشير البيانات الشهريّة عن الحركة السياحيّة الوافدة المُوضّحة بالشكل رقم (٣٤/٤)، اتساع الفجوة بين الأعداد الوافدة خلال عام الجائحة بالمُقارنة بالعام السابق، ولاسيّما في الشهور بين أبريل وأغسطس.

ولعل التتبّع الشهري لتطوّرات الإيرادات السياحية على امتداد عام ٢٠٢٠ (عام الجائحة) بالمُقارنة بالعام السابق، يُلقي مزيدًا من الضوء على فداحة الجائحة، اعتبارًا من الشهر الثالث من العام، ووصلت ضراوتها إلى أشُدّها في شهر أبريل، والذي لم تتحقّق خلاله أيّة إيرادات تُذكر، وخلال الشهرين التاليين واللذين شهدا تراجُعًا حادًا في الإيرادات لمُستوى ١١٪ - ١٣٪ مما كانت عليه في الشهرين المُناظرين من العام السابق.

وإذا كان النصف الثاني من العام قد شهد قدرًا من التحسّن، إلا أنه ما زالت النِسَب المُحقّقة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٥٪ من النِسَب المُقابلة في العام السابق، وبمُتوسّط عام ٣٥٪ [شكل رقم (٣٤/٤)].

شكل رقم (٣٤/٤)
تطوّر الإيرادات السياحية الشهريّة خلال عام الجائحة (٢٠٢٠)
مُقارنة بالعام السابق (٢٠١٩)

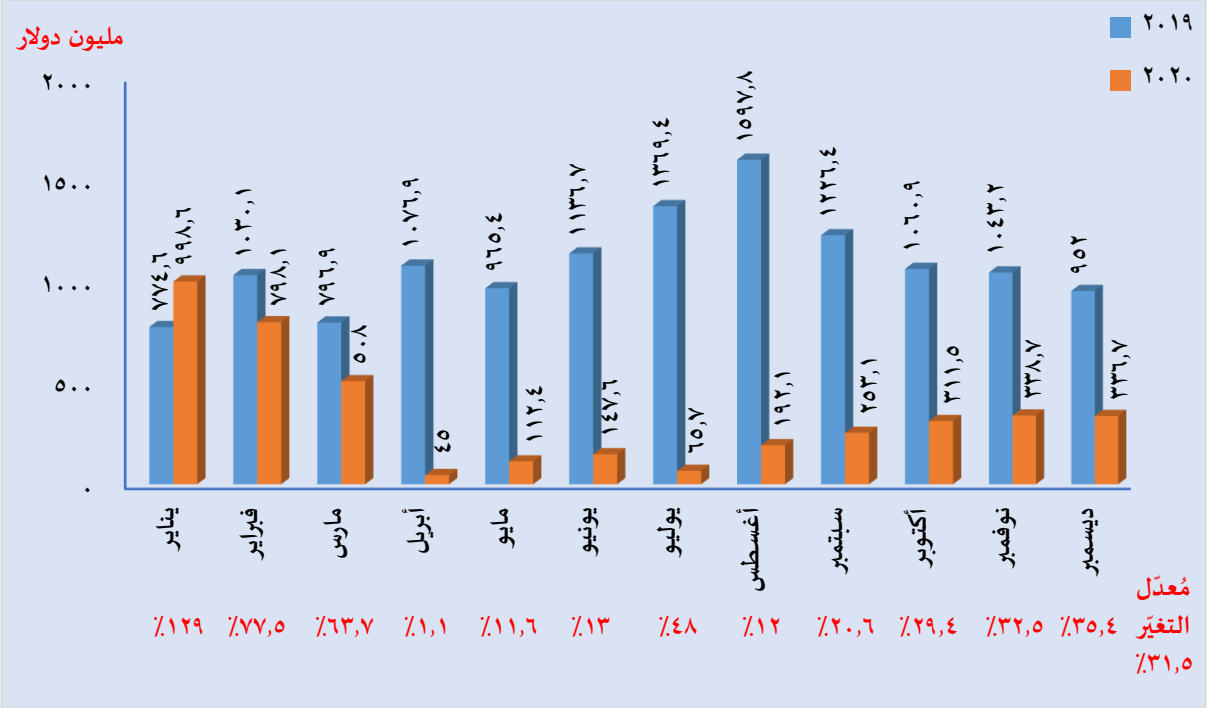

المصدر: من بيانات وزارة السياحة والآثار.

أما أسباب هذا التردّي في الأداء فهي معروفة، وتعود إلى توقّف حركة الطيران مع قرارات الإغلاق الكلي والجزئي للمطارات، والإجراءات الاحترازية والوقائية التي طُبّقت وشكّلت قيودًا على حركة انتقالات الأفراد، فضلًا عن تطبيق قواعد التباعُد الاجتماعي التي أدت بدورها إلى تراخي السياحة الداخلية وعدم قدرتها على تعويض النقص الحاد في حركة السياحة الوافدة.

وواقع الأمر، أن كافة التوقّعات كانت تُشير إلى تحقيق قطاع السياحة لإيرادات تصل إلى ١٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مُقابل نحو ١٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩/١٨، و٩,٨ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧ مُتجاوزة بذلك مُستوياتها في عام ٢٠١٠ والذي كان يُلقّب بعام الذروة السياحية مع بلوغ الإيرادات نحو ١١,٦ مليار دولار، إلا أن ما تحقّق بالفعل لم يتجاوز ٩,٩ مليار دولار بسبب تفشّي جائحة فيروس كورونا في النصف الثاني من العام.

وقد كانت بداية عام ٢٠٢٠ مُبشّرة بوصول ما يربو على ٣,٥ مليون زائر في الرُبع الأول من عام ٢٠٢٠/١٩، فمالت التقديرات إلى توقّع وصول عدد الزائرين لنحو ١٣ مليون زائر على امتداد العام، إلا أن ما تحقّق عملًا لم يتعد ٩,٣ مليون زائر، بنسبة انخفاض ٢٥,٥٪ [جدول رقم (٤٢/٤)].

جدول رقم (٤٢/٤)
مُؤشّرات أداء قطاع السياحة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩)

المُؤشّر	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢٠/١٩			
		توقع قبل الجائحة	فعلي بعد وقوع الجائحة	مُعدّل التغيّر قبل الجائحة	مُعدّل التغير بعد الجائحة
أعداد الزائرين (مليون زائر)	١٢,٣	١٣	٩,٣	٪٥,٧	٪٢٤,٤-
أعداد الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٣١,٦	١٤٠	١٠٣,٢	٪٦,٤	٪٢١,٦-
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	١٢,٥٧	١٦	٩,٨٦	٪٢٧,٣	٪٢١,٦-

المصدر: (فعلي) وزارة السياحة والآثار، (تقديري) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد ظهر التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا على الإيرادات السياحية بصورة حادة في الرُبعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٠/١٩، وخاصة الرُبع الأخير، مع بلوغ الإيرادات مُستوى هامشي لا يتجاوز ٣,٥ مليون دولار[١] مُقابل ٣,٢ مليار دولار في الرُبع المُناظِر من العام السابق [شكل رقم (٣٥/٤)].

شكل رقم (٣٥/٤)
تطوّر الإيرادات السياحية خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

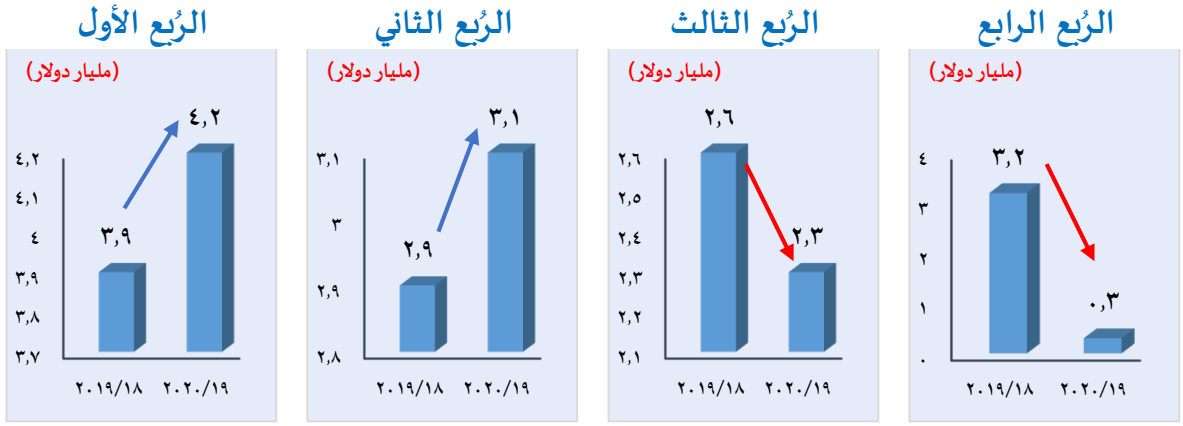

المصدر: وزارة السياحة والآثار.

أما إيرادات النصف الأول من عام ٢٠٢١/٢٠ (يوليو – ديسمبر ٢٠٢٠)، فكانت أكثر انخفاضًا قياسًا بالفترات المُناظرة من العامين السابقين، حيث لم تتعد ١,٥ مليار دولار مُقابل ٧,٣ مليار، و٦,٨ مليار دولار في النصف الأول من العامين المُناظرين.

(١) شهِدت الحركة السياحية الوافدة تراجُعًا ملحوظًا اعتبارًا من شهر فبراير ٢٠٢٠، وشبه توقّف الحركة في الرُبع الرابع من العام ذاته مع صدور قرار تعليق حركة الطيران إلى مصر اعتبارًا من ١٩ مارس ٢٠٢٠، مع حدوث عودة تدريجية بطيئة للحركة من بعض الدول على نطاق محدود في شهري مايو ويونيو ٢٠٢٠.

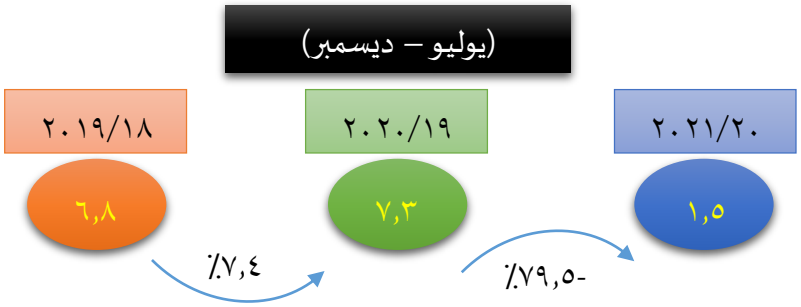

وخُلاصة ما تقدّم، فقد حالت جائحة فيروس كورونا وما نتج عنها من تداعيّات ومن إجراءات مُواجهة دون استمرار انطلاق قطاع السياحة في مسيرته التنموية وتنفيذ المُستهدفات.

وجرّاء التراجُع الشديد في الإيرادات السياحية، تناقصت نسبة مُساهمة الدخل السياحي في تغطية العجز التجاري لعام ٢٠١٩/٢٠ لتستقر النسبة عند ٢٧٪ مُقارنة بنحو ٣٣٪ خلال العام السابق، وكذا انخفضت نسبة مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات الخدمية إلى ٤٦,٣٪ مُقارنة بالنسبة المُناظرة في العام السابق ٢٠١٩/١٨، والبالغة ٥١,٥٪ [جدول رقم (٤٣/٤)].

جدول رقم (٤٣/٤)
تطوّر مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات السياحية
وفي تغطية عجز الميزان التجاري خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

السنة	مليار دولار			نسبة مُساهمة الدخل السياحي	
	الدخل السياحي	المُتحصّلات الخدمية	العجز التجاري	المُتحصّلات الخدميّة	تغطية العجز التجاري
٢٠١٩/١٨	١٢,٥٧	٢٤,٤٢	٣٨,٠٣	٥١,٥	٣٣
٢٠٢٠/١٩	٩,٨٦	٢١,٢٩	٣٦,٤٧	٤٦,٣	٢٧

المصدر: البنك المركزي المصري.

وبالمثل، شهد فائض الميزان السياحي تراجُعًا كبيرًا من ٩,٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٦,٦٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة انخفاض ٣١,٢٪ [شكل رقم (٣٦/٤)]. مما أسفر عن تناقص نسبة الإيرادات السياحية من نحو ٧٧٪ إلى ٦٧٪.

شكل رقم (٣٦/٤)
تطوّر فائض الميزان السياحي خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

المصدر: من بيانات البنك المركزي المصري.

المُبادرات الحكوميّة للتخفيف من تداعيّات الجائحة على السياحة:

في إطار جهود الدولة لاحتواء الجائحة والتقليل قدر الإمكان من خسائرها على القطاع السياحي، صدرت عِدّة قرارات من مجلس الوزراء لدعم النشاط السياحي لعبور الأزمة، منها:

- إرجاء السير في إجراءات توقيع الحجز الإداري على المشروعات الفندقية والسياحية لمُدّة عامين ينتهيان في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- إرجاء سداد المديونيّات المُستحقة على المُنشآت الفندقية عن أزمة فيروس كورونا (منذ أبريل ٢٠٢١) ليبدأ السداد مجدوّلًا على (٣٦ شهرًا) اعتبارًا من مايو ٢٠٢١.
- إرجاء سداد المُستحقّات عن مُقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمُنشآت السياحيّة والفندقيّة (من أبريل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، ثم تخفيض النسبة التي تقوم بسدادها المُنشآت الفندقيّة والسياحيّة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ حتى أبريل ٢٠٢١ ليتم سداد ٤٠٪ بالنسبة للمُنشآت الفندقيّة على مُستوى الجمهورية والمُنشآت السياحية في المُحافظات السياحيّة (الأقصر – أسوان – جنوب سيناء – البحر الأحمر) مع استمرار إرجاء سداد المديونيّات سابق المُوافقة على إرجاء سدادها حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠.
- مد آجال الإقرارات الضريبية (٣ أشهر).
- إرجاء سداد الضريبة على الدخل أو القيمة المُضافة (٦ أشهر)، وإرجاء سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية شاملة حِصّة العامل والمُنشأة (٦ أشهر).
- الإعفاء من الضريبة على العقارات المبنيّة المُستخدمة فعليًا في الأنشطة السياحية والفندقيّة لمُدّة عام (من ١ أبريل ٢٠٢٠ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١).
- انتظام صرف الإعانة المُقدّمة من صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة (من أبريل حتى ديسمبر ٢٠٢١).
- الإعفاء من سداد رسوم التأشيرة للسائحين الوافدين إلى مُحافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان (من يونيو ٢٠٢٠ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١).
- تطبيق التخفيض على رسوم الهبوط والإيواء والخدمات الأرضيّة (٢٠٪ على الخدمات الأرضيّة و٥٠٪ على رسوم الهبوط والإيواء) في مطارات المُحافظات السياحيّة الأربع (من يونيو ٢٠٢٠ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١).
- إرجاء سداد الرسوم والمُستحقات على المُنشآت الفندقيّة والسياحيّة للجهات الحكومية لمُدّة (٣ أشهر) قابلة للتجديد لمُدّة أخرى دون فوائد أو غرامات تأخير، وتمديد المُهلة فيما يتعلّق برسوم دخول المراسي النهرية ورسوم تجديد تراخيص محطات التحليّة ورسوم حق انتفاع بأملاك الدولة على ضِفاف النيل (باستثناء المُنشآت الكائنة في القاهرة والجيزة) اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١.

- المُوافقة على مد المُهلة الممنوحة لشركات التنمية والاستثمار السياحي لاستكمال المشروعات الخاصة بها لمُدّة عام (حتى ٣١ مارس ٢٠٢١).
- المُوافقة على استمرار مد العمل ببرنامج تحفيز الطيران المُنتهي في ٢٩ أبريل ٢٠٢٠ بذات الشروط والضوابط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والمُوافقة على برنامج جديد بتكلفة ماليّة أقل من البرنامج يبدأ العمل به من يناير ٢٠٢١ حتى أبريل ٢٠٢١.

ومن جانبه، قام **البنك المركزي المصري** بمنح التسهيلات الآتية:

- إعلان مُبادرة لدعم قطاع السياحة بمبلغ ٥٠ مليار جنيه لتطوير وإحلال وتجديد المُنشآت الفندقيّة والسياحيّة (تخفيض سعر الفائدة من ١٢٪ إلى ١٠٪ ثم إلى ٨٪).
- تقديم مُبادرة بسعر فائدة ٥٪ لسداد مُرتبات العاملين بشرط عدم تسريح العمالة بضمانة مُقدّمة من وزارة المالية بقيمة ٣ مليار جنيه.
- المُوافقة على تعديل الحد الأقصى لسداد مُستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور في ظل المُبادرة ليكون ٣٠ مليون جنيه للعميل الواحد و٤٠ مليون جنيه للعميل والأطراف المُرتبطة، مع المُوافقة على مد فترة السماح إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، ويبدأ سداد أول قسط في يناير ٢٠٢٢ لمُدّة عامين.
- إطلاق مُبادرة ضمان الائتمان مُفادها إصدار تعهّد من البنك المركزي بقيمة ملياري جنيه على عِدّة شرائح تبدأ الشريحة الأولى منه بقيمة مليار جنيه، لمصلحة شركة ضمان مخاطر الائتمان كمظلّة لضمان الأرصدة الصادرة من الشركة لمصلحة البنوك لتغطيّة المخاطر المُصاحبة لتمويل الشركات السياحيّة.

ومن جانب آخر، قامت عِدّة وزارات بتقديم مُبادرات مُساندة للنشاط السياحي، منها وزارة البترول والثروة المعدنية التي منحت تخفيضات إضافية على سعر وقود الطيران للرحلات السياحية تصل إلى ١٥ سنت على الجالون الواحد، ومنها أيضًا مُبادرة وزارة التضامُن الاجتماعي لصرف دعم للمُرشدين السياحيين حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

وكذلك، قامت غُرفة المُنشآت الفندقية بتخصيص مبلغ نصف مليون جنيه لمُحافظتي الأقصر وأسوان مُناصفة لدعم أصحاب عربات الحنطور والفلايك النهرية.

وفيما يخُص دعم السياحة الثقافية، قام المجلس الأعلى للآثار باتخاذ عِدّة خطوات إيجابية، منها:

- تخفيض ٥٠٪ على أسعار تذاكر دخول المتاحف والمواقع الأثريّة للأجانب في مُحافظات قنا والأقصر وأسوان خلال شهور الصيف (يونيو ويوليو وأغسطس من كل عام) لتشجيع السياحة الثقافية بالصعيد.
- إعفاء جميع الكافتيريات والبازارات التابعة للمجلس الأعلى للآثار الموجودة بالمتاحف والمواقع الأثريّة من دفع الإيجارات حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٠، ومد هذه الفترة لتستمر خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢١.

- تخفيض ٢٠٪ على أسعار تذكرة دخول كافة المواقع الأثريّة والمتاحف للسائحين القادمين على خطوط شركتي مصر للطيران وإير كايرو تشجيعًا لخطوط الطيران المصرية.
- إرجاء زيادة أسعار تذاكر دخول المتاحف والمناطق الأثريّة، والتي كان من المُقرّر زيادتها في نوفمبر ٢٠٢٠ إلى ١ مايو ٢٠٢١ (وربما بعد ذلك حسب تطوّرات الأزمة).
- التنسيق مع وزارة الطيران المدني والاتحاد المصري للغُرف السياحية وغُرفة المُنشآت الفندقيّة لإطلاق مُبادرة "شتّي في مصر" خلال الفترة من ١٥ يناير حتى ٢٨ فبراير ٢٠٢١، وتأتي المُبادرة لتشجيع حركة السياحة الداخلية[١].

الرؤية التنمويّة واستراتيجيّة التحرّك:

تتمثل الرؤيّة التنمويّة لقطاع السياحة في "أن تكون مصر مقصدًا سياحيًا مُستدامًا وجاذبًا على المُستوى الإقليمي والدولي، وداعمًا أساسيًا للاقتصاد القومي وللأهداف الأممية للنمو المُستدام".

وتتبلوّر استراتيجيّة تحقيق هذه الرؤية حول الآتي:

- الارتقاء بجودة المُنتَج السياحي، مع الالتزام الدقيق بالمعايير البيئية والسياحة الخضراء لضمان الاستدامة.
- تنويع المُنتَج السياحي باستهداف أنماط سياحية جديدة، مثل السياحة البيئية، والسياحة الرياضية وسياحة السفاري.
- تنويع الأسواق الخارجية لاستقطاب الزائرين من الاقتصادات الناشئة التي تتجه لمزيدٍ من الانفتاح، وكذلك الدول التي بدأت تستعيد عافيتها من فيروس كورونا لتكون نقطة البداية للأنشطة الترويجية للسياحة المصرية.
- الترويج المُكثّف للمُقتنيات الأثريّة لدعم السياحة الثقافية من خلال المُؤتمرات والبعثات الترويجية والمشاركة في المعارض الدولية والاحتفاليّات بافتتاح المتحف المصري الكبير، ومسارات نقل المُومياوات للمتحف القومي للحضارة المصرية، والإعلان عن الاكتشافات الأثرية الحديثة والترويج لها عالميًا وفق أساليب تكنولوجية مُبتكرة.
- تكثيف البرامج التدريبية بالقطاع السياحي لتنمية قدرات ومهارات العاملين.
- إزكاء الوعي العام ونشر الثقافة السياحية بالمدارس والجامعات ومُختلف وسائل الإعلام لإبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة ودورها الرئيس في تنمية مصادر الدخل بالنقد الأجنبي وزيادة مُستويات التشغيل، وتحقيق التقارُب الثقافي والسلام الاجتماعي بين الشعوب.

---

(١) يأتي ذلك من خلال منح تخفيضات على أسعار تذاكر الطيران الداخلي من القاهرة إلى الأقصر بسعر ١٥٠٠ جنيه، ومن القاهرة إلى أسوان وشرم الشيخ وطابا والغردقة بسعر ١٨٠٠ جنيه، ومن القاهرة إلى مرسى علم بسعر ٢٠٠٠ جنيه للتذكرة شاملة الضرائب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفنادق المُشاركة في المُبادرة بحد أقصى ٣٠٠ جنيه للفنادق فئة ثلاث نجوم و٦٠٠ جنيه للفنادق فئة أربع نجوم و٧٥٠ جنيه للفنادق فئة خمس نجوم، وعلى أن تشمل هذه الأسعار الوجبات والضرائب والخدمة.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١

تقديرات الإنتاج والناتج:

على مُستوى إنتاج القطاع، من المُقدّر أن يصل إلى نحو ١٢٠ مليار جنيه بالأسعار الجارية، مُقابل بلوغه ٩٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة نمو تُناهز ٢٩٪. وبالأسعار الثابتة، من ٥٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ٧٠ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة زيادة ٢٣٪ [شكل رقم (٣٧/٤)].

شكل رقم (٣٧/٤)
تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجارية والثابتة

بالأسعار الجارية

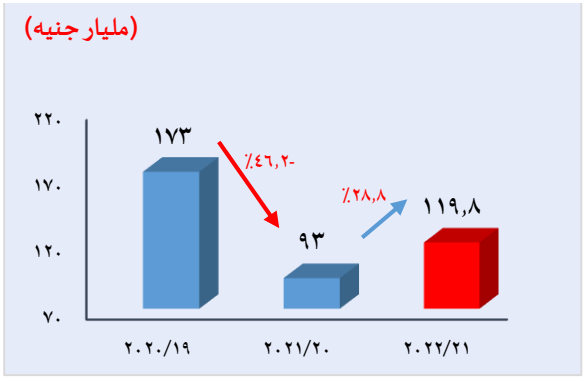

بالأسعار الثابتة

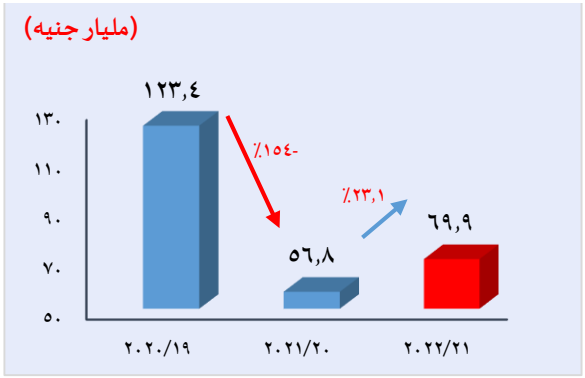

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن المُستهدف ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلى ٩١,٤ مليار جنيه مُقارنة بنحو ٦٩,٥ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ٣١,٥٪. وبالمثل، يُسجّل ناتج القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعًا ملحوظًا من ٤١,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٥١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، بنسبة نمو ٢٣,٤٪ [شكل رقم (٣٨/٤)].

شكل رقم (٣٨/٤)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بالأسعار الجارية والثابتة

بالأسعار الجارية

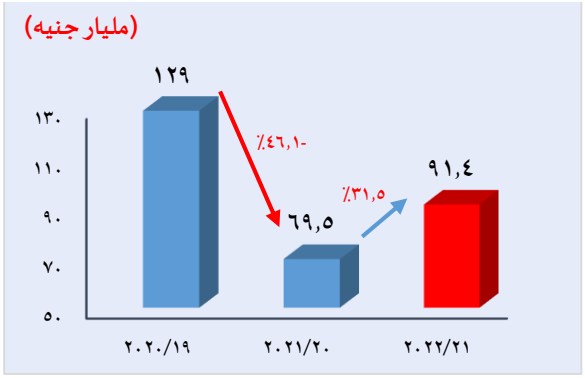

بالأسعار الثابتة

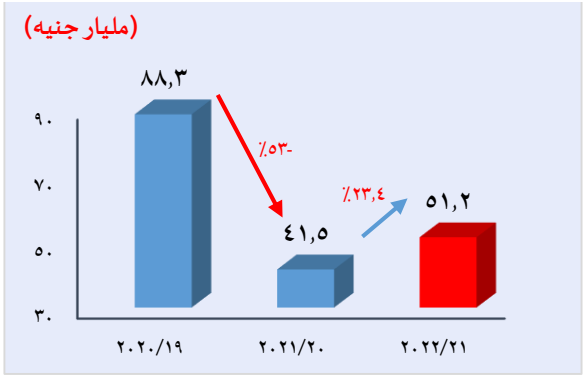

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتُفيد التقديرات سالفة الذكر توقّع ارتفاع الإنتاج وناتج القطاع السياحي بنسبة ٣٠٪ في المُتوسط خلال عام الخطة، مُقابل توقّع تناقصهما في عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٤٦٪ عن العام السابق بالأسعار الجارية، وكذلك تصاعُد الإنتاج والناتج بنسبة ٢٣٪ في عام الخطة مُقابل انخفاضهما بنسبة ٥٣٪ في عام ٢٠١٩ قياسًا بالعام السابق، بالأسعار الثابتة.

ويعني ما تقدّم، أنه رغم توقّع تحسّن أداء القطاع السياحي في عام الخطة، واسترداده بعض عافيته، إلا أنه ستظل مُستويات الناتج والإنتاج لا تتجاوز ٧٠٪ مما كانت عليه في عام ٢٠٢٠/١٩ والذي شهِد نصفه الثاني بزوغ الجائحة وظهور تداعيّاتها، بخاصة في الرُبع الأخير من العام المالي.

تقديرات الحركة السياحيّة:

يتعذّر تقدير الحركة السياحية الوافدة لمصر خلال عام الخطة بصورة دقيقة في ظل استمرار الإغلاق الجزئي أو التام للمطارات، وتواصل فرض القيود على تحرّكات الأفراد والسفر للحد من انتشار الموجات المُتتالية من جائحة فيروس كورونا.

تختلف مرئيّات خُبراء السياحة بشأن المدى الزمني المُتوقّع لانقشاع الجائحة وعودة الحركة السياحية لمسارها الطبيعي استرشادًا بعام ٢٠١٩ قبل وقوع الجائحة.

فعلى سبيل المثال، توقّع المُنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في مارس ٢٠٢٠ أنه في حالة احتواء الأزمة، لن تعود الأمور إلى طبيعتها قبل مرور عشرة أشهر. أما المُنظّمة العالمية للسياحة، تباينت آراء خُبرائها، فريق يرى أن السياحة لن تعود لسابق عهدها إلا بعد عام ٢٠٢١، وفريق ثانٍ يرى احتمال العودة إما في النصف الأول أو النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

وثمّة فريق ثالث أكثر تفاؤلًا، يتوقّع عودة السياحة للتعافي في الرُبع الرابع من عام ٢٠٢٠.

وعلى جانبٍ آخر، طرحت مجموعة ماكينزي McKinsey في أكتوبر ٢٠٢٠ سيناريوهين في هذا الخصوص، أحدُهما مُتفائِل بتوقّعه عودة السياحة عام ٢٠٢١ بنسبة ٨٥٪ مما كانت عليه عام ٢٠١٩، والآخر مُتشائم، حيث يقصُر النسبة على ٦٠٪ فقط. وأيًا كان السيناريو المُتوقّع، فإن التعافي الكامل لن يتحقّق قبل عام ٢٠٢٣. وهناك تقديرات أخرى ترى امتداد فترة التعافي حتى عام ٢٠٢٤.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في الحالة المصريّة، حيث تتباين تقديرات الفترة الزمنيّة اللازمة لتعافي السياحة المصرية من تداعيّات جائحة فيروس كورونا. وتذهب بعض المراكز البحثيّة[1] إلى أن التعافي الكامل يُتوقّع أن يكون في عام ٢٠٢٥/٢٤ بعد مرور ثلاثة أعوام على استخدام اللقاحات وثبوت فاعليّتها في الحد من انتشار الجائحة، ولحين رسوخ ثقة الزائرين في أمن وسلامة الإجراءات الصحيّة المُطبّقة.

(1) ECES, on Follow-up on the Effects of Covid-19 on the Egyptian Economy: Tourism Sector, Issue 25, Dec. 2020.

أما أنصار النزعة التفاؤليّة، فيرون أن السياحة المصريّة سوف تشهد تعافيًا، وإن كان جزئيًّا – وبصورة مُتدرّجة اعتبارًا من العام المالي ٢٠٢٢/٢١[١].

وتُعَد تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة في الأعوام المُقبِلة أكثر تجسيدًا لهذا الاتجاه التفاؤلي، كما تُوضّحه الإيرادات المُقدّرة من جانب الصندوق والمُبيّنة بالشكل رقم (٣٩/٤).

شكل رقم (٣٩/٤)

تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة لمصر (الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٥/٢٤)

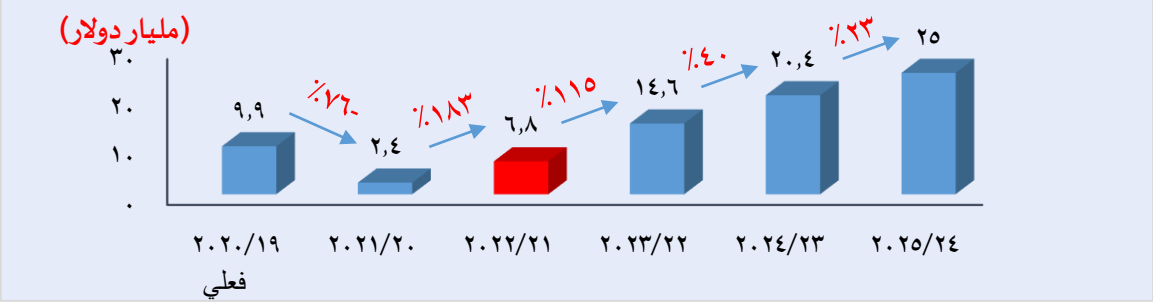

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١.

وبالنسبة لعام الخطة (٢٠٢٢/٢١) تأتي تقديرات بعض المراكز البحثيّة لتُسجِّل قيمًا أعلى للإيرادات السياحيّة عن تلك المُقدّرة من صندوق النقد الدولي.

فعلى سبيل المثال، يُقدرها بنك الاستثمار – فاروس بنحو ٧,٢ مليار دولار، بينما يذهب بنك الاستثمار بلتون والمجموعة المالية هيرمس إلى توقّع بلوغ هذه الإيرادات نحو ٩,٣ مليار دولار، بالمُقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي (٦,٨ مليار دولار) للعام ذاته.

أما تقديرات الخطة الواردة أدناه، فقد استرشدت بتوقّعات زوال الجائحة مع بداية تعافي قطاع السياحة العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢١، وخاصة مع ظهور الأمصال الفعّالة للوقاية من الفيروس، ومع الاتجاه الدولي نحو الإزالة التدريجيّة لقيود الطيران الدولي، وعودة استئناف الرحلات الروسية لكافة المقاصِد السياحيّة المصريّة اعتبارًا من مُنتصف شهر مايو ٢٠٢١. وبُناءً على ذلك، يُنتظر أن تُعاود السياحة المصرية مسارها الطبيعي بصورة مُتدرّجة على امتداد النصف الأول من عام الخطة، فيشهد ارتفاع أعداد الزائرين إلى ٤٠٠ ألف زائر شهريًا، ثم بصورة مُتسارعة في النصف الثاني من العام بتصاعُد العدد الشهري للوافدين إلى ما يربو على ٧٥٠ ألف زائر.

وتُفيد التقديرات الواردة بالجدول رقم (٤٤/٤) توقّع حركة وافدة في حدود ٧ مليون زائر في عام الخطة، يقضون نحو ٦٣مليون ليلة بإجمالي إنفاق يُناهِز ٦ مليار دولار، وهو ما يعني التحسّن التدريجي في أداء القطاع السياحي، وإن ظل الفارق واسعًا بالمُقارنة بأداء عام ٢٠١٩ أو حتى عام ٢٠٢٠/١٩ الذي تأثّر

(١) وفقًا للتصريحات الصادرة عن مجموعة سيتي جروب وبنك أبو ظبي، من المُتوقّع أن تبدأ السياحة المصريّة في الانتعاش خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، وأن تعود الحركة إلى ما كانت عليه قبل جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢٢.

نصفه الثاني بالجائحة، كما يعني من ناحيةٍ أخرى، تحفُّظ الخطة في تقدير الإيرادات السياحيّة بالمُقارنة بصندوق النقد الدولي (٦,٨ مليار دولار).

جدول رقم (٤٤/٤)
تقديرات الحركة السياحية والدخل السياحي بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

البيان	٢٠٢٠/١٩ (فعلي) (١)	٢٠٢١/٢٠ (توقّع) (٢)	٢٠٢٢/٢١ (خطة) (٣)	النسبة لعام ٢٠٢٠/١٩	
				٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد السائحين الوافدين (مليون زائر)	٩,٣	٣,٢	٧	٣٤,٤٪	٧٥٪
عدد الليالي السياحية (مليون ليلة)	١٠٣,٢	(*)٢٨,٨	(*)٦٣,٢	٢٧,٩٪	٦١,٢٪
الإيرادات السياحيّة (مليار دولار)	٩,٨٦	(**)٢,٧٤	(**)٦	٢٧,٩٪	٦٠,٩٪

(*) على أساس ثبات مُتوسّط مُدّة إقامة الزائر عند (٩) ليالٍ.

(**) بفرض ثبات مُتوسط إنفاق الزائر عند ٩٥ دولار / ليلة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما توقّعات عام ٢٠٢١/٢٠، فتستند إلى الحركة الفعليّة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ (١,٤ مليون زائر) مع توقّع تحسّن بنسبة ٢٥٪ في النصف الثاني ليصل العدد الإجمالي إلى نحو ٣,٢ مليون زائر لعام ٢٠٢١/٢٠.

برنامج العمل لخطة عام ٢٠٢٢/٢١

اتفاقًا والرؤيّة التنموية، وتفعيلًا لاستراتيجيّة التحرّك لبلوغ مُستهدفات الخطة، تتواصل جهود الدولة في دعم القطاع لتجاوز تداعيّات جائحة فيروس كورونا عبر ثلاثة محاور:

- **محور المُساندة**، ومُفاده مُواصلة مُساندة القطاع من خلال المُبادرات التيسيرية التي تستهدف التخفيف من الأعباء المالية وتوفير السيولة اللازمة للوفاء بمُتطلّبات التشغيل والصيانة للمُنشآت السياحيّة والفندقيّة، وإقالة الشركات والمُنشآت غير المُنتظمة، والحفاظ على العمالة السياحية والوفاء بمُستحقاتها.
- **محور الترويج السياحي**، وذلك من خلال الترويج المُكثّف للمقاصد السياحية والمزارات التاريخية والمناطق الأثرية بهدف زيادة حجم الحركة الوافدة من الأسواق التقليدية والناشئة والسوق العربية، ولاستعادة نسب الإشغال الفندقي سابق عهدها في مُختلف المناطق السياحية، وخاصة تلك الأكثر تضرّرًا في الأقصر وأسوان والبحر الأحمر وطابا، وكذلك التوسّع في تنفيذ أجندة أحداث فنيّة وثقافيّة ثابتة والدعاية لها، مثل عرض المركبات الملكيّة، ومسيرة المومياوات للمتحف

القومي للحضارة المصريّة، وافتتاح المتحف المصري الكبير، وكذا التيسير في منح تأشيرات الدخول وتطبيق نظام التأشيرة الإلكترونية، وإنشاء منصّات تسمح بالتعرّف على المقاصد السياحيّة عبر شبكات الإنترنت، وخفض رسوم زيارات المتاحف والمناطق الأثرية، مع الالتزام الدقيق لجميع المُنشآت السياحية بالضوابط والإجراءات الوقائية والاحترازية.

- **محور السياحة الداخلية**، ويهدف لتنشيط السياحة الداخلية من خلال تقديم التسهيلات للرحلات الجماعية التي تُنظمها المصالح والهيئات الحكومية والنقابات، وخفض رسوم المزارات السياحية والأثرية والمتاحف للمواطنين، والتوسّع في المُبادرات المُحفّزة للسياحة الداخلية، مثل مُبادرة "شتي في مصر" التي أطلقتها وزارة السياحة والآثار ووزارة الطيران المدني بالتعاون مع غرفة المُنشآت الفندقية[١].
- **محور السياحة البيئية**، ويهدف إلى تنشيط السياحة الخضراء في إطار منظومة الاستدامة البيئيّة، من خلال تحفيز إقامة الفنادق المُتوافقة مع البيئة (الفندق البيئي Ecolodge)، على غِرار التجارُب الناجحة في مُنتجعات واحة سيوة ومرسى علم بالبحر الأحمر، ودهب بخليج العقبة، ومن خلال مُتابعة التزام الشركات والمُنشآت بالضوابط البيئية كشرط أساسي لحصولها على شهادات الصلاحية البيئية ولمُواصلة العمل.
- **محور تنمية القدرات البشريّة**، من خلال تكثيف البرامج التدريبية داخل المُنشآت On-the job training ومن خلال التردّد على مراكز تدريب مُتخصّصة في مُختلف مجالات العمل السياحي، مع منح حوافز مالية لأصحاب المُنشآت السياحية لرفع المُستوى المهاري للعاملين. ويصدُق ذلك على مهارات اللغات والمهارات الرقمية في التعامل مع أجهزة الاتصالات الحديثة، مثل خدمات الحجز الإلكتروني ... وغيرها. وفي تصميم البرامج التدريبية وفقًا لمُقتضيات العمل والقُدرات المطلوبة في كل تخصّص مهني مُرتبط بالنشاط السياحي.

وفي هذا السياق أيضًا، يتعيّن الإشارة إلي برنامج الدعم الفني لتنمية الموارد البشرية وإعادة هيكلة القطاع ودعم المؤسسات السياحية – الذي تم الاتفاق عليه مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومنظمة السياحة العالمية.

وبحسب ما أعلنته وزارة التعاون الدولي، تستهدف حزمة الدعم الفني تغطية خمس مهام أساسية، تتمثل في:

١) التدريب على تقييم أثر جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة، وسيناريوهات التعافي.
٢) تطوير برنامج تحفيز إنعاش قطاع السياحة، وصياغة التوصيّات اللازمة لحفظ وظائف العاملين بالقطاع ودعم المؤسسات، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة.

---

(١) تهدف هذه المُبادرة لتشجيع السياحة الداخلية من خلال تخفيض أسعار الفنادق المُشاركة في المُبادرة فئات الثلاثة وأربعة وخمسة نجوم والتي ستُطبّق أسعارًا تشجيعيّة للإقامة بها شاملة الوجبات والضرائب والخدمة. بالإضافة إلى منح المجلس الأعلى للآثار تخفيض ٥٠٪ على أسعار تذاكر المصريين الكاملة بالمناطق والمتاحف الأثرية المفتوحة للزيارة بمُحافظات قنا والأقصر وأسوان.

٣) مراجعة إعادة الهيكلة المؤسسية لوزارة السياحة والآثار.
٤) مراجعة فعالية البروتوكولات التشغيلية بشأن السلامة والنظافة والأمن بالمؤسسات السياحية.
٥) زيادة مرونة المؤسسات السياحية للتأقلم والتكيّف مع الجائحة وتداعيّاتها.

- **محور الاستثمار**، وتهدف الجهود الرامية لتنمية الاستثمار السياحي إلى تفعيل دور الهيئة العامة للتنمية السياحية في الترويج للمناطق السياحية بتخصيص الأراضي المُرفّقة لإقامة المُنتجعات السياحية، بالإضافة إلى منح وتبسيط الإجراءات للحصول على المُوافقات واستصدار تراخيص التشغيل من الأجهزة المحليّة، والتنسيق بين الجهات الإشرافية والرقابية على المُنشآت الفندقية والسياحية لمنع الازدواجية وتداخُل الاختصاصات، فضلًا عن تنمية السياحة النيلية ودعم وتطوير المراسي من القاهرة إلى أسوان لتفعيل منظومة الرحلات النيلية الطويلة ولتشجيع الاستثمار في إنشاء وتشغيل الفنادق العائمة، والعمل على تذليل المشاكل المُثارة للمُستثمرين مع مرفق الكهرباء ومصلحة الضرائب والبنوك وهيئة التأمينات الاجتماعية وإجراء التسويّات الماليّة في ظل الحزم والمُبادرات التيسيرية للقطاع السياحي التي شرعت الدولة في تفعيلها في أعقاب جائحة فيروس كورونا.

ومن المُستهدفات الكميّة للمحاور سالفة الذكر، الآتي:

- زيادة الطاقة الإيوائية الفندقية بنحو ١٩٠٠ غرفة في عام ٢٠٢٢/٢١.
- زيادة الطاقة الإيوائية لمشروعات الإسكان السياحي بنحو ٥٥٠٠ وحدة في عام الخطة.
- زيادة المُنشآت الفندقية صديقة البيئة ١٥ فندقًا.
- زيادة فاعلية التنشيط والترويج السياحي من خلال الفعاليّات الآتية:

العدد	الأحداث
٢٨	مُؤتمرات دولية
٢٥	أحداث داخلية ومهرجانات
٥٦	معارض دولية
١٦	حملات مُشتركة
١٢	رحلات تعريفية
٨	مُؤتمرات وورش عمل خارجية
٤٣	مطبوعات

- إعداد المُتدربين المُستهدفين خلال عام ٢٠٢٢/٢١ ١٣ ألف مُتدرب.
- عدد المشروعات السياحية المُقترح تطويرها خلال عام ٢٠٢١/٢١ ١٥ مُنشأة.
- عدد المناطق المُستهدف تطويرها خلال عام الخطة ١١ متحفًا.
- عدد المُستنسخات الأثرية (النماذج) ٣٤٠٠ نموذج.
- عدد المناطق الأثرية المُستهدف تسجيلها ١٣٣ منطقة.

الاستثمارات المُستهدفة

من المُقدّر أن تبلُغ استثمارات قطاع السياحة والآثار نحو ٨,٥ مليار جنيه في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ مُقابل نحو ٥,٢ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ٦٤٪، ومُقابل ٥,٥ مليار جنيه استثمارات فعلية عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٤٠/٤)].

شكل رقم (٤٠/٤)

تطوّر الاستثمارات في قطاع السياحة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالعامين السابقين

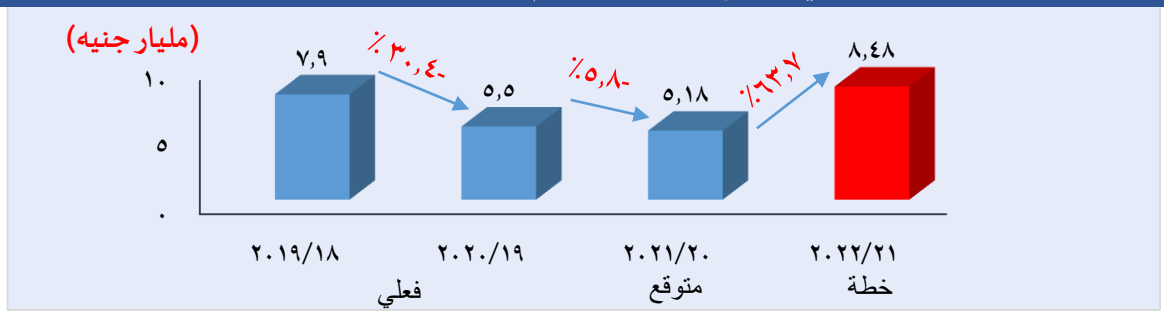

المصدر: وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

وتُعد هذه الطفرة أمرًا متوقعًا إلي حد كبير بعد أن سبق وأن تقلّصت الاستثمارات السياحية بنسبة ٣٠٪ تأثّرًا بتداعيّات الجائحة.

وتفيد توقّعات عام ٢٠٢١/٢٠ استمرار تراجُع الاستثمارات ولكن بنسبة محدودة نسبيًا تقل عن ٦٪، حيث إن أداء القطاع مازال مُتواضعًا في ظل تباطؤ الحركة السياحية الوافدة، واستمرار تِبعات جائحة فيروس كورونا على المنشآت السياحية مما لا يُشجّع على الإقبال على ضخ مزيدٍ من الاستثمارات.

أما استثمارات عام ٢٠٢٢/٢١، فمن المُتوقّع تناميها بدرجة ملحوظة كما تُفيد التقديرات – في ظل توقّع العودة التدريجيّة للحركة السياحيّة الوافدة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢١، مع تسارع نموها في النصف الثاني من العام.

وتُشكّل استثمارات القطاع الخاص الشطر الأعظم من الاستثمارات الكلية، بنسبة ٨٢٪، وتُقدَّر بنحو ٦,٩٥ مليار جنيه. حيث من المُتوقّع نهو إنشاء نحو ألفي غُرفة فُندقيّة، ونحو ٥٥٠٠ غُرفة إسكان سياحي كما سبق الذِكر، بالإضافة إلى الاستثمارات المُوجّهة لتطوير المُنشآت القائمة وتجهيزاتها.

وتبلُغ استثمارات الشركات العامة ١,٥٣ مليار جنيه، بنسبة ١٨٪ من الاستثمارات الكليّة.

وقد خصّص لديوان عام الوزارة نحو ٣٥ مليون جنيه لاستكمال أعمال تطوير بعض المكاتب السياحية للمحافظات وتوفير التجهيزات اللازمة لها، والقيام بالدراسات المُتعلّقة بتنشيط السياحة بالمناطق ذات الجذب السياحي، واستغلال الموارد والمُقوّمات السياحية، وكذلك خصّصت اعتمادات تُقارب ٨ مليون جنيه للهيئة العامة للتنشيط السياحي لاستكمال أعمال إحلال وتجديد بعض المكاتب الداخلية والخارجية وتجهيز وتطوير مقر الهيئة الرئيس.

أهم المشروعات الواردة بالخطة:

مشروع المتحف المصري الكبير:

استكمال أعمال المرحلة الثالثة من مشروع المتحف المصري الكبير، وهو أكبر مركز ثقافي حضاري عالمي مُتكامل للتعرّف على الحضارة المصريّة، من خلال عرض المُقتنيّات الأثريّة، وأحدث طُرُق العرض المتحفيّة.

مشروعات تطوير وتحسين الأماكن السياحيّة:

- **جنوب سيناء:**
  - استكمال إنارة عامة لطريق القُرى السياحية برأس سدر.
  - استكمال إنارة مدخل قطاع نبق السياحي.
  - إنارة طُرُق مشروعات سياحية.
- **أسوان:**
  - استكمال رفع كفاءة الطريق الدائري بأبو سمبل والطريق الرابط بينه وبين طريق المطار.
  - عمل طريق وممشى سياحي لربط الطريق الدائري (٢) بالطريق رقم (١) جسر المشروع.
  - تطوير كورنيش النيل من الجهة العلويّة بمدينة ومركز إدفو.
  - تجميل الممر السياحي بمدينة إدفو.
  - استكمال أعمال إنارة مُتفرّقة بمدينة أسوان.
- **الأقصر:**
  - استكمال تطوير دورات المياه بالمناطق الأثريّة.
- **مطروح:**
  - استكمال صيانة وترميم طريق النجيلة الساحلي والحدائق.
- **البحر الأحمر:**
  - إنشاء ممر سياحي بمدخل القُرى السياحيّة بمدينة سفاجا.
  - إنشاء ممشى سياحي بمدينة مرسى علم.
  - استكمال ورفع كفاءة كورنيش رأس غارب.
  - تنفيذ شبكة طُرُق داخلية بمركز جنوب مجاويش – الغردقة.
- **السويس:**
  - استكمال تطوير الجُزُر الوسطى والحدائق بشارعي صلاح سليم والجلاء بمساحة ٧٣٢٥ متر مُربّع.

المشروعات الخضراء:

- مشروع دمج وصون التنوّع البيولوجي.
- مشروع تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء.

مشروعات تدعيم وترميم الهرم المُدرّج والمقبرة الجنوبيّة وهرم ميدوم وهرم اللاهون ومنطقة عيون موسى (المرحلة الثانية)، وقصر محمد علي وقصر السكاكيني.

إنشاء سور حول منطقة آثار اللشت وصان الحجر.

مشروعات خفض منسوب المياه الجوفيّة:

بمعابد شنهور وصان الحجر والمسلة الناقصة وعرب الحصن وعرب العليقات وتل الربب والقباب الفاطمية.

مشروعات بنظام المُشاركة مع القطاع الخاص:

من خلال التعاقدات الآتية:

- عقد منح ترخيص الانتفاع بمنطقة الزيارة بهضبة أهرامات الجيزة والمناطق المُلاصقة والمُرتبطة بها.
- عقود ترخيص الاستغلال لتقديم وتشغيل الخدمات بكلٍ من قلعة صلاح الدين الأيوبي، وقصر البارون، ومنطقة باب العزب بالقلعة، وبقصر المانسترلي بالمنيل، وقصر الأمير محمد علي بالمنيل، ومتحف شرم الشيخ، والمتحف المصري الكبير، والمتحف القومي للحضارة المصرية.

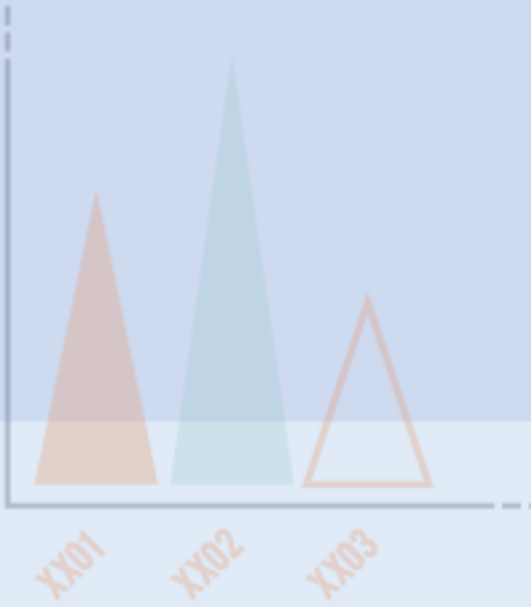

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

١/٥ النمو السكاني وتنمية الأسرة

أهمّية ضبط النمو السكاني:

يُعتبر النمو السكاني المُتسارع من أهم التحديّات التي تُواجه الاقتصاد المصري لما له من تداعيّات اقتصاديّة واجتماعيّة بالغة الخطورة، حيث يعصِفُ بكافة الجهود الإنمائية، ويحولُ دون جَنيّ ثمارِها في تحسين الأحوال المعيشيّة للمُواطنين والارتقاء بمُستوى رفاهتهم.

فمن المنظور الاقتصادي، يترتّب على تنامي السكان على نحو مُتسارع تواضُع مُعدّلات الادخار والاستثمار، وارتفاع مُعدّلات التضخّم والبطالة، وانخفاض مُستويات الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقُم عجز المُوازنة العامة والميزان التجاري للدولة.

ومن المنظور الاجتماعي، تتمخّض الزيادات السكانيّة غير المُنضبطة عن ارتفاع مُعدّلات الفقر، وضعف القوّة الشرائيّة للمواطنين، واتساع التفاوتات الدخليّة بين الفئات الاجتماعية، وتصاعُد مُعدّلات الأميّة بشكل مُطرد، فضلًا عن تدهوّر حال المرافق العامة والبنية الأساسيّة، وتدنيّ مُستوى الخدمات العامة المُقدّمة للمُواطنين وعدم التكافؤ في توزيع السلع والخدمات العامة.

ولذلك، تُعد قضية النمو السكاني المُتسارع من أهم القضايا التي تبذُل الدولة جهودًا حثيثة لمُجابهتها وتضعُها على رأس سُلّم أولويّاتها، بهدف الحد من تأثيراتها السلبيّة على مُقوّمات التنمية الشاملة وعدالة التوزيع، اتفاقًا ورؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدِف إلى الارتقاء بجودة حياة المُواطن وترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي.

ومما دعا إلى توكيد حتميّة التصدّي للقضيّة السكانية هو ما تلاحظ في الآونة الأخيرة من عودة مُعدّل النمو السكاني للارتفاع ليُسجّل ٢,٥٪ كمُتوسط سنوي بين التعدادين الأخيرين، ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، بعد أن كان في تناقُص مُطرد في التعدادات السابقة، وهو مُعدّل بالغ الارتفاع دون شك يُجسّد خطورة الزيادة السكانيّة التي تلتهم ثمار التنمية على نحو لا يستشعر معها المُواطن بالتحسّن المنشود في مُستوى معيشته [شكل رقم (١/٥)].

شكل رقم (١/٥)
تطوّر التعداد السكاني خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠١٧)

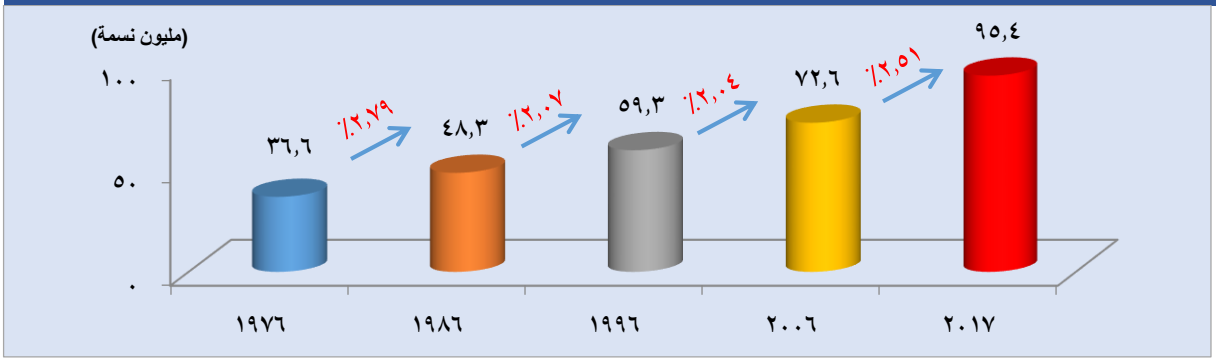

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتكمُن خطورة تفاقُم المُشكلة السكانيّة إذا ما استمرت مُعدّلات نمو السكان في المُستقبل بالوتيرة الراهنة. فوفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تجاوز عدد سكان مصر المائة مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، ويُقدّر العدد في ١٥ فبراير ٢٠٢١ بنحو ١٠١,٥ مليون نسمة [شكل رقم (٢/٥)]، أي أنه في غضون ثلاثة أعوام زاد عدد سكان الجمهورية بنحو ٥ مليون نسمة، وهو ما يعني أن النمو السكاني ما زال مُرتفعًا في حدود ٢٪ سنويًا. وتُشير الإحصاءات الأخيرة إلى أنه يُولد طفل كل ١٣ ثانية تقريبًا [شكل رقم (٣/٥)].

شكل رقم (٢/٥)
تطوّر نمو السكان في الفترة (٢٠١٨/١٧ – يناير ٢٠٢١)

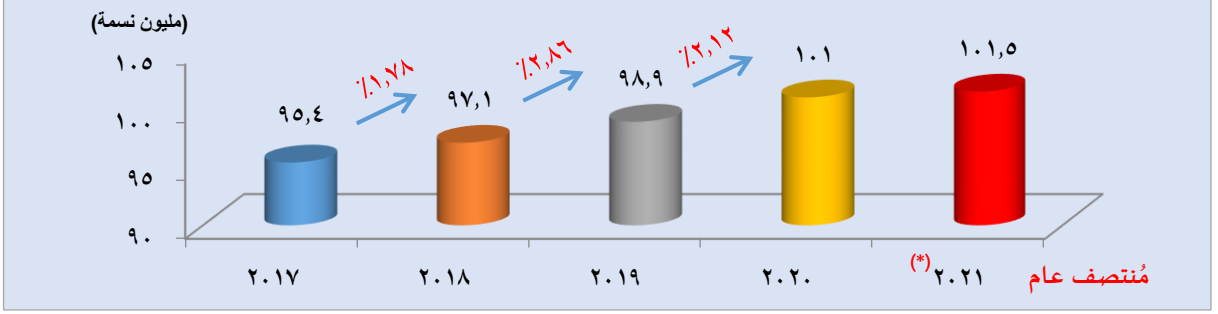

(*) ١٥ فبراير ٢٠٢١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٣/٥)
الوضع السكاني عام (٢٠٢٠)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٤/٥)
التضخّم السكاني على فترات قصيرة ومُتناقصة

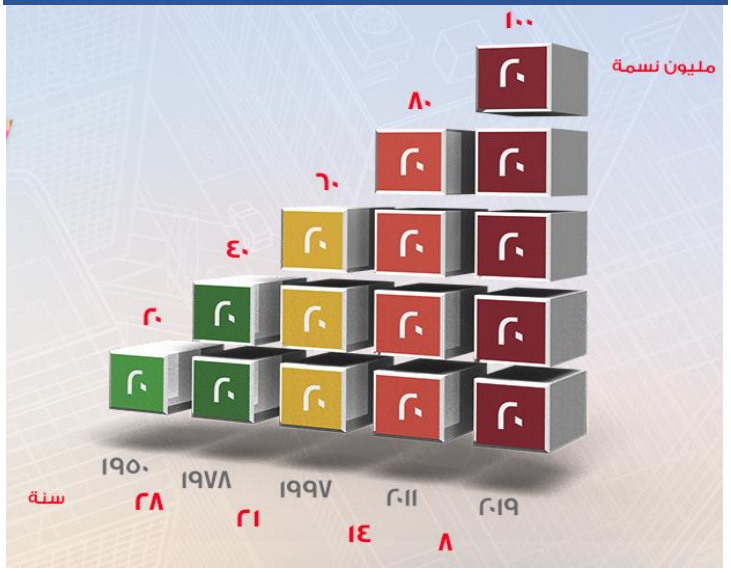

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

فكما هو مُوضّح في الشكل رقم (٤/٥)، زاد عدد سكان مصر في عام ٢٠١٩ إلى خمسة أمثال ما كان عليه الوضع عام ١٩٥٠، وصارت الفترة المُنقضية لزيادة السكان بمقدار ٢٠ مليون نسمة تتناقص على نحو مُطرد من ٢٨ عامًا ابتداءً إلى ثمانية أعوام فقط في الفترة الأخيرة (٢٠١١ – ٢٠١٩)، دلالة على الزيادة المُطردة والمُتسارعة في الأعداد السُكانية[١].

ولنا أن نتساءل عن حجم الجهد الإنمائي المطلوب لاستيعاب التدفّقات الكبيرة من الأفراد الراغبين في الانضمام لسوق العمل في ظل تنامي الأعداد السكانية على النحو السابق، إذ أنه يتعيّن الارتقاء بمُعدّلات النمو الاقتصادي لتُصبِح ثلاثة أمثال مُعدّلات النمو السكاني على الأقل لإمكان استيعاب المعروض من قوّة العمل والحيلولة دون تنامي أعداد المُتعطّلين.

وإذا كان مُعدّل نمو السكان السنوي مُستقرًّا عند ٢٪، فيتعيّن ألا يقل مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي عن ٦٪ لمُقابلة الزيادة في عرض العمالة وفي ظل الزيادة المنشودة في مُستويّات إنتاجية العاملين.

(١) تُعد مصر هي الدولة الأولى عربيًا من حيث التعداد السُكاني.

ولو استمر الحال على ما هو عليه الآن، فإنه بحلول عام ٢٠٣٠، مِن المُقدّر أن يقفز تعداد مصر إلى ١٢٣ مليون نسمة، ثم إلى ١٥٠ مليون عام ٢٠٤٠، وإلى ١٩٣ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، مُسجّلًا بذلك ما يقرُب من ضِعف التعداد الحالي للجمهورية.

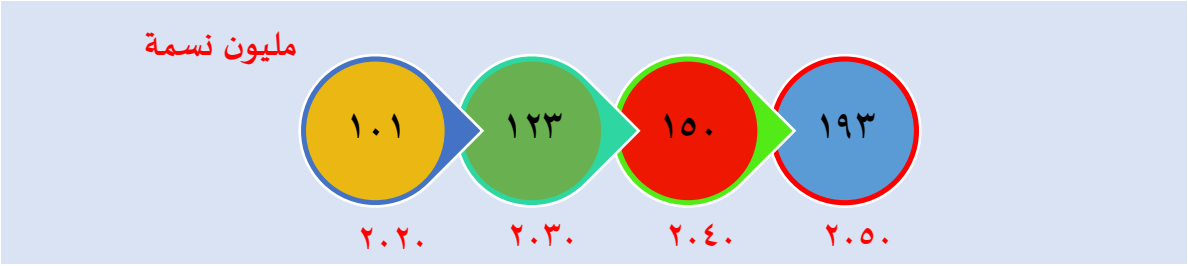

أما لو تراجعت مُعدّلات النمو السكاني في الفترات البينيّة إلى ١,٧٪ و١,٥٪ و١,٣٪ سنويًا على التوالي، لأمكن إبطاء عجلة النمو السكاني ليُصبح التعداد المُناظِر ١٥٣ مليون نسمة في نهاية الفترة (٢٠٥٠)، أي قَصْر الزيادة السكانيّة على ٥٢ مليون بدلًا من ٩٢ مليون نسمة، بفارق ٤٠ مليون نسمة.

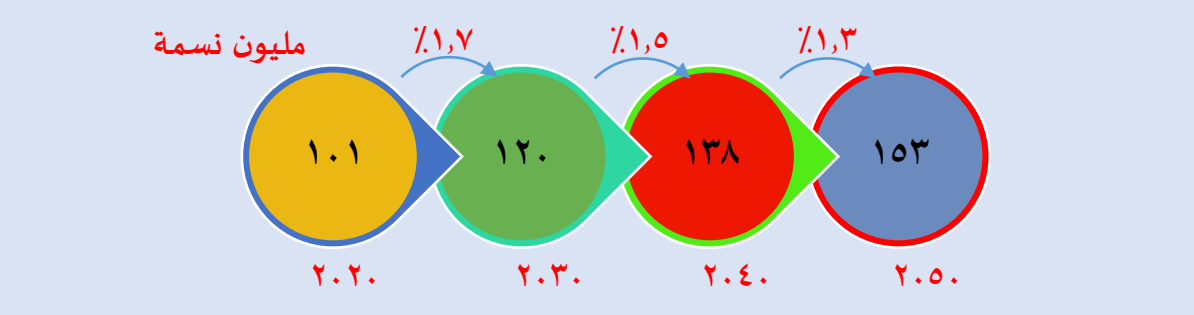

مُستهدفات ضبط النمو السكاني:

إدراكًا لخطورة الزيادة السكانيّة غير المُنضبطة، تستهدف برامج تنظيم الأسرة خفض مُعدّلات الإنجاب عن ٣,٤ طفل/ سيّدة عام ٢٠١٧ بصورة تدريجيّة إلى نحو ٢,١ طفل / سيّدة عام ٢٠٣٢، ثم إلى ١,٦ طفل / سيّدة في عام ٢٠٥٢ بفعل الالتزام بالتدابير وتطبيق السياسات الفاعلة لضبط النمو السكاني، وذلك بالمُقارنة بسيناريو مُتوسط يصل معه مُعدّل الإنجاب إلى ١,٩ طفل / سيّدة في عام ٢٠٥٢ [شكل رقم (٥/٥)].

شكل رقم (٥/٥)
تطوّر مُعدّلات الإنجاب لكل سيّدة حتى عام ٢٠٥٢

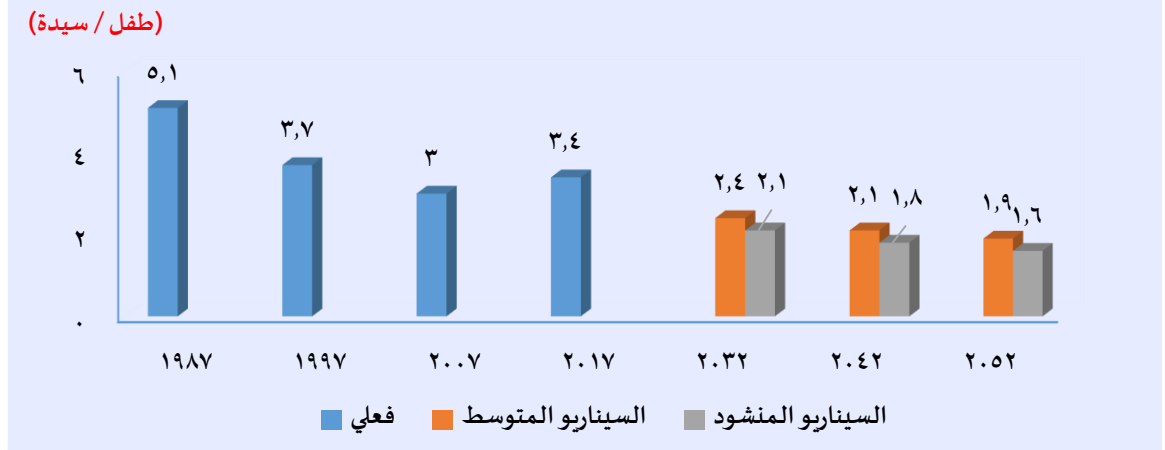

ويعرض الشكل رقم (٦/٥) ثلاثة سيناريوهات للنمو السكاني.

السيناريو الأول: استمرار النمو السكاني السريع بفرض بقاء مُعدّل الإنجاب على ما كان عليه الوضع عام ٢٠١٧ (٣,٤ طفل/ سيّدة).

السيناريو الثاني: وهو سيناريو متوسط يفترض انخفاض مُعدّل الإنجاب إلى ٢,٤ طفل/ سيّدة عام ٢٠٣٢ وإلى ٢,١ طفل/ سيّدة عام ٢٠٤٢، وصولًا إلى ١,٩ طفل/ سيدة عام ٢٠٥٢.

السيناريو الثالث: وهو السيناريو المنشود، ويفترض تسارُع انخفاض مُعدّلات الإنجاب إلى ٢,١ و١,٨ و١,٦ طفل/ سيّدة في الأعوام الثلاثة على التوالي.

شكل رقم (٦/٥)
تطوّرات النمو السكاني حسب السيناريوهات (٢٠٣٢، ٢٠٥٢)

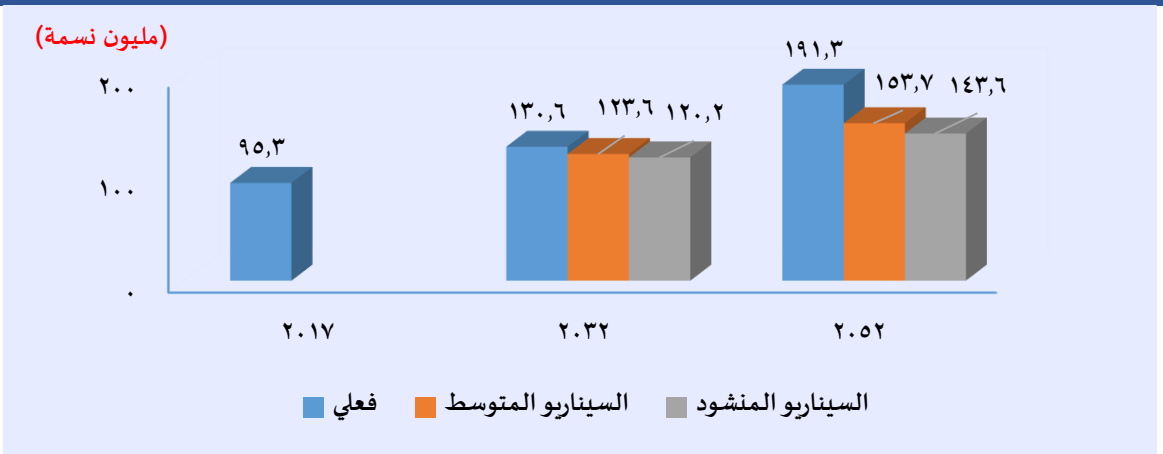

ونستخلِص من الإسقاطات السكانيّة الواردة أعلاه، مدى الانضباط السكاني الذي يُمكن أن يُحدثَه الالتزام بالتدابير المعنيّة بتنظيم الأسرة، فالفارق في الزيادة السكانيّة في تصاعُد مُطرد ليصل في النهاية إلى نحو ٣٨ مليون نسمة في حالة السيناريو المُتوسط، وإلى ما يُقارِب ٤٨ مليون نسمة في حالة السيناريو المنشود، وما يترتّب على ذلك من تخفيفٍ جذري في الأعباء السكانيّة على مجهودات ومسارات التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى المُوازنة العامة للدولة [شكل رقم (٧/٥)].

شكل رقم (٧/٥)
الزيادة السكانية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٥٢)

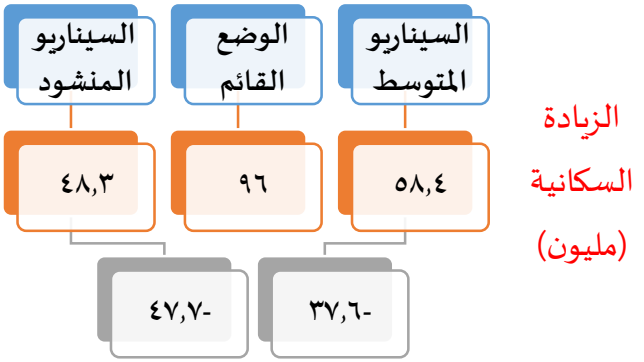

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويعني ما تقدّم أنه إذا استمر مُعدّل الإنجاب على ما هو عليه في آخر تعداد عام ٢٠١٧ (بمُتوسط ٣,٤ طفل / سيّدة)، من المُتوقّع أن يُصبح عدد السكان ١٩١,٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٢، أما إذا طُبِّقت الإجراءات والسياسات اللازمة لضبط النمو السكاني وانخفض مُعدّل الإنجاب إلى ١,٦

طفل/سيّدة، فيُتوقّع ألا يتجاوز عدد السكان ١٤٣,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٢، وبالتالي يكون الفارق في الزيادة السكانية في حدود ٤٧,٧ مليون نسمة.

وقد أجرت وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة دراسة مُستفيضة عن انعكاسات استمرار الزيادة السكانيّة بالوتيرة الحالية مُقارنة بالوضع حال تبنّي برامج فاعلة لتنظيم الأسرة، وذلك بالنسبة لخدمات التعليم قبل الجامعي والخدمات الصحيّة. وخلُصت الدراسة إلى أنه حال استمرار الأوضاع السكانيّة على ما هي عليه (السيناريو الأول)، سوف يبلُغ عدد الطلاب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي نحو ٤٠,٤ مليون بحلول عام ٢٠٥٢، مما يتطلّب توفير نحو ١,٧ مليون فصل، وزيادة أعداد المُدرّسين ليصل الإجمالي إلى ١,٨ مليون مُدرّس، بينما تنخفض الأعداد المطلوبة بصورة جذريّة حال تفعيل برامج تنظيم الأسرة (السيناريو المُتوسّط) [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)

تقدير مُتطلّبات النمو السكاني من خدمات التعليم قبل الجامعي

	الوضع الراهن	السيناريو الأول	السيناريو المُتوسّط
عدد الطلبة (بالمليون)	٢٢	٤٠,٤	٢٥,٤
المُدرّسون (بالمليون)	٨٩٠ ألف	١,٨	١,٥
عدد الفصول (بالمليون)	٤٤٠ ألف	١,٧	١

ويصدُق الأمر كذلك بالنسبة للخدمات الصحيّة عند مُقارنة الاحتياجات المُستقبلية من الخدمات الصحيّة حتى عام ٢٠٥٢ في ظل بديل الوضع القائم (السيناريو الأول)، وبديل تفعيل برامج تنظيم الأسرة (السيناريو المُتوسط) [شكل رقم (٨/٥)].

شكل رقم (٨/٥)

الاحتياجات المُستقبلية من الخدمات الصحيّة حتى عام ٢٠٥٢

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المنظور الشامل للقضية السكانية ومحاوره الأساسية: تنمية الأسرة المصرية

تسعى الدولة لتناول القضيّة السُكانيّة من منظورٍ شاملٍ يُراعي كافة مُستتبِعاتِها، ويَهدِف إلى تحقيق التوازُن بين الموارد ومُتطلّبات النمو السُكاني.

وترتكز خطة الحكومة للتعامل مع القضية السكانية على تكامُل جهود جميع الجهات التي تعمل على إدارة هذه القضية من خلال تنفيذ خطة استراتيجية مُتكاملة الأبعاد والمحاور لتنمية الأسرة المصرية، الهدف الرئيسي منها هو إدارة القضية السكانية من منظور شامل لأجل الارتقاء بجودة حياة المُواطِن وضمان استدامة عملية التنمية، وذلك بالعمل على ضبط النمو السكاني من ناحية، والارتقاء بالخصائص السكانية من ناحية أخرى.

ومن هذا المُنطلق، تم وضع خمسة محاور للتعامُل مع تلك القضية تتمثل في تحقيق التمكين الاقتصادي، والتدخّل الخدمي، والتدخّل الثقافي والإعلامي والتعليمي، والتحوّل الرقمي، والتدخّل التشريعي، وتم بالفعل إقرار المُخصّصات في الخطة الاستثمارية للبدء في تنفيذ هذه التدخّلات التي تُبلورها المحاور الخمسة الآتية.

المحور الأول يختص بتحقيق التمكين الاقتصادي، ويستهدف تمكين السيّدات في الفئة العُمريّة (١٨ – ٤٥ سنة) من العمل وكسب الرزق والاستقلالية المالية، وتتضمّن التدخّلات إنشاء وحدات صِحيّة وتنمية الأسرة المصرية، من خلال رفع كفاءة مستشفيات التكامُل في جميع المحافظات، وعمل تصميم مُوحّد لها، وتجهيز ٢٠٠ مشغَل خياطة للسيّدات مُلحقًا بها لتلبية الحاجة من المُستلزمات الطبّية، بالإضافة إلى تنفيذ مليون مشروع مُتناهي الصِغَر، وتقديم الخدمات المالية وغير المالية، وكذا تدريب ٢ مليون سيّدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقميّة، وتطبيق الشمول المالي وتأهيلِهنّ لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية المُتاحة بكل محافظة.

المحور الثاني يتمثّل في التدخّل الخدمي، ويهدف إلى خفض الحاجة غير المُلبّاه للسيّدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجّان للجميع، ورفع المُستهدف إلى ٧٥٪ من إجمالي السيّدات، وفي هذا الإطار، يجري تعيين ١٥٠٠ طبيبة مُدرّبة على وسائل تنظيم الأُسرة، وتوزيعهِنّ على المُنشآت الصحيّة على مُستوى الجمهورية. ويشمل المحور كذلك تدريب ألفي طبيب ومُمرّض من العاملين في مجال تنظيم الأُسرة، وذلك إلى جانب تقديم سلّة أغذية للسيدات بقيمة (١٠٠ جنيه) شهريًا كحافز إيجابي للأسر الأكثر احتياجاً.

المحور الثالث يتعلّق بالتدخّل الثقافي والإعلامي والتعليمي، ويستهدف رفع وعي المُواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضيّة السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية، من خلال استهداف السيّدات والشباب المُقبِلين على الزواج.

المحور الرابع يتعلق بالتحوّل الرقمي، والهدف الرئيسي منه الوصول الذكي للسيّدات المُستهدفات لتقديم الخدمة وتسهيلها ومُتابعتها وتقييمها من خلال بناء " منظومة الأسرة المصرية " لربط قواعد بيانات كافة المُبادرات والمشروعات التي تم تنفيذها في الأعوام الأخيرة، فضلًا عن الرصد المُستمر للمؤشّرات والخصائص السكانية على مستوى الجمهورية، من خلال تحليل ورفع تقارير شهرية

بالمُحافظات والقُرى الأكثر احتياجًا للتدخّل وتوجيه الخدمات الاقتصادية والثقافية والصحية، كما أن الأنشطة تشمل كذلك ميكنة المُتابعة والتقييم للمشروع القومي لتنمية الأسرة للتعرّف على مُستويات الأداء دوريًا وقياس الأثر المُترتّب على التدخّلات الخاصة بالمشروع.

المحور الخامس يختص بالتدخّل التشريعي، ويستهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكِم للسياسات المُتخذة لضبط النمو السكاني؛ وذلك من خلال قيام وزارة العدل بمُراجعة ومُتابعة القوانين المعروضة على مجلس النواب، فيما يتعلق بإنفاذ قانون سن الزواج، وتغليظ عقوبة عمالة الأطفال. فكل هذه التدخّلات تصُب في الهدف الأشمل، وهو تنمية الأسرة المصرية.

برامج تنظيم الأسرة وآليّات العمل:

تتبلور مُستهدفات برامج تنظيم الأسرة حول الارتقاء بخدمات تنظيم الأُسرة والصِحة الإنجابيّة، وخاصة في المناطق الريفية، وتكثيف الحملات التوعويّة بخطورة النمو السكاني المُتسارع، وتفعيل برامج محو الأميّة، وتشغيل الإناث، ومنع عمالة الأطفال، فضلًا عن ربط الدعم النقدي بالالتزام الدقيق بضوابط تنظيم الأسرة، وإعادة صياغة الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة.

وفي هذا الإطار، تتضمّن برامج العمل مجموعة آليّات من شأن تفعيلها تحقيق نتائج إيجابية من حيث زيادة مُتوسط دخل الفرد الحقيقي، وإتاحة مزيدٍ من خدمات المرافق العامة والبنية الاجتماعية، وخاصة للفئات ذات الدخل المُنخفض، بالإضافة إلى النهوض بمستوى جودة الخدمات العامة المُقدّمة، وتحسين المنظومة البيئية بالتخفيف من مشاكل التلوّث والازدحام والضوضاء ومنع انتشار العشوائيّات وتدهور المرافق العامة.

وفيما يلي عرض لآليّات ضبط النمو السكاني والنهوض بالخصائص السكانية [شكل رقم (٩/٥)].

شكل رقم (٩/٥)
آليّات ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية

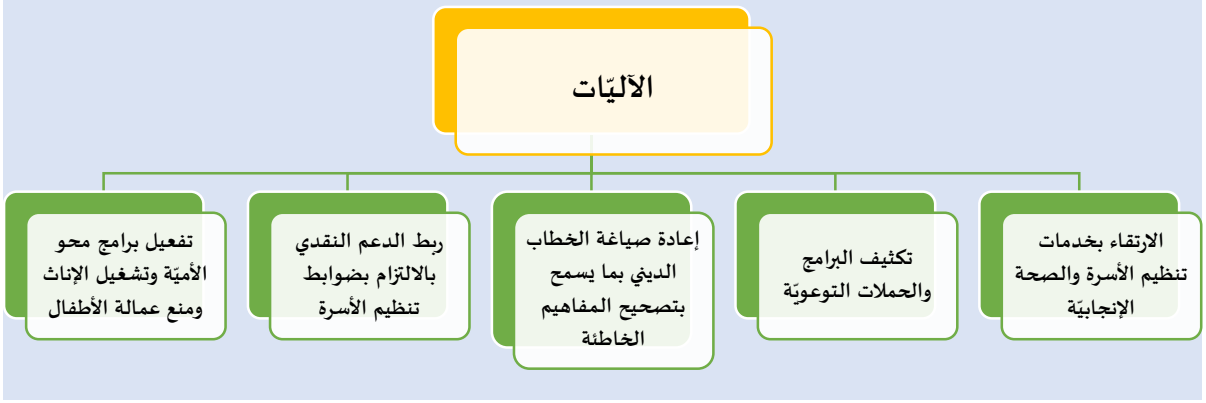

وفيما يلي إشارة لبعض المُستهدفات الكميّة للبرامج الرامية لضبط النمو السكاني في إطار خطة عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١٠/٥)].

شكل رقم (١٠/٥)
بعض المُستهدفات الكميّة لضبط النمو السكاني

عدد المُنتفعات من وسائل تنظيم الأسرة

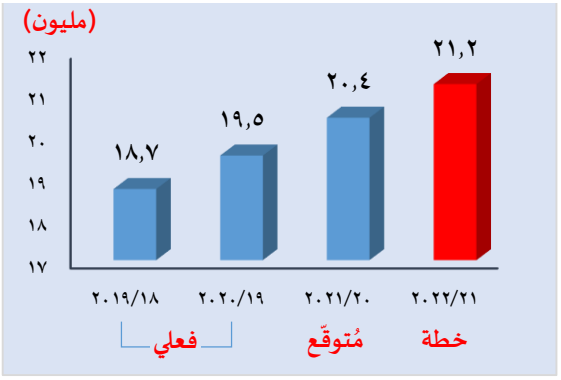

عدد المُنتفعات الجُدُد من وسائل تنظيم الأسرة

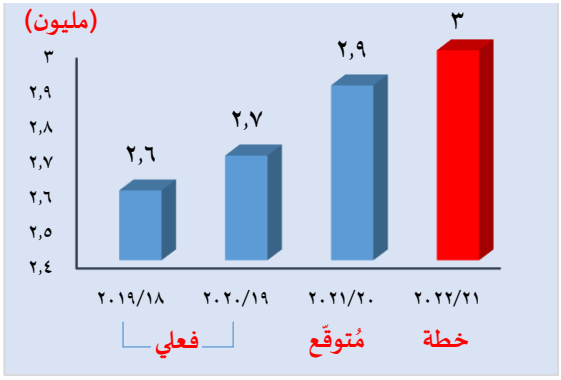

عدد المُتردّدات على عيادات تنظيم الأسرة

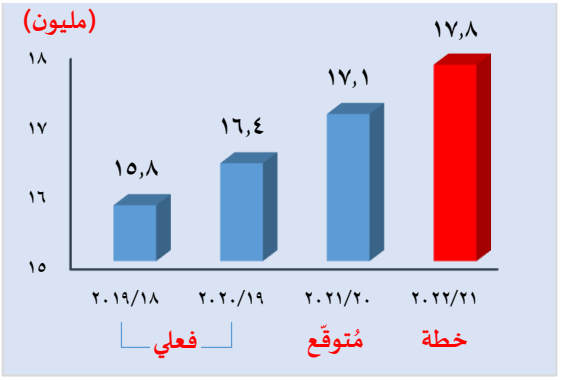

عدد الندوات والفعاليّات التي تم تنظيمها

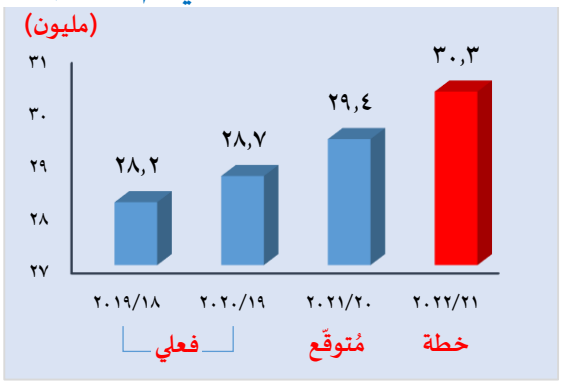

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

٢/٥ التشغيل والبطالة

وفقًا لتقديرات الخطة، من المُتوقّع أن تبلُغ قوّة العمل نحو ٣٠,١ مليون فرد عام ٢٠٢٢/٢١ بزيادة مُطلقة مليون فرد عن العام السابق، وبمُعدّل مُساهمة في النشاط الاقتصادي يُناهز ٢٩٪ [شكل رقم (١١/٥)].

شكل رقم (١١/٥)

تقديرات السكان وقوّة العمل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالأعوام السابقة

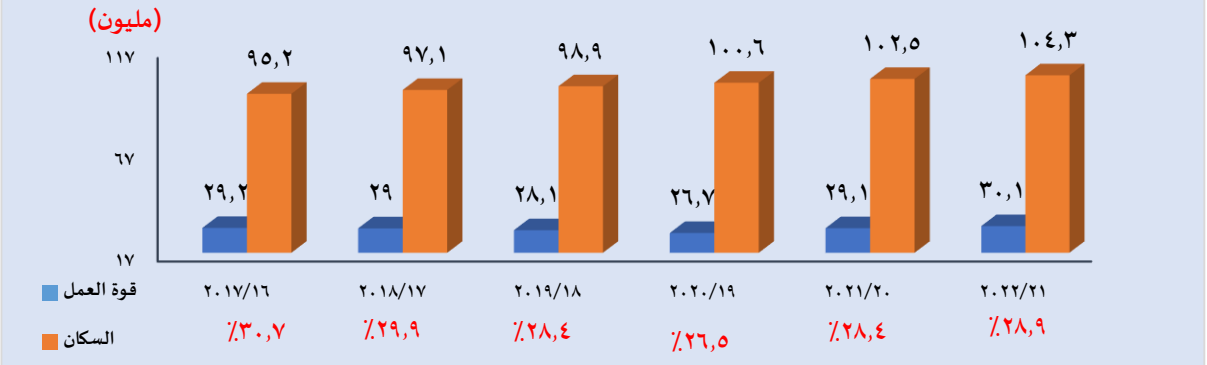

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

وفي إطار جهود الدولة للتصدّي لمُشكلة البطالة، تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ الارتقاء بمُستويات التشغيل لإبقاء مُعدّل البطالة عند مُستوى مُنخفض في حدود ٧,٣٪ في عام الخطة. وقد كان من المأمول أن ينخفض مُعدّل البطالة بدرجة أكبر إلى ما دون ٧٪ في عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢٢/٢١، استمرارًا للاتجاه التناقصي عام ٢٠١٩/١٨، إلا أن ظروف الجائحة - وما أحدثته من انعكاسات سلبيّة في سوق العمل - حالت دون توقّع إمكانية تدبير فُرص عمل بالقدر الكافي لامتصاص كافة الوافدين لسوق العمل، واجتذاب جانب يُعتد به من المُتعطّلين، لخفّض عددهم لأقل من ٢ مليون فرد.

وكما هو موضّح بالجدول رقم (٢/٥)، من المُستهدف توفير نحو ٩٥٠ ألف فرصة عمل في عام الخطة، بما يسمح بزيادة أعداد المُشتغلين إلى نحو ٢٧,٩ مليون فرد، وامتصاص الزيادة في قوة العمل خلال العام ذاته، والإبقاء على أعداد المُتعطّلين عند مستوى ٢,٢ مليون عامل، بنسبة ٧,٣٪ من جملة القوة العاملة كما سبق الذكر.

جدول رقم (٢/٥)
تطوّرات قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)
بالمُقارنة بالأعوام الخمسة السابقة

(بالألف فرد)

السنة	قوّة العمل	المُشتغلون	المُتعطّلون	مُعدّل البطالة (٪)
٢٠١٧/١٦	٢٩١٨٣	٢٥٦٨٧	٣٤٩٦	١٢
٢٠١٨/١٧	٢٩٠٣٦	٢٦١٦١	٢٨٧٥	٩,٩
٢٠١٩/١٨	٢٨٠٦٩	٢٥٩٧٥	٢٠٩٤	٧,٥
٢٠٢٠/١٩	٢٦٦٨٩	٢٤١١٥	٢٥٧٤	٩,٦
٢٠٢١/٢٠(*)	٢٩٠٦٨	٢٦٩٥٥	٢١١٣	٧,٢
٢٠٢٢/٢١(*)	٣٠١٠٢	٢٧٩٠٥	٢١٩٧	٧,٣

(*) متوسط تقديرات الربع الثالث والربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

(*) تقديرات الخطة.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات القوى العاملة.

ويُوضّح الشكل رقم (١٢/٥) تطوّر مُعدّلات البطالة على امتداد الفترة ٢٠١٣/١٢ وحتى عام الخطة ٢٠٢٢/٢١، ويُبيّن الاتجاه التناقصي لهذه المُعدّلات وبلوغها أدنى مستوى ٧,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨، قبل أن تعاود اتجاهًا تصاعديًا لتُسجّل ٩,٦٪عام ٢٠٢٠/١٩، تأثّرًا بتداعيّات الجائحة. ووفقًا لتوقّعات الخطة، يُنتظر بقاء مُعدّل البطالة عند (٧,٣٪) في عام ٢٠٢٢/٢١ مع تحسّن سوق العمل وتوسّع قُدرته الاستيعابية من العمالة المُنضمّة للسوق.

شكل رقم (١٢/٥)
تطوّر مُعدّلات البطالة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٢/٢١)

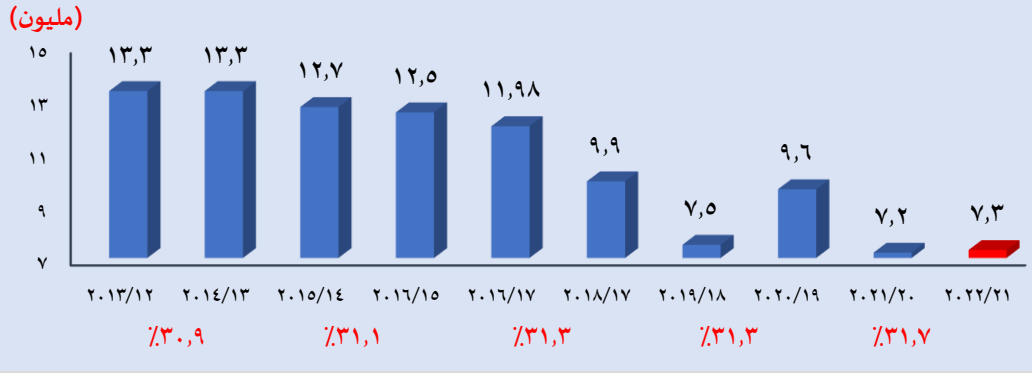

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

ويُوضّح الشكل رقم (١٣/٥) التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة التي يُتوقّع توفيرها خلال عام الخطة، والذي يُفيد استئثار القطاعات كثيفة العمل، (الزراعة والصناعة والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة) بنحو ٧٠٪ من جملة فرص العمل الجديدة، وكذا استحواذ قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية بنحو ١٥٪ من الإجمالي، والأنشطة السياحية بنحو ٥٪، وقد تم تقدير التوزيعات القطاعية استرشادًا بالتوزيع النسبي للمُشتغلين الوارد بنشرة القوى العاملة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الربع الرابع لعام ٢٠٢٠)، وتوقّعات النمو القطاعية للناتج خلال عام الخطة.

شكل رقم (١٣/٥)

التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

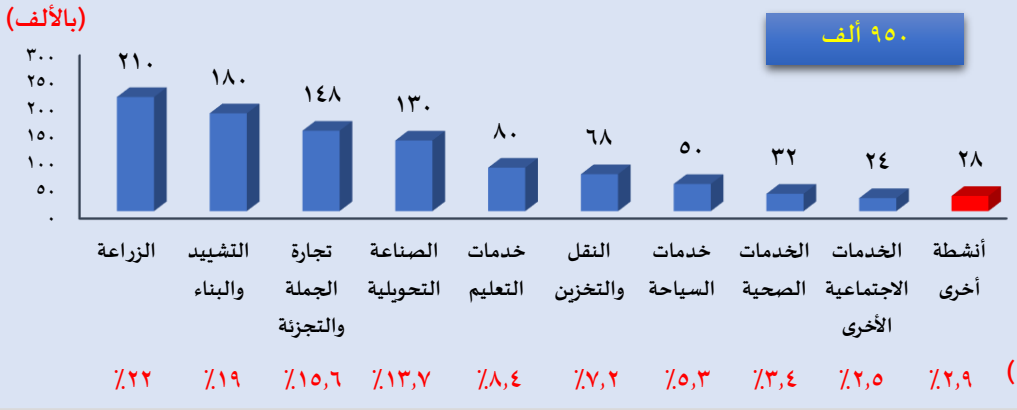

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

توجّهات الخطة لتنشيط سوق العمل وتصويب الاختلالات القائمة:

لا تقتصر خطورة مشكلة البطالة على الأعداد المُطلقة للمُتعطلين وتناميها، وإنما تمتد كذلك إلي الخصائص الهيكلية لظاهرة البطالة في مصر، وتشمل الجوانب الديموجرافية والاجتماعية والتوزيعات المكانية، وهذه الجوانب تعكّس في مُجملها هدرًا للموارد البشرية وفي استغلال القُدرات الكامنة في دفع عجلة التنميّة، فضلًا عن الإسهام في تنامي مُشكلة الفقر وتفاقُم أبعادها.

وفيما يلي بيان بأهم التحديّات التي تعتري سوق العمل وتوجّهات الخطة لمُواجهتها.

التحدّي الأول: تنامي عرض القوى العاملة بما يفوق القُدرة الاستيعابيّة للنشاط الاقتصادي:

- إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمُساهمة الإيجابيّة الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تفعيل قانون العمل الجديد لتحسين بيئة العمل المُشجّعة للقطاع الخاص، وإضفاء المرونة في سوق العمل.
- تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهيّة الصِغَر، وإدماج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي.

التحدّي الثاني: قصور سوق العمل عن استيعاب كافة الإناث الراغبات في العمل:

- تفعيل مُشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر وتلك التي تُدر دخلاً للمرأة المعيلة، وبخاصة في المناطق الريفية، من خلال برامج الرعاية والحماية

الاجتماعية، والمشاريع المُموّلة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر، ومُبادرات التمويل المُيسّر.

التحدّي الثالث: الارتفاع الملحوظ في مُعدّلات البطالة بين العناصر الشابة [في الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة]

- تنمية المهارات البشريّة من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب، وتهيئة فُرَص العمل المُنتِج واللائق أمام الشباب.
- تسريع تنفيذ المُجمّعات الصغيرة (١٣ مُجمّعًا في عِدّة مُحافظات) في إطار مشروعات تشغيل الشباب وإتاحتها بقيمة إيجارية مُناسبة.

التحدّي الرابع: ارتفاع نسبة البطالة بين المُتعلمين [٨٧٪ من إجمالي المُتعطّلين من حملة المؤهّلات]:

- ربط سياسات التعليم والتعّلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقيّة لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني (مُبادرة المدارس التطبيقيّة، الجامعات التكنولوجيّة).

التحدّي الخامس: التباين في مُعدّلات البطالة بين الحضر والريف وبين الأقاليم:

- مُعالجة الفجوات التنمويّة في المناطق الريفيّة، وتكثيف الجهود الإنمائية في مُحافظات الصعيد التي تُعاني من ارتفاع نسبي في مُعدّلات البطالة.

وفي ضوء هذه التحديّات والتوجّهات، تتبلوّر المُستهدفات الكميّة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١ حول الآتي:

الوضع الراهن	مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١
ارتفاع مُعدّل البطالة (نحو ٨٪)	توفير نحو ٩٥٠ألف فُرصة عمل جديدة ليرتفع عدد المُشتغلين إلى نحو ٢٨ مليون فرد، ويستقر أعداد المُتعطّلين عند ٢,٢ مليون مُتعطّل بنسبة ٧,٣٪ من جُملة قوّة العمل.
اتساع التفاوت في مُعدّلات البطالة بين الذكور والإناث (٥,١٪ مُقابل ١٦,٨٪)	رفع نسبة مُساهمة الإناث من ١٦٪ إلى حوالي ٢٢٪ من جُملة المُشتغلين لخفض الفروق النوعيّة في مُعدّلات البطالة.
ارتفاع نسبة البطالة بين حملة المُؤهّلات الجامعية إلى جُملة المُتعطّلين (٤٦٪)	خفض النسبة بمقدار ثمان نقاط مئويّة لتُصبح ٣٨٪
ارتفاع مُعدّلات البطالة في الحضر مُقارنة بالريف (١٠,٥٪ مُقابل ٤٪)	تضييق الفجوة بحيث لا تتعدّى ثلاث نقاط مئويّة (بدلًا من ست نقاط حاليًا).
تصاعُد مُعدّل البطالة بين الشباب في الفئة العُمريّة (١٥ – ٢٩ سنة) [٧٠٪ من جُملة المُتعطّلين].	خفض النسبة بنحو خمس نقاط مئوية لتُصبح في حدود (٦٥٪).

آليّات التحرّك:

تدور آليّات التحرّك حول ثلاثة محاور أساسية، **أوّلها**، تبنّي استراتيجيّة مُزدوجة مُفادها تعظيم النمو الاقتصادي مع استهداف التشغيل. **وثانيها**، التوجّه المُكثّف نحو تنمية القطاعات كثيفة العمل

والمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر. **وثالثًا**، تنمية القُدرات الإنتاجية والمهارات العمليّة لقوّة العمل في مُختلف المجالات والتخصّصات.

ولتفعيل محاور العمل سالفة الذِكر، فإن الأمر يتطلّب تضافُر جهود كافة الأجهزة الرسميّة والأهليّة، وكافة قطاعات الأعمال لبلوغ مُستهدفات تصويب اختلالات سوق العمل.

ويُوضّح البيان التالي الجهود والمُبادرات الحالية والمُزمع مُواصلة توفيرها في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ بما يُحقّق الأهداف المنشودة.

الجهة	المُبادرات
وزارة التجارة والصناعة	▪ مُواصلة تفعيل آليّات تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة والخطة التنفيذيّة للمشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر وريادة الأعمال (٢٠١٨ - ٢٠٢٢). ▪ الإسراع بنهو المجموعة الأولى من المُجمّعات الصناعية المُتخصّصة التي دخلت حيّز التنفيذ، مثل مدينة الأثاث بدمياط، ومدينة الجلود بالروبيكي، ومُجمّع الصناعات البلاستيكيّة بمرغم بمُحافظة الإسكندرية. ▪ مُواصلة تعميق التصنيع المحلي، مع ربط المشروعات الكبيرة مع المشروعات المُتوسطة والصغيرة من خلال عمليّات التشبيك، مثل التعاقُدات من الباطن على تصنيع بعض المُكوّنات، وتسويق جانب من إنتاج المصانع الكبيرة. ▪ ربط الخريطة الاستثماريّة بالخريطة الصناعيّة للمشروعات الصغيرة والمُتوسّطة وفق دراسات جدوى تُبرِز العلاقة التشابكيّة بين الخريطتين. ▪ تبنّي السياسات الداعمة للصناعات الناشئة وحماية الصناعات الوطنيّة من المُمارسات غير العادلة للواردات. ▪ ربط المُساندة التصديريّة بالقُدرة التشغيليّة للشركات والمصانع المُصدّرة. ▪ دعم الصناعات اليدويّة والحرفيّة، وإقامة المعارض وتقديم المُساندة الفنية، وفتح الأسواق. ▪ إلزام الجهات الحكوميّة بشراء نِسبَة ٢٠٪ من احتياجاتها من المشروعات الصغيرة. ▪ التوسّع في إنشاء "العناقيد الصناعية مُتكاملة الخدمات" والتي تُولّد فُرص عمل عديدة في الأنشطة الثانوية والأعمال والخدمات المُعاونة.
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	▪ التوسّع في الزراعة التعاقُديّة وتعميمها على أكبر عدد مُمكن من الحاصلات الزراعية. ▪ تدعيم الجمعيّات الزراعية وتفعيل دورها في توفير معلومات الزراعة وفي تسويق المُنتجات، وخاصة بالنسبة للمُزارع الصغير. ▪ الإسراع في تعميم نظام "كارت الفلاح" والذي يسمح بالوقوف على الحيازات الزراعيّة الصغيرة وحجم وخصائص العمالة الزراعيّة وسُبُل دعمها.
وزارة التضامُن الاجتماعي	▪ التوسّع في المُبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة وللمرأة المعيلة والأُسَر مُنخفضة الدخل على غِرار مُبادرات حياة كريمة لتنميّة الريف المصري، وتوفير المُساندة الفنيّة والماليّة للمُنشآت الصغيرة لتحسين كفاءتها الإنتاجيّة، ومنح تيسيرات لتحفيز دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، والتنسيق مع وزارة الماليّة لمنح إعفاءٍ ضريبي لفترة مُحدّدة تحفيزًا للعاملين بالقطاع غير الرسمي للاندماج في نسيج القطاع المُنتظم.

الجهة	المُبادرات
	▪ استكمال شبكة المعلومات والاتصالات لتوفير البيانات الكاملة عن سوق العمل من خلال ميكنة المُديريّات وربطها بمكاتب الوزارة.
وزارة التعاون الدولي	▪ إنفاذ وتفعيل مشروعات الشراكة لدعم المشروعات الصغيرة والمُتوسّطة، مثل اتفاقيّة الشراكة مع ألمانيا الاتحاديّة لتوليد فُرص العمل في الأنشطة الصناعيّة الصغيرة والمُتوسّطة. ▪ التوسّع في اتفاقيّات المِنَح الدوليّة المُوجّهة لتدريب وتنمية مهارات العاملين بالمشروعات الصغيرة والمُتوسّطة.
وزارة القوى العاملة	▪ استكمال ومُتابعة مشروعات النهوض بالمرأة وتنمية قُدراتها، مثل مشروع تنمية المرأة الريفيّة والبدويّة لتدريب المرأة على مهن التفصيل والحياكة والطباعة على المنسوجات والأواني الفخاريّة والمشغولات الخشبيّة. ▪ إعداد قاعدة بيانات دقيقة عن العمالة غير الرسميّة بحسب المِهن والأنشطة المُختلفة، ووضع سياسات التشغيل، وتنظيم التيسيرات والحوافز لتحسين أوضاعهم وتيسير تحوّل العاملين للاقتصاد الرسمي ورفع كفاءتهم الإنتاجية. ▪ إنشاء واستكمال مراكز التدريب المهني بالمُحافظات لتحقيق التغطية الجغرافيّة الشاملة، ولتدريب المُتسرّبين من التعليم الأساسي على المِهَن المطلوبة لسوق العمل. ▪ استكمال تطوير مكاتب التشغيل حتى تتناسب مُخرجاتها مع مُتطلّبات سوق العمل.
وزارة المالية	▪ مُواصلة تقديم الضمانة المالية للقروض المُقدّمة من الجهاز المصرفي للمشروعات المُتوسّطة والصغيرة، وتقديم الحوافز الضريبيّة والماليّة للنهوض بقطاع الأعمال الصغيرة.
الجهاز المصرفي (البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية)	▪ مُواصلة تقديم المُبادرات التي من شأنها توفير تسهيلات ائتمانيّة بفائدة مُنخفضة، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفيّة للشركات مُتناهية الصِغَر وأصحاب الحِرَف، والحصول على التمويل مُتناهي الصِغَر، وزيادة فاعليّة برامج ضمان الائتمان، وتعزيز الدعم المُوجّه لإقالة المصانع والشركات غير المُنتظمة. ▪ تفعيل قرارات زيادة الحِصّة التمويلية للمُنشآت الصغيرة في محفظة قروض البنوك التجارية. ▪ تعديل السياسة التمويليّة لمُواكبة التطوّرات التشريعيّة (قانون المشروعات الصغيرة) والتي تُوفّر حوافز وإعفاءات ضريبيّة جاذبة تُزيد من فاعليتها تكامُل حِزَم الحوافز التمويليّة. ▪ التوسّع في تقديم مُنتجات تمويليّة جديدة، مثل مُبادرة رواد الأعمال ومُبادرة انطلاقة للتمويل المُيسّر للورش والمشروعات الصغيرة.
الهيئة العامة للرقابة الماليّة والاتحاد المصري للتمويل مُتناهي الصِغَر	▪ زيادة حجم التمويل المُتاح من ٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ إلى نحو ٣٦ مليار جنيه، مع زيادة أعداد المُستفيدين من ٣,١ مليون فرد إلى نحو ٣,٥ مليون فرد في عام ٢٠٢٢/٢١. ▪ التوسّع في تعزيز الخدمات الماليّة، مثل التمويل التأجيري ونشاط التخصيم والتمويل مُتناهي الصِغَر.

الجهة	المُبادرات
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمُتوسطة ومُتناهيّة الصِغَر	▪ التوسّع في إتاحة القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، وفي إقامة المعارض لتسويق مُنتجاتها. ▪ توسيع نطاق مشروعات تطوير البنية الأساسيّة والتنمية المُجتمعيّة لإفساح المجال لمزيدٍ من التشغيل للعمالة غير المُنتظمة، وخاصة في المناطق والقُرى الأكثر احتياجًا لهذه المشروعات. ▪ تفعيل الاتفاقيّات المُبرمة مع المُؤسّسات ووكالات التنمية الدوليّة، مثل بنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تنفيذ مشروعات تحسين البنية الأساسيّة، وبرامج الارتقاء الحضري في عددٍ من المُحافظات، مع توسيع نطاق الشمول ليُغطّي كافة مُحافظات الجمهورية لتعظيم فُرص العمل الناجمة عن هذه الاتفاقيّات. ▪ التوسّع في البرامج التدريبيّة المُوجّهة للعاملين بالمشروعات الصغيرة، مع استهداف الفئات الأكثر احتياجًا، مثل تدريب المُرشدات والمشروعات العاملة في البرامج الصحيّة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصِحّة والسُكان.

ويُوضّح المُلحق رقم (م/١١) الإنجازات المُحقّقة عام ٢٠٢٠/١٩ في الأنشطة والبرامج المعنيّة بتوفير الخدمات الماليّة وغير الماليّة للنهوض بالمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر.

٣/٥ الخدمات التعليمية

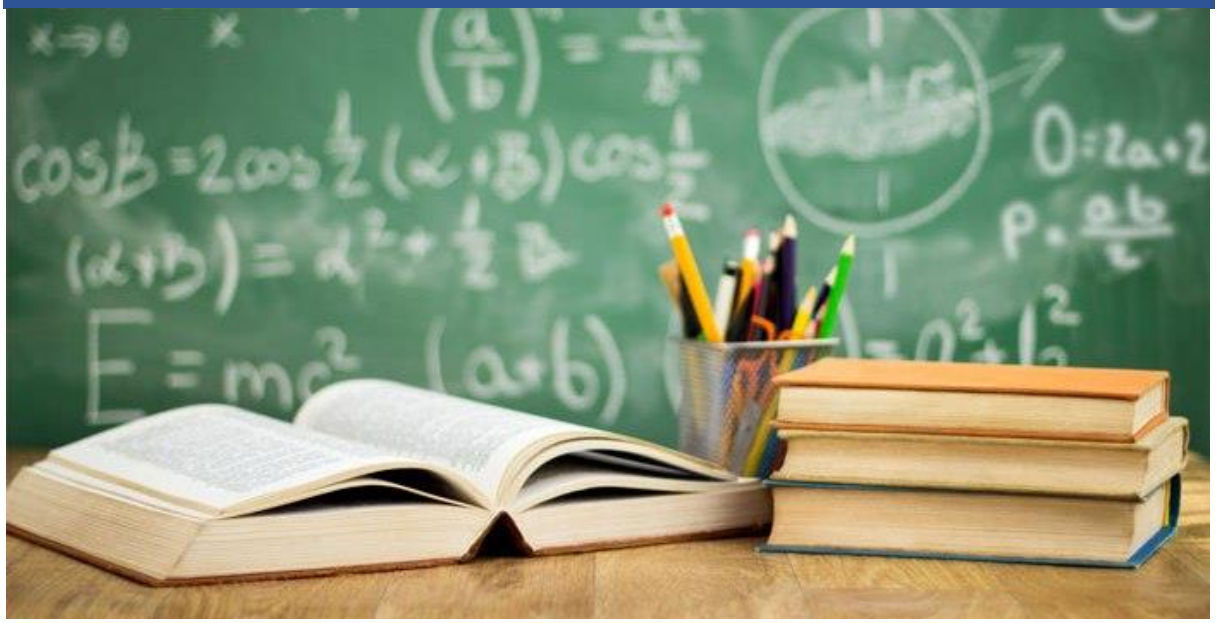

الأهمية الاقتصادية للتعليم:

يُعد التعليم المدخل الرئيس لتنمية الموارد البشرية وتطوير المُجتمعات لمُواكبة مُستجدات العصر ومُتطلبات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي وتعزيز التنافسية الدولية في شتى مناحي الحياة.

ولذلك، تُركّز كافة الدول في خططها التنموية في إبراز دور التعليم في بناء المُجتمع ودعم قُدراته الاقتصاديّة، وتضعه على قائمة أولويّاتها عند تخصيص الموارد وتقرير خيارات البرامج والمشروعات.

وإيمانًا بأهمية التعليم في بناء الإنسان، والارتقاء بالمجتمع ثقافيًا وعلميًا وسلوكيًا، تولي خطط التنمية المُتتابعة اهتمامًا بالغًا ببناء الشخصيّة المصريّة من خلال الارتقاء بالمنظومة التعليميّة، وتحسين جودة النظام التعليمي ورفع كفاءة وجدارة وتنافسية مُخرجاته، وهو ما يُجسّده التحسّن المُطرد في مركز مصر في مؤشرات وأدلة التنمية البشرية، مُسجلًا ٠,٧٠٧ درجة وفقًا لدليل التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٢٠.

أهم الإنجازات المُحقّقة في عام ٢٠٢٠

رغم تداعيّات جائحة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد الوطني عام ٢٠٢٠، إلا أن مسيرة قطاع التعليم شهدت نقلة نوعيّة، حيث كثّفت الحكومة جهودها خلال عام الجائحة لتطوير العملية التعليمية وفق أحدث الأساليب التكنولوجية، مع مُراعاة الحفاظ على صحة وسلامة الطلاب. وكلّل هذا الجهد بتقدّم مصر ١١ مركزًا في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مُؤشّر المعرفة العلمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى تقدّمها ٢٣ مركزًا في التعليم الفني، وكذلك بالنسبة للتعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث تحسّن مركز مصر عالميًا، ومن أمثلة ذلك:

- تقدّم مصر في التصنيف الدولي لجودة التعليم تسعة مراكز وفقًا لتصنيف US News العالمي بالانتقال من المركز ٥١ عام ٢٠١٩ إلى المركز ٤٢ عام ٢٠٢٠، مع زيادة نسبة الجامعات

المصرية المُدرجة في التصنيف ٢٧٪ من ١١ إلى ١٤ جامعة، وكذا إدراج ٤٠ برنامجًا في عشرة تخصّصات مختلفة في التصنيف العالمي للبرامج عام ٢٠٢٠.

- تحسّن ترتيب مصر عشرة مراكز في مؤشّر المعرفة العالمي من المركز ٨٢ عام ٢٠١٩ إلى المركز ٧٢ عام ٢٠٢٠.
- إدراج ١٧ جامعة مصرية ضمن أعلى ٥٠٠ جامعة في ١٧ تخصّصًا من إجمالي ٥٤ تخصّصًا في تصنيف شنغهاي للتخصّصات لعام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى إدراج خمس جامعات مصرية في هذا التصنيف ضمن أعلى ٨٣ من قائمة جامعات العالم.
- زيادة عدد الجامعات المصرية المُدرجة بالتصنيف الأسباني SCI mago عام ٢٠٢٠ إلى ٣٤ جامعة مُقارنة بـ ٣١ جامعة عام ٢٠١٩.
- إدراج ٣٩٧ عالمًا مصريًا بمُختلف التخصّصات في قائمة جامعة ستانفورد الأمريكية.

(أ) التعليم قبل الجامعي:

تم إعادة النظر في منظومة التعليم التقليدية واتخاذ خُطوات جادة وملموسة لبناء نظام تعليمي حديث أكثر توافُقًا مع مُتطلبات العصر، وذلك على نحو تدريجي بدءًا من مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، والصف الأول الثانوي، مع الاعتماد الأساسي على التحوّل الرقمي والبنية التكنولوجية في منظومة التعليم، باعتبارهما من الركائز الأساسية لتطوير العملية التعليمية.

ومن المُؤشّرات الدالة على الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة في الآونة الأخيرة في هذا الخصوص الآتي:

- إتاحة الخدمة التعليمية لأكثر من ٢٣ مليون طالب على مستوى الجمهورية، من خلال إنشاء مدارس وفصول جديدة، وفصول ذكية لتقليل الكثافات داخل الفصول، وإطلاق منصّات وقنوات تعليمية (مثل منصّة "أدمودو" التعليمية، وبنك المعرفة المصري)، وقد بلغ عددها نحو (٧) منصّات إلكترونية، بالإضافة إلى تدريب المُعلّمين على النظام الجديد وشراء أجهزة التابلت.
- تحويل الكُتُب الدراسية الورقية إلى كُتُب إليكترونية من خلال بنك المعرفة المصري والمَنصّات الإليكترونية.
- شراء ٧٠٠ ألف تابلت لتوزيعها على طلاب الصف الأول الثانوي مجّانًا، ليتجاوز بذلك العدد الكلي لأجهزة التابلت نحو ٢ مليون جهاز.
- الانتهاء من توصيل شبكات الإنترنت فائقة السرعة "فايبر" في ٢٥٣٠ مدرسة.
- توفير ٣٤ مليون كمامة طبية وتوزيعها على الطلاب والمُشاركين في الامتحانات، ونحو ٦,٥ مليون قفاز ونحو ١٧ ألف جهاز كاشف حرارة قبل دخول اللجان، فضلًا عن توفير بوّابات تعقيم لكافة اللجان وتوزيع المُطهرات على الطلاب.

- تدريب أكثر من ١٠٠ ألف مُعلِّم من الصف الرابع الابتدائي حتى الثالث الإعدادي على عدّة برامج، وتدريب نحو ٦٧٧٥ مُعلِّمًا ضمن برنامج تنمية مهارات مُعلِّمي الدراسات الاجتماعية للمرحلة الابتدائية، ونحو ٦٤٠٠ مُعلم للمرحلة الإعدادية.
- افتتاح مدرستين جديدتين في إطار برنامج المدارس المصرية اليابانية ليصل العدد الإجمالي إلى ٤٣ مدرسة في ٢٤ محافظة، بجانب ٥٥ مدرسة أخرى جاري الانتهاء منها خلال عام ٢٠٢١، وتضُم هذه المدارس نحو ١٣,٢ ألف طالب في رياض الأطفال والصفين الأول والثاني الابتدائي.
- إنشاء المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية مُتميّزة بأسعار مُخفّضة، ومُنافِسة للمدارس الدولية الخاصة بإجمالي ١٧ مدرسة تقوم بتدريس المناهج البريطانية (IG)، ومناهج البكالوريا الدولية (IB).

(ب) التعليم الفني:

من مُنطلق تنمية قُدرات النظام التعليمي على تخريج العمالة الغنية بالمهارات الفنية المنشودة، فقد تم تحقيق الإنجازات الآتية:

- زيادة عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقيّة من ١١ مدرسة إلى ١٦ مدرسة بجميع محافظات الجمهورية.
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التربية والتعليم وشركة مصر لتكنولوجيا الصناعات الحيوية وشركة **(HSI)** للأنظمة الإليكترونية والتكنولوجيا والمُتخصّصة في التكنولوجيا التطبيقية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- افتتاح مدرسة الفنون للتكنولوجيا التطبيقية مُتخصّصة في مجال تكنولوجيا الحرف والمهارات التقنية للصناعات الثقافية بالتعاون مع وزارة الثقافة.
- توقيع عددٍ من الاتفاقيّات الدولية لتطوير التعليم الفني من بينها اتفاقية التعاون مع إيطاليا للتوسّع في مشروع مدارس التكنولوجيا التطبيقية وتعزيز مهارات المُعلّمين، بقيمة تُناهز ٤٠,٨ مليون جنيه.
- عقد اتفاقية مع بنك التعمير الألماني **(KFW)**: لتطوير وتأهيل عددٍ من مراكز الكفاءة في مدارس التكنولوجيا التطبيقية ومدارس التعليم الفني، فضلًا عن إنشاء مركزي كفاءة مُتخصّصين في مجالات الطاقة المُتجدّدة في كلٍ من الغردقة وأسوان، وذلك بقيمة ٤١,٥ مليون يورو.
- توقيع مُذكرة تفاهم مع هيئة (كير) الدولية بمصر، بهدف حل مشكلات البطالة والأمية الرقمية للطلاب والخرّيجين، مع التركيز على قطاع التعليم الفني، ووضع برامج تدريبيّة للمُعلّمين.

(ج) التعليم العالي والبحث العلمي:

- إنشاء ثلاث جامعات حكومية (مطروح/ الوادي الجديد/ الأقصر).
- إنشاء وافتتاح ثلاث جامعات أهلية دولية جديدة (الملك سلمان، الجلالة، العلمين الدولية).
- إنشاء ثلاث جامعات تكنولوجية (القاهرة الجديدة – الدلتا بقويسنا – بني سويف)
- إنشاء ٩ مستشفيات جامعية جديدة، وتطوير ١٥ مستشفى قائمة.
- إنشاء ١٥١ مركز اختبارات لطلاب الجامعات ونُظم التعلّم الإلكتروني.
- زيادة عدد الكليّات والبرامج الحاصلة على الاعتماد إلى ١٨٦ كليّة وبرنامجًا.

- زيادة عدد الطلاب المبعوثين للخارج إلى ١١٥٠ مبعوثًا.
- الانتهاء من تنفيذ ١٠٠ مشروع بالجامعات الحكومية (مشروعات تعليمية وإنتاجية وخدمية وصحية).
- تطوير البنية التحتية والتجهيزات الطبية لعدد (١٨) مستشفى جامعيًا نموذجيًا.
- إطلاق القمر الصناعي كيوب سات.

مُستهدفات ومؤشّرات خطة عام ٢٠٢٢/٢١

تقدير الإنتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٢/٢١ إلي نحو ١٤٦,٤ مليار جنيه مُقابل نحو ١٣٢,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة نمو ١٠,٧٪، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلي نحو ٨٧,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ مُقابل ٨٣,٦ مليار جنيه في العام السابق، وبنسبة نمو ٤,٧٪ [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥)

تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة على امتداد أعوام الخطة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	١٠٦,٥	-	٧٧,٢	-
٢٠٢٠/١٩	١١٨,٦	١١,٤	٨٠,٢	٣,٩
٢٠٢١/٢٠	١٣٢,٣	١١,٦	٨٣,٦	٤,٢
٢٠٢٢/٢١	١٤٦,٤	١٠,٧	٨٧,٥	٤,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى ناتج القطاع، من المُستهدف زيادته – بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – إلى ١٣٧,٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١، مع توقّع أن يصل إلى ١٢٤,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ (بنسبة نمو ١٠,٨٪)، مُقابل بلوغه نحو ١٠٩,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩.

وبالأسعار الثابتة، من المُقدّر زيادة ناتج القطاع من ٧٤,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢١، بمُعدّل نمو ٤,٤٪ [جول رقم (٤/٥)].

جدول رقم (٤/٥)

تطوّر الناتج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة على امتداد أعوام الخطة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	٩٤,٧	-	٦٨,٦	-
٢٠٢٠/١٩	١٠٩,٥	١٥,٦	٧١,٣	٣,٩
٢٠٢١/٢٠	١٢٤,٣	١٣,٥	٧٤,٤	٤,٣
٢٠٢٢/٢١	١٣٧,٧	١٠,٨	٧٨	٤,٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الكلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تُقدر الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم ٦٥,٣ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١، تتوزّع على النحو المبين بالشكل رقم (١٤/٥).

شكل رقم (١٤/٥)
هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم بخطة عام ٢٠٢٢/٢١
(مليار جنيه)

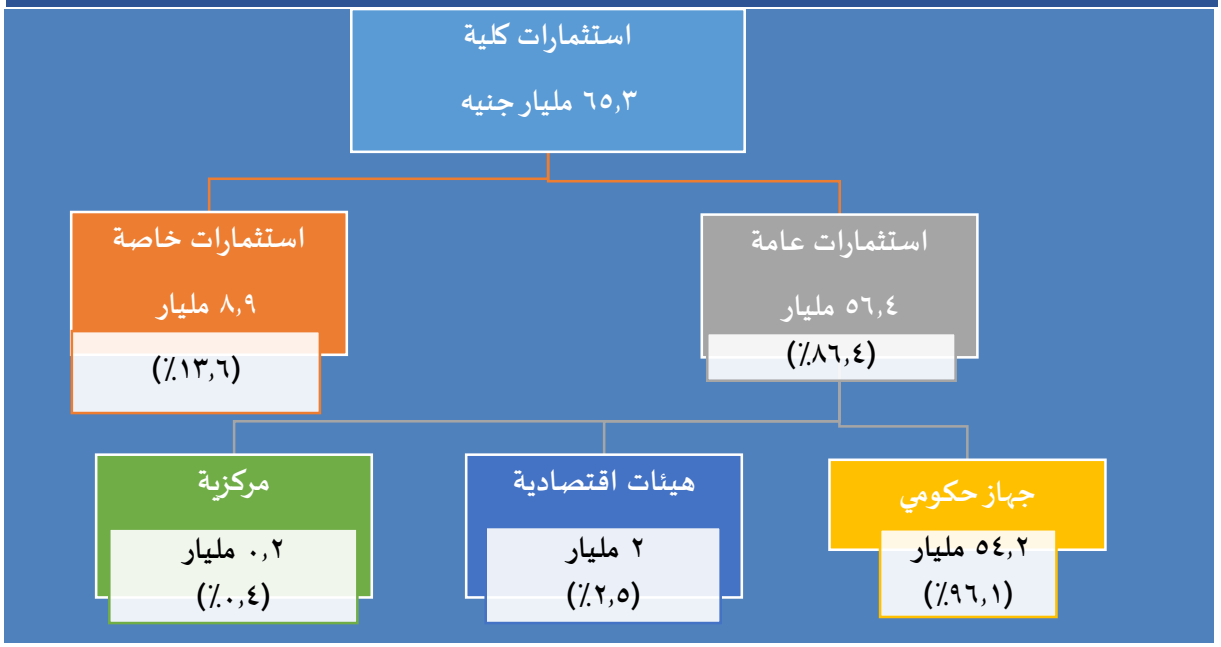

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح من الشكل السابق، استحواذ الاستثمارات العامة على نحو ٨٦٪ من الاستثمارات الكلية للقطاع، وتركّزها شبه الكامل في استثمارات الجهاز الحكومي.

استثمارات الجهاز الحكومي – وزارة التربية والتعليم

تبلُغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ١٥ مليار جنيه، منها ٩٧,٢٪ من الخزانة العامة بقيمة ١٤,٦٨ مليار جنيه، وتُشكّل القروض الخارجية – كمصدر تمويلي – نحو ٢,١٪ بقيمة ٣٢١ مليون جنيه، أما الموارد الذاتية والمِنَح، فتُشكّل مُساهمات هامشيّة في الهيكل التمويلي.

وعلى مستوى الجهات التابعة للجهاز الحكومي، يحظى الديوان العام بنحو ٧,٥ مليار جنيه، بنسبة ٥٠٪ من الإجمالي، وهيئة الأبنية التعليميّة بنحو ٦,٥ مليار جنيه (٤٣,٤٪)، مُقابل مليار جنيه على مستوى المُديريّات بالمُحافظات (٦,٦٪) [شكل رقم (١٥/٥)].

ويُوضّح الجدول رقم (٥/٥) توزيع الاستثمارات الحكومية لوزارة التربية والتعليم بحسب الجهات الثلاث المعنيّة (الديوان العام – الهيئات الخدمية – المحليّات) وعناصرها الأساسية، ويتبيّن من استقراء الأرقام استحواذ استثمارات الديوان العام على نحو ٤٩٪ من الإجمالي، مُقابل ٤٤٪ للهيئات الخدمية، ونحو ٧٪ للمُديريّات بالمُحافظات.

شكل رقم (١٥/٥)
هيكل الاستثمارات الحكومية في التعليم قبل المدرسي بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

(أ) حسب الجهات

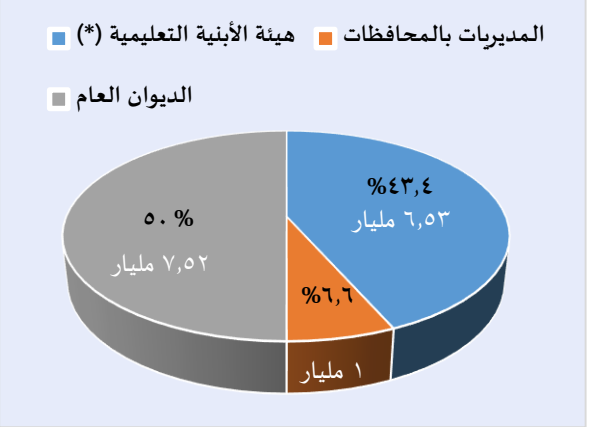

(ب) حسب المصادر التمويلية

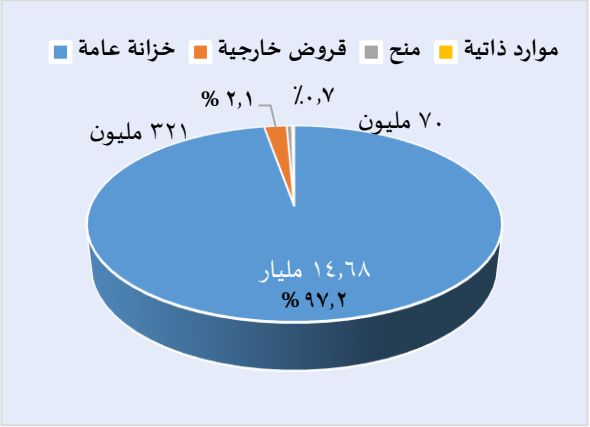

(*) بلغت ٤,٤ مليار جنيه (مصادر أخرى) للهيئة في إطار مُبادرة حياة كريمة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٥/٥)
الاستثمارات المُمولة من الخزانة العامة بخطة ٢٠٢٢/٢١

البيان	مليون جنيه	(٪)
الديوان العام		
- استكمال البنية الأساسية وشراء التابلت	٤٧١١	٪٣٢,١
- استكمال تجهيزات المدارس المصرية اليابانية	٢٥١	٪١,٧
- فصول الفراغات الذكيّة	٢٠٠٠	٪١٣,٦
- مشروعات أخرى (*)	٢٥٨	٪١,٨
إجمالي الديوان العام	٧٢٢٠	٪٤٩,٢
الهيئات الخدمية		
- هيئة الأبنية التعليمية	٦٤٥٠	٪٤٣,٩
- هيئات خدمية أخرى	١٠	٪٠,١
إجمالي الهيئات الخدمية	٦٤٦٠	٪٤٤
إجمالي مُديريّات التربية والتعليم	١٠٠٠	٪٦,٨
الإجمالي العام	١٤٦٨٠	٪١٠٠

(*) المراكز العلمية الاستكشافية، مدارس المُتفوّقين، المدينة التعليمية بـ ٦ أكتوبر، تطوير مُعسكرات التربية الرياضية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

البرامج والمشروعات للتعليم قبل الجامعي والتعليم الفني:

من مُنطلق الرؤية المُستقبلية لتطوير التعليم، فقد روعي في طرح خطة التعليم لعام ٢٠٢٢/٢١، الاعتبارات الآتية:

- اتساع الطاقة الاستيعابية للمدارس لقبول جميع الطلاب في سن التعليم لتحقيق مبدأ إتاحة التعليم للجميع.
- القضاء على ظاهرة تسرّب التلاميذ، خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.

- التوجّه المُكثّف نحو تطوير مدارس التعليم الفني بكافة المديريّات التعليمية.
- توفير البنية التكنولوجية الأساسية والأجهزة اللازمة لتعظيم المكوّن التكنولوجي للعملية التعليمية، والتوسّع في التعليم التكنولوجي.
- التوسّع في إنشاء مدارس المُتفوّقين (STEM).
- تطوير المراكز العلمية الاستكشافية لنشر ثقافة العلوم والابتكار.
- دعم مرحلة الطفولة المُبكّرة من خلال مشروع إعادة تأهيل مدارس رياض الأطفال.
- تطوير برامج محو الأمية، والتوسّع في البرنامج الحكومي لإتاحة التعليم للجميع في إطار الخطة القومية لمحو الأمية [إطار رقم (٤)].
- تأهيل المُعلّمين وتدريبهم على الأساليب الحديثة والمناهج المُتطوّرة.
- إعادة تأهيل مدارس ذوي القُدرات الخاصة.

إطار رقم (٤)
برامج محو الأمية

رغم اتجاه مُعدّل الأمية للتناقُص من تعداد لآخر وفي الأعوام الأخيرة، إلا أنه مازال مرتفعًا حيث سجّل نحو ١٩٪ من جملة السكان (١٠ سنوات فأكثر) عام ٢٠١٩، فضلًا عن التباين الشديد في نسب الأمية بين الذكور والإناث، بفارق عشر نقاط مئوية (١٤,٤٪ ذكور، ٢٣,٧٪ إناث)، والفارق الكبير في المُعدّلات بين الحضر (١٢,٧٪) والريف (٢٣,٧٪).

ولذا، تُعد قضيّة محو الأمية من القضايا الأساسية التي تستهدف خطط التنمية التصدّي لها نظرًا لمُستتبِعاتها السلبيّة، سواء من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي. فارتفاع نِسَب الأميّة يقترن بانخفاض مستوى دخول الأفراد، وإنتاجية العمل، وارتفاع مُعدّلات الفقر والبطالة والنمو السكاني، فضلًا عن تفشّي الأنماط السلوكيّة غير السوية في المُجتمع.

وتستهدف برامج محو الأمية مُواصلة العمل على خفض مُعدّل الأمية، بحيث تكون في حدود ١٧,٥٪ في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١٦/٥)].

شكل رقم (١٦/٥)
تطوّر مُعدّلات الأمية (السكان ١٠ سنوات فأكثر)

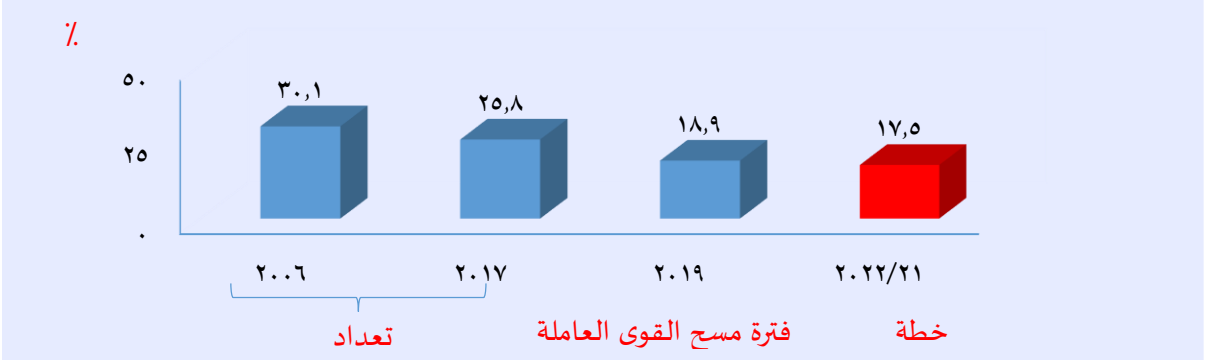

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُمكن إيجاز أهم آليات تفعيل برامج محو الأُميّة في الآتي:

- استكمال قاعدة البيانات القومية المعنيّة برصد حالات الأمية، ومحدّداتها، وخصائص الأميّة.. إلخ.
- مُواصلة الجهود التطويرية لبرامج محو الأمية بما يتوافق مع النوع والفئات العُمرية، والمناطق الجغرافية.
- التوسّع في إنشاء فصول محو الأمية، وتوطين أعدادها بحسب الكثافات السكانية للمناطق المُختلفة ومُعدّلات انتشار الأمية بكلٍ منها. وفي هذا الشأن، تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ إنشاء نحو مائتي فصل لمحو الأمية.
- تفعيل دور الجامعات ومُنظمات المُجتمع المُدُني في جهود محو الأمية.
- ضمان الاستيعاب الكامل لكل المُتقدمين الراغبين في محو أميتهم وللمُتسرّبين في الفئة العُمرية (١٠-١٥ سنة)، وذلك لسد منابع الأمية.
- دعم جهود الهيئة العامة لتعليم الكِبار في إطار مُبادرة المشروع القومي للصناعات الصغيرة (اتعلم – اعمل – اربح).
- الربط بين شروط محو الأمية وبرامج الحماية الاجتماعية المُقدّمة لمحدودي الدخل وتحفيز الانضمام لبرامج محو الأمية من خلال التنسيق مع جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر لتوفير فرص عمل مُنتج ولائق لمن يتم محو أميتهم.
- تطوير البنية الأساسية للفصول والقاعات والمناهج الدراسية المُطبّقة في مجال محو الأمية.
- التوسّع في تنمية الكوادر البشرية المُتخصّصة في مجال محو الأمية.
- تكثيف التوعية الإعلامية والثقافية بقضية محو الأمية وتأثيراته السلبية على المُجتمع وعلى جهود التنمية البشرية والاقتصادية.

وبُناءً على ما تقدّم، تُركّز خطة التنمية في تطويرها للمنظومة التعليمية على ثلاثة محاور أساسيّة، يتعلّق أوّلها بإتاحة وتحقيق فرص تعليم مُتكافئة للجميع دون تمييز، وهو ما يتأتى من خلال الاستيعاب الكامل لكافة التلاميذ، الاهتمام برياض الأطفال وبتعليم الفتيات، وذوي القُدرات الخاصة، التركيز على محو الأمية وتعليم الكبار. ويدور المحور الثاني حول تحقيق الجودة الشاملة للنظام التعليمي، وذلك من خلال تأهيل المدارس للاعتماد التربوي، وتطوير المناهج الدراسية ونظم الاختبارات والتقويم، وتفعيل دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير العملية التعليميّة. ويختص المحور الثالث بتحقيق تنافسية نُظم ومُخرجات التعليم، وذلك برفع كفاءة التعليم والأُطر الداعمة للتعليم من خلال توسيع المُشاركة المُجتمعية، وعدالة توزيع الخدمات التعليمية، وتطوير دور مؤسسات البحث العلمي في مجال التعليم ما قبل الجامعي.

وارتكازًا على المحاور الثلاثة سالفة الذكر، تستهدف خطة التنمية لعام ٢٠٢٢/٢١ تحقيق الإنجازات الآتية:

- إعادة تأهيل وتجهيز ٣٠٠٠ مدرسة بمديرات التربية والتعليم.
- إنشاء (١٠) مدارس فنية تطبيقية.
- إنشاء ٢٢٥٦ مدرسة تضُم ٣٤,٨ ألف فصل [جدول رقم (٦/٥)]، منها ٩٣ مدرسة في المناطق الأكثر احتياجًا للخدمة التعليمية بإجمالي ١١٥٦ فصلًا.

جدول رقم (٦/٥)

أعداد الفصول (جديد واستكمال) لهيئة الأبنية التعليمية، عام ٢٠٢٢/٢١

(بالألف فصل)

البيان	إنشاء/ استكمال	إحلال وتجديد	إجمالي	(٪)
طرح جديد (٢٠٢٢/٢١)	١٣	٢,٢	١٥,٢	٤٣,٧
استكمال خطة (٢٠٢١/٢٠)	١٤,٤	٥,٢	١٩,٦	٥٦,٣
الإجمالي	٢٧,٤	٧,٤	٣٤,٨	١٠٠
(٪)	٪٧٨,٧	٪٢١,٣	٪١٠٠	

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني – هيئة الأبنية التعليمية.

- شراء ٦٠٠ ألف تابلت ليصل العدد الإجمالي لأكثر من ٢,٥ مليون جهاز.
- استكمال منصّات التعليم عن بُعد وتدريب المُعلمين.
- إنشاء أربعة آلاف فصل ذكي (الفراغات الذكية) من إجمالي خطة إنشاء ٢٤ ألف فصل.
- استكمال تجهيز ٤٣ مدرسة مصرية يابانية، وإنشاء ثمان مدارس جديدة.
- إنشاء وتجهيز عدد ٢ ستوديو لبث القنوات التعليمية.
- استكمال تجهيز ١٩ مدرسة من مدارس المُتفوّقين STEM، بالإضافة إلى إنشاء أربع مدراس جديدة.
- إعادة تأهيل ١٠٠ مدرسة من مدارس التعليم الفني القائمة لتتواكب مع الجدارات والمناهج الجديدة.
- البدء في مشروع الهويّة الرقميّة لتغطية الخدمة لعدد ٢٤ مليون طالب على امتداد ثلاثة أعوام.

التعليم العالي والبحث العلمي:

تبلُغ الاستثمارات الحكومية المُقدّرة للتعليم العالي نحو ٢٨,٥ مليار جنيه، تُسهِم الحكومة بنحو ٥٠٪ مُموّلة من الخزانة العامة، و٣١٪ مُموّلة من الموارد الذاتية، والباقي من خلال قروض خارجية ومِنَح محليّة وخارجيّة ومصادر أخرى، على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٧/٥).

جدول رقم (٧/٥) الاستثمارات الحكومية للتعليم العالي بحسب المصادر التمويلية عام ٢٠٢٢/٢١		
	(مليون جنيه)	(٪)
خزانة عامة	١٤٢١٦	٤٩,٩
موارد ذاتية	٨٨٠٩	٣٠,٩
مصادر أخرى	٥٠٠٠	١٧,٦
منح خارجية	٨٤,٦	٠,٣
منح محلية	٩٧,٧	٠,٣
قروض خارجية	٢٨٣,٥	١
الإجمالي	٢٨٤٩٠,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المُستهدفات بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

- إنشاء (٦) جامعات تكنولوجية جديدة (مدينة السلام/ شرق بورسعيد/ ٦ أكتوبر/ برج العرب/ أسيوط/ سمنود (الغربية)/ طيبة (الأقصر الجديدة).
- إنشاء جامعة الغردقة بالبحر الأحمر، وجامعة جنوب سيناء بمحافظة جنوب سيناء.
- الانتهاء من إنشاء ١٢ جامعة أهليّة تابعة للجامعات الحكومية.
- استكمال إنشاءات الجامعة المصرية اليابانية.
- استكمال تجهيزات الجامعات التكنولوجية التي تم تشغيلها (القاهرة الجديدة/ بني سويف/ قويسنا).
- استكمال إنشاءات واحتياجات الجامعات الأهليّة التي تم افتتاحها (الملك سلمان، الجلالة، والعلمين الجديدة).
- إنشاء جامعة سنجور بمدينة برج العرب.
- إنشاء الجامعة المصرية الفرنسية بالقاهرة.
- إنشاء (١٥٤) مركز اختبارات لطلاب الجامعات ونظم التعلّم الإليكتروني.
- مواصلة برنامج ميكنة المُستشفيات الجامعية.
- استكمال إنشاء المُستشفيات الجامعية (كفر الشيخ/ طنطا/ أسيوط/ الزقازيق/ سوهاج/ أسوان/ بني سويف/ دمنهور).
- استكمال تحديث وتطوير معهد الأورام.
- استكمال مستشفى ثابت للأمراض المتوطنة.
- استكمال تنفيذ الخطة القومية للبعثات.
- استكمال تطوير البنية التحتية المعلوماتية للجامعات الحكومية.

وفيما يلي بيان بأهم المشروعات المُتوقّع الانتهاء منها بخطة الجامعات للعام ٢٠٢٢/٢١:

الجامعة	المشروع الفرعي
جامعة طنطا	- إنشاء مُستشفى الجراحات الجديدة بالمُجمّع الطبي بطنطا. - إنشاء مُستشفى أمراض وجراحة الكلى.
الجامعة المصرية اليابانية	- إنشاء (٣٠) عمارة سكن طلابي ببرج العرب الجديدة. - تجهيز وتأثيث معامل الأقسام ببرج العرب الجديدة.
جامعة أسيوط	- مركز الطوارئ والإصابات ومُلحقاته.
جامعة دمياط	- إنشاء البنية التحتية للحرم الجامعي.
جامعة الزقازيق	- تجهيز مستشفى العاشر من رمضان الجامعي.
جامعة سوهاج	- تجهيز مستشفى الطوارئ بسوهاج الجديدة.
جامعة مطروح	- استكمال تنفيذ أعمال الشبكات والمرافق بحرم الجامعة.
جامعة الإسكندرية	- إنشاء كلية التربية النوعية وكلية رياض الأطفال بأرض الجامعة. - إنشاء كلية الفنون الجميلة (المرحلة الثالثة) وكلية الألسن واللغات التطبيقية.
جامعة المنيا	استكمال إنشاء مبنى مُلحق العمليّات بالمُستشفى الجامعي الجديد (المرحلة الثانية) وإنشاء وتجهيز مبنى ثلاثي الأجنحة بالمُستشفى الجامعي الجديد.
جامعة جنوب الوادي	استكمال مبنى معامل كليّة الهندسة، استكمال مبنى ومركز تأهيل كلية العلاج الطبيعي.

وفيما يخُص **التعليم الأزهري**، فمن الإنجازات المُستهدفة استكمال إنشاءات جامعة الأزهر، والتطوير التكنولوجي للمعاهد الأزهرية الثانوية، والانتهاء من إحلال وتجديد وتوسّع عدد ٣٠ معهدًا أزهريًا، واستكمال مشروع التحوّل الرقمي لعدد ٨٨ كلية بجامعة الأزهر، واستكمال وتجهيز وإحلال مُستشفيّات جامعة الأزهر (الحسين، باب الشعريّة، الزهراء، مدينة نصر، دمياط) ومُستشفى طب بنين أسيوط الجامعي.

مُستهدفات البحث العلمي:

تُقدّر الاستثمارات لخطة البحث العلمي بنحو ٢,٥٦ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٢/٢١، تُموّل بنسبة ٩٧,٧٪ من الخزانة العامة (٢,٥ مليار جنيه)، مُقابل ٤١,٨ مليون جنيه من الموارد الذاتية، ١٦ مليون جنيه في صورة منح خارجية.

وتُخصّص هذه الاستثمارات لتمويل عددٍ من البرامج والمشروعات البحثية، منها الآتي:

- استكمال مدينة العلوم والتكنولوجيا لأبحاث وصناعة الإليكترونيات بالقاهرة.
- إنشاء مبنى امتداد مركز الاستشعار من البُعد بالنزهة (مُحافظة القاهرة).
- إحلال وتجديد واستكمال إنشاءات مقرات المعاهد البحثية (معامل بحثية/ معهد تيودور بلهارس/ معهد أمراض العيون)
- إنشاء المركز المصري للسيطرة على الأمراض (CDC).
- تكثيف البحوث المعنيّة بتصنيع الخامات الدوائيّة وصناعة المُحتوى الرقمي والتفاعلي محليًا في إطار الخطة البحثية التي تتضمّن ١٩٨ مشروعًا بحثيًا في مُختلف المجالات.

- تطوير وتعلية مبنى المعامل الرئيس بمعهد بحوث الفِلزّات بالتبين بالقاهرة.
- إنشاء مبنى القياسات الإشعاعية الجديد.
- إنشاء مبنى الحاضنات التكنولوجية.
- إنشاء مقر وكالة الفضاء الأفريقية.
- تأسيس وحدة لمعالجة البيانات الكبيرة.
- البدء في إنشاء مركز الجينوم المصري بهدف رسم خريطة جينيّة مرجعيّة للشعب المصري تتضمّن تحديد المُؤثّرات الجينيّة في فاعلية الأدوية وعلاج الأمراض المُختلفة، ودرجة الاستجابة لأسباب الأوبئة المُختلفة. وخاصة أمراض القلب والأورام السائدة.

وفي إطار برنامج الإصلاحات الهيكليّة ذات الأولويّة للاقتصاد المصري، تشمل التوجّهات المعنيّة بتطوير البحث العلمي الآتي:

- تفعيل قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- الانتهاء من مراكز تجميع وتصنيع الأقمار الصناعية بمدينة الفضاء.
- الانتهاء من معهد البحوث الإلكترونية.
- مُواصلة التوسّع في الشِراكات العلميّة العالميّة في المشاريع البحثيّة المُموّلة من جهات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي، ومعاهد الصحة الدولية.
- استكمال مبنى معامل كلية الهندسة.
- استكمال مبنى ومركز تأهيل كلية العلاج الطبيعي.

٤/٥ الخدمات الصحيّة

اتفاقًا ومُستهدفات خِطّة التنميّة مُتوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) في مجال الخدمات الصحيّة، تحرِص خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ على مُواصلة تفعيل البرامج والمُبادرات الرامية إلى النهوض بصِحّة المواطنين وتحقيق التغطيّة الصحيّة الشاملة، مع ضمان جودة الخدمات المُقدّمة.

ولذا، تتضمّن الخِطّة المُبادرات الرئاسيّة لتحسين الصِحّة، وبرامج التطبيق التدريجي لنِظام التأمين الصحي الشامل، وبرامج تطوير المُستشفيات العلاجيّة، ووحدات الرعاية الصحيّة الأوليّة والأساسيّة، وبرامج تحسين الخصائص السكانيّة، وبرامج تطوير خدمات الرعاية العلاجيّة وخدمات الإسعاف، وبرامج الرعاية الصحيّة المُوجّهة للمناطق والقُرى الأكثر احتياجًا، وبرامج تطوير المعلومات الصحيّة.

تقديرات الإنتاج والناتج في عام ٢٠٢٢/٢١:

من المُستهدف أن يصل الإنتاج بالأسعار الجارية إلى نحو ٢٥٠ مليار جنيه في عام الخِطّة مُقارنة بنحو ٢٢٢ مليار جنيه مُتوقّع في عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة ١٢,٣٪. وبالأسعار الثابتة إلى نحو ١٤٤ مليار جنيه بالمُقارنة بنحو ١٣٦ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة ٥,٥٪ [شكل رقم (١٧/٥)].

شكل رقم (١٧/٥)
تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحيّة لعام ٢٠٢٢/٢١

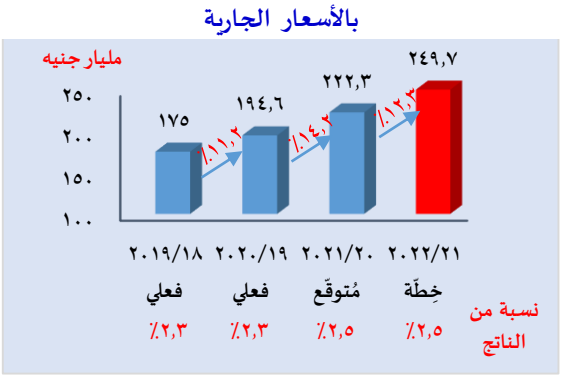

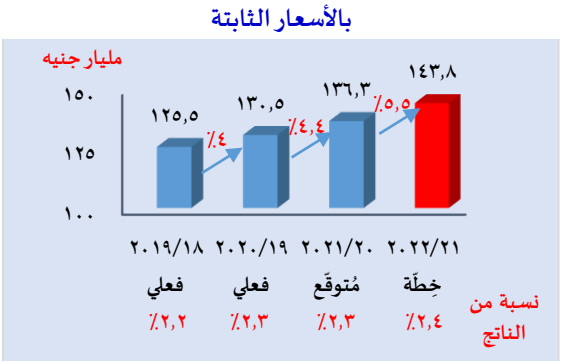

المصدر: وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

وفيما يتعلّق بناتج القطاع، من المُستهدف أن يرتفع بالأسعار الجاريّة من حوالي ١٥٥ مليار جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ١٧٤ مليار جنيه في عام الخِطّة، مُسجّلًا نسبة زيادة ١٢,٣٪. أما بالأسعار الثابتة، فمِن المُستهدف زيادة الناتج إلى ٩٨ مليار جنيه في العام ذاته بالمُقارنة بالمُتوقّع في العام السابق وقدره نحو ٩٣ مليار جنيه، بنسبة نمو ٥,٥٪ [شكل رقم (١٨/٥)].

شكل رقم (١٨/٥)

تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحيّة لعام ٢٠٢٢/٢١

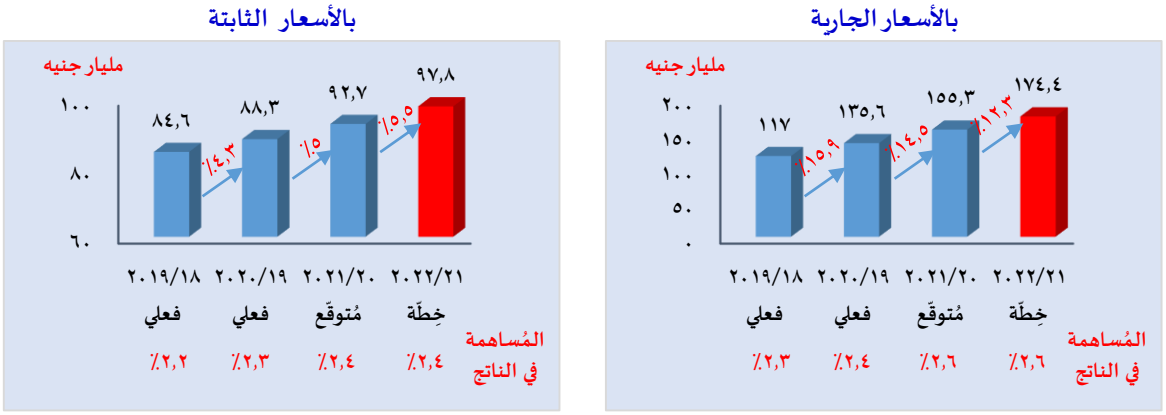

المصدر: وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

الاستثمارات الكُليّة المُستهدفة لقطاع الخدمات الصحيّة:

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كليّة (عامة وخاصة) للخدمات الصحيّة تُقدّر بنحو ٦٤,٤ مليار جنيه، بنسبة ٥,١٪ من الاستثمارات الإجماليّة للخِطّة في العام ذاته، وبما يُناهِز ثلاثة أمثال المُتوقّع عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (١٩/٥)].

شكل رقم (١٩/٥)

تطوّر الاستثمارات الكليّة المُوجّهة لقطاع الخدمات الصحيّة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١)

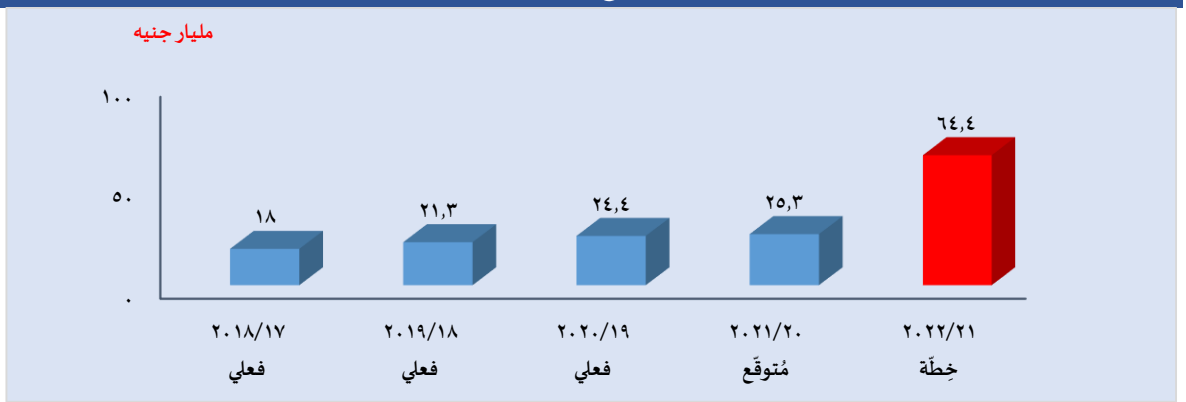

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وتعكس هذه الطفرة الاستثماريّة، الأولويّة التي تُسندها الدولة للإنفاق على الارتقاء بصِحّة المواطن، والحِرص على توفير المُتطلّبات الضروريّة لمُجابهة جائحة فيروس كورونا. سواء باتخاذ كافة الإجراءات الوقائيّة الطبيّة أو التدابير العلاجيّة اللازمة.

ويبدو ذلك جليًّا بالنظر إلى هيكل الاستثمارات في عام الخطة بالعام السابق، حيث ترتفع الاستثمارات العامة إلى نحو ٥٤,٤ مليار جنيه، بنسبة تُقارِب ٨٥٪ من الاستثمارات الكليّة، كما تتجلى أهميّة استثمارات عام الخِطة عند مُقارنتها بالهيكل المُتوقّع لعام ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (٨/٥)].

جدول رقم (٨/٥)
هيكل الاستثمارات الكليّة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠

الجِهة	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٢/٢١	
	مليار جنيه	(٪)	مليار جنيه	(٪)
الاستثمارات الحكومية	٢١,١	٨٣,٤	٥١,٦	٨٠,١
الهيئات الاقتصادية العامة	١,٢	٤,٧	٢,٦	٤,١
الاستثمارات المركزيّة	٠,٣	١,٢	٠,٢	٠,٣
جُملة الاستثمارات العامة		٨٩,٣	٥٤,٤	٨٤,٥
استثمارات القطاع الخاص	٢,٧	١٠,٧	١٠	١٥,٥
الإجمالي العام	٢٥,٣	١٠٠	٦٤,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة.

استراتيجيّة التنميّة الصحيّة الشاملة:

تتمثّل أهم معالم استراتيجيّة التنميّة الصحيّة الشاملة في الآتي:

- تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل.
- التركيز على الإجراءات الطبيّة الوقائيّة.
- إتاحة خدمات الرعاية الصحيّة في كافة مُحافظات الجمهوريّة.
- التطبيق الصحيح لبرامج الجودة الشاملة.
- تبنّي نظام طبيب الأسرة كمدخل للنظام الصحي.
- إعادة هيكلة القطاع الصحي.
- ترشيد ودعم المُستحضرات الطبيّة المصرية، والعمل على استدامة توافُرها واستقرار أسعارها.
- تعميق التصنيع المحلي للمُستحضرات والخامات الدوائيّة.
- رفع كفاءة العاملين بالقطاع الصحي.

التأمين الصحي الشامل:

تهدف هذه المنظومة إلى توفير العلاج والخدمات الطبيّة المُتطوّرة على أفضل مُستوى لجميع المُواطنين، وخاصة الفئات الأكثر احتياجًا.

وتبرُز أهميّة التأمين الصحي الشامل استنادًا لرغبة الدولة التخفيف من أعباء تكلفة العلاج الطبي على الأسرة المصريّة، ولاهتمامها بإتاحة الخدمة الصحيّة وبجودة عالية في المناطق والقُرى الأكثر احتياجًا، فقد أوضحت بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/١٧ أن الإنفاق على الصحة يحتل المرتبة الثالثة في إنفاق الأسرة المصرية بعد الغذاء والمسكن، وتبلُغ النسبة المُخصّصة للعلاج الطبي نحو ١٠٪ من إجمالي إنفاق الأسرة، وهي نسبة مُرتفعة تربو على نسبة الإنفاق على التعليم، وتُشكّل عبئًا

ماليًا كبيرًا على الأسرة المصرية، وهو ما أوضحه أيضًا تقرير البنك الدولي من أن نحو ٦٠٪ من الإنفاق الصحي في مصر هو إنفاق عائلي، أي تتحمّل تكلفته الأسرة المصريّة.

ولذا، يُعد إصدار قانون التأمين الصحي الشامل من أهم الإنجازات المُحقّقة في الآونة الأخيرة لما له من دلالات مُهمّة في تطوير الخدمة الصحيّة، ومد مظلّتها لجميع المُواطنين ولكافة المُحافظات، ومن تخفيف مالي على الأُسرة المصريّة، فضلًا عن النهوض بجودة الخدمات الصحيّة المُقدّمة.

وترتكز منظومة التأمين الصحي الشامل على مبدأ الفصل بين مُقدّم الخدمة، وجهة التمويل، وجهة الاعتماد والرقابة والجودة. ولذا، يتم في هذا الإطار إنشاء ثلاث هيئات رئيسة، وهي "الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والهيئة العامة للرعاية الصحيّة، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحيّة".

ومن المُقرّر أن تصِل التكلفة الكليّة لنحو ٣٠٠ مليار جنيه، تتحمّل الخزانة العامة نحو الثُلُث، ويتم تدعيم الثُلُث الثاني من الاشتراكات، والثُلُث الأخير من مصادر مُتنوّعة على النحو الذي يُحدّده القانون.

ويجري تنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل على سِت مراحل نظرًا لاتساع نطاق التغطيّة ليشمل كافة مُحافظات الجمهورية.

وتشمل المرحلة الأولى سِت مُحافظات، هي بورسعيد والإسماعيلية والسويس والأقصر وأسوان وجنوب سيناء. وقد كان لمُحافظة بورسعيد السبق الأول، حيث بدأ تطبيق المنظومة بها اعتبارًا من نوفمبر ٢٠١٩، وذلك لتغطية حوالي ٥٨٠ ألف مواطن من المُحافظة بإجمالي ١٧٩ ألف أسرة تحت مظلّة التأمين الشامل.

وقد اشتملت المرحلة الأولى الآتي:

- تطوير (٥٠) مُستشفى لتقديم الخدمة الصحيّة، و(٣٠٥) وحدة ومركز لتقديم الرعاية الصحيّة الأوليّة على مُستوى المُحافظات السِت المُختارة [شكل رقم (٢٠/٥)].
- تطوير (٤١) مُستشفى ووحدة صحيّة بمُحافظات إقليم قناة السويس، منها مُستشفى الزهور النموذجي، ومركز الحي الإماراتي، والمرحلة الثانية من مُستشفى رمد بورسعيد.
- تجهيز (٤٨) مُنشأة طبيّة طِبقًا لمعايير الجودة بمُحافظات بورسعيد والأقصر وجنوب سيناء.

شكل رقم (٢٠/٥)

المُنشآت الصحيّة بمُحافظات المرحلة الأولى من المشروع القومي للتأمين الصحي الشامل

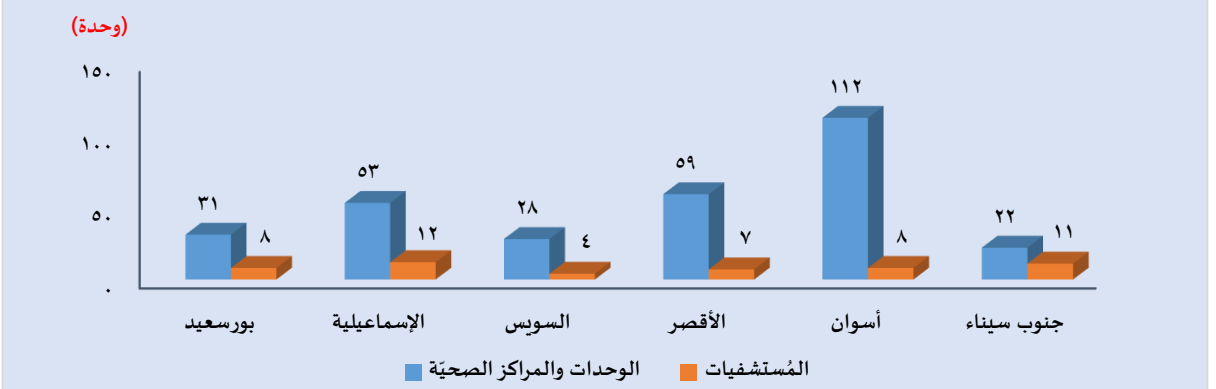

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، مصر تنطلق (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠)، تقرير عن تقدّم أعمال برنامج الحكومة، ٢٠٢١.

وفي إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١، تستهدف وزارة الصِحّة والسكان الانتهاء من تطوير ١٢ مُستشفى تربو نسبة إنجازها عن ٧٠٪، واستكمال أعمال التطوير لعدد ٢٤ مُستشفى تتراوح نِسَب الإنجاز بها بين ٥٠٪ و٧٠٪، وذلك في ثمانِ مُحافظات تضُم بورسعيد والإسماعيليّة والسويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان ومطروح، بجانب تطوير ٣٠٠ وحدة رعاية أوّليّة في خمس مُحافظات (الإسماعيلية والسويس وجنوب سيناء والأقصر وأسوان).

مُبادرة حياة كريمة:

في إطار هذه المُبادرة والوارد تفصيلُها لاحقًا، تستهدف وزارة الصِحّة والسكان بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ ما يلي:

- تنفيذ مشروعات الرعاية الأساسية بمراكز المُبادرة الرئاسية والبالغ (عددها ١٢٧٤ منشأة) بقيمة ١٦,٦ مليار جنيه في (١٨) محافظة بعدد (٤٦ مركزًا/ إدارة).
- استكمال تنفيذ المشروعات المسندة الجاري تنفيذها الواقعة ضمن الواحد وخمسون مركزًا بالمبادرة والبالغ عددها (١٤) مستشفى بتكلفة ٦ مليار جنيه في (٦) محافظات وهي (الإسماعيلية – المنيا – أسوان – سوهاج – أسيوط – قنا) بعدد ١٤ مركزًا.
- تنفيذ مشروعات المستشفيات الجديدة بالمرحلة الثانية من التأمين الصحي الشامل الواقعة ضمن الواحد وخمسون مركزًا بالمُبادرة والبالغ عددها (٨) مستشفيات بتكلفة ٤,٨ مليار جنيه في (٤) محافظات وهي (القليوبية – المنيا – سوهاج – كفر الشيخ) بعدد (٨) مراكز.

مُبادرة المُستشفيات النموذجيّة:

تشمل المُبادرة – في إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ – تطوير مُستشفيات في أربع مُحافظات (القليوبيّة / دمياط / بورسعيد / الوادي الجديد) باستثمارات ٤١ مليون جنيه، بالإضافة إلى تجهيز ١٢٠ وحدة إحالة باستثمارات تُقدّر بنحو ١٠٠,٥ مليون جنيه.

مُبادرة المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من مُشتقات البلازما:

تتضمّن المُبادرة إنشاء (٢٠) مركزًا لتجميع البلازما، وقد تم بالفعل الانتهاء من إنشاء ستة مراكز في خمس مُحافظات (القاهرة / الجيزة / الإسكندرية / المنيا / الغربيّة)، ومُستهدف في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ استكمال إنشاء وتجهيز سِتّة مراكز في سِت مُحافظات (المنوفية / دمياط / الإسماعيلية / سوهاج / البحيرة / الدقهليّة) بتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى ثمانية مراكز جديدة، ومخزن استراتيجي مركزي. ومن المُخطّط إنشاء مصنع لإنتاج مُشتقات الدم والبلازما في مدينة الدواء الجديدة التي تم افتتاحها في مارس ٢٠٢١، لاستخدامها في علاج الأورام والفشل الكلوي والفشل الكبدي، وفق أحدث التكنولوجيّات الطبيّة الدوائيّة مما يخدُم الاحتياجات المحليّة ويفتح أبواب التصدير للأسواق العربيّة والأفريقيّة.

مُبادرة تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة بالمُستشفيات:

في إطار هذه المُبادرة، من المُستهدف التوسّع في إتاحة أسِرّة الرعاية المُركّزة، وخاصة بأقسام الطوارئ ورعاية الأطفال والحضّانات باستثمارات قدرها ١,٢ مليار جنيه، وتشمل المُستهدفات زيادة أعداد الأسِرّة بأقسام الطوارئ (١٣٩ سريرًا للرعاية المُركّزة)، وزيادة أعداد الأسِرّة بأقسام الرعايات المُركّزة في ١٧٠ مُستشفى، وأسِرّة أقسام رعايات الأطفال في ٢٨ مُستشفى، وأسِرّة أقسام الحضّانات في ٦٤ مُستشفى، وأسِرّة قسم الحروق في ٢٣ مُستشفى، بالإضافة إلى زيادة عدد أسِرّة وحدة محاليل وتغذية وريديّة في ٢٩ مُستشفى.

وفي إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١، من المُقدّر تخصيص اعتمادات قدرها نحو ٦٠٠ مليون جنيه لتوفير ٢٨٦١ سرير رعاية مُركّزة و٤٢٠ حضّانة أطفال [شكل رقم (٢١/٥)]، علاوة على ٤٢١ سرير رعاية أطفال.

شكل رقم (٢١/٥)
تطوّر أعداد أسِرّة الرعاية المُركّزة والحضّانات

أسِرّة الرعاية المُركّزة

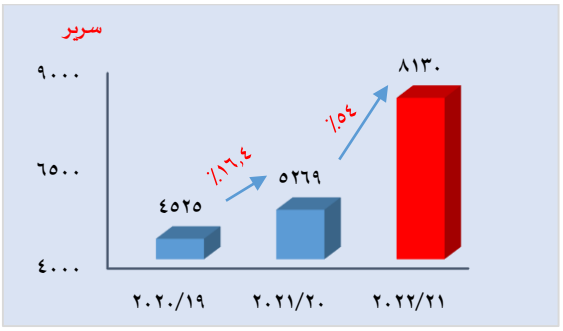

الحضّانات

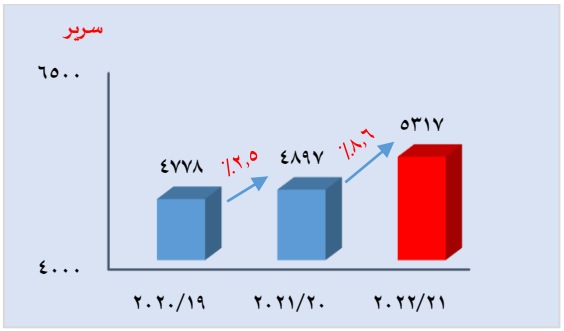

المصدر: وزارة الصِحّة والسكان.

مُبادرة صِحّة المرأة:

تهدف هذه المُبادرة إلى تقديم أفضل خِدمة لمرضى سرطان الثدي من خلال رفع كفاءة الكوادر الطبيّة، وتطوير البنية التحتيّة لضمان جودة العلاج، بتكلفة كليّة ٦٠٠ مليون جنيه. وقد بدأ تنفيذ هذه المُبادرة في يوليو ٢٠١٩، لتوفير الخدمة لنحو ٣٠ مليون سيدة.

وتم اكتشاف وعلاج نحو ٢٨٥٠ حالة سرطان ثدي في نهاية يناير ٢٠٢١، وتم تطوير ورفع كفاءة نحو ٣٥٤٠ وحدة صحيّة أوّليّة و٢٨ مركزًا مُتخصّصًا للعلاج، و١١٢ مُستشفى فحص مُتقدّم، وتوفير ٨٥ جهاز أشعة تشخيصيّة.

ومن المُستهدف – في إطار خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ – تخصيص ١٠٥ مليون جنيه لتوفير خِدمة الكشف المُبكّر واستكمال البنية التحتيّة والتجهيزات ورفع كفاءة الوحدات المُتخصّصة.

مُبادرة فحص وعلاج الأمراض المُزمنة والكشف المُبكّر عن الاعتلال الكلوي:

تأتي هذه المبادرة في إطار المُبادرة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية "١٠٠ مليون صِحّة"، وتستهدف الكشف المُبكر عن أمراض السُكري وارتفاع ضغط الدم، والاعتلال الكلوي لدى مرضى الأمراض المُزمنة، وبتكلفة تقديرية ٧١٤ مليون جنيه، وتشمل الأعمال إحلال وتجديد ١٨٠ وحدة غسيل كلوي، وتوفير ٢٦٠٠ جهاز غسيل كلوي، بالتعاون مع صندوق تحيا مصر.

مُبادرة الكشف المُبكّر عن ضعف السمع لحديثي الولادة:

تأتي هذه المُبادرة أيضًا في إطار مُبادرة ١٠٠ مليون صِحّة، وتستهدف توفير أجهزة قياس السمع في ٢٢٠ وحدة رعاية أساسيّة على مُستوى كافة المُحافظات.

ثانيًا: برامج تطوير المُستشفيات العلاجيّة:

- تطوير (٩٧) مُستشفى علاجي، ٤٥ مركزًا مُتخصّصًا، (٨) عيادات جراحات اليوم الواحِد، وتطوير ٢٠ مُستشفى للصِحّة النفسيّة.

- استكمال تطوير ٢٣ مُستشفى لتسريع دخولها للخدمة، حيث بلغت نِسبة الإنجاز ٧٨٪ في المُتوسط. ومُقدّر تخصيص اعتمادات في حدود ١,٥ مليار جنيه لهذا الغرض [جدول رقم (٩/٥)].

جدول رقم (٩/٥)

المُستشفيات المُستهدف تطويرها وتسريع دخولها الخدمة خلال عام ٢٠٢٢/٢١

البيان	العدد (أسرّة)	نسبة الإنجاز (٪)	البيان	العدد (أسرّة)	نسبة الإنجاز (٪)
الأقصر الدولي	٢٠٠	٦٥	البياضيّة (الأقصر)	٥٠	٩٩
إدفو العام (أسوان)	١٦٣	٧٠	العباسيّة للصِحّة النفسيّة	٥٠	٧٠
نجع حمادي العام (قنا)	١٢٣	٧٠	دمياط للصِحّة النفسيّة	٤٦	٨٥
القناطر الخيريّة (القليوبيّة)	١١٨	٧٠	رمد المحلة (الغربيّة)	٤٠	٧٠
جهينة المركزي (سوهاج)	١٠٩	٧٥	السويس العام	٣٤	٨٠
رأس غارب المركزي (البحر الأحمر)	٩٤	٧٠	مركز أورام قنا	٣١	٧٠
جِرجا المركزي (سوهاج)	٩٠	٧٥	الخانكة (القليوبيّة)	٢٨	٩٠
معهد أورام (الإسماعيليّة)	٨٤	٩٥	شبرامنت (الجيزة)	٢٢	٩٢
الأقصر العام	٧٠	٧٠	جراحات اليوم الواحد بالمرج (القاهرة)	١٧	٧٠
أهناسيا المركزي (بني سويف)	٦٠	٩٢	مركز أورام المنيا	١٥	٧٠
سيدي برّاني المركزي (مطروح)	٦٠	٨٠	سوهاج للصِحّة النفسيّة	١٠	٩٨
شرق الإسكندريّة	٥٠	٧٥	**الإجمالي**	١٥٦٤	٧٨٪

المصدر: وزارة الصِحّة والسُكان.

- زيادة مُعدّلات التغطيّة بالمُستشفيات الجامعيّة من خلال الانتهاء من تنفيذ (٧) مُستشفيات جامعيّة جديدة، مُخصّص لها اعتمادات قدرُها مليار جنيه.

<u>وتشمل المُستشفيات والمُنشآت الآتية:</u>

- مُستشفى الجراحات الجديدة بالمُجمّع الطبي بطنطا (مُحافظة الغربيّة).
- مُستشفى أمراض وجراحة الكُلى بالمُجمّع الطبي بطنطا.
- مُستشفى العاشر من رمضان الجامعي بالزقازيق (مُحافظة الشرقيّة).
- مبنى ثلاثي الأجنحة بالمُستشفى الجامعي الجديد بمُحافظة المنيا.
- مبنى الباطنة والأطفال بالمُستشفى الجامعي بمُحافظة أسوان.
- مركز الطوارئ والإصابات ومُلحقاته بمُحافظة أسيوط.
- مُستشفى طوارئ سوهاج الجديدة بمُحافظة سوهاج.
- استكمال تطوير مُستشفيات قصر العيني.

- وتبرُز أهميّة هذه المُبادرة في الدور المُهم الذي تلعبه المُستشفيات الجامعيّة والتي يتوجّه إليها نحو ٢٠ مليون مريض سنويًا، وتُقدِّم العلاج إلى ما يُعادِل ٧٠٪ ممن يعيشون تحت مُستوى خط الفقر، وبذلك تُسهِم بنسبة كبيرة في الخدمات العلاجيّة المجّانيّة، وهو ما يجعلُها من الكيانات الصحيّة غير الهادفة للرِبح.

ثالثًا: البرامج الصحيّة:

تشمل البرامج العلاجية، وبرامج الرعاية الأساسية والبرامج الوقائيّة، فضلًا عن برنامج الخدمات المُساعدة والبرامج الوقائيّة، وبرنامج السكان وتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى:

- المُبادرة الرئاسية لدعم الطفل المصري (تطوير المُبادرة الرئاسية للكشف المُبكر عن أمراض الأنيميا والسمنة والتقزم) باستثمارات قدرها ٣٠٠ مليون جنيه.
- المشروع القومي لتطوير المعامل المُشتركة بالمحافظات باستثمارات قدرها ٤٠٨,٧ مليون جنيه.
- المشروع القومي للتخلص الآمن من النفايات الطبية الخطرة بالتقنيات المرقمنة باستثمارات قدرها ٧٥٠ مليون جنيه.
- المشروع القومي لرقمنة فحص عينات البيئة (مياه/ هواء/ صرف صحي) باستثمارات قدرها ١٥٣ مليون جنيه.

ومن المشروعات المُستهدفة – على سبيل المثال – مشروع تعزيز قُدرات المُنشآت الصحيّة على تقديم الخدمات الطبيّة بشكل مُتميّز لمُواجهة جائحة فيروس كورونا، وقد خُصِّص للأعمال التطويريّة نحو ٩٨٣ مليون جنيه، منها تطوير ٢٣ مُستشفى صدر (٤٥٠ مليون)، و٤٢ مُستشفى حُميّات (٤٠٠ مليون)، وتطوير منافذ الحجر الصحي (٤٣ مليون)، ورفع كفاءة المعامل المركزيّة (١٢٠ مليون).

وفي إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصريّة، من المُستهدف تجهيز مُستشفيات التكامُل، وتخصيص اعتمادات في حدود نصف مليار جنيه لتوفير التجهيزات اللازمة.

رابعًا: برامج ومشروعات الهيئات الخدميّة:

(أ) الهيئة العامة للمُستشفيات والمعاهد التعليميّة:

- إنشاء المُجمّع التعليمي/ إنشاء مُستشفى أسنان بأرض حُميّات إمبابة بطاقة ٥٢ سريرًا.
- تطوير معهد شلل الأطفال (التأهيل الحركي)/ تطوير معهد الكُلى.
- استكمال منظومة الميكنة والربط والتحوّل الرقمي.
- تطوير منظومة التخلّص الآمن من الصرف الصحي بشبكة الغازات [شكل رقم (٢٢/٥)].

شكل رقم (٢٢/٥)

أهم المشروعات الإنشائية الجديدة لهيئة المُستشفيات والمعاهد التعليميّة

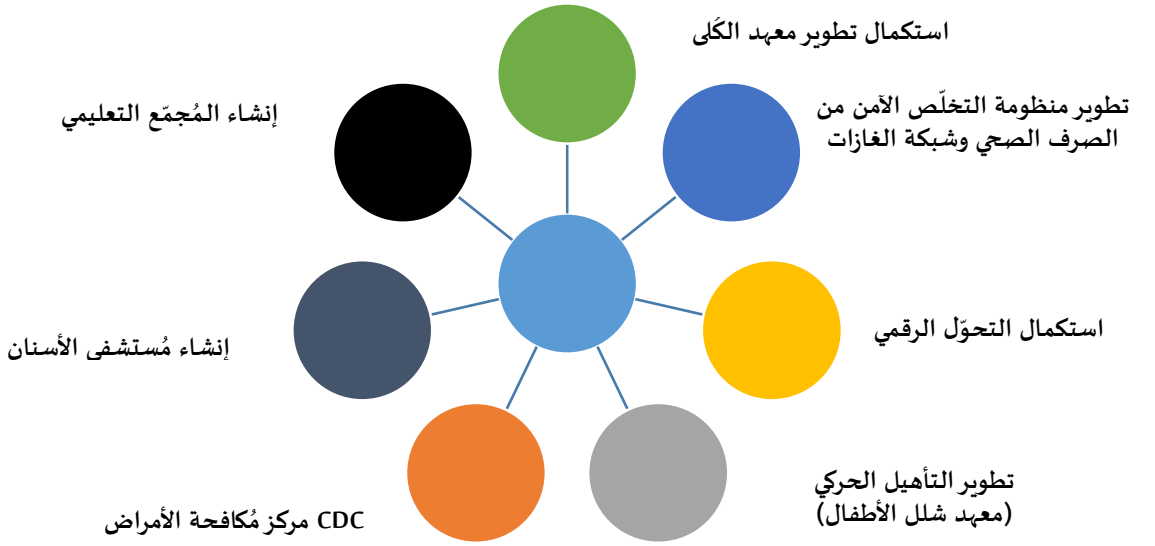

(ب) الهيئة العامة للرعاية الصحيّة:

- تطوير (٣١) وحدة صحيّة، ورفع كفاءة فروع الهيئة وبعض المُستشفيات بمُحافظات بورسعيد / الأقصر / جنوب سيناء / السويس / أسوان / الإسماعيلية، وهي مُحافظات المرحلة الأولى من المشروع القومي للتأمين الشامل.

(ج) هيئة الإسعاف المصريّة:

- إنشاء (١٥) نقطة إسعاف جديدة.
- تطوير (١٠٠) نقطة في عشر مُحافظات (الوادي الجديد – الفيوم – بني سويف – الأقصر – الغربيّة – أسيوط – بورسعيد – دمياط – قنا – أسوان).
- استكمال أعمال التطوير ورفع كفاءة المقرّات الرئيسة بالإسكندريّة والإسماعيليّة وأسوان والغُمرانيّة.
- تجهيز وتأثيث ٧٥ نقطة ومركز على مُستوى الجمهوريّة منهم (٨) بمحافظة الفيوم و(٢٧) بالوادي الجديد و(٤) بمحافظة بني سويف و (٣) بمحافظة الغربية و(١٠) بمحافظة أسيوط و(٦) بمحافظة بورسعيد و(٢) بمحافظة دمياط و(٩) بمحافظة قنا و(٤) بمحافظة أسوان و(٢) بمحافظة الأقصر.
- شراء ٣٠٠ عربة إسعاف.
- استكمال إجراءات شراء عدد ألف سيارة إسعاف.

خامسًا: مشروعات أخرى[١]:

مشروع تدعيم العيادات الطبيّة المُتنقّلة:

يبلُغ عدد القوافل العلاجيّة المُنفّذة ٦٦٥ قافلة في ٢٧ مُحافظة، ويبلُغ إجمالي العيادات المُتنقّلة ١٨١ عيادة في ١٤ مُحافظة، مع شراء (٤) مجموعات مُتنقّلة (تشمل كل مجموعة ١٥ عيادة مُتنقّلة) بإجمالي ٦٠ عيادة وبتكلفة ٢٢٢ مليون جنيه في خِطّة عام ٢٠٢١/٢٠.

ومن المُستهدف في خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ استكمال شراء ١٢ مجموعة مُتنقّلة بإجمالي ١٨٠ عيادة مُتنقّلة بتكلفة تقديريّة ٦٠٠ مليون جنيه.

مشروع ميكنة المُستشفيات الجامعيّة:

ويتضمّن أعمال الميكنة والربط والتحوّل الرقمي للمُستشفيات الجامعيّة، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكافة المُتردّدين للوصول إلى مُستوى نُضج (٣) طبقًا لمنهجيّة مُجتمع المعلومات وإدارة نُظُم الرعاية الصحيّة العالميّة (HFMSS). ويستغرق تنفيذ هذا المشروع ثلاثة أعوام حتى عام ٢٠٢٤/٢٣، ومُخصّص له اعتمادات قدرُها ٤٠٠ مليون جنيه في خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١.

---

(١) تشمل البرامج العلاجيّة مشاريع الإمداد والتجهيزات الطبيّة المُتقدّمة والقوافل العلاجيّة وبرنامج تطوير أقسام الأشعّة ومراكز الفشل الكلوي ومراكز رعاية المُسنّين ومراكز جراحة الفم والأسنان ومُكافحة الأمراض المُتوطّنة والوبائيّة والدرن.

وتشمل برامج الصِحّة الوقائيّة، إدارة مُخلّفات الرعاية الصحيّة ومُكافحة العدوى، الحجر الصحّي، ومعامل أبحاث الإدمان، ومراكز صِحّة البيئة، ومُكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والبلهارسيا ومُكافحة الحشرات وناقلات الأمراض ووحدة الوبائيّات والترصّد.

وبالنسبة لبرامج وحدات الرعاية الصحيّة الأوّليّة والأساسيّة، فتضُم برامج صِحّة الأم والطفل ورعاية المُعاقين ووحدات الرعاية الصِحيّة الأوّليّة والخدمات الصحيّة المُكمّلة.

ويشمل برنامج الخدمات المُساعدة (الرعاية العاجلة) المعامل الطبيّة وبنوك الدم، أما برنامج السكان وتنظيم الأسرة فيضُم مُبادرات ومشروعات الصِحّة الإنجابيّة وضبط النمو السكاني.

مشروع استراتيجيّة "توطين صناعة الدواء":

يهدف المشروع إلى تعميق التصنيع المحلي للأدويّة، بالتوسّع في إنشاء وتطوير المراكز البحثيّة الطبيّة، وتحفيز إنشاء الصناعات الدوائيّة وزيادة المُكوّن المحلي، والتوجّه نحو تصنيع الخامات الدوائيّة.

وتعكس بيانات الوضع الراهن أن هناك ١٥٢ مصنعًا في مصر حاليًا، تُنتِج ٨٥٪ من احتياجات السوق المحلي، ويجري استيراد الـ ١٥٪ من الخارج، ومُعظمها أدويّة الأورام وأدوية الأمراض المُزمنة غالية الثمن.

وتأتي "مدينة الدواء" التي تم افتتاحها مُؤخّرًا في مارس ٢٠٢١ تتويجًا لهذا التوجّه نحو تعميق التصنيع المحلي، والعمل على تصنيع الخامات الدوائيّة، خاصة وأن سوق الدواء في مصر يُعَد من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط بحجم بلغ ١٢٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، فضلًا عن فُرص تنميّة الصادرات الدوائيّة والتي ما زالت في حدود ٥٥٠ مليون دولار، وثمّة إمكانات واعدة لمُضاعفتها.

وتقع **مدينة الدواء** على مساحة ١٨٠ ألف متر مُربّع، والهدف الرئيس هو وضع مصر على خريطة العالم لتصنيع الخامات الدوائيّة التي يُهيّمن عليها عددٌ محدود من الدول، وأهمّها الصين والهند. ومن مزايا هذا التوطين الآتي:

- تغطية احتياجات السوق المحلي والحد من الاعتماد على الاستيراد، ومن مخاطر توقّف الإمدادات في أوقات الأزمات (كما حدث في الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا).
- تخفيض تكلفة صناعة الدواء، وهو ما يصُب في صالح الصناعة الوطنيّة والمُستهلك.
- ضمان توفير احتياجات المصانع الدوائيّة من الخامات، مما يضمن انتظام عمليّات التوريد والإنتاج.
- تنمية الإمكانات التصديريّة لقطاع الدواء في الأسواق العربيّة والأفريقيّة في ظل تنامي الطلب العالمي على المُستحضرات والمُنتجات الدوائيّة.
- تنمية مهارات ورفع كفاءة العاملين في صناعة الدواء بالتعرّف على التكنولوجيّات الحديثة في تصنيع الخامات والمُستحضرات الدوائيّة. ولما كان يتعذّر إنتاج كافة الخامات الدوائية، فسوف يتم التركيز ابتداءً على الخامات الدوائيّة التي يُمكن أن تكون لمصر ميزة تنافسيّة، وبخاصة تلك التي تُصنّع من الأعشاب الطبيّة النباتيّة المُتوافرة في البيئة المصرية، وعلى أن يتم التوسّع في إنتاج الخامات الأخرى تِباعًا من خلال الشراكة مع الدول المُتخصّصة في هذا المجال لضمان الجودة العاليّة والتوافق مع المُواصفات العالميّة.

٥/٥ خدمات الرعاية الاجتماعية

الرؤية التنموية

تتبلّور الرؤية التنموية لخدمات الرعاية والحماية الاجتماعية حول إقامة "مُجتمع مصري مُتضامن ومُتماسك ومُنتج يُوفر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد على أسُس من العدالة والنزاهة والمُشاركة".

منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية المُتكاملة

يُوضّح الشكل رقم (٢٣/٥) مُفردات منظومة الشبكة المُتكاملة للحماية الاجتماعية والتي تتقرّر في ضوئها برامج الحماية والرعاية الاجتماعية ومُكونّاتها وآليّات العمل بها.

شكل رقم (٢٣/٥)

مُستهدفات وبرامج الحماية الاجتماعية

البرامج الأساسية للرعاية والحماية الاجتماعية: المُستهدفات والمكوّنات

أولًا: برنامج الحماية الاجتماعية:

يستهدف برنامج الحماية الاجتماعية مد شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة والفئات الأولى بالرعاية لحمايتهم من كافة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية لهم بما يضمن تقليل الفجوات التنموية بين السكان على مستوى كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية.

ويضُم برنامج الحماية الاجتماعية البرامج الفرعية التالية:

- برنامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط، لتوفير منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعَّالة تعمل على حماية الأُسر تحت خط الفقر.
- برنامج الإغاثة في النكبات والكوارث الفردية والعامة (مثل جائحة فيروس كورونا)، وتقوية نُظم الإنذار المُبكِر والاستجابة للأزمات، واتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية.
- برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات لتوفير خدمات تأمينية جيّدة ومُميكنة ومُستدامة للفئات العاملة، وتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات.

وينطلق هذا البرنامج من أهمية:

- تحقيق الحد الأدنى من الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي للأُسر الفقيرة والمُسنين وذوي القُدرات الخاصة والأيتام والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الحماية التأمينية.
- المُساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي والمسكن ...
- الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص توليد الدخل.

وتتمثّل الأولويّات الاستراتيجيّة للبرنامج في الآتي:

* توسيع شبكة الأمان الاجتماعي ومد مَظلّة الحماية الاجتماعية لتصل إلى الأُسر الفقيرة والفئات الأولى بالحماية.
* ميكنة منظومة الدعم النقدي بالكامل، وتطوير قاعدة بيانات مُتكاملة عن الأُسر الفقيرة.
* إيجاد آلية حكوميّة وأهلية فعّالة للإنذار المُبكر والاستجابة للإغاثة في الكوارث والنكبات وتقديم سُبل الحماية للأُسر والفئات المُضارة.
* التوسّع في برامج التغذية المدرسية لزيادة استيعاب الأطفال في السن المدرسي، وتحسين مُؤشّرات التغذية والصحة العامة للأطفال.
* إتاحة فرص التأهيل والتشغيل للفئات القادرة على العمل في المُجتمعات المُستهدفة وتوظيف قُدراتها في أعمال مُنتجة.

ويُوضّح البيان التالي مُستهدفات برنامج الحماية الاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢١.

المؤشر	٢٠٢٢/٢١
عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من برامج الدعم النقدي (مليون)	٤
٪ مراكز الإغاثة المستوفاة للحد الأدنى من أجهزة ومعدات الإغاثة بأنواعها المختلفة	١٠٠
عدد العمالة الذين تم شمولهم بالتأمينات الاجتماعية (مليون)	١٨
الزيادة في قيمة المعاشات للمستحقين والمستفيدين (مليون)	١٠,٥

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء، ٢٠٢٢/٢١.

ثانيًا: برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية:

يستهدف برنامج الرعاية الاجتماعية توفير خدمات رعاية جيّدة ومُلائمة للفئات فاقدة الرعاية بهدف تأهيلهم وتمكينهم ودمجهم في المجتمع وسوق العمل، إعمالًا بمبادئ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص.

يضُم برنامج الرعاية الاجتماعية البرامج الفرعية التالية:

- برنامج جودة الخدمات المتكاملة للأسرة والطفولة.
- البرنامج القومي للطفولة المبكرة لإتاحة خدمات تعليمية وتربوية وذات جودة عالية للأطفال في المرحلة العمرية حتى أربع سنوات.
- برنامج رعاية وتأهيل الأطفال بلا مأوى في بيئة أسرية داعمة.
- برنامج رعاية وتطوير الأطفال والنشء فاقدي الرعاية وكفالة سلامتهم وتنميتهم نحو مُستقبل مُنتج وكريم.
- برنامج حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم للاستقلالية والدمج في المجتمع.

ويوضح البيان التالي مُستهدفات برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية لعام ٢٠٢٢/٢١.

المؤشر	٢٠٢٢/٢١
نسبة الأطفال الملحقين بأسر بديلة من إجمالي أطفال المؤسسات	٣٥٪
عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية (ألف)	٥٠
عدد الحضانات التي يتم تأسيسها وتطويرها	١٥٠٠
عدد السيارات والقوافل التي تجوب الشوارع لاستقبال ورعاية الأطفال بلا مأوي وجذبهم إلى المؤسسة/ الأسرة	١٧
مؤسسات الرعاية التي يتم تطوير بنيتها التحتية (تراكمي)	٩٠
عدد مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة التي يتم تطويرها (تراكمي)	٢٥٠
مراكز استضافة وتوجيه المرأة التي يتم تطويرها	٨

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء، ٢٠٢٢/٢١.

ثالثاً: برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يستهدف هذا البرنامج تأهيل الفئات القادرة على العمل من النساء والشباب وتوظيف مهاراتهم، بالمواءمة مع احتياجات سوق العمل في كافة الصناعات التراثية والبيئية والزراعية وخدمة المجتمع لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن الاستثمار في طاقات الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال المشاركة الايجابية في العمل العام والمُساهمة الفعَّالة في سوق العمل نحو التنمية الحضارية والمستدامة للأسرة والمجتمع.

ويضُم برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية البرامج الفرعية التالية:

- برنامج دعم الأسر المنتجة لزيادة الدخل والحفاظ على التراث.
- برنامج التكوين المهني والحرفي للنشء والشباب.
- برنامج تنمية المُجتمعات المحلية وإعلاء المُشاركة المُجتمعية.
- برنامج توظيف طاقات مكلفات الخدمة العامة قبل الخروج لسوق العمل.
- برنامج التنمية الاقتصادية للمرأة والشباب في المناطق الريفية والحضرية.
- برنامج البحوث وإدارة المعرفة.
- برنامج الوقاية والعلاج من تعاطى المخدرات.
- برنامج بحوث ومكافحة علاج الإدمان.

وتتمثّل الأولويّات الاستراتيجية للبرنامج في الآتي:

* رفع قُدرات ومهارات العاملين في مجال التنمية حتى يمكن أداء الخدمة بكفاءة عالية.
* توفير اعتمادات إضافية لمراكز التدريب ومشروعات التنمية من خلال مُشاركات مع جهات متعددة.
* تحفيز الجمعيات والمُؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بالدور الاجتماعي والمُساندة لتفعيل وزيادة الخدمات للمجتمع والأفراد.
* التوسّع في عمليّات الإقراض مُتناهي الصغر بغرض إقامة المشروعات لمواجهة ظاهرة البطالة.
* التواصُل مع الجهات الخارجية والداخلية للاستفادة من التجارب والمعارف والمهارات التي تمتلكها وإشراكها في برامج التنمية.
* ميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفيّة لتسهيل سُبُل التواصُل والتسويق.

ويُوضّح الجدول رقم (١٠/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

جدول رقم (١٠/٥) مُستهدفات برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢١	
المؤشر	٢٠٢٢/٢١
نسبة الزيادة في مبيعات الأُسر المُنتِجة (٪)	٦٠
النساء اللاتي يتم تعزيز قُدراتهن في مجال إدارة المشروعات والشمول المالي (ألف)	٥٥
نسبة الإشغال في مراكز التكوين المهني	٧٠٪
عدد الجمعيّات الأهليّة الشريكة في مُبادرات التنمية المحلية المُنفّذة في المناطق الريفية	١٠
شباب الخدمة العامة الذين يتم توظيف قُدراتهم وتخرجهم (ألف)	١٦٠
المشروعات مُتناهية الصِغَر التي توفّرها الوزارة للمرأة لتحسين مستوى معيشة الأسرة (ألف)	١٠٠
أفرع بنك ناصر التي يتم تطويرها	٦٠
التقارير البحثية التي يتم تنفيذها وتداولها للاستفادة بها في دعم صناع القرار وصناعة السياسات الاجتماعية	٤٠
مراكز العلاج من الإدمان والتعاطي على مستوى الجمهورية التي يتم إضافتها	٩
المُشتركون على قنوات التواصُل الاجتماعي للوزارة والمُتابعون لحملة "أنت أقوى من المُخدّرات" (مليون)	٤٥

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء، ٢٠٢٢/٢١.

رابعًا: برنامج تنمية الشراكات

يستهدف هذا البرنامج تطوير العلاقات الخارجية، وتعزيز شراكات فعَّالة بين كافة الأطراف المعنيّة (الحكوميّة والأهليّة والدوليّة والقطاع الخاص) للمُساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "٢٠٣٠".

ويضُم برنامج تنمية الشراكات البرامج الفرعية الآتية:

برنامج الشِراكة مع الجمعيّات والمؤسسات الأهلية/ برنامج تنمية العلاقات الخارجيّة مع الشركاء الدوليين/ برنامج الاتصال السياسي مع مجلسي النواب والشيوخ/ برنامج العلاقات العامة مع المجتمع والإعلام/ برنامج تنمية المسئوليّة المُجتمعيّة مع القطاع الخاص.

وتتمثّل الأولويّات الاستراتيجيّة للبرنامج في الآتي:

* تقنين وضع الجمعيّات الأهليّة لضمان كفاءة وفعاليّة وأثر المُجتمع المدني.
* المُتابعة والتقييم لضمان مُكافحة الفساد وعدم التميز، وربط الإعانات بالأداء والأثر الاجتماعي.
* تشجيع العمل الأهلي من خلال الإعلام الخاص والعام والمُجتمعي.
* دعم دور المُجتمع المدني في المساءلة المُجتمعيّة، وضمان الشفافية ومُكافحة الفساد.

* توفير نظام معلومات مُميكن وفعّال للجمعيّات الأهليّة ومُنظّمات المُجتمع المُدُني ليُساعد في اتخاذ القرارات.

ويُوضّح الجدول رقم (١١/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لبرنامج تنمية الشراكات

جدول رقم (١١/٥)
مُستهدفات برنامج تنمية الشراكات لعام ٢٠٢٢/٢١

المؤشر	٢٠٢٢/٢١
عدد الجمعيّات الأهليّة الشريكة في مُبادرات ومشروعات مع وزارة التضامن الاجتماعي	٢٠٠
الشِراكات الفاعلة لوزارة التضامن الاجتماعي مع الهيئات الدولية والإقليمية	٢٠
عدد الإعلاميين الذين يتم تعزيز معارفهم وتدريبهم على برامج ومشروعات الوزارة	٤٠٠
عدد المشروعات التي يتم تنفذها من قِبَل الوزارة والمُموّلة من القطاع الخاص	١٦
نسبة المُشاركة في كافة جلسات مجلسي النوّاب والشيوخ (٪)	١٠٠٪

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء، ٢٠٢٢/٢١.

خامسًا: برنامج التطوير المؤسسي

يستهدف هذا البرنامج تطوير الجهاز الإداري بوزارة التضامُن الاجتماعي وتهيئة قوى بشريّة مُؤهّلة لتنفيذ السياسات الاجتماعية العادلة مع تطبيق مبادئ الكفاءة والشفافية والمُساءلة.

ويضُم برنامج التطوير المؤسسي البرامج الفرعيّة الآتية:

برنامج الدراسات الميدانية والبحوث لقياس التغيير المؤسسي والمُجتمعي/ برنامج نُظُم وآليّات المُتابعة/ الرقابة المالية والإدارية ومُكافحة الفساد لتعزيز الحوكمة/ برنامج خدمة المُواطنين/ برنامج تطوير الوحدات الاجتماعية/ برنامج إدارة المعلومات وربط قواعد البيانات/ برنامج تنمية الموارد البشرية وفق معايير الجودة والكفاءة ودعم القيادات المُتميّزة.

ويُوضّح الجدول رقم (١٢/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٢/٢١ لبرامج التطوير المؤسسي

جدول رقم (١٢/٥)
مُستهدفات برنامج التطوير المؤسسي لعام ٢٠٢٢/٢١

المؤشر	٢٠٢٢/٢١
عدد أبحاث الظواهر التي تُنفذ لدراسة وتقييم توجّهات وزارة التضامُن الاجتماعي في برامجها المُختلفة	٥
عدد التقارير الدورية التي تُصدرها وزارة التضامُن الاجتماعي للإبلاغ عن النتائج المُخطّط لها والموازنة المُخصّصة لها	٤
نسبة الانتهاء من خطة مُكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بالوزارة	١٠٠٪
عدد العاملين الذين يتم تطوير قُدراتهم على جودة الخدمات وعلى خدمة العملاء وإدارة التظلمات والشكاوى (مئة)	٦
عدد الإدارات والوحدات الاجتماعية التي يتم ميكنتها وربطها إلكترونياً بشبكة وزارة التضامن الاجتماعي.	٢٦٠٠
نسبة الإنجاز في خطة تطوير القُدرات لتعزيز أداء العاملين لِتُحقّق النتائج المُخطّط لها.	١٠٠٪

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء، ٢٠٢٢/٢١.

برامج الدعم لتحسين المُستويات المعيشية للمواطنين من مُنطلق الحماية الاجتماعية

حرصًا من الدولة على تفعيل آليّات برامج الرعاية والحماية الاجتماعية، فقد خُصّص بمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢/٢١ دعم قدرُه ٢٨٣,٤ مليار جنيه للحماية الاجتماعية مُقابل مُخصّصات فعليّة قدرُها ٢٠٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ٤١,٥٪ [شكل رقم (٢٤/٥)].

شكل رقم (٢٤/٥)
مُخصّصات الحماية الاجتماعية عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩

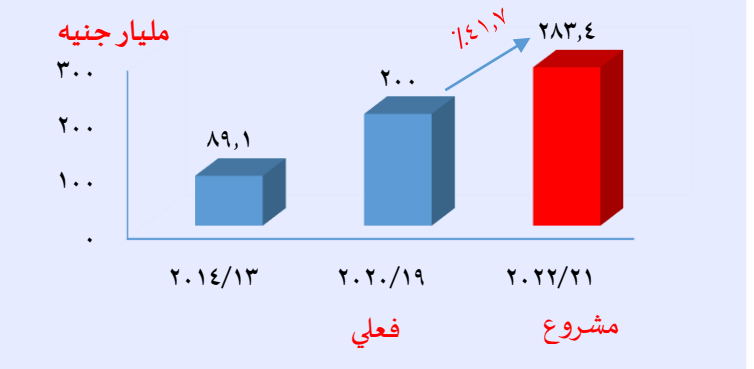

المصدر: وزارة المالية، ٢٠٢١

ويُوضّح الجدول رقم (١٣/٥) توزيع الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات في عام الخطة.

جدول رقم (١٣/٥)
هيكل الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات عام ٢٠٢٢/٢١

	مليون جنيه	(٪)
أولًا: الدعم السلعي		
الخُبز	٥٠٦٢٢	٤٦,٥
سلع تموينية	٣٦٦٠٠	٣٣,٧
دعم المُزارعين	٦٦٥	٠,٦
الموارد البترولية	١٨٤١١	١٦,٩
أدوية وألبان أطفال	٢٥٠٠	٢,٣
إجمالي (أولًا)	١٠٨٧٩٨	١٠٠
ثانيًا: الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية		
نقل الركاب	٧٨٩٥	٤,٤
التأمين الصحي	١٢٢١	٠,٧
الأمان الاجتماعي	١٩٢٤٨	١٠,٨
مساهمة في صناديق المعاشات	١٣٤٩٩٨	٧٥,٥
علاج على نفقة الدولة	٧٠٣٥	٣,٩
مِنَح ومُساعدات	٨٣٥٢	٤,٧
إجمالي (ثانيًا)	١٧٨٧٤٩	١٠٠
الإجمالي العام	٢٨٧٥٤٧	

المصدر: وزارة المالية.

ويُوضّح الجدول رقم (١٤/٥) توزيع مُخصّصات الأمان الاجتماعي وتقديرات أعداد المُستفيدين منه عام ٢٠٢٢/٢١

جدول رقم (١٤/٥)
مُخصّصات الأمان الاجتماعي وأعداد المُستفيدين، ٢٠٢٢/٢١

البيان	مليون جنيه	عدد المُستفيدين (بالألف)
الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة (*)	١٩٠٠٠	٣٦٠٠
معاش الطفل	٧٠	٥٥
إعانات شئون اجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المُبكّرة	١٧٨	٢٣
	١٩٢٤٨	

(*) تكافل: يُصرف ٤٢٥ جنيه للأُسرة سنويًا، بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في التعليم قبل الجامعي من ٦٠ إلى ٨٠ جنيه شهريًا بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأُسرة، مع زيادة شهريّة بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

(*) كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد شهريًا، بحد أقصى ثلاثة أفراد للأُسرة الواحدة.

المصدر: وزارة المالية.

ويُضاف إلى ما تقدّم، الدعم المُقدّم للإسكان الشعبي وقدرُه ٢٨٠ مليون جنيه، ودعم برنامج الإسكان الاجتماعي وقدرُه ٧٧٦٢ مليون جنيه، ونحو ٣,٥ مليار جنيه كدعم لبرنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، بإجمالي ١١٥٤٢ مليون جنيه بمشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢١.

وتعكّس تطوّرات قيم الدعم للسلع التموينية والدعم النقدي المُقدّم لبرنامجي تكافل وكرامة وأعداد المُستفيدين تنامي الدور الذي تلعبه الدولة في توفير الحماية الاجتماعية من خلال ما تتبنّاه من برامج (تكافل/ كرامة/ مستورة / وعي....) ومن مُبادرات، وعلى رأسها مُبادرة حياة كريمة [شكل رقم (٢٥/٥) وشكل رقم (٢٦/٥) وشكل رقم (٢٧/٥)].

شكل رقم (٢٥/٥)
تطوّر قيمة دعم السلع التموينية

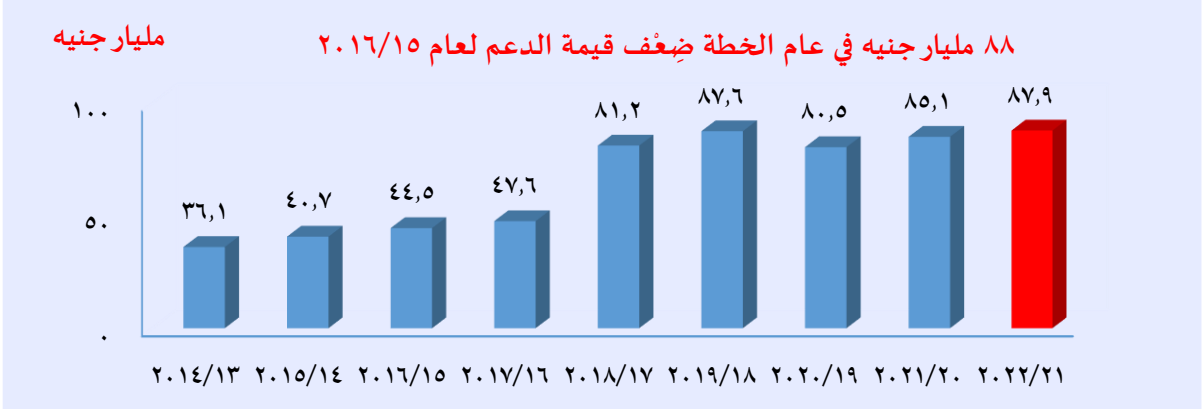

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (٢٦/٥)
تطوّر الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي

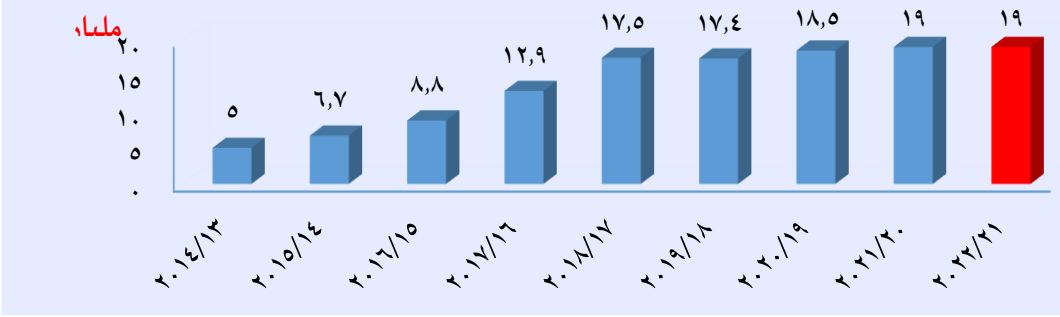

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (٢٧/٥)
تطوّر أعداد المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة

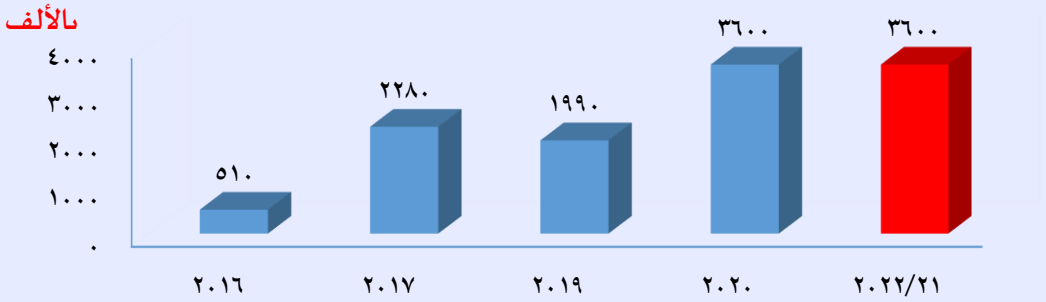

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٣٠، ووزارة المالية، ٢٠٢١.

وقد ترتّب على النشاطات والبرامج سالفة الذكر، اتجاه مُعدّل الفقر للانخفاض لأول مرّة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٩,٧٪ بعد أن كان قد سجّل تصاعدًا مُستمرًا في الأعوام السابقة حتى بلغ أعلى مستوياته ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨/١٧.

ومن المُستهدف – مع تواصُل فاعلية برامج الحماية والرعاية الاجتماعية – استمرار تناقص المُعدل إلى ٢٨,٥٪ في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (٢٨/٥)].

شكل رقم (٢٨/٥)
تطوّر مُعدّلات الفقر (٢٠٠٠/٩٩ – ٢٠٢٢/٢١)

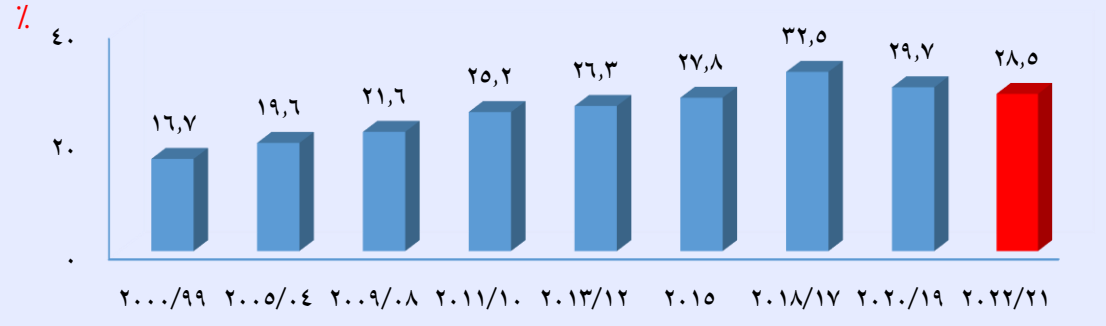

المصدر: بحث الدخل والإنفاق الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وبالمثل، من المُستهدف أن يتراجع مُعدّل الفقر المُدقع في عام الخطة إلى ٤٪ تواصُلًا للاتجاه التناقصي في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٤,٥٪، بعد أن كان قد بلغ أقصاه في عام ٢٠١٨/١٧ (٦,٢٪) [شكل رقم (٢٩/٥)].

شكل رقم (٢٩/٥)
تطوّر نسبة الفقر المُدقّع(*) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٢/٢١)

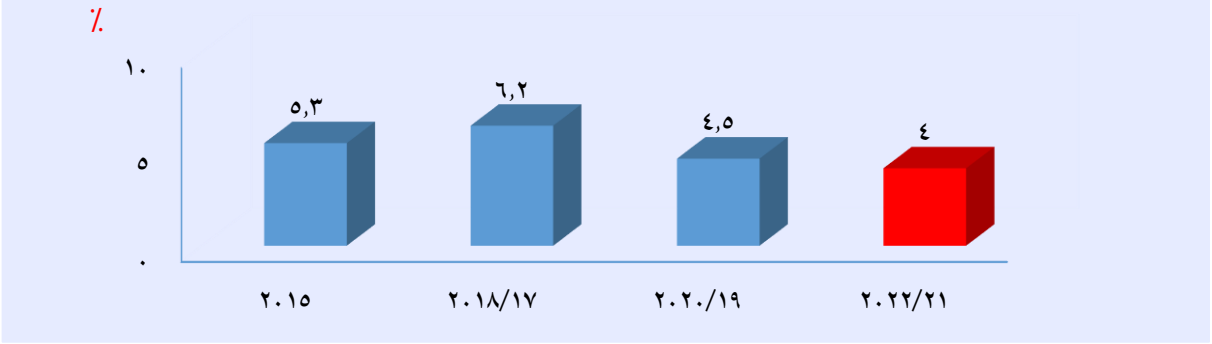

(*) ٥٥٠ جنيه قيمة خط الفقر المُدقّع المُتوقّع للفرد في الشهر عام ٢٠٢٠/١٩، مُقابل ٤٩٠,٨ جنيه عام ٢٠١٨/١٧.
المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتجدُر الإشارة إلى حِرص الدولة على إدراج ثلاثة مكوّنات أساسيّة مُستحدثة في منظومة خطة عام ٢٠٢٢/٢١، بسبب ارتباطها الوثيق بالجهود المبذولة للتصدّي لقضيّة الفقر.

أولًا: برنامج تنمية الأسرة المصرية بتدخّلاته المُختلفة لضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأُسرة حيث أفادت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك تنامي مُعدّل الفقر مع كِبَر حجم الأسرة، بمعنى وجود علاقة طرديّة بين مُعدّل الفقر وزيادة عدد أفراد الأسرة [شكل رقم (٣٠/٥)].

شكل رقم (٣٠/٥)
العلاقة بين مُعدل الفقر وحجم الأسرة، ٢٠٢٠/١٩

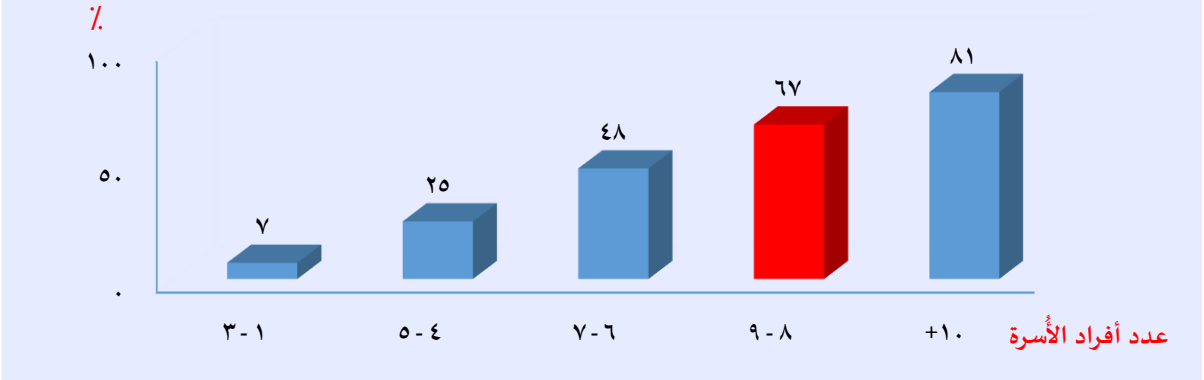

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وثانيها: مُبادرة حياة كريمة لتنمية القرى المصرية، حيث أوضحت البحوث الميدانية ارتفاع مُعدّل الفقر في المناطق الريفية مُقارنة بالمناطق الحضرية [شكل رقم (٣١/٥)].

شكل (٣١/٥)
مُعدّلات الفقر بحسب التوزيع الجغرافي (حضر/ ريف)

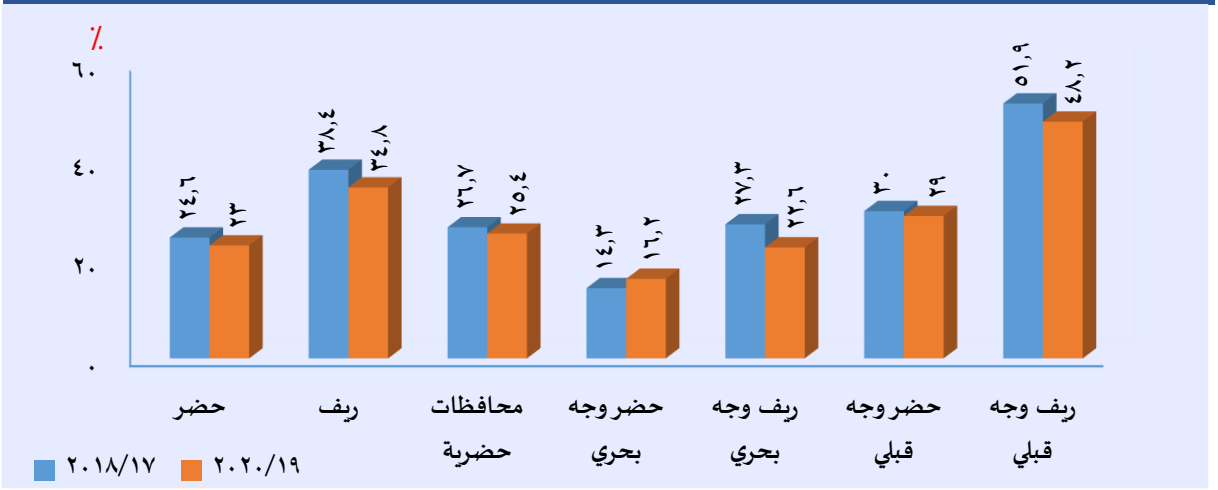

المصدر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠٢٠/١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وثالثُها: برنامج تمكين المرأة لتعزيز حقوقها، نظرًا للانعكاسات الإيجابية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة على قُدرتها على تحسين مستوى معيشتها – ماديًا واجتماعيًا – وتفادي الوقوع في براثن الفقر بمفهومه الشامل (أي الفقر مُتعدّد الأبعاد) [١].

> ٧٪ فقط من الأفراد الذين يعيشون في أُسر أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء وتزيد النسبة إلى ٤٨٪ للأفراد الذين يقيمون في أُسر بها ٦ – ٧ أفراد، وتصل النسبة إلى ٨١٪ من الأفراد الذين يعيشون مع أُسر بها عشرة أفراد أو أكثر.

مُبادرة حياة كريمة لتنمية القُرى المصريّة:

ترمي هذه المُبادرة الرئاسيّة التي أُطلِقت في يناير عام ٢٠١٩ إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة من مُنطلق التنمية الشاملة للريف المصري، وهي:

- تحسين الأحوال المعيشيّة لسكان القُرى من خلال توفير الحماية والرعاية الاجتماعيّة.
- الارتقاء بمُستوى خدمات البنية الأساسيّة والعُمرانية (خدمات مياه الشُرب والصرف الصحي والطُرُق المرصوفة والسكن المُلائم).
- النهوض بجودة خدمات التنمية البشريّة (تعليم / صحة / خدمات رياضية وشبابية / خدمات ثقافيّة ...).
- دفع عجلة التنمية وزيادة فُرص التشغيل المُجزِ واللائق من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة، والتوسّع في خدمات التدريب المهني.

ومن حيث الأفق الزمني والتغطية السُكّانية للمُبادرة، فقد تم التخطيط لتنفيذها على مرحلتين: المرحلة الأولى (٢٠١٩ – ٢٠٢٠)، وتُغطي ٣٧٥ قرية في ٦٧ مركزًا تابعين لـ ١٤ مُحافظة، بتعداد ٤,٤٦ مليون

---

(١) تتمثّل مظاهر الفقر مُتعدّد الأبعاد في عدم كفاية التغذيّة وانخفاض الحالة الصِحيّة، ومحدوديّة فُرص التعليم، وعدم القُدرة على الحصول على عملٍ مُجزٍ، وعدم توفّر الاحتياجات الأساسيّة من الخدمات العامة.

نسمة، والمرحلة الثانية تمتد إلى ثلاثة أعوام (٢٠٢١ – ٢٠٢٣)، وتُغطي ١٣٧١ قرية عام ٢٠٢١، و٣٢٩٩ قرية في العامين التاليين (٢٠٢٢ و٢٠٢٣)، بإجمالي ٤٦٧٠ قرية في ١٧٥ مركزًا تابعين لعشرين مُحافظة لخدمة نحو ٥٧٪ من إجمالي السكان بنهاية المُبادرة.

ويُوضّح الشكل رقم (٣٢/٥) المرحلة الزمنيّة لمُبادرة حياة كريمة ونسبة التغطية السكانيّة المُناظِرة لكل مرحلة.

شكل رقم (٣٢/٥)

مُبادرة "حياة كريمة": التغطيّة السكانيّة المُستهدفة حسب المراحل الزمنيّة

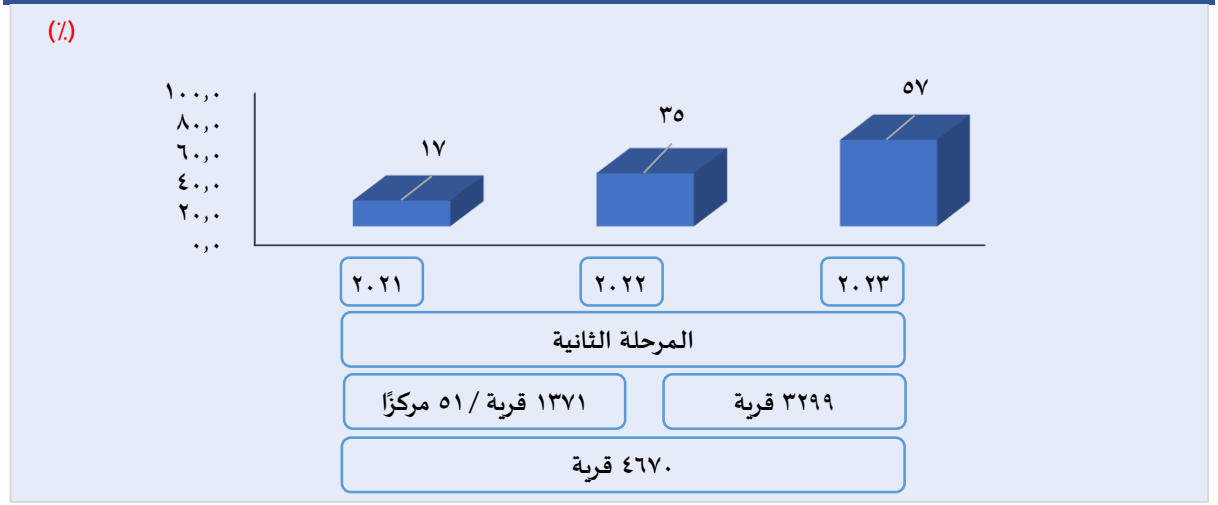

المصدر: مُبادرة حياة كريمة لتنمية الريف المصري، مارس ٢٠٢١.

ولضمان تفعيل الأثر الإيجابي المرجو من المُبادرة فيما يتعلّق بمُعالجة الفجوات التنمويّة وتحقيق التنمية الإقليميّة المُتوازنة، فقد تم وضع ضوابط ومُحدّدات لاختيار القُرى التي تُغطيها المُبادرة، وفقًا لفكرة الاستهداف والتخطيط القائم على الأدلّة، وذلك بالاعتماد على قواعد البيانات المُتوافرة لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧، والمسح الشامل لخصائص المُجتمع المحلي ٢٠٢٠ والذي يُقدّم وصفًا شاملًا ودقيقًا للخصائص الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة لكل قرية، وحالة الخدمات المُتوفّرة بها[١].

وقد أفصحت نتائج المسح الشامل للمُجتمع المحلي عن الآتي:

نسبة القُرى (٪)	المُتطلّبات / الاحتياجات
٦٨,١	رصف طُرُق وإنشاء جسور
٦٣,١	إنشاء شبكة صرف صحي

(١) تشمل الخصائص الاقتصاديّة: مساحة الأراضي الزراعيّة، وأهم المحاصيل، وأهم الحِرَف والصناعات. وتضُم الخصائص الاجتماعية: أعداد المدارس والحضانات والوحدات الصحيّة. وتشمل الخصائص البيئية: حالة الترع والمصارف وطُرُق التخلّص من المُخلّفات، ومدى توفّر خدمات المرافق وحالة كلٍ منها (مياه شُرب، صرف صحي، كهرباء، غاز، طُرُق) وموقف التعديّات على الطُرُق والأراضي، ومدى توفّر الخدمات الأهليّة.

نسبة القُرى (٪)	المُتطلّبات / الاحتياجات
٥٣,١	إنشاء مدارس
٥٠,١	مشاغل للبنات
٣٦,٦	إنشاء مُستوصفات
٣٠,٥	إنشاء مراكز شباب
٢٧,٩	إقامة نوادي ثقافيّة
٢٢	إنشاء فصول محو أميّة
٢١,٩	إنشاء مخابز

ويتبيّن من نتائج تنفيذ المرحلة الأولى من المُبادرة نجاحها في التخفيف من حِدّة تأثيرات جائحة فيروس كورونا على حياة ٤,٥ مليون مُواطِن، وهو ما ساعد في خفض مُعدّلات الفقر في بعض القُرى بنسبة ١٤ نقطة مئوية، ونتج عنه تحسّن في مُعدّل إتاحة الخدمات الأساسيّة بحوالي ٢٠ نقطة مئوية في بعض القُرى، وتحسّن مُعدّل التغطية في الخدمات الصحيّة بحوالي ١٨ نقطة مئوية[١]، وفي الخدمات التعليميّة بحوالي ١٥ نقطة مئوية[٢]، حيث تم الانتهاء من إنشاء ٥١ وحدة صحيّة، وإنشاء ١٥٣٤ فصلًا دراسيًا، وإتاحة خدمات الصرف الصحّي في ٣٧ قرية[٣]، ورفع كفاءة ٥٣٣٩ منزلًا، فضلًا عن غيرها من التدخّلات التنمويّة التي تتلاقى مع كافة أهداف التنمية المُستدامة السبعة عشر.

وقد تم صرف حوالي ٧,٤ مليار جنيه على المرحلة الأولى من المُبادرة، وبلغ مُتوسط نصيب المُواطن من المُنصرِف حوالي ١٦٦٠ جنيه.

وتكلّل نجاح مُبادرة حياة كريمة في المرحلة الأولى بإدراج الأمم المُتحدة هذه المُبادرة ضِمن أفضل المُمارسات الدوليّة، وذلك لكونها **مُحدّدة**، **وقابلة للتحقّق**، **ولها نطاق زمني**، **وقابلة للقياس**، **وتتوافق مع كافة أهداف التنمية المُستدامة الأمميّة**.

وتستهدف **المرحلة الثانية** كل قُرى الريف المصري (٤٦٧٠ قرية) يقطن بها أكثر من نصف سكان مصر، (حوالي ٥٧٪ من إجمالي السكان بنهاية المُبادرة)، يتم تحويلها إلى تجمّعات ريفية مُستدامة تتوافر بها كافة الاحتياجات التنمويّة بتكلفة إجماليّة تتخطّى ٦٠٠ مليار جنيه على امتداد ثلاثة أعوام كما سبق الذِكر، وبما يُسرّع من خُطى الدولة المبذولة تجاه توطين أهداف التنمية المُستدامة، وبما يفوق مُستهدفات رُؤية مصر ٢٠٣٠.

---

(١) في مجال توفير الخدمات الصحيّة والعلاجيّة، تم توفير ٥٣٨ جهازًا تعويضيًّا، ١٦,٥ ألف نظّارة طبيّة، وتنفيذ ٥٤٢٠ عمليّة عيون، ١٣٣٥ عمليّة جراحيّة، وتسيير ٢٥٥ قافلة طبيّة.

(٢) في مجال الخدمات التعليميّة، تم محو أميّة ثلاثة آلاف مواطن، والانتهاء من تطوير (٨) حضانات، وإتاحة خدمات تعليميّة في ثلاث قُرى محرومة، والانتهاء من إنشاء وتطوير ٤٦ مدرسة.

(٣) في مجالي الصرف الصحي ومياه الشُرب، شملت الأعمال تركيب ٧٠٦ خزّان صرف صحي منزلي، و١٥٥٩ وصلة صرف صحّي منزلي، وتركيب ١٦٣٧ وصلة مياه للمنازل، وإنشاء وتطوير ٤٩ بئر مياه جوفيّة.

وفي هذا السياق، فقد تم تخصيص ٢٠٠ مليار جنيه من مُبادرة حياة كريمة في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُوزّعة على القطاعات على النحو المُوضّح بالجدول رقم (١٥/٥).

جدول رقم (١٥/٥)
توزيع مُخصّصات "حياة كريمة" في خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١

القطاع	مليار جنيه	القطاع	مليار جنيه
الصرف الصحي ومياه الشرب	١٠٢	الاتصالات	٥,٧
الصِحّة	٢٧,٥	التعليم	٤,٤
الكهرباء	٢٠	مباني الخدمات الحكوميّة	٣
التضامُن الاجتماعي	١٤	الزراعة	٢,٢
رصف طُرُق	١٢,٢	الشباب والرياضة	٢
الري	٧	الإجمالي	٢٠٠

وتتمثّل أهم المُستهدفات التنمويّة لمُبادرة حياة كريمة في خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١ في الآتي:

البيان	الوحدة	البيان	الوحدة
فصل دراسي	١٠٨٢٨ (عدد)	إنشاء وتطوير نقطة إسعاف	٣٨٩ نقطة إسعاف
مراكز شباب وملاعب رياضيّة	٧٨٢ (مركزًا)	توريد سيّارات إسعاف	٨٠٠ سيّارة
مباني خدمات حكوميّة	٣١٧ (مبنى)	توفير عيادة مُتنقّلة	٥١٠ عيادة
تأهيل وتبطين ترع	٢٦٧٠ كم	الري الحديث	٨٣ ألف فدّان
وحدات سكن كريم	١٠٠ ألف وحدة	إنشاء وتطوير وحدات بيطريّة	١١٢ وحدة
تطوير مكاتب بريد	٣١٩ مكتبًا	إنشاء مركز خدمات زراعيّة	١٩١ مركزًا
إنشاء وتطوير وحدات رعاية صحيّة	١٢٥٠ وحدة	تحسين مُعدّل تغطية الصرف الصحي	٦٠ نقطة مئويّة
مُستشفى تأمين صحّي	٢٢ مُستشفى		

ويُوضّح الجدول رقم (١٦/٥) التوزيع الجغرافي للقُرى وأعداد المُستفيدين على مُستوى المُحافظات.

جدول رقم (١٦/٥)

توزيع القُرى والمُستفيدين من السكان في المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة بخِطّة عام ٢٠٢٢/٢١

المُحافظة	عدد القُرى	عدد المُستفيدين (ألف نسمة)
البحيرة	٢١٤	٢٩٠٥
المنيا	١٩٢	٢٣٧٥
سوهاج	١٨١	٢٥٤٥
أسيوط	١٤٩	٢٠٦٢
قنا	٨٦	١٣٣٢
المنوفيّة	٨١	١٠١١
بني سويف	٦٦	٦٤١
أسوان	٥٧	٦٢٢
الفيوم	٥٥	٧٥٤
الغربيّة	٥٤	٤٣٠
الجيزة	٤٢	٧٠٣
القليوبيّة	٣٦	٤٦٩
الأقصر	٣٣	٤٤٢
دمياط	٢٨	٢٢٩
الدقهلية	٢٦	٣٦٠
الشرقيّة	٢٥	٣٢٨
كفر الشيخ	١٨	٢٦٢
الوادي الجديد	١٥	٢٧
الإسكندريّة	١٣	٦٨
الإسماعيليّة	٥	٢٨
الإجمالي	١٣٧٦	١٧,٦ (مليون نسمة)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

برنامج تمكين المرأة

في إطار جهود الدولة لتحقيق النمو الاحتوائي الشامل الذي يُلبّي احتياجات كافة الفئات الاجتماعية، تم إعداد أول دليل مُتابعة عن التخطيط المُستجيب لقضايا النوع الاجتماعي، والذي يعمل علي دمج البُعد الاجتماعي في الخطط التنموية بحيث تكون البرامج والمشروعات والأنشطة في إطار الخطة الاستثمارية قائمة على أساس المُساواة وتكافؤ الفرص، وتخدم القضايا ذات الأولويّة لكلٍ من المرأة والطفل والشباب. وتكمُن أهميّة هذا الدليل في توجيه كافة الجهات نحو تنفيذ البرامج والمشروعات التنمويّة في مجال الرعايّة الاجتماعيّة للمرأة والطفل، مع منح أولويّة في التمويل لهذه البرامج والمشروعات.

وفي هذا السياق، تُولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بقضيّة تمكين المرأة إيمانًا بدورها الفاعل ومُساهمتها الإيجابية في نهضة المُجتمع. وقد بدا ذلك واضحًا في دستور عام ٢٠١٤ وتعديلاته في عام ٢٠١٩ حيث عَني بقضية المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكّد في طيّاته التزام الدولة بالاتفاقيّات الدوليّة التي تبنّتها في هذا الشأن، وكافة القوانين الداعمة لحقوق المرأة، كما اعتبرت استراتيجيّة التنمية المُستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ قضيّة المُساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية تقاطُعيّة مع كافة محاورها. وكذلك، تزامُنًا مع عام المرأة في عام ٢٠١٧، تبنّت الدولة الاستراتيجيّة الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. وقد تضمّنت هذه الاستراتيجيّة أربعة محاور أساسيّة، وهي: التمكين السياسي، وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية.

وقد وضعت الاستراتيجيّة تعريفًا واضحًا لمُصطلح تمكين المرأة بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية – مُتمثّلًا في خمسة عناصر أساسية، وهي:

- أن تُقدّر المرأة ذاتها وتثق في إمكاناتها.
- أن تتوفّر للمرأة الخِيارات، ويكون لها الحق في تحديد خِياراتها.
- أن يُكفل للمرأة الحق في النفاذ إلى والحصول علي الفرص والموارد.
- أن يكون للمرأة الحق في تملُّك القُدرة علي التحكّم في مُقدّرات حياتها.
- أن تكون للمرأة القُدرة علي التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي إيجابًا.

وتُفيد تقارير المُتابعة التي ترصُد تطوّر تمكين المرأة تحسّنًا ملحوظًا في الأعوام الأخيرة، حيث تبوّأت المرأة مناصب قياديّة في الجهاز التنفيذي للدولة، وزادت نسبة تمثيلها في المناصب الوزارية، وفي مجالس المحليّات، ومجالس إدارة الشركات والمُؤسّسات المصرفيّة والماليّة، كما تنامي تمثيلُها في مجلسي النواب والشيوخ.

ولقد أدي التركيز في اتخاذ السياسات والإجراءات المُوجّهة للمرأة إلي إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية، وذلك في تقرير رصد الاستجابة العالمية المُتعلّقة بالنوع. فقد أشار التقرير إلى أن مصر احتلّت المرتبة الأولي في دول شمال أفريقيا وغرب آسيا من حيث التدابير والإجراءات التي اتخذتها في مجالات ثلاثة، هي الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومُناهضة العنف.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُواصلة الجهود الرامية لتعزيز حقوق المرأة وتضييق الفجوة النوعيّة القائمة بالارتقاء بنسبة مُشاركتها في سوق العمل (التمكين الاقتصادي)، وتحسين مُؤشّرات الرعاية الصحيّة (التمكين الاجتماعي)، وذلك من خلال:

- افساح المجال لتوفير فرص عمل عديدة للمرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، وللمرأة المعيلة، وتقديم القروض المُيسّرة للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصغر، لترتفع بذلك نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

- تطبيق حزم مُتكاملة من التدخّلات التنموية والتشريعيّة والدينيّة لتنمية الأُسرة المصرية، والمُؤيّدة لحقوق المرأة. ويندرج تحتها تفعيل التشريعات التي تُجرِّم أعمال العنف ضد المرأة، وخِتان الإناث وتشغيل الأطفال والزواج المُبكّر....إلخ، مع التوعيّة المُجتمعيّة بحقوق المرأة.
- التوسّع في مشروعات الرعاية الصحيّة للمرأة في إطار المُبادرات الرئاسيّة (١٠٠ مليون صحة) والمُبادرات الفرعيّة المُنبثقة منها.
- الإنفاذ الفاعل للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، بمُتابعة الإنجازات ومُقارنتها بالمُستهدفات والوقوف علي معدلات التنفيذ وأسباب القصور إن وُجدت، وسُبُل تلافيها.
- مُتابعة رصد تطوّر تصنيف مصر في المُؤشّرات الدوليّة، مثل مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي الصادرة عن المُنتدي الاقتصادي العالمي والمُؤشّرات الصحيّة الصادرة عن مُنظمة الصحة العالمية، ومُؤشّرات سوق العمل لمُنظمة العمل الدوليّة. فعلي سبيل المثال، استرشادًا بتطوّر ترتيب مصر في المُؤشّرات الخاصة بفجوة النوع الاجتماعي، يُلاحظ تحسّن ترتيب مصر – نسبيًا – في عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالأعوام السابقة في مُؤشّرات التعليم والصحّة والتمكين السياسي، مع تراجُع الترتيب من حيث المُشاركة الاقتصاديّة وفرص العمل.
- وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ تحسين ترتيب مصر في المُؤشّرات سالفة الذِكر علي النحو المُوضّح بالجدول رقم (١٧/٥).

جدول رقم (١٧/٥)
ترتيب مصر في مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢١*
المشاركة الاقتصادية والفرص	١٣٥	١٣٢	١٣٥	١٣٩	١٤٠	١٢٠
التعليم	١١٥	١١٢	١٠٤	٩٩	١٠٢	٨٠
الصحة	٩٧	٩٥	٩٩	٨٤	٨٥	٧٥
التمكين السياسي	١٣٦	١١٥	١١٩	١٢٢	١٠٣	٨٥

(*) تقديرات خطة عام ٢٠٢٢/٢١، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المصدر: تقارير فجوة النوع الاجتماعي للأعوام من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠، المنتدي الاقتصادي العالمي.

٦/٥ التموين والتجارة الداخلية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التموين والتجارة الداخلية

تتمثّل الأهداف الرئيسة في الآتي:

- توفير الأمن الغذائي وتكوين مخزون استراتيجي من السلع الأساسيّة وانتظام توفير السلع في الأسواق عبر سلاسل التوريد.
- تنمية التجارة الداخلية وتنشيط أسواقها لزيادة مُساهمتها في النمو الاقتصادي وفي وتوليد فرص العمل.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية في الأسواق لمنع المُمارسات الاحتكارية، ولحماية المُستهلك من عشوائية الأسواق غير المُنظمة التي تتعامل في السلع المُهربة والسلع مجهولة المصدر وغير المُطابقة للمواصفات.
- الحد من الفاقد والهدر من السلع الغذائية، سواء في مراحل الإنتاج أو النقل أو التخزين أو التوزيع.

الركائز الاستراتيجية لتنمية القطاع

في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي الأساسي للقطاع – وهو توفير الأمن الغذائي، تستند استراتيجية تنمية القطاع إلى الركائز الآتية:

١) التنسيق التام بين الخطط الإنتاجية لوزارة الزراعة من المحاصيل الغذائيّة كالقمح، والخطط الاستراتيجيّة لوزارة التموين والتجارة الداخلية لإمكان تحديد خطط التوسّع في الإنتاج المحلي والاستيراد لسد الفجوات القائمة.
٢) التوسّع في إنشاء المناطق التجارية والمراكز اللوجستية لرفع كفاءة الأسواق التجارية.
٣) زيادة عدد السلع التموينية المطروحة بالأسواق لأكثر من ١٠٠ سلعة لتوسعة نطاق الخيارات أمام المُستهلك مع ضمان انتظام تواجدها بالأسواق.
٤) مُتابعة تطبيق منظومة بيع الخبز المُدعم في كافة محافظات الجمهورية.
٥) استكمال أعمال التطوير والإحلال والتجديد للمطاحن ولخطوط تعبئة وتغليف السكر وتكرير وتعبئة الزيوت، والالتزام بفترات الصلاحية لكافة المنتجات الغذائية (السكر، الأرز، المكرونة، الدواجن، اللحوم... إلخ).
٦) التطوير المُستمر للمكاتب التموينية لتُصبح مراكز خدمة للمواطنين من خلال تدريب العاملين وتوفير التجهيزات اللازمة في إطار مشروع مكاتب الخدمة الشاملة.
٧) إعادة هيكلة الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية.
٨) ضمان التحقّق الدائم من مواءمة وسلامة عمليّات التخزين والتعبئة.
٩) تفعيل دور جهاز حماية المستهلك في مراقبة الأسواق وضبط المنظومة الاستهلاكية.
١٠) التوسّع في نظام المُشاركة مع القطاع الخاص في إنشاء وإدارة وتشغيل المناطق التجارية واللوجستيّة لتفعيل مُساهمته في جهود التنمية وتخفيف الأعباء التمويلية على الموازنة العامة للدولة.
١١) تحسين جودة خدمات مكاتب السجل التجاري من خلال مشروع ربط ودمج قواعد بيانات السجلات التجارية وميكنة نظم العمل بهذه المكاتب، واستحداث الخدمات المركزية الخاصة باستخراج شهادات البيانات دون التقيّد بالموقع الجغرافي.

محاور العمل:

في ضوء الركائز الاستراتيجية سالفة الذكر، تتبلور محاور العمل الرئيسة للقطاع في الآتي:

المحور الأول: توفير مُتطلبات الأمن الغذائي.

المحور الثاني: التوسّع في المناطق التجارية واللوجستية وسلاسل الإمداد.

المحور الثالث: تطوير ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية.

المحور الرابع: دعم السلع الأساسية.

المحور الخامس: ضبط الأسواق وحماية المستهلك.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١

١) التوسّع في توفير السلع الأساسية كاللحوم الطازجة والدواجن والسكر المعبأ والزيت المُكرّر والأرز المعبأ والمكرونة [جدول رقم (١٨/٥)].

جدول رقم (١٨/٥)
كميّات بعض السلع الأساسيّة المُستهدف طرحها في الأسواق في عام الخِطّة ٢٠٢٢/٢١
(بالألف طن)

السلعة	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
اللحوم الطازجة	١٨	١٨,٩	١٩,٥	٢٠,٨
السكر المُعبأ	١٥٠٠	١٥٧٥	١٦٥٤	١٧٣٦
الدواجن	٢٤	٢٥,٢	٢٦,٥	٢٨
الأرز المُعبأ	٤٢٠	٤٤١	٤٦٣	٤٨٦
المكرونة	١٢٠	١٢٦	١٣٢	١٣٩
القيمة الإجمالية (مليار جنيه)	٣٧,٩	٤١,٧	٤٥,٨	٥٠,٤

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٢) تطوير ورفع كفاءة ٩٥ فرعًا لمُجمّعات شركات السلع والجملة بقيمة ٣٧ مليون جنيه مُقابِل ٧٧ مُجمّعًا في عام ٢٠٢١/٢٠ بتكلفة ٣٢ مليون جنيه [جدول رقم (١٩/٥)]

جدول رقم (١٩/٥)
خطة تطوير ورفع كفاءة مُجمّعات شركات السلع والجملة بخطة ٢٠٢٢/٢١
(القيمة مليون جنيه)

الشركة	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٢/٢١	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
النيل للمُجمّعات الاستهلاكية	٥	٦,٥	٥	٧,٢
الأهرام للمُجمّعات الاستهلاكية	١٥	١,٢٥	١٤	١,٢٥
الإسكندرية للمُجمّعات الاستهلاكية	١٠	٢,٦	١٢	٣
المصرية لتسويق الأسماك	٣	٠,٥	٣	٠,٧
العامة لتجارة الجملة	٢٠	١٠	٢٥	١٢
المصرية لتجارة الجملة	٢٢	١٠,٧٥	٣٣	١٢,٥
العامة للمخابز	٢	٠,٤	٣	٠,٥
الإجمالي	٧٧	٣٢	٩٥	٣٧,١٥

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٣) التوسّع في المنافذ المُفتتحة لمشروع "جمعيّتي" البالغ عدد فروعها ٥٠٧٢ فرعًا [١]، حتى نهاية عام ٢٠٢٠ على مُستوى كافة المُحافظات. ومُتوقّع زيادة العدد إلى ٧٠٠٠ منفذ في عام ٢٠٢١/٢٠، مع مُواصلة افتتاح منافذ جديدة عام ٢٠٢٢/٢١.

(١) تم افتتاح ٣١١٩ منفذًا في المرحلة الأولى، ثم ١١١٢ منفذًا في المرحلة الثانية، و١٤٧١ منفذًا في المرحلة الثالثة (وزارة التموين والتجارة الداخليّة.

٤) البدء في إنشاء فروع إقليمية جديدة لجهاز حماية المستهلك بعدد ١٠٣ فرعًا بمُختلف محافظات الجمهورية [جدول رقم (٢٠/٥)]، واستحداث مشروع جديد تحت مُسمّى "تطوير الأداء" بالجهاز بهدف وضع الخطط اللازمة لتطوير أداء العمل، مع تعديل الهياكل التنظيمية والوظيفية للجهاز بما يتوافق والاستراتيجية العامة للدولة في تحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية المُستدامة.

جدول رقم (٢٠/٥)
توزيع الفروع الإقليمية لجهاز حماية المستهلك والمُتوقّع افتتاحها على مستوى محافظات الجمهورية

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
القاهرة	٩	الغربية	٥	سوهاج	٥
الإسكندرية	٥	المنوفية	٤	قنا	٤
بورسعيد	٢	البحيرة	٦	أسوان	٢
السويس	٢	الإسماعيلية	٢	الأقصر	٢
دمياط	٢	الجيزة	٨	البحر الأحمر	٢
الدقهلية	٦	بني سويف	٢	الوادي الجديد	٢
الشرقية	٧	الفيوم	٢	مطروح	٢
القليوبية	٥	المنيا	٦	شمال سيناء	١
كفر الشيخ	٢	أسيوط	٤	جنوب سيناء	١
الإجمالي			١٠٣		

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٥) توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لعدة شهور تتراوح بين ثلاثة وستة شهور في حالة القمح والأرز وزيت الطعام والسكر وأكثر من ستة شهور في حالة الدواجن واللحوم الحمراء. ومثال ذلك الآتي:

السلعة	الكمية (بالألف طن)	فترة التخزين (شهر)
القمح	٢٥٠٠	٤
السكر	٤٢٩	٤
زيت خام	٢٧٦	٤
أرز	٨٥	٣
دواجن مُجمّدة	٥,٥	٧
لحوم حية	١٤٠ (ألف رأس)	٢٤

٦) دعم السلع التموينية لتوفيرها للمستهلكين بأسعار مُناسبة، من خلال تدعيم مُخصّصات دعم في موازنة الدولة (٣٦,٥ مليار جنيه دعم سلع الخُبز، ٥٣ مليار جنيه دعم السلع الأخرى)، بإجمالي ٨٩,٥ مليار جنيه.

٧) زيادة السعة التخزينية بنحو ٣٠ ألف طن عام ٢٠٢٢/٢١ من خلال الانتهاء من تنفيذ (٦) صوامع بطاقة خمسة آلاف طن لكل صومعة، بحلول عام ٢٠٢٢، منها أربع صوامع بمحافظة الشرقية (أبو حماد، نزلة الخيال، طوخ القراموس، منيا القمح)، وصومعة بكلٍ من محافظة المنوفية (قويسنا)، والمنيا (العدوة).

٨) رفع طاقات العصر لمصانع استخلاص زيوت الطعام من خلال تفعيل نظام الزراعة التعاقدية مع مُزارعي البذور الزيتية، ولا سيما فول الصويا ودوّار الشمس. وفي هذا السياق، تستهدف الخطة الاستثمارية إضافة خطوط تعبئة جديدة بالمصانع، والإحلال والتجديد وإعادة التأهيل للحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة، وإضافة وحدات نزع الشموع لتحسين جودة المُنتَج، وزيادة السِعات التخزينيّة لاستيعاب الكميّات المُستوردة، ويتم في هذا الإطار إعادة تأهيل وحدة تكرير الزيت لشركة أبو الهول المصرية، وشراء ماكينة تعبئة زيت لشركة طنطا للزيوت والصابون، وإضافة خط تكرير وتعبئة زيت لشركة النيل للزيوت والمُنظفات، وإعادة تأهيل وحدة تكرير شركة الزيوت المُستخلصة ومُنتجاتها، وزيادة السعة التخزينية لشركة الإسكندرية للزيوت والصابون.

٩) تطوير ٢٣٥ مكتبًا تموينيًا لتتحوّل إلى مراكز خدمة للمواطنين في إطار خطة وزارة التموين والتجارة الداخلية لتطوير ٥٣٥ مكتبًا، منها ٣٠٠ مكتب مُتوقّع الانتهاء منها عام ٢٠٢١/٢٠.

١٠)رفع كفاءة وإعادة تأهيل شركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، ومنها:

- استكمال تطوير مطحن المطرية بمنطقة شمال القاهرة.
- البدء في إحلال وتجديد مطحن التبين بمنطقة جنوب القاهرة.
- إحلال وتجديد مطحن فاقوس بشرق الدلتا، وزيادة قدرة تخزين صومعة الزقازيق من ٣٠ طنًا إلى ٤٠ طنًا، بالإضافة إلى تدعيم أسطول الحركة والنقل.
- تطوير وإعادة تأهيل مطحني العاشر من رمضان و١٥ مايو بمنطقة وسط وغرب الدلتا.
- تطوير مطحن سلندرات أسيوط بمنطقة مصر الوسطى.
- إنشاء مُجمّع مطاحن بأرض طيبة الجديدة وصومعة بقدرة ٣٠ ألف طن بمنطقة مصر العليا.

١١)تطوير ورفع كفاءة شركة السكر والصناعات التكاملية من خلال:

- إنشاء مخزن للسكر الخام الصب بمصنع التكرير توفيرًا لتكلفة مواد التعبئة ومصاريف نقل السكر الخام وتقليل فاقد التداول.
- تعديل مرجل حرق النخاع بمصنع قوص ومصنع إدفو ليعمل بالباجاس الزائد عن احتياجات شركات صناعة الورق والفيبربورد.
- الإحلال والتجديد وإعادة التأهيل لبعض خطوط الإنتاج بمصانع نجع حمادي، وأرمنت وإدفو للحفاظ على الطاقات الإنتاجية الحالية.

١٢)تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في نشاط السلاسل التجارية، باستكمال تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشاريع لولو هايبر ماركت بالعبور (القليوبية)، ٦ أكتوبر (الجيزة)، والتجمّع الخامس

بالقاهرة الجديدة (القاهرة)، والمُتوقّع الانتهاء منها عام ٢٠٢٢، وتحفيز إقامة سلاسل تجارية جديدة في محافظات أخرى.

١٣)استكمال إنشاء (١١) منطقة تجارية ومركز لوجيستي في ثمان محافظات، منها:

- المنطقة التجارية واللوجستية بمحافظة الغربية.
- المنطقة التجارية اللوجستية بدمنهور بمحافظة البحيرة.
- المركز التجاري بالزقازيق بمحافظة الشرقية.
- المنطقة اللوجستية بالتراسة – محافظة قنا.
- المنطقة اللوجستية بدمو – محافظة الفيوم.
- المنطقة اللوجستية بالمدامود – بمحافظة الأقصر.
- المنطقة الاقتصادية بطلخا – محافظة الدقهليّة.
- المنطقة التجارية بطوخ – محافظة القليوبيّة

١٤) التوسّع في زيادة عدد المنافذ السلعية المُتنقلة لتوفير السلع الأساسية بأسعار مُناسبة وتوليد فرص عمل للشباب من خلال إنشاء شركات صغيرة لنقل وتجارة السلع الغذائية بواسطة سيّارات نقل مُبرّدة ومُجهّزة كثلّاجات حمولة ١-٥ طن، والبالغ عددها حاليًا ١٣٣ سيارة على مستوى الجمهورية.

١٥)تفعيل خطة تطوير وإعادة هيكلة الشركات التابعة للشركة الوطنية للصناعات الغذائية، منها دمج وتطوير شركتي قها وإدفينا في كيان واحد بمدينة السادات بمحافظة المنوفية، ودمج وتطوير شركات الزيوت وشركة النشا والخميرة، وتطوير شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية من خلال تحالف دولي لتعظيم الاستفادة من المواقع التابعة للشركة، فضلًا عن الانتهاء من تطوير وإعادة هيكلة مركز تطوير الأغذية بمدينة قها بالقليوبية للحصول على الأيزو ١٧٠٢٥، والاعتماد الدولي للمُراجعة والفحص.

١٦)تحديث مصنع لحوم الشركة المصرية للحوم والدواجن التابعة للشركة القابضة لعمل المُصنّعات وطرحها بالأسواق المحلية والتصدير، وفي إطار التعاون مع شركة "اتجاهات السودان" لتطوير الشِراكة الاستراتيجيّة من خلال الاستثمارات المُشتركة.

١٧)رفع كفاءة مكاتب السجل التجاري وتيسير إجراءات التسجيل وزيادة عدد المكاتب وميكنة نُظم العمل بها.

ويُوضّح الجدول رقم (٢١/٥) المُستهدفات الكميّة في هذا الخصوص خلال عام ٢٠٢٢/٢١.

جدول رقم (٢١/٥)

المُستهدفات الكمية ومُؤشّرات الأداء لنشاط مكاتب السجل التجاري عام ٢٠٢٢/٢١

المشروعات	المُؤسّس والمُخطّط طرحها	خطة عام ٢٠٢٢/٢١
العلامات التجارية	عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية	٢٠٩٢٨
	عدد العلامات التجارية المُسجّلة	٥٩٦٦
	قيمة رأس المال المُسجّل (مليار جنيه)	١١٧
	نسبة التسجيل من إجمالي الطلبات المُقدّمة	٢٩٪

المشروعات	المُؤسّس والمُخطّط طرحها	خطة عام ٢٠٢٢/٢١
النماذج الصناعية	عدد طلبات تسجيل النماذج الصناعية	١٨٨١
	عدد النماذج الصناعيّة المُسجّلة	٦١٨
	نسبة التسجيل من إجمالي الطلبات المُقدّمة	٪٣٣
مشروع ربط مكاتب السجل التجاري	عدد مكاتب السِجِل التجاري التي يتم ربطها	٧
مشروع الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية	عدد القيود بالسجل التجاري التي لها رقم قومي مُوحَّد (بالألف)	٢٤٣
مشروع تحسين بيئة العمل بمكاتب السجل التجاري	عدد المكاتب التي تعمل بنظام الشِبّاك الواحد	٧
	عدد الخدمات الإلكترونية	١
	متوسط زمن الخدمة (بالدقيقة)	٢٠

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٧/٥ الخدمات الثقافية

الرؤية الاستراتيجية

- تتمثّل الرؤية الاستراتيجية للثقافة في تأسيس منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع تكون دافعة للنمو والتقدّم، تفتح أمام المُواطن المصري آفاقًا واسعة لتلقي العلم واكتساب المعرفة، والإدراك الواعي لتاريخه وتُراثه الحضاري، وللقُدرة على الاختيار الحر، وقبول الرأي والرأي الآخر.
- وفي إطار هذه الرؤية، تهدف جهود التنمية الثقافية إلى ترسيخ قِيَم المُواطنة وتعميق الولاء والانتماء للهويّة المصرية، والارتقاء بشتى المجالات الثقافية والفنية بصورة مُبتكرة اعتمادًا على تنمية المواهب وقُدرات المُبدعين، والتوسّع في الأنشطة الثقافية ونشرها بما يُحقّق لمصر الريادة على الخريطة الثقافية العالمية ويُعزّز قوتها الناعمة.

إنجازات القطاع خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠):

تم خلال الفترة المذكورة، تم تنفيذ عددٍ من البرامج الفرعيّة التي تستهدف ترسيخ الهويّة الثقافيّة والحضاريّة، وشملت برامج تعزيز القِيَم الإيجابيّة في المُجتمع، وتطوير المُؤسّسات الثقافيّة، وبرامج نبذ التطرّف، وتنمية ودعم الموهوبين والمُبدعين، وتحقيق الريادة الثقافيّة، وحماية وتعزيز التُراث الثقافي.

وفيما يلي إشارة مُوجزة لأهم الإنجازات لهذه البرامج الفرعيّة:

أ- تعزيز القيم الإيجابيّة في المُجتمع:

تم تنفيذ ٨٥ ألف نشاط ثقافي، استفاد منها بشكلٍ مُباشر نحو ٢,٥ مليون مُواطن، منها تنظيم ٧٤٣ عرضًا مسرحيًّا، و٨٢٨٤ ندوة وصالونًا ثقافيًا، وإحياء ٩٥٢ حفلًا في دار الأوبرا المصريّة، و١٦٨ حفلًا على شبكات الإنترنت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/١٩، شاهدهم أكثر من ٣٨٢ ألف مُواطِن.

ب- تطوير المُؤسّسات الثقافيّة:

شـمل البرنامج تنفيذ ٥٤٩ مشـروع تطوير لـمُنشـآت ثقافيّة، منها افتتاح ١٨ موقعًا ثقافيًّا في ١١ مُحافظة (الغربيّة – جنوب سيناء – أسيوط – أسوان – الشرقية – الأقصر – الجيزة – كفر الشيخ – البحيرة – القاهرة – قنا)، وضمّت قصور ثقافة وبيوت ثقافة ومكتبات ومنافذ بيع هيئة الكتاب ...

وعلاوة على ذلك، تضـمّن البرنامج تنفيذ ١٣٦٨ برنامجًا تدريبيًّا للعاملين بوزارة الثقافة، اسـتفاد منهم ٣٩٢٣ مُوظّفًا، كما تم تنفيذ عدد ٢٣٧ حزمة مُميّكنة، وربط ١٣٠ موقعًا ثقافيًا بشـبكة الـمعلومات الدولية، وإنشاء منصّة إلكترونية لإتاحة وتأمين المُحتوى الثقافي إلكترونيًّا.

بالإضـافة إلى أنه – في إطار مشـروع التحوّل الرقمي – تم إعداد خمسـة آلاف كتاب باللغة العربية، ومُترجمات لعِدّة لغات، ١٠٠ مخطوط تاريخي وأفلام تسجيليّة وسـينمائيّة ومسـرحيّة وخرائط وفهارس لمكتبات القاهرة الكُبرى ومصر العامة ودار الأوبرا، فضلًا عن مشروعات تجميل الميادين.

ج- نبذ التطرّف:

تم تنفيذ ٧١٢ نشـاطًا مُتنوّعًا، مثل العروض الـمسـرحيّة والصـالونات الثقافيّة في إطار جهود مُكافحة التطرّف وأعمال العُنف، ومنها عقد (٧) صـالونات ثقافية، وعشـرين ورشـة عمل، و٤٧ عرضًا فنيًّا بدار الأوبرا، وإقامة ٢٩ عرضًا مسرحيًّا.

د- تنمية الموهوبين ودعم المُبدعين:

تم تنظيم ١١٠ ألف نشـاط شـملت عروضًا مسـرحيّة ودورات تدريبيّة ومعارض وورش عمل، اسـتفاد منها نحو ٢٥٥ ألف مُواطِن.

هـ – تعزيز القيم والأنشطة الثقافية في مُحافظة المنيا:

تم تنفيذ نحو ٢٣ أسـبوعًا ثقافيًّا بواقع ١٧٠ فعالية فنيّة وثقافيّة في ٢٣ قرية، اسـتفاد منها نحو ٦٧٤ ألف مُواطِن.

و – العدالة الثقافيّة:

- جرى تنظيم ٢٨,٥ ألف نشـاط ثقافي في إطار برنامج الثقافة للجميع، اسـتفاد منهم نحو ٥٦٠ ألف مُواطِن، وضمّت أنشـطة مُوجّهة للشـباب، وأخرى للمرأة، وأنشـطة مُوجّهة للقرى، ودورات تدريبيّة على الحاسب الآلي.
- تم تنظيم ١٨٧٨ نشـاطًا ثقافيًّا بالـمناطق الحدوديّة والنائية، اسـتفاد منها ما يربو على ١٨٧ ألف مُواطِن.
- تم إقامة ٢١١ معرضًا للكتاب على الـمُسـتوى الـمركزي بمُحافظات الجمهورية، وكذا ٢٦ منفذًا لبيع الكُتُب، وتنظيم ١٣٣٨ معرض كتاب بقصور الثقافة، بالإضافة إلى ٥٣ مكتبة مُتنقّلة.

ز – تعزيز الاهتمام بذوي الهِمَم:

- جرى تنفيذ ٥٩١٧ نشاطًا مُتنوّعًا، منها تنظيم ٢٩٤ نشاطًا وفعاليّة ومُسابقة لذوي الهِمَم من خلال صندوق التنمية الثقافيّة، استفاد منها ١١٩١٣ مُواطنًا.
- تم تشغيل قاعة المكفوفين للموسيقى والفنون في دار الكتب وتجهيزها بأجهزة تكنولوجيّة مُتطوّرة، ومطبعة لطباعة عشرات الكُتُب نظام برايل.
- تم تأسيس "فرقة الشمس" لذوي الهِمَم، كأول فرقة رسمية تابعة للدولة.

ح – الريادة الثقافيّة:

- تم تنفيذ ٢٦٤ فعاليّة في كافة المجالات الثقافيّة والفنيّة في إطار رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي.
- تم تنفيذ فعاليّات عام مصر – فرنسا ٢٠١٩ من خلال أجندة مُتبادلة ضمّت ٢٥ فعاليّة أُقيمت في عددٍ من المُدُن الفرنسيّة، بجانب تنظيم ٨٤ نشاطًا داخل مصر.
- جرى تفعيل دور الأكاديمية المصريّة للفنون بروما باعتبارها منارًا للإشعاع الثقافي في قلب أوروبا.

ط – حماية وتعزيز التُراث الثقافي:

- تم عقد ٧٤٠ ورشة تعليم وتدريب الحِرَف التراثيّة، استفاد منها ٥٦٢٢ مُواطِنًا.
- جرى تنظيم ٢٦٢ صالونًا ثقافيًا وندوة، و٣٨٢ معرضًا، استفاد منهم ٣٥٤ ألف مُواطن في إطار برنامج توظيف التراث.
- تم إدراج ملف الدُمى اليدويّة التقليديّة (أراجوز) بقائمة الصون العاجل للتُراث غير المادي بمُنظّمة اليونيسيف، وكذلك إدراج ملف (النخلة – المعارف – المهارات – التقاليد) بالقائمة التمثيليّة للتراث الإنساني بالتعاون مع المُنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- تم إقامة ٧١٢٩ عرضًا فنيًّا تراثيًّا، استفاد منها ٦٢,٦ ألف مُواطِن.
- جرى استلام عدد ١٧ من المخطوطات النادرة ضِمن مُبادرة "تُراثك أمانة"، بجانب استرداد أربع مخطوطات قبل بيعها بالمزادات العلنيّة خارج مصر، بالإضافة إلى إنشاء سِجِل لتوثيق تُراث السينما المصريّة.

مُستتبِعات جائحة فيروس كورونا وإجراءات المُواجهة خلال عام ٢٠٢١:

تأثّر القطاع الثقافي بصورة مُباشرة جرّاء تفشّي جائحة فيروس كورونا، حيث تم – في ضوء الإجراءات الاحترازية والوقائية – إلغاء وتعليق كافة المُناسبات والأنشطة الثقافية على المُستويين المحلي والدولي، كما تم تعطيل أنشطة المُؤسّسات الثقافية حول العالم، بالإضافة إلى تأثّر قطاع السياحة الثقافية، وخلو مواقع التُراث من الزوّار، مما انعكس سلبًا على الصناعات الثقافية.

وعلى الرغم من التداعيّات سالفة الذِكر، إلا أنه تم اتخاذ عِدّة إجراءات لاحتواء الجائحة والتخفيف من حِدّتها، وذلك اعتبارًا من مطلع النصف الثاني من العام مع ظهور بوادر أوليّة للتعافي من الموجة الأولى. وقد تبلوّرت هذه الإجراءات حول ثلاثة محاور تفصيلُها كالآتي:

المحور الأول: استغلال فترة توقّف الأنشطة الثقافية في رفع كفاءة المواقع الثقافية وتعقيمها بصفة دورية، وتضمّنت إجراءات هذا المحور الآتي:

- رفع كفاءة ٤٩ موقعًا ثقافيًا وصيانة مُعدّات الصوت والإضاءة والإنشاءات.
- مُراجعة منظومة الحماية المُدُنية بكافة المواقع الثقافية.
- شراء بوّابات التعقيم وتطهير كافة المواقع الثقافيّة.

المحور الثاني: التوعية بمخاطر انتشار جائحة فيروس كورونا وتطويع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لخدمة الصناعة الثقافية.

وقد تضمّنت إجراءات هذا المحور الأعمال الآتية:

- طباعة منشورات توعية بمخاطر الجائحة وطُرُق الوقاية، وتوزيعها على المُواطنين بكافة المُحافظات من خلال فروع الهيئة العامة لقصور الثقافة، وعلى مواقع التواصُل الاجتماعي وقناة وزارة الثقافة على اليوتيوب.
- تفعيل المُحتوى الثقافي والوصول إليه عبر الإنترنت، عبر الزيارات الافتراضية إلى المتاحف، مرورًا ببث الأفلام والمواد الثقافية، والنقاشات والتجمّعات الثقافية عبر وسائل التواصُل الاجتماعي.
- إطلاق المُبادرة الإلكترونية (خليك في البيت الثقافة بين إيديك) في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ لإيصال جميع أنواع الفنون إلى الجمهور، دون ترك المنزل (مثل حفلات الموسيقى العربية والكلاسيكية، والأفلام التسجيلية، وكُتُب للتصفّح، والمسرحيّات المُتنوّعة، واستعراضات فرق الفنون الشعبية، وجولات افتراضية للمتاحف). ومن مُؤشّرات ذلك:
  - اجتذاب قناة وزارة الثقافة لنحو ٣٤ مليون زائر، وتفاعُل (٢) مليون مُشاهِد مع العروض.
  - تجاوُز عدد الاشتراكات في القناة حاجز ١٨٠ ألف مُشترك.
  - شمول القناة على ٣٥٤ مُحتوى ثقافي مُتنوّع.
  - وصول عدد زيارات الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة إلى أكثر من ٦٠ ألف زيارة للاطلاع وتحميل الإصدارات المُختلفة.
  - بلوغ عدد الزيارات الافتراضية للمتاحف والمعارض المُتاحة على الموقع إلى ٢٤٢٨ زيارة.
- وقد شملت المُبادرة أيضًا تقديم سلسلة مُحاضرات ثقافية وتوعويّة قدّمها نُخبة من رُوّاد الثقافة والأدب عبر الإنترنت، كما تم إطلاق المنصّة الرقمية للورشة الدائمة للإعداد والتدريب "ابدأ حلمك أون لاين" والتابعة للبيت الفني للمسرح، وبلغ عدد مُتابِعيها نحو ٨٣ ألف مُشاهِد خلال ٤٠ حلقة.

وعلاوة على ما تقدّم، تم إطلاق عديدٍ من الـــمُبادرات الثقافية والفنية من خلال وســائل تكنولوجيا الـمعلومات، شملت الصالون الثقافي الشهري، وبرنامج العروض الـمسرحية (اضحك – فكر – اعرف) وسلسلة لقاءات وندوات فكرية وسلسلة أفلام سينما الأطفال، وعروض نادي سينما الشباب وأفلام ذاكرة الإبداع.

الـــمحور الثالث: الترتيب ووضـع الخطط التنفيذية لاسـتعادة النشـاط الثقافي بصـورة تدريجيّة، بالإضـافة إلى تدابير الصـحة العامة في كافة قطاعات وزارة الثقافة، والإجراءات الوقائية للعاملين، وللحفاظ على سـلامة وصـحة الجمهور. وقد تم – اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٠ – اتخاذ خطوات تنفيذية لعودة النشاط الثقافي بصورة تدريجيّة، شملت الآتي:

- البدء بفتح مكتبات الـــمركز الدولي للكتاب ومكتبة ٢٦ يوليو في محافظات (القاهرة – الجيزة – الـــمنيا – أسـيوط – أسـوان – الغربية – الإسـماعيلية – بورسـعيد الدولية)، بالإضافة إلى مكتبة القاهرة الكُبرى، ومكتبة الـــمُترجم، ومكتبات مصر العامة، وتجهيز قاعات الاطلاع بمبنى دار الكُتُب بباب الخلق ومركز أدب الطفل.
- إعادة فتح تسـعة متاحف ومعارض بالقاهرة والإسـكندرية والأقصـر، مثل مُتحف نجيب محفوظ، ومُتحف طه حسين، ومُتحف الفنون الجميلة بالإسكندرية، ومُتحف محمد ناجي، ومُتحف محمود مُختار.
- تشغيل الـــمواقع السياحية على مراحل في كافة الـــمُحافظات، وكذا الـــمسارح الـــمكشوفة بقصر المانسترلي ومركز طلعت حرب الثقافي بالسيّدة نفيسة.
- اسـتئناف العمل بمُبادرة صـنايعية مصـر ومركز الحِرَف التقليدية بالفُسـطاط، وورش بيت العود، واستئناف نشاط الندوات والـــمُحاضرات الفكرية والأدبية والعلمية، وعودة عمل لجان الـــمجلس الأعلى للثقافة.
- استئناف العمل في فصول مركز تنمية الـمواهب (عدد ١٨ فصلًا) والـمركز الثقافي بطنطا، والورش الخاصة بمركز الحرية للإبداع بالإسكندرية.
- إنتاج عروض فنية وتجهيز ثلاثة مسـارح مفتوحة، مع مُراعاة الالتزام بقواعد التباعُد الاجتماعي والإجراءات الاحترازية والوقائية، واستئناف نشاط مسرح البالون ومسرح عبد الوهاب بالإسكندرية، والسـيرك القومي، ومسـرح أوبرا الإسـكندرية، والـــمسـرح القومي ومسـرح الطليعة ومسـرح الغد، ومسرح شباب العالم الصغير ... إلخ.

الأهداف الرئيسة لخطة عام ٢٠٢٢/٢١

يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- تعزيز القِيَم الإيجابية في الـمُجتمع المصري وتعظيم دور الـمُؤسّسات الثقافية.
- حماية التراث وتوثيقه.

- دعم الإنتاج الثقافي في كافة المجالات لتكون الصناعات الثقافية مصدرًا للقوة الناعمة.
- تقليص الفجوة الرقمية وزيادة الاعتماد على مصادر الإنترنت المفتوحة في ظل توجّه الدولة لرقمنة جميع المحتويات.
- تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الوصول للمعرفة واكتسابها، من خلال التوسّع في قصور الثقافة والمكتبات الثقافية المختلفة، وبالأخص في المناطق النائية والمُهمّشة.
- الانفتاح على العالم لاكتساب المعارف، والتوسّع في نشاط الترجمة وطبع الكتب المُختلفة بجميع اللغات، وتنمية قُدرات المُترجمين لفتح نوافذ المعرفة أمام القارئ المصري في كافة المجالات ولُغاتها.
- الاهتمام بتحسين ثقافة وتوعية الطفل لتنمية المهارات والمواهب، مع التوسّع في إنشاء بيوت الطفل بالمُحافظات.

مُستهدفات خطّة إتاحة الخدمات الثقافيّة لعام ٢٠٢٢/٢١:

تتضمّن هذه الخطّة الآتي:

- إنشاء وتطوير ٢٠ قصر ثقافة في ١٥ مُحافظة (أسوان، مطروح، قنا، شمال سيناء، جنوب سيناء، الإسماعيليّة، المنيا، البحيرة، دمياط، البحر الأحمر، المنوفيّة، القليوبيّة، سوهاج، الفيوم، الغربيّة).
- إنشاء وتطوير ٨ مسارح ثقافيّة في مُحافظات القاهرة والجيزة والمنيا وبني سويف.
- إنشاء ٩ مكتبات عامة في مُحافظات القاهرة وأسوان وقِنا.
- إنشاء وتطوير ١١ بيت ثقافة في مُحافظات الجيزة والبحيرة والدقهليّة وأسوان وأسيوط وكفر الشيخ وبني سويف وقنا.
- تطوير ثلاثة متاحِف في مُحافظة القاهرة (سراي الجزيرة، قصر الفنون، نجيب محفوظ).

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١:

تتضمّن الخطة الاستثمارية عشرين مشروعًا رئيسًا لعام ٢٠٢٢/٢١، مُوزّعة على الهيئات والقطاعات التابعة لوزارة الثقافة [جدول رقم (٥/)] باعتمادات إجمالية قدرها نحو ١,٣ مليار جنيه:

(١) قطاع أكاديمية الفنون
تطوير المعهد العالي للموسيقي العربية
إنشاء وتجهيز مبنى مستشفى الطلبة والإسكان الطلابي
تطوير المعهد العالي لفنون الطفل
تطوير معمل التصوير السينمائي
إحلال وتجديد مبنى فرع أكاديمية الفنون بالإسكندرية

تطوير المعهد العالي للفنون الشعبية
تطوير مدرسة الفنون
استكمال مد الشبكات الخدمية للموقع العام لأكاديمية الفنون
(٢) الهيئة العامة لقصور الثقافة
إحلال وتجديد وصيانة وتجهيز ثلاثة مسارح بكل من قصر ثقافة مرسى مطروح وقصر ثقافة المنيا ومسرح بني سويف
تطوير ١٢ بيت ثقافة
تجهيز قصور الثقافة المُستلمة من هيئة المُجتمعات العُمرانية
إنشاء وتجهيز قصر ثقافة السامر
مشروع أداء المكتبات والبيوت الثقافية
(٣) دار الأوبرا
تطوير وتجهيز مبنى دار الأوبرا المصرية
استكمال إنشاء واحة الثقافة
(٤) قطاع الفنون التشكيلية
استكمال تطوير وتأمين المتاحف والمراكز الثقافية
تطوير متحف سراي الجزيرة
إنشاء وتطوير متاحف (المصري الحديث/ الخزف الإسلامي/ بيت الأمة/ حسن حجي/ عفت فياض/ سعد الخادم) استكمال مشروع درء الخطورة وأبحاث ودراسات ومُستلزمات المتاحف (متحف قصر الفنون – ومبنى قطاع الفنون التشكيلية – واستكمال احتياجات طارئة للمتاحف).
استكمال مُجمّع ١٥ مايو
استكمال اقتناء أعمال فنية
(٥) الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
تجهيز معامل ترميم الوثائق القومية ووحدة تكنولوجيا المعلومات
استكمال مشروع مكتبة ١٥ مايو
استكمال إنشاء مبنى دار الوثائق الجديد
مشروع تطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة
(٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب
تطوير مبنى الهيئة
تطوير مطبعة الهيئة
استكمال تطوير مكتبة الشروق وتطوير مطبعة مكتبة الأسرة
(٧) البيت الفني للمسرح
استكمال إنشاء مسرح مصر
استكمال إنشاء مجمع ورش ومخازن المسارح
إحلال وتجديد مسرح الغد والحديقة الدولية وميامي

(٨) البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية
تطوير وتجهيز السيرك القومي بالعجوزة وسيرك ١٥ مايو
تطوير وتجهيز مسرح البالون
(٩) صندوق مكتبات مصر العامة
استكمال تطوير مكتبات مصر العامة
استكمال إنشاء مكتبات مصر بقنا والسويس
(١٠) قطاع مكتب الوزير
استكمال مشروع تطوير شبكة البنية المعلوماتية المُتكاملة وتطوير واستكمال ميكنة الخدمات
مشروع تطوير أكاديمية الفنون بروما
تطوير قطاع مكتب الوزير
(١١) قطاع صندوق التنمية الثقافية
استكمال تطوير مبنى متحف نجيب محفوظ
استكمال المرحلة الثانية لمبنى امتداد الحرف التراثية
استكمال مشروع الحماية المدنية بمركز الحرية للإبداع الفني بالإسكندرية
أعمال تطوير ورفع كفاءة بعض مراكز إبداع الصندوق
مشروع رفع كفاءة صندوق التنمية الثقافيّة
(١٢) الجهاز القومي للتنسيق الحضاري
المشروع القومي لتحسين الصورة البصرية في المُدُن المصرية
رصد المباني التراثية ذات الطراز المعماري المُتميّز (المرصد الحضاري)
مشروع إنشاء مركز إقليمي لمحافظة الإسكندرية
مشروع تسجيل المناطق التراثية على خريطة التراث العالمي (خريطة القيمة)
مشروع لافتات الشوارع والمباني التراثية والشخصيات التاريخية
(١٣) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثقافة
استكمال تطوير ورفع كفاءة مبنى المركز المصري للتعاون الثقافي بالزمالك ومبنى جريدة القاهرة
استكمال تطوير ورفع كفاءة مبنى الديوان العام
مشروع تطوير بعض القاعات الخاصة بمبنى المجلس التابع لقطاع الأمانة
تطوير وتجهيز المركز القومي للسينما
(١٤) قطاع الإنتاج الثقافي
تجديد تجهيزات قطاع الإنتاج الثقافي
تطوير وتجهيز وحدة الجرافيك للإدارة العامة للإنتاج
تطوير وتجهيز المركز القومي للمسرح
(١٥) المركز القومي لثقافة الطفل
تطوير الحديقة الثقافية للطفل بحي السيدة زينب
(١٦) مكتبة مصر العامة
شراء مكتبة متنقلة بالزاوية الحمراء وبالزيتون وتطوير مكتبة مصر العامة الرئيسة
(١٧) المركز القومي للترجمة
تطوير المركز القومي للترجمة

ومن حيث طبيعة الـــمشروعات الـــمُستهدف تنفيذها، يُلاحظ أن مشروعات الإحلال والتجديد تحظى بالأولويّة بنســبة ٥٠٪ من الإجمالي، وتليها مشــروعات الاســتكمال بنســبة ٣٥٪، والباقي للمشــروعات الجديدة بنسبة ١٥٪ [شكل رقم (٣٣/٥)].

شكل رقم (٣٣/٥)

هيكل الاستثمارات لقطاع الخدمات الثقافيّة بحسب طبيعة المشروعات بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

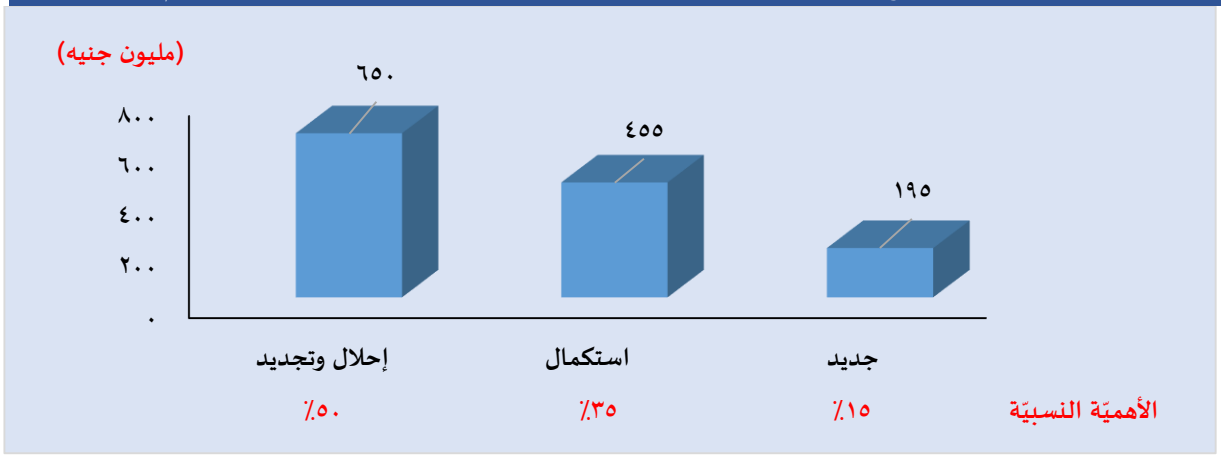

المصدر: وزارة الثقافة.

٨/٥ الخدمات الشبابية والرياضية

الأهمية الاقتصادية

تحرص الدولة على إعداد الشباب وتأهيلهم فكريًا وبدنيًا باعتبارهم الشريحة الأكبر من السكان، والأكثر ديناميكية وقُدرة على المُشاركة في العمل الوطني، فهم ذخيرة المستقبل وعماد الأمة التي لا ترقى إلا بسواعد أبنائها الشباب.

وإدراكًا لأهميّة توظيف الطاقات الهائلة للشباب في دفع عجلة التنمية، تحرص الدولة على توفير الخدمات الشبابية والرياضية لإعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية وتوسيع مُشاركتهم في الحياة العامة، وإعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل، والمُساهمة الفاعلة في صُنع القرار، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تشمل التوسّع في إنشاء وتطوير المراكز والمُدُن الشبابية والاستادات والصالات والملاعب الرياضية، وتنظيم المُسابقات الشبابية والرياضية، والمُشاركة في البطولات والمحافِل الدوليّة، ورعاية الموهوبين والمُبتكرين من الشباب.

الرؤية:

"الريادة والتميّز في الارتقاء بجودة حياة الشباب المصري وتطوير نمط حياتهم، من خلال محاور التنمية الشاملة الشبابية والرياضية بما يؤدي لتعزيز الانتماء والفخر بالهويّة الوطنيّة وتطوير مهاراتهم وقُدرتهم".

الرسالة:

انطلاقًا من هذه الرُؤية، تحرِص الدولة – بمُختلف أجهزتها وهيئاتها – على الاضطلاع بالمسئوليّات الآتية:

- إطلاق سياسة وطنية للشباب وللرياضة يُشارك فيها كافة فئات المجتمع.
- توفير فرص عمل لائقة وكريمة للشباب من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق فرص الاستثمار الرياضي.

- تبنّي المُبادرات الشبابيّة والرياضيّة، وتوسيع الشِراكة المُجتمعيّة مع مُؤسّسات المُجتمع المُدُني.
- تحويل مراكز الشباب والمنشآت الشبابية والرياضية إلى مراكز لخدمة الأسرة والمجتمع.
- دعم مُشاركة الشباب في مُناقشة القضايا الوطنيّة والتعرّف على مرئيّاتهم.
- استخدام الرياضة كأداة فاعلة في تنمية ودعم قِيم المُواطنة والانتماء بمُشاركة كافة فئات المُجتمع.
- تحقيق الإدارة الاقتصاديّة الرشيدة للمنشآت الشبابيّة والرياضيّة.
- رعاية واكتشاف الموهوبين ودعم مُشاركتهم في المُسابقات والبطولات الدوليّة.
- توفير فرص الاستثمار الرياضي، وإطلاق مُبادرات للصناعات الرياضيّة.

الإنجازات المُحقّقة في مجال الشباب والرياضة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

على امتداد الأعوام السبعة الماضية (٢٠١٤-٢٠٢٠)، تحقّقت مجموعة من الإنجازات، يُمكن إيجاز أهمّها في الآتي:

- تنفيذ عدد ٥٠٤٧ برنامجًا ومشروعًا بمُشاركة ٨٩ مليون من النشء والشباب، وتنوّعت تلك البرامج والأنشطة بين برامج تدريبية وتثقيفية وسياسية ومُسابقات شبابية ورياضية، وبرامج تأهيل الشباب لمُتطلّبات سوق العمل، وتنمية مهاراتهم، والمشروعات القومية لاكتشاف الموهوبين، والتنمية الرياضية، وتطوير المُشاركات المصريّة في البطولات المحلية والدولية، وحملات توعية، ومُبادرات مُجتمعية وغيرها من المشروعات.
- على صعيد المنشآت الشبابية والرياضية، فقد تم عمل الآتي:
  - تطوير ٣٠٦٣ مركزًا من إجمالي ٤٣٧٤ مركز شباب على مستوى محافظات الجمهورية.
  - تطوير ٣٦٣١ ملعبًا بمراكز الشباب، وتطوير المُدُن الشبابية، وإنشاء ٢٤٥ مركز شباب، و٨٤ حمام سباحة، تطوير وإنشاء ١٤ صالة مُغطاة.
  - استكمال وتطوير الأندية الرياضيّة بالأسمرات، وتطوير الاستادات الرياضية، وإنشاء وتطوير الصالات المُغطاة المُستضيفة لبطولة العالم لكرة اليد.
  - تطوير المدينة الرياضيّة في مدينة سلام مصر بشرق بورسعيد.
- وفي مجال المُشاركة في المحافل الدولية، فقد تم الآتي:
  - وصول مُنتخب مصر لكرة القدم لنهائي بطولة كأس الأمم الأفريقية عام ٢٠١٧.
  - تأهّل مُنتخب مصر لكرة القدم لكأس العالم عام ٢٠١٨.
  - استضافة بطولة أمم أفريقيا لكرة القدم على الأراضي المصرية عام ٢٠١٩ للمَرّة الخامسة.
  - تنظيم مصر لكأس العالم لكرة اليد للكبار عام ٢٠٢١.
  - حصول مصر على ثلاث ميداليات أوليمبية في دورة الألعاب الأوليمبية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ٢٠١٦.

البرامج المُنفذة خلال عام ٢٠٢٠

- تم خلال عام ٢٠٢٠ تنفيذ مجموعة برامج في مجال الشباب والرياضة، بيانها كالآتي:

المجال	عدد المستفيدين (بالألف)
(أ) البرامج الشبابية	
- بث روح الولاء والانتماء بين النشء والشباب.	١٠٥
- تشجيع النشء على العمل الجماعي والتطوّعي	٤٨٣٨
- تعميق المُشاركة الشبابيّة	٥٤٨
- تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المُبادرات الإبداعيّة	٢٧٠٤
- تأهيل الشباب لسوق العمل	٣٨١٩
- التوسّع في الأنشطة الترويحيّة	٧٢٦٠
- دعم الخدمات الشبابيّة والرياضيّة بالمحافظات	١٨٣
إجمالي البرامج الشبابيّة	١٩٤٥٧
(ب) البرامج الرياضية	
- نشر ثقافية الرياضة وتوسيع قاعدة المُمارسة الرياضيّة	١٣٨٨
- تحسين النمط الصحي للمواطنين	٢٣
- اكتشاف المواهب الرياضيّة	٧
- التأهيل والتدريب لتنمية القُدرات الرياضيّة	٣
- تنمية الموارد في الهيئات الرياضيّة	٨٢ (هيئة)
إجمالي البرامج الرياضيّة	١٤٢١

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

الأهداف الاستراتيجية:

يُمكن إيجاز أهم هذه الأهداف في الآتي:

- تعزيز فاعلية الرياضة في تحقيق البرنامج القومي لبناء الإنسان المصري.
- تنمية الوعي الثقافي والعلمي والرياضي بين الشباب والنشء، وزيادة مستويات الوعي المجتمعي للمُمارسة الشبابيّة والرياضيّة.
- اكتشاف وإعداد أجيال من الشباب الرياضيين القادرين على المُشاركة في المحافل الدولية وحصد الجوائز، بما يُرسّخ مكانة مصر الدولية على غِرار تنظيم بطولة كاس العالم لكرة اليد (٢٠٢١).
- تطوير مراكز الشباب لتُصبح مراكز لتنمية المُجتمع، وتفعيل المشاركة المُجتمعيّة، والعمل الجماعي والتطوّعي.
- جذب الاستثمارات في المجال الرياضي والشبابي، ورفع الكفاءة التشغيليّة للإدارات والمؤسسات الرياضيّة.
- سرعة إصدار قانون الرياضة الجديد لما يُوفّره من تيسيرات وحوافز جَمّة داعمة للنشاط الشبابي والرياضي.

البرامج والمشروعات بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تبلُغ الاستثمارات المُخصّصة لوزارة الشباب والرياضة ١,٦ مليار جنيه، منها ١,٥ مليار تمويل خزانة عامة، ١٠٠ مليون جنيه من الموارد الذاتية.

وتُوجّه هذه الاستثمارات لتنفيذ البرامج المُوضّحة بالجدولين (٢٢/٥) و (٢٣/٥) باستثمارات قدرها نحو ١,٣ مليار جنيه.

جدول رقم (٢٢/٥)
البرامج الشبابية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

البرنامج	عدد البرامج	عدد المستفيدين (بالألف)	الاعتماد المالي (مليون جنيه)
بث روح الولاء والانتماء بين النشء والشباب	١٩	٢٩١	٤٨,٩
تنمية الوعي السياسي	٧	٢٨٧	١٦,٧
تشجيع النشء والشباب على العمل الجماعي والتطوّعي	٢٠	١٤٤	٢٤,٢
تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية	٧٨	٣١٠٧	٢٢٦,٤
التوسّع في الأنشطة الترويحيّة لشغل أوقات الفراغ	١٥	٢١٥	١١٣,٤
دعم الخدمات الشبابيّة (برامج وأنشطة)	١١	٧٦٨٥	١٧٥,١
تأهيل الشباب لسوق العمل ونشر ثقافة العمل الحر	٨	١٨٢٢	٢٥,٣
الإجمالي	١٥٨	١٣٥٥١	٦٣٠

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

جدول رقم (٢٣/٥)
تطوير المنشآت الرياضية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

المنشآت	العدد	الاعتماد المالي (مليون جنيه)
مراكز الشباب	٤٨	٣٥٢,٩
مراكز تنمية شبابيّة	١	١٤,٤
التعليم المُدُني	٥	٣٣,١
المنتديات الشبابيّة	٢	٤٢
الكشافة	٢	١٦,٥
المُدُن الشبابيّة	٧	١٣٢,٤
معسكرات الشباب	٣	٢٩,٨
نُزُل الشباب	١	٣٧,٩
الإجمالي	٦٩	٦٥٩

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

المُستهدفات الكمية على مستوى المشروعات:

(أ) في مجال تطوير الخدمات الشبابية:

- إنشاء وتطوير وتجهيز ٤٥٥ مركزًا للشباب على مستوى الجمهورية.
- تطوير مركز التنمية الشبابية بكفر شُكر (محافظة القليوبية)
- تطوير نُزل شباب دولي بالمنيا.
- إنشاء سكن شباب بمطروح، وتطوير (٢) معسكر شباب (الطور ورأس سدر بمحافظة جنوب سيناء).
- استكمال تطوير المعسكر الكشفي بالعامرية بمحافظة الإسكندرية، واستكمال تطوير الاتحاد العام للكشافة، وتطوير ورفع كفاءة مركز التدريب البحري الكشفي بساحل سليم بمحافظة أسيوط.
- إنشاء مركز تعليم مُدُني بالمنيا الجديدة، واستكمال إحلال وتطوير ثلاثة مراكز تعليم مُدُني بمحافظات القاهرة والأقصروسوهاج، ورفع كفاءة أربعة مراكز تعليم مُدُني في محافظات الشرقية والفيوم وبني سويف ومطروح.

(ب) في مجال تطوير الخدمات الرياضية:

المجال	المحافظات
تطوير (٥) استادات رياضيّة في خمس محافظات	شمال سيناء – جنوب سيناء – أسيوط – الوادي الجديد – بورسعيد
استكمال إنشاء (٢) استاد	الجيزة (٦ أكتوبر)، بورسعيد (مدينة السلام)
إنشاء وتطوير ١٣ ناديًا رياضيًا بتسع محافظات	القاهرة (٢)، الجيزة (١)، دمياط (٢)، السويس (١)، الإسكندرية (١)، الدقهلية (٢)، الإسماعيلية (١)، بورسعيد (٢)، مطروح (١).
استكمال إنشاء (٣) مُدُن رياضيّة في ثلاث محافظات	القاهرة (العاصمة الإدارية الجديدة) - الجيزة (مدينة ٦ أكتوبر) بورسعيد (مدينة السلام)
استكمال مجمّع الرياضة بميت عقبة	الجيزة
استكمال إنشاء المركز الأوليمبي بالمعادي	القاهرة
تطوير ١٤ صالة مُغطاة	السويس، الدقهلية، البحيرة، الغربية، سوهاج، أسوان، قنا، القاهرة (العاصمة الإدارية)، الجيزة، الإسكندرية
استكمال إنشاء ملاعب في أربع محافظات	الوادي الجديد، أسيوط، المنيا، قنا
إنشاء (١٢) ملاعب مفتوحة في ١٢ محافظة	القاهرة، الجيزة، البحر الأحمر، جنوب سيناء، بورسعيد، الفيوم، بني سويف، سوهاج، دمياط، كفر الشيخ، قنا، أسوان
استكمال عدد (٥) ملاعب ألعاب قوى في خمس محافظات	أسيوط، الدقهلية، الوادي الجديد، الإسكندرية، القاهرة
إنشاء وتطوير (٦) أندية لذوي القُدرات الخاصة	البحيرة، المنوفية، المنيا، سوهاج، الجيزة، بورسعيد

٩/٥ التنمية العُمرانية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعتبر قطاع التنمية العمرانية من القطاعات الديناميكيّة سريعة النمو، التي تتولّى توفير احتياجات المواطنين من خدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي، كما تهيئ للأنشطة الاقتصادية مُتطلّباتها من الأراضي وشبكات المرافق والبنية الأساسية.

وتتميّز أنشطة العمران عامة بارتفاع كثافة التشغيل نظرًا لتعدّد مجالاتها وتنوّعها وامتداد نطاقها المكاني، فضلًا عن كونها مكوّنًا أساسيًا وعنصرًا مُشتركًا في استثمارات كافة القطاعات الاقتصادية.

الرؤية التنموية:

"أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصيّة موقعها قادرة على استيعاب سُكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازنًا، وتُلبي طموحات المُواطنين، وترتقي بجودة حياتهم".

إنجازات قطاع التنمية العمرانية:

حقّق قطاع التنمية العمرانية عديدًا من الإنجازات والتي عكست التوجّه الكثيف لتنفيذ المشروعات الكُبرى مشروعات الإسكان الاجتماعي، ويُمكن إيجاز أهمّها في الآتي:

- اعتماد التصميم العُمراني والتخطيط والتقسيم لنحو ١٢٤ مشروعًا عُمرانيًا وخدميًا استثماريًا، تُقام على مساحة إجمالية ٧٥ ألف فدان في ١٥ مدينة جديدة، مما يُسهم في دفع عجلة التنمية بالمُدُن الجديدة، والعمل على ضخ الاستثمارات الأجنبية والمحلية للتوطين بها.

- اعتماد سبعة مُخطّطات استراتيجية عامة لمُدُن (ملوي الجديدة – الفشن الجديدة – أكتوبر الجديدة – توسّعات قنا الجديدة – الأقصر الجديدة – سفنكس الجديدة – رشيد الجديدة)، إضافة إلي المُخطّطات التفصيليّة لمناطق تنموية ببعض المُدُن، منها (الحي اللاتيني بالعلمين الجديدة – مناطق بطيبة الجديدة – مناطق بمدينة الشيخ زايد – المنطقة الشاطئية بمدينة العلمين الجديدة)، بمساحات إجمالية بلغت ٣٠٠ ألف فدان، مثّلت مساحات تنموية جديدة بتلك المُدُن، وحالت دون التعدّي على أراضي الدولة، كما تمّ إعداد المُخطّطات التفصيليّة لمساحة ٥٠ ألف فدان بأنشطة مُتنوّعة (عُمرانية – سكنية – خدمية – صناعية) تُسهم في زيادة المساحات القابلة للتنمية والعُمران في الفترة المُقبِلة.
- طرح أراضي سكنية صغيرة لتمكين المواطنين بكل شرائحهم المُجتمعية من بناء مسكنهم العائلي، حيث تم توفير ٣٠٩٨ قطعة أرض ضمن محور الإسكان الاجتماعي بمساحة إجمالية ١٨٥ فدانًا، و ١٧١٨ قطعة أرض مُتميّزة بمساحة إجماليّة تخطّت ٢٢٠ فدانًا، وكذا طرح ٢٠٤ قطع أراضي مثّلت باكورة طرح الأراضي بأحدث المُدُن الجديدة الجاري إقامتها بالصعيد، وهي مدينة ملوي الجديدة، كما تمّ توفير ٦٣١ قطعة أرض ضمن محور الأراضي الأكثر تميّزًا بمساحة إجماليّة بلغت ١٠٠ فدان.
- توفير ١٩٠ قطعة أرض بمساحة ٤٥ فدانًا ضمن مشروع تأهيل صغار المطوّرين العقاريين "المستثمر الصغير" للمُساهمة في توفير وحدات لفئة الإسكان المتوسط، وتوفير ٢٨٩٥ قطعة أرض على مساحة إجماليّة تزيد على ٣٤٥ فدانًا فيما يخص المصريين العاملين بالخارج، بجانب ١٠٤٢ وحدة سكنية كاملة التشطيب، بغرض زيادة الترابط بينهم وبين الوطن، وكذا توفير موارد مالية غير تقليدية بالعملة الأجنبية لخزينة الدولة.
- توفير ١٣٧ ألف وحدة سكنية بكافة المُستويات، وهي كالتالي: طرح ٧٧٩٦ وحدة ضمن مشروعات الإسكان (جنة – دار مصر – سكن مصر)، و ٥٦٤ وحدة بمشروع الإسكان المتميّز ذي الطابع الساحلي بمدينة رشيد الجديدة، و٨٢٠ وحدة ضمن أرض منطقة مطار إمبابة، و٦٨٥ وحدة ضمن حصّة هيئة المجتمعات العمرانية ببعض المشروعات المتميّزة وعلى رأسها مشروع الرحاب بمدينة القاهرة الجديدة، و٩ فيلات سكنية ضمن حصّة الهيئة بأحد المشروعات العمرانية بمدينة ٦ أكتوبر، بجانب الوحدات التي تمّ طرحها بالمُدُن الجديدة بالتعاون مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، ومنها ١٠٠ ألف وحدة سكنية لمنخفضي الدخل، و٢٥ ألف وحدة لمُتوسطي الدخل ضمن المرحلة الأولى للمُبادرة الرئاسية (سكن كل المصريين)، كما قام الصندوق بطرح ٢١٩٦ وحدة سكنية ضمن مشروعات الهيئة (جَنّة – دار مصر – سكن مصر)، مع استمرار طرح عديدٍ من الوحدات والفيلات بالتنسيق مع شركات التسويق العقاري.

- إنشاء وحدة للرصد الحضري للمُجتمعات العمرانيّة الجديدة، وتهدف إلى قياس وتقييم مدى كفاءة الأداء وكفاءة الخطط والسياسات، وتقييم حالة البيئة الحضرية المُستدامة للمُدُن الجديدة وأهداف الدولة في خلق مُجتمعات مُتكاملة.
- تطبيق استراتيجية التحوّل الرقمي من خلال سبعة محاور رئيسة، هي: (النظام المعلوماتي والرقمي لقواعد البيانات الجغرافية GIS - المنظومة الإليكترونية عبر الشبكة العنكبوتية وتتضمّن "منظومة التخصيص الفوري – المشروعات الاستثمارية – الموقع الإليكتروني لهيئة المُجتمعات العُمرانيّة" – النظام المعلوماتي المكاني لمنظومة إدارة المُخالفات بالمُدُن الجديدة – منظومة التكامُل البياني والمكاني مع الشهر العقاري – التكامُل المكاني مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (SDI) – تطبيق مؤشّرات ومعايير كود المُدُن الذكية لكل قطاع من قطاعات العُمران – المنظومة الإليكترونية الموحدة للتراخيص بالمُدُن الجديدة).

الإنجازات المُحقّقة خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠):

حقّق قطاع التنمية العُمرانيّة عِدّة إنجازات خلال الفترة الماضية، تَمثّل أهمّها في الآتي:

- تطوير ٢١ مدينة جديدة قائمة باستثمارات كليّة ٥٧ مليار جنيه مُوزّعة على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٢٤/٥)، وشملت الأعمال، توصيل شبكات الطرق بأطوال (١٦٢٨ كم)، والكهرباء (٨١١٤ كم)، والمياه (١٤٧٠ كم)، والصرف الصحي (١٥٨٨ كم)، بالإضافة إلى ٢٨٢ مبنى خدمات.

جدول رقم (٢٤/٥)
تكلفة الأعمال الإنشائية والتطويرية للمُدُن الجديدة القائمة

المدينة	التكلفة (مليون جنيه)	المدينة	التكلفة (مليون جنيه)
أسوان	١٤٦٨,٦	المنيا	١٠٠٥
أسيوط	٣٦٦,٧	١٥ مايو	٣٠٦٣,٩
السادات	٣٥٤٦,٥	أخميم الجديدة	٢٩٤,٦
الشروق	١٩٨٧,٢	العبور	٢٨٠,٤
الشيخ زايد	٢٠٨٤,٤	سوهاج الجديدة	١٨٧٧,٤
العاشر من رمضان	٧٧٤٣	الفيوم الجديدة	٣٠٢
بدر	٥٠٧٢,٧	دمياط الجديدة	٢٣٤٣,٧
برج العرب	١٠٨٨,٨	طيبة الجديدة	٦١٩,٩
بني سويف	٣٧٨,٩	القاهرة الجديدة	١٠٩٩٤,٣
قنا الجديدة	٨٤١,٤	٦ أكتوبر	٨٩٤٠,١
النوبارية الجديدة	٢٠١,٨	**الإجمالي**	**٥٧٠٢٤,٩**

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، مصر تنطلق (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠)، تقرير عن تقدّم أعمال برنامج الحكومة، ٢٠٢١.

- توجيه استثمارات قدرُها ٩٠,٥ مليار جنيه في الفترة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠) لتطوير البنية التحتية لمُدُن الجيل الرابع [شكل رقم (٣٤/٥)].

شكل رقم (٣٤/٥)
تكلفة أعمال البنية الأساسية لمُدُن الجيل الرابع

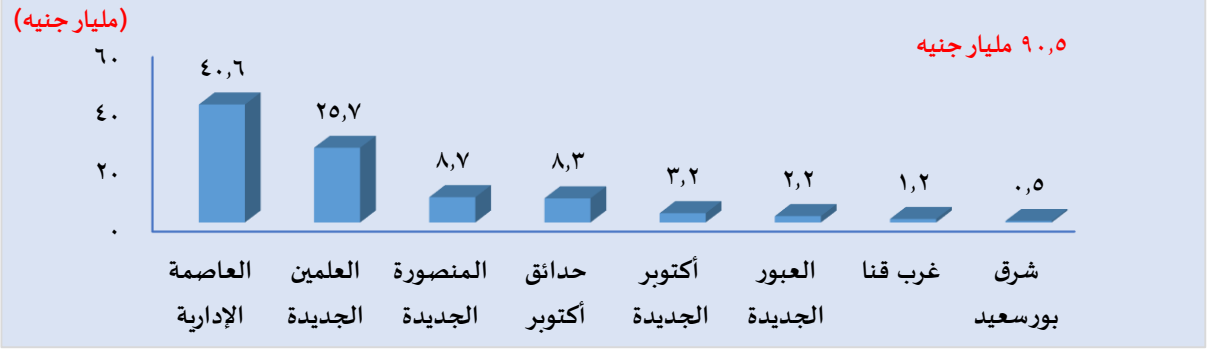

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، مصر تنطلق (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠)، تقرير عن تقدّم أعمال برنامج الحكومة، ٢٠٢١.

- تخصيص اعتمادات قدرُها ٥٤ مليار جنيه لتنفيذ ٢٠٢,٩ ألف وحدة سكنية مُوزّعة على النحو المُوضّح بالشكل رقم (٣٥/٥).

شكل رقم (٣٥/٥)
وحدات البرنامج القومي للإسكان

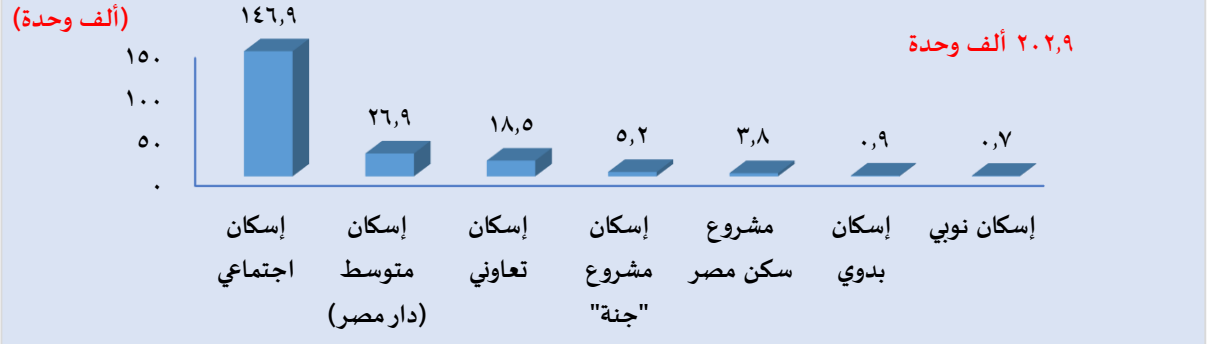

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، مصر تنطلق (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠)، تقرير عن تقدّم أعمال برنامج الحكومة، ٢٠٢١.

- تعزيز إسكان الأوقاف بتنفيذ ١٤٩٧ وحدة إسكان اقتصادي، ١٨٦٧ وحدة إسكان استثماري، ٢٦٤٣ وحدة إسكان تجاري وإداري.
- توجيه ٤,١ مليار جنيه لتمويل استثمارات شركات التمويل العقاري (حوالي ١١ ألف عميل).
- تنفيذ ٧٥ مشروعًا لمياه الشرب بطاقة ١٧٤٧ ألف متر مُكعّب/ يوم وبطول شبكات ١١٨٠,٥ كم، بتكلفة ١٠ مليار جنيه واستفاد منها نحو ٩,٨ مليون مواطن.
- تنفيذ ٩٨ مشروعًا للصرف الصحي بطاقة ١٦٣٩ ألف متر مُكعّب/ يوم، وبطول شبكات ٢٦٢٤كم، وتنفيذ ٢١٨ مشروع صرف صحي بالقرى بطول ٢٢٤٠كم، وبتكلفة كليّة ١٥ مليار جنيه، واستفاد منها نحو ١٦ مليون مواطن.

- الانتهاء من تنفيذ بعض الطرق في إطار المشروع القومي للطرق، منها طريق هضبة أسيوط (٦٢كم) والمرحلة الأولى رافد أبو الروس/ مطوبس/ فوه بطول (١٦ كم)، والمرحلة الثانية من محور تنيدة/ منفلوط بطول (٥٠ كم) (بنسبة تنفيذ ٧٥٪).

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٢/٢١

تستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,١٪ ليبلُغ نحو ٧٣٣,٩ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ٦٩٨,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

ويرجع ذلك إلي تنفيذ عددٍ من المشروعات القوميّة الكُبرى والتوسّع في مشروعات الإسكان، فضلًا عن تنامي ناتج القطاعات الأساسية الثلاثة التي يتضمّنها قطاع التنمية العُمرانية، وبيانها:

١- قطاع الأنشطة العقارية: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع ليصل إلى ٤٢٩,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة خلال عام الخطة بمُعدل نمو ٣,٣٪ عن العام السابق ٢٠٢١/٢٠.

٢- قطاع التشييد والبناء: من المُستهدف زيادة ناتج هذا القطاع بنحو ٨٪ ليُحقّق ناتجًا قدره ٢٨٠,٤ مليار جنيه بالأسعار الثابتة خلال عام الخطة، مُقارنة بنحو ٢٥٩,٤ مليار جنيه خلال العام السابق.

٣- قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير: وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢١ تحقيق ناتج قدره ٢٣,٨ مليار جنيه بالأسعار الثابتة بمُعدل نمو ٣,٥٪ عن العام السابق ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (٢٥/٥)].

جدول رقم (٢٥/٥)
أهم مُؤشّرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة
على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
(بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي				مُعدّل النمو (٪)
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	٦٤٠,٨	٦٦٦,٤	٦٩٨,٣	٧٣٣,٩	٥,١
نسبة مُساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٦,٩	١٧,٢	١٧,٥	١٧,٩	-
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٣٨٥,٧	٤٠٠,٣	٤١٥,٩	٤٢٩,٧	٣,٣
ناتج قطاع التشييد والبناء	٢٣٣,٦	٢٤٣,٨	٢٥٩,٤	٢٨٠,٤	٨,١
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٢١,٥	٢٢,٣	٢٣	٢٣,٨	٣,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لناتج قطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية، فمن المُستهدف أن يبلُغ ١٢٨٩ مليار جنيه مُقارنة بنحو ١١٦١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بمُعدّل نمو سنوي قدره ١١٪ ليُساهم بذلك بنحو ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ [جدول رقم (٢٦/٥)].

جدول رقم (٢٦/٥)
أهم مُؤشّرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الجارية على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
(بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي				مُعدّل النمو (٪)
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	٨٨٩,٤	١٠٣٠,٨	١١٦١,١	١٢٨٩	١١
نسبة مُساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٦,٩	١٨,٥	١٩,٤	١٩,٤	-
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٥٣٩,٣	٦٢٢,٣	٦٩٦,٤	٧٥٦	٨,٦
ناتج قطاع التشييد والبناء	٣٢٠,٨	٣٧٦,٥	٤٢٩,٤	٤٩٤,٣	١٥,١
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٩,٣	٣٢,١	٣٥,٣	٣٨,٧	٩,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تقديرات الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية:

من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ١٧٩٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ٢٠٠٥ مليار جنيه خلال عام الخطة ٢٠٢٢/٢١، بنسبة زيادة حوالي ١١,٥٪، وبالأسعار الثابتة من نحو ١١٠١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ١١٦١,٦ مليار جنيه بنهاية عام الخطة بنسبة نمو قدرُها ٥,٥٪ [جدول رقم (٢٧/٥)].

جدول رقم (٢٧/٥)
تطوّر الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)	مليار جنيه	مُعدّل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	١٣٩٩,٦	-	١٠١١	-
٢٠٢٠/١٩	١٥٩٨,٩	١٤,٢	١٠٤٨,٨	٣,٧
٢٠٢١/٢٠	١٧٩٧,٧	١٢,٢	١١٠١,٣	٥
٢٠٢٢/٢١	٢٠٠٥,٣	١١,٥	١١٦١,٦	٥,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الاستثمارات الكُلية لخطة تنمية القطاع:

تبلُغ الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع التنمية العُمرانية بمكوّناته الثلاثة ٢٥٩,١ مليار جنيه، بنسبة ٢٠,٧٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٢٢/٢١، وتُشكّل الاستثمارات الموجّهة لمشاريع المياه والصرف الصحي الشطر الأعظم من استثمارات القطاع بنسبة تُناهز ٤٩٪ (١٢٧ مليار جنيه) مُقابل ٣٢٪ للأنشطة العقارية (٨٢ مليار جنيه)، و١٩٪ لأعمال التشييد والبناء (٥٠ مليار جنيه) [جدول رقم (٢٨/٥)، وشكل رقم (٣٦/٥)].

جدول رقم (٢٨/٥)

تطوّر الاستثمارات الكُلية لقطاع التنمية العُمرانية خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

السنة	التشييد والبناء		المياه والصرف الصحي		الأنشطة العقارية		إجمالي القطاع	
	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)
٢٠١٩/١٨	١٨,١	١,٩	١٨,٨	٢	١١٠,٢	١١,٧	١٤٧,١	١٥,٦
٢٠٢٠/١٩	٤٩,٩	٦	٢٢,٨	٢,٨	٨٣,٤	١٠	١٥٦,١	١٨,٨
٢٠٢١/٢٠	٣٨,٩	٥,٣	٣٥,٣	٤,٨	٦٢,١	٨,٤	١٣٦,٤	١٨,٥
٢٠٢٢/٢١	٥٠	٤	١٢٦,٨	١٠,١	٨٢,٣	٦,٦	٢٥٩,١	٢٠,٧

(*) النسبة من إجمالي استثمارات الخطة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٣٦/٥)

هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكونات الرئيسة (٢٠٢٢/٢١)

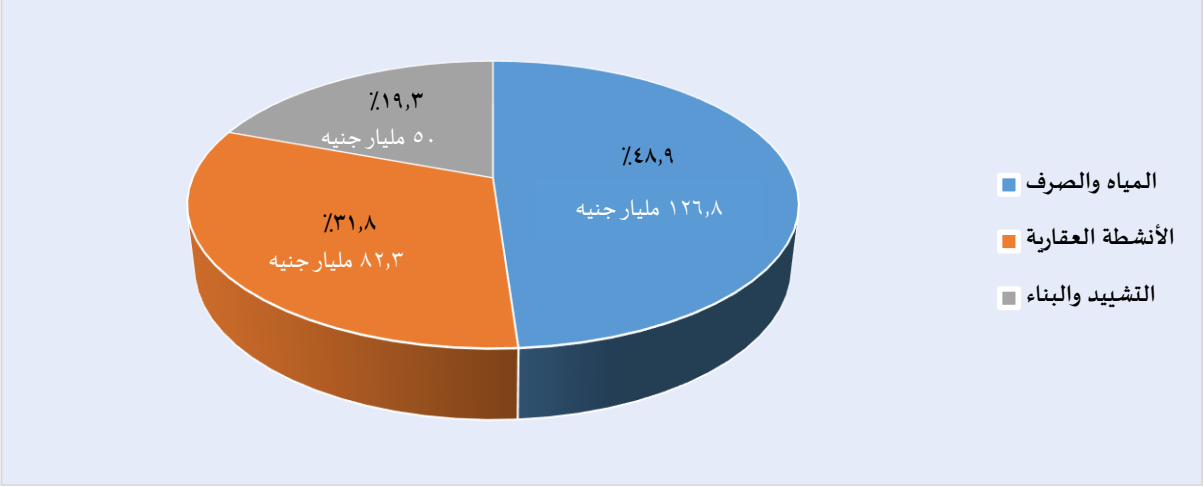

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١٤/٥)

ويُوضّح الشكل رقم (٣٧/٥) والجدول رقم (٢٩/٥) هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية في عام ٢٠٢٢/٢١ بحسب جهات الإسناد، ومنه يتبيّن استحواذ الاستثمارات العامة على نحو ٧٠٪ مُقابل ٣٠٪ للقطاع الخاص، كما يُستدل منه أيضًا على استئثار الاستثمارات المركزية بنحو ٤٩٪ من الاستثمارات الكُلية (حوالي ١٢٦ مليار جنيه) في حين يحظى الجهاز الحكومي بنحو ٥٠ مليار جنيه، بنسبة ١٩٪ من الإجمالي.

ويُلاحظ أن استثمارات الهيئات الاقتصادية والشركات العامة تُمثّل نسبة هامشية لا تتجاوز ٢٪ من إجمالي استثمارات القطاع.

جدول رقم (٢٩/٥)

هيكل الاستثمارات بحسب النشاط وجهات الإسناد

(مليار جنيه)

النشاط/ الجهة	الجهاز الحكومي	الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة	استثمارات مركزية	خاصة	الإجمالي
التشييد والبناء	٧,٣	-	١,٧	٢٣,٤	١٧,٧	٥٠,١
المياه	٦,١	١,٢	-	١٣,٦	-	٢٠,٩
الصرف الصحي	٢٧,٧	١,٥	-	٧٦,٦	-	١٠٥,٨
الأنشطة العقارية	٨,٥	٠,٨	-	١٢	٦١	٨٢,٣
الإجمالي	٤٩,٦	٣,٥	١,٧	١٢٥,٦	٧٨,٧	٢٥٩,١
(٪)	٪١٩,١	٪١,٤	٪٠,٦	٪٤٨,٥	٪٣٠,٤	٪١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٣٧/٥)

هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب الجهات ٢٠٢٢/٢١

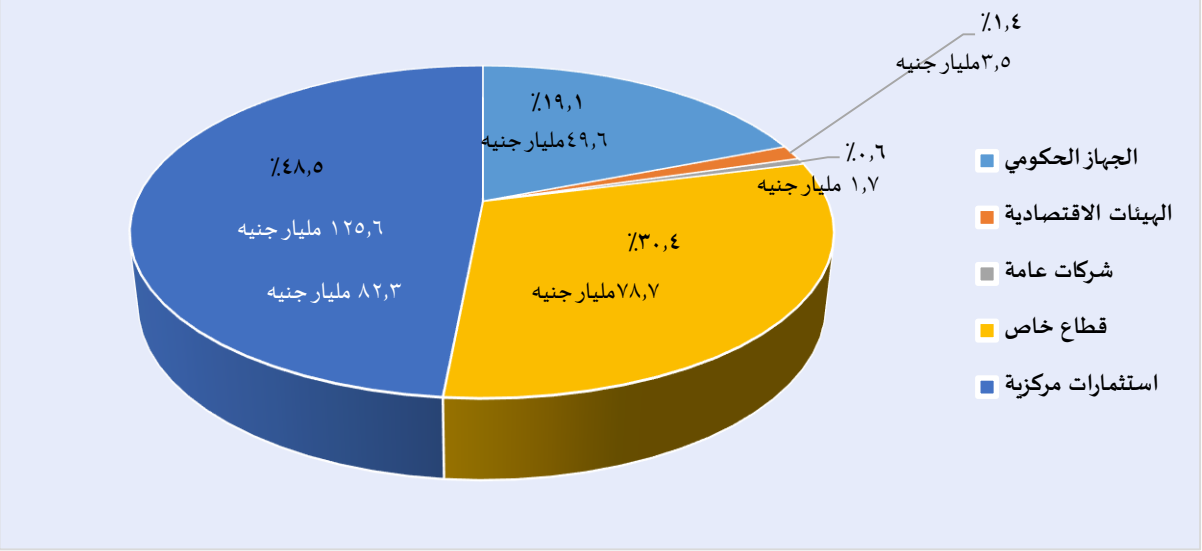

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويخُص وزارة الإسكان والمُجتمعات العُمرانية نحو ٦٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١، تموّل أساسًا من الموارد الذاتية بنسبة ٤٨,٦٪، ومن الخزانة العامة بنسبة ٤٦,٧٪، بجانب القروض الخارجية البالغة ٢,٩ مليار جنيه بنسبة ٤,٧٪ [شكل رقم (٣٨/٥)].

شكل رقم (٣٨/٥)
استثمارات وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية

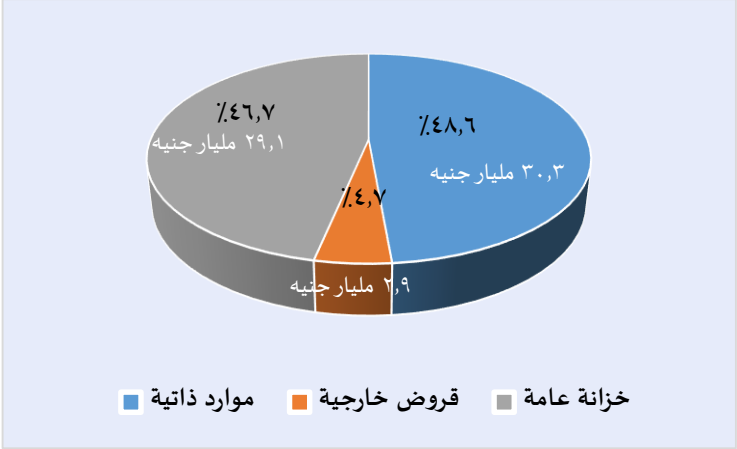

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

المشروعات المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تلتزم خطة عام ٢٠٢٢/٢١ بمُواصلة الجهود المُوجّهة لتنمية العمران بالمُدُن والقرى والمناطق الصحراوية والتجمّعات العُمرانية الجديدة، فضلًا عن التصدي لظاهرة النمو العشوائي من خلال برنامج مُتكامل لتطوير المناطق العشوائية والحد منها، هذا بالإضافة إلى توفير نماذج مُختلفة من برامج الإسكان لمُواجهة الطلب المُتزايد على العُمران في الريف والحضر، وللحد من الآثار السلبية للنمو العُمراني غير المُخطّط لتوفير المسكن المُلائم لكل مواطن بما يتناسب مع مستوى دخله (إسكان اجتماعي – سكن مصر – دار مصر – بيت الوطن – إتاحة الأراضي للفئات القادرة). وفيما يلي إشارة مُوجزة للمشروعات المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢٢/٢١ في هذا الخصوص.

أ) في مجال الإسكان:

- توفير نحو ٣٩٠ ألف وحدة سكنية ضمن المشروع القومي للإسكان، وإتاحة ٦٥ ألف قطعة أرض بالمُدُن الجديدة.

- تطوير نحو ٣٩٠٠ فدان من المناطق غير المُخطّطة، وتضُم نحو ٢٧٣ ألف وحدة سكنية، يستفيد منها نحو ١,٣٦ مليون مواطن [جدول رقم (٣٠/٥)].

جدول رقم (٣٠/٥)
تطوّر نشاط الإسكان (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

المُستهدفات	فعلي		مُتوقّع	خطة
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد الوحدات السكنية (بالألف) (المشروع القومي للإسكان)	١٢٥,٥	١٠٣,١	١٧٥,٧	٣٩٠,٢
إتاحة الأراضي بالمُدُن الجديدة (ألف قطعة)	٤٢,٢	٨,٢	٩	٦٥
عدد المُوفّر لهم تمويل عقارات (ألف فرد)	٨٧,٦	٦٤,٧	٨٠	١٢٠

المُستهدفات	فعلي		مُتوقّع	خطة
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
المناطق غير المُخطّطة المُستهدف تطويرها (فدان)	١٣٧١	١٥٠٦	٣٨٩٨	٣٨٩٨
عدد الوحدات السكنية المُستهدف تطويرها بالمناطق غير المُخطّطة (بالألف وحدة)	٥٧,٨	١,٤	٢٧٢,٩	٢٧٢,٩
عدد المُستفيدين بأنشطة برامج تطوير العشوائيّات (ألف فرد)	٢٣١,٣	٥,٦	١٣٦,٤	١٣٦,٤

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية.

إضافة إلى ما تقدّم، من المُستهدف إنشاء مدينة رفح الجديدة بشمال سيناء بتعداد سُكاني ٥٠ ألف نسمة، وتطوير المرافق لربط المدينة بمصادر الشبكات العمومية، وكذلك التوسّع في إقامة التجمّعات البدوية الجديدة بسيناء ومطروح، واستكمال تطوير إسكان المُغتربين بالنوبة بأسوان.

وفي مجال مشروعات مياه الشرب:

- مد أطوال شبكات مياه الشرب بنحو ٢٥٠ كم، وزيادة طاقة مشروعات المياه بنحو ٨٥٣ ألف متر مُكعّب/ يوم من خلال تنفيذ نحو ٥٠ مشروعًا للمياه، لترتفع نسبة التغطية بمياه الشُرب لنحو ٩٩٪ على المستوى العام للجمهورية [جدول رقم (٣١/٥)]. هذا بالإضافة إلى البدء في تنفيذ مشروعات التحلية المُستهدفة بإجمالي طاقة إنتاجيّة ٨٥٧ ألف م^{٣}/ يوم، وذلك بمحافظات بورسعيد والبحر الأحمر ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء وكفر الشيخ.

جدول رقم (٣١/٥)
تطوّر مشروعات مياه الشرب (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

المُستهدفات	فعلي		مُتوقّع	خطة
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أطوال شبكات مياه الشرب المُضافة (كم)	٧٧٩,١	٤٠١,٤	١٨٦	٢٥٦
عدد مشروعات مياه الشرب (مشروع)	٤٨	٢٧	٦٠	٥١
طاقة مشروعات مياه الشرب المُضافة (ألف م^{٣}/ يوم)	١١٨٥	٥٦٢,٥	٤٤٤,٣	٨٥٣

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية.

في مجال شبكات الصرف الصحي:

- إضافة نحو ٤٩٥ كم للشبكات القائمة، وزيادة طاقة مشروعات الصرف الصحي بنحو ٣,٢ مليون م^{٣}/ يوم من خلال تنفيذ ٣٦ مشروعًا للصرف الصحي.
- تطوير شبكات الصرف الصحي بالقرى من خلال تنفيذ ٤٣٩ مشروعًا بالقرى، ومد الشبكات بنحو ١٧٥٠كم، لترتفع بذلك نسبة التغطية إلى ما يربو على ٦٨٪ على مستوى الجمهورية [جدول رقم (٣٢/٥)].

جدول رقم (٣٢/٥) تطوّر مشروعات الصرف الصحي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)				
المُستهدفات	فعلي		مُتوقّع	خطة
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
أطوال شبكات الصرف الصحي المُضافة (كم)	٢١١٦,٣	٥٠٧,٨	٢٨٣,٥	٤٩٥
طاقة مشروعات الصرف الصحي المُضافة (ألف م٣/ يوم)	١١٦٠	٤٧٩	٨١	٣١٦٢
عدد مشروعات الصرف الصحي (مشروع)	٥١	٤٧	٥٦	٣٦
عدد مشروعات الصرف الصحي بالقرى (مشروع)	١٢٥	٩٣	١٨٨	٤٣٩
أطوال شبكات الصرف الصحي بالقرى (كم)	١٥٤٢	٦٩٨	٦٠٧	١٧٥٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية.

ومن المشروعات المُستهدفة في هذا الخصوص، يُمكن أن نذكر أيضًا:

- إعادة تأهيل ٦٠ محطة مُعالجة صرف صحي بالوجه القبلي (مُعالجة ثلاثية وثنائية) وإعادة تأهيل محطات مُعالجة مياه الصرف الصحي المُلوّثة للبُحيرات المصريّة (إدكو – المنزلة)، مثل محطة مُعالجة مصرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون م٣/ يوم، ومحطة مُعالجة مصرف المحسمة بطاقة مليون م٣/ يوم.
- إنشاء شبكة صرف صحي ومحطات رفع ومُعالجة ثلاثيّة بمرسى علم بالبحر الأحمر.
- استكمال تلبية احتياجات منظومة الصرف الصحي بمحافظة الإسكندرية (مشروعات إحلال وتجديد، ومشروعات مُواجهة الأمطار).

في مجال الطرق:

بالإضافة إلى الهيئات والأجهزة التابعة لوزارة النقل، يقوم الجهاز المركزي للتعمير والجهات التابعة له بوزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية بإنشاء شبكات الطرق.

ومن المُستهدف في خطة عام ٢٠٢٢/٢١، اضطلاع الجهاز المركزي للتعمير بتنفيذ المحاور والطرق الآتية:

- محور الفردوس، وذلك لتخفيف الضغط المروري على كلٍ من شارع امتداد رمسيس وإسماعيل الفنجري وحتى محور المشير طنطاوي، وباستثمارات تُقدّر بنحو ١,٦٩ مليار جنيه.
- محور الملك سلمان، وهو محور مروري حر يربط بين عديدٍ من الشرايين المُهمّة التي تخدم عِدّة كُتَل سكنيّة ومحاور مروريّة عرضيّة ومراكز نقل ومواصلات داخل محافظتي القاهرة والجيزة، وباستثمارات تُقدّر بنحو ٦١٠ مليون جنيه ويتكون من ثلاثة قطاعات بإجمالي مبلغ ٣٦٠ مليون جنيه.
- طريق تنيدة/ منفلوط، لتسريع نقل الحاصلات الزراعية من مناطق شرق العُوينات إلى مناطق التسويق بالمُحافظات، فضلًا عن تنشيط السياحة بالوادي الجديد والمُحافظات الأخرى المُنتفعة من هذا المحور، وباستثمارات تُقدّر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه.

- استكمال أعمال تطوير ورفع كفاءة طريق سيوة/ مطروح، وهو بطول ٣٠٠ كم، تُقدّر استثماراته بنحو ٥٠٠ مليون جنيه.

التحسين البيئي:

تتضافر جهود كافة الوزارات وأجهزة الدولة للارتقاء بالمنظومة البيئية من مُنطلق تحقيق الاستدامة البيئية وتنمية الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة البيئة بإعداد دليل معايير الاستدامة البيئية، وطرح الإصدار الأول عام ٢٠٢١ تحت مُسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وقد تم إعداد هذا الدليل بهدف توفير المعايير الإرشادية لدمج معايير التنمية المُستدامة في الخطط التنموية بما يُعظّم المردود التنموي ويُحسّن جودة حياة المُواطنين.

ويُحدّد الدليل معايير الاستدامة الحالية على مُستوى ١٤ قطاعًا من القطاعات الاقتصادية، والجهات المسئولة عنها، وعن قياس مُؤشّرات الأداء ذات الصلة التي تقيس الأثر التنموي لمُختلف المشروعات والتدخّلات، وتعيّن بالتالي مُتخذ القرار في تحديد المشروعات ذات الأولويّة من منظور السلامة والاستدامة البيئية وبما يتوافق وخطط التنمية المُستدامة.

ومن أمثلة الإنجازات المُحقّقة في هذا الإطار، الآتي:

- **مشروعات وزارة النقل المعنيّة بتوسّعات خطوط مترو الأنفاق**، الخط الثالث (خط الثورة)، والخط الرابع (ميدان الرماية/ مدينة نصر)، ومشاريع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة – العاصمة الإدارية الجديدة – العلمين الجديدة)، وخطي المونوريل (العاصمة الإدارية – ومدينة ٦ أكتوبر) والقطار المُكهرب، وتربو تكاليف هذه المشاريع مُجتمعة على ١٣٠ مليار جنيه.
- **مشروعات وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة**، لإقامة محطات كهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس ومحطات توليد كهرباء بالخلايا الفوتوفولطية، مثل محطة الزعفرانة (قُدرة ٥٠ ميجاوات)، ومحطة الغردقة (قُدرة ٢٠ ميجاوات)، وبتكلفة ١,٨ مليار جنيه.
- **مشروعات وزارة التنمية المحلية**، والمعنيّة بمنظومة المحميّات الطبيعيّة في ١٤ محافظة تضُم البحيرة، والمنيا، والمنوفية، وسوهاج، والأقصر، وأسوان، والجيزة، والشرقية، والقليوبية، والوادي الجديد، وكفر الشيخ، وقنا، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء، بتكلفة تُقدّر بنحو ٢,٦ مليار جنيه.
- **مشروعات وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانيّة**، وتشمل مشروعات مُواجهة الأمطار والسيول ومحطات تحلية مياه البحر بشرم الشيخ وشبكات الصرف الصحي ومحطات رفع ومُعالجة ثُلاثية بمرسى علم بالبحر الأحمر، وتُقدّر تكلفتها بنحو ١,٧ مليار جنيه بخلاف تكلفة محطات الصرف والمُعالجة ومحطات التحلية المُقامة في عِدّة محافظات أخرى.
- **مشروعات وزارة الصحة والسكان**، للتخلّص من النفايات الصحيّة الخطرة ورصد المُلوّثات البيئيّة بتكلفة ٦٤٢ مليون جنيه.

- **مشروعات وزارة الموارد المائية والري** لتطوير وترشيد نُظم الري وتغطية الترع والمصارف لحماية البيئة، بتكلفة تُناهز ٤٠٠ مليون جنيه.
- **مشروعات وزارة الزراعة** للتوسّع في الزراعات العضويّة، وترشيد استخدام المُبيدات الكيماويّة والحشريّة، وكذا التوسّع في المجازر الآليّة ورفع كفاءة الوحدات البيطريّة.

وفيما يلي إشارة لبعض مُؤشّرات الأداء المُرتبطة بالاستدامة البيئية:

وزارة الكهرباء والطاقة المُتجددة

كمية الخفض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

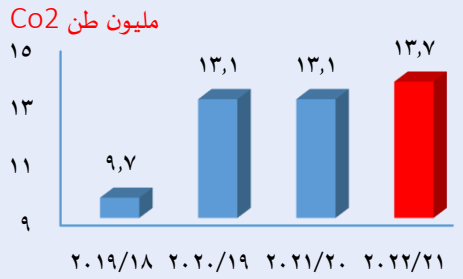

نسبة مُشاركة الطاقة والمُتجدّدة من إجمالي الطاقة الكهربائية المُولدة

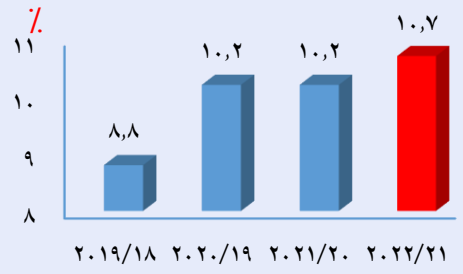

إجمالي القدرات المركبة من مشروعات الطاقة المُتجدّدة

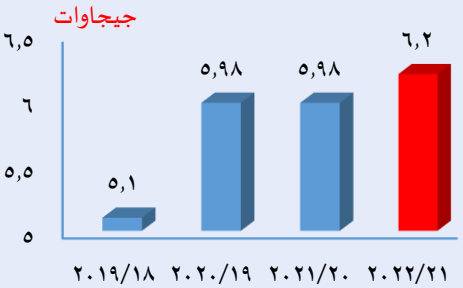

كمية الطاقة الكهربائية المُنتجة من مشروعات الطاقة المُتجدّدة

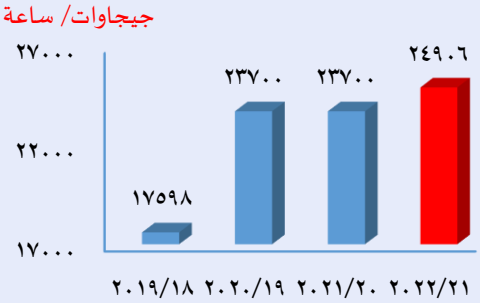

وزارة النقل

نسبة قطارات السكك الحديدية المُستهدف إحلالها وتجديدها

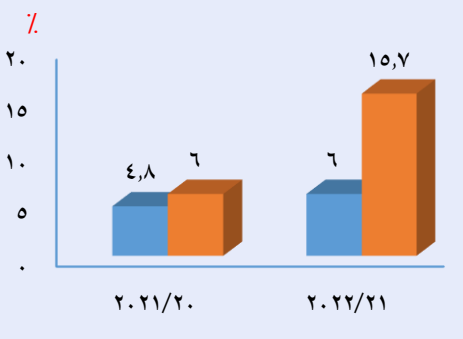

إجمالي أطوال كهربة الإشارات

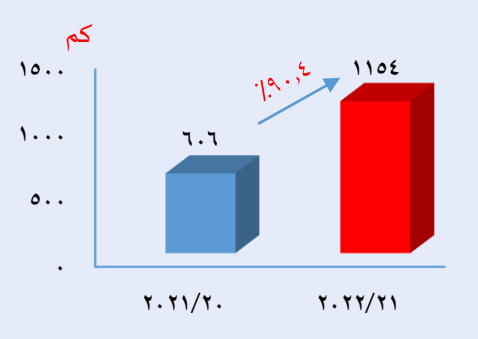

معدل النمو في محطات مترو الأنفاق داخل الخدمة

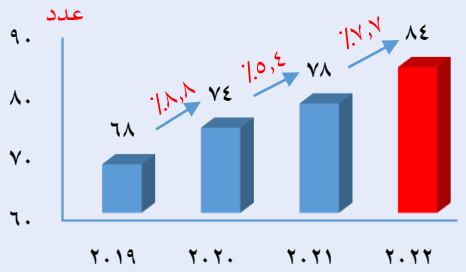

تطوّر نقل البضائع بالسكك الحديدية

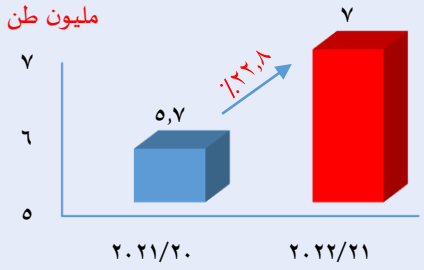

وزارة الموارد المائية والري

عدد محطات الرفع التي يتم إنشاؤها ورفع كفاءتها وتأهيلها سنويًا

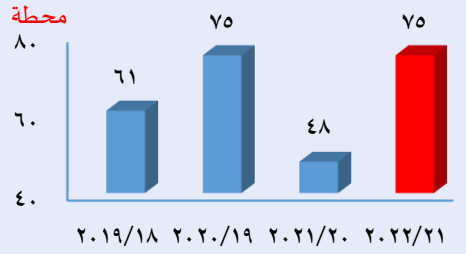

أطوال الأراضي التي تم حمايتها والمُستهدفة سنويًا

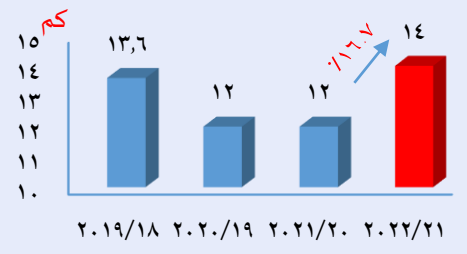

مساحات الزيادات التي يتم إنشاؤها وإحلال شبكات صرف صحي لها سنويًا

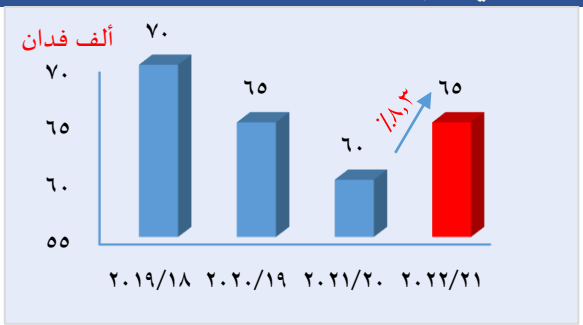

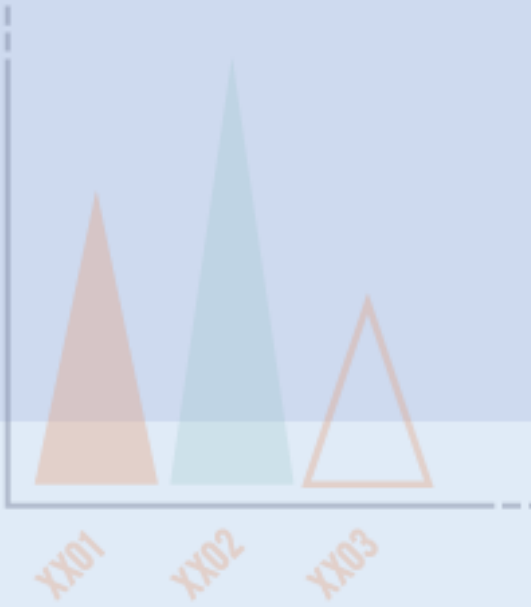

القسم السادس

التنمية المكانية

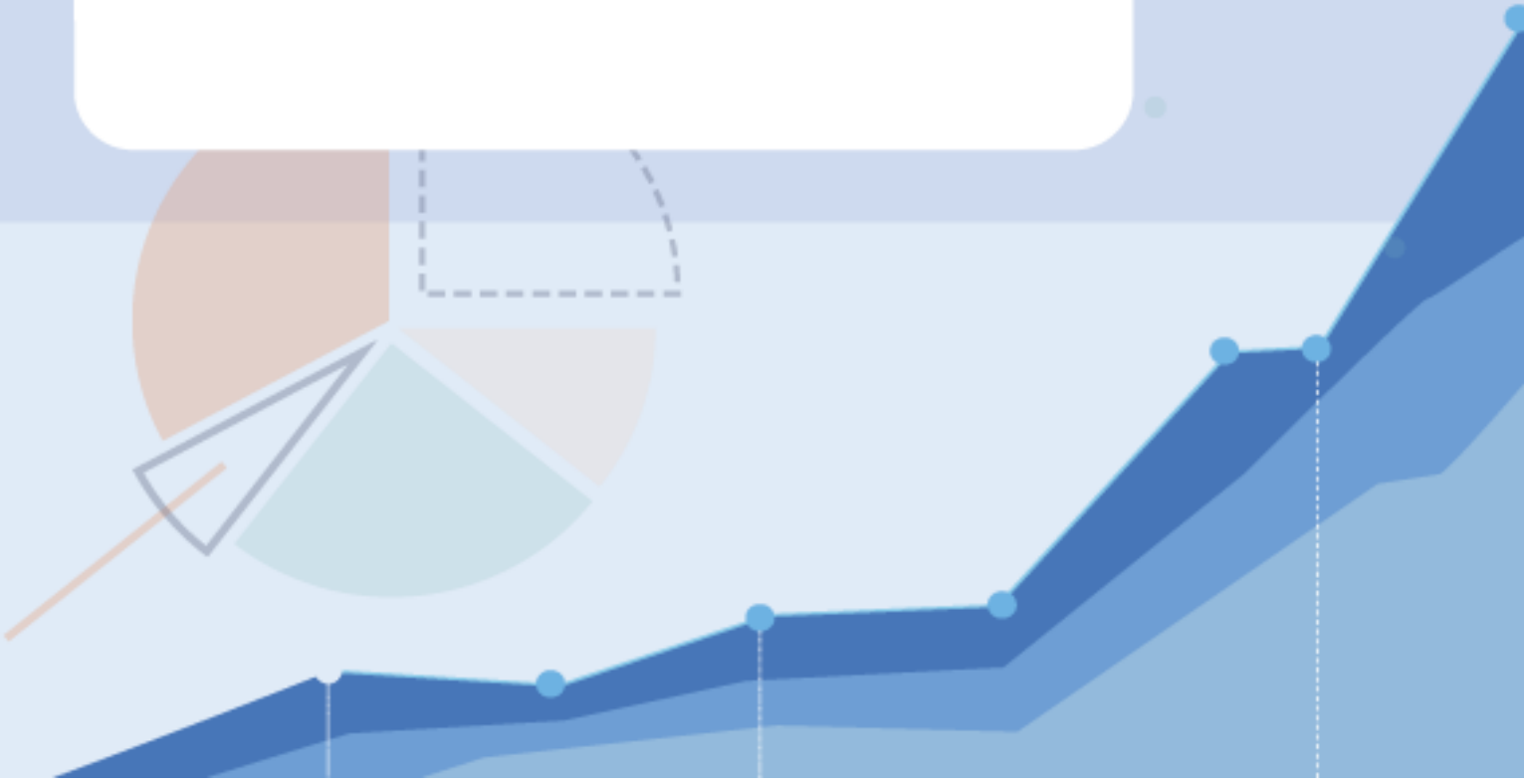

تمهيد

يُمثّل البُعد المكاني أحد المُحدّدات الرئيسة لتحقيق التنمية الشاملة المُستدامة، حيث يؤدي مُراعاة هذا البُعد إلى ضمان النمو المُتوازن بين مُختلف أقاليم الجمهورية والمحافظات، سواء من حيث مُستويات الدخل أو فرص العمل أو إتاحة خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة .... إلخ.

ومن هذا المُنطلق، تولي خطة التنمية اهتمامًا خاصًا بالسياسات والبرامج المكانية التي تستهدف تحقيق التقارُب في مُستويات المعيشة والدخول بين الأقاليم بمُعالجة الفجوات التنموية القائمة، ودفع جهود التنمية بما يتوافق ومقوّمات وخصائص وأولويّات كل إقليم.

وفي هذا الخصوص، عِنيت جهود التنمية المكانية بثلاثة أمور، أولّها، إعطاء أولويّة مُتقدّمة لتنمية شبه جزيرة سيناء ومحافظات الصعيد في إطار برنامج تنموي مُتسق ومُتكامل. وثانيها، التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجًا لتضييق الفجوة الدخلية والحد من تيّارات الهجرة إلى المناطق الحضرية. وثالثها، إيلاء دَفعة تنموية قوية للمناطق الواعّدة لاستغلال الفرص القائمة وتوفير مزيدٍ من فرص العمل والتكسّب للشباب.

١/٦ التنمية الإقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يضُم كلّ منها عددًا من المحافظات بين إثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، على النحو الموضح بالخريطة رقم (١/٦):

خريطة رقم (١/٦)
أقاليم جمهورية مصر العربية

الإقليم	المحافظات التابعة
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء / الشرقية.
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر

وتتفاوت هذه الأقاليم من حيث الظروف المُناخية والتضاريس والمقوّمات الطبيعية والثروات التعدينية والمائية والزراعية والإمكانات التصنيعية، ومن حيث المساحات والأعداد السكانية [جدول رقم (١/٦)]، وكذلك من حيث الخصائص الديموجرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية، فهناك فروق جوهرية في الفجوات التنموية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب، وكذلك بين محافظات الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل، والمحافظات الحدودية (الشرقية والغربية والجنوبية)، ولا تقتصر الفروق على الأقاليم ولكنها تمتد أيضًا للمحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وبين المراكز التابعة لكل محافظة، وكذلك بين المدن والقرى بكل مركز.

جدول رقم (١/٦)
التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات

المحافظات	المساحة(كم٢)		المساحة المأهولة	السكان (ألف نسمة)*	الكثافة
	الكلية	المأهولة	للمساحة الكلية (٪)		المأهولة (نسمة/كم٢)
القاهرة	٣٠٨٥,١	١٩٠,٤	٪٦,٢	٩٩٠٨٧٨٨	٥٢٠٤٢,٠
الإسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٦٧٥,٥	٪٧٢,٨	٥٣٦٧٣١٩	٣٢٠٣,٤
بورسعيد	١٣٤٥,٠	١٣٢٠,٧	٪٩٨,٢	٧٧٢٢٩٩	٥٨٤,٨
السويس	٩٠٠٢,٢	٢٠٦,٢	٪٢,٣	٧٦٠٥٨٩	٣٦٨٨,٦
دمياط	٩١٠,٣	٦٦٨,٩	٪٧٣,٥	١٥٦٠٤٧٥	٢٣٣٢,٩
الدقهلية	٣٥٣٨,٢	٣٥٣٨,٢	٪١٠٠,٠	٦٧٧٦٧٢٠	١٩١٥,٣
الشرقية	٤٩١١,٠	٤٩١١	٪١٠٠,٠	٧٥٢٧٧٤٧	١٥٣٢,٨
القليوبية	١١٢٤,٣	١٠٧٢,٧	٪٩٥,٤	٥٨٧٨٠٣٠	٥٤٧٩,٧
كفر الشيخ	٣٤٦٦,٧	٣٤٦٦,٧٠	٪١٠٠,٠	٣٥٤٩٣٤٢	١٠٢٣,٨
الغربية	١٩٤٢,٣	١٩٤٢,٣٠	٪١٠٠,٠	٥٢٢١٨٧١	٢٦٨٨,٥
المنوفية	٢٤٩٩,٠	٢٤٣٥,٩	٪٩٧,٥	٤٥١٤٢٧١	١٨٥٣,٢
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٧٠٩٣,٨	٪٧٢,٢	٦٥٢٥٨٥١	٩١٩,٩
الإسماعيلية	٥٠٦٧,٠	٥٠٦٧	٪١٠٠,٠	١٣٧٧٥٨٩	٢٧١,٩
الجيزة	١٣١٨٤,٠	١١٩١	٪٩,٠	٩٠٦٦٧٨٤	٧٦١٢,٧
بني سويف	١٠٩٥٤,٠	١٣٦٩,٤	٪١٢,٥	٣٣٦١٠٣٤	٢٤٥٤,٤
الفيوم	٦٠٦٨,٠	١٨٣٩,٨	٪٣٠,٣	٣٨٢٢٨٣٦	٢٠٧٧,٩
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	٢٤١١,٧	٪٧,٥	٥٨٧٩٧٢٥	٢٤٣٨,٠
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٥٧٤	٪٦,١	٤٦٩٧٨٧٣	٢٩٨٤,٧
سوهاج	١١٠٢٢,٠	١٥٩٣,٩	٪١٤,٥	٥٣٢٠٠٠١	٣٣٣٧,٧
قنا	١٠٧٩٨,٣	١٧٤٠,٧	٪١٦,١	٣٣٨٠٢٦٤	١٩٤١,٩
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٠٠٤,٨	٪١,٦	١٥٦٢٦٨٣	١٥٥٥,٢
الأقصر	٢٤٠٩,٧	٢٢٦,٧	٪٩,٤	١٣٢٢٥١١	٥٨٣٣,٧
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٧١,١	٪٠,١	٣٨٠١٨٤	٥٣٤٧,٢
الوادى الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	١٠٨٢,٢	٪٠,٢	٢٥٣٥٩٣	٢٣٤,٣
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	١٧١٦,٤	٪١,٠	٤٨١٧١٨	٢٨٠,٧
شمال سيناء	٢٨٩٩٢,٠	٢١٠٠,٨	٪٧,٢	٤٧٠٧٠٧	٢٢٤,١
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	١٦٧٩١	٪٥٣,٧	١٠٧٩١٦	٦,٤
الإجمالي	١٠١٠٤٠٨,١	٦٨٣٠٢,٨	٪٦,٨	٩٩٨٤٨٧٢٠	١٤٦١,٩

(*) ٢٠٢٠/١/١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٩.

المُؤشّرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي

يُساعد التعرّف على الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي في تمكين توجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجًا.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/٦) معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة الفقر والسكان، على مستوى الأقاليم، كمُؤشّرات للفجوات التنموية القائمة.

جدول رقم (٢/٦)
مؤشرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصادية

الإقليم	نسبة الأمية (جملة) (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	معدل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠١٨)	نسبة الفقر (٪) * (٢٠١٨/١٧)	نسبة السكان (٪) ٢٠٢٠/١/١
القاهرة	٢١,٦	١١,٧	٢٨,٤	٢٤,٩
الإسكندرية	٢٧,٩	٩,٦	٣٩,٩	١٢,٤
الدلتا	٢٣,٢	٩,٨	١٦,٥	٢١,٧
قناة السويس	١٩,٤	١٦,٨	١٩,٨	١١,٠
شمال الصعيد	٣٥,٧	٥,٣	٣٨,٥	١٣
وسط الصعيد	٢٤,٧	٧,٩	٥٩,٧	٥,٠
جنوب الصعيد	٢٣,٩	١٣,٦	٤٥,٨	١٢
المتوسط العام/ الإجمالي	٢٥,٨	٩,٩	٣٢,٥	١٠٠

(*) لا تتضمن نسبة الفقر النسب الخاصة بالمحافظات الحدودية المتمثلة في شمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادي الجديد، والبحر الأحمر.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٠، إصدار مارس ٢٠٢٠.

وكما هو مُوضّح بالجدول، فقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٣٥,٧٪، ويليه إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم قناة السويس (١٦,٨٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٣,٦٪. بينما بلغت معدلات البطالة أدنى مُستوى لها في إقليم شمال الصعيد (٥,٣٪).

وبالنسبة لمعدلات الفقر، فقد بلغت أعلى مُستوياتها في إقليم وسط الصعيد (٥٩,٧٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد (٤٥,٨٪) ثم إقليم الإسكندرية (٣٩,٩٪).

أما بخصوص نسبة السكان في كل إقليم، فقد حظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة وصلت إلى ٢٤,٩٪، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ و١٣,١٪ على التوالي، بينما يقطُن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥٪).

وتأسيسًا على ما تقدّم، تحرِص خطة التنمية على توجيه عناية خاصة بأقاليم الصعيد التي تحظى بأعلى معدلات للفقر والبطالة والأمية، وذلك من خلال تطبيق معادلة تمويلية في توجيه الاستثمارات تعتمد

على مُؤشّرات الفجوات التنموية، وفي الوقت ذاته التركيز على إحداث طفرة في محافظات بعينها لم تنل ليُعظّم الاستفادة مما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيّات تنموية، ونخُص بالذكر محافظتي شمال وجنوب سيناء.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية لمحافظتي شمال وجنوب سيناء بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

توجّه الخطة استثمارات حكومية قدرُها نحو ٢١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظتي شمال وجنوب سيناء مُقابل حوالي ٨,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٥٦٪ [شكل رقم (١/٦)].

شكل رقم (١/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء

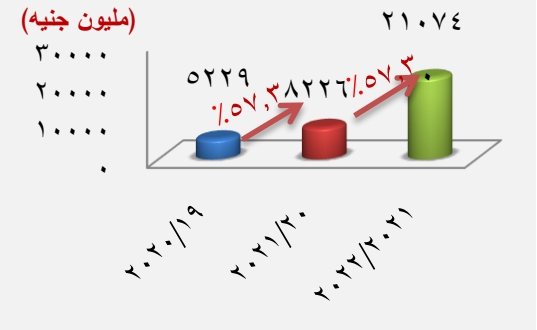

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أولًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة شمال سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ١٤,١ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نحو ٩١,٥٪ (١٢,٩ مليار جنيه). ويُلاحظ من الشكل رقم (٢/٦)، استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء (٥٢,٩٪)، يليه قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي بنسبة ١٧,٢٪، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩,١٪، وقطاع الكهرباء بنسبة ٦,٢٪. وتأتي بعد ذلك قطاعات الصرف الصحي والنقل والتخزين والخدمات التعليمية والصحية بنسب مُتقاربة ١,٨٪ لكل منها.

شكل رقم (٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

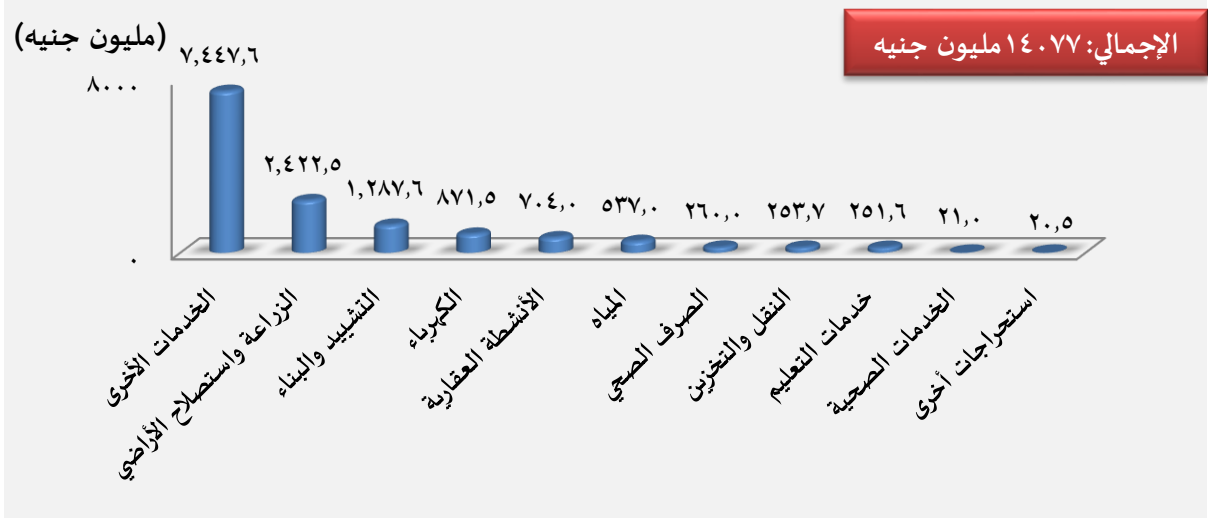

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام الخطة، وتضم المشروعات الآتية:

مشروعات الزراعة والري

- استكمال إنشاء ثمانية تجمعات زراعية بالتعاون مع الصندوق السعودي للتنمية.
- استكمال البنية القومية لتنميه محافظة شمال سيناء.
- استكمال إنشاء شبكة الري العامة للمآخذ من (١ إلى ٢٥)، زمام ١٤١,٩ ألف فدان.
- استكمال توريد وتركيب وتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية اللازمة لإنشاء محطة طلمبات الضخ وشبكة المواسير لري زمام مآخذ رقم ١٦، زمام ١٤,٥ ألف فدان.
- استكمال إنشاء شبكة الصرف العامة لزمام منطقتي رابعة وبئر العبد زمام ١٥٦,٥ ألف فدان.
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية، وأعمال المحطات وأعمال منظومة الطاقة الشمسية.
- استكمال تطوير محطة طلمبات صرف تل الحير، وتأهيل مصرف جلبانة، وإنشاء (شبكة صرف مُغطي بجنوب القنطرة، ومبنى معدات مركز الطوارئ، والجسر الأيمن لمصرف بالوظة).
- استكمال أعمال أغطية للجابيونات للترع، وإعادة تأهيل محطات الصرف.
- إنشاء شبكة الصرف المغطى زمام ٦٣٠٠ فدان ورصف جسور الترع وخلافه.
- استكمال حفر وتجهيز آبار وتوريد طلمبات، وإنشاء وإحلال محطات رفع.

مشروعات الكهرباء

- التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء.
- استكمال أعمال مد شبكات وكابلات كهربائية بشمال سيناء، بهدف تدعيم وإمداد التجمعات البدوية بالتيار الكهربائي في إطار التنمية العمرانية التي تشمل توطين البدو.

مشروعات الأنشطة العقارية

- استكمال إنشاء مدينة رفح الجديدة بإجمالي طاقة سكانية ٥٠ ألف نسمة، وتطوير المرافق لربط المدينة بمصادر الشبكات العمومية.

مشروعات المياه

- إحلال وتجديد محطات شبكات مياه الشرب بمراكز الحسنة وبئر العبد ونخل والعريش.
- ربط محطات التحلية على خزان المساعيد.
- إنشاء محطة تحلية مياه البحر بالعريش طاقة ١٠٠ ألف م٣/ يوم قابلة للزيادة إلى ٣٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية مدينة العريش والشيخ زويد ووسط سيناء.
- إنشاء خط مياه قطر ٦٠٠مم من محطة تحلية مياه البحر طاقة ١٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية وسط سيناء ومدينة الشيخ زويد.

مشروعات التعليم

- استكمال المعهد الفني الصناعي ببئر العبد.
- إنشاء استراحة لكبار علماء الأزهر وقاعات للتدريب بالعريش.

- تطوير المعاهد الابتدائية والإعدادية بالمحافظة، وإنشاء معاهد جديدة في إطار تطوير التعليم الديني.
- توفير آلات ومعدات وتجهيزات للمنشآت القائمة بجامعة العريش.

التشييد والبناء

- استكمال مركز بئر العبد، بهدف خلق مُجتمعات عُمرانية جديدة من خلال جذب شباب الخرّيجين لإعمار الصحراء.
- استكمال منازل بدوية وخدماتها بأقسام العريش ورفح والشيخ زويد وتوابعها، بهدف توطين البدو ورفع مستوي معيشتهم.
- استكمال إعادة تأهيل عمارات المساعيد.

النقل والتخزين

- استكمال مدقّات السيطرة الأمنية بطول ٧٥ كم، بهدف تأمين الحدود الدولية وتحديدها وتسهيل الوصول إلى نقاط المراقبة لإحكام السيطرة والاستطلاع.
- إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى المحافظة.
- استكمال منفذ ورفح وتجهيزاته.

ثانيًا: الاستثمارات المُوجّهة لمحافظة جنوب سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية المُوجّهة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ٧ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها ٧٢,٨٪ (٥,١ مليار جنيه)، وباستقراء الشكل رقم (٣/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع المياه على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٢٣,٣٪، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ٢٢,٩٪، ثم قطاعات التعليم والزراعة واستصلاح الأراضي والنقل والتخزين بنسب ١٤,٦٪ و٩,٩٪ و٨,٢٪ علي الترتيب.

شكل رقم (٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

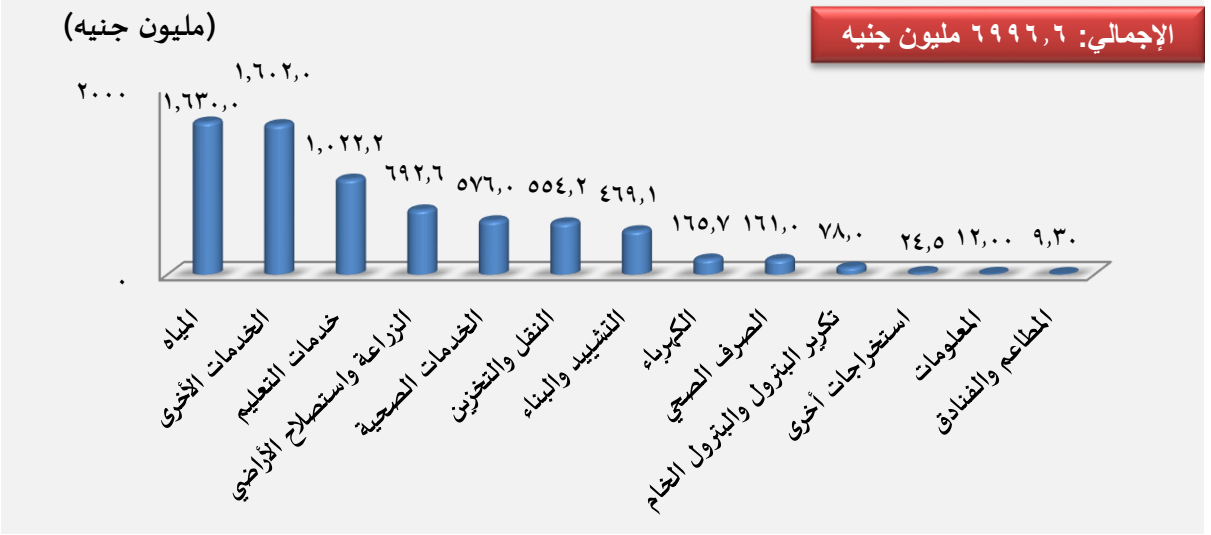

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام الخطة، وتضم المشروعات الآتية:

الزراعة والري

- إنشاء سبعة تجمعات زراعية.
- حفر آبار، وإنشاء سدود للحماية من أخطار السيول بجنوب سيناء.
- رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق التحسين الوراثي باستنباط الأصناف المحسنة، والمحافظة عليها، وإنتاج تقاوى وتجديد سُلالتها المُتداولة.
- نشر التقنيّات الحديثة لمُزارعي الصوب الزراعية بالمحافظة.
- استكمال إنشاء محطة بحثية ثلاثية الغرض، وإنشاء وحدات بيطرية.
- استكمال إنتاج تقاوي بنجر السكر تحت الظروف المصرية.

مياه الشرب

- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمراكز الطور وشرم الشيخ وطابا و رأس سدر.
- بدء المرحلة الثانية من ازدواج خط مياه النفق/ أبو رديس بطول ١٦ كم، ورفع طاقة المحطة (٧٠/٢٥) م٣/يوم.
- إنشاء محطات تحلية بمدن الطور ورأس سدر وأبو زنيمة ودهب ونويبع.
- إنشاء شبكات مياه وروافع وخزّانات أرضيّة بمنطقتي الجبيل والوادي بطور سيناء.
- توسعة محطة تحلية مياه نبق بطاقة (١٢/٦ ألف م٣/ يوم) بمدينة شرم الشيخ.

مشروعات النقل والتخزين

- رفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نويبع ٧٥ كم (اتجاهين).
- رفع كفاءة طريق شرم الشيخ/ دهب (بطول ٤,٥ كم من تقاطع وادي مدسوس حتى تقاطع وادى الكيد).
- تحديث منفذ طابا، واستكمال منفذ العوجة.
- إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية للخام والمنتجات والبوتاجاز، لانتهاء العمر الافتراضي لها.

التعليم

- إنشاء جامعة سلمان بن عبد العزيز، بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية الجامعية.
- إنشاء مجمع الطور الجديد بتوشكي (الابتدائي/الإعدادي/الثانوي) نظرًا للتوسع والتزايد المُستمر في الكثافة السكانية، والإقبال الكبير والمتزايد على التعليم الأزهري.

خدمات أخرى

- استكمال تسعة تجمّعات تنموية، بهدف إنشاء مُجتمعات عُمرانية صغيرة قابلة للتنمية المُستدامة.
- استكمال مشروع مُعالجة انهيار هضبة أم السيد.
- تطوير المساجد القائمة بالمحافظة.

- تنمية وتطوير ثمان قرى بالمحافظة، بهدف تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية، والخدمات العامة، والمستوى الاقتصادي للمواطنين، ودعم المُشاركة المُجتمعية.
- رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظة للحفاظ على البيئة من التلوّث.
- استكمال المُخططات التفصيلية للمدن والقرى بالمحافظة، للحفاظ على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني، ومُواجهة الطلب المُتزايد على الإسكان، وتنظيم البناء وتوفير الخدمات والمرافق.

أقاليم الصعيد

تولي الخطة أهميةً كبيرةً لتنمية مُحافظات الصعيد لإحداث تنمية حقيقية ملموسة وسريعة، من شأنها تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العيش اللائق والكريم.

تُوجّه الخطة استثمارات حكومية قدرُها نحو ٩٢,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ لتنمية محافظات الصعيد، وتُموّل الخزانة العامة منها نسبة ٨٠٪ من هذه الاستثمارات بقيمة حوالي ٧٤ مليار جنيه.

وتُوجّه الخطة لإقليم جنوب الصعيد النسبة الأكبر (٥٥,٢٪) من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظات الصعيد عام ٢٠٢٢/٢١ وبقيمة ٥١ مليار جنيه، ويليه إقليم وسط الصعيد بنسبة ٢٣,٩٪ (٢٢,١ مليار جنيه)، في حين تُشكّل الاستثمارات الحكومية لإقليم شمال الصعيد النسبة المُتبقية (٢٠,٩٪) بقيمة حوالي ١٩,٣ مليار جنيه [شكل رقم (٤/٦)].

شكل رقم (٤/٦)
توزيع استثمارات خطة عام ٢٠٢٢/٢١ على مستوى أقاليم الصعيد

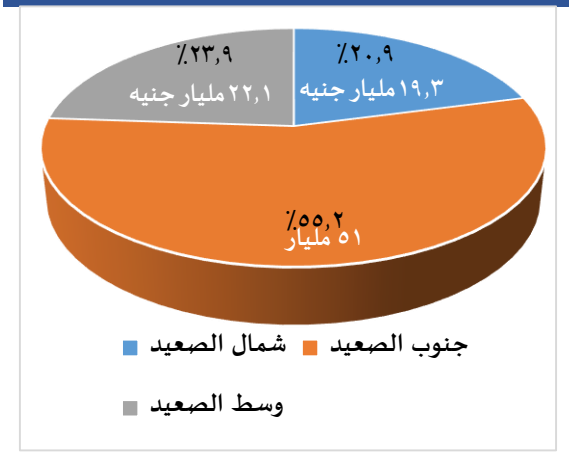

ويوضّح الشكل رقم (٥/٦) توزيع الاستثمارات الحكومية على مستوى محافظات الصعيد.

شكل رقم (٥/٦)
الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٢/٢١

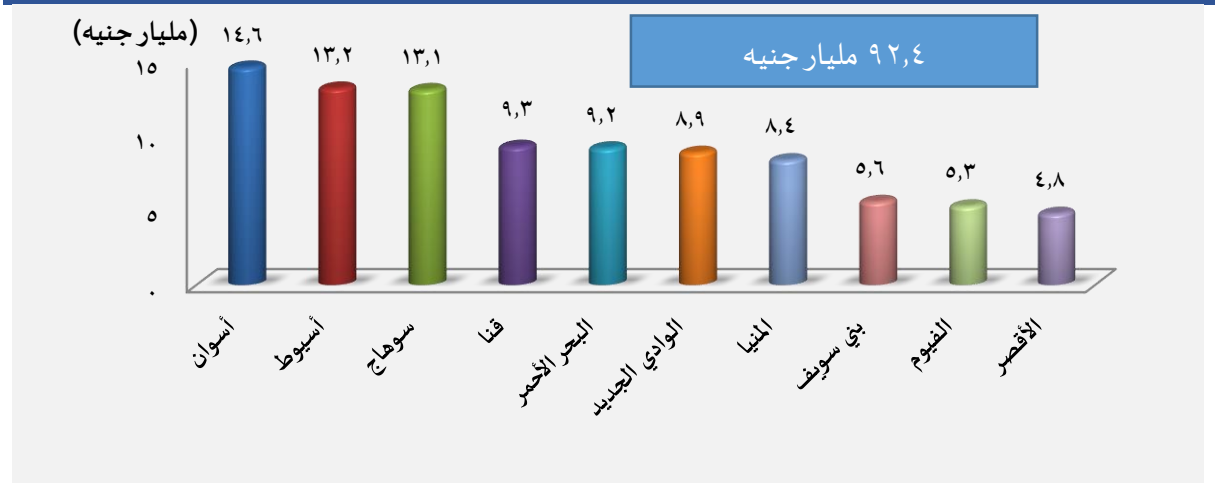

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أولًا: الاستثمارات المُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

تستحوذ محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم جنوب الصعيد (٢٨,٦٪)، وتليها محافظة سوهاج بنسبة (٢٥,٧٪)، ثم محافظتا قنا والبحر الأحمر بنسب مُتقاربة (١٨,٢٪ و١٨٪) على التوالي. وفي المركز الأخير تأتي محافظة الأقصر بنسبة ٩,٤٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال عام ٢٠٢٢/٢١:

(١) مُحافظة أسوان

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصصة لمحافظة أسوان بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ١٤,٦ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٦٤,٤٪. وباستقراء الشكل رقم (٦/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى علي النسبة الأكبر (٥٦٪)، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ١١,٥٪، ثم قطاعا النقل والتخزين والخدمات الصحية بنحو ٩,٣٪ و٨٪ علي التوالي.

شكل رقم (٦/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان

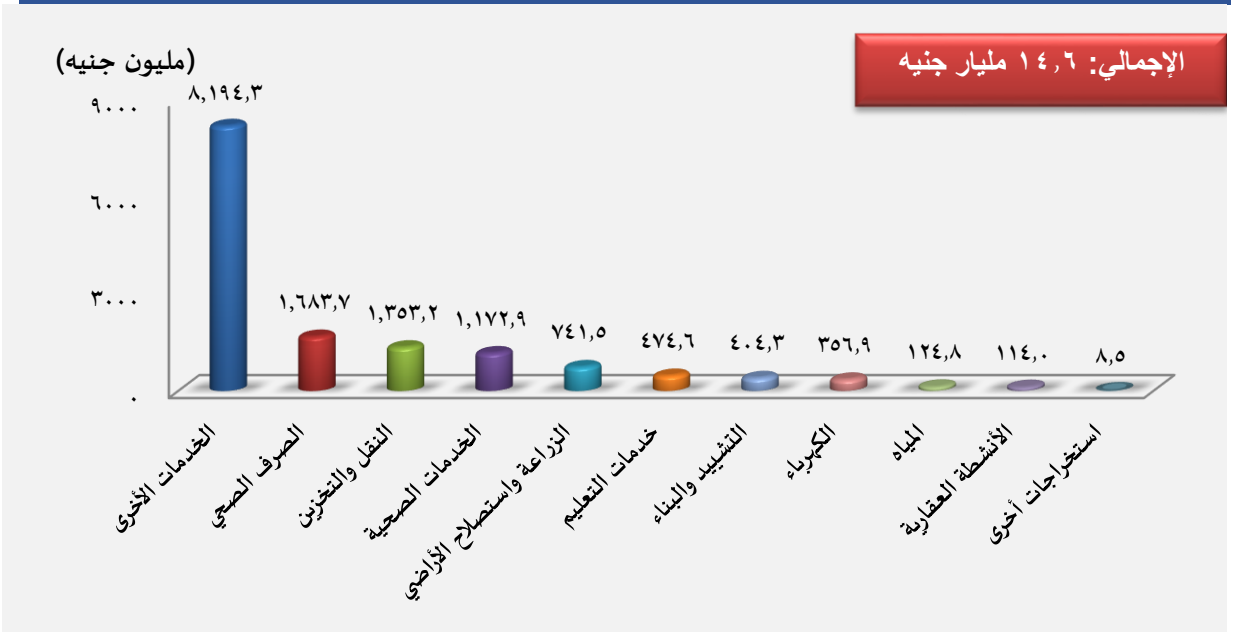

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي

- إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي، بهدف رفع كفاءتها.
- استكمال محطة صرف صحي كوم امبو بطاقة (٣٢ ألف م٣/يوم) بمركز كوم امبو.
- محطة مُعالجة ثلاثيّة ببلانة.
- تنفيذ أعمال الصرف الصحي.
- استكمال إعادة تأهيل محطتي المعالجة الثلاثية كيما ١ وكيما ٢.

- مشروع تصميم وتنفيذ غابة شجرية ومُستلزماتها بمساحة حوالي ١٢٠٠ فدان للاستفادة من المياه المُنقاه الناتجة من محطة مُعالجة بلانة - نصر النوبة.
- توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي لمشروع الإسكان القومي.
- استكمال محطة المُعالجة الثلاثية كيما ٣ بطاقة (٣٥ ألف م٣/ يوم).

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي

- تغطية ترع ومصارف، وإحلال وتجديد وإنشاء أعمال صناعية وتباطين ترع.
- استكمال الحماية الحجرية لجوانب نهر النيل.
- استكمال إنشاء وتجهيز آبار وتوصيل التيار الكهربائي لها.
- استكمال تطوير المساقي على الترع وأعمالها الكهربائية.
- حماية البنية الأساسية من أخطار السيول.
- استكمال تدعيم السد العالي وخزان أسوان.
- تطوير مفيض توشكي ومعالجة الأطماء ببحيرة ناصر، وتقليل البخر بها.
- استكمال تطوير وتنمية المرافق الأساسية حول بحيرة ناصر.
- الوقاية من تحرّكات الكثبان الرملية.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف المُغطّى في زمام ٤٠٠٠ فدان، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة، وإنشاء الأعمال الصناعية عليها (كباري، بدالات، وخلافه...).

النقل والتخزين

- استكمال الطريق الإقليمي شرق النيل (المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان).
- استكمال ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي بطول ٥٠ كم.
- استكمال محور كوبرى بديل لخزان أسوان على النيل.

خدمات أخرى

- استكمال ترعة الشيخ زايد: حفر مسار فرع ٤ بتوشكى بطول ٩ كم باستخدام أعمال النسف.
- إنشاء مستشفى أسوان العام.
- إنشاء مُجمع النيابات الإدارية.
- تنمية وتطوير ٨ قري بالمحافظة، لتحسين مستوي خدمات البنية الأساسية، والخدمات العامة.
- رفع كفاءة وتطوير المجازر.
- استكمال الحيز العمراني للمدن والكفور والنجوع، لمنع ظهور مناطق عشوائية.
- استكمال منظومة المُخلّفات الصلبة، للحفاظ على الصحة العامة للمواطنين وتحسين البيئة.

- إعادة تأهيل وتجهيز مباني المديرية والإدارات التعليمية، وتأهيل مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الأساسي والثانوي والفني.
- تطوير منظومة الكهرباء بقري المحافظة المُختلفة.
- إتاحة وحدات مُناسبة ومُلائمة للمواطنين محدودي الدخل وتوفير حياة كريمة لهم ضمن المشروع القومي للإسكان.

(٢) **مُحافظة البحر الأحمر**

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة البحر الأحمر بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ٩,٢ مليار جنيه، تُموّل الخزانة العامة منها ٥٠,٤٪، وباستقراء الشكل رقم (٧/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع البترول الخام على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٣٢,٣٪، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ٢٠,٨٪، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ٢٠,٦٪.

شكل رقم (٧/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر

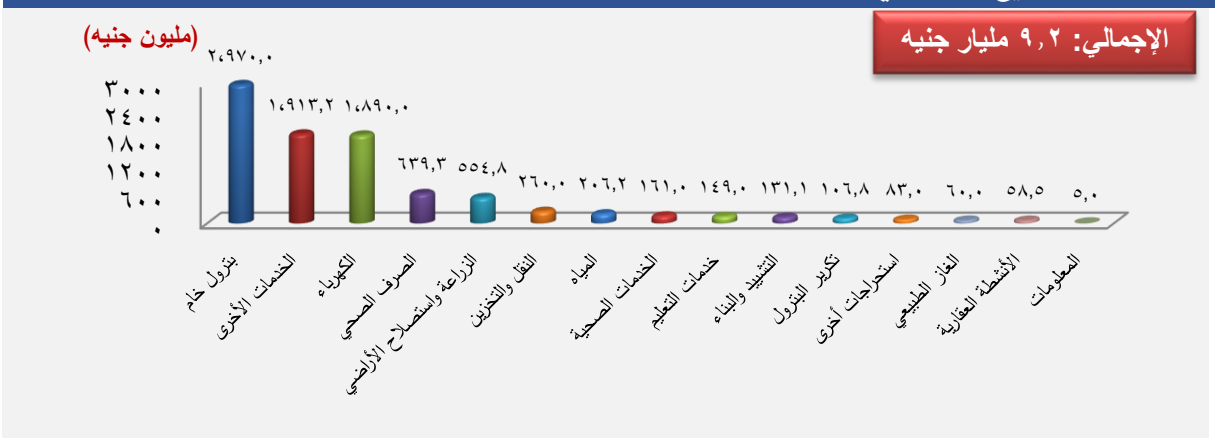

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الأنشطة العقارية

- استكمال تنفيذ البرنامج القومي للإسكان بمحافظة البحر الأحمر.
- استكمال مشروع مدينة الحرفيين.
- إنشاء البنية التحتية لمشروع القصير، وإنشاء مول تجاري.

الخدمات الصحية

- تطوير وتجهيز جزئي لعيادات جراحة اليوم الواحد بمرسي علم.
- استكمال إنشاء مستشفى رأس غارب والقصير وسفاجا، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

الكهرباء

- استكمال محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتو فولطية قُدرة (٢٠ م. و.، و٥٠ م.و.) لمُجابهة الطلب المُتزايد على الطاقة.

- التغذية الكهربائية للساحل الجنوبي الشرقي (برنيس)، لربط منطقة الساحل الجنوبي بالشبكة القومية الموحدة.

خدمات أخرى

- تطوير رافع مياه الدهار، واستكمال أعمال إحلال وتدعيم خطوط مياه الشرب الرئيسة والفرعيّة بمدينة الغردقة.
- توفير الاحتياجات لمُواجهة الأمطار والحد من المخاطر الناجمة عنها.
- تطوير ميناء سفاجا وتحويله إلى ميناء صناعي، والاستفادة من المساحة المائية والأرضية الشاغرة.
- تصميم وتنسيق مدخل محافظة البحر الأحمر في إطار تطوير الصورة البصرية كأحد مُخرجات المُخطّط الاستراتيجي.
- إنشاء توسّعات وزيادة سعة تكديس محطات المياه، بهدف توصيل المياه لتجمّعات البدو المحرومة.
- تطوير المساجد القائمة، وإنشاء مساجد جديدة بالمدن الجديدة.
- دعم وتطوير الأجهزة الرقابية (مديرية التموين).
- استكمال منظومة المُخلّفات الصلبة بهدف الحفاظ على البيئة.
- استكمال تطوير المناطق العشوائية غير المُخطّطة.

(٣) مُحافظة قنا

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة قنا بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ٩,٣ مليار جنيه، تُموّل الخزانة العامة منها ٧٨,٥٪. وباستقراء الشكل رقم (٨/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٥٤,٦٪، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ١٣,٩٪، ثم الخدمات التعليمية بنسبة ٩,٨٪.

شكل رقم (٨/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي

- التوسّع الثاني لمحطات صرف صحي قنا وقوص.
- تطوير شبكات وخطوط طرد ومحطات رفع للقُرى التابعة لمحطة صرف صحي قوص.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمركز قوص ونجع حمادي وقنا.
- توسّعات محطة صرف صحي دشنا ١١/٢٢ ألف م٣/يوم، وقنا ٥٥ ألف م٣/يوم والغابة الشجرية، وقوص (١٨/٣٠ ألف م٣/يوم)، وفرشوط من ٣٠ ألف م٣/يوم الي ٤٥ ألف م٣/يوم.

مشروعات التعليم

- استكمال تنسيق الموقع العام بالمعهد الفني الصناعي.
- استكمال مشروع المعهد الفني للخدمة الاجتماعية.
- إنشاء المرحلة الثانية لمبني كلية الدراسات الإسلامية.
- تطوير مبني المعامل المركزية، وإنشاء مبني معامل الاختبارات الإلكترونية بجامعة جنوب الوادي بقسم قنا.
- استكمال تجهيز مبني سكن الطالبات بالآلات والأثاث والغاز الطبيعي بجامعة جنوب الوادي.
- إحلال وتجديد مباني بعض المُدن الجامعية.

الخدمات الصحية

- إحلال وتجديد مستشفى نجع حمادي المركزي.
- إنشاء مستشفى للصحة النفسية وعلاج الإدمان.
- استكمال امتداد مركز أورام قنا.
- استكمال تجهيز مبني صحة المرأة وإتاحة الأجهزة اللازمة لإجراء الكشوفات والعمليات الخاصة بصحة المرأة، وكذلك مبني الجهاز الهضمي بجامعة جنوب الوادي.
- توفير الرعاية الطبية والخدمات الصحية للمواطنين.
- استكمال الآلات والمعدات بالمستشفيات القائمة في ضوء فصل قسم المستشفيات عن القسم التعليمي للكليات لمزيدٍ من الرعاية الصحية واحتواء الأمراض.

مشروعات المياه

- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمراكز المحافظة (تقوية الضغوط، تقليل تكرار الكسور والحوادث بالخطوط، رفع كفاءة محطات وشبكات المياه).
- محطة مياه قنا غرب النيل بطاقة ٣٤ ألف متر مكعب/ يوم (محطة مياه الرحمانية – نجع حمادي بشرق النيل).

(٤) مُحافظة سوهاج

يبلُغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة سوهاج بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ نحو ١٣ مليار جنيه، وتُموّل الخزانة العامة منها حوالي ٨٥٪. وباستقراء الشكل رقم (٩/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٦٠,٢٪، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ١٦,٨٪، ثم قطاع الخدمات التعليمية بنسبة ٨,٣٪.

شكل رقم (٩/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج

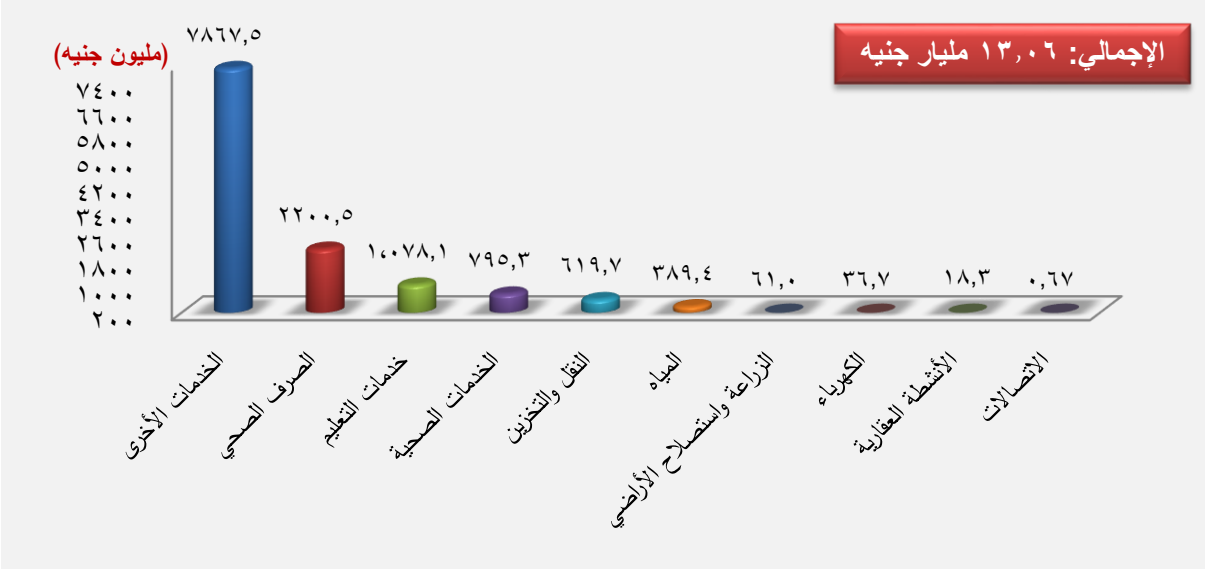

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي

- إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمراكز المحافظة، استكمال وتطوير محطات المعالجة.
- تنفيذ توسّعات صرف صحي بمُختلف المراكز والقري التابعة.

مشروعات التعليم

- إنشاء مبني الإسكان الطلابي بجامعة سوهاج، واستكمال مبني كلية العلوم (٢).
- استكمال مباني بعض الكليات بجامعة سوهاج (كلية رياض الأطفال، طب الأسنان، الحقوق، التربية الرياضية).

الخدمات الصحية

- استكمال الأعمال النهائية والتجهيزات بمستشفى الصحة النفسية بمركز سوهاج.
- استكمال إنشاء مستشفى الطوارئ وجراحات القلب والصدر والمخ والأعصاب.
- استكمال تطوير وتجهيز جزئي لمستشفى أورام سوهاج.

خدمات أخرى

- توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار والمخاطر الناتجة عنها.
- تطوير المساجد القائمة، وإنشاء مساجد بالمدن الجديدة بالمحافظة.
- تنمية وتطوير ٨ قري بالمحافظة.
- رفع كفاءة وتطوير مجازر المحافظة.
- استكمال المُخطّطات التفصيلية للمدن والقري، للحفاظ على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.
- استكمال مراكز التدريب.
- إنشاء مُجمع خدمات يضم وحدة تضامن ومكتب تموين ومبني إداري.

٥) محافظة الأقصر

يخُص محافظة الأقصر نحو ٤,٨٤ مليار جنيه مُوزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٠/٦)، حيث تأتي الخدمات الأخرى على رأس القطاعات المُوجّه إليها الاستثمارات بنسبة ٤٧,٤٪ تقريبا من الإجمالي.

شكل رقم (١٠/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمُحافظة الأقصر

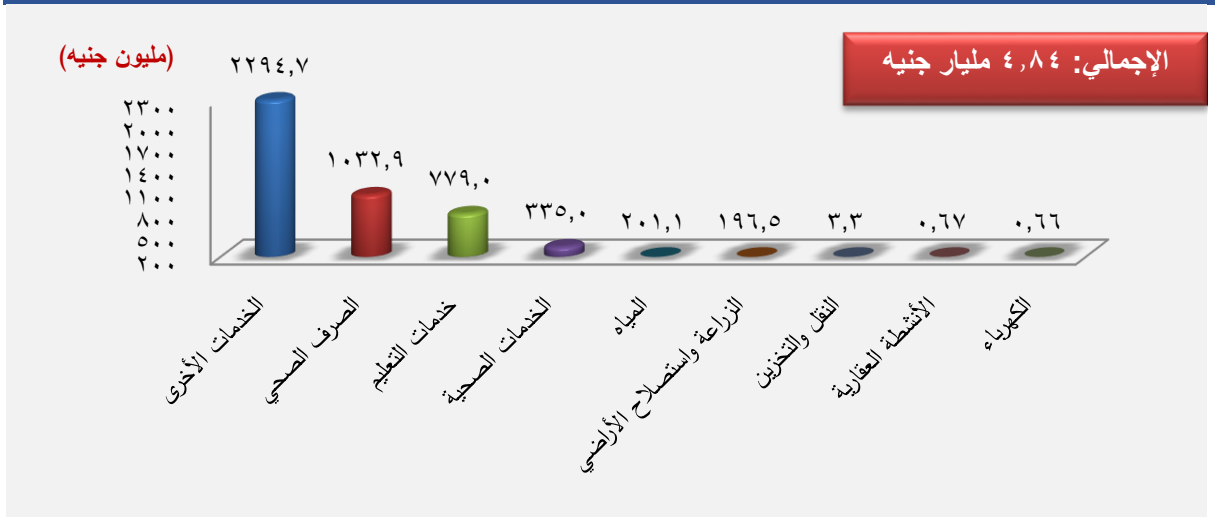

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم المشروعات المُستهدفة في الآتي:

مشروعات التعليم

- استكمال الجامعة التكنولوجية بمدينة طيبة الجديدة.
- تطوير (٤) عمارات للإسكان الطلابي بمدينة طيبة الجديدة، وإنشاء شبكة المرافق بأرض الجامعة، واستكمال كافة التجهيزات بمُختلف الكليات وتطوير ورفع كفاءة القائم منها.
- إعادة تأهيل بعض مدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي والفني، وإحلال وتجديد مدارس التعليم المجتمعي ومدارس ذوي القدرات الخاصة.

مشروعات الصرف الصحي

- إحلال وتجديد طوارئ صرف صحي الأقصر.
- إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي بمركز الأقصر.
- مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار بمحافظة الأقصر.
- تنفيذ مشروعات صرف صحي بالقري المختلفة.
- مد خدمة الصرف الصحي للمناطق المحرومة.

خدمات أخرى

- استكمال الحيز العمراني للمدن والكفور والنجوع.
- استكمال إنشاء مستشفى أرمنت المركزي.
- استكمال منظومة المُخلّفات الصلبة، ورفع كفاءة منظومة النظافة العامة.
- تطوير منظومة الإنارة ببعض المراكز.
- تطوير كورنيش النيل بالبر الغربي.

ثانيًا: الاستثمارات المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد

تأتي محافظة المنيا في المركز الأول من الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لإقليم شمال الصعيد (٤٣,٥٪) وبقيمة ٨,٤ مليار جنيه، وتليها محافظة بني سويف بنسبة ٢٩٪، ثم تأتي محافظة الفيوم في المركز الثالث بنسبة ٢٧,٥٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:

(١) مُحافظة المنيا

من المُستهدف توجيه استثمارات بقيمة ٨,٤ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١١/٦). ويُلاحظ منه، استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على المركز الأول بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة بالمحافظة، ويليه قطاع الصرف الصحي بنحو ١١٪.

شكل رقم (١١/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا

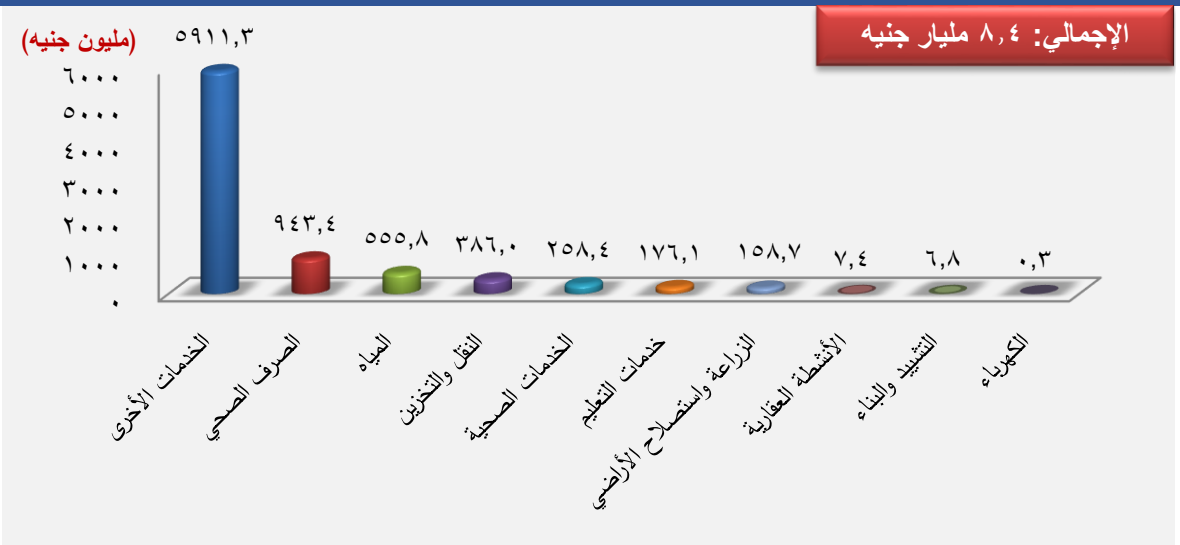

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم

- استكمال المعاهد الفنية بمدينة المنيا الجديدة.
- إنشاء الهيكل الخرساني لمبني الصناعات الغذائية بالحرم الجامعي بالمنيا.
- إنشاء المبني الجديد لكلية دار العلوم بالحرم الجامعي (المرحلة الأولي).
- استكمال إنشاء حضانات ومدارس في ضوء توفير الخدمات التعليمية للمواطنين بمنطقة سكن مصر.

الخدمات الصحية

- إنشاء مركز طبي جديد بقسم ملوي.
- إنشاء مبنى ملحق للعمليّات بالمستشفى الجامعي الجديد.
- استكمال تطوير وتجهيز جزئي لمركز أورام المنيا.
- استكمال تطوير وتجهيز جزئي لعيادات جراحة اليوم الواحد بسمالوط.
- تنفيذ مستشفى المنيا الجديدة للطب النفسي.

الزراعة والري واستصلاح الأراضي

- استكمال الحماية الحجرية لجوانب نهر النيل.
- استكمال حفر آبار وتوريد وتركيب طلمبات غاطسة وتوصيل التيار الكهربائي لها.
- استكمال تطوير المساقي على الترع وأعمالها الكهربائية.
- إحلال وتجديد وإنشاء أعمال صناعية وتبطين ترع.
- إنشاء وإحلال وتجديد منشآت صناعية، وتأهيل الترع على المجاري الرئيسية.
- استكمال إنشاء وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٤٢٠٠ فدان، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة، وإنشاء الأعمال الصناعية عليها.

النقل والتخزين

- إنشاء كوبري علوي للسيارات أعلى السكة الحديد بملوى.
- ازدواج وصلات كباري النيل الجديدة (وصلة سمالوط/شوشة ١٧كم).
- أعمال المخطط الاستراتيجي لمدينة بنى مزار الجديدة، والرفع المساحي وتصميم الطرق.
- إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية للخام والمنتجات والبوتاجاز.

(٢) مُحافظة بني سويف

يخُص محافظة بني سويف نحو ٥,٦ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٢/٦). وتأتي الخدمات الأخرى في مُقدّمة القطاعات بنحو ٣٧٪ من جملة الاستثمارات المُوجّهة للمحافظة.

شكل رقم (١٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف

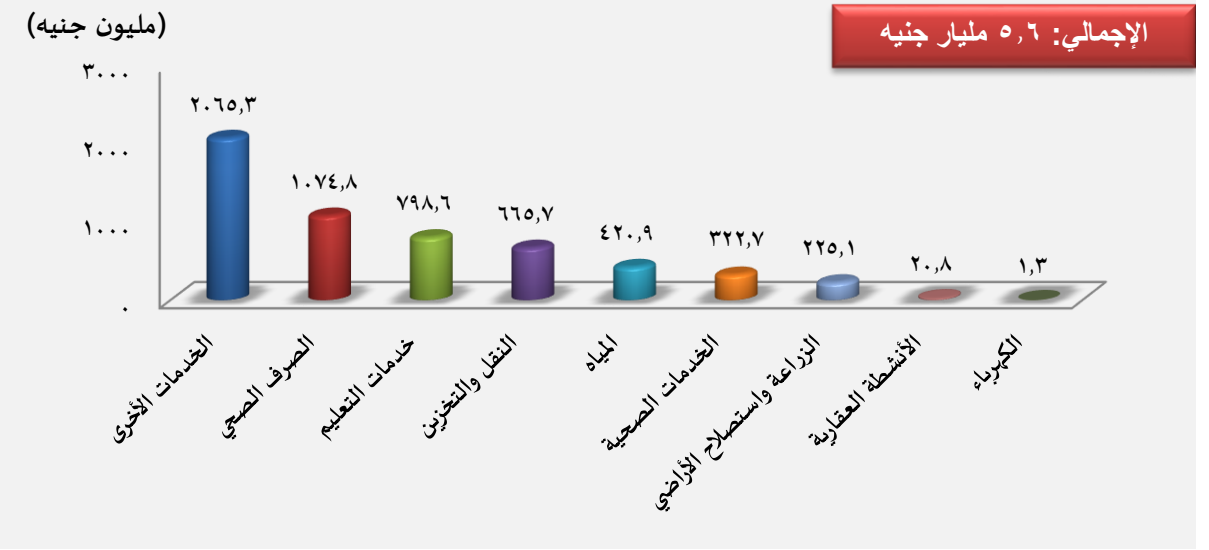

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم

- استكمال تجهيزات الجامعة التكنولوجية ببنى سويف.
- إنشاء جامعة بني سويف الأهلية بالحرم الجامعي (شرق النيل) بالمحافظة.
- استكمال مباني إدارة جامعة بني سويف.

الصرف الصحي

- تطوير الصرف الصحي للمنطقة الصناعية ببياض العرب.
- إحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي، والتوسّع في المحطات بالمراكز والقري المختلفة.
- توسّعات محطة مُعالجة صرف صحي أبو صير الملق بطاقة ١٢ ألف م^{٣}/ يوم.
- محطة معالجة صرف صحي دشاشة بطاقة ٢٣ ألف م^{٣}/ يوم.

النقل والتخزين

- استكمال كوبري الفشن على النيل، لربط شرق النيل بغربه.
- استكمال كوبري علوي علي طريق العياط/الميمون.
- إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية للخام والمُنتجات البترولية، ورفع كفاءة خطوط نقلهم.

مشروعات المياه

- تنفيذ توسّعات بمحطات المياه.
- استكمال محطة تنقية وخزّان وشبكات مياه.

(٣) مُحافظة الفيوم

يخص محافظة الفيوم نحو ٥,٣ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو المُوضّح بالشكل رقم (١٣/٦).

شكل رقم (١٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظة الفيوم

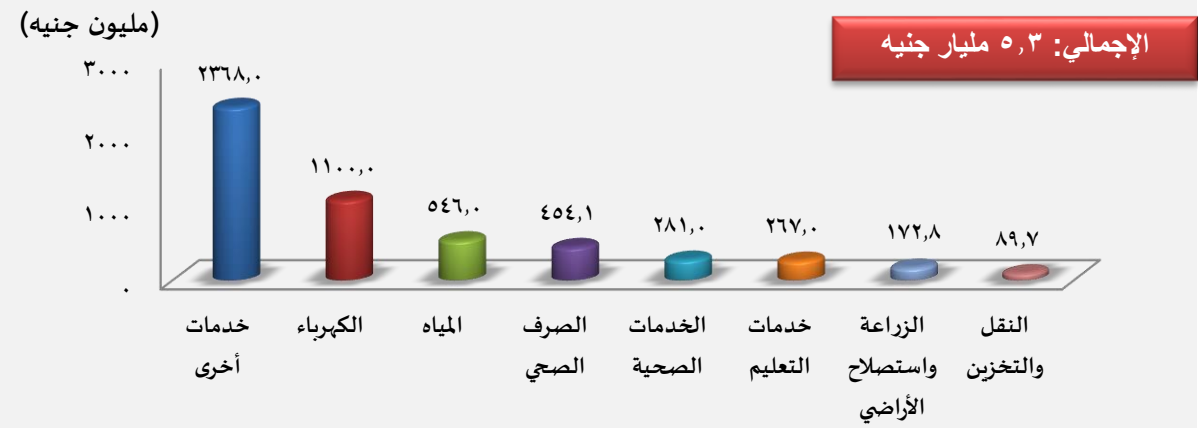

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم

- تنفيذ مدرسة تعليم أساسي بمنطقة عمارات الإسكان الاجتماعي بالامتداد الغربي.
- استكمال إنشاء المُجمّع التكنولوجي.

الخدمات الصحية

- استكمال آلات وتجهيزات المستشفيات الجامعية.
- استكمال إنشاء مستشفى يوسف الصديق المركزي.

مشروعات الكهرباء

- استكمال أعمال نقل وتحويل مسار الشبكة الكهربائية المتعارضة مع المشروع القومي لتطوير الطرق القومية.
- التغذية الكهربائية لمشروع استخلاص المعادن من الرمال السوداء.

خدمات أخرى

- إحلال وتجديد مُجمع محاكم الفيوم، وقصر ثقافة الفيوم.
- مشروع تدوير النفايات (رفع كفاءة المصنع بإحلال خط السير القديم وإنشاء خط سير جديد بقدرة استيعابية ٢٠٠طن يوميًا، وتوفير سماد عضوي خالي من الملوّثات وتوفيره بأسعار تنافسية).

- تطوير أسواق ومناطق عشوائية بالمحافظة.
- أعمال رصف، وإحلال وتجديد كباري وأنفاق ومعديّات مشروعات مركزية.

ثالثًا: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

تستحوذ محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم وسط الصعيد (٦١,٢٪) وبقيمة تبلغ ١٢ مليار جنيه، وتليها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٨,٨٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١:

(١) مُحافظة أسيوط

يخُص محافظة أسيوط نحو ١٢ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٤/٦).

شكل رقم (١٤/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الصرف الصحي

- توسعات محطة معالجة أبو تيج.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات صرف صحي بمراكز المحتفظة المختلفة.
- إحلال وتجديد طوارئ الصرف الصحي بأسيوط.
- استكمال محطات وشبكات صرف بالقري المختلفة.

خدمات التعليم

- استكمال إنشاء الجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة.
- استكمال إنشاء مشروع المعهد الفني المُتكامل بأسيوط.
- استكمال إنشاء مباني ببعض الكليات، واستكمال البنية التحتية لتوسعات الجامعة.
- استكمال الأعمال اللازمة لتقفيل جراجات وصالات الامتحانات وتحويلها إلى قاعات تدريس.

- إنشاء الهيكل الخرساني لمبني مُجمع مراكز بحوث الكليات.

النقل والتخزين

- استكمال إنشاء كوبري ديروط علي النيل.
- استكمال ازدواج وصلة أسيوط /سوهاج/البحر الأحمر ١٨٠كم.
- محور كوبرى أبو تيج وساحل سليم على النيل.
- إحلال وتجديد خطوط الشبكة القومية، ورفع كفاءة خطوط نقل الخام والمنتجات.

خدمات أخري

- دعم القدرات التسويقية لصغار المزارعين في الريف المصري.
- إعادة تأهيل محطة مياه منفلوط.
- رفع كفاءة وتطوير مجازر بمحافظة أسيوط.
- تعويضات نزع ملكية ورفع مساحي.
- تطوير اسطول سيارات الإطفاء.
- رفع كفاءة قسم الإنقاذ البري.
- تطوير منظومة الأمن.

(٢) مُحافظة الوادي الجديد

يخُص محافظة الوادي الجديد نحو ٧,٦ مليار جنيه موزّعة قطاعيًا على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٥/٦).

شكل رقم (١٥/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد

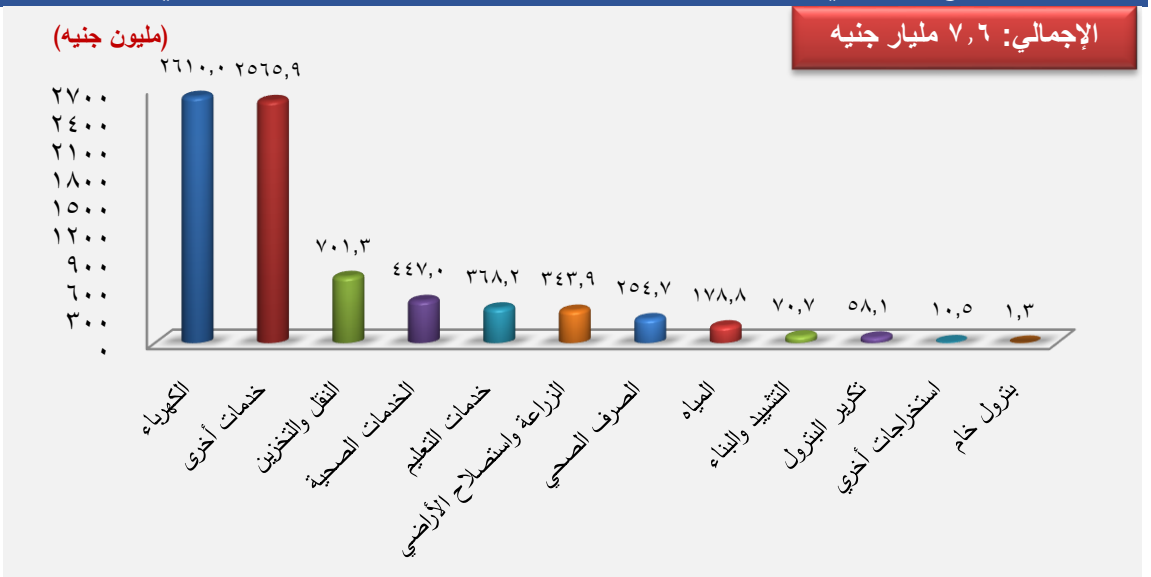

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ من الشكل السابق، استحواذ قطاع الكهرباء على النسبة الأكبر من الاستثمارات المُستهدفة الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٤,٣٪ من الإجمالي.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الكهرباء

- استكمال التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات.
- مد شبكات كهرباء بقسم شرطة الخارجة.

الخدمات الصحية

- إنشاء مستشفيات جديدة بالمراكز (باريس، والداخلة، والفرافرة، والخارجة).
- إنشاء مبني مستشفى جامعة جنوب الوادي.

الخدمات التعليمية

- استكمال تشطيبات مبنى الإدارة والمدرجات والملاعب المفتوحة لكلية التربية الرياضية بالوادي الجديد.
- استكمال تشطيبات مبنى كلية العلوم (الجناح الشرقي).
- إنشاء المبنى السكنى الإداري لأعضاء هيئة التدريس بمدينة الخارجة.
- استكمال الآلات والمعدات والتجهيزات للكليات القائمة.

خدمات أخرى

- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بكافة مراكز المحافظة.
- إحلال وتجديد محكمة الخارجة بالوادي الجديد.
- إنشاء مراكز شباب، وتطوير ورفع كفاءة المدينة الشبابية.
- إحلال وتجديد محطات خدمة وتموين السيارات.
- استكمال تطوير منظومه الطرق.

٢/٦ التنمية المحلية

في إطار تحقيق التنمية الإقليميّة المُتوازنة، وهي إحدى الركائز التي تقوم عليها رُؤيّة مصر ٢٠٣٠. فقد شهِدت الأعوام الأخيرة تكثيف الجهود لـ "توطين أهداف التنمية المُستدامة" في المُحافظات، لتعظيم المزايا النسبيّة لكافة المُحافظات، ووضع مُؤشّر لتحديد الميزة النسبيّة والتنافسيّة لكل مُحافظة، وإعطاء أسبقيّة في تمويل الاستثمارات العامة للقطاعات ذات الأولويّة حسب الفجوات التنمويّة بكل مُحافظة، وجاري الانتهاء من إعداد النُسخة النهائيّة لتقرير توطين أهداف التنمية المُستدامة لجميع المُحافظات.

وقد حرِصت الخِطّة على اتباع النهج التشاركي في صياغة وتنفيذ ومُتابعة كافة خِطّط وبرامج التنميّة المحليّة بقصد تشجيع المُشاركة الإيجابيّة من قِبَل المُواطِن.

وفي هذا الإطار، تُصدِر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة "خِطّة المُواطِن" أو "دليل المُواطِن لخِطّة التنميّة المُستدامة" لكل مُحافظات الجمهورية لعامين مُتتاليين، بهدف تحقيق الشفافيّة وتشجيع المُشاركة المُجتمعيّة وتعزيز جهود التوطين المحلي للتنمية المُستدامة. فيُوضّح هذا الدليل أهم المُؤشّرات الاقتصاديّة، وملامح خِطّة التنمية المُستدامة وحجم الاستثمارات المُخصّصة لكل مُحافظة وتوزيعاتها القطاعيّة، وعدد المشروعات الجاري تنفيذها وتلك المُستهدفة ونوعيّاتها، وهو ما يُساعِد المُواطِن في مُتابعة الأداء على مُستوى المُحافظة / المدينة / القرية، مما يُساهِم بدوره في دمج المُواطِن في منظومة التخطيط والمُتابعة.

الاستثمارات المحلية على مستوى دواوين عموم المحافظات

تبلُغ الاستثمارات المُستهدفة عام ٢٠٢٢/٢١ للإدارة المحلية نحو ١٧,٥ مليار جنيه، منها، ١٥,٦مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة، ويُضاف إليها استثمارات الديوان العام وقدرُها ٢,٨مليار جنيه وهيئة نظافة كلٍ من القاهرة والجيزة بإجمالي ٢,٦٥ مليار جنيه.

وبذلك، تكون الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية في حدود ٢٢,٩ مليار جنيه، منها نحو ١٨,٥ مليار جنيه تمويل خزانة عامة بنسبة تُقارِب ٨١٪ [جدول رقم (٣/٦)].

جدول رقم (٣/٦)

الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١

(مليار جنيه)

البيان	الاستثمارات	الخزانة العامة	٪ الخزانة العامة من الاستثمارات
الإدارة المحلية (دواوين عموم المحافظات)	١٧,٤٦٤	١٥,٦٢٥	٨٩,٥
الديوان العام	٢,٨	٢,٧	٩٦,٤
هيئة نظافة القاهرة	٢,٦	٠,١٢٣	٤,٧
هيئة نظافة الجيزة	٠,٠٥	٠,٠٥	١٠٠
الإجمالي العام	٢٢٩١٤	١٨,٤٩٨	٨٠,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح الجدول رقم (٤/٦) التوزيع التفصيلي لمُخصّصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٢/٢١، ومنه يُلاحظ مجيء محافظة القاهرة في المرتبة الأولي بنسبة ١٦,٣٪، ثم محافظة الجيزة في المرتبة الثانية بنحو ٦,٨٪، وتليها محافظة البحيرة بنحو ٦,١٪.

جدول رقم (٤/٦)

توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٢٦٣١,٧	١٦,٣	بورسعيد	٥١٢	٣,٢
الجيزة	١١٠٢,٦	٦,٨	الغربية	٥٠٧,١	٣,١
البحيرة	٩٩٣,٣	٦,١	البحر الأحمر	٤٥٥,٨	٢,٨
الإسكندرية	٩٥٠,٨	٥,٩	المنوفية	٤٣٧,١	٢,٧
أسيوط	٩٢٢,٨	٥,٧	أسوان	٤٢٥	٢,٦
المنيا	٨٥٣,٥	٥,٣	دمياط	٤١٤,٤	٢,٦
الشرقية	٧٨٠,٨	٤,٨	الإسماعيلية	٣٧٦,٨	٢,٣
الأقصر	٥٨٩,٣	٣,٦	جنوب سيناء	٣١٨	٢
كفر الشيخ	٥٧٤	٣,٦	شمال سيناء	٣١٨	٢
القليوبية	٥٦٧,٢	٣,٥	السويس	٢٩٥,٢	١,٨
بنى سويف	٥٦١,٨	٣,٥	الوادى الجديد	٢٩١,٥	١,٨
الفيوم	٥١٢,٨	٣,٢	مطروح	٢٥٤,٤	١,٦
الدقهلية	٥١٢,٣	٣,٢	الإجمالي	١٦١٥٨,٢	١٠٠

(*) يُوجد برنامج خاص بكلٍ من قِنا وسوهاج.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية

يتضمّن برنامج التنمية المحلية خمسة برامج فرعية تختص بالطرق والكباري، مد وتدعيم شبكات الكهرباء، وتحسين البيئة، والأمن والإطفاء والمرور، بالإضافة إلى برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية.

ويعكس الجدول رقم (٥/٦) هيكل الاستثمارات المُستهدفة لبرامج التنمية خلال العام الرابع من الخطة ٢٠٢٢/٢١، والبالغ إجماليها ١٦,١٦ مليار جنيه، ومنه يتبيّن استئثار خدمات الطرق والكباري بالنصيب الأكبر بنسبة (٤٧,٤٪)، وتليها خدمات تحسين البيئة بنسبة تربوعلى(٢٠٪)، ثم خدمات تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة (١٥٪)، وخدمات مد وتدعيم شبكات الكهرباء، بنسبة تُناهِز (٩٪)، بالإضافة إلى برنامج الأمن والإطفاء والمرور بنسبة (٧,٩٪).

جدول رقم (٥/٦) توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٢/٢١		
البيان	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
رصف طرق وكباري	٧,٦٦	٤٧,٤٪
تحسين البيئة	٣,٣٧	٢٠,٨٪
تدعيم احتياجات الوحدات المحلية	٢,٤٢	١٥٪
مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة	١,٤٤	٨,٩٪
الأمن والإطفاء والمرور	١,٢٧	٧,٩٪
الإجمـــالي	١٦,١٦	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات حسب الأقاليم

يوضّح الشكل رقم (١٦/٦) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتضح من استقراء الشكل استحواذ إقليم القاهرة على ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة والبالغة نحو ١٦ مليار جنيه، ويليه إقليم القناة وسيناء والذي يستحوذ على نسبة ١٦٪ من الإجمالي، فضلًا عن إقليمي الدلتا والإسكندرية بنسبة ١٥٪ و ١٤٪ على التوالي، ثم إقليم شمال الصعيد بنسبة تُناهِز ١٢٪، بالإضافة إلى إقليمي جنوب ووسط الصعيد بنسبة ٩٪، و٧٪ بالترتيب.

شكل رقم (١٦/٦)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية
خلال عام ٢٠٢٢/٢١

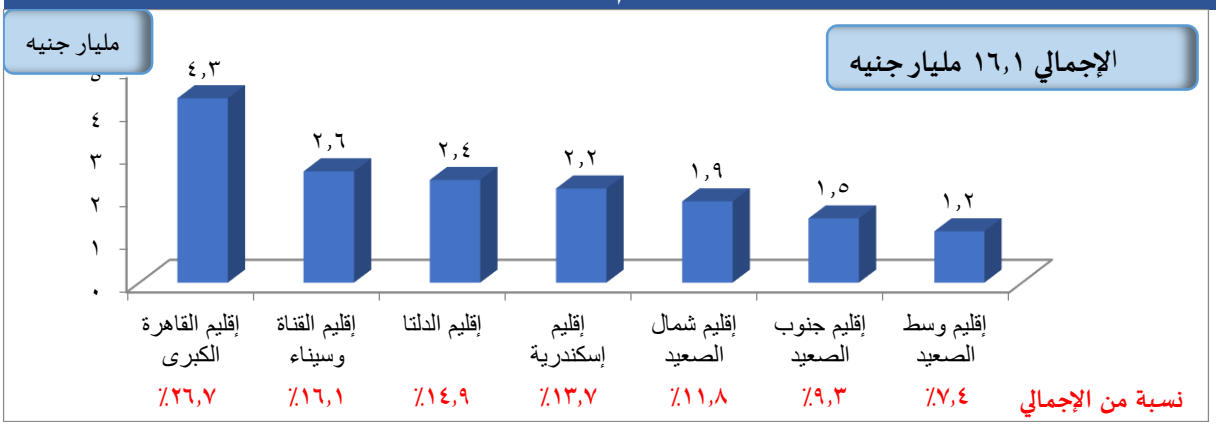

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

البرامج المُستهدفة للتنمية المحلية

تستهدف برامج التنمية المحلية التوسّع في تشغيل الشباب، وتنمية المشروعات الصغيرة، وتنشيط عجلة الاستثمار، بالإضافة إلي رفع كفاءة إدارة المُجتمع المحلي، وتشجيع المُشاركة الشعبيّة، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية والتخطيط، فضلًا عن الحِفاظ على الموارد الطبيعيّة والإصحاح البيئي.

أولًا: برنامج رصف الطرق والكباري

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٧,٦٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١. وتأتي أعلي نسب توزيع في مُحافظة القاهرة (١٩,٥٪)، تليها مُحافظة الجيزة (٩,٧٪)، ثم مُحافظة أسيوط (٥,٦٪)، وتبلغ أدناها في مُحافظاتي أسوان ومطروح بنحو ٠,٩٪ و٠,٨٪ علي التوالي [جدول رقم (٦/٦)].

جدول رقم (٦/٦)

توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	١٤٩٧,١	١٩,٥	الإسماعيلية	١٨٠,٥	٢,٤
الجيزة	٧٤١	٩,٧	الدقهلية	١٧٧	٢,٣
المنيا	٥٥٥,٣	٧,٢	الأقصر	١٧٤	٢,٣
أسيوط	٤٣١,٨	٥,٦	البحر الأحمر	١٦٢,٤	٢,١
البحيرة	٤١٦	٥,٤	المنوفية	١٥٢	٢
الشرقية	٣٦٦,٥	٤,٨	شمال سيناء	١٥٠	٢
كفر الشيخ	٣٥٧,٢	٤,٧	دمياط	١٤٣,٤	١,٩
الإسكندرية	٣٤٦,٣	٤,٥	السويس	١١٣,٤	١,٤
القليوبية	٢٩٤	٣,٨	جنوب سيناء	٨٣,٤	١,١
بورسعيد	٢٩١,٣	٣,٨	الوادى الجديد	٧٣,٩	١
الفيوم	٢٧٩,٩	٣,٧	أسوان	٦٦,٨	٠,٩
بنى سويف	٢٧٨	٣,٦	مطروح	٥٨,٣	٠,٨
الغربية	٢٧٠,٤	٣,٥	الإجمالي	٧٦٥٩,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها علي المُحافظات المُختلفة بحيث تأتي مُحافظة القاهرة في المركز الأول بنسبة ١١,٦٪، وتليها مُحافظة الإسكندرية بنسبة ٩,٦٪، ثم مُحافظتا بور سعيد ومطروح بنسبة ٧,٨٪و ٧,٧٪على التوالي، ومُحافظتا الوادي الجديد والدقهلية بنسبة ١٪ و٠,٦ ٪ على التوالي [جدول رقم (٧/٦)].

جدول رقم (٧/٦)

توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	١٦٦,٦	١١,٦	جنوب سيناء	٣٩	٢,٧
الإسكندرية	١٣٨,٧	٩,٦	الفيوم	٣٥,٥	٢,٥

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
بورسعيد	١١٢,٥	٧,٨	كفر الشيخ	٢٩,٨	٢,١
مطروح	١١١,٥	٧,٧	بنى سويف	٢٩,١	٢
الأقصر	١٠٠	٦,٩	القليوبية	٢٧,٢	١,٩
البحيرة	٨٤,٤	٥,٩	أسيوط	٢٦,٥	١,٨
البحر الأحمر	٧٤	٥,١	الغربية	٢٥,٣	١,٨
السويس	٦١,٧	٤,٣	أسوان	٢٤,٣	١,٧
المنيا	٦١	٤,٢	دمياط	٢٤	١,٧
شمال سيناء	٥٩	٤,١	المنوفية	١٦,٦	١,٢
الجيزة	٥٧,٦	٤	الوادى الجديد	١٤,٧	١
الشرقية	٥٧,٤	٤	الدقهلية	٧,٩	٠,٦
الإسماعيلية	٥٥	٣,٨	الإجمالى	١٤٣٩,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: برنامج تحسين البيئة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٣٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها علي المُحافظات المُختلفة، وتأتي مُحافظة أسيوط في المركز الأول بنسبة ٨,٣٪، وتليها مُحافظة البحيرة بنسبة ٧,٨٪، ثم مُحافظة الأقصر بنسبة ٧,٥٪ ومُحافظة أسوان بنسبة ٧,٢٪، ومحافظتى بورسعيد وشمال سيناء بنسبة ٠,٦٪ لكلٍ منهما [جدول رقم (٨/٦)].

جدول رقم (٨/٦)

توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
أسيوط	٢٧٨,٨	٨,٣	كفر الشيخ	١٠١,٥	٣
البحيرة	٢٦٣,٧	٧,٨	الإسماعيلية	٩٥,٩	٢,٨
الأقصر	٢٥١	٧,٥	المنيا	٩٤,٧	٢,٨
أسوان	٢٤١,٥	٧,٢	البحر الأحمر	٩٣,٣	٢,٨
الدقهلية	٢٣٤,٥	٧	جنوب سيناء	٦٥,٩	٢
المنوفية	٢١٧	٦,٤	الوادى الجديد	٦٣,٥	١,٩
الإسكندرية	١٨٧,٥	٥,٦	السويس	٦٠,٢	١,٨
الشرقية	١٧١	٥,١	الغربية	٦٠,٢	١,٨
الجيزة	١٦٨,٢	٥	القاهرة	٤٨,١	١,٤

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
بنى سويف	١٦٦,٤	٤,٩	مطروح	٣٨,٦	١,١
القليوبية	١٥٧,٢	٤,٧	بورسعيد	٢١,٧	٠,٦
الفيوم	١٣٤,٦	٤	شمال سيناء	٢٠,٥	٠,٦
دمياط	١٣٢	٣,٩	الإجمالى	٣٣٦٧,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رابعًا: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٢٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، ويتم توزيعها على مُحافظات الجمهورية، تأتي مُحافظة الإسكندرية في مركز الصدارة بنسبة ١٤,٥٪، في حين تتفاوت المُخصّصات لتنتهي بمُحافظة بورسعيد بنسبة ٠,٦٪ [جدول رقم (٩/٦)].

جدول رقم (٩/٦)

توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الإسكندرية	١٨٥	١٤,٥	جنوب سيناء	٣٠,٥	٢,٤
القاهرة	١٢٥,٩	٩,٩	أسوان	٣٠,٥	٢,٤
الوادى الجديد	١١٢,٥	٨,٨	الفيوم	٣٠,١	٢,٤
أسيوط	١١١,٨	٨,٨	مطروح	٢٧	٢,١
الجيزة	٦٨,٣	٥,٤	الإسماعيلية	٢٥,٤	٢
كفر الشيخ	٦٣,٦	٥	البحيرة	٢٥,١	٢
الشرقية	٦٢,٤	٤,٩	البحر الأحمر	٢٥	٢
بنى سويف	٥٣,٩	٤,٢	السويس	٢٤,١	١,٩
الغربية	٥١,٦	٤	دمياط	١٩,٥	١,٥
الأقصر	٥٠	٤	المنوفية	١٦,٦	١,٣
المنيا	٤٥	٣,٥	شمال سيناء	١٣	١
القليوبية	٣٦,٥	٢,٩	بورسعيد	٨	٠,٦
الدقهلية	٣٢,٤	٢,٥	الإجمالى	١٢٧٣,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

خامسًا: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,٤ مليار جنيه لبرنامج تدعيم الوحدات المحلية خلال عام ٢٠٢٢/٢١، وتحتل مُحافظة القاهرة المركز الأول بنحو ٣٣٪، وتليها مُحافظة البحيرة بنحو ٨٪، وتأتي كل من مُحافظات بني سويف وكفر الشيخ والسويس والمنوفية والفيوم والوادي الجديد والأقصر ومطروح والإسماعيلية بنسبة ١٪ لكلٍ منها [جدول رقم (١٠/٦)].

جدول رقم (١٠/٦)
توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية
وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٧٩٣,٩	٣٢,٨	أسوان	٦٢	٢,٦
البحيرة	٢٠٤,١	٨,٤	الدقهلية	٦٠,٤	٢,٥
الشرقية	١٢٣,٤	٥,١	القليوبية	٥٢,٣	٢,٢
البحر الأحمر	١٠١,٢	٤,٢	السويس	٣٥,٩	١,٤
الغربية	٩٩,٧	٤,١	المنوفية	٣٤,٨	١,٥
جنوب سيناء	٩٩,٢	٤,١	بنى سويف	٣٤,٤	١,٤
المنيا	٩٧,٤	٤	الفيوم	٣٢,٦	١,٣
دمياط	٩٥,٥	٣,٩	الوادى الجديد	٢٧,١	١,١
الإسكندرية	٩٣,٤	٣,٩	كفر الشيخ	٢٢	٠,٩
بورسعيد	٧٨,٥	٣,٢	الإسماعيلية	٢٠	٠,٨
شمال سيناء	٧٥,٥	٣,١	مطروح	١٨,٩	٠,٨
أسيوط	٧٣,٩	٣,١	الأقصر	١٤,٣	٠,٦
الجيزة	٦٧,٥	٢,٨	الإجمالى	٢٤١٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتبيّن من استقراء الجدول رقم (١١/٦)، توزيع الاستثمارات المُقترحة لبرامج الإدارة المحلية لمُحافظتي قنا وسوهاج وفقًا لبرنامج تنمية صعيد مصر للعام الرابع من الخطة.

جدول رقم (١١/٦)
توزيع استثمارات برامج الإدارة المحلية في محافظتي قنا وسوهاج
وفقًا لبرنامج تنمية صعيد مصر عام ٢٠٢٢/٢١

برامج الإدارة المحلية في محافظتي قنا وسوهاج وفقا لبرنامج تنمية صعيد مصر		
البرنامج	سوهاج	قنا
تنمية اقتصادية	٥٦٩,٩	٦٧٠,٤
إدارة محلية ودعم فني	١٤٤,١	٨٣,١
تنمية ريفية وحضرية	٩٤٠,٣	٥٩٢,٥
نقل وطرق ومواصلات	٢٠٠	١٢٦,٢
تحسين البيئة	٣٥,١	٨٦,٥
تدعيم الخدمات المحلية والمجتمعية	١٥٤,٥	٩٤,٥
الإجمالي	٢٠٤٣,٩	١٦٥٣,٢

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات هيئتي نظافة تجميل القاهرة والجيزة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,٦٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢١، منها نحو ٢,٦ مليار جنيه لهيئة نظافة وتجميل القاهرة، ونحو ٠,٠٥ مليار جنيه (٥٠ مليون جنيه) لهيئة نظافة وتجميل الجيزة.

الملاحق الإحصائية

ملحق (م/١)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(أ) القيمة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد						
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤١٧,١	٤٣٣٤,٩	٥١٧٠,١	٥٥٦٢,٠	٥٩٧٧,٠	٦٦٣٧,٦
صافى الضرائب غير المباشرة	٥٢,٩	١٠٢,٥	١٥٢,٠	٢٩٣,٠	٣٨٣,٠	٤٦٨,٠
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٤٤٣٧,٤	٥٣٢٢,١	٥٨٥٥,٠	٦٣٦٠,٠	٧١٠٥,٦
الواردات من السلع والخدمات	١٠١٧,٠	١٣٠٣,١	١٣٦٩,٩	١٢٠٩,١	١١٠١,٧	١١٣٣,٤
مجموع الموارد	٤٤٨٧,٠	٥٧٤٠,٥	٦٦٩٢,٠	٧٠٦٤,١	٧٤٦١,٧	٨٢٣٩,٠
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٠٥٧,٩	٣٧٩١,٦	٤٣٨٣,٦	٥٠٢٨,٥	٥٤٧٨,٢	٥٧٣٢,٧
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٥٠,٢	٣٧٠,٦	٤٠٧,٧	٤٦٣,٩	٥٣٠,٠	٥٧٥,٠
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٤٠٨,١	٤١٦٢,٢	٤٧٩١,٣	٥٤٩٢,٤	٦٠٠٨,٢	٦٣٠٧,٧
الاستثمار	٥١٤,٣	٧٢١,١	٩٥٧,٨	٧٩٦,٤	٨٢٦,٨	١٢٥٠,٠
التغير فى المخزون	١٥,٧	١٨,٠	١١,٥	٨,٠		
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٧٣٩,١	٩٦٩,٣	٨٠٤,٤	٨٢٦,٨	١٢٥٠,٠
الصادرات من السلع والخدمات	٥٤٨,٩	٨٣٩,٢	٩٣١,٤	٧٦٧,٣	٦٢٦,٧	٦٨١,٣
مجموع الاستخدامات	٤٤٨٧,٠	٥٧٤٠,٥	٦٦٩٢,٠	٧٠٦٤,١	٧٤٦١,٧	٨٢٣٩,٠

(ب) مُعدّل النمو

(٪)

البيان	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٢٦,٩	١٩,٣	٧,٦	٧,٥	١١,١
صافى الضرائب غير المباشرة					
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٢٧,٩	١٩,٩	١٠,٠	٨,٦	١١,٧
الواردات من السلع والخدمات	٢٨,١	٥,١	١١,٧-	٨,٩-	٢,٩
مجموع الموارد	٢٧,٩	١٦,٦	٥,٦	٥,٦	١٠,٤
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	٢٤,٠	١٥,٦	١٤,٧	٨,٩	٤,٦
الاستهلاك النهائى الحكومى	٥,٨	١٠,٠	١٣,٨	١٤,٢	٨,٥
مجموع الاستهلاك النهائى	٢٢,١	١٥,١	١٤,٦	٩,٤	٥,٠
الاستثمار	٤٠,٢	٣٢,٨	١٦,٩-	٣,٨	٥١,٢
التغير فى المخزون					
جملة الانفاق على الاستثمار	٣٩,٥	٣١,١	١٧,٠-	٢,٨	٥١,٢
الصادرات من السلع والخدمات	٥٢,٩	١١,٠	١٧,٦-	١٨,٣-	٨,٧
مجموع الاستخدامات	٢٧,٩	١٦,٦	٥,٦	٥,٦	١٠,٤

(ج) الهيكل النسبي

(٪)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد						
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٩٨,٥	٩٧,٧	٩٧,١	٩٥,٠	٩٤,٠	٩٣,٤
صافى الضرائب غير المباشرة	١,٥	٢,٣	٢,٩	٥,٠	٦,٠	٦,٦
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٢٩,٣	٢٩,٤	٢٥,٧	٢٠,٧	١٧,٣	١٦,٠
مجموع الموارد	١٢٩,٣	١٢٩,٤	١٢٥,٧	١٢٠,٧	١١٧,٣	١١٦,٠
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائى الخاص	٨٨,١	٨٥,٤	٨٢,٤	٨٥,٩	٨٦,١	٨٠,٧
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٠,١	٨,٤	٧,٧	٧,٩	٨,٣	٨,١
مجموع الاستهلاك النهائى	٩٨,٢	٩٣,٨	٩٠,٠	٩٣,٨	٩٤,٤	٨٨,٨
الاستثمار	١٤,٨	١٦,٣	١٨,٠	١٣,٦	١٣,٠	١٧,٦
التغير فى المخزون	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
جملة الانفاق على الاستثمار	١٥,٣	١٦,٧	١٨,٢	١٣,٧	١٣,٠	١٧,٦
الصادرات من السلع والخدمات	١٥,٨	١٨,٩	١٧,٥	١٣,١	٩,٩	٩,٦
مجموع الاستخدامات	١٢٩,٣	١٢٩,٤	١٢٥,٧	١٢٠,٧	١١٧,٣	١١٦,٠

ملحق (م/٢)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(أ) القيمة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد						
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤١٧,١	٣٥٩٨,٩	٣٧٨٣,٧	٣٨٧٩,٤	٣٩٢٩,٧	٤١٠٢,٤
صافى الضرائب غير المباشرة	٥٢,٩	٥٥,٥	٧٣,٨	١١٥,٨	١٧٧,٤	٢٢٦,٥
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٣٦٥٤,٤	٣٨٥٧,٥	٣٩٩٥,٢	٤١٠٧,١	٤٣٢٨,٩
الواردات من السلع والخدمات	١٠١٧,٠	١١٢٤,٩	١٠٢٤,٦	٨٤١,٣	٦٨٤,٩	٦٧٨,٠
مجموع الموارد	٤٤٨٧,٠	٤٧٧٩,٣	٤٨٨٢,١	٤٨٣٦,٥	٤٧٩٢,٠	٥٠٠٦,٩
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٠٥٧,٩	٣٠٨٧,٩	٣١١٧,٣	٣٣٤٥,٢	٣٤٢١,٠	٣٤٥٢,٨
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٥٠,٢	٣٥٦,٠	٣٦٦,٠	٣٩٠,٦	٤٢٧,٠	٤٣٢,٠
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٤٠٨,١	٣٤٤٣,٩	٣٤٨٣,٣	٣٧٣٥,٨	٣٨٤٨,٠	٣٨٨٤,٨
الاستثمار	٥١٤,٣	٦٠١,٣	٦٨٥,٩	٥٤٢,٦	٥٣٤,٩	٧٠٩,٦
التغير فى المخزون	١٥,٧	١٢,٠	٦,٨	٥,٠		
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٦١٣,٣	٦٩٢,٧	٥٤٧,٦	٥٣٤,٩	٧٠٩,٦
الصادرات من السلع والخدمات	٥٤٨,٩	٧٢٢,١	٧٠٦,١	٥٥٣,١	٤٠٩,١	٤١٢,٥
مجموع الاستخدامات	٤٤٨٧,٠	٤٧٧٩,٣	٤٨٨٢,١	٤٨٣٦,٥	٤٧٩٢,٠	٥٠٠٦,٩

(ب) مُعدّل النمو

(٪)

البيان	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٥,٣	٥,١	٢,٥	١,٣	٤,٤
صافى الضرائب غير المباشرة					
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٥,٣	٥,٦	٣,٥٧	٢,٨	٥,٤
الواردات من السلع والخدمات	١٠,٦	٨,٩-	١٧,٩-	١٨,٦-	١,٠-
مجموع الموارد	٦,٥	٢,٢	٠,٩-	٠,٩-	٤,٥
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	١,٠	١,٠	٧,٣	٢,٣	٠,٩
الاستهلاك النهائى الحكومى	١,٧	٢,٨	٦,٧	٩,٣	١,٢
مجموع الاستهلاك النهائى	١,١	١,١	٧,٢	٣,٠	١,٠
الاستثمار	١٦,٩	١٤,١	٢٠,٩-	١,٤-	٣٢,٧
التغير فى المخزون					
جملة الانفاق على الاستثمار	١٥,٧	١٢,٩	٢٠,٩-	٢,٣-	٣٢,٧
الصادرات من السلع والخدمات	٣١,٦	٢,٢-	٢١,٧-	٢٦,٠-	٠,٨
مجموع الاستخدامات	٦,٥	٢,٢	٠,٩-	٠,٩-	٤,٥

(ج) الهيكل النسبي

(٪)

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الموارد						
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٩٨,٥	٩٨,٥	٩٨,١	٩٧,١	٩٥,٧	٩٤,٨
صافى الضرائب غير المباشرة	١,٥	١,٥	١,٩	٢,٩	٤,٣	٥,٢
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٢٩,٣	٣٠,٨	٢٦,٦	٢١,١	١٦,٧	١٥,٧
مجموع الموارد	١٢٩,٣	١٣٠,٨	١٢٦,٦	١٢١,١	١١٦,٧	١١٥,٧
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائى الخاص	٨٨,١	٨٤,٥	٨٠,٨	٨٣,٧	٨٣,٣	٧٩,٨
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٠,١	٩,٧	٩,٥	٩,٨	١٠,٤	١٠,٠
مجموع الاستهلاك النهائى	٩٨,٢	٩٤,٢	٩٠,٣	٩٣,٥	٩٣,٧	٨٩,٨
الاستثمار	١٤,٨	١٦,٥	١٧,٨	١٣,٦	١٣,٠	١٦,٤
التغير فى المخزون	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠
جملة الانفاق على الاستثمار	١٥,٣	١٦,٨	١٨,٠	١٣,٧	١٣,٠	١٦,٤
الصادرات من السلع والخدمات	١٥,٨	١٩,٨	١٨,٣	١٣,٨	١٠,٠	٩,٥
مجموع الاستخدامات	١٢٩,٣	١٣٠,٨	١٢٦,٦	١٢١,١	١١٦,٧	١١٥,٧

ملحق (م/٣)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			معدلات النمو (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٩٣٠,٧٢	١٠٢١,٩٠	١١١٧,٩٨	٩,٨	٩,٤
الاستخراجات:	٤٦٠,٢٩	٤٠٨,٧٧	٤٤٥,٦٩	١١,٢-	٩,٠
أ) بترول	١٧٨,٩٤	١٦٧,١٧	١٨٠,١١	٦,٦-	٧,٧
ب) الغاز	١٧٩,٠٢	١٣٠,٣١	١٤٤,٣٠	٢٧,٢-	١٠,٧
ج) استخراجات أخرى	١٠٢,٣٣	١١١,٢٩	١٢١,٢٨	٨,٨	٩,٠
الصناعات التحويلية:	٢٢٤٥,٣٠	٢٣٧٣,١٣	٢٦١٥,٤١	٥,٧	١٠,٢
أ) تكرير البترول	٦٦٢,٩٩	٧٨٠,٥٢	٨٦٥,٣٠	١٧,٧	١٠,٩
ب) تحويلية اخرى	١٥٨٢,٣١	١٥٩٢,٦١	١٧٥٠,١١	٠,٧	٩,٩
الكهرباء	١٥٣,١٦	١٦٧,٧٣	١٨٠,١٩	٩,٥	٧,٤
المياه والصرف وإعادة الدوران	٤٧,٨٩	٥٢,٥٢	٥٧,٥٠	٩,٧	٩,٥
تشييد وبناء	٨٠١,٨٣	٩٠٨,٨٠	١٠٤٢,٨١	١٣,٣	١٤,٧
النقل والتخزين	٣٨٨,١٣	٤٢٩,٩٩	٤٦٩,٠١	١٠,٨	٩,١
الاتصالات	١٨٧,٢٦	٢٢٣,١٣	٢٦٨,٥٦	١٩,٢	٢٠,٤
المعلومات	٢٣,٩٦	٢٦,٢٩	٢٨,٥٦	٩,٧	٨,٦
قناة السويس	٩٥,٧٩	٩١,٠٨	٩٦,٤١	٤,٩-	٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٩٣٨,٥٩	١٠٤١,٥٣	١١٤٠,٢٦	١١,٠	٩,٥
البنوك	٢٢٨,٤٤	٢٥٠,٨١	٢٧٤,٤٤	٩,٨	٩,٤
التأمينات الاجتماعية والتامين	٤٤,٩٩	٤٩,١٢	٥٣,٣٣	٩,٢	٨,٦
المطاعم والفنادق	١٧٣,٠٥	٩٢,٩٥	١١٩,٨٤	٤٦,٣-	٢٨,٩
الانشطة العقارية	٧٤٩,١٧	٨٣٦,٣٩	٩٠٤,٩٧	١١,٦	٨,٢
ا-الملكية العقارية	٤٨٨,٠١	٥٤١,٧٠	٥٨٨,٣١	١١,٠	٨,٦
ب - خدمات الاعمال	٢٦١,١٦	٢٩٤,٦٩	٣١٦,٦٦	١٢,٨	٧,٥
الحكومة العامة	٤٧٥,٨٢	٥٢٨,٨٢	٥٧٥,٦٨	١١,١	٨,٩
الخدمات الاجتماعية	٤١٤,٤٥	٤٦٧,٩٠	٥٢٠,٢٠	١٢,٩	١١,٢
أ- التعليم	١١٨,٦٤	١٣٢,٢٧	١٤٦,٤٣	١١,٥	١٠,٧
ب- الصحة	١٩٤,٦٥	٢٢٢,٣٥	٢٤٩,٧٢	١٤,٢	١٢,٣
ج- الخدمات الاخرى	١٠١,١٦	١١٣,٢٨	١٢٤,٠٥	١٢,٠	٩,٥
الإجمالي العـــام	٨٣٥٨,٨٤	٨٩٧٠,٨٦	٩٩١٠,٨٤	٧,٣	١٠,٥

ملحق (م/٤)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			معدلات النمو (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٦٠٩,٨٩	٦٣٠,٦٤	٦٥٣,٣٦	٣,٤	٣,٦
الاستخراجات:	٤١٧,٦٥	٤٠٦,٥٣	٤١٢,٢٥	(٢,٧)	١,٤
أ) بترول	١٤٥,٩٠	١٤١,٢٥	١٣٦,٧١	(٣,٢)	(٣,٢)
ب) الغاز	٢٠٢,٠٢	١٩٤,٠٨	٢٠٢,١٢	(٣,٩)	٤,١
ج) استخراجات أخرى	٦٩,٧٣	٧١,٢٠	٧٣,٤٢	٢,١	٣,١
الصناعات التحويلية:	١,٤٩٨,٦٨	١,٤٤٣,٢٤	١,٤٩٣,٠٣	(٣,٧)	٣,٥
أ) تكرير البترول	٤٧٧,٧٣	٥٢٩,٤٦	٥٥٩,٨٦	١٠,٨	٥,٧
ب) تحويلية اخرى	١,٠٢٠,٩٥	٩١٣,٧٨	٩٣٣,١٧	(١٠,٥)	٢,١
الكهرباء	١٠٢,٤٩	١٠٣,٦٢	١٠٥,٦١	١,١	١,٩
المياه والصرف وإعادة الدوران	٣٣,١٩	٣٤,٢٨	٣٥,٤٤	٣,٣	٣,٤
تشييد وبناء	٥٢٦,٧٩	٥٥٩,٦٩	٦٠٣,٥٤	٦,٢	٧,٨
النقل والتخزين	٢٤٩,٦٤	٢٥٨,٩٨	٢٦٨,٣٥	٣,٧	٣,٦
الاتصالات	١٦٢,٦٠	١٨٧,٤٢	٢١٦,٦١	١٥,٣	١٥,٦
المعلومات	١٦,٥٧	١٧,١٣	١٧,٧٨	٣,٤	٣,٨
قناة السويس	٩٧,٠٠	٩٥,٥٧	١٠٠,٨٣	(١,٥)	٥,٥
تجارة الجملة والتجزئة	٦٢٠,٠٩	٦٤٦,٣٦	٦٧٠,٠٥	٤,٢	٣,٧
البنوك	١٦٠,٤٣	١٦٥,٧٦	١٧١,٢٦	٣,٣	٣,٣
التأمينات الاجتماعية والتامين	٣٢,٠٤	٣٢,٩٧	٣٤,٠٣	٢,٩	٣,٢
المطاعم والفنادق	١٢٣,٣٧	٥٦,٧٧	٦٩,٩٣	(٥٤,٠)	٢٣,٢
الأنشطة العقارية وخدمات الاعمال	٤٨٨,٨٣	٥٠٧,٢٥	٥٢٢,٦٩	٣,٨	٣,٠
ا-الملكية العقارية	٣١٨,٤١	٣٢٩,٥٥	٣٣٩,٧٧	٣,٥	٣,١
ب - خدمات الاعمال	١٧٠,٤٢	١٧٧,٧٠	١٨٢,٩٢	٤,٣	٢,٩
الحكومة العامة	٣٩٦,٥٣	٤١٠,٠١	٤٢١,٤٢	٣,٤	٢,٨
الخدمات الاجتماعية وخدمات اخرى	٢٧٥,٣٥	٢٨٧,٣٧	٣٠١,٤٠	٤,٤	٤,٩
أ- التعليم	٨٠,٢٥	٨٣,٦٢	٨٧,٥٤	٤,٢	٤,٧
ب- الصحة	١٣٠,٤٩	١٣٦,٢٩	١٤٣,٧٩	٤,٤	٥,٥
ج- الخدمات الاخرى	٦٤,٦١	٦٧,٤٦	٧٠,٠٧	٤,٤	٣,٩
الإجمالي العـــام	٥,٨١١,١٤	٥,٨٤٣,٥٩	٦,٠٩٧,٥٨	٠,٦	٤,٣

ملحق (م/٥)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			معدلات النمو (٪)		
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٦٧٢,٧٨	٧٣٩,٦٥	٨٢٠,٦٥	١٤,٤	٩,٩	١١,٠
الاستخراجات:	٤١٢,٣١	٣٦٣,١٧	٣٩٦,٧٦	-٣٢,٦	-١١,٩	٩,٢
أ) بترول	١٦٩,٧٦	١٥٩,٦٥	١٧٢,٤٨	-٣٠,١	-٦,٠	٨,٠
ب) الغاز	١٦٨,٨٤	١٢٣,٠١	١٣٦,٣٦	-٤٤,٣	-٢٧,١	١٠,٩
ج) استخراجات أخرى	٧٣,٧١	٨٠,٥١	٨٧,٩٢	١١,٩	٩,٢	٩,٢
الصناعات التحويلية:	٩٤٨,٤٥	١,٠٠٠,٧١	١,١٢٠,٦٣	١٢,٠	٥,٥	١٢,٠
أ) تكرير البترول	٢٣٦,٦٨	٢٧٩,٣٣	٣١٣,١٥	٢٤,٧	١٨,٠	١٢,١
ب) تحويلية اخرى	٧١١,٧٨	٧٢١,٣٨	٨٠٧,٤٨	٨,٣	١,٣	١١,٩
الكهرباء	٩٣,٧٣	١٠٣,٤٦	١١٢,٨٣	٧,٥	١٠,٤	٩,٠
المياه والصرف وإعادة الدوران	٣٢,٠٩	٣٥,٢٧	٣٨,٧٠	٩,٥	٩,٩	٩,٨
تشييد وبناء	٣٧٦,٤٦	٤٢٩,٣٧	٤٩٤,٣١	١٧,٣	١٤,١	١٥,١
النقل والتخزين	٢٨١,٨٧	٣١٣,٩٥	٣٤٥,٦٢	١٧,٤	١١,٤	١٠,١
الاتصالات	١٢١,٧١	١٤٥,٤٣	١٧٥,١٩	١٨,٨	١٩,٥	٢٠,٥
المعلومات	١٦,٥٧	١٨,٢١	١٩,٨٣	٩,٥	٩,٩	٨,٩
قناة السويس	٩١,٩٧	٨٩,٢٦	٩٤,٥٥	-٨,٩	-٢,٩	٥,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٨٠٦,٢١	٩٠٤,٤٨	٩٩٨,٦٤	١٤,٠	١٢,٢	١٠,٤
البنوك	٢١١,٠١	٢٣١,٩٠	٢٥٤,٠٦	٨,٤	٩,٩	٩,٦
التأمينات الاجتماعية والتامين	٤١,٥٩	٤٥,٥٠	٤٩,٤٨	٨,١	٩,٤	٨,٨
المطاعم والفنادق	١٢٩,٠١	٦٩,٥٢	٩١,٣٨	-٨,٢	-٤٦,١	٣١,٤
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٦٢٢,٢٨	٦٩٦,٣٧	٧٥٥,٩٩	١٥,٤	١١,٩	٨,٦
ا-الملكية العقارية	٤٤٥,٩٦	٤٩٦,٦٦	٥٣٩,٨٨	١٥,٩	١١,٤	٨,٧
ب - خدمات الاعمال	١٧٦,٣٢	١٩٩,٧١	٢١٦,١١	١٤,١	١٣,٣	٨,٢
الحكومة العامة	٤٠٢,٧٠	٤٤٧,٣٦	٤٨٦,٩٨	١٥,٢	١١,١	٨,٩
الخدمات الاجتماعية	٣٠١,٢٥	٣٤٣,٣٩	٣٨٢,٠٠	١٦,٩	١٤,٠	١١,٢
أ- التعليم	١٠٩,٥٤	١٢٤,٢٦	١٣٧,٦٧	١٥,٧	١٣,٤	١٠,٨
ب- الصحة	١٣٥,٦١	١٥٥,٣٢	١٧٤,٤٠	١٥,٩	١٤,٥	١٢,٣
ج- الخدمات الأخرى	٥٦,١٠	٦٣,٨١	٦٩,٩٣	٢١,٧	١٣,٧	٩,٦
الإجمالي العـــام	٥,٥٦٢,٠٠	٥,٩٧٧,٠٠	٦,٦٣٧,٦٠	٧,٦	٧,٥	١١,١

ملحق (م/٦)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			معدلات النمو (٪)		
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الزراعة والغابات والصيد	٤٣٨,٧٣	٤٥٤,٢١	٤٧١,٢٤	٣,٣	٣,٥	٣,٨
الاستخراجات:	٣٧٥,٢٩	٣٦٥,٨٤	٣٧٢,٣٦	(٣,٠)	(٢,٥)	١,٨
أ) بترول	١٣٧,٧٠	١٣٣,٦١	١٣٠,٣٨	(٣,١)	(٣,٠)	(٢,٤)
ب) الغاز	١٨٨,٢٤	١٨١,٦٥	١٨٩,٧٤	(٤,٣)	(٣,٥)	٤,٤
ج) استخراجات أخرى	٤٩,٣٥	٥٠,٥٨	٥٢,٢٤	٢,٤	٢,٥	٣,٣
الصناعات التحويلية:	٦٢٢,٩٣	٦٠٧,٤٥	٦٢٨,٩٣	١,٤	(٢,٥)	٣,٥
أ) تكرير البترول	١٦٧,٤٠	١٨٥,٧٩	١٩٦,٧٣	١٧,٣	١١,٠	٥,٩
ب) تحويلية اخرى	٤٥٥,٥٣	٤٢١,٦٦	٤٣٢,٢٠	(٣,٥)	(٧,٤)	٢,٥
الكهرباء	٦١,١٢	٦١,٨٠	٦٣,٠٤	(٠,٧)	١,١	٢,٠
المياه والصرف واعادة الدوران	٢٢,٢٥	٢٣,٠٢	٢٣,٨٣	٣,٣	٣,٥	٣,٥
تشييد وبناء	٢٤٣,٨٢	٢٥٩,٤٣	٢٨٠,٤٤	٤,٤	٦,٤	٨,١
النقل والتخزين	١٧٨,٦٣	١٨٥,٥١	١٩٢,٥٣	٣,٩	٣,٨	٣,٨
الاتصالات	١٠٧,٧٦	١٢٤,٥٢	١٤٤,٤٥	١٥,٢	١٥,٦	١٦,٠
المعلومات	١١,٥٠	١١,٩١	١٢,٣٨	٣,٣	٣,٥	٤,٠
قناة السويس	٩٥,١٨	٩٣,٩٤	٩٩,٢٢	٥,٠	(١,٣)	٥,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٥٢٩,٠٥	٥٥٣,١١	٥٧٤,٨٤	٣,٩	٤,٥	٣,٩
البنوك	١٤٧,٨٩	١٥٣,٠٦	١٥٨,٢٤	٣,٣	٣,٥	٣,٤
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٩,٣٦	٣٠,٢٤	٣١,٣٠	٣,٠	٣,٠	٣,٥
المطاعم والفنادق	٨٨,٣٢	٤١,٤٦	٥١,٢٣	(١٧,٣)	(٥٣,١)	٢٣,٦
الأنشطة العقارية	٤٠٠,٣٣	٤١٥,٩٤	٤٢٩,٦٧	٣,٨	٣,٩	٣,٣
ا-الملكية العقارية	٢٨٥,٥٢	٢٩٦,٠٤	٣٠٦,٠١	٣,٩	٣,٧	٣,٤
ب - خدمات الاعمال	١١٤,٨١	١١٩,٩٠	١٢٣,٦٦	٣,٦	٤,٤	٣,١
الحكومة العامة	٣٣٣,٦٢	٣٤٥,٤٠	٣٥٥,٦٥	٦,١	٣,٥	٣,٠
الخدمات الاجتماعية	١٩٣,٦٤	٢٠٢,٨٦	٢١٣,٠٩	٤,٣	٤,٨	٥,٠
أ- التعليم	٧١,٣١	٧٤,٣٨	٧٨,٠٣	٤,٠	٤,٣	٤,٩
ب- الصحة	٨٨,٢٦	٩٢,٦٧	٩٧,٧٩	٤,٣	٥,٠	٥,٥
ج- الخدمات الأخرى	٣٤,٠٧	٣٥,٨١	٣٧,٢٧	٤,٨	٥,١	٤,١
الإجمالي العـــام	**٣٨٧٩,٤٢**	**٣٩٢٩,٧٠**	**٤١٠٢,٤٤**	**٢,٥**	**١,٣**	**٤,٤**

ملحق رقم (م/٧)

هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة حسب مصادر التمويل (عام ٢٠٢٢/٢١)

(مليون جنيه)

م	جهات الإسناد	مساهمات من الخزانة العامة	موارد ذاتية	منح أجنبية	قروض محلية	قروض خارجية	إيرادات رأسمالية أخرى	جملة
١	الهيئة القومية للأنفاق			١٤٣		٧٦٣٢٥	٣٦٣٧٤	١١٢٨٤٢
٢	الهيئة القومية لسكك حديد مصر				٢٠٠٠	١٠١٤٢	١٥٠٠٠	٢٧١٤٢
٣	هيئة قناة السويس		١٣١٠٠					١٣١٠٠
٤	الهيئة المصرية العامة للبترول		١١٣٤٠					١١٣٤٠
٥	هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤٥٠٠						٤٥٠٠
٦	الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر		٣٤٥					٣٤٥
٧	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن التابعة		٥٨٠٠٠					٥٨٠٠٠
٨	المتحف المصري الكبير	٣٠٢٥				١١١٠		٤١٣٥
٩	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس		١٥٨٧		٨٠٠٠			٩٥٨٧
١٠	الهيئة العامة لميناء دمياط		٥٤٠			٣٠٠٠		٣٥٤٠
١١	الهيئة القومية للبريد		٣٠٠٠					٣٠٠٠
١٢	الهيئة العامة لميناء الإسكندرية		٢٢٠٠					٢٢٠٠
١٣	هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجدّدة		٣٣٤	٩٠		١٩٠٠		٢٢٣٤
١٤	الهيئة العامة للتامين الصحي		١٧٨٥					١٧٨٥
١٥	هيئة النقل العام لمدينة القاهرة		١٢٥					١٢٥
١٦	الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٢٠٠						٢٠٠
١٧	هيئة الأوقاف المصرية		٩٨٣					٩٨٣
١٨	وكالة الفضاء المصرية	٥٠٠						٥٠٠
١٩	الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة		٦٠					٦٠
٢٠	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة		١٢١٥					١٢١٥
٢١	الهيئة العامة لنقل الركاب لمحافظة الإسكندرية		٣٠٠					٣٠٠
٢٢	الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي		٦٨٤					٦٨٤
٢٣	الهيئة القومية للتامين الاجتماعي		٥٤٩					٥٤٩
٢٤	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية		٥٣٣					٥٣٣

م	جهات الإسناد	مساهمات من الخزانة العامة	موارد ذاتية	منح أجنبية	قروض محلية	قروض خارجية	إيرادات رأسمالية أخرى	جملة
٢٥	الهيئة العامة للتامين الصحي الشامل		١٣٥٤٤					١٣٥٤٤
٢٦	جهاز تنظيم مرفق الاتصالات		٣٤٥					٣٤٥
٢٧	الهيئة العامة للتنمية الصناعية		٣٣٢				٥٠٠٠	٥٣٣٢
٢٨	الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية	.	٣٢٧					٣٢٧
٢٩	الهيئة العامة لإستاد القاهرة الرياضي	١٠٠						١٠٠
٣٠	جهاز تنمية التجارة الداخلية		٢٠٠					٢٠٠
٣١	هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات		١٥١					١٥١
٣٢	هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء		١٤١					١٤١
٣٣	المؤسسة العلاجية		٢٢					٢٢
٣٤	الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان		٧٦					٧٦
٣٥	الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية		٣٣					٣٣
٣٦	الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية		٣٦					٣٦
٣٧	جهاز تنظيم النقل بالقاهرة		٤٣					٤٣
٣٨	الهيئة المصرية العامة للمساحة		٩					٩
٣٩	الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر		٢٤					٢٤
٤٠	صندوق تمويل المساكن		١٩					١٩
٤١	صندوق التصنيع والإنتاج بالسجون		١٧					١٧
٤٢	الهيئة العامة للتنمية السياحية		٣٢					٣٢
٤٣	المعهد القومي للإدارة		١٠					١٠
٤٤	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد		٨					٨
٤٥	جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز		٥					٥
٤٦	صندوق التامين الحكومي لضمان أرباب العهد		٣					٣
٤٧	الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية		٦					٦

م	جهات الإسناد	مساهمات من الخزانة العامة	موارد ذاتية	منح أجنبية	قروض محلية	قروض خارجية	إيرادات رأسمالية أخرى	جملة
٤٨	الهيئة العامة للسلع التموينية		٣					٣
٤٩	الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء	٣						٣
٥٠	الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن		٣					٣
٥١	الهيئة الزراعية المصرية		٢					٢
٥٢	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك		١٧					١٧
٥٣	الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع		٢٠					٢٠
٥٤	صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية		١					١
٥٥	الهيئة الوطنية للإعلام		٩٧٩					٩٧٩
	إجمالي الهيئات الاقتصادية	٨٣٢٨	١١٣٠٨٨	٢٣٣	١٠٠٠٠	٩٢٤٧٧	٥٦٣٧٤	٢٨٠٥٠٠

ملحق (م/٨)
قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠٢١/٢٠
موزّعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات العامة										إجمالي الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)				الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة			استثمارات مركزية أخرى	جملة الاستثمارات العامة	استثمارات القطاع الخاص والتعاونى	
	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)	قطاع الاعمال العام (قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)	قابضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	جملة			قيمة	نسبة
الزراعة والرى والصبيد	٢٢٣٨٩,٨	٠,٤	٢٧٠٦,١	٢٥٠٩٦,٣	١٩١٠,١	١,٠			١,٠	١٦٥١٣,٠	٤٣٥٢٠,٤	٣٠٣٣٥,٠	٧٣٨٥٥,٤	٥,٩
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٩,٥	٣٩,٥	٦٥,١	٤٤٠٠,٠	٠,٠	٤١٦٧,١	٨٥٦٧,١	١٥٠٠,٠	١٠١٧١,٧	٣٨٤٩٧,٢	٤٨٦٦٨,٩	٣,٩
أ. البترول الخام				٠,٠		٤٤٠٠,٠			٤٤٠٠,٠	١٥٠٠,٠	٥٩٠٠,٠	٦٥٩٢,٠	١٢٤٩٢,٠	١,٠
ب. الغاز الطبيعى				٠,٠	٦٥,١			٤١٦٧,١	٤١٦٧,١	٠,٠	٤٣٣٢,٢	٣١١٨٢,٩	٣٥٤١٥,١	٢,٨
ج. استخراجات اخرى			٣٩,٥	٣٩,٥					٠,٠	٠,٠	٣٩,٥	٧٢٢,٣	٧٦١,٨	٠,١
الصناعات التحويلية	٢٤٥,٢	٠,٠	٠,٥	٢٤٥,٧	٣٢,٥	١٤٥٤٦,٩	٣٤٦٠٠,٠	٤٤٧,٨	٤٩٥٩٤,٧	٢٧٤٠٠,٠	٧٧٢٧٢,٩	٤٨٤٦٥,٦	١٢٥٧٣٨,٥	١٠,١
أ. تكريرالبترول				٠,٠		١٠٢١٩,٧			١٠٢١٩,٧	٠,٠	١٠٢١٩,٧	٦٣٦٧,٠	١٦٥٨٦,٧	١,٣
ب.تحويلية أخرى	٢٤٥,٢		٠,٥	٢٤٥,٧	٣٢,٥	٤٣٢٧,٢	٣٤٦٠٠,٠	٤٤٧,٨	٣٩٣٧٥,٠	٢٧٤٠٠,٠	٦٧٠٥٣,٢	٤٢٠٩٨,٦	١٠٩١٥١,٨	٨,٧
الكهرباء	٥٩٥١,٠			٥٩٥١,٠	٨٣٨٣,٥				٧٣٦٦,١	٢٠٦٠٠,٠	٤٢٣٠٠,٦	٦٥٢,٣	٤٢٩٥٢,٩	٣,٤
المياه	٣٣٠٥,١		٢٧٨٦,٧	٦٠٩١,٨	١٢٥٠,٦				٠,٠	١٣٦٠٠,٠	٢٠٩٤٢,٤	٧,٠	٢٠٩٤٩,٤	١,٧
الصرف الصحى	١٨١٧٥,٩		٩٥٢٣,٠	٢٧٦٩٨,٩	١٥١٨,٤				٠,٠	٧٦٦٠٠,٠	١٠٥٨١٧,٣	١٥,٠	١٠٥٨٣٢,٣	٨,٥
التشييد والبناء	١٥٢٠,٨		٥٧٦٠,٠	٧٢٨٠,٨		٦٥٠,٠	١٠٠٠,٠		١٦٥٠,٠	٢٣٣٩٤,٧	٣٢٣٢٥,٥	١٧٧٣٧,٥	٥٠٠٦٣,٠	٤,٠
النقل والتخزين	١٥٧٨٥,٤		٢٢٦٦٠,٣	٣٨٤٤٥,٧	١٥٩٠١٧,٣	٣٣٥٠,٠	١٥٠٠,٠	١٩٩٤,٩	٦٨٤٤,٩	١٨٢٠٠,٠	٢٢٢٥٠٧,٩	٢٢٢١٥,٦	٢٤٤٧٢٣,٥	١٩,٦
الاتصالات	٢٥٥٧٤,١		٢٧٢,٠	٢٥٨٤٦,١	٣٣٣٥,١				٠,٠	٥٨,٠	٢٩٢٣٩,٢	٣٠٨١٦,٣	٦٠٠٥٥,٥	٤,٨
المعلومات	٣٨٥٨,٣		٢١٢,٧	٤٠٧١,٠	١١٠٥,٥				٠,٠		٥١٧٦,٥	١٢١٤,٦	٦٣٩١,١	٠,٥
قناة السويس				٠,٠	١٣١٠٠,٠				٠,٠	١٥٠,٠	١٣٢٥٠,٠	٠,٠	١٣٢٥٠,٠	١,١
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	١٢١٥,١	٦٠,٠			٦٠,٠	٢٠٢,٧	١٤٧٧,٨	١٦٦٣٩,٧	١٨١١٧,٥	١,٤
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى			٥٢,٥	٥٢,٥	٦٨٧,٤		١٠٠٠,٠		١٠٠٠,٠		١٧٣٩,٩	٩٠٠٦,٣	١٠٧٤٦,٢	٠,٩
المطاعم والفنادق	٥,٥		٨,٠	١٣,٥	١٢,٠		١٥٠٠,٠		١٥٠٠,٠		١٥٢٥,٥	٦٩٥٠,٦	٨٤٧٦,١	٠,٧
الأنشطة العقارية	٦١٢,٧		٧٨٩٢,٨	٨٥٠٥,٥	٧٦٩,٠				٠,٠	١٢٠٠٠,٠	٢١٢٧٤,٥	٦١٠١٦,٤	٨٢٢٩٠,٩	٦,٦
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	١٢٤٣٧٥,٢	٢١٢٩٣,٢	٦٣١٠٦,٧	٢٠٨٧٧٥,١	٧٦٩٠٢,٤	٣٩٩٨,٨	٠,٠	٠,٠	٣٩٩٨,٨	١٤٧٨١,٦	٣٠٤٤٥٧,٩	٣٣٤٣٠,٩	٣٣٧٨٨٨,٨	٢٧,٠
أ. خدمات التعليم	٢٩١٣١,٨	١٠٠٠,٠	٢٤١١١,٧	٥٤٢٤٣,٥	١٩٤٧,٩				٠,٠	١٩٧,٤	٥٦٣٨٨,٨	٨٩٠٧,٩	٦٥٢٩٦,٧	٥,٢
ب. الخدمات الصحية	٤٤٦٣٥,٤		٦٩٠٦,٥	٥١٥٤١,٩	٢٥٨١,١				٠,٠	٢٣٤,٢	٥٤٣٥٧,٢	١٠٠٠٣,٠	٦٤٣٦٠,٢	٥,١
ج. خدمات أخرى (*)	٥٠٦٠٨,٠	٢٠٢٩٣,٢	٣٢٠٨٨,٥	١٠٢٩٨٩,٧	٧٢٣٧٣,٤	٣٩٩٨,٨			٣٩٩٨,٨	١٤٣٥٠,٠	١٩٣٧١١,٩	١٤٥٢٠,٠	٢٠٨٢٣١,٩	١٦,٧
الإجمالى العام	٢٢١٧٩٩,٠	٢١٢٩٣,٦	١١٥٠٢٠,٨	٣٥٨١١٣,٤	٢٦٩٣٠٤,٠	٢٧٠٠٦,٧	٣٩٦٠٠,٠	١٣٩٧٥,٩	٨٠٥٨٢,٦	٢٢٥٠٠٠,٠	٩٣٣٠٠٠,٠	٣١٧٠٠٠,٠	١٢٥٠٠٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) متضمنة مبلغ ٩٨٠٦,٧ مليون جنيه احتياطيات عامة غير موزعة، ٦٠٠٠ مليون جنيه تعويضات.

مُلحق رقم (م/٩)

المنشورات الملاحية الصادرة في شأن السياسات العامة لهيئة قناة السويس

المنشور	تاريخ الاصدار	مدة سريان المنشور	الطرق الخاصة بالمنشور	نسبة التخفيض الممنوحة
منشورات ناقلات الغاز الطبيعي المسال				
رقم ٢٠١٥/٢	٢٠١٥/٠٥/٠١	ساري ما لم يصدر قرار بالتعديل أو الالغاء	ناقلات الغاز الطبيعي المسال المحملة والفارغة العابرة لقناة السويس اية كانت وجهتها	- تم تعديل نسبة التخفيض الممنوح لناقلات لغاز الطبيعي المسال من ٣٥% الى ٢٥%.
تجديد منشور ٢٠١٧/٧	٢٠٢٠/٠٦/٢١	تم تمديده حتى نهاية يونيو عام ٢٠٢١	ناقلات الغاز الطبيعي المسال المحملة والفارغة العاملة بين الخليج الأمريكي وموانئ ومناطق الخليج العربي والهند وما شرقها	- موانئ الخليج العربي (الموانئ التي تقع داخل الخليج العربي بدءا من ميناء مسقط) وغرب الهند حتى ميناء كوتشى Kochi تخفيضاً وقدره ٣٥% من رسوم العبور العادية. - الموانئ التي تقع شرق ميناء كوتشي Kochi حتى ما قبل سنغافورة تخفيضاً وقدره ٥٥% من رسوم العبور العادية. - موانئ سنغافورة وما شرقها تخفيضاً وقدره ٧٥% من رسوم العبور العادية.
تعديل منشور ٢٠١٥/٢	٢٠٢٠/٠٦/٢١	ساري ما لم يصدر قرار بالتعديل أو الالغاء	ناقلات الغاز الطبيعي المسال المحملة والفارغة العابرة لقناة السويس اية كانت وجهتها	تجديد العمل بالمادة الثانية من المنشور رقم (٢٠١٥/٢) والتي بموجبها يتم منح ناقلات الغاز الطبيعي المسال العابرة لقناة السويس نسبة تخفيض ٢٥% من رسوم العبور العادية.
منشورات سفن ناقلات البترول الخام				
تعديل منشور رقم ٢٠١٦/٣	٢٠١٩/١١/١٢	اعتبارا من ٣١ يناير حتي ٣٠ يونيو ٢٠٢١	ناقلات البترول العملاقة VLCC أكبر من ٢٥٠ ألف طن ساكن) التي تعبر قناة السويس بالتكامل مع سوميد على طريق (الخليج العربي – الخليج الأمريكي أو منطقة الكاريبي) في رحلتها الدائرية المحملة والفارغة	تسدد الناقلة العملاقة المحملة القادمة من الجنوب رسم شامل قدره ١٥٠ ألف دولار أمريكي متضمن (رسوم القاطرات ورسوم التأخير عن اللحاق بالقافلة ورسوم الحجز بالقافلة ورسوم الإرشاد الإضافي). في حالة عودة الناقلة من الشمال فارغة فإنها تسدد رسم شامل وقدره ١٥٠ ألف دولار أمريكي متضمن (رسوم القاطرات ورسوم التأخير عن اللحاق بالقافلة ورسوم الحجز بالقافلة ورسوم الإرشاد الإضافي).

المنشور	تاريخ الاصدار	مدة سريان المنشور	الطرق الخاصة بالمنشور	نسبة التخفيض الممنوحة
تعديل وتمديد منشور رقم ٢٠١٨/١	٢٠١٩/١١/١٢	اعتبارا من ٣١ يناير حتي ٣٠ يونيو ٢٠٢١	ناقلات البترول الخام (المحملة والفارغة) القادمة من الخليج الأمريكي وأمريكا اللاتينية والمتجهة الى شبه القارة الهندية وما شرقها	من موانىء الخليج الأمريكي و منطقة الكاريبى ومتجهة إلى: موانئ غرب شبه القارة الهندية بداية من ميناء كراتشى Karachi و حتى ميناء Cochin تخفيضا وقدره ٤٥% من رسوم العبور العادية. -الموانئ التى تقع شرق ميناء Cochin نسبة تخفيض ٧٥% من رسوم العبور العادية من كولومبيا (جزيرة San Andres Island – خط عرض١٢ ٣٤o '٤٠ "N) و ما جنوبه ومتجهة إلى(أو قادمة من) موانئ آسيا ابتداءً من ميناء Karachi وما شرقه نسبة تخفيض ٧٥% من رسوم العبور العادية.
منشورات ناقلات الغاز البترولي المسال				
٢٠٢٠/٤ منشور	٢٠٢٠/٠٣/٣١	اعتبارا من الأول من أبريل ٢٠٢٠ وحتي ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.	تمنح ناقلات الغاز البترولي المسال (المحملة/الفارغة) العاملة بين الخليج الأمريكي (بدءا من ميناء ميامي والموانئ التي تقع غربه داخل الخليج الأمريكي وكذا الموانئ التي تقع جنوب الخليج الأمريكي) والمناطق التالية بالهند وما شرقها	- موانئ غرب الهند وجزر المالديف حتى ميناء كوتشي Kochi تخفيضا وقدره ٢٤% من رسوم العبور العادية. - الموانئ التي تقع شرق ميناء كوتشىKochi بغرب الهند حتى ما قبل سنغافورة تخفيضاً وقدره ٦٠% من رسوم العبور العادية. - موانئ سنغافورة وما شرقها تخفيضا وقدره ٧٥% من رسوم العبور العادية.
٢٠٢٠/٤ تمديد منشور	٢٠٢٠/٠٦/٢٢	تم تمديده حتى نهاية يونيو عام ٢٠٢١	تمنح ناقلات الغاز البترولي المسال (المحملة/الفارغة) العاملة بين الخليج الأمريكي (بدءا من ميناء ميامي والموانئ التي تقع غربه داخل الخليج الأمريكي وكذا الموانئ التي تقع جنوب الخليج الأمريكي) والمناطق التالية بالهند وما شرقها.	- موانئ غرب الهند وجزر المالديف حتى ميناء كوتشي Kochi تخفيضا وقدره ٢٤% من رسوم العبور العادية. الموانئ التي تقع شرق ميناء كوتشى Kochiبغرب الهند حتى ما قبل سنغافورة تخفيضاً وقدره ٦٠% من رسوم العبور العادية. موانئ سنغافورة وما شرقها تخفيضا وقدره ٧٥% من رسوم العبور العادية.

المنشور	تاريخ الاصدار	مدة سريان المنشور	الطرق الخاصة بالمنشور	نسبة التخفيض الممنوحة
منشورات سفن الحاويات				
تعديل وتجديد منشور رقم ٢٠١٦/٢	٢٠١٦/٠٦/٠٦	تم تمديده حتى نهاية مارس عام ٢٠٢١	سفن الحاويات المتجهة مباشرة من موانئ الساحل الشرقي الأمريكي إلى موانئ منطقتي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا	من ميناء نورفولك وما شماله ومتجهه الى موانئ (بورت كيلانج وما شرقه) ٥٠ % من الموانئ جنوب نورفولك ومتجهه إلى: (١) موانئ بورت كيلانج وما شرقه تخفيضا وقدره ٧٥% (٢)موانئ كولمبو وما شرقه حتى ما قبل (بورت كيلانج) تخفيضا وقدره ٥٥%
تجديد منشور ٢٠٢٠/٣	٢٠٢٠/٠٣/٣١	تم تمديده حتى نهاية مارس عام ٢٠٢١	سفن الحاويات القادمة من شمال غرب أوربا (مضاف إليها طنجة) حتي ميناء ((ALGECIRAS.	تمنح سفن الحاويات القادمة من موانئ شمال غرب أوروبا (مضافاً إليها ميناء طنجة) حتى ميناء (Algeciras) ومتجهة مباشرة إلى ميناء (Port Klang) وما شرقه من موانئ جنوب شرق أسيا والشرق الأقصى تخفيضاً وقدره ١٧% من رسوم العبور العادية
منشورات ناقلات السيارات				
٢٠٢٠/٥ منشور رقم	٢٨ يونيو ٢٠٢٠	تم تمديده حتى نهاية مارس عام ٢٠٢١	السفن حاملات السيارات القادمة من موانئ شمال غرب أوروبا حتى ميناء Santander.	متجهة مباشرة إلى ميناء سنغافورة وما شرقه من موانئ جنوب شرق أسيا والشرق الأقصى تخفيضاً وقدره ٨% من رسوم العبور العادية.
منشورات سفن بضائع الصب الجاف				
رقم ٢٠١٧/٢	٢٠١٧/٠٤/٠٤	تم تمديده حتى نهاية يونيو عام ٢٠٢١	سفن البضائع الصب الجافة المحملة او الفارغة القادمة من او (المتجهة إلى) الموانئ التي تقع في منطقة جنوب غرب وجنوب وشرق استراليا	من ميناء Geraldton بجنوب غرب استراليا وتنتهى بميناء Cairns شرقا والمتجهة إلى او (قادمة من) موانئ شمال غرب أوروبا بداية من ميناء Cadiz وما شماله تخفيضاً قدره ٧٥% من رسوم العبور العادية
رقم ٢٠١٨/٣	٢٠١٧/٠٤/٠٤	تم تمديده حتى نهاية يونيو عام ٢٠٢١	سفن البضائع الصب الجاف (المحملة/الفارغة) العاملة بين موانئ منطقة	الموانئ التى تقع شمال ميناء Savannah ومتجهة إلى (أو قادمة من) المناطق الاتية: -موانئ غرب شبه القارة الهندية بداية من ميناء كراتشي Karachi وحتى ما

المنشور	تاريخ الاصدار	مدة سريان المنشور	الطرق الخاصة بالمنشور	نسبة التخفيض الممنوحة
			الأميركتين وموانئ منطقة آسيا	قبل ميناء ochinC تخفيضا وقدره ٢٠%.
				-ميناء Cochin وما شرقه (بما فيها منطقة الشرق الأقصى) نسبة تخفيض ٦٠%.
				من ميناء Savannah (خط عرض ٣٢° ٦' ٣٩" N) وما جنوبه (متضمنة موانئ الخليج الأمريكي ونهر المسيسبي، البحر الكاريبى وأمريكا اللاتينية) ومتجهة إلى (أو قادمة من) المناطق الاتية:
				- موانئ غرب شبه القارة الهندية بداية من ميناء كراتشي Karachi وحتى ما قبل ميناء Cochin تخفيضا وقدره ٤٥%.
				- ميناء Cochin وما شرقه (بما فيها منطقة الشرق الأقصى) نسبة تخفيض ٧٥%.

ملحق رقم (م/١٠)
التطوّرات الشهرية للحركة الملاحية للسفن العابرة لقناة السويس
خلال عام الخطة (٢٠٢٢/٢١) مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة

(أ) أعداد السفن العابرة لقناة السويس شهرياً خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠١٨ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

(سفينة)

الشهر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
١	١,٥١٦	١,٦٤٥	١,٤٢٤	١,٤٩٥
٢	١,٣٥٣	١,٥٢٥	١,٥١٢	١,٥٨٨
٣	١,٥٨٩	١,٦٦٢	١,٥٣٨	١,٦١٥
٤	١,٥٨٠	١,٧٣١	١,٦٢٠	١,٧٠١
٥	١,٦٠٠	١,٦٠١	١,٦١٤	١,٦٩٥
٦	١,٤٧٦	١,٣٨١	١,٥٧٦	١,٦٥٥
٧	١,٥٤٠	١,٥٣٩	١,٤٢٤	١,٤٩٥
٨	١,٦٠٥	١,٦٧٩	١,٥١٢	١,٥٨٨
٩	١,٥٠١	١,٥٢٢	١,٥٣٨	١,٦١٥
١٠	١,٦٥٧	١,٧٨١	١,٦٢٠	١,٧٠١
١١	١,٥٢٨	١,٥٩٤	١,٦١٤	١,٦٩٥
١٢	١,٥٣٧	١,٦٥١	١,٥٧٦	١,٦٥٥
الإجمالي	١٨,٤٨٢	١٩,٣١١	١٨,٥٦٨	١٩,٤٩٦

(ب) الحمولة الصافية للسفن العابرة لقناة السويس شهرياً خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ –٢٠٢٢/٢١)

(مليون طن)

الشهر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
١	٩٦	١٠٦	٨٩	٩٤
٢	٨٩	١٠٠	٩٥	١٠٠
٣	٩٨	١٠١	٩٦	١٠١
٤	٩٨	١٠٢	١٠١	١٠٦
٥	١٠٥	٩٥	١٠٠	١٠٥
٦	٩٨	٨٤	١٠٠	١٠٥
٧	١٠٠	١٠٤	٨٩	٩٤
٨	١٠١	١٠٦	٩٥	١٠٠
٩	٩٤	٩٩	٩٦	١٠١
١٠	١٠٣	١٠٩	١٠١	١٠٦
١١	٩٦	١٠٢	١٠٠	١٠٥
١٢	٩٧	١٠٤	١٠٠	١٠٥
الإجمالي	١,١٧٥	١,٢١١	١,١٦٣	١,٢٢١

(ج) إيرادات السفن العابرة لقناة السويس شهرياً خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ –٢٠٢٢/٢١)

(مليون دولار)

الشهر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
١	٤٦٩	٤٩٨	٤٤٠	٤٦٢
٢	٤٣٣	٤٥٩	٤٦٧	٤٩١
٣	٤٨١	٤٧٢	٤٧٠	٤٩٤
٤	٤٨٤	٤٧٦	٤٩٠	٥١٤
٥	٥٠٣	٤٤٤	٤٩٠	٥١٤
٦	٤٦٨	٤٠٧	٤٨٦	٥١٠
٧	٤٩٤	٤٩٧	٤٤٠	٤٦٢
٨	٥٠١	٥٠٩	٤٦٧	٤٩١
٩	٤٦٩	٤٦٧	٤٧٠	٤٩٤
١٠	٥٠٥	٥١٦	٤٩٠	٥١٤
١١	٤٦١	٤٧٧	٤٩٠	٥١٤
١٢	٤٧٢	٤٨٨	٤٨٦	٥١٠
الإجمالي	٥,٧٣٩	٥,٧٠٩	٥,٦٨٦	٥,٩٧٠

ملحق رقم (م/١١)

الإنجازات الخاصة بالخدمات الماليّة وغير المالية المُقدّمة للنهوض بالمشروعات الصغيرة ومُتناهيّة الصِغَر خلال عام ٢٠٢٠/١٩ (٢٠١٩/٧/١ – ٢٠٢٠/٦/٣٠)

م	الأنشطة	مُؤشّر الأداء	إجمالي الإنجاز
١	التوسّع في تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة ومُتناهيّة الصِغَر	حجم تمويل المشروعات الصغيرة ومُتناهيّة الصِغَر (مليون جنه)	٤٧١٣
		عدد المشروعات المُموّلة (ألف مشروع)	١٧٣,٥
		عدد فُرص العمل التي تم توفيرها (ألف فُرصة)	٢٨٣,٧
		نسبة مُشاركة المرأة (٪)	٤٤٪
٢	تعظيم استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة ومُتناهيّة الصِغَر من الخدمات غير المالية	عدد ندوات التعريف بريادة الأعمال ونشر فكر العمل الحُر (ندوة)	٢١١
		عدد البرامج التدريبيّة لرفع المهارات الرياديّة (برنامج)	١٤٩
		عدد البرامج التدريبية للتأهيل للعمل الحر (برنامج)	٢٠٦
		عدد المُستفيدين من برامج التوجيه والإرشاد لرواد الأعمال (مُستفيد)	٩٢٢
		عدد مُسابقات رواد الأعمال (مُسابقة)	٥
		عدد الرُخص النهائيّة التي تم إصدارها (رخصة)	٨٢٩١
		عدد دراسات جدوى المشروعات التي تم إصدارها (دراسة)	٤٤
		عدد التجمّعات الطبيعيّة التي تم تطويرها (تجمّع)	٢
		عدد القُرى المُستفيدة من برنامج قرية واحدة مُنتَج واحد (قرية)	٠
		عدد العُملاء الذين تم تشبيكهم بالقنوات التسويقيّة المُتاحة (عميل)	١٨٠
		عدد صفقات B2B مع عُملاء الجهاز (صفقة)	١٩٨
		عدد المشروعات المُسجّلة بسجل المُورّدين وبوّابة التعاقدات العامة (مشروع)	١٨٧٦
٣	التوسّع في برامج التنميّة المُجتمعيّة كثيفة العمالة	عدد الأُسر المُستفيدة من المشروعات في مجال الصِحّة (ألف أسرة)	١٢٠
		عدد المُستفيدين من المشروعات في مجال البيئة (ألف مُستفيد)	٠
		عدد القُرى المُستفيدة من مشروعات البيئة (قرية)	٤٠
		عدد المُتدرّبين كمُقف بيئي	٢٥٠
		عدد فصول رياض الأطفال التي تم إنشاؤها (فصل)	١٧٨
		عدد المُدرّسين المُدرّبين (مُدرّس)	٣٥٦
		عدد الأفراد الذين تم محو أميّتهم (فرد)	٤٤٨٠
		عدد فصول محو الأميّة التي تم إنشاؤها (فصل)	١٩٥
		عدد ندوات التوعية (ندوة)	٣٤٨
		عدد يوميّات العمل التي تم توفيرها خلال العقود المُوقّعة الجديدة (مليون)	١,١٧٧

م	الأنشطة	مُؤشّر الأداء	إجمالي الإنجاز
٤	تأهيل الشباب للعمل في المجالات الفنيّة	عدد المُستفيدين من إيجاد فُرص عمل لدى الغير وذاتيًا للشباب العاطلين	٢٨٠٠
٥	التوسّع في برامج التنميّة المُجتمعيّة كثيفة العمالة	عدد مشروعات البنية الأساسيّة كثيفة العمالة التي تم توقيعها (مشروع)	٣
		عدد فُرص العمل – يوميّات عمل (ألف)	١٢٥

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	جداول القسم الأول	
١/١	تطوّر مُعدّلات النمو العالمي للاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية	٥
٢/١	تطوّر مُعدّل نمو الناتج ونصيب الفرد منه خلال أعوام الركود العالمي	٨
٣/١	هيكل إيرادات الشركات العالمية حسب منافذ التوزيع، ٢٠٢٠	١٢
٤/١	العلاقة الارتباطية بين مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية	١٣
٥/١	تقدير مُعدّلات التراجُع في الاستثمار الأجنبي المُباشر عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالعام السابق	١٦
٦/١	أهم مُؤشّرات أسواق المال العالمية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢٠	١٧
٧/١	تطوّر متوسطات مُعدّلات التضخّم (٢٠١٧-٢٠٢٥)	١٩
٨/١	توقعات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمُعدّلات التضخّم في بعض الدول المُختارة	٢٠
٩/١	تطوّر الأسعار الشهرية للزيت الخام (٢٠٢١-٢٠٢٤)	٢٤
١٠/١	تطوّر الإنتاج والطلب على الزيت الخام خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٥)	٢٥
١١/١	تطوّر الأسعار العالمية للمعادن الأساسية والسلع الزراعية (٢٠١٩ – ٢٠٢٥)	٢٩
١٢/١	تطوّر مُعدّل البطالة حسب مجموعات الدول للأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢	٣١
١٣/١	مُعدّلات البطالة العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا في عام ٢٠٢١	٣١
١٤/١	خسائر الوظائف المتوقعة لعام ٢٠٢١ حسب المناطق	٣٣
١٥/١	أعداد الفقراء ومُعدّلات الفقر خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٣٠) (فقر مُدقّع)	٣٥
١٦/١	تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء (في ظل خطي الفقر ١,٩ و٣,٢ دولار/يوم)	٣٥
١٧/١	توقّعات خبراء السياحة التابعين لمُنظمة السياحة العالمية عن الوقت المُتوقّع للتعافي من آثار جائحة فيروس كورونا على حركة السياحة الدولية	٤٠
١٨/١	توقّعات خُبراء السياحة التابعين لمُنظمة السياحة العالمية عن العوامل الرئيسة المُؤثّرة على تعافي حركة السياحة الدولية	٤١
١٩/١	مُعدّل الانخفاض في عدد طلبات الاستدعاء (التردد على الموانئ) بحسب المناطق خلال النصف الأول من عامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)	٤٢
	جداول القسم الثالث	
١/٣	مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي	٦٠
٢/٣	تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبتها إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠	٦١
٣/٣	تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١	٦٢
٤/٣	تقدير الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠	٧١
٥/٣	معدلات النمو القطاعية للإنتاج (بالأسعار الثابتة) في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)	٧٢

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٦/٣	نسبة المساهمة القطاعية للقطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي	٧٢
٧/٣	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١	٧٥
٨/٣	المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٧٦
٩/٣	تقديرات الاستثمارات الكلية	٧٧
١٠/٣	العلاقة الارتباطية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي	٧٨
١١/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسة خلال عام الخطة ٢٠٢٢/٢١	٧٩
١٢/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي عام ٢٠٢٢/٢١	٨٠
١٣/٣	هيكل الاستثمارات الكلية بحسب الجهات في عامي ٢٠٢١/٢٠ و ٢٠٢٢/٢١	٨١
١٤/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية وبحسب الجهات التابعة، ٢٠٢٢/٢١	٨٤
١٥/٣	مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٢/٢١	٨٥
١٦/٣	توزيع استثمارات الجهاز الحكومي بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢٢/٢١	٨٥
١٧/٣	توزيع الاستثمارات المُستهدفة للهيئات الاقتصادية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٨٦
١٨/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية	٩٣
١٩/٣	التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠٢٢/٢١	٩٥
٢٠/٣	ترتيب مصر في مُؤشّر مُمارسة الأعمال	٩٦
	جداول القسم الرابع	
١/٤	الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة	١٠٠
٢/٤	استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بحسب المصادر التمويلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠	١٠٣
٣/٤	المساحة المحصولية بحسب الحاصلات والمُعمّرات الزراعية عام ٢٠٢٠	١١٠
٤/٤	تطوّر المساحات المُنزرعة والمحصولية (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٠)	١١١
٥/٤	أهم المحاصيل / السلع الزراعية التي تُعاني من انخفاض نِسَب الاكتفاء الذاتي عام ٢٠٢٠	١١٢
٦/٤	نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتيّة	١١٤
٧/٤	نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	١١٥
٨/٤	نسبة الاكتفاء الذاتي من سِلع البروتين الحيواني	١١٥
٩/٤	أهم المحاصيل والسلع الزراعية التصديرية	١٢٢
١٠/٤	إعداد المُجمّعات الصناعية والوحدات الإنتاجية وتوزيعها حسب المُحافظات والصناعات المُستهدفة	١٣٤
١١/٤	تطوّر الناتج الصناعي بالأسعار الجارية	١٣٧
١٢/٤	الإنتاج الصناعي المُستهدف في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)	١٣٨
١٣/٤	النمو المُستهدف في الناتج الصناعي عام ٢٠٢٢/٢١	١٣٩

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١٤/٤	المُبادرات والمشروعات في إطار برنامج وزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠٢٢/٢١	١٤٤
١٥/٤	توزيع استثمارات الصناعة بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢٢/٢١	١٤٨
١٦/٤	استثمارات الهيئات الاقتصادية – وزارة التجارة والصناعة ٢٠٢٢/٢١	١٤٩
١٧/٤	المُستهدفات التنموية لقطاع الصناعة في خطة العام المالي ٢٠٢٢/٢١	١٥١
١٨/٤	تطوّرات مُؤشّرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢٠/١٩)	١٥٦
١٩/٤	حجم الطاقة الكهربائية المُولّدة بحسب المصادر خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩).	١٥٦
٢٠/٤	هيكل الطاقة الكهربائية المُستهلكة بحسب القطاع خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)	١٥٧
٢١/٤	تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة	١٥٨
٢٢/٤	هيكل استثمارات الجهاز الإداري والهيئات الاقتصادية لقطاع الكهرباء بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	١٦٠
٢٣/٤	المُستهدفات التنموية لقطاع الكهرباء خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٦١
٢٤/٤	تطوّر الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١).	١٦٨
٢٥/٤	تطوّر ناتج قطاع البترول (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٦٩
٢٦/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراجات وتكرير البترول	١٦٩
٢٧/٤	المُستهدفات التنموية للقطاع البترول ٢٠٢٢/٢١	١٧١
٢٨/٤	المشروعات المُستهدفة خلال عام ٢٠٢٢/٢١	١٧٣
٢٩/٤	تطور إنتاج قطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة في عام الخطة مُقارنة بالأعوام السابقة	١٨٠
٣٠/٤	تطوّر الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة في عام الخطة بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة	١٨٠
٣١/٤	هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع النقل في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)	١٨١
٣٢/٤	توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب المصادر التمويلية في عام ٢٠٢٢/٢١	١٨٣
٣٣/٤	استثمارات قطاع الكباري بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	١٨٧
٣٤/٤	حركة ملاحة السفن العابرة لقناة السويس خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ -٢٠٢٢/٢١)	٢٠١
٣٥/٤	تطوّر الحركة الملاحيّة بالقناة بحسب طبيعة الناقلات خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٠٢
٣٦/٤	الاستثمارات المُستهدفة لهيئة قناة السويس بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٢١٠
٣٧/٤	تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال شهر يونيو من الأعوام ٢٠١٨/١٧، ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩	٢١٣
٣٨/٤	بيان بأهم مؤشرات قطاع الاتصالات من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠	٢١٦
٣٩/٤	المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠	٢١٩
٤٠/٤	المشروعات الرئيسة ببرامج ومُبادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢٢٤

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	
٤١/٤	تطوّر المُؤشّرات الإحصائيّة لقطاع السياحة في الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)	٢٢٩
٤٢/٤	مُؤشّرات أداء قطاع السياحة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩)	٢٣١
٤٣/٤	تطوّر مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات السياحية وفي تغطية عجز الميزان التجاري خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٢٣٢
٤٤/٤	تقديرات الحركة السياحية والدخل السياحي بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٣٩
	جداول القسم الخامس	
١/٥	تقدير مُتطلّبات النمو السكاني من خدمات التعليم قبل الجامعي	٢٥١
٢/٥	تطوّرات قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)	٢٥٦
٣/٥	تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة على امتداد أعوام الخطة	٢٦٥
٤/٥	تطوّر الناتج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة على امتداد أعوام الخطة	٢٦٥
٥/٥	الاستثمارات المُمولة من الخزانة العامة بخطة ٢٠٢٢/٢١	٢٦٧
٦/٥	أعداد الفصول (جديد واستكمال) لهيئة الأبنية التعليمية، عام ٢٠٢٢/٢١	٢٧٠
٧/٥	الاستثمارات الحكومية للتعليم العالي بحسب المصادر التمويلية عام ٢٠٢٢/٢١	٢٧١
٨/٥	هيكل الاستثمارات الكليّة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠	٢٧٦
٩/٥	المُستشفيات المُستهدف تطويرها وتسريع دخولها الخدمة خلال عام ٢٠٢٢/٢١	٢٨٠
١٠/٥	مُستهدفات برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢١	٢٨٨
١١/٥	مُستهدفات برنامج تنمية الشراكات لعام ٢٠٢٢/٢١	٢٨٩
١٢/٥	مُستهدفات برنامج التطوير المؤسسي لعام ٢٠٢٢/٢١	٢٨٩
١٣/٥	هيكل الدعم السلعي والدعم النقدي للخدمات الاجتماعية حسب المكوّنات عام ٢٠٢٢/٢١	٢٩٠
١٤/٥	مُخصّصات الأمان الاجتماعي وأعداد المُستفيدين، ٢٠٢٢/٢١	٢٩١
١٥/٥	توزيع مُخصّصات "حياة كريمة" في خِطّة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٩٧
١٦/٥	توزيع القُرى والمُستفيدين من السكان في المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة بخِطّة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٩٨
١٧/٥	ترتيب مصر في مُؤشّرات فجوة النوع الاجتماعي	٣٠٠
١٨/٥	كميّات بعض السلع الأساسيّة المُستهدف طرحها في الأسواق في عام الخِطّة ٢٠٢٢/٢١	٣٠٣
١٩/٥	خطة تطوير ورفع كفاءة مُجمّعات شركات السلع والجملة بخطة ٢٠٢٢/٢١	٣٠٣
٢٠/٥	توزيع الفروع الإقليمية لجهاز حماية المستهلك والمُتوقّع افتتاحها على مستوى محافظات الجمهورية	٣٠٤
٢١/٥	المُستهدفات الكمية ومُؤشّرات الأداء لنشاط مكاتب السجل التجاري عام ٢٠٢٢/٢١	٣٠٦
٢٢/٥	البرامج الشبابية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٣٢٠

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٢٣/٥	تطوير المنشآت الرياضية المُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٣٢٠
٢٤/٥	تكلفة الأعمال الإنشائية والتطويرية للمُدُن الجديدة القائمة	٣٢٤
٢٥/٥	أهم مُؤشّرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٢٦
٢٦/٥	أهم مُؤشّرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الجارية على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٢٧
٢٧/٥	تطوّر الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة على امتداد أعوام الخطة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٢٧
٢٨/٥	تطوّر الاستثمارات الكُلية لقطاع التنمية العُمرانية خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٢٨
٢٩/٥	هيكل الاستثمارات بحسب النشاط وجهات الإسناد	٣٢٩
٣٠/٥	تطوّر نشاط الإسكان (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٣٠
٣١/٥	تطوّر مشروعات مياه الشرب (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٣١
٣٢/٥	تطوّر مشروعات الصرف الصحي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٣٣٢
	جداول القسم السادس	
١/٦	التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات	٣٤٠
٢/٦	مؤشرات التنمية الرئيسة في الأقاليم الاقتصادية	٣٤١
٣/٦	الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦١
٤/٦	توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٢
٥/٦	توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٣
٦/٦	توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٤
٧/٦	توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٤
٨/٦	توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٥
٩/٦	توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٦
١٠/٦	توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقًا للمحافظات عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٧
١١/٦	توزيع استثمارات برامج الإدارة المحلية في محافظتي قنا وسوهاج وفقًا لبرنامج تنمية صعيد مصر عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٧

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	أشكال القسم الأول	
١/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي (٢٠١٩ – ٢٠٢١)	٤
٢/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي وحسب المناطق (٢٠١٩-٢٠٢٢)	٦
٣/١	تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي لبعض الدول الرئيسة المُختارة (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)	٧
٤/١	تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وفقًا لتقديرات البنك الدولي	٧
٥/١	تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وبعض الدول والمناطق المُختارة وفقًا لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٩
٦/١	توقّعات المُؤسّسات الدولية لمُعدّل نمو التجارة الدولية عام ٢٠٢٠	١١
٧/١	تقديرات المُؤسّسات الدولية لمُعدّل نمو التجارة الدولية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١	١١
٨/١	تطوّر مُعدّل نمو التجارة السلعية خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢١)	١٢
٩/١	تطوّر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	١٣
١٠/١	تطوّر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٢٠١٥-٢٠٢٢)	١٥
١١/١	تطور الأسعار العالمية للنفط (خام برنت)	٢٠
١٢/١	تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) خلال الفترة (أبريل / ديسمبر ٢٠٢٠)	٢٢
١٣/١	تطوّر أسعار الزيت الخام (برنت) خلال الفترة (يناير – ١٠ مايو ٢٠٢١)	٢٣
١٤/١	توقّعات الأسعار العالمية للنفط (خام برنت) خلال عام ٢٠٢١	٢٣
١٥/١	توقّعات الأسعار العالميّة للزيت الخام (خلال عام ٢٠٢١ والرُبع الأول من عام ٢٠٢٢)	٢٤
١٦/١	تطوّر الأسعار العالمية للغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٢٠	٢٦
١٧/١	تطوّر مُعدّل تغير أسعار الغاز الطبيعي بالمقارنة بأسعار الزيت الخام خلال عام ٢٠٢٠	٢٧
١٨/١	تطوّر متوسطات أسعار الغاز الطبيعي على امتداد عام ٢٠٢١	٢٧
١٩/١	تطوّر متوسطات أسعار الغاز الطبيعي على امتداد عام ٢٠٢١	٢٨
٢٠/١	تطوّر العدد الإجمالي لأعداد المُتعطّلين في العالم (٢٠١٩ – ٢٠٢٢)	٣٠
٢١/١	تطوّر مُعدّل البطالة خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)	٣٠
٢٢/١	تطوّر مُعدّلات البطالة حسب مجموعات الدول مُتفاوتة الدخل (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢).	٣٢
٢٣/١	تقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمُعدّلات البطالة العالمية (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)	٣٢
٢٤/١	نسبة الخسائر في مستويات الدخل الناتج عن تراجُع ساعات العمل لعام ٢٠٢٠ حسب المناطق وفئات الدخل	٣٣
٢٥/١	تطوّر أعداد الفقراء (فقر مُدقع) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠)	٣٤

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٢٦/١	تقديرات الفقر العالمي وفقًا للتوزيع الإقليمي (سيناريو خط الأساس لتفشّي الجائحة).	٣٦
٢٧/١	تقديرات الفقر العالمي وفقًا للتوزيع الإقليمي (سيناريو تدهوّر الأوضاع لتفشّي الجائحة)	٣٦
٢٨/١	أعداد الوظائف المُحتمل فقدانها بقطاع السياحة	٣٨
٢٩/١	تقدير مُعدّل انخفاض السياحة الدولية خلال الفترة (يناير / أكتوبر ٢٠٢٠) مُقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق بحسب المناطق	٣٨
٣٠/١	أثر الجائحة على الإيرادات السياحية الدولية الوافدة على مستوى العالم	٣٩
٣١/١	تطوّر إجمالي أعداد وظائف قطاع السياحة والسفر في العالم خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠٢٠).	٤٠
٣٢/١	تطوّر نمو الناتج المحلي العالمي والتجارة العالمية عبر النقل البحري (٢٠٠٦-٢٠٢٠)	٤٢
٣٣/١	مُعدّل انخفاض طلبات استدعاء السفن خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالفترة ذاتها عام ٢٠١٩ بالشهور	٤٣
	أشكال القسم الثاني	
١/٢	المفاهيم التنموية والتخطيطية التي استندت إليها الخطة	٥٤
٢/٢	تطوّر الصادرات السلعية غير البترولية	٥٥
٣/٢	تطوّر تحويلات المصريين العاملين بالخارج	٥٥
٤/٢	تطوّر الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي	٥٥
	أشكال القسم الثالث	
١/٣	تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة	٥٩
٢/٣	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام السابقة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)	٥٩
٣/٣	تطوّر نسبة مُساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"	٦٠
٤/٣	تطوّر هيكل الموارد القومية (بالأسعار الجارية)	٦١
٥/٣	تطوّر معدلات الاستثمار (بالأسعار الجارية) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة	٦٢
٦/٣	تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٦٣
٧/٣	هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات	٦٣
٨/٣	تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد	٦٤
٩/٣	تطور الفجوة التمويلية	٦٤
١٠/٣	تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/٠٢ – ٢٠٢٠/١٩)	٦٦
١١/٣	مُعدّلات نمو الاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية عام ٢٠٢٠	٦٧
١٢/٣	مُعدّل النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالأعوام ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠ وبتقديرات بعض المُؤسّسات الدولية	٦٨
١٣/٣	المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي	٧٠

رقم الشكل	البيان	الصفحة
١٤/٣	الأهمية النسبية لمُساهمات مصادر النمو عام ٢٠٢٢/٢١	٧٠
١٥/٣	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٧٣
١٦/٣	مُعدّلات النمو المُستهدفة بالقطاعات الاقتصادية عام ٢٠٢٢/٢١ (بالأسعار الثابتة)	٧٤
١٧/٣	تطوّر الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١)	٧٨
١٨/٣	توزيع الاستثمارات الكلية لخطة ٢٠٢٢/٢١ بحسب الجهات	٨١
١٩/٣	تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة	٨٢
٢٠/٣	هيكل الاستثمارات العامة بحسب المجموعات القطاعية عام (٢٠٢٢/٢١)	٨٣
٢١/٣	الاستثمارات المُقدّرة للجهات التابعة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٢/٢١	٨٤
٢٢/٣	توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية حسب فئات الحجم	٨٩
٢٣/٣	مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة في عام الخطة (٢٠٢٢/٢١)	٨٩
٢٤/٣	الاستثمارات المُقدّرة للجهات التابعة للجهاز الحكومي، ٢٠٢٢/٢١	٩٠
٢٥/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في خطة ٢٠٢٢/٢١	٩٠
٢٦/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حسب النشاط عام ٢٠٢٢/٢١	٩١
٢٧/٣	هيكل استثمارات الشركات القابضة النوعية حسب النشاط، ٢٠٢٢/٢١	٩١
٢٨/٣	توزيع استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وشركات ق٩٧ لسنة ١٩٨٣ حسب القطاعات الرئيسة خلال خطة عام ٢٠٢٢/٢١	٩٢
٢٩/٣	تطوّر الاستثمارات الخاصة في عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٢/٢١	٩٤
٣٠/٣	تطوّر نصيب الاستثمار الخاص من الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٢/٢١)	٩٤
٣١/٣	تطوّر صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٥/٢٤)	٩٧
	أشكال القسم الرابع	
١/٤	تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)	١٠٤
٢/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)	١٠٥
٣/٤	تطوّرات الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١)	١٠٥
٤/٤	هيكل الاستثمارات الزراعية بحسب الجهات المعنيّة، ٢٠٢٢/٢١	١٠٦
٥/٤	تطوّر الصادرات الزراعية في عام الخطة ٢٠٢٢/٢١	١٠٦
٦/٤	التوسّع الأفقي خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥)	١٠٩
٧/٤	هيكل التركيب المحصولي بحسب المساحات والقيمة النقدية لمجموعات المحاصيل (٢٠٢٠)	١١١
٨/٤	مصادر الموارد المائية في مصر	١٢٢
٩/٤	التوزيع الجغرافي لمنُفّذات مشروع تأهيل وتبطين الترع	١٢٧
١٠/٤	هيكل استثمارات الصناعات التحويلية غير البترولية، ٢٠٢٢/٢١	١٤٨

رقم الشكل	البيان	الصفحة
١١/٤	تطوّر ناتج قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٢/٢١	١٥٨
١٢/٤	تطوّر الاستثمارات في قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٥٩
١٣/٤	هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع الكهرباء بحسب الجهات	١٥٩
١٤/٤	توزيع استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية بحسب مصادر التمويل	١٦٠
١٥/٤	تطوّر إنتاج قطاع الاستخراجات والصناعات البتروكيماوية خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	١٧٠
١٦/٤	توزيع الاستثمارات بقطاعات الاستخراجات وتكرير البترول عام ٢٠٢٢/٢١	١٧٦
١٧/٤	تطوّر مُعدّلات نمو قطاع النقل عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة	١٧٩
١٨/٤	مُساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة	١٨٠
١٩/٤	تطوّر استثمارات قطاع النقل خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١)	١٨١
٢٠/٤	توزيع الاستثمارات الكلية لقطاع النقل حسب الجهات المعنيّة، ٢٠٢٢/٢١	١٨٢
٢١/٤	هيكل استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية في عام الخطة	١٨٢
٢٢/٤	استثمارات الجهاز الحكومي – قطاع النقل في عام الخطة مُقارنة بالعام السابق	١٨٤
٢٣/٤	استثمارات مشروعات الطرق بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	١٨٥
٢٤/٤	استثمارات قطاع الطيران المدني لعام ٢٠٢٢/٢١ (مُقترح وزارة الطيران المدني)	١٩٤
٢٥/٤	تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠) قبل جائحة فيروس كورونا	١٩٨
٢٦/٤	تطوّر نشاط قناة السويس خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق.	١٩٩
٢٧/٤	تطّور الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٠١
٢٨/٤	حجم التجارة البينية للحاويّات العالمية	٢٠٣
٢٩/٤	تقديرات إنتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة.	٢١٧
٣٠/٤	تطوّر ناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة في عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة	٢١٧
٣١/٤	تطوّر مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وفي مُعدّلات نموه خلال عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة	٢١٨
٣٢/٤	تطوّر مُعدّلات نمو أعداد الزائرين خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)	٢٢٧
٣٣/٤	تطوّر الحركة السياحية والدخل السياحي خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)	٢٢٨
٣٤/٤	تطوّر الإيرادات السياحية الشهريّة خلال عام الجائحة (٢٠٢٠) مُقارنة بالعام السابق (٢٠١٩)	٢٣٠

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٣٥/٤	تطوّر الإيرادات السياحية خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٢٣١
٣٦/٤	تطوّر فائض الميزان السياحي خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٢٣٢
٣٧/٤	تطوّر الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة	٢٣٦
٣٨/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة	٢٣٦
٣٩/٤	تقديرات صندوق النقد الدولي للإيرادات السياحيّة لمصر (الفترة ٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢٥/٢٤)	٢٣٨
٤٠/٤	تطوّر الاستثمارات في قطاع السياحة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالعامين السابقين	٢٤٢
	أشكال القسم الخامس	
١/٥	تطوّر التعداد السكاني خلال الفترة (١٩٧٦ – ٢٠١٧)	٢٤٧
٢/٥	تطوّر نمو السكان في الفترة (٢٠١٨/١٧ – يناير ٢٠٢١)	٢٤٧
٣/٥	الوضع السكاني عام (٢٠٢٠)	٢٤٨
٤/٥	التضخّم السكاني على فترات قصيرة ومُتناقصة	٢٤٨
٥/٥	تطوّر مُعدّلات الإنجاب لكل سيّدة حتى عام ٢٠٥٢	٢٤٩
٦/٥	تطوّرات النمو السكاني حسب السيناريوهات (٢٠٣٢، ٢٠٥٢)	٢٥٠
٧/٥	الزيادة السكانية خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٥٢)	٢٥٠
٨/٥	الاحتياجات المُستقبلية من الخدمات الصحيّة حتى عام ٢٠٥٢	٢٥١
٩/٥	آليّات ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية	٢٥٣
١٠/٥	بعض المُستهدفات الكميّة لضبط النمو السكاني	٢٥٤
١١/٥	تقديرات السكان وقوّة العمل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ مُقارنة بالأعوام السابقة	٢٥٥
١٢/٥	تطوّر مُعدّلات البطالة (٢٠١٣/١٢ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٥٦
١٣/٥	التوزيعات القطاعية لفرص العمل الجديدة بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٥٧
١٤/٥	هيكل الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٦٦
١٥/٥	هيكل الاستثمارات الحكومية في التعليم قبل المدرسي بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٢٦٧
١٦/٥	تطوّر مُعدّلات الأمية (السكان ١٠ سنوات فأكثر)	٢٦٨
١٧/٥	تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحيّة لعام ٢٠٢٢/٢١	٢٧٤
١٨/٥	تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحيّة لعام ٢٠٢٢/٢١	٢٧٥
١٩/٥	تطوّر الاستثمارات الكليّة المُوجّهة لقطاع الخدمات الصحيّة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٧٥
٢٠/٥	المُنشآت الصحيّة بمُحافظات المرحلة الأولى من المشروع القومي للتأمين الصحي الشامل	٢٧٧
٢١/٥	تطوّر أعداد أسِرّة الرعاية المُركّزة والحضّانات	٢٧٩
٢٢/٥	أهم المشروعات الإنشائية الجديدة لهيئة المُستشفيات والمعاهد التعليميّة	٢٨١
٢٣/٥	مُستهدفات وبرامج الحماية الاجتماعية	٢٨٤

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٢٤/٥	مُخصّصات الحماية الاجتماعية عام الخطة ٢٠٢٢/٢١ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩	٢٩٠
٢٥/٥	تطوّر قيمة دعم السلع التموينية	٢٩١
٢٦/٥	تطوّر الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي	٢٩٢
٢٧/٥	تطوّر أعداد المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة	٢٩٢
٢٨/٥	تطوّر مُعدّلات الفقر (٢٠٠٠/٩٩ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٩٢
٢٩/٥	تطوّر نسبة الفقر المُدقّع(*) خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٢٢/٢١)	٢٩٣
٣٠/٥	العلاقة بين مُعدل الفقر وحجم الأسرة، ٢٠٢٠/١٩	٢٩٣
٣١/٥	مُعدّلات الفقر بحسب التوزيع الجغرافي (حضر/ ريف)	٢٩٤
٣٢/٥	مُبادرة "حياة كريمة": التغطيّة السكانيّة المُستهدفة حسب المراحل الزمنيّة	٢٩٥
٣٣/٥	هيكل الاستثمارات لقطاع الخدمات الثقافيّة بحسب طبيعة المشروعات بخطة عام ٢٠٢٢/٢١	٣١٦
٣٤/٥	تكلفة أعمال البنية الأساسية لمُدُن الجيل الرابع	٣٢٥
٣٥/٥	وحدات البرنامج القومي للإسكان	٣٢٥
٣٦/٥	هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكونات الرئيسة (٢٠٢٢/٢١)	٣٢٨
٣٧/٥	هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب الجهات ٢٠٢٢/٢١	٣٢٩
٣٨/٥	استثمارات وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية	٣٣٠
	أشكال القسم السادس	
١/٦	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء	٣٤٢
٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء	٣٤٢
٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	٣٤٤
٤/٦	توزيع استثمارات خطة عام ٢٠٢٢/٢١ على مستوى أقاليم الصعيد	٣٤٦
٥/٦	الاستثمارات الحكومية المُوجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٢/٢١	٣٤٦
٦/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان	٣٤٧
٧/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر	٣٤٩
٨/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا	٣٥٠
٩/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج	٣٥٢
١٠/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمُحافظة الأقصر	٣٥٣
١١/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا	٣٥٤
١٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف	٣٥٦
١٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية المُوجّهة لمحافظة الفيوم	٣٥٧
١٤/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط	٣٥٨
١٥/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد	٣٥٩
١٦/٦	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٢/٢١	٣٦٣